

الترجمة الصحيحة والكاملة للكتاب الشهير بـ ...

صراع الحضارات

سامويل هنتنغتون

وإعادة بناء النظام الدولي

ترجمة عباس هلال كاظم



دار الأمل
للنشر والتوزيع

الترجمة الصحيحة والكاملة للكتاب الشهير —

صراع الحضارات

وإعادة بناء النظام الدولي

ترجمة
عباس هلال كاظم

الطبعة الأولى ٢٠٠٦

توزيع
دار الأمل للنشر والتوزيع
أربد - الأردن تليفاكس ٨٢٧٦١٧٤
ص ب ٤٦٩

المحتويات

٥	قائمة بوسائل الإيضاح: الجداول، والأشكال والخطوط البيانية، والخرائط
٧	تمهيد
١٢	مقدمة

الجزء الأول

عالم من حضارات

١٨	١. العهد الجليلي في السياسات العالمية
١٨	مدخل: الأعلام والمهوية الثقافية
٢١	عالم متعدد الأقطاب، ومتعدد الحضارات
٢٨	عالم أميري؟
٣٨	مقارنة العوالم: الواقعية، والبساطة، والتنبؤات
٤٥	٢. الحضارات في التاريخ واليوم
٤٥	طبيعة الحضارات
٥٧	العلاقات بين الحضارات
٦٩	٣. حضارة كونية؟ التصغير والتغريب
٦٩	حضارة كونية: المعاني
٨٣	حضارة كونية: المصادر
٨٦	الغرب والتعصير
٩٣	الاستجابات إلى الغرب والتعصير

الجزء الثاني

الميزان المتغير بين الحضارات

١٠٤	٤. إضمحلال الغرب: القوة، والثقافة، والعودة إلى الثقافات الأهلية
١٠٤	القوة الغربية: الهيمنة والإغدار
١١٩	العودة إلى الثقافات الأهلية: إنبعاث الثقافات اللاغربية
١٢٥	إدانة الرب
١٣٦	٥. الإقتصاديات، والنمو السكاني، والحضارات المتحدية
١٣٧	الإنبات الآسيوي
١٤٧	الإنبعاث الإسلامي
١٦٣	تغير التحديات

الجزء الثالث

نظام الحضارات البدئ بالظهور

١٦٩	٦. إعادة بناء السياسات العالمية على أسس ثقافية
١٦٩	التجمع لتكوين التجمعات: سياسات الهوية
١٧٧	الثقافة والتعاون الاقتصادي
١٨٤	بنية الحضارات
١٩١	الدول الممزقة: فشل تغيير الحضارة
٢١٧	٧. دول الجوه، والدوائر ذات المركز الواحد، والنظام الحضاري
٢١٧	الحضارات والنظام
٢١٩	تعيين حدود الغرب
٢٢٨	روسيا وعارجها القريب
٢٣٥	الصين الأكبر ومحيطها المزدهر معاً
٢٤٥	الإسلام: وعي من دون تماسك

الجزء الرابع

إصطدام الحضارات

٢٥٥	٨. الغرب والبقية: القضايا القائمة بين الحضارات
٢٥٥	العالمية الغربية
٢٥٩	إنتشار الأسلحة
٢٦٩	حقوق الإنسان والديمقراطية
٢٧٨	المحررة
٢٩٢	٩. السياسات العالمية للحضارات
٢٩٢	الدول الجوه ونزاعات خطوط الصدع
٢٩٥	الإسلام والغرب
٣٠٨	آسيا، والصين، وأمريكا
٣٤١	الحضارات ودول الجبره: التكتلات البادئة بالظهور
٣٥٢	١٠. التحول من الحروب الإنتقالية إلى حروب خط الصدع
٣٥٢	الحربان الإنتقائيتان: أفغانستان والخليج
٣٦١	خصائص حروب خط الصدع
٣٦٦	واقعة: تقوم الإسلام الدائمة
٣٧٣	الأسباب: التاريخ، والكثافة السكانية، والنظم السياسية

١١. القوى المحركة لحروب خط الصدع ٣٨٣

المروية: ظهور الوعي الحضاري ٣٨٣

إنقاذ شعث الحضارة: الدول النسيية وجماعات الشتات ٣٩٣

إيقاف حروب خط الصدع ٤٢٤

الجزء الخامس

مستقبل الحضارات

١٢. الغرب، والحضارات، والحضارة ٤٣٨

تجديد الغرب؟ ٤٣٨

الغرب في العالم ٤٤٩

الحرب والنظام الحضاريان ٤٥٦

العموميات الجامعة للحضارة ٤٦٥

الملاحظات والمراجع ٤٧٢

قائمة بوسائل الإيضاح

الجداول

- ١-٢. استعمال الصيغتين: "العالم الحر" و "العرب"، ص ٦٦
- ١-٣. الناطقون باللغات الرئيسة، ص ٧٥
- ٢-٣. الناطقون باللغات الصينية والغربية الرئيسة، ص ٧٦
- ٣-٣. نسبة سكان العالم حسب الالتزام بتقاليد الأديان الكبرى، ص ٨٢
- ١-٤. مساحة الأرض التي تقع تحت السيطرة السياسية للحضارات، ١٩٩٣-١٩٠٠، ص ١٠٩
- ٢-٤. عدد سكان الدول التي تنتمي إلى حضارات العالم الرئيسة، ١٩٩٣، ص ١٠٩
- ٣-٤. نسب سكان العالم بحسب السيطرة السياسية للحضارات، ما بين ١٩٠٠-٢٠٢٥، ص ١١١
- ٤-٤. حصص الحضارة أو الدولة من إنتاج السلع المصنعة في العالم ما بين ١٧٥٠-١٩٨٠، ص ١١٢
- ٥-٤. حصص الحضارات من إجمالي الإنتاج الاقتصادي العالمي ما بين ١٩٥٠-١٩٩٢، ص ١١٣
- ٦-٤. حصص الحضارات من القوة البشرية العسكرية العالمية الكلية، ص ١١٥
- ١-٥. زيادة أعداد الشباب في الدول المسلحة، ص ١٦٢
- ١-٨. أرقام منتقاة من مبيعات الأسلحة الصينية جرت ما بين ١٩٨٠-١٩٩١، ص ٢٦٥
- ٢-٨. سكان الولايات المتحدة بحسب العنصر والعرق، ص ٢٩٠
- ١-١٠. النزاعات العرقية السياسية، ١٩٩٣-١٩٩٤، ص ٣٧١
- ٢-١٠. النزاعات العرقية، ١٩٩٣، ص ٣٧١
- ٣-١٠. القوة العسكرية للدول المسلحة والمسيحية، ص ٣٧٢
- ٤-١٠. الأسباب الممكنة لجيل المسلمين نحو التراجع، ص ٣٧٩

الأشكال والخطوط البيانية

- ١-٢. حضارات العالم الشرقي، ص ٥٨
- ١-٣. الإستجابات البديلة إلى تأثير الغرب، ص ٩٧

- ٢-٣. التصغير والإنبعاث الثقافي (التتابع السبي)، ص ٩٨
- ١-٥. التحدي بالقوة الاقتصادية: بين آسيا والغرب، ص ١٣٩
- ٢-٥. التحدي بالقوة البشرية: بين الإسلام، وروسيا، والغرب، ص ١٦٠
- ٣-٥. منحنيات التضخم في نسبة الشباب المسلم بحسب الإقليم، ص ١٦٤
- ١-٩. السياسات العالمية للحضارات: تكتلات بادئة بالظهور، ص ٣٥٠
- ١-١٠. سريلانكا: منحنيات التضخمات في أعداد الشباب السنهاليزيين والتاميل، ص ٣٧٥
- ١-١١. تركيبة الحرب عظمى صراع معقدة، ص ٣٩٦

الخزائن

- ١-١. الغرب والبقية: ١٩٢٠، ص ٢٣
- ٢-١. عالم الحرب الباردة: الستينات، ص ٢٤
- ٣-١. عالم الحضارات: ما بعد ١٩٩٠، ص ٢٥
- ١-٧. الحدود الشرقية للحضارة الغربية، ص ٢٢٣
- ٢-٧. أوكرانيا دولة متصدعة، ص ٢٣٣
- ١-٨. الولايات المتحدة في سنة ٢٠٢٠: دولة متصدعة؟ ص ٢٨٩

تمهيد

عزيزي القارئ، إن هذا الكتاب هو منظور أو صورٌ يُبين فيها الكاتب الكيفيات التي تجري بها أحداث يتنبأ بها أن تقع في عقود قادمة من الزمن. وإنه ليستدل على وقوع تلك الأحداث بتلك الكيفيات باستقراء دلالات الأحداث التي وقعت بعد إهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، وكذلك باستقراء دلالات أحداث وقعت في الماضي القريب والبعيد، وإعتمد على خبرة العلماء في التاريخ وعلم الإنسان والخبراء في الشؤون الدولية، وتوجهات النخب في الميادين السياسية والفكرية في مختلف دول العالم. وإن إنشاء مثل هذه المناظير أمر مألوف في أوروبا وأمريكا، ولقد تطورت بعد الحرب العالمية الثانية وفي أثناء الحرب الباردة. وتعتبر هذه المناظير من أهم الوسائل التي تُمكن السياسيين من تفسير حوادث بعينها إن وقعت، ومعرفة الكيفيات التي ستجري بها والغايات والنهائيات التي تبلغها. لذلك يستخدمها السياسيون لتوجيه سياساتهم ومعها يوجهون القدرات الاقتصادية والعسكرية والإعلامية التي يجدونها تحت تصرفهم. ولهذا السبب تُمكننا هذه المناظير من فهم وتفسير الحوادث والكيفيات التي تتصرف بها الدول في التعامل مع هذا الحدث أو ذاك. فإن فهم هذا المنظور يُمكننا من تفسير أسباب الحروب التي وقعت، إبتداءً من الحرب الأفغانيسوفيتية مروراً بحرب الخليج الثانية التي شنها التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على العراق، وحروب يوغسلافيا، والحرب التي قامت بين الجمهوريات التي خلفت الاتحاد السوفيتي، والحروب التي تقع بين الشيشان وروسيا، وإصطدامات كشمير، والحروب العرقية والطائفية والأهلية التي تنشب في الدول الإفريقية، وما يجري في الصين والدول الصينية الأخرى، وما يجري بين الصين واليابان، وإنه بالتأكيد يفسر لنا الأسباب التي تقف وراء ضرب مركز التجارة العالمي في أمريكا، ولماذا جرى غزو العراق، والإضطرابات التي حدثت في فرنسا..... الخ. فإذاً هذا المنظور ليس خطأً حماسياً كان يريد به الكاتب إثارة غضب الغرب كحضارة على بقية الحضارات، بل هو رؤية فُند بها الكاتب ودحض فكرة قيام حضارة كونية،

كما قُند فكرة العولمة الغربية، وهي رؤية تصف وتعلل وأحياناً تقدم الحلول لما يقع من حوادث في الستين الخمسين القادمة من زمن هذا القرن.

كان العالم منقسماً في أثناء الحرب الباردة طوعاً أو كرهاً بالاستقطاب بين قطبي العالم الكبيرين وهما الاتحاد السوفيتي والغرب. لذلك، فالعالم كان متبلوراً على حالة يمسك بها ويقيها قائمة التنافس بين هذين القطبين. أما بعد انهيار إمبراطورية الاتحاد السوفيتي، فإنه بدأ يمر بحالة سائلة والدليل على ذلك الحروب الكثيرة التي اندلعت في جميع أنحاء العالم قبيل وبعد تلك الإمبراطورية. وكان لابد لهذه الحالة السائلة أن تتبلور على أشكال من الاندماج أو بعلاقات وثيقة تقوم بين الدول وبين جماعات وجماعات أخرى وبين جماعات ودول. وكانت تلك الحروب العرقية والطائفية والأهلية والحروب بين الدول والأحداث والإضطرابات التي لمحضت بها جماعات معينة تحمل معها الدلالات على التوجهات والتطلعات نحو تلك الاندماجات أو العلاقات الوثيقة التي في طور التكوين إلى أن تقوم في المستقبل على حالتها المتبلورة. ولأن الحروب التي قامت هي حرب طائفية وعرقية ودينية فهي إذن عودة من الشعوب إلى القيم والأعراف والتقاليد والمنظومات الفكرية والنظرية القديمة بعد أن إنتهى التنافس بين الآيدلوجيتين الشيوعية والرأسمالية. أي ألما تعود فتعرف نفسها كجزء من الكيانات الثقافية الكبرى الحية في هذا الزمن، وهي على المستوى العالمي تكون الحضارات الحية في هذا الزمن. ويضع الكاتب ثمان حضارات على ألما الحضارات الحية في أليامنا هذه وهي؛ الصينية، والأرثوذكسية، والإسلامية، واليابانية، والغربية، والأمريكية اللاتينية، والهندوسية، والإفريقية (الممكنة). وهذه الأخيرة حددها الكاتب بإفريقيا ما تحت الصحراء الكبرى، أي ماعدا شمالها، وأطلق عليها الممكنة لكي يكون العالم على حال متزن في إنقسامه بين حضارات. ويرى الكاتب أن الحدود الفاصلة بين الحضارات هي ليست حدود الدول المعترف بها عالمياً بل تتخطاها في مواضع وتدخل فيها مواضع أخرى أي ألما تتداخل فيما بينها بنحو معقد. وكانت الحروب والأحداث التي وقعت في تسعينات القرن العشرين قد نشبت على خطوط الصدع بين تلك الحضارات.

وهكذا يُعزى الناس مرة أخرى بالتفكير بلغة نحن وهم فيعودوا إلى الثقافات الأهلية ثم إلى الكيانات الثقافية الكبرى التي ينتمون إليها. وإن الأمر المسلم به أن الدين واللغة والقيم والتقاليد والأعراف والكثافات السكانية وسعة الأراضي التي تعيش عليها تلك الكثافات السكانية هي قوام الكيانات الثقافية الكبرى ومعنى آخر هي قوام الحضارات. لذلك، فإن الدول والجماعات مترتبط بعلاقات لها مستويات متباينة من القوة في الولاء والعداء بين دول وجماعات تنتمي إلى ثقافة بعينها ضد دول وجماعات تنتمي إلى ثقافة أخرى. ويرى الكاتب أن الحضارة تتكون من دولة جوهر واحدة أو أكثر ودول عضوات ودول متصدعة وأخرى ممزقة ولها جماعات في حضارات أخرى تدن لها بالولاء. وكان لحادث هذا الحال أسباب من أهمها غياب الصراع العالمي الأكبر بين الشيوعية والرأسمالية وإحتفى بغيابه صراع الآيدولوجيات العظيم وحروب الأفكار، وإن هذا السبب نفسه أدى إلى ضعف تأثير قوة الغرب ومن ثم يؤدي إلى إغداره، ومن تلك الأسباب كذلك؛ زيادة الأعداد البشرية التي تنتمي إلى تلك الكيانات الثقافية الكبرى الموجودة في العالم، وزيادة القوة الاقتصادية والعسكرية التي يمتلكها الدول التي تنتمي إلى تلك الكيانات الثقافية. وهكذا تعود الحضارات الحية في هذا الزمن إلى الحال الذي كانت عليه حضارات فجر التاريخ التي كانت الاتصالات فيما بينها هي مواجهات دامية وحروب شعواء، إلا أن العالم المزدحم في هذا الزمن والمصالح المشتركة والاعتماد المتبادل فيما بينها ربما يجعل الإصطدامات بينها التي تقع على التخوم الفاصلة فيما بينها أرجح احتمالاً من الحروب الكبيرة. وإن تلك الإصطدامات هي حروب خط الصدع بين الحضارات المختلفة وهي حروب طائفية وأهلية وعرقية تتدخل فيها دول على مستويات مختلفة من الحضارات التي تنتمي إليها الأطراف المتحاربة على خط الصدع فتزيد من أوارها زماناً ثم تقدم لها الحلول فتحملها. فإذاً رؤية الكاتب في هذا الكتاب تختص بالإصطدامات بين الحضارات على المستويين؛ المحلي الذي يسميه بالمستوى الأصغر، والعالمي الذي يسميه بالمستوى الأكبر، وهي رؤية لا تستبعد قيام حرب عالمية بين الحضارات إذا لم يُبنى النظام العالمي بناءً متوازناً على أساس الحضارات الحية في الزمن. فالصراع بين الحضارات قائم منذ فجر التاريخ، وما هذه الإصطدامات إلا الجولة الأحدث من ذلك الصراع. لهذا السبب، فإن ترجمة

عنوان الكتاب الصحيحة هي إصطدام الحضارات وليس صراع الحضارات، وهو ما جعلني أكتب فوق عنوان الكتاب عبارة "الكتاب الشهير بـ صراع الحضارات".

وبسبب أن الحضارة الغربية، التي هي الحضارة الأقوى في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، تمر الآن في الطور الأخير من قوتها وبداية طور إغندارها، فإن لها حضارات متحدية سيكون لها شأن في المستقبل وهما الحضارتان الإسلامية والصينية. فلكلتا هاتين الحضارتين ثروة إقتصادية طائلة، وللحضارة الصينية التطور الإقتصادي والتقني وكثرة أعداد الشباب، وللحضارة الإسلامية الثروة النفطية وكثرة أعداد الشباب أيضاً. ولقد وقعت ومازالت تقع بين الحضارة الغربية والحضارتين الصينية والإسلامية كثير من الإصطدامات على خطوط الصدع وفي الميادين الإقتصادية والتقنية والسياسية. ف يرى الكاتب إن إصطدامات المستقبل ستكون على المستوى الأصغر بين الحضارة الإسلامية والحضارات الأخرى حتى أنه أطلق على حدود الحضارة الإسلامية عبارة "تقوم الإسلام الدامية"، أما على المستوى الأكبر فستكون الإصطدامات بين الحضارة الغربية والحضارة الصينية. وتقوم ما بين كل الحضارات على الأرض قضايا سياسية وإقتصادية تتطلب إعادة تركيب النظام الدولي بما يتلائم مع هذه الحضارات لكي يكون العالم عالماً متوازناً ولكي تُحل قضايا الشعوب حلاً عادلاً. ويعتمد مستقبل العالم على هذا النظام فيحتمل أن تحدث حرب كونية ما لم يتحقق هذا التوازن. ويسوق الكاتب رؤيته نحو حث الحضارات في العالم إلى العمل على المقاربة بين مستويات تحضرها وإيجاد القيم والأعراف المشتركة فيما بينها، وينقض تماماً إحتمالية قيام حضارة كونية إن كانت غربية أو لاغربية. إن هذا التمهيد ليس كل ما في الكتاب بل أفكار عامة عنه، والحق إنه كتاب جدير بالإهتمام وتأمل ما سطره الكاتب بين متني، فيصيرك بحفايا العلاقات الدولية وأسباب وقوع الحوادث من الحروب الأهلية والطائفية وتلك التي تنشب بين الدول، وأسباب قيام ضروب العلاقات بين الدول وعلى المستويات المختلفة. فأنمئى لك عزيزي القارئ رحلة ممتعة تزيد من معرفتك بقراءة هذا الكتاب.

تنبيهان؛

- إستعملت كلمة "تعصير" للإشارة إلى العمليات التي جرت في التحولات التي طرأت على الحياة في هذا العصر حتى أصبحت كما يعيشها الناس في أيامنا هذه من دخول الآلات وقيام المؤسسات في التعليم والخدمات وال عمران الخ، وهو المعنى الذي أراده الكاتب. وإستعملت كلمة "تغريب" للإشارة إلى محاولة التنكف بثقافة الحضارة الغربية، أو جعل الآخرين يتتقون بهذه الثقافة، وهو كذلك المعنى الذي أراده الكاتب.
- تجد في هذا الكتاب ثلاثة أنواع من الإشارات للهوامش والملاحظات وهي؛
النجمة (*) التي تشير إلى هامش الكاتب في كتابه الأصل.
الأرقام العربية: ١, ٢, ٣ الخ، التي تشير إلى هامش المترجم للتوضيح.
الأرقام الإنجليزية: etc,..... (3), (2), (1) التي تشير إلى المراجع والملاحظات في نهاية الكتاب لمن يريد أن يرجع إليها.

المترجم، عباس حلال خاطو

مقدمة

نشرت صحيفة الشؤون الخارجية في صيف عام ١٩٩٣ مقالاً كتبته بعنوان "إصطدام الحضارات؟" ووفقاً لما قاله محرروا الصحيفة فإن المقال أثار نقاشاً لثلاث سنين أكثر من أي مقال نشرته منذ الأربعينات. وهو، حقاً، أثار نقاشاً على مدار ثلاث سنوات أكثر من أي مقال كتبته حتى تواردت ردود الأفعال والتعليقات بشأنه من جميع القارات ومن عشرات البلدان. فتأثر الناس وبدرجات متفاوتة بخلاصة قولي بأن "البعد الجغرافي ذا الخطر الأعظم في السياسات العالمية التي في طور الظهور سيكون الصراع بين جماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة" فأسروهم، أو أغضبهم، أو أزعجهم، أو حيرهم. ومهما يكن من أمر آخر تسبب فيه المقال فإنه ضرب على عصب ما لشعب كل حضارة.

إن ما حظي به المقال من إهتمام، وما لحقه من تشويه، وما دار حوله من جدل، شوقني لسبر أغوار القضايا التي أثارها. ولكي يوجه المرء سؤالاً ما بطريقة بناءة فهي وضعه بصيغة فرضية. وإن المقال الذي انتهى عنوانه بعلامة استفهام تجاهلها الناس بمعتمهم كان محاولة لفعل ذلك. وجاء هذا الكتاب ليقدم إجابة أكمل وأعمق وموثقة على نحو أشمل على سؤال المقال. وأحاول في هذا الكتاب أن أشرح وأنتق وأكمل وبالنسبة لأهل المواضيع التي تناولها المقال وأن أطور كثيراً من الأفكار وأغطي كثيراً من المواضيع لم يجر التعامل معها ولا المرور بها إلا في سطور ذلك المقال. وهذه الأفكار والمواضيع تشمل؛ فكرة الحضارة، وقضية الحضارة الكونية، والعلاقة بين القوة والثقافة، وتغير ميزان القوة بين الحضارات، والركود الثقافي في المجتمعات اللاغربية، والبنية السياسية للحضارات، والتراعات التي تولدها العولمة الغربية، والروح القتالية للمسلمين، وثبات تطور القوة الصينية، والاستجابات لتحقيق التوازن والإلتحاق بركب التبعية إلى قوة الصين الصاعدة، وأسباب وطبيعة القوى المحركة لحروب خط الصدع، ومستقبل الغرب ومستقبل عالم

يتكون من حضارات. ويتعلق أحد المواضيع الرئيسة، الغائبة عن المقال، بالأثر العظيم للنمو السكاني في عدم الاستقرار وتغير ميزان القوة. وغاب موضوع ثان مهم عن المقال لخصه عنوان الكتاب والجملته الأخيرة منه التي تقول؛ "إن صراع الحضارات هو الخطر الأعظم على الإطلاق الذي يهدد السلام العالمي، وإن نظاماً عالمياً يركز على الحضارات هو الملاذ الآمن الأضمن من حرب عالمية".

ليس المقصود بهذا الكتاب أن يكون عملاً في علم الاجتماع، بل أعد ليقدّم تفسيراً لتطور السياسات العالمية بعد الحرب الباردة. ويتطلع لتقديم إطار عمل، ومنظور لرؤية السياسات العالمية، من شأنه أن يكون ذات معنى للعلماء ومفيداً لصناع السياسة. ولا يكون الاختبار لما يحتويه من معنى ومدى فائدته هو ما إذا كان يأخذ بنظر الاعتبار كل ما يجري في عالم السياسة أم لا، وبالطبع لا يفعل، إنما الاختبار هو فيما إذا كان هذا الكتاب يزودنا بعدسات ذات معنى وتعود بالنفع فترى من خلالها التطورات الدولية واضحة أكثر من أي منظور بديل أم لا. فضلاً عن أنه ليس ثمة منظور يظل فعالاً إلى الأبد. ففي حين قد تكون الرؤية بمنظار حضارتي مفيدة لفهم السياسات العالمية في أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين، فهذا لا يعني أنها كانت ستصبح بما يوازي ذلك من فائدة في أواسط القرن العشرين أو أنها ستكون مفيدة في أواسط القرن الواحد والعشرين.

جرى التعبير علناً عن الأفكار التي صارت في نهاية المطاف مقالاً ثم هذا الكتاب لأول مرة في قاعة محاضرات برادلي في معهد الدراسات التجارية الأمريكية في مدينة واشنطن في تشرين الأول من عام ١٩٩٢ ثم شرعت بكتابتها في ورقة خاصة أعدت من أجل مشروع بحث طلبه معهد أولين بشأن "بيئة التحدي الأمني والمصالح الوطنية الأمريكية" الذي جعلته مؤسسة سمث رتشاردسن ممكناً. وبعيد نشر المقال أُمسيت منهكاً بعدد لا يحصى من الحوارات والاجتماعات مع مجموعات أكاديمية وحكومية ومن رجال أعمال وأخرى غيرها عبر الولايات المتحدة ركزت جميعها على هذا "الإصطدام". وبالإضافة إلى ذلك، كنت محظوظاً لتمكيني من الاشتراك في

نقاشات حول المقال وأطروحته في كثير من الدول الأخرى، مثلت؛ الأرجنتين، وبلجيكا، والصين، وفرنسا، وألمانيا، وبريطانيا العظمى، وكوريا، واليابان، وإمارة لكسمبورغ، وروسيا، والمملكة العربية السعودية، وسنغافورة، وجنوب إفريقيا، وإسبانيا، والسويد، وسويسرا، وتايوان. ولقد عرضتني هذه المناقشات إلى جميع الحضارات الرئيسة ماعدا الهندوسية. وإستفدت كثيراً من بصيرة ورؤى المشاركين في هذه المناقشات، وفي أثناء سنتي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ درست حلقة طلابية في جامعة هارفرد موضوع طبيعة عالم ما بعد الحرب الباردة، وكانت تعليقات طلبة الحلقة الحيوية دائماً وفي بعض الأحيان الحاسمة في نقدها تماماً، حافزاً إضافياً. وإستفاد عملي في هذا الكتاب إلى حد بعيد من البيئة الجامعية التي كانت تشد أزري في معهد جون أم. أولين للدراسات الإستراتيجية ومركز الشؤون الدولية التابع إلى جامعة هارفرد.

وقرأ المخطوطة بصورها الكاملة كل من ميشيل سي. دتش، وروبرت أو. كوهين، وفريد زكريا، و آر. سكوت زمران، وأدت تعليقاتهم عليها إلى تحسينات جوهرية في مادتها وتنظيمها وفي أثناء كتابتي لهذا الكتاب أمدني سكوت زمران بمساعدة لا يُستغنى عنها في البحث، فلولا مساعدته النشيطة والخبرة والخالصة لما كان هذا الكتاب قد أكمل في الوقت الذي قد أكمل فيه. أما مساعدانا اللذان لم يكونا قد تخرجنا بعد وهما بيتر جون وكريستينا برغز فساهما بمجهدهما على نحو بناء، وطبع كريس دي. ماجسترس الأجزاء الأولى من المخطوطة. وأعادت كارول ادوارد كتابة المخطوطة عدة مرات وبالتزام عظيم ومجهود رائع لكي تحفظ أجزاء واسعة منها حفظاً يكاد يكون عن ظهر قلب. أما دنيس شانون، ولين كوكس اللذان يعملان في داري نشر جورجز بورشاردت وروبرت آساينا، وكذلك روبرت بندر، وجوهانا لي اللذان يعملان في دار نشر سيمون وشوستر، فلقد قادوا المخطوطة في خلال عملية النشر بكل سرور وإحتراف، وإني ممن عظيم الإمتنان لجميع هؤلاء لتعاونهم حتى يرى هذا الكتاب النور. ولقد جعلوه أفضل بكثير مما لو كان قد تم بطريقة أخرى. أما إن تبقت فيه عيوب فهي على مسؤوليتي.

تمكنت من العمل في هذا الكتاب بفضل الدعم المالي من مؤسسة جون أم. أولين ومؤسسة سمث رتشاردسن وما كان لهذا الكتاب ليكمل إلا بعد سنوات لولا مساعدتهم، وأقدر بعظيم التقدير مساندتهم الكريمة لهذه المحاولة. فبينما تركّز المؤسسات الأخرى وعلى نحو متزايد على القضايا المحلية، تستحق مؤسستا أولين وسمث رتشاردسن أوسمة لمخافتهما على الاهتمام والدعم للكتابة عن الحرب والسلام، والأمن الوطني والدولي.

S.P.H

الجزء الأول

عالم من حضارات

الفصل الأول

العصر الجديد في السياسات العالمية

مدخل: الإعلام والهوية الثقافية

في الثالث من كانون الثاني من عام ١٩٩٢، تم عقد إجتماع بين الخبراء الروس والأمريكان في قاعة الاجتماعات لمبنى الحكومة في موسكو، وقبل إسبوعين من هذا الموعد كان قد تفكك الإتحاد السوفيتي وأصبحت روسيا الإتحادية دولة مستقلة. وكنتيجة لذلك، إحتفى بمثال لنين الذي شرف سابقاً منصة قاعة الاجتماعات. وبدلاً عن ذلك، عُرض علم روسيا الفدرالية على الجدار الأمامي، وكانت المشكلة الوحيدة التي لاحظها أحد الأمريكان هي أن العلم قد عُلق مقلوباً، وبعد ما أُشير إلى هذا للمضيفين الروس، سارعوا وبكل هدوء فصيحوا الخطأ في أثناء أول فترة إستراحة.

شهدت السنوات التي أعقبت الحرب الباردة البدايات لتغيرات مثيرة في هويات الشعوب والرموز التي تعود لتلك الهويات. وأخذت السياسات العالمية يُعاد صياغتها بما ينسجم مع الخطوط الثقافية. وكان إنقلاب الإعلام علامة للتحول، ولكن شيئاً فشيئاً تفرغ هذه الإعلام وتصبح حقيقة، ويحتشد الروس والشعوب الأخرى فتسير خلف هذه الرموز وغيرها لهوياتهم الثقافية الجديدة.

وفي الثامن عشر من نيسان من عام ١٩٩٤ تجمهر ألفا شخص في سرايفو يلوحون بأعلام المملكة العربية السعودية وتركيا. فهؤلاء السرافيفيون عَرَفُوا أنفسهم مع رفاقهم المسلمين

برفع تلك الرايات بدلاً من علم الأمم المتحدة أو الناتو أو الأعلام الأمريكية، وجعلوا العالم يعرف من كانوا أصدقائهم الحقيقيين ومن هم غير ذلك.

وفي السادس عشر من تشرين الأول في عام ١٩٩٤ سار في لوس أنجلوس ٧٠,٠٠٠ شخص تحت "بحر من الأعلام المكسيكية" احتجاجاً على مشروع القرار ١٨٧ الذي لو تم إجراء إستفتاء عام بشأنه قد يحرم المهاجرين غير الشرعيين وأولادهم من أن يستفيدوا كثيراً من الولاية. وتساؤل أحد المراقبين قائلاً؛ لماذا "يمشون في الشارع رافعين العلم المكسيكي ويطالبون بأن تمنحهم الولاية حق التعليم المجاني"..... "كان يجب أن يرفعوا العلم الأمريكي". وبعد أسبوعين سار متظاهرون أكثر في الشارع يحملون العلم الأمريكي فعلاً ولكن — منكساً. فكتشفت هذه الأعلام عن النصر الأكيد لمشروع قرار ١٨٧ الذي أيدته ٥٩ بالمائة من أصوات مواطني كاليفورنيا.

وفي عالم ما بعد الحرب الباردة تعتبر الأعلام وكذلك بقية الرموز من مكونات الهوية الثقافية، وكذلك الصلابات والمخالات وحتى أغطية الرأس، لأن الثقافة تقيم لها وزناً. والهوية هي؛ كل ما يكون ذا معنى عظيم لأغلب الناس. ويكتشف الناس الآن هويات جديدة ولكن غالباً ما تكون هي نفسها القديمة ويسمونها تحت رايات جديدة غالباً ما تكون هي نفسها القديمة وتقود إلى حروب ضد أعداء جدد ولكن غالباً ما يكونوا هم أنفسهم القلماء.

وللفلسفة التي تبصر في مصير العالم نظرة مثيرة للاهتمام إلى العصر الجديد أجاد في التعبير عنها مهييج الدهماء القومية الغامض ديد لاغون في رواية لميشيل دبدن، حين يقول: "لا يمكن أن يكون ثمة أصدقاء حقيقيين، من دون أعداء حقيقيين. فما لم نكره غيرنا لا يمكن أن نحب أنفسنا. هاتيك الحقائق العتيقة تعود فنكتشفها الآن بألم بعد قرن وأكثر من الإنحراف الوجداني. أما أولئك الذين ينكرونها فإنهم ينكرون عائلتهم وتراثهم وثقافتهم وحق ولادهم، بل ينكرون جوهر أنفسهم! ولن يُغفر لهم في شيء." إن الحقيقة المشؤومة من بين هذه الحقائق العتيقة والتي لا يمكن أن يتجاهلها رجال الدولة والعلماء هي؛ أنه في السبيل الذي تسلكه الشعوب التي تسعى

لإثبات هويتها وإحياء العرقية يكون الأعداء ضرورة جوهرية. وتحدث أخطر العداوات على الإطلاق وعلى نحو محتمل عبر خطوط الصدع بين حضارات العالم الرئيسة.

إن الموضوع المركزي لهذا الكتاب هو الثقافة والهويات الثقافية، التي على المستوى الأوسع تكون الهويات الحضارية وهي التي تشكل نماذج التفكك والالتحام والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة. وتشرح الأجزاء الخمس لهذا الكتاب النتائج الطبيعية لهذا الافتراض الجوهري. الجزء الأول: لأول مرة في التاريخ تصبح السياسات العالمية متعددة الأقطاب ومتعددة الحضارات في آن معاً؛ وإن مصدر الحياة العصرية الواضح هو الغرب، لكنه لا يقدم حضارة كونية بأي معنى مفهوم ولا يجعل المجتمعات اللاغربية غريبة الصفات.

الجزء الثاني: إن ميزان القوة بين الحضارات يتغير؛ فالغرب ينحدر بالتأثير النسي؛ بينما توسع الحضارات الآسيوية في قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية؛ وإن الإسلام الآن يشهد انفجاراً في أعداده البشرية مع نتائج ذلك المزعة لاستقرار الدول المسلمة مع حيرانها؛ وتعود الحضارات غير الغربية، على العموم، لتؤكد على قيمة ثقافتها الخاصة.

الجزء الثالث: يظهر الآن نظام عالمي أساسه الحضارة؛ وتتعاون المجتمعات ذات الصلات الثقافية المشتركة فيما بينها؛ أما المحاولات التي تُبذل لتغيير المجتمعات من حضارة إلى أخرى فهي غير ناجحة؛ وتمتد الدول نفسها حول الدول القائمة أو الجوهري لحضاراتها.

الجزء الرابع: إن مطامح العولمة الغربية، تدفع الغرب وعلى نحو متزايد إلى حلقة الصراع مع الحضارات الأخرى، وعلى نحو أشد خطراً مع الإسلام والصين، أما حروب خط الصدع على المستوى المحلي فتحدث على نطاق أوسع بين المسلمين وغير المسلمين مولدة "حمية ابن البلد"؛ فتهدد هذه الحروب بتصعيد أوسع، لذا تبذل الدول الجوهر للحضارات جهوداً لتنتهي هذه الحروب.

الجزء الخامس: يعتمد بقاء الغرب على تمسك الأمريكان بهويتهم الغربية ويتقبل الغربيون حضارتهم كحضارة فريدة في نوعها وليست كونية ويتحدون لتجديدها وحفظها من تهديدات

المجتمعات غير الغربية. ويعتمد تجنب حرب عالمية بين الحضارات على قبول قادة العالم وتعاونهم على المحافظة على ميزة التعددية الحضارية في السياسات العالمية.

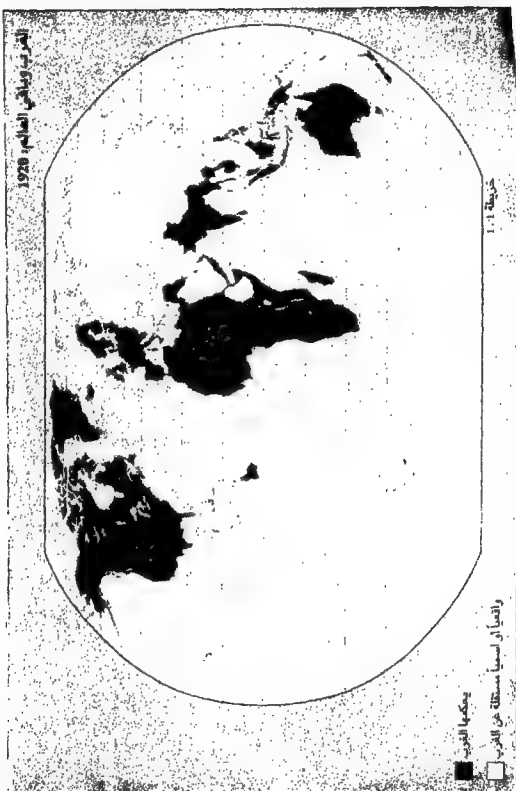
عالم متعدد الأقطاب ومتعدد الحضارات

لقد أصبحت ولأول مرة في التاريخ، في عالم ما بعد الحرب الباردة، السياسات العالمية متعددة الأقطاب ومتعددة الحضارات. فطوال أغلب حياة الإنسانية كان الاتصال متقطعاً أو لم يحدث. ثم، ومع بداية العصر الحديث، حوالي ١٥٠٠ بعد الميلاد، اتخذت السياسات العالمية بعدين. إذ على مدار أربعمئة عام أنشأت دول الغرب القومية — بريطانيا، وفرنسا، والنمسا، وبروسيا، وألمانيا، والولايات المتحدة، وأخرى غيرها — نظاماً دولياً متعدد الأقطاب في موطن الحضارة الغربية فتفاعلت، وتنافست، وخاضت حروباً بعضها ضد بعض. وفي عين الوقت توسعت كذلك الأمم الغربية فتفتحت بلداناً واستعمرت أخرى، بل وعلى وجه التحديد أثرت في أية حضارات أخرى "أنظر الخارطة ١ — ١". وفي خلال الحرب الباردة صارت السياسات العالمية ثنائية القطب وانقسم العالم إلى ثلاثة أجزاء. فكانت مجموعة مجتمعات غالبيتها غنية وديمقراطية تقودها الولايات المتحدة، قد دخلت في منافسة شاملة؛ أيديولوجية وسياسية واقتصادية، وأحياناً عسكرية ضد مجموعة مجتمعات شيوعية نوعاً ما أفقر إضرت مع الاتحاد السوفيتي أو قادها هذا الاتحاد. ودار كثير من هذا الصراع في العالم الثالث خارج هذين المعسكرين، الذي يتألف من دول غالباً ما كانت فقيرة ويعوزها الاستقرار، ونالت إستقلالها حديثاً وإدعت بأن تكون غير منحازة "أنظر الخارطة ١ — ٢".

وفي أواخر الثمانينات إنهار العالم الشيوعي، فأُمسى النظام الدولي للحرب الباردة تاريخاً. وإن أهم الفوارق بين الشعوب، في عالم ما بعد الحرب الباردة هي ليست أيديولوجية أو سياسية أو اقتصادية، بل إنها ثقافية. فتحاول الشعوب والأمم أن تجيب على السؤال الأهم الذي يمكن أن تواجهه الجماعات البشرية: من نحن؟ وإن هذه الشعوب تجيب على هذا السؤال بالطريقة التقليدية التي قد أجابت بها الإنسانية من قبل. وذلك بالإشارة إلى أشياء لها عندهم معنى عظيم. فيعرف

الناس أنفسهم بلغة الأسلاف؛ بالدين، واللغة، والتاريخ، والعادات، والأعراف. ويعرفون أنفسهم بمجماعات ثقافية: بالقبائل، والمجماعات العرقية، والمجتمعات الدينية، والأمم، وعلى المستوى الأوسع الحضارات. إذ إن الشعوب لا تستعمل السياسة من أجل رعاية مصالحها فحسب بل للتعريف بهويتها كذلك. فلا نعرف من نكون إلا إذا عرفنا من يكون غيرنا وفي الغالب إلا عندما نعرف نحن ضد من.

وتبقى الدول القومية الفاعلات الرئيسة في الشؤون العالمية. وكما كان الأمر في الماضي، فسيان سلوكها يحدده سعيها إلى القوة والثروة، بل وكذلك تحدده الأولويات الثقافية، والعموميات المشتركة، والاختلافات. ولم يعد أهم التجمعات الدولية على الإطلاق هي الكتل الثلاث للحرب الباردة، أما الأخرى هي حضارات العالم السبع أو الثمان الرئيسة "أنظر الخارطة ١-٣". وتقوم المجتمعات اللاغربية وخاصة في شرق آسيا بتطوير ثرواتها الاقتصادية وتقيم الأسس لتعزيز قوتها العسكرية وتأثيرها السياسي. وفي حين تزداد المجتمعات من غير الغربية قوة وثقة بالنفس، يزداد تأكيدها على قيم ثقافتها الخاصة بما ترفض تلك التي "فرضاها" عليها الغرب. ولقد أشار هنري كسنجر إلى ذلك قائلاً؛ إن "النظام الدولي للقرن الواحد والعشرين سيحتوي على الأقل ست قوى رئيسة هي — الولايات المتحدة، وأوروبا، والصين، واليابان، وروسيا، ولربما الهند — وكذلك عدد وافر من دول متوسطة وصغيرة الحجم"^(١). وإن القوى الست الرئيسة، التي ذكرها كسنجر، تنتمي إلى خمس حضارات شديدة الاختلاف، وبالإضافة إلى ذلك سيحتوي على دول إسلامية ذات شأن يجعلها موقعها الاستراتيجي وأعدادها البشرية الكبيرة و/أو مصادر النفط مؤثرة في الشؤون العالمية. وفي هذا العالم الجديد، تكون السياسات المحلية هي سياسات الرعة العرقية، بينما تكون السياسات العالمية هي سياسات الحضارات. فالخصومة بين القوى العظمى سيحل محلها الإصطدام بين الحضارات.







وفي هذا العالم الجديد، لن تكون الصراعات الأشد طغياناً، والأبلغ أهمية، والأعظم خطراً، هي الصراعات بين الطبقات الاجتماعية؛ الغنية والفقيرة، أو أي جماعات أخرى معرفة اقتصادياً، بل بين شعوب تنتمي إلى كيانات ثقافية مختلفة. وستحدث الحروب القبلية والصراعات العرقية داخل مواطن الحضارات. إلا أن العنف بين دول وجماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة يحمل معه احتمال التصعيد لأن دولاً وجماعات أخرى تنتمي إلى هذه الحضارات تهرع لمساندة "بلداهم النسيية"⁽²⁾ ومع ذلك لا يهدد الإصطدام الدامي بين العشائر في الصومال بزاع أوسع. إلا أن إصطدام القبائل الدامي في راوندا تمتد عواقبه إلى أوغندا، وزائير، وبوروندي ولم يمتد أبعد من ذلك. بينما يمكن أن تصبح الإصطدامات الدامية بين الحضارات في البوسنة، أو القوقاز، أو أواسط آسيا، أو كشمير حروباً أكبر. ففي نزاعات يوغسلافيا قدمت روسيا الدعم الدبلوماسي إلى الصرب، بينما قدمت المملكة العربية السعودية، وتركيا، وإيران، وليبيا الأموال والسلاح إلى البوسنيين، ليس لإسباب أيديولوجية، أو قوة سياسية، أو مصلحة اقتصادية ولكن بسبب النسب الثقافي. كما لاحظ ذلك فاكلاف هافل قائلاً "ستزداد الصراعات الثقافية وهي أعظم خطراً في أيماننا هذه من أي زمن في التاريخ". واتفق رأيهم مع رأي جاكس ديورز بقوله "نزاعات المستقبل ستطلق شرارها العوامل الثقافية أكثر من كونها عوامل إقتصادية أو أيديولوجية"⁽³⁾ وإن أعظم الصراعات الثقافية خطراً هي تلك التي تقع على طول خطوط الصدع بين الحضارات.

وفي عالم ما بعد الحرب الباردة، تكون الثقافة قوة مثيرة للشقاق والتناحر ومسببة للتوحد في آن معا. فالشعب الذي تفرقه الأيديولوجية توحيده الثقافة فيلتئم شمله، كما فعلتها الألمانيتان وكما بدأت بها الكوريتان وعدة شعوب صينية. أما المجتمعات التي وحدتها الأيديولوجية أو ظرف تاريخي ولكن تقسمها الحضارة فيفترق بعضها عن بعض. كما حدث في الاتحاد السوفيتي، ويوغسلافيا، والبوسنة، أو ألما تخضع لتوتر شديد كما هو الحال في أوكرانيا، ونيجييريا، والسودان، والهند، وسريلانكا، ومناطق أخرى كثيرة. وتتعاون الدول ذات الصلات الثقافية إقتصادياً وسياسياً. فالمنظمات الدولية التي تركز على دول ذات عموميات ثقافية، مثل الإتحاد الأوروبي فهي ناجحة أكثر بكثير من تلك التي تحاول أن تتجاوز الثقافات. وكان الستار الحديدي، وعلى مدار خمس

وأربعين عاماً، هو خط التقسيم المركزي في أوروبا. وقد انتقل هذا الخط عدة مئات من الأميال نحو الشرق، ليفصل الآن بين الشعوب المسيحية الغربية من جهة والشعوب المسلمة والأرثوذكسية من الجهة الأخرى.

تختلف الافتراضات الفلسفية، والقيم ذات الأولوية، والعلاقات الاجتماعية، والتطلعات العامة في الحياة جوهرياً بين الحضارات. وإن إحياء الدين في أغلب بلدان العالم يزيد من شدة هذه الاختلافات. ويمكن أن تتغير الثقافات، ويمكن أن تتباين طبيعة تأثيرها في السياسة والاقتصاد مسن زمن لآخر. لذلك فللاختلافات الرئيسة في التطور السياسي والاقتصادي بين الحضارات، على نحو واضح، جذورها في ثقافتها المختلفة. فالنجاح الاقتصادي لشرق آسيا له مصدره في الثقافة الشرق آسيوية. وكذلك، فإن للصعوبات التي عانت منها المجتمعات الشرق آسيوية لتحقيق نظام سياسي ديمقراطي جذور في ثقافتها. وتفسر الثقافة الإسلامية جانباً واسعاً من جوانب فشل الديمقراطية في الظهور في كثير من بلدان العالم المسلم. أما عمليات التطور في مجتمعات ما بعد الشيوعية لأوروبا الشرقية والإتحاد السوفيتي السابق فستحددها هوياتهم الحضارية. فالمجتمعات ذات الموروثات المسيحية الغربية ستحرز تقدماً في التطور الاقتصادي وإقامة نظم سياسية ديمقراطية، أما في الدول الأرثوذكسية فتشير التوقعات إلى أن التطور الاقتصادي والسياسي ليس أكيداً. أما في الجمهوريات المسلمة فالتوقعات كئيبة.

إن الغرب الآن وسيبقى لسنين قادمة الحضارة الأقوى على الإطلاق، مع ذلك، فإن قوتها تنحدر بالنسبة إلى الحضارات الأخرى. إذ بينما يحاول الغرب أن يؤكد قيمه ويحمي مصالحه، تواجه المجتمعات غير الغربية الاختيار؛ فيحاول البعض محاكاة الغرب وللحاق أو الركب في مركب التبعية له، وتحاول مجتمعات أخرى كنفوشوسية^١ وإسلامية أن تتوسع في قوتها الاقتصادية

^١ وهي إمبراطورية للحياة يقوم على أسس التعاليم الأخلاقية التي جاء بها الفيلسوف الصيني كنفوشوس الذي ظهر في القرنين ماين (حوالي ٤٧٨-٤٠١ ق.م). وتشدد الكنفوشوسية على تدسية الواجب، والحفاظ على الروابط العائلية، وإحرام الأصدقاء، وعبادة الأسلاف، والسيطرة على النفس، والتمسك بالتقاليد، والعلاقات الاجتماعية الطيبة. ويسمى الفيلسوف الذي يرشد الناس على تلك التعاليم أو الذي يتبع تعاليمها بالكنفوشوسي. وهو لقب أطلقه الكاتب على الحضارة الصينية وسيوضح السبب في إستعمال هذا اللقب في الفصل الثاني. المترجم

والعسكرية الخاصة لمقاومة الغرب وإقامة "توازن" ضده. لهذا يصبح المحور المركزي للسياسات العالمية ما بعد الحرب الباردة هو التفاعل بين قوة وثقافة الحضارة الغربية وقوة وثقافة الحضارات اللاغربية.

وخلاصة القول؛ يتكون عالم ما بعد الحرب الباردة من سبع أو ثمان حضارات. وتحديد العموميات والإختلافات الثقافية إتجاه المصالح والعداوات والتجمعات الدولية. وتنحدر أعظم الدول شأنًا في العالم من حضارات تختلف إختلافًا لا تلتقي فيه على شيء. وإن النزاعات المحلية التي يغلب فيها الإحتمال أن تتحول إلى حروب أوسع هي تلك التي تنشب بين جماعات ودول تنتمي إلى حضارات مختلفة. وتختلف النماذج السائدة للتطور السياسي والإقتصادي من حضارة إلى أخرى. وتتضمن القضايا الجوهرية في الواجه الدولية الإختلافات بين الحضارات. وإن القوة الآن في خضم التحول من هيمنة الحضارة الغربية التي امتدت أمدًا طويلًا، إلى الحضارات اللاغربية. ولقد أُمست السياسات العالمية متعددة الأقطاب ومتعددة الحضارات.

عوالم أخرى؟

الحرائط والمناظير : إن هذه الصورة للسياسات العالمية ما بعد الحرب الباردة والتي رسمتها العوامل الثقافية وتضمنت التفاعلات بين دول وجماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة، هي صورة مبسطة للغاية. إذ تحذف كثير من الأشياء، وتشوه بعضها، وتجعل أخرى مبهمة. ومع ذلك فإذا أردنا التفكير تفكيراً جاداً في العالم وننجز أفعالاً مؤثرة فيه: فإن نوعاً من الحرائط المبسطة للحقيقة، ونظرية ما، وفكرة، ومخطط، ومنظور، تكون لا غنى لنا عنها. وبدون تراكيب ذهنية كهذه؛ فكما قال وليم جيمس لن نجني منها إلا "فوضى تصم الآذان، وتغشي العيون". وقال توماس كوهين في كتابه التقليدي "بنية الثورة العلمية" بأن التقدم الفكري والعلمي يُبنى على تبديل أحد المناظر الذي قد بات عاجزاً عجزاً متزايداً عن تفسير حقائق جديدة أو أكتشفت حديثاً. بمنظور جديد يأخذ فعلاً بنظر الإعتبار تلك الحقائق بطريقة أكثر إقناعاً. وكتب كوهين يقول؛ "لكي تُقبل النظرية على أنها منظور يجب أن تبدو أفضل من منافساتها، لكنها لا تحتاج،

وبالطبع لن تفعل، أن تفسر جميع الحقائق التي يمكن أن تواجهها“⁽⁴⁾. ولاحظ جون لويس غاديس بعين الحكيم ذلك فقال؛ ”حتى يجد المرء طريقه في ميدان لا يألّفه فإنه ، على العموم، يحتاج إلى خارطة من نوع ما. إذ أن فن رسم الخرائط يشبه الإدراك نفسه، وهو التبسيط الضروري الذي يمكننا من أن نعرف أين نحن، وأين لنا أن نذهب“. وأشار إلى أن صورة الحرب الباردة لتنافس القوى العظمى، والتي أول من فصلها بوضوح هاري ترومان، كانت نموذجاً بليغاً كأنها ”تمرين في فن رسم خرائط الجغرو— سياسية حتى ألها صورت المنظر الطبيعي الدولي بصيغة يتمكن أي شخص من فهمها، وهذا ما مهد السبيل إلى استراتيجية الإحتواء المتطورة التي لم يحض كثير من الزمن على ذلك حتى ظهرت“. فالمنابر العالمية والنظريات السببية منارات هادية لا غنى لنا عنها في السياسة الدولية⁽⁵⁾.

على مدى أربعين عاماً فكر وتصرف طلاب وممارسون في العلاقات الدولية بصيغ منظور الحرب الباردة للشؤون العالمية المبسط إلى حد بعيد لكنه كان عظيم الفائدة. ولم يستطع هذا المنظور أن يحسب حساب كل ما كان يجري في السياسات العالمية. وإذا إستخدمنا صيغة كوهن نقول؛ إن أموراً خرجت عن القياس، وفي بعض الأحيان أعمى هذا المنظور العلماء ورجال الدولة عن تطورات كبيرة مثل الإنفصال الصيني — السوفيتي. ومع ذلك، ولأنه غلط بسيط للسياسات العالمية، فلقد فسر ظواهر مهمة أكثر من أي نموذج ينافسه، فكان نقطة إنطلاق أساسية للتفكير بالشؤون الدولية، وحظي بقبول عالمي تقريباً، ورسم طرائق التفكير في السياسات العالمية لجيلين.

إن المناظر المبسطة أو الخرائط هي وسائل ضرورية للتفكير والفعل الإنساني. فأما أن نصوغ وعلى نحو واضح نظريات ونماذج ونستخدمها بوعي لإرشادنا في سلوكنا. أو ما عدا ذلك، لربما ننكر الحاجة إلى مثل هذه المرشحات ونزعم بأننا لن نتصرف إلا بما تملّيه علينا حقائق ”موضوعية“ متعددة، وتعامل مع كل قضية بناءً على ”إستحقاق الحالة الموضوعية“. إلا أننا إذا عملنا بهذا الزعم فنحن نخدع أنفسنا، لأن ما وراء عقولنا تكمن إفتراضات، وميول، وإحتيازات

خفية هي التي تحدد كيف ندرك الوقائع، وأي الحقائق ننظر إليها، وكيف نحكم على أهميتها وإستحقاقاتها. فنحن نحتاج إلى نماذج مرئية واضحة أو ضمنية لكي نمكنا من:

١. تنظيم وإستقراء ما يجري من وقائع ؛
٢. فهم العلاقات السببية بين الظواهر ؛
٣. تتوقع، وإذا حالقنا الحظ نتنبأ بتطورات المستقبل ،
٤. التفريق بين ما هو مهم مما هو غير مهم ؛ و
٥. تكشف لنا عن السبل التي يجب أن نسلوها لتحقيق أهدافنا.

وإن كل مخطط أو خارطة هو تجريد ومن شأنه أن يكون ذو فائدة لغايات بعينها أكثر من غايات أخرى. فبين لنا خارطة شارع ما كيف نقود سيارة من النقطة أ إلى النقطة ب؛ ولكنها لن تكون كثيرة النفع إذا ما كنا نقود طائرة. وفي هذا الحال نحتاج إلى خارطة تكشف لنا عن المطارات، ومنازل الراديو، والمسالك الجوية، وجغرافية الأرض. ولكننا من دون خارطة سنضيع. وكلما زادت التفاصيل في خارطة، إقترب ما تعكسه من الواقع من الإكمال. مع ذلك، فالخرائط المفصلة تفصيلاً مفرطاً لن تجلب الفائدة لكثير من الغايات. فإذا أردنا الانتقال من مدينة كبيرة إلى أخرى بإستخدام طريق النقل السريع لا نحتاج إلى خارطة تحتوي على تفاصيل كثيرة لا علاقة لها بانتقال المركبات، وربما نجدها مربكة لأن الطرق الخارجية الرئيسة فيها تضيع في كومة معقدة من الطرق الثانوية. أما لو أن خارطة لم تحتوي إلا على طريق واحد للنقل السريع فإنها تحمل كثيراً من الوقائع وتحدد من قدرتنا على إيجاد مسالك بديلة لو أغلق حادث كبير ذلك الطريق. وبإختصار؛ نحتاج خارطة يجتمع فيها أمران؛ ترسم الواقع وتبسطة وتكون بأسلوب هو الأفضل لخدمة غاياتنا. وقد تم تطوير عدة خرائط أو مناظر تختص بالسياسات العالمية عند إنتهاء الحرب الباردة.

عالم واحد: الغبطة والانسجام. كان أحد المناظر المنسقة بدقة وعلى نحو واسع أساسه الافتراض بأن نهاية الحرب الباردة تعني نهاية الصراع ذي الشأن الأخطر في السياسات العالمية وظهور عالم واحد منسجم نسبياً. وإن التأويل الذي دارت حوله نقاشات على النطاق الأوسع لهذا المخطط المجسم هو أطروحة "نهاية التاريخ" التي قدمها فرانسيس فوكوياما. فزعم بأننا "لربما نشهد نهاية التاريخ في لحظة كهذه: تلك اللحظة التي تكون، هي نقطة النهاية لحركة الفكر الإنساني وعولة الديمقراطية التحررية الغربية كصيغة هائية لإدارة الشؤون الإنسانية" وقال؛ بالتأكيد، قد تنشب صراعات في مناطق من العالم الثالث لكن العراخ العالمي قد إنتهى، وليس في أوروبا وحسب "بل هو في العالم غير الأوروبي تحديداً" وبأن التفجرات الكبيرة قد حدثت ولاسيما في الصين والإتحاد السوفيتي. وحرب الأفكار في طريقها إلى نهاية ما. وربما مازال المؤمنون باللينينية — الماركسية موجودين "في أماكن مثل؛ موناكو، بنجيانك، وكامبرج، ماساشيوست" لكن، وعلى كل حال، لقد إنتصرت الديمقراطية التحررية. وسيكون المستقبل مكرساً، ليس لصراعات عظيمة ومثيرة حول الأفكار، بل على العكس لحل مشاكل دنيوية اقتصادية وتقنية، وإستنتاج بحزن أعمق "وستكون جميعها مجلبة للضجر حقاً"⁽⁶⁾.

كان توقع الانسجام شعوراً مشتركاً على نطاق واسع. وعبر القادة في ميادين الفكر والسياسة عن وجهات نظر مشابهة. وكان قد سقط جدار برلين، وإثارت النظم الشيوعية، وكان لابد للأمم المتحدة أن تكتسب أهمية جديدة، وإن خصوم الحرب الباردة السابقين هم أن يرتبطوا بـ "شراكة" و "صفقة كبرى"، وإن حفظ السلام وصنع السلام من شأنها أن تصبح نظام العصر. ونادى رئيس الدولة القائدة للعالم بـ "نظام عالمي جديد"، ورفض رئيس الجامعة الأولى في العالم، وكان رفضاً مثيراً للجدل، تعيين أستاذاً للدراسات الأمنية لأن الحاجة لها كانت قد إنتهت قائلاً: "الحمد لله لم نعد ندرس الحرب، لأنه لم تعد ثمة حرب".

* هذه المناقشة خط موازي لا يركز على نهاية الحرب الباردة بل على التيارات الاقتصادية والإجتماعية ذات الأمد الطويل التي تؤدي إلى قيام "حضارة كرنية" يتناولها الفصل الثالث.

ولدت فترة نشوة الغبطة عند نهاية الحرب الباردة وهماً بالإنسجام، الذي سرعان ما كُشفَ عنه النقاب فبين أنهُ وهماً حقاً. وأصبح العالم مختلفاً في أوائل التسعينات ولكنه لم يكن، بالضرورة، أكثر سلاماً. وكان التغيير حتمياً، أما التقدم فلم يكن كذلك. وغت أوهام شببية بوهم الإنسجام بعد وقت قصير من نهاية أي من النزاعات الرئيسة الأخرى التي وقعت في القرن العشرين. وكانت الحرب العالمية الأولى "الحرب الخاتمة للحروب" ولكي تجعل العالم آمناً من أجل ممارسة الديمقراطية. أما الحرب العالمية الثانية، فكما قال عنها فرانكلين روزفلت، كان من شأنها "أن تنهي التأثير الأحادي الجانب، والإنغيزات المطلقة، وموازين القوة، وجميع الوسائل التي جُربت لقرون خلت وما إتفكت تفشل". وعوضاً عن ذلك مستحصل على "منظمة عالمية" لـ "الأمم المحبة للسلام" والبنات الأولى للـ "بنية الدائمة للسلام"⁽⁷⁾. وعلى الرغم من ذلك، أدت الحرب العالمية الأولى إلى ظهور الشيوعية، والفاشية، وقلبت بحرى تيار عمره قرن يتطلع إلى الديمقراطية. ونتج عن الحرب العالمية الثانية الحرب الباردة التي كانت عالمية بحق. وإن وهم الإنسجام عند نهاية الحرب الباردة سرعان ما بدده تضاعف النزاعات العرقية و"التطهير العرقي"، وتعطيل القانون والنظام، وظهور نماذج جديدة للتحالف والنزاع بين الدول، وولادة حركتي الشيوعيين الجدد والفاشيين الجدد، وزيادة قوة الاعتقاد بالأصولية الدينية، ونهاية "دبلوماسية الإبتسامات" و"سياسة الـ نعم" في علاقة روسيا مع الغرب، وعجز الأمم المتحدة والولايات المتحدة عن إخماد النزاعات الدامية المحلية، والتأكيد المتزايد لإرتقاء الصين. وفي خلال خمس سنوات تلت سقوط جدار برلين ترددت عبارة "إهابة جماعية" أكثر بكثير من أية خمس سنوات من الحرب الباردة. إن منظوراً لعالم واحد منسجم هو، وعلى نحو واضح، بعيد عن الواقع بعداً حتى الانفصال عنه، لا يكون مرشداً نافعاً في عالم ما بعد الحرب الباردة.

عالمان: نحن وهم. بينما تتطلع الآمال إلى عالم واحد عند نهاية النزاعات الرئيسة، يعود الميل نحو التفكير بصيغة عالمين إلى مسيرة التاريخ الإنساني. فغالباً ما يُغرى الناس في تقسيم الناس بصيغة نحن وهم، جماعتنا، والجماعة الأخرى، حضارتنا وأولئك البرابرة. ولقد قسم العلماء العالم بصيغة

المشرق والمغرب، والشمال والجنوب، والمركز والمحيط. ولقد قسم المسلمون العالم تقليدياً إلى دار السلام ودار الحرب، وعكس العلماء الأمريكيان هذا التميز بمعنى مقلوب، بعد نهاية الحرب الباردة، فقسّموا العالم إلى "مناطق سلام" و "مناطق إضطراب" وشمل الأول الغرب واليابان وفيها حوالي ١٥ بالمائة من سكان الأرض أما الثاني فهو الباقي من العالم^(٨).

واعتماداً على الكيفية التي يجري فيها تحديد الأجزاء، ربما تنسجم صورة العالم ذو الجزئين إلى حد ما مع الواقع. والتقسيم الأكثر شيوعاً، الذي يظهر بأسماء متنوعة، هو بين الدول الغنية "المتقدمة، المتقدمة" والدول الفقيرة "التقليدية، المتخلفة، النامية". وإرتبط التقسيم الثقافي إرتباطاً تاريخياً مع هذا التقسيم الإقتصادي بين الغرب والشرق الذي يكون فيه التشديد أضعف على الفروقات في الرخاء الإقتصادي، وأشد على الفروقات في الفلسفة ذات الأولوية، والتقسيم، وأسلوب الحياة^(٩). وتعكس كل من هذه الصور بعض العناصر من الواقع، ومع ذلك، فهي أيضاً تعاني من قيود. فتشترك الدول الغنية المتقدمة بخصائص تجعلها مختلفة عن الدول الفقيرة التقليدية التي تشترك هي الأخرى بخصائص. وربما تقود الاختلافات في الثروة إلى نزاعات بين المجتمعات، ولكن الدليل في هذا الأمر يوحي بأنه لا يحدث إلا عندما تحاول المجتمعات الغنية والأشد قوة أن تغزو وتستعمر المجتمعات الفقيرة والأكثر تقليدية. وهذا ما فعله الغرب طيلة أربعمائة سنة، ثم ثارت بعض هذه المستعمرات وخاضت حروب التحرير ضد القوى المستعمرة التي ربما ذهبت عنها رغبتها في الإمبراطورية بصدق. أما في العالم الراهن فلقد تحررت الشعوب وأُسبِدت حروب التحرر من الإستعمار بزاعات بين الشعوب المتحررة.

أما على المستوى الأعم، فإن النزاعات بين الدول الغنية والفقيرة غير محتملة، بإستثناء وقوعها في ظروف خاصة، لأن الدول الفقيرة تعوزها الوحدة السياسية، والقوة الاقتصادية، والقدرة العسكرية، لكي تتحدى بها الدول الغنية. وإن التطور الاقتصادي في آسيا وأمريكا اللاتينية يجعل رؤية التفرع البسيط بين الدول التي تملك والتي لا تملك رؤية ضبابية. ولربما تشن الدول الغنية حروباً تجارية بعضها ضد بعض، وقد تخوض الدول الفقيرة حروباً شعواء بعضها ضد

بعض. ولكن أن تقع حرب طبقية دولية بين الجنوب المعدم والشمال الثري هو، على الأغلب، أمر بعيد عن الواقع كبعد صورة عالم واحد سعيد منسجم.

وما زال التفرع الثقافي لتقسيم العالم أقل نفعاً. وإلى حد ما يكون الغرب كياناً، ولكن ما الذي تشترك فيه المجتمعات غير الغربية أكثر من حقيقة كونها لا غربية؟ فالحضارات اليابانية، والصينية، والهندوسية، والإسلامية، والإفريقية تشترك بالقليل بصيغ الدين، والبنية الاجتماعية، والأعراف، والقيم السائدة. وإن وحدة غير الغرب والتشعب شرق - غرب هي خرافات إختلقها الغرب. وتعاني هذه الخرافات علل الإستشراق التي إنتقدها ادوارد سعيد إنتقاداً مناسباً، لأنها تزيد من حدة الإختلافات بين المألوف؛ "أوروبا، الغرب، نحن" والغريب؛ "المشرق، الشرق، هم" وكذلك لأنها تعطي صفة التفوق المتضمنة في ذلك للأول على الثاني⁽¹⁰⁾. وكان العالم، في أثناء الحرب الباردة وعلى قدر واسع، مستقطب على طول نطاق آيدلوجي. إلا أنه لم يكن ثمة نطاق ثقافي منفرد. وإن الإستقطاب "شرق" و"غرب" ثقافياً هو، وفي جانب من جوانبه، نتيجة أخرى للممارسة العالمية التي لم يحالفها الحظ في تسمية الحضارة الأوربية بالحضارة الغربية. فبدل أن نقول "الشرق والغرب" يكون مناسباً أكثر أن نقول "الغرب والبقية" التي وعلى أقل تقدير تتضمن وجود الكثير من غير الغربيين. فالعالم يبلغ من التعقيد حداً يصعب معه تصويره في رؤية نافعة لأغلب الأغراض مثل تقسيمه ببساطة إقتصادياً بين شمال وجنوب أو ثقافياً بين شرق وغرب.

١٨٤ دولة أكثر أو أقل. تُشتق الخارطة الثالثة لعالم ما بعد الحرب الباردة مما يدعى غالباً النظرية "الواقعية" للعلاقات الدولية. وطبقاً لهذه النظرية تكون الدول هي الأهم حقاً، فهي الفاعلات ذات الشأن الوحيدة في الشؤون العالمية، وإن العلاقة بين الدول هي من النوع الفوضوي، ولهذا السبب تسعى الدول إلى زيادة قوتها إلى أقصى ما تقدر عليه وبببات لضمان بقائها وأمنها. فإذا ما رأت إحدى الدول دولة أخرى تزيد من قوتها ثم صارت تهدد احتمالاً، فإنها

تحاول حماية أمنها الخاص بتعزيز قوتها و/أو بالتحالف مع دول أخرى. ويمكن التنبؤ بمصالح وسلوك الدول الأكثر أو أقل من ١٨٤ لعالم ما بعد الحرب الباردة بناءً على هذه الفرضيات^(١١).

وهذه الصورة "الواقعية" للعالم نقطة إنطلاق عظيمة الفائدة لتحليل الشؤون الدولية وتفسر كثيراً من سلوك الدولة. وإن الدول الآن وستبقى هي الكيانات المهيمنة في الشؤون العالمية. فهي تدعم الجيوش، ولها التصرف الدبلوماسي، وتتفاوض على معاهدات، وتخوض حروباً، وتدير دفعة منظمات دولية، وبقدر كبير تشكل الإنتاج العالمي وتؤثر فيه. وتعطي حكومات الدول الأولوية لضمان الأمن الخارجي للدول (على الرغم من أنها غالباً ما قد تعطي الأولوية الأعلى لضمان أمن الحكومة من التهديدات الداخلية). وعلى كل حال، يقدم هذا المنظور الدولي صورة واقعية حقاً، تصف السياسة العالمية وترشدنا في طرائقها بوضوح أكثر من منظوري العالم الواحد أو العالمين.

لكنه يعاني كذلك من قيود صارمة.

إذ يفترض بأن كل الدول تدرك مصالحها بنفس الطريقة وتتصرف بنفس الأسلوب. وإن افتراضه البسيط بأن القوة هي كل شيء والذي يكون نقطة الإنطلاق حتى نفهم سلوك الدولة لا يجعل المرء يذهب في تفكيره أبعد من ذلك. فالدول تحدد مصالحها بصيغ من القوة ولكن تفعل ذلك بالإضافة إلى كثير من الصيغ الأخرى. وبالتأكيد تحاول الدول أن تقيم توازناً في القوة، ولكن لو كان هذا الأمر كل ما تفعله الدول لكانت دول أوروبا الغربية قد إلتحمت مع الإتحاد السوفييتي ضد الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة من أربعينات القرن العشرين. فقبل كل شيء، تستجيب الدول إلى التهديدات المتوقعة، وكانت أوروبا الغربية إذن؛ ترى التهديد السياسي والفكري، والعسكري قادمًا من الشرق. فكانوا يرون مصالحهم على نحو ما كانت النظرية التقليدية لتتنبأ به. وتؤثر القيم، والثقافة، والتقاليد تأثيراً طامعاً على الكيفية التي تحدد بها الدول مصالحها. وإن مصالح الدول لا تحددها القيم والتقاليد المحلية وحسب، بل كذلك المعايير والقوانين الدولية. وفوق وما بعد إهتمامها الأولي بالأمن، تحدد أنواع الدول المختلفة مصالحها بأساليب مختلفة. وسترى الدول ذات الثقافة والتقاليد المتشابهة مصالحاً مشتركة. وتشترك الدول الديمقراطية

بعموميات تجمعها مع دول ديمقراطية أخرى ولهذا السبب لا تتقاتل فيما بينها. فلا تضطر كندا أن تتحالف مع قوة أخرى لردع الولايات المتحدة أن تفزوها.

على مستوى أولي، وعبر التاريخ كانت إفتراضات المنظور الدولاني صحيحة. ولما كانت على هذا النحو لا تعيننا على فهم الكيفية التي ستتغير بها السياسات العالمية بعد الحرب الباردة عما كانت عليه في أثنائها وقبلها. مع ذلك، وعلى نحو واضح، ثمة اختلافات، فترعى الدول مصالحها بأساليب تختلف باختلاف المرحلة التاريخية. وفي عالم ما بعد الحرب الباردة تحدد الدول مصالحها بصيغ حضارية بنحو متزايد. فتتعاون الدول وتنضم إلى أحلاف مع دول ذات ثقافة مشاهمة أو مشتركة، وغالباً ما تدخل في نزاع مع دول ذات ثقافة مختلفة. وتحدد الدول التهديدات بلغة نوايا الدول الأخرى، وإن الإعتبارات الثقافية هي التي، وبقوة، ترسم صورة هذه النوايا والكيفية التي يتم إدراكها بها. وثمة إحتمال ضعيف أن يرى عامة الناس ورجالات الدولة ظهور التهديدات من أناس يشعرون أنهم يفهمونهم ويمكن الثقة بهم بسبب اللغة، والدين، والقيم، والتقاليد والثقافة المشتركة. بل الإحتمال الغالب أن يروا التهديدات تأتي من دول لمجتمعاتها ثقافات تختلف عما هي عليه، ولهذا السبب تكون هي التي لا يفهمونها ويشعرون أنه ليس بإمكانهم الثقة بها. أما الآن، فلم يعد ذلك الإتحاد السوفيتي اللينيني — الماركسي يهدد العالم الحر، ولم تعد الولايات المتحدة تفرض تهديدات مضادة على العالم الشيوعي، فالدول في كلا العالمين أخذت ترى، على نحو متزايد، التهديدات قادمة من المجتمعات التي تختلف عنها ثقافياً.

وعلى الرغم من أن الدول تظل هي الفاعلات الرئيسة في الشؤون العالمية، فإنها كذلك تعاني ضياع سيادتها، ووظائفها، وقوتها. فتؤكد المؤسسات الدولية على الحق في الحكم على ما تفعله الدولة داخل أراضيها الخاصة وتقييده. وفي بعض الحالات، وعلى نحو واضح في أوروبا، قد تولت المؤسسات الدولية القيام بوظائف مهمة، كانت تؤديها الدول سابقاً، وقد أنشأت دوائر دولية لها سلطات فعالة، تدير شؤون أفراد المواطنين مباشرة. وعالمياً، لم يزل ثمة تيار يسعى إلى تشييت قوة حكومات الدول كذلك، من خلال نقل السلطة إلى كيانات فرعية؛ إقليمية، أو مناطقية، أو كيانات سياسية محلية، ويشمل هذا التيار كثيراً من الدول حتى تلك التي في العالم

المتقدم، فتوجد حركات إقليمية تطالب بحكم ذاتي كامل أو الانفصال. ولقد فقدت حكومات الدول، وإلى حد بعيد، القدرة على التحكم بتدفق الأموال داخل وخارج دولها، وتواجه صعوبة متزايدة في السيطرة على تدفق الأفكار، والتقانة، والبضائع، وحتى الناس. وبإختصار؛ لقد صارت حدود الدولة، على نحو متزايد، سهلة الإختراق. ولقد قادت كل هذه التطورات الكثيرين إلى رؤية النهاية التدريجية للدولة الصلبة "ككرة البلياردو"، التي لازالت المعيار على النحو المفهوم منذ إبرام معاهدة ويستفاليا^٢ في عام ١٦٤٨، وظهور نظام دولي متنوع، ومعقد، وذات طبقات متعددة لا يكاد يكون فرق بينه وما كان يحدث في عصور القرون الوسطى^(١٢).

هيولية مطلقة. إن إضعاف الدول وظهور "دول فاشلة" يساهم في رسم الصورة الرابعة للعالم في فوضى. ويؤكد هذا المنظور على: تعطل السلطة الحكومية، وانقسام الدول، وزيادة شدة النزاعات القبلية، والعرقية، والدينية؛ وظهور مافيا الأجرام الدولي؛ وتضاعف أعداد اللاجئين إلى عشرات الملايين؛ وتكاثر الأسلحة النووية وأخرى ذات التدمير الشامل؛ وإنتشار الإرهاب؛ وتكاثر المجازر والتطهير العرقي. وكتب عن هذه الصورة للعالم الهيويلي أول مرة ولخصت على نحو مقنع تحت عنوانين في كتابين فاتحين نشر في عام ١٩٩٣ وهما: كتاب "مخارج عن السيطرة" كتبه زيبينو برزنسكي وكتاب "عاصمة الجحيم" كتبه دانييل باترك مونيهان^(١٣).

وكما هو الحال مع المنظور الدولاني؛ فمنظور الهيوولية قريب من الواقع، ويزودنا بصورة تخطيطية مفصلة بدقة لكثير مما يجري الآن في العالم، ويختلف عن المنظور الدولاني، في أنه يسلط

^٢ وهي سلسلة من معاهدات أمت ثلاثين سنة من حرب قامت بسبب إستقلال هولندا في سنة ١٦١٨ عن إسبانيا، ثم إتسمت هذه الحرب لتمتد إلى أقاليم أواسط أوروبا التابعة للإمبراطورية الرومانية المقدسة في عهد الإمبراطور فردناند الثالث وهو من سلالة آل هابسبورغ. وكان السبب الحقيقي وراء الحرب هو انتشار للمذهب المسيحي البروتستانتي في السويد وهولندا وفرنسا وحتى في الولايات ألمانية نفسها، وإختلاف هذا المذهب عن المذهب المسيحي الكاثوليكي الغربي. فكان الحلفاء السويديون والفرنسيون طرفاً، وإسبانيا والإمبراطور فردناند الثالث وحكام على أجزاء أخرى من أوروبا الطرف الآخر في هذه الحرب. ووقعت هذه الأطراف فيما بينها في مدن إقليم ويستفاليا في ألمانيا على معاهدات كانت من نتائجها إنهاء سلطة الإمبراطورية الرومانية المقدسة على أقاليم أوروبا، وإستقلال هولندا عن إسبانيا، وظهور ثلاثة مراكز قوة رئيسة هي: الإتحاد السويدي، وفرنسا، والمقاطعات المتحدة، والإعتراف بمذهب الكلفانية البروتستانتي، وأصبحت منذ ذلك الحين الدولة القومية هي المستوى الأعلى لفكر وتطلعات الحكومة في الدول الجديدة في أوروبا. المترجم

الضوء على التغيرات المهمة في السياسات العالمية التي قد حدثت مع نهاية الحرب الباردة. لأنه في بدايات عام ١٩٩٣، على سبيل المثال، كانت تدور رحى ما يقدر بـ ٤٨ حرب عرقية في جميع أنحاء العالم، وإحتدمت ١٦٤ "ادعاءً ونزاعاً إقليمياً — عرقياً تتعلق بالحدود" في مناطق الإتحاد السوفيتي السابق، وتضمن ٣٠ نزاعاً منها ضرباً من الصراع بالسلاح^(١٤). وعلى الرغم من ذلك، يعاني هذا المنظور قيوداً أكثر من منظور الدول لكونه قريب من الواقع أكثر مما ينبغي. فلربما يكون العالم هيوبي لكنه لا يكون بلا نظام على الإطلاق. وتزودنا أية صورة لفوضى عالمية ليس فيها من السمات ما يميزها عن غيرها بقليل من المفاتيح لكي نفهم العالم، ولكي نرتب الأحداث ونقسم أهميتها، وحتى نتنبأ بالتيارات التي تظهر في الفوضى، ولكي نميز بين أنواع الهيولية وأسبابها المختلفة المحتملة وعواقبها، وحتى نطور أفكاراً هادية لصناع السياسة الذين يبدون دفة الحكم.

مقارنة العوالم: الواقعية، والبساطة، والتنبؤات

يقدم كل من هذه المناظير الأربعة جمعاً مختلفاً نوعاً ما بين الواقعية والبساطة. ولكل منها عيوبه وحدوده. ويمكن معالجة هذه العيوب والحدود بضم المناظير بعضها إلى بعض ضمّاً معقولاً والإفتراض، مثلاً؛ بأن العالم يمرّ بعمليات تفكك وإنعماج تحدث في آن معاً^(١٥). وإن كلا التيارين موجودان فعلاً، وهذا سيقترّب أي منظور أكثر تعقيداً من الواقع بدقة أكبر من أي منظور آخر أبسط. إلا أن هذا يضحي بالبساطة من أجل الواقعية وإذا ما ذهبنا في هذا الأمر بعيداً، فسيؤدي إلى رفض أي منظور أو نظرية. بالإضافة إلى أن إعتناق تيارين متعارضين ومتزامنين يفضي إلى فشل المنظور تفكك — إنعماج في أن يوضح؛ تحت أي ظروف سيسود أحد التيارين، وتحت أي ظروف يسود فيها الآخر. والتحدّي في هذا الأمر هو تطوير منظور يأخذ بنظر الإعتبار الأحداث الحاسمة حسماً قاطعاً ويؤدي إلى فهم التوجهات على نحو أفضل من مناظير على مستوى مشابه من التجريد الفكري.

وكذلك تتضارب هذه المناظير الأربعة فيما بينها. فالعالم لا يمكن أن يكون واحداً ومنقسماً إنقساماً جوهرياً بين الشرق والغرب والشمال والجنوب في آن معاً. ولا يمكن أن تكون

الدولة القومية حجر الأساس في الشؤون العالمية إذا كانت تتفكك وتمزقها الحرب الأهلية المتوالدة. فإما أن يكون العالم واحداً أو اثنين أو ١٨٤ دولة أو يمكن أن يكون عدداً لا ينتهي تقريباً من قبائل ومجموعات عرقية وقوميات.

وتتجنب رؤية العالم بصيغة سبع أو ثمان حضارات كثيراً من هذه الصعوبات. فهي لا تضحى بالواقعية من أجل البساطة كما تفعل الرؤية للعالم الواحد والعالمين. وكذلك لا تضحى بالبساطة من أجل الواقعية؛ كما تفعل الرؤية اللولائية والهيولية. فهي تقدم إطاراً واضحاً ومفهوماً على نحو سلس لفهم العالم، وتيسر التمييز بين ما هو مهم مما هو غير مهم بين الرعايات المتضاعفة، وتنبا بأحداث المستقبل، وتزود صناع السياسة بخطوط هادية ترشددهم. وكذلك تبني على رؤى المناظر الأخرى وتوحد عناصرها، وتسجم معها على نحو أفضل من ضمها بعضها مع بعض. وعلى سبيل المثال؛ فالرؤية بالمنظور الحضارتي تعتبر أن؛

- قوى الاندماج حقيقة موجودة في العالم وهي، تحديداً، التي تولد قوى مقابلة من التوكيد الثقافي والوعي الحضارتي.
- العالم بمعنى ما، هو إثنين، لكن الفرق المحوري هو بين الغرب كحضارة مهيمنة حتى الآن وجميع الحضارات الأخرى، التي لا تكاد تشترك فيما بينها في شيء. وبإختصار، ينقسم العالم بين الحضارة الغربية الواحدة والحضارات اللاغربية العديدة.
- الدول القومية الآن وستظل اللاعبات الأهم في الشؤون الدولية. إلا أن مصالحها، وإتحاداتها، ونزاعاتها تصوغها، على نحو متزايد، عوامل ثقافية وحضارية.
- العالم فوضوي فعلاً، يعج بالراعات القبلية والقومية، ولكن الراعات التي تجر أعظم الأخطار على الاستقرار هي تلك التي تقع بين دول أو جماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة.

وهكذا يرسم المنظور الحضارتي خارطة بسيطة نسبياً لكنها ليست بسيطة أكثر مما ينبغي لفهم ما يجري في العالم بينما يشارف القرن العشرين على نهايته. إلا أنه لا يوجد منظور يظل ناعماً

إلى الأبد. فكان مخطط السياسة العالمية للحرب الباردة مفيداً ووثيق الصلة بما طيلة أربعين عاماً، لكنه صار عتيقاً في أواخر الثمانينات، ويوماً ما سيواجه المنظور الحضارتي مثل هذا المصير. إلا أنه يقدم للعهد الراهن مرشداً نافعاً للتفريق بين ما هو الأهم وما هو دون ذلك. فعلى سبيل المثال؛ كانت أقل بقليل من نصف النزاعات الثمان والأربعين العرقية التي وقعت في بدايات سنة ١٩٩٣ في جميع أنحاء العالم، قد نشبت بين جماعات تنحدر من حضارات مختلفة. ومن شأن المنظور الحضارتي أن يقود الأمين العام للأمم المتحدة ووزير خارجية الولايات المتحدة إلى تركيز جهودهم في صنع السلام على هذه الصراعات، التي لإحتمال تحولها إلى حروب أوسع أكبر بكثير من النزاعات الأخرى.

وكذلك تولد المناظير التنبؤات، وأحد الإعتبارات الحاسمة لفاعلية وفائدة أي منظور هو أن تثبت التنبؤات التي أُستنبطت منه، في النهاية، إلى أي مدى هي أكثر دقة من تنبؤات المناظير البديلة. فمثلاً؛ قاد المنظور الدولي جون مرسنير إلى التنبؤ بأن "الوضع بين أوكرانيا وروسيا مهياً لإطلاق تنافس أمني بينهما". فالقوى العظمى التي تتقاسم حدود مشتركة طويلة وغير محمية غالباً ما تنحدر تدريجياً إلى منافسة بدافع مخاوفها الأمنية. وقد تغلب روسيا وأوكرانيا على هذه الطبيعة الحركية ويتعلما أن يعيشا معاً بإنسجام. ولكنه سيكون أمراً إستثنائياً إن فعلتاه^(١٥). أما المنظور الحضارتي فيؤكد على الروابط الثقافية والشخصية والتاريخية الحميمة بين روسيا وأوكرانيا وتمازج الروسيين والأوكرانيين في كلا البلدين. وتركز، بدلاً عن ذلك، على خط الصدع الحضارتي الذي يفصل بين الأرثوذكس في أوكرانيا الشرقية واليونانيت في أوكرانيا الغربية، وهي حقيقة تاريخية محورية قديمة العهد والتي يتجاهلها مرسنير تماماً، وما ذاك إلا تماشياً مع المفهوم "الواقعي" للدول الذي يعتبرها كوحدة واحدة وكيانات معرفة بذاتها. فبينما ترجح الرؤية بالمنظور الدولي لإحتمال قيام حرب روسية - أوكرانية، تقلل الرؤية بالمنظور الحضارتي من هذا الاحتمال، وبدلاً عن ذلك ترجح إحتمال تقطع أوكرانيا إلى شطرين، بعملية إنفصال من شأن عواملها الثقافية أن تقود المرء إلى التنبؤ بأنها قد تكون أعنف من تلك التي نشبت في تشكوسلوفاكيا لكنها تريق دماءً أقل بكثير من تلك التي دارت رحاها في يوغسلافيا. وتسبب هذه التنبؤات المختلفة في إختلاف ترتيب سلم

الأولويات السياسية. فتنبؤ ميرشمير، إستنباطاً من المنظور الدولاني، بحرب محتملة وغزو روسي لأوكرانيا، أدت به إلى دعم إمتلاك أوكرانيا أسلحة نووية. ومن شأن الرؤية بالمنظور الحضاراني أن تشجع التعاون بين روسيا وأوكرانيا، وتحت أوكرانيا على التخلي عن أسلحتها النووية، وتعزيز العون الأقتصادي الضروري، وتحت على إجراءات أخرى من أجل المحافظة على وحدة وإستقلال أوكرانيا، ورعاية التخطيط للطوارئ تحوطاً لإحتمال إنقسام أوكرانيا.

وجاءت كثير من الأحداث المهمة بعد الحرب الباردة منسجمة مع رؤية المنظور الحضاراني وكان يمكن التنبؤ بها إستنباطاً منها، وتشمل؛ تفكك الإتحاد السوفيتي ويوغسلافيا، والحرب القائمة على أقاليمها السابقة. وإنبعث الأصولية الدينية في جميع أرجاء العالم، والذاعات التي قامت في روسيا، وتركيا، والمكسيك بشأن هوياتهم. والحدة في الصراعات التجارية بين الولايات المتحدة واليابان، ومقاومة الدول الإسلامية للضغط الغربي على العراق وليبيا، والجهود التي تبذلها الدول الإسلامية والكنفوشوسية للحصول على الأسلحة النووية ووسائل إلقائها، ودور الصين المستمر كقوة عظمى "مارقة"، وإندماج أنظمة ديمقراطية في دول معينة دون أن يحدث هذا في غيرها، وسباق تطوير الأسلحة في شرق آسيا.

وإن علاقة المنظور الحضاراني بالعالم البادئ بالظهور تشهد عليه الأحداث التي تنسجم مع رؤيته والتي حدثت في خلال مدة ستة أشهر من سنة ١٩٩٣؛

- إستمرار وضراوة الإقتال بين الكروات، والمسلمين، والصرب في يوغسلافيا السابقة؛
- فشل الغرب في تقديم مساندة ذات معنى إلى مسلمي البوسنة، أو إستنكار فظاعات الكروات بنفس الطريقة التي أستتكرت بها فظاعات الصرب؛
- إمتناع روسيا للإلتزام إلى الأعضاء الآخرين مجلس الأمن للأمم المتحدة لحمل الصربيين على الحضور في كرواتيا لصنع السلام مع الحكومة الكرواتية، والعرض الذي تقدمت به إيران والأمم الإسلامية الأخرى بإرسال ١٨,٠٠٠ جندي لحماية مسلمي البوسنة؛
- إشتداد ضراوة الحرب بين الأرمنيين والأذربيجانيين، ومطالب تركية وإيرانية بأن يتخلى الأرمنيون عن غزواتهم، ونشر القوات التركية على الحدود الأذربيجانية وإنتشار القوات

الإيرانية عبرها، وقيام روسيا بالتحذير بأن التصرف الإيراني يعمل على "تصعيد النزاع" و
"تدفعه إلى مآلات خطيرة تجعله دولياً"؛

● الإقتتال المتواصل في وسط آسيا بين القوات الروسية ومجموعات من المجاهدين تشن عليها
حرب عصابات؛

● المواجهة التي دارت في مؤتمر حقوق الإنسان في فينا بين الغرب، بقيادة وزير خارجية
الولايات المتحدة وورن كرسنوفر الذي يشجب "مذهب النسبية الثقافية" من ناحية،
وإئتلاف من الدول الإسلامية والكنفوشوسية يرفضون "عولمة الثقافة الغربية" من ناحية
أخرى؛

● قيام روسيا والمخططون العسكريون للناتو بالتركيز ثانية وبأسلوب موازي لأسلوب الحسب
الباردة على "التهديد القادم من الجنوب"؛

● التصويت، وعلى نحو واضح، بما ينسجم مع الخطوط الحضارية بكاملها تقريباً، الذي منحه
حق تنظيم أولياد ٢٠٠٠ إلى سدي وليس إلى بكين؛

● قيام الصين ببيع مكونات صواريخ إلى باكستان مما أدى إلى قيام الولايات المتحدة بفرض
عقوبات على الصين، والمواجهة بين الصين والولايات المتحدة بشأن مزاعم نقل تكنولوجيا
نووية إلى إيران؛

● خرق إتفاقية إيقاف التجارب النووية بقيام الصين بتجريب سلاح نووي، على الرغم من
إحتجاجات الولايات المتحدة الشديدة، وقيام كوريا الشمالية برفض المشاركة في محادثات
أعمق حول برنامجها الخاص للأسلحة النووية؛

● الكشف عن أن الإدارة الأمريكية كانت تتبع سياسة "الإحتواء المزدوج" ووجهت على كلا
إيران والعراق؛

● إعلان وزارة دفاع الولايات المتحدة عن استراتيجية جديدة للإعداد إلى "حربين إقليميتين
رئيسيتين" إحداهما ضد كوريا الشمالية وأخرى أما ضد إيران أو العراق؛

- النداء الذي أطلقه رئيس إيران للانضمام في تحالفات مع الصين والهند لكي "يمكن أن يكون لنا القول الفصل في الأحداث العالمية"؛
 - التشريع الألماني الجديد لتقليص قبول اللاجئين على نحو قاس؛
 - الإتفاق الذي أبرم بين الرئيس الروسي بوريس ياتسنس والرئيس الأوكراني ليونيد كرافشوك على تحويل ملكية أسطول البحر الأسود وقضايا أخرى؛
 - قيام الولايات المتحدة بقصف بغداد، الأمر الذي أيدته، تأييداً فعلياً، الحكومات الغربية بالإجماع، بينما أدانته كل الحكومات المسلمة تقريباً بوصفه مثلاً آخر "للمعايير المزدوجة" التي يتبعها الغرب؛
 - قيام الولايات المتحدة بأدراج السودان على قائمة الدول الإرهابية، وإلزام الشيخ عمر عبد الرحمن وأتباعه بالتأمر "لشن حرب إرهاب المدنيين ضد الولايات المتحدة"؛
 - تحسن التوقعات بشأن القبول النهائي لبولندا، وهنغاريا، وجمهورية التشيك، وسلوفاكيا في حلف الناتو؛
 - الانتخابات البرلمانية الروسية في عام ١٩٩٣ التي كشفت عن أن روسيا بلد "ممزق" فعلاً بسكانه ونخبه حائرين فيما إذا كان يجب عليهم الانضمام إلى الغرب أو تحديه.
- وإن أية قائمة أحداث مماثلة تبين علاقتها بالمنظور الحضاري يمكن جمعها من أية فترة ستة أشهر أخرى تقريباً ابتداءً من بدايات التسعينات.
- في السنوات الأولى للحرب الباردة، أشار رجل الدولة الكندي لستر بيرسن، وبصيرة العالم بالغيب، إلى عودة المجتمعات اللاغربية إلى الحياة والحيوية. ثم حذر قائلاً: "سيكون الأمر مناف للعقل إذا خُيل لنا أن هذه المجتمعات السياسية الجديدة التي تولد في الشرق ستكون صوراً منقولة عن التي نحن هنا في الغرب، نألفها. بل سيتخذ إنبعث هاتيك الحضارات القديمة صيغاً جديدة". ولفت الأنظار إلى أن العلاقات الدولية "لعدة قرون" كانت هي العلاقات بين دول أوروبا. وخلص إلى القول "لم تعد المشاكل ذات التأثير الأوسع تنشأ عن أمم في حضارة واحدة، ولكن تنشأ بين الحضارات نفسها"^(١٧). وأحرقت القطبية الثنائية للحرب الباردة التي إستمرت زمناً

طويلاً التطورات التي يراها بيرسن قادمة. ولقد حررت نهاية الحرب الباردة القوى الثقافية والحضارية التي أعتبرها شيئاً واحداً في الخمسينات، ولقد وضع عدد كبير من العلماء والمراقبين وسلطوا الضوء على الدور الجديد لهذه العوامل في السياسات العالمية⁽¹⁸⁾. ولقد حذر فرناند برودل بحكمة قائلاً؛ ”بقدر إهتمام المرء فيما يتعلق بالعالم المعاصر، وحق أكثر من ذلك بالنظر إلى رغبة كل شخص في إنجاز فعل فيه، فيعود الأمر بالنفع لمعرفة كيفية التمييز، على خارطة العالم، أي الحضارات موجودة اليوم، لنتمكن من رسم حدودها، ومراكزها ومحيطاتها، ومقاطعها والهواء الذي يتنفسه المرء هناك، والصين العامة والخاصة الموجودة والمشاركة بينها. فمن دون ذلك، ما أعظم كارثة التخبطات المنظورية التي يمكن أن تحدث!“⁽¹⁹⁾.

الفصل الثاني

الحضارات في التاريخ واليوم

طبيعة الحضارات

إن تاريخ الإنسانية هو تاريخ حضارات. فيستحيل على المرء أن يفكر بتطور الإنسانية بأي صيغ أخرى. وتمتد القصة عبر أجيال من الحضارات ابتداءً من السومرية القديمة والمصرية إلى الإغريقية الرومانية والأمريكية الوسطى إلى المسيحية والإسلامية ومسوراً بظهور متعاقب للحضارات الصينية والهندوسية. وكانت الحضارات، عبر التاريخ، تمثل الهويات الأشمل للشعوب. لذلك؛ فلقد سبر أغوار أسبابها، وظهرها، وإرتقائها، وتفاعلاتها، وإنجازاتها، وإنحدارها ثم سقوطها، بالتفصيل المطول مؤرخون، وعلماء إجتماع، وعلماء في علم الإنسان بارزون من بينهم؛ ماكس ووبر، وأميل دورخيم، وأوسولد سبنغلر، وبترم سوروكين، وآرنولد توينبي، وألفرد ووبر، وأي. أل. كروبر، وفيلب باغي، وكارول كويسغلي، ورشتون كولبورن، وكريستوفر داوسون، وأس. أن. إيسنتادت، وفرناند برودل، ووليم آتش. مكثيل، وآدا بوزمان، وأمانويل وولرستين، وفيليب فرناندز-آرمستو⁽¹⁾. ولقد قدم هؤلاء الكتاب وغيرهم كتابات غزيرة، وعلمية، ومحنة كُرسَت للتحليل المقارن للحضارات وتسود بين هذه الكتابات الاختلافات في المنظور، والمنهج، ومحور الاهتمام، والأفكار. ومع ذلك، يسود بينها إتفاق واضح على القضايا المركزية التي تتعلق بطبيعة الحضارات، وهويتها، والقوى المحركة لها.

أولاً، يوجد تمييز بين الحضارة بصيغة المفرد، والحضارات بصيغة الجمع. وطوّر مفكروا القرن الثامن عشر الفرنسيون فكرة الحضارة بوصفها النقيض لمفهوم "البربرية". إذ اختلف المجتمع المتحضر عن المجتمع البدائي لأنه إستقر، وتمدن، وتعلم. فإن كان متحضراً كان خيراً، وإن كان لامتحضراً كان شراً. فقدمت فكرة الحضارة مقياساً يجري الحكم به على المجتمعات، وفي خلال

القرن التاسع عشر كرس الأوربيون طاقات فكرية، ودبلوماسية، وسياسية لصياغة المعيار الذي قد يُحكم به على المجتمعات من غير الغربية بأنها "متحضرة" إلى الحد الكافي حتى يتم قبولها كعضوات في النظام الدولي السائد في أوروبا. إلا أنه، وفي نفس الوقت أخذ الناس يتحدثون عن الحضارات بصيغة الجمع أكثر فأكثر. وكان هذا الأمر يعني؛ "نكران وجود أية حضارة توصف بأنها مثالية أو بالأحرى المثل الأعلى" ومن ثم التحول عن الافتراض الذي يقول بأن ثمة مقياس وحيد للحكم على من كان متحضراً. كما تحدث برودل عن هذا المعيار فقال؛ "إنه محدود بقلّة من الناس أو جماعات ذات امتيازات خاصة، هي نخبة الإنسانية". فبدلاً عن ذلك الافتراض كانت موجودة عدة حضارات، كل منها تحضرت تحضراً يسلوها الخاص. وبإختصار؛ إن حضارة بصيغتها المفردة "فقدت شيئاً من طابعها المميز"، وإن حضارة بمعنى الجمع يمكن أن يكون في حقيقته غير متحضر تماماً بالمعنى المفرد⁽³⁾.

وستكون الحضارات بصيغة الجمع هي محور الإهتمام لهذا الكتاب. ورغم ذلك، تحتفظ عملية التمييز بين المفرد والجمع بعلاقتها بموضوع الكتاب، ولقد عادت فكرة الحضارة بصيغة المفرد لتظهر بحجة أن للعالم حضارة كونية. ولا يمكن إسناد هذه الحجة، ولكن الأمر المفيد هو إستكشاف فيما إذا كانت الحضارات ستصبح أكثر تحضراً أم لا، كما سيتناوله الكتاب في فصله الأخير.

ثانياً، إن الحضارة هي كيان ثقافي موجود في جميع أرجاء العالم ماعدا ألمانيا. إذ رسم مفكرو القرن التاسع عشر الألمان حداً فاصلاً بين الحضارة التي تتضمن صناعات آلية، وتقنية، وعوامل مادية، وثقافة، وتلك التي تحتوي على قيم، ومثل عليا، وإبداعات فكرية أرقى، وسجايأ أخلاقية للمجتمع. ولقد ظل هذا التمييز قائماً في الفكر الألماني، لكنه لم يُقبل في أي مكان آخر. ولقد بلغ الأمر ببعض العلماء في علم الإنسان أن قلبوا العلاقة واعتبروا الثقافات كخصيصة للمجتمعات البدائية، اللامتغبرة، اللامتمدنة، بينما جعلوا المجتمعات الأكثر تعقيداً، والمتطورة، والمتمدنة، وذات الحيوية الفعالة، هي الحضارات. إلا أن هذه الجهود التي بُذلت من أجل التمييز بين الثقافة والحضارة، لم تجعل هذا المفهوم رائجاً، فخارج ألمانيا يسود إتفاق كاسح مع مقولة برودل؛ أنه "لأمر باطل أن تعني بالطريقة الألمانية فضصل الثقافة عن أساسها الحضارة"⁽³⁾.

إن الحضارة والثقافة كلتاهما يشيران إلى أسلوب الحياة ككل لشعب ما. وإن أية حضارة هي ثقافة في كتاب أوسع. فكلتاهما يتضمنان "القيم، والمعايير، والأعراف، وطرائق التفكير، التي منحتها الأجيال المتعاقبة لمجتمع ما أهمية أولى"⁽⁴⁾. وإن الحضارة، كما يراها برودل، هي "فضاء، وساحة ثقافية"، "ومجموعة خصائص وظواهر ثقافية"، ويعرفها وولرستين بأنها "سلسلة خاصة من الرؤى العامة، وعادات، وبناءات مادية، فالثقافة هي (الإنسان؛ ثقافة مادية وثقافة عليا معاً) التي تصوغ نوعاً من الكل التاريخي والتي تتلازم في وجودها (إذا لم تحدث دائماً في وقت واحد) مع تنوعات أخرى لهذه الظاهرة". وكما يصفها داوسون بأنها، ناتج لـ "عملية أصيلة خاصة بروح الإبداع الثقافي التي تكون الأثر لشعب بعينه". بينما يشبهها دورجم وكذلك مووس بأنها "نوع من البيئة الأخلاقية تحيط بعدد معين من الأمم، ولا تكون ثقافة كل أمة منها إلا شكلاً خاصاً من الكل". أما سبنغلر فيرى الحضارة بأنها "القدر المحتوم للثقافة فأغلب الحاصلات الخارجية والمصطنعة التي تتمكن منها أنواع الإنسانية المتطورة تكون نتيجة، فحقيقة أن الشيء — صار تختلف عملية صيرورة — الشيء". إن الثقافة هي الموضوع المشترك في جوهر كل تعريف للحضارة⁽⁵⁾.

وذكر الأثينيون أول مرة العناصر الثقافية الرئيسة التي تُعرف الحضارة بصورة بسيطة حينما طمأنوا السبارطيين بأنهم ما كانوا ليخونهم من أجل الفرس فكتبوا لهم؛

ولأن ثمة إعتبارات كثيرة وجبارة تمنعنا فعل ذلك، حتى لو جرى علينا الإحتذار. فأولا وفوق كل شيء، حُرقت الأصنام وبيوت الآلهة حتى صارت أثراً بعد عين: فلهذا نحن يجب ولا بد أن ننتقم بكل ما أوتينا من قوة من الذي قد يرتكب هذه الأعمال لا أن نضع يدينا بيده. ثانياً؛ ولكون السلالة الإغريقية من نفس الدم وتنطق بنفس اللسان، وكانت معابد الآلهة والتضحيات جنباً إلى جنب؛ فيسوء الأثينيين أن يصبحوا خونة لكل هذا.

كان الدم، واللغة، والدين، وإسلوب الحياة هي ما قد أشترك به الإغريق وما ميزهم عن الفرس والآخرين من غير الإغريق⁽⁶⁾. إلا أن من بين هذه العناصر الموضوعية التي تُعرف الحضارة، عادة ما يكون الدين هو العنصر الأهم، كما أكد على ذلك الأثينيون. ولقد جرى، على نطاق

واسع، تعريف الحضارات الرئيسة في تاريخ الإنسان، على وجه الدقة، بديانات العالم الكبرى. فالشعب الذي يشترك في العرقية واللغة ولكنه يختلف في الدين قد يذبح بعضه بعضاً كما حدث في لبنان، ويوغسلافيا السابقة، وشبه القارة الهندية⁽⁷⁾.

ويوجد تشابه ذو مغزى بين تقسيم الناس بواسطة الخصائص الثقافية في الحضارات وتقسيمهم بإستعمال الخصائص الجسدية للسلاسل. وعلى الرغم من أن الحضارة والسلالة ليست متماثلة. فيمكن أن تقسم حضارة ما أناساً من نفس السلالة تقسيماً فاصلاً؛ ورعاً توحد حضارة ما أناساً من سلالات مختلفة، وعلى وجه الخصوص الدينين التبشيريين الكبريين المسيحي والإسلامي، إذ يحيطان بمجتمعات تنحدر من سلالات مختلفة. فالعلامات الفارقة الحاسمة بين الجماعات البشرية تتعلق بقيمهم، وإعتقاداتهم، وأعرافهم، والبنى الاجتماعية، وليست بأحجام الجسد، وأشكال الرأس، وألوان الجلد.

ثالثاً، تكون الحضارات شاملة إلى درجة أن فهم أية وحدة مفردة من مكوناتها فهماً كاملاً يصبح غير ممكناً بدون الإشارة إلى الحضارة التي تحيط بتلك الوحدات. فيلذب توينبي إلى القول؛ "إن الحضارات هي التي تدرك الناس من دون أن يدركوها هم". فأية حضارة هي "مجموع كلي". ويتابع ملكو قوله؛

للحضارات درجة معينة من الاندماج الداخلي. فتعرف أجزائها بعلاقة بعضها ببعض ثم بالكل. فإذا كانت الحضارة تتكون من دول، فإن هذه الدول ستقيم علاقات إحداها مع الأخرى أكثر مما تفعل مع دول من خارج الحضارة، قد تقاثلها أكثر، وغالباً ما ترتبط معها بعلاقات دبلوماسية. وتعتمد هذه الدول بعضها على بعض إقتصادياً وتسودها ميول فنية جمالية وفلسفية خاصة بها⁽⁸⁾.

إن الحضارة هي الكيان الأشمل للثقافة. فالقرى، والأقاليم، والجماعات العرقية، والقوميات، والجماعات الدينية، لكل منها ثقافة متميزة على المستويات المختلفة للفرعات الثقافية عن الأصل. فلربما تختلف ثقافة قرية في جنوب إيطاليا عن ثقافة قرية أخرى في شمال إيطاليا، لكنهما تشتركان في الثقافة الإيطالية العامة التي تميزهما عن القرى الألمانية. وتشترك المجتمعات

الأوربية، بدورها، في سمات ثقافية تميزها عن المجتمعات الصينية والهندوسية. أما الصينيون، والهندوس، والغريون فلم يسموا جزءاً من أي كيان ثقافي أوسع، فهم يؤلفون حضارات. وهكذا تكون الحضارة هي التجمعات الثقافية الأعلى للناس والمستوى الأوسع للهوية الثقافية فالناس ليس لها القدر الكافي مما يميز البشر عن الأجناس الأخرى. وإن الحضارة تُعرفها مجموعتان من العناصر؛ عناصر موضوعية مشتركة مثل؛ اللغة، والتاريخ، والدين، والعادات، والأعراف، وعناصر ذاتية، أي التماثل الذاتي بين الناس. وللناس مستويات للهوية: فمن يسكن في روما قد يعرف نفسه بدرجات متفاوتة من القوة في تعبيرات مثل؛ روماني، إيطالي، كاثوليكي، مسيحي، أوروبي، غربي. إن الحضارة التي ينتمي إليها هذا الشخص هي المستوى الأمثل للتعريف والذي عُرف به نفسه بقوة. فالحضارات هي الـ "نحن" الأكثر التي نشعر ونحن في داخلها بأننا في بيتنا الثقافي وبين أفراد عائلتنا كمتميزين عن كل الآخرين "همات" في خارجها. ومن الحضارات ما قد تضم عدداً كبيراً من الناس مثل الحضارة الصينية، أو عدداً قليلاً ومحدوداً من الناس كما هو حال دول الكاريبي الناطقة بالإنجليزية. وعبر التاريخ، عاشت الكثير من المجموعات الصغيرة من الناس مكونة لها ثقافة مميزة من دون أية هوية ثقافية أوسع. وفرز (باغي) الفروقات بلغة الحجم والأهمية بين الحضارات التي أطلق عليها صفة الرئيسة والأخرى الثانوية التي أطلق عليها صفة المحيطية. أما (تويني) فجعلها حضارات رئيسة وأخرى موقوفة أو مجهضة. ويهتم هذا الكتاب بما يعتبر، على نحو عام، الحضارات الرئيسة في التاريخ الإنساني.

وليس للحضارات حدود فاصلة واضحة ولا بدايات ولا نهايات محددة. ويستطيع الناس، بل أنهم فعلاً، يعيدون تعريف هوياتهم، ونتيجة لذلك، تتغير مكونات وأشكال الحضارات عبر الزمن. فتفاعلات الشعوب تتفاعل وتتداخل. ويتباين المدى الذي يبلغه تشابه أو اختلاف الحضارات بعضها عن بعض تبايناً كبيراً كذلك. وعلى الرغم من ذلك، تظل الحضارات كيانات ذات معان، وفي حين نادراً ما تكون الخطوط بينها فاصلة، إلا أنها حقيقية.

¹ يجمع الكتاب هنا المصطلح "them" فيجعله "thems" وهو جمع غير مألوف في اللغة الإنجليزية، كما أن "همات" جمعاً لـ "هم" غير مألوف في اللغة العربية لكنه يؤدي إلى الغاية التي أرادها الكاتب للتعبير عن أكثر من "هم" واحدة أي أكثر من حضارة واحدة موجودة خارج الحضارة أو الثقافة التي نغيا معانيها. المترجم

رابعاً، إن الحضارات تنف، ولكنها تحيا دهوراً مديدة، فهي تتطور وتتكيف، وهي الإتحادات الإنسانية الأعظم تحملاً، وهي "الحقائق التي تظل قائمة الزمن الأطول". إذ أن "ماهيتها الفريدة والخاصة" هي "إستمراريتها التاريخية الطويلة: الحضارة هي القصة الأطول على الإطلاق". فالإمبراطوريات تقوم وتسقط، والحكومات تأتي وتذهب، وتظل الحضارات "لتعيش جישانات سياسية، وإجتماعية، وإقتصادية، وحتى فكرية"^(٩). وأستنتج بوزمان قائلاً؛ "إن التاريخ الدولي يوثق بعدالة هذه الأطروحة؛ بأن الأنظمة السياسية وسيلة عابرة وزائلة من على سطح الحضارة، ويعتمد مصير كل مجتمع موحد لغوياً وأخلاقياً إعتماًداً جوهرياً على بقاء أفكار أولية بناءة ومعينة قد إلتحمت حولها أجيال متعاقبة؛ ولهذا السبب تكون رمزاً إلى بقاء المجتمع"^(١٠). وإنطلاقاً من الواقع، فإن كل الحضارات في العالم في القرن العشرين هي أما قد ظهرت إلى الوجود منذ ألف سنة، أو كانت نتيجة مباشرة للحضارة أخرى قد عاشت عمراً مديداً. وبينما تظل الحضارات تحيا، فإنها كذلك تتطور. وهي ذات حيوية لحركة فعالة تتغير باستمرار؛ إذ تقوم فتسقط، وتظهر فتقسم، وكما يعرف أي طالب تاريخ فهي كذلك تختفي وتدفنها رمال الزمن. وقد توصف أطوار غوها بطرق مختلفة؛ فإرى كوفيلى أن الحضارات تمر بسبعة مراحل هي: مزج التكوين، والحمل، والتوسع، وعهد الراجع، وإمبراطورية عالمية، ثم الإنحلال والإخطاط، ثم تُغزى. ويستقرء ميلكو نموذج التغير فإرى أنه يبدأ من نظام عدائي يمر في عملية تحول إلى نظام دولة متبلور ثم نظام دولة يمر في عملية تحول إلى نظام إمبراطوري متبلور. ويرى تويني قيام الحضارة بأنه يأتي رداً على التحديات ثم تمر بفترة نمو تتضمن زيادة في السيطرة على محيطها تقودها إليها قلة مبدعة، ثم يليها زمن من المشاكل، ومن بعده ترقى إلى دولة كونية، ثم إنحلال. وعلى الرغم من وجود إختلافات كبيرة، فإن جميع هذه النظريات ترى أن الحضارات تنمو متطورة عبر زمن من المشاكل أو الراجع إلى دولة كونية ثم يصيبها الإنحلال والتفكك^(١١).

خامساً، ولأن الحضارات هي كيانات ثقافية لا سياسية، فلا تؤدي أموراً مثل؛ الحفاظ على النظام، أو تحقيق العدالة، أو جمع الضرائب، أو شن الحروب، أو التفاوض على معاهدات، أو أي أمر آخر تنهض به الحكومات. ويختلف التكوين السياسي للحضارات ويتبين من زمن لآخر ضمن حضارة بعينها. وهكذا، ربما تحتوي الحضارات على وحدة واحدة أو عدة وحدات

سياسية. وقد تكون تلك الوحدات دول مدنيّة^٢، أو إمبراطوريات، أو إتحاد حكومات، أو تحالفات متحدة، أو دول قومية، أو دول متعددة القوميات، وكلها قد تحتوي على صيغ متنوعة للحكم. وبينما تنمو الحضارة، تحدث التغيرات على نحو مألوف في عدد وطبيعة وحداتها السياسية المكونة لها. ومن ناحية، ربما تتماثل الحضارة مع الكيان السياسي، ولقد تحدث لوشن بساي قائلاً؛ إن الصين "هي حضارة تتظاهر بأن تكون دولة"^(١٢). ومن ناحية أخرى، فاليابان حضارة وهي دولة فعلاً. مع ذلك، تحتوي أغلب الحضارات على أكثر من دولة أو على أي كيان سياسي آخر. وفي هذا العصر، تحتوي أغلب الحضارات على دولتين أو أكثر.

أخيراً، يتفق العلماء عموماً على تعريفهم للحضارات الرئيسة في التاريخ وعلى تلك الموجودة في العالم المعاصر. إلا أنهم غالباً ما يختلفون على العدد الكلي للحضارات التي قد ظهرت في التاريخ. فيزعم كويغلي بأنها ست عشرة حالة تاريخية واضحة، وإحتمال مرجح أن توجد ثمانية حضارات أخرى إضافية. وجعل تويني عددها عند إحدى وعشرين أولاً، ثم رفعه إلى ثلاث وعشرون، أما سبنغلر فحدها بثمان ثقافات رئيسة. وأخرج مكينل تسع حضارات من التاريخ أجمع، وكذلك يرى باغبي تسع حضارات رئيسة أو إحدى عشرة إذا تم فرز اليابان والأرثوذكس عن الصين والغرب. ويحدد برودل تسع حضارات، بينما يحددها روستوفانيا بسبع حضارات رئيسة معاصرة^(١٣). وتعتمد هذه الاختلافات، في جانب منها، على فيما إذا كانت الجماعات الثقافية مثل الصينيين والهنود يصح في شألم الإعتقاد بأن لهم حضارة واحدة عبر التاريخ أم أننتين أم عدة حضارات إرتبطت إرتباطاً وثيقاً، فكانت أحدها ذرية الأخرى أم لا. وعلى الرغم من هذه الاختلافات، فإن هويات الحضارات الرئيسة لا نقاش فيها. فاستنتج ملكو بعد مراجعته للكتابات التاريخية بأنه "إتفاق معقول" إذ توجد على أقل تقدير إثنتا عشرة حضارة رئيسة، سبع منها لم تعد موجودة (حضارة وادي الرافدين، والمصرية، والأفريقيشية، والإغريقية الرومانية، والبيزنطية، والأمريكية الوسطى، والأنديز^٢) وخمسة لم تزل تحيا هي (الصينية، واليابانية، والهندية،

^٢ تتكون الدولة المدنية من مدينة كبيرة مستقلة بلها ومناطق حولها خاضعة لسلطانها المباشر مثل "أثينا القديمة". المترجم
^٢ يقصد بالحضارات الأمريكية الوسطى؛ تلك الحضارات التي ظهرت في أمريكا الوسطى منها حضارة المايا، والتولتك، والأزتك وهذه الأخيرة أصبحت عاصمتها القديمة عاصمة المكسيك في الزمن الحاضر. وتوجد آثار هذه الحضارات في المكسيك، وغواتيمالا، والهندوراس. أما حضارة الأنديز فهي الحضارة التي ظهرت في سلسلة جبال الأنديز التي تمتد على طول الساحل الغربي لأمريكا الجنوبية -

والإسلامية، والغربية⁽¹⁴⁾. ويكون الأمر نافعاً في العالم المعاصر أن تُضاف إلى هذه الحضارات الخمس حضارة أمريكا اللاتينية الأرثوذكسية والحضارة الإفريقية الممكنة.

وهكذا تصبح الحضارات المعاصرة الرئيسة كالآتي:

الصينية؛ يسلم جميع العلماء بوجود أما حضارة صينية واحدة واضحة المعالم يعود تاريخها على الأقل إلى عام ١٥٠٠ ق.م وربما قبل هذا التاريخ بألف عام، أو حضارتان صينيتان أعقبت أحدهما الأخرى في القرون الأولى للعهد المسيحي. وأطلقت في مقالتي الذي نشرته صحيفة الشؤون الخارجية لقب الكنفوشوسية على هذه الحضارة. إلا أن اللقب الأدق هو إستعمال صيغة الصينية. فعلى الرغم من أن المذهب الكنفوشوسي هو المكون الرئيس للحضارة الصينية، تمثل الحضارة الصينية ما هو أكثر من الكنفوشوسية حتى أنها تتجاوز حدود الصين ككيان سياسي. فإن الصيغة "صينية"، التي ما زال يستعملها كثير من العلماء، تُعبر تعبيراً ملائماً عن ثقافة الصين العامة وعن المجتمعات الصينية في جنوب شرق آسيا ومناطق أخرى خارج الصين وكذلك الثقافات المتصلة بها كفيتنام وكوريا.

اليابانية؛ يدمج بعض العلماء الثقافة اليابانية والصينية تحت إسم واحد هو حضارة الشرق الأقصى. إلا أن معظم العلماء لا يأخذون بذلك، وبدلاً عنه يسلمون أن اليابان حضارة ذات معالم واضحة وكانت من ذرية الحضارة الصينية، وظهرت ما بين ١٠٠ و ٤٠٠ ب.م.

الهندوسية؛ هي حضارة أو عدة حضارات متعاقبة. والأمر المسلم به عالمياً أنها قد قامت على أرض شبه القارة الهندية منذ سنة ١٥٠٠ ق.م على أقل تقدير. وعلى العموم يشار إلى هذه الحضارات بالهندية أو الهندوسية وهذه الأخيرة هي الأفضل الآن لكونها تعطي الأولوية إلى الحضارة الحديثة تماماً. وبصيغة أو أخرى، كانت ولا زالت الديانة الهندوسية هي عملة المركز لثقافة شبه القارة الهندية منذ الألف الثاني ق.م "فهي الجوهر للحضارة الهندية؛ حتى أكثر من أي دين أو نظام إجتماعي آخر"⁽¹⁵⁾. ولقد إستمرت في لعب هذا الدور في خلال العصر الراهن، على الرغم من أن الهند نفسها لها مجتمع مسلم كبير وكذلك عدة أقليات ثقافية صغيرة. وكما هو

= وظهرت فيها إمبراطورية الأنكا، وتقع عاصمة الأنكا القديمة على أراضي دولة بوليفيا في الزمن الحاضر، وكذلك توجد آثار الأنكا في الأكوادور، وبيرو. المترجم

الحال مع الصينية، فإن الصيغة هندوسية تفصل إسم الحضارة عن إسم دولتها الجهورية، وهو أمر مرغوب فيه، لأنه في هذه الحالات؛ تمتد ثقافة الحضارة إلى ما وراء حدود الدولة الجهورية.

الإسلامية؛ يسلم جميع العلماء البارزون بوجود حضارة إسلامية واضحة المعالم. ونشأت أصلاً في الجزيرة العربية في القرن السابع ب.م، وسرعان ما إنتشر الإسلام عبر شمال إفريقيا وشبه جزيرة القوقاز، وكذلك إمتد نحو الشرق فبلغ أواسط آسيا، وشبه القارة الهندية، وجنوب شرق آسيا. ونتيجة لذلك، يوجد الكثير من الثقافات المتميزة أو الحضارات الثانوية ضمن الإسلام تشمل: العربية، والتركية، والفارسية، والملاية^٤.

الأرثوذكسية؛ يميز عدد من العلماء حضارة أرثوذكسية لها حدود واضحة، متركزت في روسيا ومفصلة عن العالم المسيحي الغربي كنتيجة لأبونها البيزنطية، وديانتها المميزة، وبقاتها ٢٠٠ سنة تحت حكم التتار، ثم تسلط الحكم البيروقراطي الإستبدادي، وتعرضها المحدود للنهضة الأوربية، والإصلاح، والتنوير، وتجارب غربية مركزية أخرى.

الغربية؛ عادةً ما يُورخ للحضارة الغربية بأنها ظهرت حوالي عام ٧٠٠ أو ٨٠٠ ب.م. وعلى العموم يرى العلماء أن لها ثلاثة مكونات رئيسة، هي أوروبا، وأمريكا الشمالية، وأمريكا اللاتينية.

الأمريكية اللاتينية؛ تمتلك أمريكا اللاتينية كياناً ذا معالم واضحة يجعلها تختلف عن الغرب. وعلى الرغم من أنها نتيجة مباشرة للحضارة الأوربية، فلقد تطورت بإتخاذ كل سبيل يجعلها تختلف عن أوروبا وأمريكا الشمالية. ولقد عاشت ثقافة إندماجية، وفاشستية^٥، تلك السني عاشتها أوروبا بدرجة أقل بكثير، ولم تمر على أمريكا الشمالية إطلاقاً. وكانت أوروبا وأمريكا الشمالية تشعران بتأثيرات الإصلاح فدجتا الثقافتين الكاثوليكية والبروتستانتية. وعبر التاريخ، وعلى الرغم من أن الأمر قد يتغير، فأمريكا اللاتينية كانت ولا زالت كاثوليكية فحسب. ويتجسد حضارة أمريكا اللاتينية الثقافات الأهلية، التي لم يكن لها وجود في أوروبا، والتي مُحيّت في أمريكا

^٤ الملاية؛ هي قومية كالفارسية، والتركية، وتمتد غالبيتهم العظمى في ماليزيا وجزء من الهندوسية، ومنهم من يتبع البوذية،

أو المسيحية، أو الطاوية. المترجم

^٥ وهي ثقافة تنشأ نتيجة لقيام وبقاء حكم فاشستي لفترة طويلة من الزمن؛ وهو ضرب من الحكم يخضع فيه الفرد وحقوقه لمصلحة الدولة أو "الحاكم". المترجم

محواً حقيقياً، والتي تختلف في أهميتها في المكسيك، وأمريكا الوسطى، وبيرو، وبوليفيا، من ناحية، عما هي عليه في الأرجنتين وتشلي من ناحية أخرى. ولقد اختلف التطور السياسي والنمو الاقتصادي لأمريكا اللاتينية اختلافاً شديداً عن النماذج السائدة في دول شمال الأطلسي. وينقسم الأمريكيون اللاتينيون هم أنفسهم في تعريف هوياتهم الذاتية، فبعضهم يقول: "نعم نحن جزء من الغرب"، بينما يدعي آخرون: "لا، فلنا ثقافتنا الخاصة الفريدة"، وكتب كُتاب أمريكيون لاتينيون وشماليون كتابات كثيرة تصف الاختلافات الثقافية بينهم⁽¹⁶⁾. ويمكن أن تعتبر أمريكا اللاتينية أما حضارة ثانوية ضمن الحضارة الغربية أو حضارة منفصلة تتنسب إرتساباً وثيقاً للغرب فيجري تصنيفها على أساس ما إذا كانت تنتمي للغرب أم لا. لأنه في دراسة تحليلية ركزت على المضمونات السياسية الدولية للحضارات وتناولت العلاقات بين أمريكا اللاتينية من ناحية، وأمريكا الشمالية وأوروبا من ناحية أخرى، وُجد أن هذين الأخيرين هما ذوا الدلالة الملائمة والمعنى الأنفع.

إذن، يتضمن الغرب أوروبا، وأمريكا الشمالية، مضافاً إليها دولاً أوروبية الإستيطان مثل أستراليا ونيوزلندا. إلا أن العلاقة بين المكونين الرئيسيين للغرب قد تقلبت على مَر الزمن. وعُرف الأمريكيان مجتمعهم، عبر أغلب مراحل تاريخهم، بالنقيض لأوروبا. فكانت أمريكا هي أرض الحرية، والمساواة، ومنح الفرص، والمستقبل؛ بينما كانت أوروبا تمثل الإضطهاد، والصراع الطبقي، والحكم الهرمي التسلطي، والرجعية. وكانت أمريكا، حتى أن هذا الأمر تم إثباته، حضارة ذات معالم مميزة. وكان هذا الإثبات على وجود تضاد بين أمريكا وأوروبا، إلى حد بعيد، بسبب حقيقة أن أمريكا لم يكن لها إلا إتصالات محدودة مع الحضارات اللاغربية حتى نهاية القرن التاسع عشر على الأقل. ولكن ما أن تحركت الولايات المتحدة فبرزت على المشهد العالمي حتى نمت الشعور بالهوية الأوسع مع أوروبا⁽¹⁷⁾. فعلى الرغم من أن أمريكا القرن التاسع عشر عُرُفت نفسها ككيان يختلف عن أوروبا ومضادة لها، فقد عرفت أمريكا القرن العشرين نفسها كجزء من الغرب، بل والقائدة للكيان الأشمل الذي يتضمن أوروبا.

وتستخدم الصيغة "الغرب" في أيماننا هذه عالمياً للإشارة إلى ما كان يسمى عادة بالعالم المسيحي الغربي. وهكذا يكون الغرب الحضارة الوحيدة التي تُعرف ببوصلة الإنجماحات، وليس

باسم شعب معين، أو دين بعينه، أو منطقة جغرافية محددة^١. وهذا التعريف يخرج الحضارة من سياقها التاريخي، والجغرافي، والثقافي. فالحضارة الغربية هي حضارة أوروبية تاريخياً، أما في العهد المعاصر فإن الحضارة الغربية هي حضارة أورأمريكية أو حضارة شمال الأطلسي. فيمكن إيجاد أوروبا، وأمريكا، وشمال الأطلسي على الخارطة، أما الغرب فلا. ولقد كان الاسم "الغرب" باعثاً كذلك للمفهوم "تغريب" ولقد شجع على دمج ألفاظ مظلّل للتغريب والتعصير: إذ يفهم المقصود من عبارة "تغريب اليابان" على نحو أسهل من عبارة "أوروأمركة اليابان". وعلى الرغم من أن الحضارة الأوروبية — الأمريكية يشار إليها عالمياً بالحضارة الغربية، وبخض النظر عن عيوب هذه التسمية الخطيرة، فإنها ستستخدّم في هذا الكتاب.

الإفريقية "الممكنة"، يدرك أغلب العلماء البارزون ماعدا برودل حضارة إفريقية ذات معالم واضحة. ويدركون أن شمال إفريقيا وساحلها الشرقي يتتمان إلى الحضارة الإسلامية. وتفيد قراءة التاريخ أن إثيوبيا أنشأت حضارة خاصة بها. أما في إي مكان آخر في إفريقيا فإن الإستعمار والإستيطان الأوروبي جلب معه عناصراً من الحضارة الغربية. وبجنوب إفريقيا كَوّن المستوطنون الهولنديون، والفرنسيون، ومن ثم الإنجليزيون ثقافة كثيرة الشعب في إنتشارها^(١٨). والأمر البالغ الأهمية هو أن الإستعمار الأوروبي جلب معه الديانة المسيحية إلى أغلب مناطق القارة التي تقع جنوب الصحراء. وتطفي الهويات القبلية بقوة على جميع أنحاء إفريقيا ولكن، مع ذلك، ينمو بين الإفريقيين شعور بالهوية الإفريقية أكثر فأكثر، ويمكن أن تتماسك إفريقيا ما تحسّت الصحراء، بطريقة يمكن تصورها، في حضارة واضحة المعالم مع دولة جنوب إفريقيا التي يمكن أن تكون دولتها الجواهر.

^١ أن إستعمال "الشرق" و "الغرب" لتحديد المناطق الجغرافية أمر مريبك وصحيح تتلور حول نفسها، في حين حظيت "الشمال" و "الجنوب" بقبول علمي لأنها ذات دلالة ثابتة إلى القطبين الشمالي والجنوبي. أما "الشرق" و "الغرب" فليس لهما مثل دلالات الإشارة تلك. فالسؤال هو لأي منطقة نشير لفظنا الشرق والغرب؟ فالأمر كله يعتمد على المكان الذي يقف فيه المرء. وتشير لفظنا "الشرق" و "الغرب" أصلاً، وهو أمر يمكن التسليم به، إلى الأجزاء الغربية والشرقية من أوراسيا. ولكن، من وجهة نظر أمريكية، فإن الشرق الأقصى هو غرباً الأقصى الطبيعي. وهو حقب التاريخ الصين، كان الغرب يعني الهند، بينما كان الغرب في اليابان دائماً يعني الصين. جاء هذا الأيضاح في كتاب الله وليام أي. ناف عنوانه "إنتمكاسات على قضية الشرق والغرب من وجهة نظر يابانية"، مراجعة مقارنة للحضارات ١٣-١٤، (حريف عام ١٩٨٥ وبيع عام ١٩٨٦)، ٢٢٨.

إن الدين هو خصيصة التعريف المركزية للحضارات، وكما قال كرسوفر داوسون بأن "الديانات الكبرى هي الأسس التي تقوم عليها الحضارات الكبرى"⁽¹⁹⁾. وتحدث ووبر عن خمسة أديان فقال بأن "الأديان العالمية" أربعة — المسيحية، والإسلام، والهندوسية، والكنفوشيوسية — وهي مشتركة بين الحضارات الرئيسية. أما الخامسة فهي البوذية ليست عالمية. لم هذا الحال مع البوذية؟ فكما حدث مع الإسلام والمسيحية، لقد انقسمت البوذية منذ وقت مبكر إلى فرعين ثانويين رئيسين، وكحال المسيحية فإنها لم تبقى على الأرض التي ولدت عليها. وكانت البداية في القرن الأول بعد الميلاد، إذ تم تصدير البوذية المهايانية "التي تقول بوجود الله" إلى الصين وفيما بعد إلى كوريا، وفيتنام، واليابان. وفي هذه المجتمعات جرى على البوذية عمليات تكييف غيرت في خصائصها حتى جعلتها مشابهة للثقافة الأهلية لتلك المجتمعات (فمثلاً، في الصين تحولت إلى الكنفوشيوسية والطاوية) ثم طُمست معالمها الأصلية. لهذا، وعلى الرغم من أن البوذية تبقى مكون مهم من مكونات ثقافتهم، لا تجعل هذه المجتمعات نفسها ولن تُعرف نفسها كجزء من الحضارة البوذية. إلا أن الذي يمكن وصفه شرعاً بأنه حضارة الشرافاداً البوذية موجود فعلاً في سريلانكا، وبورما، وتايلاند، ولاوس، وكمبوديا. بالإضافة إلى أن أهل التبت، ومنغوليا، والبوتان قد ساهموا، عبر التاريخ، بتكوين الأطياف المتنوعة من المذهب اللامي للبوذية المهايانية، وتؤلف هذه المجتمعات منطقة ثانية للحضارة البوذية. وعلى كل حال، فإن الوجود الفعلي، بمعالم بارزة، للديانة البوذية في الهند وتكييفه وتجسيده في ثقافات قائمة في الصين واليابان، يعني أن البوذية، على الرغم من كونها ديناً رئيساً، فإنها ما كانت ولا تكون أساساً لحضارة رئيسة⁽²⁰⁾.

^١ الترياداء هي أحد للمذاهب الرئيسة للديانة البوذية ومحتاها الحرفي "تعاليم الأولين" لذلك فهي المذهب الأصولي المحافظ في اتباع التعاليم الصحيحة الأصل التي جاء بها بوذا الذي ظهر في الهند في في الستين ماين ٥٦٦ وحتى ٤٨٦ قبل الميلاد، أما المهايانية فهي مذهب رئيس آخر من مذاهب الديانة البوذية العشرين ينتشر في الصين، والتبت، واليابان، وكوريا، وفيتنام. المترجم
وماذا بشأن حضارة يهودية؟ لأغلب العلماء لابد أن يكونوا إلا ما ندر. وبالعلة الأعداد البشرية القليلة ليست حضارة كبيرة. ويصفها توبني بالما حضارة موقوفة عرجت كفرع من الحضارة السريانية القديمة. وتمت نسبتها تاريخياً إلى الحضارتين المسيحية والإسلامية، وحافظ اليهود، لعدة قرون على هويتهم الثقافية ضمن الحضارات الغربية، والأرتوذكسية، والإسلامية. وباحتلاق إسرائيل أصبح لليهود كل المطالبات الموضوعية لكنكون حضارة فلها دين، ولغة، وأدب، ومؤسسات، وبيت إلهي وسياسي. ولكن ماذا بشأن الهوية الذاتية؟ فاليهود يعيشون وسط ثقافات أخرى، ولقد توزعت هوياتهم اللغوية على طول سلسلة متصلة ابتداءً من هوية إسرائيلية تامة إلى هوية إسمية وحسب وتعريف كامل للذات بالحضارة التي يعيشون في أنفاسها. إلا أن هذا التعريف الأخير يحدث في المقام الأول بين اليهود الذين يعيشون في الغرب. جاء ذلك في كتاب الديانة اليهودية كحضارة (فلاديفيا، مطبعة ركونستر كشتست، ١٩٨١، طبع أول مرة في سنة ١٩٣٤) الصفحات ١٧٣-٢٠٨.

العلاقات بين الحضارات

المواجهات: الحضارات قبل عام ١٥٠٠ م. لقد تطورت العلاقات بين الحضارات مروراً بطورين وهي الآن في الثالث. ولأكثر من ثلاثة آلاف سنة بعد أن ظهرت الحضارات أول مرة، كانت الاتصالات بينها، ماعداً بعض الاستثناءات، أما أنها لم تحدث أو متقطعة وكثيفة. وعبر المؤرخون عن طبيعة هذه الاتصالات فأعطوها قدر حقها بكلمة إعتادوا على وصفها بما هي "المواجهات"⁽²¹⁾. وكان الزمن والمسافة يفصلان بين الحضارات. وكما خلص بنجامين شوارتز وشميل ايسنستادت إلى القول بأنه لم يكن يوجد إلا عدد قليل من الحضارات في أي مدة زمنية محددة، وكان يوجد إختلاف كبير بين حضارات العصر المحوري^٥ وحضارات ما قبل العصر المحوري بلغة ما إذا كانت تدرك الفرق بين "النظام الإلهي والنظام الديني". فحضارات العصر المحوري لا تشبه أسلافها، إذ أن لها أساطير تتجاوز نطاق الخبرة البشرية نقلتها طبقة فكرية بارزة إلى الأحفاد "فاليهود الأنبياء والأحبار، وللإغريق الفلاسفة والسفسطائيون، وللصينيين اللتراتيون، وللهندوس البرهمنات، وللبيذيين السانفهاث، وللمسلمين العلماء"⁽²²⁾. وشهدت بعض المناطق جيلين أو ثلاثة من حضارات ينتسب بعضها لبعض، وذلك بزوال إحدى الحضارات فيخلو عرشها فيعقبها ظهور جيل آخر يخلفها. والشكل ٢-١ هو مخطط مبسط "قدمه كارول كوفلي"^٦ يبين العلاقات بين الحضارات الأوراسيوية الرئيسة عبر الزمن.

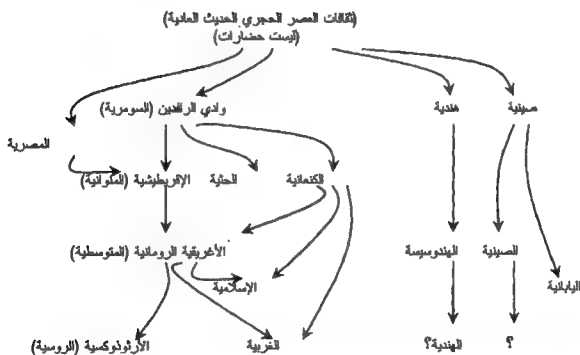
وكذلك كانت الحضارات معزولة جغرافياً. فحتى عام ١٥٠٠ لم تتصل حضارتا الأنديز والأمريكية الوسطى لا مع الحضارات الأخرى ولا إحداهما مع الأخرى. ولم تتفاعل كذلك حضارات فجر التاريخ في وديان دجلة — الفرات، والنيل، والأندلس^٧، والأصفر. وفي نهاية

^٥ العصر المحوري؛ هي نظرية في التاريخ كان أول من قدمها الفيلسوف الألماني كارل جاسوز الذي عاش السنين ما بين ١٨٨٣ وحين ١٩٦٩. وتقول هذه النظرية بأن السنين ما بين ٨٠٠ وحين ٢٠٠ قبل الميلاد شهدت ظهور فلاسفة في أغلب أنحاء العالم يدعون إلى الأله الواحد وبند الأله المتعددة وظهر منهم سقراط وإفلاطون في اليونان، وبوذا في الهند، وكنفوشيوس في الصين، وآسيا في بني إسرائيل، وزرادشت في بني فارس. ويسمى الباحثون في هذه النظرية إلى وصف وتعليل ظهور عدة دعاء وفلاسفة وموسمين لأديان عالمية رئيسة في هذه الحقبة التاريخية باللدات. للترجم

^٦ وهو بحر يربط من مضيق البوسفور إلى سلسلة جبال الهيمالايا ويمر بشمال الهند، ويمر عبر باكستان من الشمال إلى الجنوب حتى يصب في بحر العرب. وظهرت على ضفتيه أول المدن وثقافات متمدة حوالي سنة ٢٦٠٠ ق.م، ثم إندجبت هذه المدن في مدن كبيرة مازالت شوارعها حاضرة في باكستان وغرب الهند. وحكمت تلك المدن شعوب الفاربان وموهنجودارو. للترجم

المطاف تضاعفت الإتصالات فعلاً بين الحضارات في شرق البحر المتوسط، وجنوب غرب آسيا، وشمال الهند. إلا أن الإتصالات والعلاقات التجارية كانت تقيد بها المسافة الفاصلة بين الحضارات ووسائط النقل القليلة المتوفرة للتغلب على تلك المسافة. وبينما كانت بعض التجارة تنتقل عبر البحر المتوسط والمحيط الهندي، كانت الخيول القاطعة للمسافات الخالية وليس السفن التي تمخر عباب المحيط هي الوسيلة الفعالة للتنقل فأرتبطت بها حضارات العالم المنفصلة ببعض كما كانت قبل سنة ١٥٠٠ م — إلى الحد الأدنى الذي إستطاعت معه الحضارات أن تحافظ على الإتصال فيما بينها (23).

الشكل ١-٢
حضارات العالم القديم



المصدر: كارول كوينزي، نشأت الحضارات؛ مدخل إلى التحليل التاريخي، (إنديانابولي: مطبعة المكتبة ١٩٧٩) ص ٨٣.

وانتقلت الأفكار وفنون الصناعة والتقانة من حضارة إلى أخرى، ولكنها غالباً ما كانت تستغرق قروناً. ولعل الانتشار الثقافي الأهم، والذي لم يأت نتيجة لغزو، هو إمتداد الديانة البوذية إلى الصين الذي حدث بعد حوالي ستمائة سنة من ظهور أصله في شمال الهند. وإختترعت الطباعة في الصين في القرن الثامن ب.م وبمجموعة حروف الطباعة المتحركة في القرن الحادي عشر، ولكن هذه التقنية لم تصل إلى أوروبا إلا في القرن الخامس عشر. وإستعمل الورق في الصين في القرن الثاني ب.م ودخل اليابان في القرن السابع، وإنتشر نحو الغرب إلى أواسط آسيا في القرن الثامن، وإلى شمال إفريقيا في العاشر، فإلى إسبانيا في الثاني عشر، ثم إلى شمال أوروبا في الثالث عشر. وإن إختراعاً صينياً آخراً هو البارود صنع في القرن التاسع، إنتشر بين العرب بعد بضعة مئات من السنين، ووصل إلى أوروبا في القرن الرابع عشر⁽²⁴⁾.

وحدثت الاتصالات المؤثرة والعظيمة بين الحضارات عندما كان يغزو شعب حضارة ما فيفيد أو يستعبد شعب حضارة أخرى. وطبعاً لم تكن هذه الاتصالات عنيفة وحسب، بل كذلك قصيرة ولم تحدث إلا على نحو متقطع. وكانت البداية في القرن السابع ب.م فتطورت فعلاً الاتصالات الحضارية الثابتة نسبياً وفي بعض الأحيان كثيفة بين الإسلام والغرب والإسلام والهند. ومذ ذاك كانت أغلب الاتصالات التجارية والثقافية والتفاعلات العسكرية تجرى في إطار الحضارات. فمثلاً، على الرغم من أن الهند والصين كانتا تقزوما وتستعيدهما شعوب أخرى مثل (المغول والمنغوليين) من حين لآخر، فكلا الحضارتين مّرت كذلك بدهور عصبية طويلة من "حالات الإحتراب" في حدود حضارتيهما الخاصة. وعلى نحو مشابه قاتل الإغريق بعضهم بعضاً، وتاجروا فيما بينهم أشد وأكثر بكثير مما فعلوا مع الفرس أو مع الذين هم من غير الإغريق.

التأثير: ارتقاء الغرب، بدأ العالم المسيحي الأوربي يظهر كحضارة ذات معالم واضحة في القرنين الثامن والتاسع. إلا أنها تخلّفت ولمئات السنين خلف العديد من الحضارات الأخرى بمستواها كحضارة. فالصين في عهد السلالات تي أنغ، وسونغ، ومينغ، والعالم الإسلامي من القرن الثامن حتى الثاني عشر، وبيزنطة من الثامن حتى الحادي عشر، تفوقت كثيراً على أوروبا في

الثروة، والسيطرة على الأرض، والقوة العسكرية، والأعمال الفنية، والأدب، وحتى الإنجازات العلمية⁽²⁵⁾. وبين القرنين الحادي عشر والثالث عشر، أخذت الثقافة الأوروبية تتطور بفضل "الحماس والمواثمة المنظوماتية للعناصر المناسبة المستعارة من الحضارات الأعلى الإسلامية والبيزنطية، جميعها مع تكيف هذا الموروث لظروف ومصالح الغرب الخاصة". وفي خلال نفس الفترة، دخلت هنغاريا، وبولندا، وإسكندنافيا، وساحل البلطيق في الديانة المسيحية الغربية وأخذت تعمل بقانون روماني وجوانب أخرى تتبع فيها الحضارة الغربية، وصارت التخوم الشرقية للحضارة الغربية مستقرة حيث من شأنها أن تظل فيما بعد من دون تغيير مهم. وفي خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر كافح الغربيون لبسط نفوذهم على إسبانيا وقد فعلوا وحققوا هيمنة فعالة على سواحل البحر المتوسط. ولكن، بسبب إرتقاء القوة التركية، فيما بعد، في إهمار "الإمبراطورية الغربية الأولى الأوروبية عبر البحار"⁽²⁶⁾. إلا أنه بحلول سنة ١٥٠٠، كانت نمضة الثقافة الأوروبية في الطريق الصحيح تماماً إذ أن التعددية الاجتماعية، والتوسع التجاري، والإنجازات التقنية أقامت الأسس للعهد الجديد في السياسات العالمية.

ومهدت المواجهات المتقطعة أو المحدودة والمتعددة الإنجازات بين الحضارات السبيل لتأثير الغرب الثابت، والطاغي، والأحادي الجانب على كل الحضارات الأخرى. وشهدت نهاية القرن الخامس عشر إعادة إنتزاع نهائية لشبه الجزيرة الإسبانية — المرتغالية من المسلمين وبدايات تغفل برتغالي في آسيا وتغفل إسباني في الأمريكيتين. وفي خلال المئتي والخمسين سنة التي أعقبت ذلك، أمسى العالم الغربي وأجزاء شاسعة من آسيا تحت الحكم الأوروبي أو هيمنته. وشهدت نهاية القرن الثامن عشر تراجع النفوذ الأوروبي المباشر أولاً عن الولايات المتحدة، ثم هايتي، ومن ثم ثارت أغلب أقاليم أمريكا اللاتينية ضد الحكم الأوروبي ونالت الاستقلال. إلا أنه في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، تجدد الحكم الإمبراطوري فإمتد النفوذ الغربي إلى كل إفريقيا تقريبا وتعززت السيطرة الغربية على شبه الجزيرة الهندية ومناطق أخرى في آسيا، وعند بداية القرن العشرين، تم إخضاع الشرق الأوسط برمته فعلاً، ماعدا تركيا، إلى السيطرة الغربية المباشرة أو غير المباشرة. وإستحوذ الأوروبيون أو الجماعات المهاجرة السابقة من الأوروبيين (في الأمريكيتين) على نسبة ٣٥

بالمائة من سطح اليابسة للأرض في سنة ١٨٠٠، وازدادت إلى ٦٧ بالمائة في سنة ١٨٧٨، ثم إلى ٨٤ بالمائة في سنة ١٩١٤. وكانت النسبة لا تزال الأعلى، في سنة ١٩٢٠، حينما قُسمَت الإمبراطورية العثمانية بين بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا. وفي سنة ١٨٠٠ تألفت الإمبراطورية البريطانية من ١٥ مليون ميل مربع و٢٠ مليون إنسان. وبحلول سنة ١٩٠٠ إمتدت الإمبراطورية الفيكتورية التي لا تغيب عنها الشمس على مدى ١١ مليون ميل مربع و٣٩٠ مليون إنسان^(٢٧). وفي خضم أحداث التوسع الغربي، أزيلت حضارتا الأنديز والأمريكية الوسطى تماماً، وأخضعت الحضارتان الهندية والإسلامية على طول الخط مع إفريقيا، وأخترقت الصين وصارت تابعة للتأثير الغربي. وما كانت قادرة على مقاومة الإنقراض الغربي إلا الحضارات الروسية، واليابانية، والإيتوبية، فهذه الثلاثة كانت تحكمها سلطات إمبراطورية لها مركزية رفيعة المستوى فحافظت على وجود مستقل ذي معنى. فعلى مدار أربعمائة عام وقفت العلاقات ما بين الحضارات على إخضاع المجتمعات غير الغربية إلى الحضارة الغربية.

وكانت أسباب هذا التطور الفريد والمثير قد تضمنت البنية الاجتماعية والعلاقات الطبقية للمجتمع الغربي، وإزدهار حركة عمران المدن والتجارة، والتفرق النسبي لمراكز القوة في المجتمعات الغربية بين الطبقات الاجتماعية وأهل الحكم، وما بين السلطين الدينية والدينية، وغلبة الشعور بالوعي القومي بين الشعوب الغربية، وتطور دوائر الدولة. إلا أن المصدر المباشر لتوسع الغرب كان تقنياً وهو: إختراع وسائل الإبحار عبر المحيطات للوصول إلى الشعوب النائية وتطوير القدرات العسكرية لغزو تلك الشعوب. وأدرك جوفري باركر ذلك فقال: "عتمد إرتقاء الغرب، إلى حد بعيد، على ممارسة القوة، إنطلاقاً من حقيقة إن ميزان القوة العسكرية بين الأوربيين وأعدائهم عبر البحار كان يعيل بثبات لمصلحة الأول،..... إن مفتاح نجاح الغرب في إقامة أولى الإمبراطوريات العالمية الحقيقية ما بين عامي ١٥٠٠ و ١٧٥٠ إعتد تحديداً على تلك التحسينات في القدرة على خوض الحرب التي قد أُطلق عليها تسمية 'الثورة العسكرية'." ولقد ذلل مصاعب توسع الغرب كذلك التفوق في التنظيم، والانضباط، ومستوى تدريب جنده، وبعد ذلك تفوق الأسلحة، والنقل والعمليات السوقية، والخدمات الطبية، وكلها كانت ثمرة

لقيادتها الثورة الصناعية⁽²⁸⁾. فالغرب لم يظفر بالعالم برقي أفكاره أو قيمه أو دينه (الذي تحولت إليه فأمنت به قلة من الحضارات الأخرى) بل الأخرى بتفوقها في ممارسة العنف المنظم، ولطالما نسي الغربيون هذه الحقيقة، فأبدأ لن ينسأها غير الغربيون.

وفي حوالي سنة ١٩١٠ كان العالم واحداً سياسياً وإقتصادياً أكثر من أي وقت آخر مر في تاريخ الإنسانية. إذ كانت التجارة الدولية كنسبة للإنتاج العالمي الإجمالي هي الأعلى من أي وقت مضى قبل ذلك، وما كان ليقترب من تلك النسبة إلا في السبعينات والثمانينات. وكان الإستثمار الدولي كنسبة مئوية للإستثمار الكلي هو الأعلى في ذلك الزمن من أي زمن آخر⁽²⁹⁾. وكانت الحضارة تعني الحضارة الغربية، وكان القانون الدولي هو القانون الدولي الغربي الذي شب عن طوق تقاليد الكهف، وكان النظام الدولي هو نظام ويستفاليا الغربي لسيادة الدولة على أراضيها من دون أن يشمل هذا النظام الدول القومية "المتحضرة" والأقاليم التي تخضع إلى إستعمارها.

وكان ظهور هذا النظام الدولي المحدد — غريباً هو التطور الثاني المهم في القرون التي تلت سنة ١٥٠٠. وإضافة إلى أسلوب التفاعل هيمنة — إخضاع مع المجتمعات اللاغربية، فإن المجتمعات الغربية تفاعلت كذلك على أسس أفضل للمساواة فيما بينها. وتشابهت هذه التفاعلات بين الكيانات السياسية في إطار الحضارة الواحدة تشابهاً شديداً بتلك التي كانت قد حدثت في إطار الحضارة الصينية، والهندية، والإغريقية. وكانت التفاعلات تجري على أساس الإنسجام الثقافي الذي يتضمن "اللغة، والقانون، والدين، والممارسة الإدارية، والزراعة، وملكية الأرض، وربما يكون ضمنها النسب كذلك". وتشترك الشعوب الأوربية "بثقافة عامة، وحافظت على إتصالات شاملة بوساطة شبكة تجارية نشطة، والتنقل الدائم للأشخاص، ووشائج الصلات الوثيقة إلى درجة عظيمة بين العوائل الحاكمة". وهم كذلك قاتلوا بعضهم بعضاً فعلاً إلى غير نهاية وعلى نحو خطير، حتى كان السلام بين الدول الأوربية هو الإستثناء وليس القاعدة⁽³⁰⁾. وعلى الرغم من سيطرة الإمبراطورية العثمانية، في أغلب تلك الفترة، على ما يرقى إلى الربع مما كان يعتقد غالباً أنه جزء من أوروبا، فلم تكن هذه الإمبراطورية تحير عضواً من النظام الدولي الأوربي.

وكانت السياسة مابين الكيانات السياسية للحضارة الغربية ولمدة ١٥٠ عاماً تمحمن عليها الإنشقاقات الدينية العظيمة، وحروب الدين والسلالات الحاكمة. ولمدة قرن ونصف أخرى أعقبت إتفاقية ويستفاليا، أصبحت نزاعات العالم الغربي على نحو واسع بين الأمراء — الأباطرة، والملوك ذوي السيادة المطلقة، والملوك الدستوريين، إذ كانوا يحاولون التوسع في دوائهم الحكومية المستبدة، وجيوشهم، وتجارتهم، وقوهم الاقتصادية، والأهم من كل ذلك، التوسع في مساحات الأقاليم التي يحكموها. وفي خضم هذه الصراعات أنشأوا دولاً قومية، وكانت البداية مع قيام الثورة الفرنسية فصارت الخطوط الرئيسة للزراع بين الأمم أكثر من كونها بين الأمراء. وفي عام ١٧٩٣، فكما وصف ذلك آر. آر. بالمر بقوله؛ إن "حروب الملوك قد إنتهت، وبدأت حروب الشعوب"⁽³¹⁾. وظل القرن التاسع عشر على هذا الحال حتى إندلعت الحرب العالمية الأولى.

وفي عام ١٩١٧، ونتيجة لقيام الثورة الروسية، فإن صراع الدول القومية كمله صراع مذاهب المنظومات الفكرية السياسية والإجتماعية "الأيولوجيات"، ووقع هذا الصراع في البداية بين الأيولوجيات الثلاثة؛ الفاشية، والشيوعية، والديمقراطية التحررية ومن ثم بين الأثنين الأخيرتين. وفي الحرب الباردة تجسدتا هاتان الأيولوجيتان في القوتين العظيمتين، اللتان كل منهما عرفت هويتها بمذهب أيولوجيتها، ولم تكن أي منهما دولة قومية بالمعنى الأوربي التقليدي. وكان تولي المذهب الماركسي السلطة في روسيا أولاً، ومن ثم في الصين وفيتنام يمثل طوراً إنتقالياً من النظام الدولي الأوربي إلى نظام متعدد الحضارات ما بعد الأوربي. وكانت الماركسية نتاجاً للحضارة الأوربية، ولكن لا مد بجذوره فيها ولا نجح في موطنها. إنما إستجلبته النخب الداعية للتحديث والثورة إلى المجتمعات اللاغربية، فكيفه لنين، ومارو، وهو ليلالهم أغراضهم وإستخداموه لتحدي قوة الغرب، ولتعبئة شعوبهم، ولكي يؤكدوا هوياتهم القومية وإستقلال بلدانهم بالضد من الغرب. لكن إختيار هذه الأيولوجية في الإتحاد السوفيتي وتكييفها جوهرياً في الصين وفيتنام لا يعني بالضرورة أن هذه المجتمعات تستورد الأيولوجية الغربية الأخرى ذات الديمقراطية التحررية. أما الغربيون الذين يزعمون بأن هذا هو ما سيحدث فلعل روح الإبداع، ومرونة، وشخصية الثقافات اللاغربية ستفاجئهم يوماً.

· **التفاعلات:** نظام متعدد الحضارات، وهكذا، لقد إنتقلت العلاقات بين الحضارات في القرن العشرين من طور هيمن عليه التأثير الأحادي الجانب لحضارة واحدة على كل الأخرى إلى طور التفاعلات الكثيفة والثابتة والمتعددة الاتجاهات بين جميع الحضارات. وإن كلا الخصيصتين المركزيتين التي سادت في العهد السابق على العلاقات بين الحضارات أخذت تختفي.

أولاً، وبعبارة يفضلها المؤرخون، إنتهى "التوسع الغربي" وبدأت "الثورة على الغرب". إذ على نحو متذبذب وتخالطه التوقيفات والتقلبات، إنحدرت قوة الغرب في نسبتها إلى قوى حضارات أخرى. فحملت خارطة العالم لسنة ١٩٩٠ شهياً ضئيلاً بخارطة العالم لسنة ١٩٢٠. وتغيرت موازين القوة العسكرية والإقتصادية وقوة التأثير السياسي "وسيم سبر أغوار هذا الموضوع بتفصيل أوسع في الفصل الأخير". ودامت للغرب تأثيراته العظيمة على المجتمعات الأخرى، لكن العلاقات بين الغرب والحضارات الأخرى كانت تسودها، بازدياد مطرد، ردود أفعال الغرب على التطورات التي تحدث في تلك الحضارات. وإن المقاصد من وراء رفض التاريخ المصنوع* — غريباً أبعد من أن تكون ساذجة، فالمجتمعات اللاغربية كانت في طريقها إلى أن تصبح، وبنحو يتزايد يوماً بعد يوم، هي التي تحرك وتصوغ تاريخها الخاص بها وتاريخ الغرب.

ثانياً، وكانت نتيجة هذه التطورات أن توسع النظام الدولي متخطياً الغرب فصار متعدد الحضارات. وتزامن مع ذلك التوسع أن إضمحل الصراع بين الدول الغربية — الذي كان قد هيمن على ذلك النظام لقرون حلت — ثم زال. وفي السنين الأخيرة من القرن العشرين خرج الغرب من طور "الدولة المحاربة" من أطواره التي تمر بها لأنه حضارة ليدخل في طور "الدولة الكونية". وعند نهاية القرن، لا يزال هذا الطور ناقصاً، إذ أن دول الغرب القومية تندمج في دولتين شبه كونية في أوروبا وأمريكا الشمالية. إلا أن هذين الكيانين والوحدات الداخلة في تكوينيهما يرتبطان معاً بشبكة معقدة على نحو غير عادي من الروابط المؤسساتية والإجتماعية رسمية وغير رسمية. وإن الدول الكونية للحضارات السابقة كانت إمبراطوريات. ولأن الديمقراطية هي الصيغة السياسية

للحضارة الغربية، فإن الدولة الكونية القادمة للحضارة الغربية ليست إمبراطورية، بل الأرجح أن تكون مركباً من حكومات إتحادية، وإتحادات مشتركة بين الحكومات، وأنظمة ومنظمات دولية. ولقد ضمت مذاهب الآيدولوجيات السياسية العظيمة للقرن العشرين التحررية، والإشتراكية، والفوضوية، والإتحادية، والماركسية، والشيوعية، والديمقراطية الإجتماعية، والمحافظية، والقومية، والفاشية، والديمقراطية المسيحية. وكل هذه المذاهب تشترك بشئ واحد عام هو: أنها نتاجات الحضارة الغربية. فليس ثمة حضارة أخرى أنتجت مذهباً لآيدولوجية سياسية ذات شأن عظيم. ولا الغرب أنتج، أبداً، ديناً عظيماً. فديانات العالم الكرى جميعها نتاجات الحضارات اللاغربية، وفي أغلب الحالات، سبقت الحضارة الغربية في حسابات الزمن. وبينما يستغفر العالم خارجاً من طوره الغربي، فإن مذاهب الآيدولوجيات التي رسمت خط إنحدار الحضارة الغربية الأخير سيحل محلها الأديان وصيغ أخرى للهوية والإرتباط تقوم على أساس ثقافي. وإن فصل الدين عن السياسات الدولية الذي نصت عليه معاهدة ويستفاليا، ما هو إلا نتاج فكري خالص للحضارة الغربية، وفي طريقه إلى نهاية ما، فالدين، كما يرى ادوارد مورمر، "يتزايد في أمره الإحتمال يوماً بعد يوم أن يظل برأسه عنوة في الشؤون العالمية"³². إذ أن الإصطدام مابين الحضارات بمذاهب الآيدولوجيات الذي فرخه الغرب يجري الآن إستصالة وتبديله بالإصطدام الثقافي والديني مابين الحضارات.

وهكذا تغيرت جغرافيا العالم السياسية من العالم الواحد لسنة ١٩٢٠ إلى ثلاثة عوالم في الستينات وإلى أكثر من نصف دزينة عوالم في التسعينات. وصاحب ذلك أن تقلصت الإمبراطوريات العالمية الغربية لسنة ١٩٢٠ إلى "العالم الحر" الأضيق منها بكثير في الستينات (الذي إحتوى كثير من الدول اللاغربية المعارضة للشيوعية) ومن ثم إلى الذي مازال يزداد ضيقاً وهو "الغرب" في التسعينات. وإنعكس هذا التحول إنعكاساً ذا دلالة بين سنتي ١٩٨٨ و١٩٩٣ في قلة إستخدام الصيغة التي تشير إلى مذهب آيدولوجية "العالم الحر" وكثرة إستخدام الصيغة الحضاراتية وهي "الغرب" (أنظر الجدول ٢-١). وتم ملاحظة الزيادة في الإشارات إلى الإسلام بوصفه ظاهرة ثقافية — سياسية، و"الصين الأكبر"، وروسيا و"جاراتها القريسة"، والإتحاد

الأوروبي، ولجميع هذه الصيغ مدلول حضاري. وإن العلاقات مابين الحضارات في طورها الثالث هذا أطول دوماً وأقوى بكثير مما كانت عليه في الطور الأول، وهي متعادلة ومتبادلة أكثر بكثير مما كانت عليه في الطور الثاني. وهي كذلك على حال يختلف مما كانت عليه في الحرب الباردة، إذ لا سيادة لإقسام واحد، بل توجد عدة إنقسامات بين الغرب والحضارات الأخرى، وبين الكثير من اللاغربين.

الجدول ١-٢

إستعمال الصيغتين "العالم الحر" و "الغرب"

نسبة التغير % في الإشارة	عدد الإشارات	
	١٩٩٣	١٩٨٨
نيويورك تايمز		
العالم الحر	٤٤	٧١
الغرب	١٤٤	٤٦
واشنطن بوست		
العالم الحر	٦٧	١١٢
الغرب	٨٧	٣٦
سجل الكونغرس		
العالم الحر	١١٤	٣٥٦
الغرب -	١٠	٧

المصدر: لكن، أبعاد الإشارة هي أعداد العبارات التي ذكرت أو التي إحتوت للصيغتين "العالم الحر" و "الغرب". وتم مراجعة العبارات التي تشير إلى "الغرب" لملائمة للقرينة للتأكد من الصيغة التي أشرت إلى "الغرب" بصف حضارة لم تكن سياسي.

وخلص هيدلي بول إلى القول؛ بأن "نظاماً دولياً يصبح موجوداً عندما تقيم دولتان أو أكثر إتصالاً يكفي إلى أن يكون لكل منها التأثير الكافي على قرارات إحداها الأخرى، إلى درجة تتسبب في أن يتصرف كل منها على الأقل إلى حد ما كجزء من كل". ولكن، لا يكون ثمة مجتمع دولي موجود إلا عندما تكسب الدول في النظام الدولي "مصالح مشتركة، وقيم مشتركة" وتقع نفسها بأن ترتبط معاً بمجموعة نظم مشتركة، "ويشتركون في العمل بأعراف عامة" وأن يكون لهم "ثقافة أو حضارة مشتركة"^(٣٣). إذ كما هو حال أسلافها في المجتمعات السومرية، والإغريقية، والهلينية، والصينية، والهندية، والإسلامية، فالنظام الدولي الأوروبي في القرون من السابع

عشر وحتى التاسع عشر كان مجتمعاً دولياً كذلك. وفي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، توسع النظام الدولي الأوربي حتى أحاط فعلاً بكل المجتمعات. في الحضارات الأخرى. ونتيجة لذلك، جرى تصدير بعض الأعراف والممارسات الأوروبية إلى هذه البلدان. ولكن مازالت هذه المجتمعات تفتقر إلى الثقافة العامة التي يقوم عليها المجتمع الدولي الأوربي. وهكذا يكون العالم، بلغة نظرية العلاقات الدولية البريطانية، نظاماً دولياً ناضجاً، ولكنه في أحسن أحواله ليس إلا مجتمعاً بدائياً تماماً.

وترى كل حضارة نفسها كأنها مركز العالم وتكتب تاريخها كأنها المأساة المحورية لتاريخ الإنسانية. ولعل هذا الأمر قد كان أقرب إلى الحقيقة بحق الغرب مما هو بحق الثقافات الأخرى. لكن وجهات نظر كهذه تنطلق من منظور أحادي الحضارة، فتضائل صلتها وفائدتها بعالم متعدد الحضارات. ولقد أدرك علماء الحضارات، منذ زمن بعيد، هذه الحقيقة البديهية. ففي سنة ١٩١٨ شجب سينغلر النظرة الضيقة للتاريخ التي تسود الغرب لأنها تصنفه تصنيفاً صرفاً إلى أطوار: قديم، وقرون وسطى، وحديث، وجميعها لا صلة لها إلا بالغرب. وقال؛ تدعو الضرورة إلى تبديل هذا "الإسلوب البطليموسي لفهم التاريخ" بإسلوب كوبرنيكاني^٤ وتبديل "التلفيق الفارغ لتواريخ خطي واحد، بمسرح لعدد من الثقافات القديرة"⁽³⁴⁾. وبعد ذلك بيضعة عقود إنتقد تويني بعنف "ضيق أفق ووقاحة" الغرب الذي حاول أن يثبت بـ "أوهام الأناية" بأن العالم يدور حوله، وبأنه كان ثمة شرق "لا يتغير" وبأن "التطور" كان حتمياً. وكان على منوال سينغلر فلم يهتم بإطروحة وحدة التاريخ، هذه الأطروحة التي تفترض بأنه "ليس ثمة أمر للحضارة إلا أمر حضارتنا، وبأن كل الأخريات هي أما رافد يصب فيه أو رافد ضاع في رمال الصحراء"⁽³⁵⁾. وبعد خمسين عاماً مُرت على ما قاله تويني، حاول برودل، على نحو مشابه، الرهنة على الحاجة إلى الكفاح من أجل منظور أشمل وإلى فهم "الصراعات الثقافية الكبرى في العالم، وتعددية

^٤ بطليموس؛ عالم فلك وجغرافيا وهو القائل؛ إن الأرض هي مركز الكون الثابت وإن الشمس والقمر والكواكب السيارة الأخرى للمجموعة الشمسية كلها تدور حولها، أما كوبرنيكان؛ فهو عالم فلك بولندي قال؛ إن الأرض والكواكب السيارة الأخرى للمجموعة الشمسية كلها هي التي تدور حول الشمس كل في فلكه. المترجم

حضاراته“⁽³⁶⁾. وعلى الرغم من ذلك، ظلت الأوهام والإنحيازات التي حذر منها هؤلاء العلماء على قيد الحياة وفي القرن العشرين قد تفتحت صعوداً إلى إنتشار واسع النطاق حتى ساد إعتقاد ضيق الأفق بأن الحضارة الأوروبية للغرب هي الآن الحضارة الكونية للعالم.

الفصل الثالث

حضارة كونية؟ التعمير والتغريب

حضارة كونية: المعاني

يزعم بعض الناس بأن هذا العصر يشهد ظهور ما سماه في. أس. نيبول "حضارة كونية"⁽¹⁾. فما المقصود بهذه العبارة؟ تتضمن الفكرة، بوجه عام، إلتقاء جميع الثقافات الإنسانية وتزايد قبول الناس بقيم، ومعتقدات، وتوجهات، وممارسات، وأعراف مشتركة في جميع أرجاء العالم. وبمعنى أدق، فإن الفكرة قد تعني بعض الأمور العميقة الأغوار ولكن لا صلة لها بالموضوع، وأخرى لها صلة ولكنها ليست عميقة الأغوار، وأخرى ليس لها صلة وسطحية.

أولاً، يتقاسم البشر، في كل المجتمعات فعلاً، بعض القيم الأساسية؛ مثل القتل شر، وبعض الأعراف الأساسية؛ مثل بعض التقاليد العائلية. فأغلب الناس في أغلب المجتمعات لها "حس أخلاقي" متشابه، وهي أخلاقية "ضئيلة" إلى حدّها الأدق للأفكار الأساسية عما هو خطأ أو صواب⁽²⁾. وإذا كان هذا هو المقصود بالحضارة الكونية، فهو أمر بعيد القرار ومهم بنحو عميق الأغوار. ولكنه لا بالجديد ولا بلدي صلة بالموضوع. فإذا كانت الناس قد إشرتكت بقليل من القيم والأعراف الجوهرية عبر دهور التاريخ فإن هذا الأمر قد يفسر بعض الثوابت للسلوك الإنساني، ولكنه لا يستطيع أن يفسر التاريخ، الذي يتضمن تغيرات في السلوك الإنساني. بالإضافة إلى أنه إذا توجّد حضارة كونية عامة لكل الإنسانية، فما هي الصيغة التي نستخدمها إذن لتعريف التجمعات الثقافية الرئيسة للإنسانية الأقل في سعتها من الإنسانية ككل؟ إذ أن الإنسانية مقسمة إلى جماعات تفرعت منها — قبائل، وأمم، وكيانات ثقافية أوسع عادة ما تدعى حضارات. وإذا ما تم ترقية هذه الصيغة وتقييدها بما هو للإنسانية ككل، فأما أن يضطر المرء لإختراع صيغة

جديدة للإشارة إلى التجمعات الثقافية الكبرى للناس الأقل سعة من الإنسانية ككل، أو لابد من الزعم بأن هذه التجمعات الواسعة وليس الإنسانية جمعاء قد تبخرت. وعلى سبيل المثال، فلقد زعم فاكلاف هافل بأننا "نحيا الآن في حضارة عالمية واحدة"، وبأن هذه الحضارة "ليست أكثر من قشرة نحيفة" وبأنها "تغطي أو تخفي التنوع الهائل لثقافات، وشعوب، وعوالم دينية، وتقاليـد تاريخية، ومواقف تكونت عبر التاريخ، وأن أيًا من كل هذا بمعنى ما يكمن 'تحت' هذه القشرة"⁽³⁾. إنما الخلط في دلالات الألفاظ لا غيره هو ما يعود به تقصيد صيغة "حضارة" بالمستوى العالمي وإطلاق تسمية "ثقافات" أو "حضارات ثانوية" على تلك الكيانات الثقافية الكبرى التي ظلت تسمى على الدوام وعبر التاريخ حضارات⁴.

ثانياً، يمكن استعمال الصيغة "حضارة كونية" للإشارة إلى ما هو بين المجتمعات مشتركاً، كالمدن، ومعرفة القراءة والكتابة التي تميزها عن المجتمعات البدائية والبرابرة. وهذا، بالتأكيد، المعنى المفرد الذي ساد في القرن الثامن عشر لهذه الصيغة، وبهذا المعنى تظهر الآن الحضارة الكونية، الأمر الذي زاد في رعب شئ العلماء في علم الإنسان وآخرين غيرهم الذين يراقبون بفزع إختفاء الشعوب البدائية. وقد كان هذا المعنى للحضارة يتوسع تدريجياً عبر تاريخ الإنسان، وكان وما زال إنتشار "حضارة" بصيغة المفرد منسجماً تماماً مع وجود حضارات عديدة بصيغة الجمع.

ثالثاً، لعل الصيغة "حضارة كونية" تشير إلى إفتراضات، وقيم، ومذاهب يعتنقها الآن كثير من الناس في الحضارة الغربية وبعض الناس في الحضارات الأخرى. وهذا ما قد يدعى "الثقافة الدافوسية". إذ يجتمع في كل عام حوالي ألف من رجال الأعمال، ومصرفيين، وموظفين حكوميين، ومفكرين، وصحفيين من عشرات البلدان في المنبر الإقتصادي العالمي في مدينة دافوس في سويسرا. ويحمل كل هؤلاء تقريباً شهادات جامعية في علوم الفيزياء، وعلوم الاجتماع،

⁴ لقد أشار هوراد ألتر ليوخ على وجه الدقة بأنني في لفتال الذي نشرته صحيفة الشؤون الخارجية "نقضت بالتحديد" فكرة الحضارة الكونية وذلك بتعريف الحضارة بأنها "التجمعات الثقافية الأعلى للناس والمستوى الأوسع للهوية الثقافية فليس للناس القدر الكافي مما يميز البشر عن الأجناس الأخرى". وهذه الطريقة، هي بالتأكيد، الطريقة التي استعمل بها أغلب علماء الحضارة تلك الصيغة. ولكنني في هذا الفصل، أريح ذلك التعريف لكي أسمح لإمكانية أن تعرف الشعوب، في جميع أرجاء العالم، بإستخدام ثقافة عالمية مميزة ثقافة من شأنها أن تكمل أو تستبدل حضارات بالمعنى الغربي، أو الإسلامي، أو الصيني.

والنجارة، أو القانون، يشتغلون بالكلمات و/أو الأرقام، ويتحدثون الإنجليزية بطلاقة إلى حد معقول، ووظفتهم حكومات، واتحادات، ومؤسسات جامعية ذات إرتباطات دولية واسعة، ودائماً ما يسافرون خارج بلادهم. ويتقاسمون، على العموم، الإعتقادات بالفردانية^١، وإقتصاديات السوق، والديمقراطية السياسية وهذه كلها شائعة، كذلك، بين الناس في الحضارة الأوروبية. ويسيطر شعب دافوس فعلاً على جميع المؤسسات الدولية، والعديد من حكومات العالم، ومعظم قدرات العالم الإقتصادية والعسكرية. ولهذا، فإن الثقافة الدافوسية ذات شأن عظيم. ولكن، كم من الناس في كل العالم يتقنون بهذه الثقافة؟ فخارج الغرب يحتمل أن يشترك بها أقل من خمسين مليون شخصاً أو واحد بالمائة من سكان العالم وربما قليلة بقلة العشر من الواحد بالمائة من سكان العالم. إنها أبعد من أن تكون ثقافة كونية، وإن القادة الذين يتقنون بالثقافة الدافوسية لا يكون لهم، بالضرورة، قبضة أمينة على السلطة في مجتمعاتهم الخاصة. وأشار هيدلي بول موضحاً بأن هذه "الثقافة الفكرية المشتركة لا توجد إلا على مستوى النخبة: فجنورها ضحلة في الكثير من المجتمعات وأنه لأمر مشكوك فيه ما إذا كانت هذه النخبة، حتى على المستوى الدبلوماسي، تعتنق ما يدعى ثقافة أخلاقية مشتركة أو مجموعة قيم مشتركة، تميزها لها عن الثقافة الفكرية المشتركة أم لا"^(٢).

رابعاً، جرى ترقية الفكرة إلى أن إنتشار السلوكيات الإستهلاكية والثقافات الشعبية الغربية حول العالم يعمل الآن على خلق حضارة كونية. وهذه الحجة لا هي بالعميقة الغور ولا بذات صلة بالموضوع. فالمواضات الثقافية ما إنفكت تنتقل من حضارة إلى حضارة في أي زمن على مدار التاريخ. وإن الإبتكارات في حضارة ما تبنيناها يأنظما الحضارات الأخرى. ولكن هذه الإبتكارات والمواضات هي أما تقنيات فنية بارعة تعوزها الملثة الثقافية الكبيرة عند أية حضارة متلقية أو مواضات تأتي وتذهب دون أن تغير في الأساس الثقافي الذي تقوم عليه الحضارة المتلقية. فهذه الإستيرادات هي "لقطة" في الحضارات المتلقية أما لأنها دخيلة أو لأنها مفروضة عليها. وكان العالم الغربي، في القرون السابقة، يحتاجه نوبات الحماس بين الحين والآخر إلى مفردات

^١ وهو ملهب إجتماعي — سياسي يقول بأن مصالح الفرد هي أو يجب أن تكون، أخلاقياً، فوق كل اعتبار، ويقضي بأن للمصالح الفردية يجب أن لا تخضع لسيطرة الحكومة أو المجتمع أو رقابتهما. للترجم

متنوعة من الثقافة الصينية أو الهندوسية. أما في القرن التاسع عشر، باتت الإستيرادات الثقافية من الغرب مألوفة في الصين والهند، لأنها كانت تبدو وكأنها تعكس قوة الغرب. لذلك، فإن جعل الحجة الآن بأن إنتشار الثقافة الشعبية والبضائع الإستهلاكية الغربية في أرجاء العالم تجسد الإنتصار للحضارة الغربية هي حجة من شأنها أن تنفخ الثقافة الغربية. إن روح الحضارة الغربية هي الوثيقة العظمى وليست ماك العظمى^١. وإن الحقيقة التي تقول؛ أن اللاغريين ربما يَعْصُونَ الآخر، لا تتضمن أية دلالة على قبولهم بهذا الآخر.

وهي كذلك لا تدل ضمناً على نواياهم للغرب. فتستطيع نصف دزينة شباب في مكان ما في الشرق الأوسط، أن يرتلوا بنطلونات الجيز على أكمل وجه، ويعاقرون خمرة الكوك، ويستمعون إلى اللرم والتوبيخ، وما بين ركعاتهم نحو مكة معاً يدسون قبلة ليفجروا بها طائرة نقل أمريكية. وفي خلال السبعينات والثمانينات، إستهلك الأمريكيون الملايين من سيارات، وأجهزة تلفاز، وآلات تصوير، وعدد كهربية يابانية من دون أن "تجعلهم يابانيين"، بل في ذلك الحين أخذت تجعلهم، بحق، وإلى درجة كبيرة أكثر عدوانية نحو اليابان. فلا تستطيع إلا الغطرسة الحمقاء أن تقود الغربيين إلى الزعم بأن اللاغريين سيصبحون يوماً "متغربين" بإقتنائهم البضائع الغربية. فماذا يفهم العالم من كل هذا، حقاً، عن الغرب عندما يُعرف الغربيون حضارتهم بالمشروبات الغازية، والآهات الناعمة، والأكلات الدسمة؟

وتوجد صورة أخرى متطورة أكثر بقليل لحجة الثقافة الشعبية الكونية لا تركز على البضائع الإستهلاكية بوجه عام، إنما على وسائل الأعلام، وعلى هوليوود أكثر من تركيزها على الكوكا-كولا. فالسيطرة الأمريكية على الصناعات العالمية السينمائية، والبرامج التلفزيونية، والصور المسلحة تتفوق حتى على هيمنتها على صناعة الطائرات، إذ أن ثمانية وثمانون فلماً من أصل مائة، حظيت بإقبال جماهيري كبير في جميع أنحاء العالم في سنة ١٩٩٣، كانت أمريكية، وثمانين منظمات أمريكيتان وأخترتان أوريثان على جمع وبث الأخبار على أسس عالمية^(٢).

^١ الوثيقة العظمى؛ هي وثيقة الحقوق التي أكره النبلاء الإنجليز الملك جون على إقرارها في عام ١٢١٥، وذلك بعد أن تسببت مفاسد هذا الملك بظرة وغرور أولئك النبلاء فأجبروه على الإعتراف بحقوق كلا النبلاء والرجال الإنجليز الماديين، ووضعوا مبدأ يقضي بأن يكون القانون فوق الملك وفوق أي شخص يضع القانون. أما ماك العظمى فيقصد بها شركة مأكولات ماك دونالد. المترجم

ويعكس هذا الحال ظاهرتين، الأولى هي الرغبة الجامعة للإنسان، في كل مكان وزمان، في الحب، وممارسة الحب، والعنف والغموض، والبطولة، والثروة، أما الثانية فهي قدرة الشركات التي يحررها مقدار الربح، الأمريكية في المقام الأول، على إستغلال هذه الرغبات لمصالحها الخاصة. لكن الدليل ضعيف أو غير موجود لإسناد الافتراض بأن ظهور وسائل إتصال تسود العالم تؤدي إلى تقارب ذي شأن في المواقف والإعتقادات. وكما قد تحدث بهذا الشأن ميشيل فلاوس قائلاً؛ إن "التسلية لا ترقى إلى التحول الثقافي". والأمر الثاني هو؛ أن الناس يقول ما تلقاه بوسائل الإتصال بلغات القيم والرؤى الخاصة التي نشؤوا عليها. ويلاحظ ذلك كيشور مهبوباني فيقول بأنه "يجري بث نفس الصور المرئية في غرف الجلوس في جميع أنحاء العالم، على نحو متزامن، فتسبب في إستنتاجات لحالات إدراك متضاربة. فغرف الجلوس الغربية تصفق حينما تضرب صواريخ كروز بغداد. أما أغلب غرف الجلوس خارج الغرب فترى أن الغرب سيلقي بمكافئة عاجلة إلى العراقيين من غير البيض أو الصوماليين ولكن ليس إلى الصربيين البيض، والحق أنها إشارة خطيرة بكل المقاييس"^(٥).

إن وسائل الإتصالات العالمية هي إحدى المظاهر المعاصرة الأهم على الإطلاق لقوة الغرب. لكن هذه الهيمنة الغربية تشجع السياسيين ذوي الشعبية في المجتمعات اللاغربية على شجب الإستعمار الثقافي الغربي وحشد جماهيرهم للحفاظ على بقاء وسلامة ثقافتهم الأهلية. وهكذا، فإلى الحد الذي تمتد إليه هيمنة الغرب على وسائل الإتصال العالمية، إلى ذلك الحد تصبح مصدراً رئيساً لغيظ وعدوانية الشعوب اللاغربية ضد الغرب. بالإضافة إلى أن عمليات التعصير والتطوير الإقتصادي، في السنين الأولى من التسعينات، التي جرت في المجتمعات اللاغربية كانت تغضي إلى ظهور صناعات إعلامية محلية وإقليمية تقدم ألوان المتعة والتسلية إلى مختلف الأذواق في تلك المجتمعات^(٦). فعلى سبيل المثال، في سنة ١٩٩٤ حننت محطة السي. أن. أن. الدولية بأنه يحتمل أن يكون عدد جمهورها ٥٥ مليون مشاهد أو حوالي واحد بالمائة من سكان العالم (مما يثير الدهشة أن هذا العدد يساوي ومما لاشك فيه يتطابق إلى حد بعيد مع عدد المنتهفين بالثقافة الدافوسية)، وتنبأ رئيسها بأن عطاياها باللغة الإنجليزية قد تروق، في نهاية المطاف، إلى نسبة من ٢ إلى ٤ بالمائة من السوق. لهذا، فإن شبكات إقليمية "بمعنى آخر حضارية" من شأنها أن

تظهر لتذيع برامجها بالإسبانية، واليابانية، والعربية، والفرنسية (لغرب أفريقيا)، وبلغات أخرى. واستنتج ثلاثة علماء بأن "غرفة الأخبار العالمية مازال يواجهها برج بابل"^(٨). ويثبت رونالد دور قضية مثيرة للإعجاب تتعلق بظهور ثقافة فكرية عالمية بين الدبلوماسيين والمسؤولين المحليين. ولكن حتى رونالد نفسه يتوصل إلى نتيجة لها قوة منطقية رفيعة المستوى تتعلق بتأثير الاتصالات المكثفة فيقول: "لكون الأمور الأخرى متعادلة، فيجب أن تضمن أية زيادة في كثافة الاتصالات زيادة في أسس شعور مماثل بين الأمم، أو على الأقل بين الطبقات الوسطى، أو الأقل من ذلك بين دبلوماسيي العالم"، ولكنه يضيف قائلاً: "وتوجد بعض من الأمور التي قد لا تكون متعادلة يمكن أن تكون لها أهمية عظيمة حقاً"^(٩).

اللغة، إن العنصرين المركزيين لأية ثقافة أو حضارة هما اللغة والدين. فإذا كانت الحضارة الكونية بادئة بالظهور، فيجب أن تتجه الميول نحو ظهور لغة كونية ودين كوني. وغالباً ما يكون هذا الإدعاء متعلقاً باللغة. "إن لغة العالم هي الإنجليزية" هذا ما نطق به محرر صحيفة وول ستريت^(١٠). ويمكن أن يغيد هذا القول في أمرين، لا يؤيد إلا واحد منهما القضية التي تثبت قيام حضارة كونية. فيمكن أن يعني: تزايد نسبة الناطقين باللغة الإنجليزية من سكان العالم. وليس ثمة دليل موجود يثبت صحة هذا الافتراض، أما الدليل الذي يمكن الإعتماد عليه إلى أقصى حد، والموجود فعلاً، والذي لا بد من الإعتراف بأنه لا يمكن أن يكون دقيقاً تماماً، لا يبين إلا العكس. وتغطي البيانات المتوفرة أكثر من ثلاثة عقود (١٩٥٨-١٩٩٢) وتدل على أن الحالة العامة لاستخدام اللغة في العالم لم تتغير تغيراً مؤثراً، وأن إغدارات كبيرة حدثت في نسبة الناطقين بالإنجليزية، والفرنسية، والألمانية، والروسية، واليابانية، وإندونيسيا، وأقل حدثت في نسبة الناطقين بلغة الماندرين^٣، وبأن زيادات حدثت في نسبة الناطقين بالهندية، والإندونيسية - الملايية، والعربية، والبنغالية، والإسبانية، والبرتغالية، ولغات أخرى. فنسبة الناطقين بالإنجليزية انخفضت من ٩,٨ بالمائة من مجموع المتحدثين بلغات ينطق بها على الأقل مليون شخص في سنة ١٩٥٨ إلى ٧,٦ في سنة ١٩٩٢ (أنظر الجدول ١-٣). وهبطت نسبة الناطقين باللغات الغربية الرئيسة (الإنجليزية،

^٣ هي لغة الصين الرئيسة التي ينطق بها حوالي أربعة أحمس الصينيين، وهي أصلاً لغة أهل شمال الصين، وكانت لغة البلاط وطبقة موظفو وإداريو الإمبراطورية في القرون الوسطى. المترجم

والفرنسية، والألمانية، والبرتغالية، والإسبانية) من ٢٤,١ بالمائة في سنة ١٩٥٨ إلى ٢٠,٨ بالمائة في سنة ١٩٩٢. وأصبح عدد الناطقين بالماندرين، ١٥,٢ بالمائة من سكان العالم، أي ضعفي عدد الناطقين بالإنجليزية تقريباً، مضافاً إليها ٣,٦ بالمائة ينطقون بلهجات صينية أخرى (أنظر الجدول ٣-٢).

الجدول ٣-١
الناطقون باللغات الرئيسية (نسب سكان العالم*)

السنة الغة	١٩٥٨	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٢
العربية	٢,٧	٢,٩	٣,٣	٣,٥
البينغالية	٢,٧	٢,٩	٣,٢	٣,٢
الإنجليزية	٩,٨	٩,١	٨,٧	٧,٦
الهندية	٥,٢	٥,٣	٥,٣	٦,٤
الماندرين	١٥,٦	١٦,٦	١٥,٨	١٥,٢
الروسية	٥,٥	٥,٦	٦,٠	٤,٩
الإسبانية	٥,٠	٥,٢	٥,٥	٦,١

* العدد الكلي للناطقين باللغة هو مليون شخص فلكثر.

المصدر: تم حساب النسبة من البيانات التي جمعها البروفيسور سدي أس. كوليرت، في قسم علم النفس، جامعة واشنطن، سيابل عن تقارير حول عدد الذين يتحدثون بلغات يُطلق بها مليون شخص فلكثر، وتنتقل للتقارير سنوياً إلى التقويم العالمي وكتاب الحقائق. وشملت تقديراته على المتحدثين بلغتين "لغة الأم" و "غير اللغة الأم"، وبُستخلصت من الإحصاءات الوطنية، وعينات من المسح السكاني، وعصافيت المسح لمحطات البث الإذاعي والتلفازي، وبيانات للنمو السكاني، ودراسات ثانوية، ومصادر أخرى.

وبمعنى ما، فإن لغة أجنبية عن ٩٢ بالمائة من سكان العالم، لا يمكن أن تكون لغة العالم. ولكن، بمعنى آخر؛ يمكن أن تكون كما وُصفت، إذا كانت هي اللغة التي إعتادت على استخدامها مجموعات لها لغات وثقافات مختلفة للإتصال بعضها ببعض. أي إذا كانت لسان العالم المشترك، أو بصيغة لغوية، لغة العالم الرئيسة للإتصالات الأوسع^(١١). فالتناس الذين يحتاجون للإتصال فيما بينهم يجب أن يجدوا الوسائل لفعل ذلك. وعند مستوى معين، يمكنهم الإتكال على معتزفين قد تدربوا تدريباً خاصاً فصاروا يتحدثون لغتين أو أكثر بطلاقة ويقدمون خدماتهم كمفسرين ومترجمين. ولكن، هذا الأمر غير مناسب، ومضيق للوقت، ومكلف. لهذا يظهر اللسان المشترك من زمن لآخر عبر التاريخ. فكانت اللاتينية هي اللسان المشترك في العالم الروماني

الإفريقي وعالم القرون الوسطى، والفرنسية لعدة قرون في الغرب، والمواحييلية في كثير من أجزاء إفريقيا، والإنجليزية في أكثر مناطق العالم في النصف الأخير من القرن العشرين. ويحتاج الدبلوماسيون، ورجال الأعمال، والعلماء، والسياح، والقائمون على مختلف الخدمات التي تُقدَّم إليهم، وطيارو النقل الجوي، ومنظموا حركة النقل الجوي بعض الوسائل للإتصال الفعال بعضهم مع بعض، وهم الآن يجدون ضالتهم في الإنجليزية على نطاق واسع.

الجدول ٣-٢
الناطقون باللغات الصينية والفرنسية الرئيسية

اللغة	١٩٥٨ عدد الناطقين (بالملايين)	النسبة إلى العالم	١٩٩٢ عدد الناطقين (بالملايين)	النسبة إلى العالم
ماندرين	٤٤٤	١٥,٦	٩,٧	١٥,٢
كانتونيس	٤٣	١,٥	٦٥	١,١
وو	٣٩	١,٤	٦٤	١,١
مين	٣٦	١,٣	٥٠	٠,٨
هاكا	١٩	٠,٧	٣٣	٠,٦
اللغات الصينية	٥٨١	٢٠,٥	١١١٩	١٨,٨
الإنجليزية	٢٧٨	٩,٨	٤٥٦	٧,٦
الإسبانية	١٤٢	٥,٠	٣٦٢	٦,١
البرتغالية	٧٤	٢,٦	١٧٧	٣,٠
الألمانية	١٢٠	٤,٢	١١٩	٢,٠
الفرنسية	٧٠	٢,٥	١٢٣	٢,١
اللغات الغربية	٦٨٤	٢٤,١	١٢٣٧	٢٠,٨
الكلية العالمي	٢٨٤٥	٤٤,٥	٥٩٧٩	٣٩,٤

المصدر: تم حساب النسبة من بيانات اللغة التي جمعها البروفيسور سيني إس. كوابرت، في قسم علم اللسان من جامعة واشنطن، سياتل، ونشرت في التقرير العالمي وكتاب الحقائق لسنة ١٩٥٩ و ١٩٩٣.

وهذا المعنى، فإن الإنجليزية هي وسيلة العالم للإتصال ما بين الثقافات تماماً كما هو الحال مع التقويم المسيحي فهو وسيلة عالمية لتعقب الزمن، والأرقام العربية فهي وسيلة عالمية لإجراء العمليات الحسابية، والنظام المترى فهو وسيلة القياس في أكثر أنحاء العالم. ولكن إستخدام اللغة الإنجليزية بهذه الطريقة، أي أن تكون وسيلة للإتصال بين الثقافات؛ تفترض مسبقاً وجود ثقافات

منفصلة. فاللسان المشترك هو سبيل للتغلب على صعوبات الاختلافات الثقافية، وليس سبيلاً لاستئصالها. أي أنها أداة للإتصال وليس مصدر للهوية والمجتمع. فإذا ما تحدث مصري ياباني ورجل أعمال اندونيسي بعضهم إلى بعض باللغة الإنجليزية، فإن هذا لا يعني أن أحداً منهم يتحول إلى إنجليزي أو أنه يتغرب. ويمكن أن ينطبق نفس القول على سويسريين أحدهما ينطق بالألمانية والآخر بالفرنسية فيرجح أن يتحدثا بالإنجليزية دون أيّاً من لغتيهما الوطنيتين. وعلى نحو مشابه، يجري الحفاظ على اللغة الإنجليزية في الهند كلغة وطنية مشتركة، فعلى الرغم من خطط هـرو المضادة، يشهد هذا الأمر على الرغبات الملحة لشعوب الهند من غير الناطقة بالهندية في حماية لغاتهم وثقافتهم والإضطرار لإبقاء الهند مجتمعاً متعدد اللغات.

وكما قد علق على ذلك العالم اللغوي الرائد جوشوا فـشمان قائلاً؛ إن أية لغة من شأنها أن تصبح مرجحة أكثر لتكون مقبولة كلسان مشترك أو لغة الإتصال في جميع أنحاء العالم، إذا لم تحدد هويتها. مجموعة عرقية بعينها، أو دين خاص، أو مذهب لأيدلوجية معينة. وفي ما مضى كان للغة الإنجليزية كثير من هذه القيود على هويتها، إلا منذ عهد قريب "تخلصت من نسبها إلى عرق (أو ظل نسب ضئيل إلى حده الأدنى إلى عرق)" كما جرى الحال في الماضي مع اللغة الأكديّة، والأرمنية، والإغريقية، واللاتينية. "وإن جزءاً من حسن الحظ النسبي للغة الإنجليزية كلغة إضافية، أنه لم يجر ملاحظة منبعها البريطاني ولا الأمريكي، على نحو واسع أو عمق، في سياق بيئة عرقية أو سياق مذهب أيدلوجي في خلال ربع القرن الماضي أو نحوه"⁽¹²⁾. لهذا يساعد إستخدام اللغة الإنجليزية للإتصال بين الثقافات على الحفاظ على هويات الشعوب، وهي بالفعل تعزز فصلها. وبالتحديد، لأن الناس يرمون إلى الحفاظ على ثقافتهم الخاصة، فإنهم يستخدمون الإنجليزية للإتصال بأناس من ثقافات أخرى.

وإن الذين يتحدثون بالإنجليزية في جميع أنحاء العالم، هم كذلك ينطقون، على نحو متزايد، بإنجليزيات مختلفة. فاللغة الإنجليزية يتم تحويلها إلى لغة من لغات البلد فتتلون بألوان اللكنات المحلية التي تجعلها مختلفة عن الإنجليزية البريطانية أو الأمريكية، وفي الحالات القصوى، تصبح هذه الإنجليزيات غير مفهومة حتى إدخالها مع الأخرى، تماماً كما هو حال اللغات الصينية المتنوعة. ويجري الآن دمج رطانة الإنجليزية النيجيرية، والإنجليزية الهندية، وصور أخرى للإنجليزية

في الثقافات المضيفة الخاصة والأمر المسلم به هو؛ أنها ستظل تكتسب خصائص تجعلها مختلفة لكي تصبح لغات وإن كانت متصلة ببعض إلا أنها متميزة بعضها عن بعض، تماماً كما تطورت اللغات الناشئة عن اللاتينية خارج موطنها. وعلى خلاف اللغات الإيطالية، والفرنسية، والإسبانية، فتللك اللغات المشتقة من الإنجليزية أما ستحدث بها نسبة قليلة من الناس في المجتمع أو أنها ستستخدم في المقام الأول للإتصال بين مجموعات مهتمة في مجال اللغة على وجه الخصوص.

ويمكن ملاحظة كل هذه العمليات وهي تفعل فعلها في الهند. وخلاصة القول، مثلاً، في سنة ١٩٨٣ كان في الهند ١٨ مليون متحدث باللغة الإنجليزية من أصل العدد الكلي للسكان البالغ ٧٣٣ مليون، و٢٠ مليون متحدث في سنة ١٩٩١ من أصل ٨٦٧ مليون. لهذا فلقد ظلت نسبة المتحدثين بالإنجليزية لسكان الهند مستقرة نسبياً عند ٢ إلى ٤ بالمائة^(١٣). فعجارج النجبة القليلة نسبياً لا تنفع الإنجليزية حتى أن تكون لغة مشتركة. و”على أرض الواقع“ يقول أستاذان يُدرّسان اللغة الإنجليزية في جامعة نيودلهي بأنه ”حين يسافر المرء من كشمير نحو أقصى الجنوب إلى أن يصل كانياكوماري، فإن رابطة الإتصال يتم المحافظة عليها، وعلى أكمل وجه، من خلال أية لهجة هندية أفضل من أن تكون اللغة الإنجليزية“. بالإضافة إلى أن الإنجليزية الهندية تتخذ العديد من الخصائص المميزة الخاصة بها؛ فإنها تُهتَد، أو الأخرى تصبح محلية لأن خصائصها التي تجعلها مختلفة تنمو بين عدد متنوع من الذين يتحدثون بالإنجليزية باللسن محلية مختلفة^(١٤). فالذي يحدث هو؛ طمس اللغة الإنجليزية في الثقافة الهندية، كما جرى ذلك من قبل على اللغتين السانسكريت والفارسية.

وعلى مُر التاريخ، قد كان توزيع اللغات مرآة تعكس توزيع مراكز القوى في العالم. فاللغات ذات الإنتشار الأوسع في العالم — الإنجليزية، والمالديين، والإسبانية، والفرنسية، والعربية، والروسية — هي الآن أو كانت لغات لدول إمبراطورية شجعت بالفعل على أن تستخدم الشعوب الأخرى لغاتها. وتقود التغيرات في توزيع مراكز القوى إلى تغيرات في إستخدام اللغات. ولقد ترك ”قرنان من الزمن للعهد الإستعماري البريطاني والأمريكي في المجالات التجارية، والصناعية، والعلمية، ونفوذها المالي إرثاً حقيقياً في التعليم العالمي، والحكم، والتجارة، والتقانة“ في جميع أنحاء العالم^(١٥). إذ أن بريطانيا وفرنسا أصرتا على إستعمال لغتيهما في مستعمراتهما.

ولكن بعد أن إستقلت المستعمرات السابقة، حاولت معظمها وبدرجات متفاوتة وبنجاحات إلى حدود متباينة أن تستبدل اللغة الإستعمارية بأخرى أهلية. وفي أوج قوة عهد الإتحاد السوفيتي كانت اللغة الروسية هي اللسان المشترك من براغ وحتى هانوي. ولما انحدرت قوة الإتحاد السوفيتي صاحب ذلك إنحدار يوازيه في إستعمال اللغة الروسية كلفة ثانية. وكما يجري الحال مع الصيغ الثقافية الأخرى، فإن القوة المتزايدة تولد الأمرين؛ تمسك أهل بلد اللغة بالتوكيد على لغتهم، وتثير الخوافز عند الآخرين لتعلمها. وفي أيام العنفوان والتدافع، وحالما سقط حائط برلين، كان يبدو كما لو أن ألمانيا المتحدة مارد عملاق جديد، فالألمان الذين يتحدثون الإنجليزية بطلاقة كانوا يميلون ميلاً واضحاً إلى التحدث بالألمانية في الإجتماعات الدولية. ولقد حثت القوة الإقتصادية اليابانية غير اليابانيين على تعلم اللغة اليابانية. وأفضى التطور الإقتصادي الصيني إلى رواج مشابه للغة الصينية. وتحل اللغة الصينية هذه الأيام بسرعة محل الإنجليزية كلفة سبقت الصينية في الهيمنة على هونغ كونغ^(١٥)، وبعد أن قام الصينيون عبر البحار بدورهم في هذا الأمر في جنوب شرق آسيا، قد أصبحت هي اللغة التي تتعامل بها أنشطة التجارة الدولية في تلك المنطقة. وبينما تنحدر قوة الغرب تدريجياً في نسبتها إلى قوة الحضارات الأخرى، فإن إستخدام اللغة الإنجليزية واللغات الغربية الأخرى في المجتمعات الأخرى وإستخداماتها في الإتصالات بين المجتمعات كذلك سيتآكل ببطء. فإذا ما حلت الصين محل الغرب كحضارة مهيمنة في العالم في زمن ما في المستقبل البعيد، فإن الإنجليزية ستمهد السبيل إلى الماندرين كلسان مشترك للعالم.

وعندما تحركت المستعمرات السابقة نحو الإستقلال ثم أصبحت مستقلة، كان تشجيع أو إستخدام اللغات الأهلية ومنع إنتشار لغات الإستعمار هي إحدى السبل للنخب الوطنية لتمييز أنفسهم عن المستعمرين الغربيين وتحديد هويتهم الخاصة. ولكن ما أعقب ذلك الإستقلال أن هذه النخب كانت تحتاج إلى ما يميزها عن عامة الناس في مجتمعاتهم. فصارت ألسنتهم فصيحة باللغة الإنجليزية، أو بالفرنسية، أو بأية لغة غربية أخرى. ونتيجة لذلك، غالباً ما تكون هذه النخب للمجتمعات اللاغربية قادرة على التفاهم مع الغربيين وفيما بينهم أفضل من تفاهمهم مع الناس في مجتمعاتهم الخاصة (يتشابه هذا الحال مع حال الغرب في القرنين السابع عشر والثامن عشر عندما كانت نخب النبلاء وذوي الإمتيازات من دول مختلفة يستطيعون التفاهم فيما بينهم باللغة الفرنسية

بسلاسة ولكنهم لا يستطيعون التحدث بلغة عامة الناس في دولهم). ويظهر في المجتمعات اللغوية تياران متعارضان يجريان مع حركة المجتمع: فمن ناحية يزداد استخدام اللغة الإنجليزية إزدياداً مطرداً على مستوى الجامعات لأعداد الخريجين لكي يودوا وظائفهم على نحو فعال في التنافس العالمي في مجال إدارة مصادر الربح وكسب المستهلكين. ومن ناحية أخرى، تقسود الضغوط الاجتماعية والسياسية، على نحو متزايد، إلى استخدام عام أوسع للغات الأهلية، فالعربية تحل محل الفرنسية في شمال إفريقيا، وتأخذ لغة الأوردو مكانة الإنجليزية كلفة للحكومة والتعليم في باكستان، وأخذت وسائل الإعلام الناطقة بالهندية تحل في محل تلك الناطقة بالإنجليزية في الهند. وتنبأت وكالة التعليم الهندية بهذه التطورات في سنة ١٩٤٨ عندما خلصت إلى القول بأن "استخدام اللغة الإنجليزية يقسم الناس إلى أمتين: القلة الحاكمة والكثرة المحكومة، ولا تستطيع أي من الأمتين التحدث بلغة الأخرى، فيسود عدم تفاهم متبادل". وبعد مرور أربعين عاماً، أيد استمرار اللغة الإنجليزية كلفة النخبة هذا التنبؤ وكانت قد خلقت "وضعا غير طبيعي في ممارسة الفعل الديمقراطي الذي قام على أساس حق إقتراع البالغين فالهند الإنجليزية والهند الواعية - سياسياً أخذتا تتباعداً إحداها عن الأخرى أكثر فأكثر" مما يثير "التوترات بين القلة على القمة التي تعرف الإنجليزية والملايين الكثيرة المتسلحة بحق التصويت - التي لا تعرفها"^(١). فإلى الحد الذي يصل إليه العمل بالأعراف الديمقراطية في المجتمعات اللغوية ويساهم الناس في تلك المجتمعات على نحو أشمل في إدارة الحكم، إلى ذلك الحد ينحدر استعمال اللغات الغريبة نزولاً ونمسي اللغات الأهلية هي الغالبة.

وشجعت نهاية الإمبراطورية السوفيتية ومن ثم نهاية الحرب الباردة على تكاثر وتجديد حياة اللغات التي كانت قد طُمست أو نُسيَت. ولقد بُذلت جهود عظيمة في أغلب الجمهوريات السوفيتية السابقة لإحياء لغاتهم التقليدية. إذ أن الأستونية، واللاتيفية، واللثوانية، والأوكرانية، والجورجية، والأرمنية هي الآن اللغات الوطنية للدول المستقلة. ولقد حدث تأكيد لغوي مشابه بين الجمهوريات المسلمة، فتحولت أذربيجان، وقرغيزستان، وتركمانستان، وأوزبكستان من الخط السريلي لأسيادهم السابقين الروس إلى الخط الغربي لأقربائهم الترك، بينما قامت طاجكستان التي تنطق بالفارسية بتبني الخط العربي. أما الصربون فيسمون لغتهم الآن صربية

تفضيلاً لها على التسمية صرب — كرواتية وتحولوا من الخط الغربي لأعدائهم الكاثوليك إلى الخط السريلي لأقربائهم الروس. وفي تحولات توازي هذه التحولات، فالكروات يسمون لغتهم الآن اللغة الكرواتية، ويحاولون تنظيفها مما علق بها من التركية واللغات الأجنبية الأخرى، بينما عادت "نفس" الإستهعارات التركية والعربية، وهي الرواسب اللغوية التي خلفها حضور الإمبراطورية العثمانية الذي امتد ٤٥٠ عاماً في البلقان، فأصبحت رائجة" في البوسنة^(١٨). إن ما يجسري هو إعادة تنظيم وبناء اللغة لتتطابق مع الهويات ومع الكفاف الذي يحيط بالحضارات. فحينما تشتت القوة تنتشر البلبلة.

الدين؛ إن ظهور دين كوثي لا تكون إحتمايه إلا أكثر بقليل من ظهور لغة كوثية. ولقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين ولادة جديدة للأديان في جميع أنحاء العالم (أنظر الصفحات من ١٢٥ إلى ١٣٥). وتضمن هذا الإنبعث قوة الشعور الديني وقيام حركات أصولية متشددة. لهذا، فلقد عزز هذا الإنبعث الفوارق بين الأديان. ولم يتضمن بالضرورة تحولات كبيرة في نسب سكان العالم إلى الإلتزام بتعاليم الأديان المختلفة. وإن البيانات المتوفرة بشأن الملتزمين دينياً مجتزئة إلى حد بعيد ولا يمكن الإعتماد عليها كالإعتماد على البيانات المتوفرة عن الناطقين باللغات. ويعرض الجدول ٣-٣ إحصاءات رقمية أستخلصت من مصدر مستخدم على نطاق واسع. وتوحي هذه البيانات وأخرى غيرها بأن القوة العددية النسبية للأديان حول العالم لم تتغير على نحو مؤثر في هذا القرن. إذ كان التغير الأوسع الذي سجله هذا المصدر هو زيادة نسبة الناس المصنفين بـ "لا متدين" و "ملحد" من ٠,٢ بالمائة في سنة ١٩٠٠ إلى ٢٠,٩ بالمائة في سنة ١٩٨٠. وما يتبادر إلى الذهن؛ هو أن هذه الزيادة يمكن أن تعكس عزوفاً واسعاً عن الدين، وفي سنة ١٩٨٠ كانت عودة الأديان إلى الحياة وقد بدأت توارثاً تستجمع قواها. بيد أن زيادة ٢٠,٧ بالمائة في غير المؤمنين تماشى تماماً مع نقصان ١٩,٠ بالمائة من أولئك المصنفين كمؤمنين بـ "الأديان - الشعبية الصينية" حينما تغيرت النسبة من ٢٣,٥ بالمائة في سنة ١٩٠٠ إلى ٤,٥ بالمائة في سنة ١٩٨٠. وتوحي هذه الزيادات والتناقضات المتكاملة فعلاً بأن الجزء الأعظم من سكان الصين، وبسبب حلول الشيوعية بين ظهرانيهم، أعيد تصنيفهم من متدين بدين شعبي إلى لا مؤمن.

الجدول ٣-٣

نسبة سكان العالم حسب الالتزام بتقاليد الأديان الكبرى (بالنسب المئوية)

السنة	١٩٠٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٥ (محدد)	٢٠٠٠ (محدد)
الدين					
مسيحي غربي	٢٦,٩	٣٠,٦	٣٠,٠	٢٩,٧	٢٩,٩
مسيحي أرثوذكسي	٧,٥	٣,١	٢,٨	٢,٧	٢,٤
مسلم	١٢,٤	١٥,٣	١٦,٥	١٧,١	١٩,٢
لامتدين	٠,٢	١٥,٠	١٦,٤	١٦,٩	١٧,١
هندوسي	١٢,٥	١٢,٨	١٣,٣	١٣,٥	١٣,٧
بوذي	٧,٨	٦,٤	٦,٣	٦,٢	٥,٧
شعبي صيني	٢٣,٥	٥,٩	٤,٥	٣,٩	٢,٥
قبلي	٦,٦	٢,٤	٢,١	١,٩	١,٦
ملحد	٠,٠	٤,٦	٤,٥	٤,٤	٤,٢

المصدر: ديفيد بي. بارت، المحرر، الموسوعة المسيحية العالمية؛ دراسة مقارنة للكنائس والأديان في العالم المعاصر للفترة ما بين ١٩٠٠-٢٠٠٠ ب.م. (لنكسفورد: مطبعة جامعة لنكسفورد ١٩٨٧).

وإن البيانات لتكشف فعلاً عن زيادات في نسب سكان العالم الملتزمة بتقاليد السدينين التبشيريين الكبريين؛ الإسلامي والمسيحي على مدار ثمانين عاماً. وكان يقدر المسيحيون الغربيون بنسبة ٢٦,٩ بالمائة من سكان العالم في سنة ١٩٠٠ ثم بنسبة ٣٠ بالمائة في سنة ١٩٨٠، أما المسلمون فزادوا على نحو أكثر إثارة فمن نسبة ١٢,٤ بالمائة في سنة ١٩٠٠ إلى ١٦,٥ بالمائة أو في تقديرات أخرى إلى ١٨ بالمائة في سنة ١٩٨٠. وفي خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، فإن كلا الدينين الإسلامي والمسيحي تزايدت أعدادهما تزايداً كبيراً في إفريقيا، وحدث تحول كبير في كوريا الجنوبية نحو المسيحية. وفي المجتمعات التي تمرّ بعمليات تعصر سريعة، إذا كانت الأديان التقليدية فيها غير قادرة على أن تتكيف مع متطلبات التعصر، فسيكون بالإمكان أن تنتشر فيها المسيحية الغربية والإسلام. وإن الأنصار الأجمع لقضية الثقافة الغربية، في هذه المجتمعات، هم ليسوا الاقتصاديين التقليديين الجدد، أو الديمقراطيون الصليبيين، أو أعضاء إدارة شركة متعددة الجنسيات. لكن الإحتمال الغالب أنهم سيظلون المبشرين بالمسيحية. فلا آدم سمث ولا توماس جفرسن سيلي الحاجات النفسية، والعاطفية، والأخلاقية، والإجتماعية للمهاجرين المتمدينين والجيل الأول من خريجي المدارس الإعدادية. وربما حق المسيح عيسى ابن مريم لا يليها، إلا أنه على الأرجح ستكون له فرصة أفضل.

أما، في المدى البعيد، فإن محمداً سيتنصر. إذ تنتشر المسيحية، في المقام الأول، بالهداية، أما الإسلام فينتشر بالهداية والتكاثر. وبلغت نسبة المسيحيين في العالم ذروتها في سنة ١٩٨٠ بحوالي ٣٠ بالمائة، ثم نزلت عن هذا المستوى، وهي الآن تميل نحو الانحدار وستقترب، على الأرجح، من حوالي ٢٥ بالمائة من مجموع سكان العالم بحلول عام ٢٠٢٥. أما نسبة المسلمين في العالم، ونتيجة لنسب نموهم السكاني العالي إلى حد بعيد (أنظر الفصل الخامس)، فستستمر بالارتفاع على نحو مثير صعوداً إلى ٢٠ بالمائة من سكان العالم عند منقلب القرن وتخطي عدد المسيحيين بعد مرور بضعة سنين، ويرجح أن تصل إلى حوالي ٣٠ بالمائة من سكان العالم بحلول سنة ٢٠٢٥ (١٩).

حضارة كونية: المصادر

إن مفهوم حضارة كونية هو نتاج متميز للحضارة الغربية. ففي القرن التاسع عشر، ساعدت فكرة "العبء الثقيل للرجل الأبيض" على تعزيز توسيع الهيمنة السياسية والإقتصادية الغربيتين على المجتمعات اللاغربية. وعند نهاية القرن العشرين، فإن مفهوم حضارة كونية يساعد على تسويغ الهيمنة الثقافية الغربية على المجتمعات الأخرى وضرورة أن تقلد تلك المجتمعات الممارسات والأعراف الغربية تقليداً أعمى. فالعولمة هي منظومة نظريات ذات أهداف سياسية وإجتماعية جاءت في سبيل المواجهات مع الثقافات الأخرى. وكما غالباً ما يكون الحال مع الهامشيين والداخلين في دين أو مذهب جديد، فإن من بين أشد الأنصار المتحمسين لفكرة حضارة واحدة هم المفكرين المهاجرين إلى الغرب، مثل نيبول وفواد عجمي الذين تعطيهم الفكرة الجواب الشافي شفاءً تاماً على السؤال المركزي؛ من أكون أنا؟ وعلى الرغم من تسمية "عبيد الرجل الأبيض" التي أطلقها أحد المفكرين العرب على هؤلاء المهاجرين^(٢٠)، فإن فكرة حضارة كونية تلقى تأييداً ضئيلاً في الحضارات الأخرى. وما زال اللاغربيون يرون غريباً ذاك الذي يراه الغرب كونياً. وإن ما يبشر به الغرب بأنه إندماج حميد العاقبة، مثل تكاثر وسائل الإعلام ذات البث العالمي، يشجبه اللاغربيون بوصفه إستعماراً غريباً شنيعاً. فإلى الحد الذي يرى اللاغريسون العالم يصير واحداً، إلى ذلك الحد يرونه تهديداً.

وتقوم الحجج التي تقول بأن نوعاً من حضارة كونية هي الآن في طور الظهور على واحد أو أكثر من ثلاثة إفتراضات تتعلق بالأسباب التي تستوجب وجود هذه الحالة. أولاً، لسدينا الإفتراض، وقد تناوله الفصل الأول، الذي يقول بأن إغيار الشيوعية السوفيتية كانت تعني نهاية التاريخ وتعني الانتصار العالمي للديمقراطية التحررية في جميع أرجاء العالم. وتعاني هذه الحجة من مغالطة البديل الوحيد. وهي مغالطة تمتد جذورها عميقاً في منظور الحرب الباردة الذي يرى بأن البديل الوحيد للشيوعية هي الديمقراطية التحررية وأن ميراث العرش من الأول يؤدي إلى أن يعم الثاني العالم بأسره. ولكن، مازالت توجد على نحو واضح كثير من الصيغ للحكم الفاشستي، والقومي، والإتحادي، وإشتراكية السوق (كما في الصين) وكل هذه الصيغ تحيا وفي أحسن حال في عالم اليوم. والأهم من ذلك، فتوجد جميع البدائل الدينية التي تكمن خارج عالم المنظومات النظرية الغائية الدنيوية. إذ أصبح الدين، في العالم المعاصر، قوة مركزية، ولعلها القوة المركزية التي تحرك وتحشد الناس. فما يكون الأمر إلا سنحف محض لو جرى الاعتقاد بأنه؛ لأن الشيوعية السوفيتية قد إهارت، فلقد ظفر الغرب بالعالم وإلى الأبد وستدافع المسلمون، والصينيون، والهنود، وآخرون بالمتناكب لإعتناق مذهب التحررية الغربية كونه البديل الوحيد. إن الانقسام الإنساني للحرب الباردة قد إنتهى، لكن إنقسامات الإنسانية الأعمق في الجوهر بلغة العرقية، والأديان، والحضارات تبقى ومن شأنها أن تفرخ صراعات جديدة.

ثانياً، ثمة إفتراض يقول بأن التفاعل المتزايد بين الشعوب - التجارة، والاستثمار، والسياحة، ووسائل الإعلام، ووسائل الاتصالات الكهربائية بعامتها - تولد الآن ثقافة عالمية مشتركة. فالتحسينات التي طرأت على تقانة النقل والاتصالات قد جعلت إنتقال الأموال، والبضائع، والأشخاص، والمعرفة، والأفكار، والصور المتحركة أسهل وأرخص، حقاً، في جميع أنحاء العالم. وما من شك فيما يتعلق بإزدياد التزامم الدولي في الإقبال على هذه المفردات. ولكن نحوم كثير من الشكوك حول ما يتعلق بتأثير هذه الزيادة في التزامم. فهل يُزيد النشاط التجاري أو يقلل من إحتماية وقوع نزاع؟ وإن الإفتراض بأنه يقلل من إحتماية قيام حرب بين الأمم هو، في حده الأدنى، غير مثبت، إنما تشير دلائل كثيرة إلى ما هو نقيض ذلك. فالتجارة الدولية إتسعت

^٤ وهو ضرب من الحكم يخضع فيه الفرد وحقوقه اختضاعاً كاملاً لمصلحة الدولة.

إتساعاً عظيماً في الستينات والسبعينات والعقد الذي أعقب نهاية الحرب الباردة. ولكن، كذلك في سنة ١٩١٣، كانت حركة التجارة الدولية تسجل إرتفاعات غير مسبقة ثم في السنوات القليلة التالية نخرت الأمم بعضها بعضاً بأعداد لم يسبق لها مثيل⁽²¹⁾. فإذا كانت حركة التجارة الدولية عند ذاك المستوى ولم تتمكن من منع وقوع حرب، فمتى يمكنها؟ وببساطة، الدليل لا يؤيد الافتراض التحرري، الدولي الذي يقول بأن النشاط التجاري يعزز السلام. ثم أن الدراسات التحليلية جرت في التسعينات وتم إلقاء هذا الافتراض في دراسات ونقاشات أعمق: حتى خرجت إحدى الدراسات بنتيجة تقول بأن "زيادة مستويات النشاط التجاري قد يكون قوة مثيرة للشقاق والخلاف بالغة الشدة في السياسات الدولية" وأن "تزايد النشاط التجاري لا يُرجح في شأنه أن يكون، هو بذاته، سبباً لتلطيف التوترات الدولية أو حتى يعزز إستقراراً دولياً أكبر"⁽²²⁾. وتذهب دراسة أخرى إلى القول بأن المستويات المرتفعة من الإعتماد الاقتصادي المتبادل "يمكن أن تكون أما إغراء - سلام أو تغريماً - حرب إعتماداً على توقعات بحارة المستقبل". فالإعتماد الاقتصادي المتبادل لا يغذي السلام إلا "حينما نتوقع الدول بأن مستويات تجارية مرتفعة ستستمر في المستقبل الذي يمكن التنبؤ به". فإذا كانت الدول لا تتوقع دوام المستويات المرتفعة لمردودات الإعتماد المتبادل، فإن نتيجة ذلك، على الأرجح؛ هي قيام حرب⁽²³⁾.

وإن فشل التجارة ووسائل الإتصالات في صنع سلام أو شعور مشترك يأتي منسجماً مع إستكشافات علم الاجتماع. ففي علم النفس الاجتماعي يفيد مضمون نظرية التمايز بأن الناس يعرفون أنفسهم بما يجعلهم مختلفين عن الآخرين في محيط معين: "فيدرك الشخص نفسه/نفسها بلغة الصفات التي تميزه/تميزها عن الأشخاص الآخرين، ولا سيما عن الناس في الوسط الاجتماعي المؤلف فإذا كانت عالمة نفس برفقة دزينة نساء يعملن في مجالات أخرى فسترى نفسها عالمة نفس، أما إذا كانت برفقة دزينة علماء نفس ذكور، فسترى نفسها امرأة"⁽²⁴⁾. فالناس تحدد هوياتها بالذي هم ليسوا مثله. ولأن زيادة وسائل الإتصال، والتجارة، والسفر تُضاعف من عمليات التفاعل بين الحضارات، فإن الناس يزداد إنسجامهم وإرتباطهم بوشائج أقوى بهوياتهم الحضارية أكثر فأكثر. وحينما يتفاعل أوروبيان، أحدهما ألماني والآخر فرنسي، فيما بينهما،

فسيقرفان نفسيهما، فيما بعد، بصفتي ألماني وفرنسي. وعندما يتفاعل أوروبيان أحدهما ألماني والآخر فرنسي، مع عربيين أحدهما سعودي والآخر مصري، فسيعرفون أنفسهم فيما بعد بصفتي أوروبيين وعرب. ولقد أجمعت هجرة الأفارقة الشماليين إلى فرنسا مشاعر العدوانية عند الفرنسيين، وفي عين الوقت زادت من ترحيب البولنديين الكاثوليك الأوربيين بأولئك المهاجرين. ويستجيب الأمريكيون على نحو سلبي للإستثمارات اليابانية أكثر بكثير عما هو عليه حال إستجابتهم للإستثمارات الكندية والدول الأوربية الأوسع من اليابانية. كما أشار دونالد هورواتز إلى ما يشبه ذلك فقال؛ "ربما يكون أحد الأشخاص من قومية الآيو آيو غربي أو آيو شرقي في نيجريا. أما في لوس انجلوس فهو مجرد فرد من الآيو، وفي لندن فهو نيجيري، أما في نيويورك فهو إفريقي وحسب"⁽²⁵⁾. ومن وجهة نظر علم الاجتماع؛ فإن نظرية العولة تفضي إلى نتيجة كهذه: "في عالم يزداد تقارباً أكثر فأكثر تتمايز فيه درجات إستثنائية للحضارة إمتدت عبر التاريخ، ويسوده إعتقاد مجتمعي متبادل وصيغ أخرى لهذا الإعتقاد، ثم غي أغلب الناس بكل هذا، فتكون لمة صحوة — ذاتية حضارية، ومجتمعية، وعرقية". فما الإحياء الديني في أرجاء العالم، و"العودة إلى المقدسات" إلا ردة فعل طبيعية للناس لإدراكهم العالم بأنه "مكان واحد"⁽²⁶⁾.

العرب والتعصير

وترى الحجة الثالثة، وهي الأكثر تعميماً، بشأن ظهور حضارة كونية بأنها النتيجة الطبيعية لعمليات التعصير التي قد جرت ومازالت على قدم وساق منذ القرن الثامن عشر. وإن التعصير يتضمن التصنيع، والتمدين، ومستويات متزايدة من التعلم، والثقافة، والثراء، والتحريك الإجتماعي، وتراكيب مهنية متنوعة وأكثر تعقيداً. وهذا نتاج التوسع الهائل للمعرفة العلمية والهندسية إبتداءً من القرن الثامن عشر، تلك المعرفة التي جعلت البشر قادرين على توجيه والتحكم ببيئتهم بطرق لم يسبق لها مثيل بالكامل. فالتعصير هو عملية ثورية لا يضاهيها إلا تحول المجتمعات من البدائية إلى المتحضرة، وهو ظهور الحضارة بصورتها المفردة الذي بدأ في وادي دجلة والفرات، ووادي النيل، ووادي الأندوز في حوالي ٥٠٠٠ عام ق.م.⁽²⁷⁾ وتختلف المواقف، والقيم،

والمعرفة، والثقافة لأناس تعيش في مجتمع عصري إختلافاً عظيماً عن تلك التي لأناس في مجتمع تقليدي. ولأن الحضارة الغربية هي الأولى التي أخذت على عاتقها التعصير، فإنها تنزعز عملية إكتساب الثقافة العصرية. ولما كانت المجتمعات الأخرى تكتسب أشكالاً متشابهة من التعليم، والعمل، والثروة، والتركيب الطبقي، فذلك الحجة تذهب إلى أن هذه الثقافة الغربية العصرية ستصبح الثقافة الكونية للعالم.

إن وجود الإختلافات الكبيرة بين الثقافتين العصرية والتقليدية، هو أمر لا نزاع فيه. إلا أنها لا تستلزم منطقياً بأن المجتمعات ذات الثقافات العصرية تشابه بعضها بعضاً أكثر من أن تشابه المجتمعات ذات الثقافات التقليدية بعضها بعضاً. وسيكون العالم الذي يضم مجتمعات عصرية إلى درجات عالية وأخرى لا تزال تقليدية أقل بجانساً على نحو واضح من عالم تكون فيه كل المجتمعات عند مستويات عصرية عالية ومتقاربة. ولكن ماذا بشأن عالم كانت فيه جميع المجتمعات تقليدية؟ كان هذا العالم موجوداً قبل بضعة مئات من سنين خلت. فهل كان بحال أقل بجانساً من عالم المستقبل ذي العصرية الكونية الذي يحتمل أن يكون؟ ربما لا، إذ يقول برودل بأن "صيناً في عهد مينغ كانت بالتأكيد أقرب إلى فرنسا في عهد فالوا من صين في عهد ماو تستونغ إلى فرنسا في عهد الجمهورية الخامسة"⁽²⁸⁾.

يبد أن المجتمعات العصرية يمكن أن تشبه بعضها بعضاً أكثر مما هو عليه حال المجتمعات التقليدية وذلك لسببين؛ الأول، قد لا تولد زيادة التفاعل بين المجتمعات العصرية ثقافة مشتركة، لكنها تسهل فعلاً إنتقال الفنون التقنية، والإختراعات، والممارسات الإجتماعية من مجتمع لآخر بسرعة، وهذا ما كان، إلى درجة ما، مستحيلاً في العالم التقليدي. أما الثاني، فإن المجتمع التقليدي كان يقوم على الزراعة، بينما يقوم المجتمع العصري على الصناعة التي قد تتضمن صناعات ابتداءً من الحرف اليدوية إلى الصناعات التقليدية الثقيلة وحتى الصناعة التي تركز على المعرفة. وتعتمد النماذج الزراعية والتركيبية الإجتماعية المرافقة لها على البيئة الطبيعية أكثر بكثير مما يكون عليه حال النماذج الصناعية. فالأساليب الزراعية قد تتنوع بتنوع التربة والمناخ ولهذا قد تكون سبباً لوجود أشكال مختلفة من ملكية الأرض، والتركيبية الإجتماعية، والحكم. ومهما كانت الحقائق

الموضوعية الكلية التي جاءت في إطروحة وتفوغل^{*} بشأن حضارة نظم الري، فإن الزراعة تعتمد على إقامة وعمل نظم ري كبيرة فتساعد فعلاً على ظهور سلطات سياسية متمركزة من طبقات إدارية مستبدة، ونادراً ما يمكن أن يكون الأمر خلاف ذلك. والأرجح أن تشجع خصوبة التربة والمناخ الملائم على تطور زراعة متوطنة واسعة النطاق، فتكون نتيجة ذلك تركيبة إجتماعية تتضمن طبقة صغيرة من ملاك الأرض ذوي الثروة، وأخرى كبيرة من الفلاحين، والعبيد، أو عبيد الأرض الذين تقع على كاهلهم أعباء الزراعة. وإذا لم تتوفر الظروف الملائمة لقيام زراعة واسعة النطاق فقد يشجع ذلك على ظهور مجتمع من مزارعين مستقلين. وخلاصة القول؛ ترسم الجغرافيا صورة البنية الإجتماعية للمجتمع الزراعي. وتكون على النقيض من ذلك المجتمعات التي تستغل بالصناعة فهي أقل اعتماداً بكثير على البيئة الطبيعية المحلية. ويرجح أن تُشتق الاختلافات في التنظيم الصناعي من الاختلافات في الثقافة والتركيب الإجتماعية، أكثر من اشتقاقها من الجغرافيا. والأمر المسلم به أن الأول يمكنه التقارب بينما لا يستطيع الثاني.

لهذا، فإن للمجتمعات العصرية أموراً مشتركة كثيرة. ولكن، هل تدعو الضرورة أن تظهر في تكوين متجانس؟ وتستند الحجة التي تقول بتجانسها على الافتراض بأنه يجب أن تقرب المجتمعات العصرية من نموذج واحد، هو النموذج الغربي، لكون حضارة العصر هي الحضارة الغربية، ثم أن الحضارة الغربية هي الحضارة المعاصرة. إلا أنه تعريف زائف تماماً. إذ ظهرت الحضارة الغربية في القرنين الثامن والتاسع وطورت خصائصها المميزة لها في القرون التي تلتها. ولم تبدأ بالتعصر حتى القرنين السابع عشر والثامن عشر. وإن الغرب كان هو الغرب من قبل أن يكون عصرياً بزمان طويل. وكانت الخصائص المركزية تلك التي تميز الغرب عن الحضارات الأخرى، قد سبقت في الزمن تعصر الغرب.

^{*} وهو كارل أوجست وتفوغل ولد في مدينة ليرزودورف في ألمانيا في سنة ١٨٩٦ ومات في سنة ١٩٨٨، وهو مؤرخ ومتخصص في دراسة الثقافة والأدب الصينية، وهو صاحب نظرية حضارة نظم الري التي تقول بأن الحاجة إلى نظم الري للزراعة هي كانت الأساس التي قامت عليه حضارات فجر التاريخ في وادي دجلة والفرات، والنيل، والهند، والصين، والأندلس. ويعمل ذلك بالحاجة إلى بعض الصناعات من أجل الزراعة فظهرت المدينة ثم أدت إلى الحاجة لتنظيم الجيوش ثم أدى ذلك إلى الحاجة إلى الرمز أو الكتابة فظهرت. الترجمة

فماذا كانت الخصائص المميزة للمجتمع الغربي التي تكونت في خلال عدة مئات من السنين قبل أن يمر بعمليات التعصير؟ ولقد قدم كثير من العلماء أجوبة على هذا السؤال التي اختلفت في بعض الخصوصيات ولكنها تتفق على أنها؛ الأعراف، والممارسات، والإعتقادات الرئيسة التي قد تعرف شرعاً بأنها جوهر الحضارة الغربية، وهذه تشمل التالي⁽²⁸⁾:

التراث الروماني الإغريقي: لكونها حضارة الجليل الثالث، فإن الغرب ورث الكثير من الحضارات السابقة، فتضمنت، وهو أمر يمكن ملاحظته بوضوح، الحضارة الرومانية الإغريقية. فميراث الغرب من الحضارة الرومانية الإغريقية كثير، ويشمل الفلسفة الإغريقية، والمذهب العقلي، والقانون الروماني، واللغة اللاتينية، والديانة المسيحية. وكذلك ورثت الحضارتان الإسلامية والأرثوذكسية من الحضارة الرومانية الإغريقية ولكن أقل بدرجة لا تقارن بما ورثه عنها الغرب.

الكاثوليكية والبروتستانتية؛ إن الديانة المسيحية الغربية كاثوليكية أولاً، ومن ثم صارت كاثوليكية وبروتستانتية، وهي الخصيصة الفريدة وذات الشأن الأعظم عبر التاريخ للحضارة الغربية. وفي خلال معظم فترة ألفتيتها الأولى كان، ما يعرف الآن بالحضارة الغربية، يسمى فعلاً بالعالم المسيحي الغربي؛ وكان ثمة شعور ناضج بالاجتماع بين الشعوب المسيحية الغربية وبأنهم يتميزون عن الترك، والمسلمين، والبيزنطيين، وآخرين غيرهم؛ وكان من أجل الرب تماماً. كما هو من أجل الذهب أن خرج الغربيون من موطنهم ليفزوا العالم في القرن السادس عشر. وكان الإصلاح والإصلاح المقابل وإنقسام العالم المسيحي الغربي إلى بروتستانت شمالاً، وكاثوليك جنوباً هي كذلك سمات مميزة للتاريخ الغربي، غابت تماماً عن الأرثوذكسية الشرقية، وأزيلت على نحو واسع من تجربة أمريكا اللاتينية.

اللغة الأوروبية: لا تكون اللغة ثانية في الترتيب إلا بالنسبة إلى الدين كعامل يميز أناس ذوي ثقافة ما عن أولئك ذوي ثقافات أخرى. ويختلف الغرب عن أغلب الحضارات الأخرى بتعددية لغاته. في حين تعتبر اليابانية، والهندية، والماندرين، والروسية، وحتى العربية اللغات الأساسية لحضاراتها. وورث الغرب اللاتينية، ولكن ظهرت أمم متنوعة ومعها لغاتها القومية،

وتجمعت تجمعا مهلهلاً في فئات واسعة للغات نشأت عن اللاتينية وأخرى عن الجرمانية. وبحلول القرن السادس عشر كانت هذه اللغات قد إتخذت، بعامتها، الصيغة الحديثة.

فصل السلطة الروحية عن السلطة الدنيوية: يسجل التاريخ الغربي بأن كنيسة إنفصلت أولاً فأصبحت معزولة عن إدارة شؤون الدولة ثم تبعها كثير من الكنائس. وكانت ومازالت ثنائية؛ الله والقيصر، الكنيسة والدولة، السلطة الروحية والسلطة الدنيوية هي السائدة على الثقافة الغربية. وما كان هذا الفصل على نحو لا لبس فيه كذلك بين الدين والسياسة إلا في الحضارة الهندوسية. أما في دين الإسلام فإن الله هو القيصر، أما في الصين واليابان فالقيصر هو الله، أما عند الأرثوذكس فإن الله هو رفيق القيصر الأصغر. وإن هذا الفصل وعودة الصراعات بين الكنيسة والدولة الذي يجسد الخصائص المميزة للحضارة الغربية لا وجود له في أية حضارة أخرى لا في الماضي ولا في الحاضر. وساهم هذا الفصل في السلطة مساهمة لا حدود لها في تطور الحرية في الغرب.

حكم القانون: إن مفهوم مركزية القانون للوجود المتحضر ورثه الغرب عن الرومان. وصاغ مفكرو العصور الوسطى فكرة القانون الطبيعي الذي كان على أساسه يفترض أن يمارس الملوك سلطاتهم، وعلى أساسه تم تطوير نوااميس قانون عام في بريطانيا. وفي أثناء تطور الحكم الاستبدادي في القرنين السادس عشر والسابع عشر، كان حكم القانون يُرى كأنه حلم أكثر من كونه واقعاً، إذ أن فكرة إخضاع قوة الإنسان إلى بعض القيود الخارجية ظلت مستمرة: "لا حكم لإنسان فوق حكم الرب والقانون". إلا أن نوااميس حكم القانون أرسى الأسس لنظام الحكم الدستوري، وحماية حقوق الإنسان، وبضمنها حقوق الملكية ضد ممارسات السلطة التعسفية. بينما كان القانون في أغلب الحضارات الأخرى العامل الأقل شأنًا في رسم طرائق الفكر والسلوك.

التعددية الإجتماعية: على مر التاريخ كان ومازال المجتمع الغربي بالغ التعددية. وكما لاحظ ذلك دوتش بقوله؛ إن السمة المميزة للغرب "هي ظهور ثم بقاء جماعات ذات حكم ذاتي متنوع لا يتركز على صلة الدم أو التزاوج"⁽³⁰⁾. وإبتداءً من القرنين السادس والسابع، تضمنت هذه المجموعات على مساكن راهبات ورهبان أولية، وأنظمة ديرية إبتدائية، ونقابات تجارية بسيطة، ومن ثم توسعت لتتضمن الكثير من مناطق أوروبا مختلف الاتحادات والتجمعات الأخرى"⁽³¹⁾. وإن

تعددية الاتحادات أكملتھا التعددية الطبقية. وتتضمن معظم المجتمعات الغربية الأوروبية؛ طبقة أرستقراطية قوية نسبياً ومستقلة بذاتها، وطبقة فلاحين أساسية، وطبقة صغيرة لكنها مهمة من التجار الكبار والصغار. وكانت قوة الطبقة الأرستقراطية الإقطاعية ضرورية لكي لا تصل السلطات الاستبدادية البيروقراطية إلى الحد الذي قد تكون معه قادرة على أن تمد لها جذوراً عميقة وثابتة في أغلب الأمم الأوروبية. وتتناقض هذه التعددية الأوروبية تناقضاً صارخاً مع الفقر المدقع للمجتمع المدني، ومع ضعف الطبقة الأرستقراطية، وتتناقض مع قوة إمبراطوريات بيروقراطية ذات سلطة مركزية مستبدة كذلك التي كانت تظهر على نحو متزامن في روسيا، والصين، وأقاليم الدولة العثمانية، ومجتمعات أخرى لا غربية.^٦

الهياكل التمثيلية: منذ وقت مبكر كانت التعددية الاجتماعية باعثاً لظهور الطبقات التمثيلية الاجتماعية وهي؛ مجالس النواب، ومجالس أخرى لتمثيل مصالح الطبقة الأرستقراطية، ورجال الدين، والتجار، وجماعات أخرى. وقدمت هذه الهياكل أشكالاً للتمثيل التي نمت في خضم حركة التعصير لتتطور إلى مؤسسات الديمقراطية العصرية. وفي بعض المراحل تم القضاء على هذه الهياكل أو جرى تحديد نفوذها في أثناء فترة الحكم الاستبدادي. ولكن، حتى عندما حدث ذلك، فإنها كانت قادرة، كما في فرنسا، على أن تعود للحياة لتزود الناس بوسيلة للمشاركة السياسية الموسعة. فلا توجد حضارة معاصرة لها ميراث يباري ميراث الحضارة الغربية من الهياكل التمثيلية يمتد عمرها إلى ما قبل ألف عام. وكذلك على المستوى المحلي، فإبتداءً من حوالي القرن التاسع، تطورت حركات تطالب بالحكم الذاتي في المدن الإيطالية ثم امتدت نحو الشمال "بحجرة الأساقفة، والنبلاء المحليين، وكبار الشرفاء، ليتقاسموا السلطة مع المواطنين البسطاء، وكانت غالباً ما منحه إليهم جميعاً في نهاية المطاف"⁽³²⁾. لهذا، فإن التمثيل على المستوى الوطني كملته درجة ما من الاستقلال الذاتي على المستوى المحلي الأمر الذي لم يجر له مثيل في مناطق العالم الأخرى.

الفردانية: ساهمت الكثير من سمات الحضارة الغربية الآتفة الذكر في ظهور معنى

^٦ وودت لو أحد كلمتين عربيتين تغفل معنى الكلمتين أرستقراطية و بيروقراطية إلى القارئ كلمة بكلمة ولكن على أية حال؛ الطبقة الأرستقراطية هي طبقة اجتماعية تتألف من نخب النبلاء وذوي الإمبراطوريات وأصحاب الأملاك الواسعة والسيوخ والعلماء وذوي المكانة الرفيعة في المجتمع. أما الطبقة البيروقراطية؛ في الطبقة الاجتماعية هي التي تتألف من أصحاب الراتب الوظيفية الرفيعة المدنية والعسكرية. المترجم

للفردانية ونواميس لحقوق وحريات الفرد فريدة بين المجتمعات المتحضرة. وتطورت الفردانية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر ثم القبول بحق إختيار الفرد — الذي أطلق عليه دوتش تسمية ”نورة روميو وجوليت“ — وسادت الفردانية الغرب بحلول القرن السابع عشر. وحتى المطالب من أجل حقوق متساوية لكل الأفراد — من أجل أن ”يعيش الشخص الأفقر في بريطانيا حياته تماماً كما يعيش الأغني حياته“ — جرى صياغتها وتطبيقها بدقة ولو لم تقبل عالمياً. وتظل الفردانية علامة فارقة للحضارة الغربية بين حضارات القرن العشرين. وفي تحليل تضمن عينات متشابهة لخمسين دولة، كانت فيها الدول العشرين الأولى في الترتيب التي سجلت أعلى المستويات حسب مؤشر الفردانية قد شملت جميع الدول الأوروبية ماعدا البرتغال (إسرائيل⁽³³⁾). وعلى نحو مشابه، فإن مؤلف لمسح ثقافي — متقاطع آخر بشأن الفردانية والتجمعية سلط الضوء على هيمنة الفردانية في الغرب مقارنة بسيادة التجمعية في أي مكان آخر من العالم واستنتج بأن ”القيم ذات الشأن الأعظم في الغرب هي الأقل شأنًا في العالم الأوسع“، ويشير الغربيون وغير الغربيون مراراً وتكراراً إلى الفردانية بوصفها العلامة الفارقة المركزية للغرب⁽³⁴⁾.

ليس المقصود بالقائمة الآتية الذكر أن تكون تعداداً شاملاً لجميع الخصائص المميزة للحضارة الغربية. كما ليس المقصود بها لتدل ضمناً على أن تلك الخصائص كانت دائماً حاضرة في المجتمع الغربي حضوراً كونياً. فهي، وبما لا يقبل اللبس، لم تكن كذلك: فالطفلة الكثيرون في التاريخ الغربي تجاهلوا بانتظام حكم القانون وعطلوا الهيئات التمثيلية. ولا يقصد بها كذلك الإجماع بأنه لا خصيصة من تلك الخصائص قد ظهرت في حضارات أخرى، بل إنما ظهرت جلياً، فالقرآن والشريعة يؤلفان القانون الأساسي في المجتمعات الإسلامية، وكان لليابان والهند أنظمة طبقية توازي تلك التي للغرب (ولعله السبب في كونهما المجتمعين الرئيسيين الوحيدين من المجتمعات اللاغربية اللذان يسندان حكومات ديمقراطية مهما كانت المدة الزمنية). ولو أخذت هذه العوامل كل بمفرده، فما كان أي عامل منها يتفرد به الغرب. ولكن إندماج هذه العوامل في حالة واحدة هو ما كان يتفرد به الغرب، وهذا ما يمنح الغرب طبيعته المميزة. ولقد كانت ومازالت هذه المفاهيم، والممارسات، والأعراف ببساطة ذات السيادة الغالبة في الغرب أكثر مما هو عليه حالها في الحضارات الأخرى. وإنما تولف، على أقل تقدير، جزءاً من الجوهر الدائم للحضارة الغربية. وهي

تحدد ماهية الغرب وليست بمدينة العهد على الغرب. وهي في جزء واسع منها كذلك العوامل نفسها التي مكنت الغرب من أن يتخذ دور القائد في تعصير نفسه أولاً ومن ثم العالم.

الاستجابات إلى الغرب والتعصير

لقد شجع توسع الغرب على أمرين هما؛ تعصير وتغريب المجتمعات اللاغربية. ولقد إستجاب قادة هذه المجتمعات السياسيين والمفكرين لتأثيرات الغرب بطريقة أو أكثر من الطرق الثلاث التالية: رفض الإثنين؛ التعصير والتغريب، أو إعتناق الإثنين معاً، أو إعتناق الأول ورفض الثاني⁽³⁵⁾.

الرفضية: إتخذت اليابان، على نحو مبدي، مساراً رفضياً منذ إحتكاكها الأول مع الغرب في سنة ١٥٤٢ وحتى أواسط القرن التاسع عشر. ولم يكن يُسَمَح إلا لأشكال محدودة للتعصير بالدخول إلى اليابان مثل إقتناء أسلحة نارية صغيرة، أما إستيراد الثقافة الغربية وبضمنها الديانة المسيحية فكانت، على نحو واضح للغاية، مقيدة إلى أقصى الحدود. وطُردَ الغريبين جميعهم في أواسط القرن السابع عشر. وإنتهت هذه الوقفة الرفضية حينما فتح العميد البحري ييري اليابان في سنة ١٨٥٤ ومن ثم الجهود الحثيثة للتعلم من الغرب التي أعقبت إتفاق ميحي^٧ لإستعادة اليابان في سنة ١٨٦٨. وكذلك حاولت الصين لعدة قرون سد الطريق على أية محاولة تعصير أو تغريب ذات شأن. وعلى الرغم من السماح لمبعوثي المسيحية بالدخول إلى الصين في سنة ١٦٠١، فإلهم، فيما بعد أبعدو عنها جميعاً في سنة ١٧٢٢. وعلى خلاف اليابان، كانت سياسة الصين الرفضية، في جانب واسع منها، تمتد جنورها عميقاً في المخيلة الصينية، إذ ترى نفسها بأنها المملكة الوسطى ويلازمها الإعتقاد الثابت بأعلوية الثقافة الصينية على جميع ثقافات الشعوب الأخرى. وكان مصير

^٧ هو الإتفاق الذي أبرمه الإمبراطور الياباني موتسوهيتو مع قادة المخابرين "الساموري". وكان هؤلاء القادة قد جرحوا الإمبراطور مسن سلطاته حتى الرمزية منها منذ أن قام الإمبراطور قبل ٢٥٠ سنة من تاريخ الإتفاق بتوليت القائد توكوغاوا إيازو على المخابرين. وإتبع هذا القائد سياسات قضت على الديانة المسيحية آنذاك وأدت إلى عزلة اليابان تجارياً وسياسياً عن العالم. وفي سنة ١٨٥٤ جاء العميد البحري ماثيو ييري بقود أربع سفن حربية وعرض على قادة اليابان طلباً من الولايات المتحدة بفتح موانئها للتجارة وإقامة علاقات دبلوماسية بين الأمتين. وكان قادة الساموري يعرفون بالفراوت الإستعمارية الغربية في مناطق أخرى في العالم، الأمر الذي جعلهم يتشرون من أن تكون وراء هذه السفن قوة تفرض عليهم القبول بهذا الطلب أو حتى إستعمار اليابان، فوافق أولئك القادة على الطلب فمقدوا معاهدة رانغاوا. ثم تمتعها عدة إتفاقات مع عدة أمم أوروبية. لكن هذه الإتفاقات ألغضبت جموع الشعب فأجبروا القادة على تقديم إستقالاتهم وإعادة الحكم إلى الإمبراطور. ثم أطلق الإمبراطور على حكمه اسم "حكم ميحي" التي تعني حكم التنوير، الذي جرى فيه الإفتتاح على الغرب والقضاء على الإقطاعية وجماعات الساموري، وتقدمت في عهده الصناعة والأدب والفنون. لترجم

العزلة الصينية كمصير اليابانية، فلقد أُنهتْها الأسلحة الغربية التي إستعملتها بريطانيا ضد الصين في حرب الأفيون في الأعوام ما بين ١٨٣٩ إلى ١٨٤٢. وكان هذه القضايا توجي بأنه؛ في خلال القرن التاسع عشر، جعلت القوة الغربية الأمر عسيراً على نحو يزداد شيئاً فشيئاً حتى أصبح في نهاية المطاف مستحيلًا على المجتمعات اللاغربية أن تتمسك بسترатегيات إقصائية إنغلاقية صرفة.

وفي القرن العشرين، أدت التحسينات في وسائل النقل والإتصال والاعتماد العالمي المتبادل إلى زيادة تكلفة عسائر الإقصاء زيادة هائلة. وبإستثناء مجتمعات ريفية صغيرة ومعزولة لديها الرغبة في البقاء عند مستوى معيشي معين، فإن الرفض التام للتعصير وكذلك التفریب بالكساد يكون ممكنًا في عالم يتصير عصرياً على نحو طاع، ومترابط إلى حد بعيد. ويكتب دانيال بايس هذه السطور تخص الإسلام فيقول؛ ”لا يرفض التعصير وكذلك التفریب إلا المتمتون المتطرفون إلى أقصى حدود التطرف. فلنهم يرمون بأجهزة التلفاز في الأنهار، ويحرمون ساعات المعصم، ويرفضون إستعمال المحركات ذات الإحتراق الداخلي. ولكن قد ضيق النهج اللاعلمي لثل هذه الجماعات على حدود مشاعر إستحسانها تضيقاً شديداً، وفي عدة حالات — مثل يان أزالا صاحب منظمة كانو، والذين إغتالوا السادات، والذين هاجموا جامع مكة، وبعض مجموعات الداكوا الماليزية — فإن هزائمهم في مواجهات عنيفة مع السلطات تسببت فيما بعد في إحتفائهم مخلفين ورائهم شيئاً من أثر“⁽³⁶⁾. ويلخص إحتفائهم مع ترك أثر، على العموم، مصير السياسات الرفضية المحضة بحلول نهاية القرن العشرين. وبإستخدام صيغة توينبي، فإن التعصب ببساطة خيار لا يقبل التطبيق.

الكمالية: إن الطريقة الثانية الممكنة للإستجابة التي كما يصفها توينبي هي القبول بالزواج من الإثنين في آن معاً؛ لإعتناق الإثنين التعصير والتفریب. وترتكز هذه الإستجابة على أساس الإفتراض بأن التعصير مرغوب فيه بل ضروري، وأن الثقافة الأهلية لا تنسجم مع التعصير فيجب التخلي عنها والقضاء عليها، فالجتماع يجب أن يتغرب تماماً لكي يتعصر تعصراً ناجحاً. إذ أن التعصير والتفریب يسند أحدهما الآخر ولا بد أن يمضيا معاً. وهذه الطريقة لخصتها حجج بعض المفكرين اليابانيين والصينيين في السنوات الأخيرة للقرن التاسع عشر، إذ تقول بأنه؛ في سبيل التعصير، يجب أن تهمر مجتمعاتهم لغاتها التاريخية وتبني الإنجليزية كلغة وطنية. ولقد كانت وما

زالت وجهة النظر هذه، وليس في الأمر غرابة، شائعة بين النخب الغربية أكثر مما هي عليه بين النخب اللاغربية. وهذا الأمر يبعث برسالة تفيد بأنه ”حتى تكون ناجحاً، يجب أن تكون مثلنا؛ فطريقنا هو الطريق الوحيد“. فالحجة هي؛ إن ”القيم الدينية، والمبادئ الأخلاقية، والبنى الاجتماعية (لهذه المجتمعات اللاغربية) في أحسن أحوالها تخالف، وأحياناً تعادي قيم وممارسات الحياة القائمة على الصناعة“. لهذا، فإن التطور الاقتصادي ”يقتضي عملية إعادة تكوين جذرية ومدمرة للحياة والمجتمع، وغالباً ما يرافقها إعادة تفسير لمعنى الوجود نفسه عما كان تفهمه الناس الذين يعيشون في تلك الحضارات“⁽³⁷⁾. ويسلط بايس الضوء على نفس القضية بإشارة صريحة إلى الإسلام فيقول:

لكي يهرب المسلمون من عزلتهم وحالتهم القلقة، فليس لهم إلا خيار واحد؛ وبشأن التعصير الذي يتطلب التغريب لا يقدم الإسلام بديلاً لهذا السبيل للتعصير فلا يمكن تجنب العلمانية، إذ أن العلم والتقانة المعاصرين يقتضيان إمتصاص العمليات الفكرية المصاحبة لهما، وكذلك الحال مع المؤسسات السياسية. ولأن المضمون يجب أن لا يحاكي أقل من نموذج مكتمل، فإن هيمنة الحضارة الغربية يجب أن تكون مقبولة لكي يصبح التعلم منها أمراً ممكناً. ولا يمكن تجنب اللغات الأوروبية والمؤسسات التعليمية الغربية حتى إذا شجعت هذه الأخيرة على حرية التفكير وإسلوب الحياة العفوي. فلن يصير المسلمون على حال يمنحهم آلية فعل عملية ومن ثم يتطوروا إلا عندما يقبلوا على نحو واضح النموذج الغربي⁽³⁸⁾.

وقبل أن نكتب هذه الكلمات بنحو ستين عاماً، كان مصطفى كمال أتاتورك قد توصل إلى إستنتاجات تشبهها، وكان قد بنى تركيا جديدة على أنقاض الإمبراطورية العثمانية، وكان قد بذل جهوداً جبارة لتحقيق الأمرين تعصير تركيا وتغريبها. وبالإنطلاق في هذا المسار، مع رفض الماضي الإسلامي، فإن أتاتورك قد جعل تركيا ”بلداً مزمقاً“، فالجتمع كان مسلماً بدياته، وتراثه، وتقاليده وأعرافه لكنه أصبح بذات نخبة حاكمة عزمت على تحويله إلى مجتمتع عصري، وغربي، ومندمجاً مع الغرب. وفي السنوات الأخيرة للقرن العشرين، أخذت العديد من الدول تتبع مسار الإختيار الكمالي وتحاول أن تستبدل هوياتها اللاغربية هويات غربية. وسيجري تحليل محاولاتها في الفصل السادس.

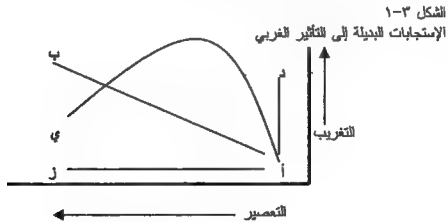
الإصلاحية: تضمن مسار الرفض المهمة الياكسة لعزل مجتمع ما عن العالم العصري

الذي يشد بقبضته عليه. بينما تضمنت الكمالية المهمة الصعبة وذات الوطئة القاسية لتحطيم ثقافة ظلت قائمة لقرون وغرس محلها ثقافة جديدة بالكامل مستوردة من حضارة أخرى. أما الإختيار الثالث فهو محاولة دمج التعصير مع المحافظة على القيم، والعادات، والأعراف المركزية لثقافة المجتمع الأهلية. ولقد كان هذا الإختيار هو الأوسع رواجاً، على نحو مفهوم، بين النخب اللاغربية. ففي الصين وفي أثناء المراحل الأخيرة من حكم سلالة شينغ، كان الشعار هو؛ في — يونغ، والذي يعني؛ "التعليم الصيني من أجل المبادئ الأساسية، والتعليم الغربي من أجل الإستخدام العملي". وفي اليابان كان الشعار هو؛ واكون — يوسيا، ويعني؛ "الروح اليابانية — التفانة الغربية". وفي مصر، في ثلاثينات القرن التاسع عشر، فإن محمد علي "حاول التعصير التقني من دون تغريب ثقافي مفرط". ولكن، فشلت هذه المحاولة عندما أجبرته بريطانيا على التخلي عن معظم إصلاحاته من أجل التعصير. ونتيجة لذلك، كما يرى علي مزروي؛ "لم يكن قدر مصر كقدر اليابان في التعصير التقني من دون تغريب ثقافي، ولا كان كمصر أتاورك في التعصير بواسطة التغريب الثقافي"⁽³⁹⁾. وعلى الرغم من ذلك، وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر، حاول جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ومصلحون آخرون إجراء مصالحة بين الإسلام و كل ما هو عصري، وحتهم في ذلك هي؛ "إنسجام الإسلام مع العلم المعاصر وأفضل ما في الفكر الغربي"، ومقدمين في ذلك؛ "المبادئ الأساسية الإسلامية لقبول الأفكار والأعراف العصرية، سواءاً كانت علمية، أو تقنية، أو سياسية وهذه الأخيرة تتعلق بحكومة لها نظام حكم دستوري وتمثيلي"⁽⁴⁰⁾. وكانت هذه عملية إصلاحية من العيار الثقيل، مبالغة نحو الكمالية التي لم تقبل العصرية فحسب بل وكذلك بعض الأعراف الغربية. وكان المذهب الإصلاحي من هذا النوع يمثل الإستجابة السائدة لنخب المسلمين نحو الغرب على مدى خمسين عاماً منذ سبعينات القرن التاسع عشر وحتى عشرينات القرن العشرين، عندما أثار تحدي تلك النخب أولاً ظهور الكمالية ومن ثم ظهور توجه إصلاحي أنقى في صورة مذهب الإصولية الدينية.

إن الرفضية، والكمالية، والإصلاحية تنطلق من إفتراضات مختلفة فيما يتعلق بما هو ممكن وما هو مرغوب فيه. إذ ترى الرفضية أن كلا الإثنين التعصير والتغريب غير مرغوب فيهما ويمكن

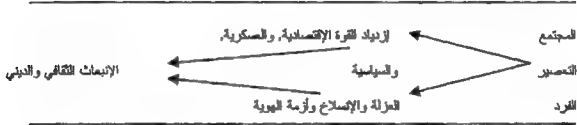
رفضهما كلاهما. أما الكمالية فتري أن كلا الإثنين التعصير والتغريب مرغوب فيهما، وأن السبب وراء الرغبة في الأخير كونه ضرورياً لتحقيق الأول، وكلاهما ممكناً. أما الإصلاحية فتري أن التعصير مرغوب فيه وهو أمر ممكن من دون تغريب ثقافي عس الجواهر غير المرغوب فيه. ولهذا الأسباب تقوم الصراعات بين الرفضية والكمالية في الرغبة في التعصير والتغريب، وبين الكمالية والإصلاحية فيما يتعلق ما إذا يستطيع التعصير أن يحدث من دون التغريب أم لا.

يمثل الشكل ٣-١ رسماً بيانياً لعمل هذه المسارات الثلاثة. ستبقى الرفضية عند النقطة (أ)، وتتحرك الكمالية على طول الخط القطري حتى النقطة (ب)، وتتحرك الإصلاحية نحو النقطة (ز). ولكن بأي مسار قد تحركت بطبيعتها المجتمعات؟ وهذا الأمر لا يحتاج إلى توضيح، فكل مجتمع لاغربي قد يتخذ مساره الخاص، الذي قد يختلف اختلافاً أساسياً عن هذه السبل الثلاث النموذجية. وحتى علي مازرووي يذهب إلى القول بأن مصر وإفريقيا قد تحركتا نحو النقطة (د) عبر "عملية مؤلمة للتغريب الثقافي من دون تعصير الفنون الصناعية"، إلى الحد الذي عنده إذا كانت توجد أية صيغة عامة للتعصير والتغريب، فإنها ستظهر لتتخذ المسار الذي يمثله الخط المائل (أ) - (ي) كمسار أساسي، ويرتبط التعصير بالتغريب ارتباطاً وثيقاً، وفيما يتصل بالمجتمعات اللاغربية فإنها تتشرب بالعناصر الجوهرية للثقافة الغربية فتحضر تقدماً بطيئاً نحو التعصير. ولكن، عندما تزداد خطى التعصير تسارعاً في الصعود، فإن نسبة التغريب تنحدر نزولاً، ثم تمر الثقافة الأهلية بحالة إنبعاث. إذن التعصير الأعظم من شأنه أن يغير ميزان القوة بين الغرب والمجتمعات اللاغربية من ناحية، ويقوي الالتزام بالثقافة الأهلية من ناحية أخرى.



فالتغريب إذن؛ في أطوار التغير المبكرة، يسند التعصير. أما في الأطوار الأخيرة فإن التعصير يدعم التخلص من التغريب وعودة الثقافات الأهلية إلى الحياة بطريقتين: على المستوى الاجتماعي؛ يعزز التعصير القوة الاقتصادية، والعسكرية، والسياسية للمجتمع ككل، ويشجع أفراد ذلك المجتمع على أن يكونوا على ثقة بثقافتهم وأن يصبحوا أشد ميلاً للتوكيد على ثقافتهم. أما على المستوى الفردي؛ فيولد التعصير مشاعر الإنعزال والإنسلاخ بسبب تقطع وشائج العلاقات التقليدية والصلات الاجتماعية فتفضي إلى أزمات الهوية التي ينرى لها الدين فيقدم حلاً. هذا التابع السبي يصفه بصيغة مبسطة الشكل ٣-٢.

الشكل ٣-٢
للتعصير والإنعزال الثقافي (التتابع السبي)



ويتطابق هذا المخطط العام الافتراضي مع الإثنتين؛ نظرية علم الاجتماع والتجربة التاريخية. ويستنتج رينر يوم مستعرضاً بإسهاب الدليل المتوفر الذي يتعلق بـ "فرضية اللامتناهية" التي تقول بأن "سعي الإنسان الدائم في البحث عن نفوذ يعث على الثقة والإحترام واستقلال شخصي ذا معنى يحدث بأساليب مميزة ثقافياً. وفي هذه القضايا لا يوجد تقارب نحو عالم يتقاطع ثقافياً تقاطعاً يجعله منسجماً. وبدلاً من ذلك، يبدو أنه يوجد لامتغرية في الأشكال الثقافية التي تطورت بصيغ غمايزت بعضها عن بعض في أثناء المراحل التاريخية والحديثة المبكرة للتطور"^(٤١). أما عن عملية "إستعارة نظرية" فقال فروبنيس، وسبنغلر، وبوزمان من بين آخرين بأنها تثبت إلى أي مدى تستعر الحضارات المتلقية بانتقاء مفردات من الحضارات الأخرى فتكيفها، وتحولها، ثم تدمجها لكي تقوى وتضمن بقاء القيم الجوهرية أو "إبن الأم" لثقافتها^(٤٢). وكل الحضارات اللاغربية تقريباً في العالم قد وجدت منذ ألف عام على الأقل، وبعض منها منذ عدة آلاف. ولهذا الحضارات تاريخ حافل بالإستعارة من الحضارات الأخرى بطرق من شأنها أن تعزز من أسباب

بقائها الخاص. ويتفق العلماء على أن الصين إمتصت البوذية من الهند لكنهم أخفقوا في تقديم البرهان على "نقد" الصين. إذ أن الصينيون كيفوا البوذية لتتلائم مع الغايات والحاجات الصينية. وإن الثقافة الصينية ظلت صينية. ولقد هزم الصينيون إلى يومنا هذا وبشأت الجهود الغربية الحديثة والمكثفة لجعلهم مسيحيين. وإذا فعلوا، لسبب ما، فإستوردوا المسيحية، فالأمر المتوقع أنه سيتم إمتصاصها وتكييفها بطريقة ما إلى درجة تصبح عندها منسجمة مع العناصر المركزية للثقافة الصينية. وعلى نحو مشابه، فإن العرب المسلمين تلقوا، ولمنوا، وإستفادوا من ميراثهم "الإغريقي" لأسباب منفعية أساسا، ولكونهم إهتموا في المقام الأول بإستعارة صيغ خارجية ذات صفات محددة أو جوانب من أساليب فنية، فإفهم كانوا يعرفون كيف يتجاهلون كل العناصر في الكيان الفكري الإغريقي التي من شأنها أن تضارب مع "الحقيقة" كما جاءت في معاييرهم وتعاليمهم الأخلاقية القرآنية الأساسية"⁽⁴³⁾. وإتبع اليابان نفس الإسلوب، ففي القرن السابع إستوردت اليابان الثقافة الصينية وأخذت "عمليات التحويل والتكييف على عاتقها بلون ضغوط إقتصادية وعسكرية" حتى أصبحت حضارة راقية. "وفي خلال القرون التي أعقبت ذلك؛ مرت فترات من العزلة النسبية عن التأثيرات القارية التي في أثنائها تم تكييف الإستعارات السابقة، أما المفيد منها الذي تم هضمه فمن شأنه أن يتبدل مع تغير أزمنة الإتصال المتجدد والإستعارات الثقافية"⁽⁴⁴⁾. وفي جميع هذه المراحل حافظت الثقافة اليابانية على شخصيتها المميزة.

وإن حجة الصيغة المعتدلة للكمالية بأن المجتمعات اللاغربية يمكن تعصيرها بالتغريب، تظل حجة لا يقوم عليها برهان يقطع الشك باليقين. أما حجة الصيغة المتطرفة للكمالية بأن المجتمعات اللاغربية يجب أن تتغرب لكي تتعصر، لا تقوم هذه الحجة كإفتراض علمي. ولكنها فعلاً تثير هذا السؤال: هل توجد مجتمعات لاغربية تكون عوائق التعصير في ثقافتها الأهلية باللغة الجسامة إلى درجة أن ثقافتها تلك يجب أن تحل الثقافة الغربية محلها لكي يحدث التعصير؟ ومن الناحية النظرية، فإن هذا الحال يجب أن يكون إحتمال حدوثه مع الثقافات الإكتمالية أكثر من إحتمال حدوثه مع الثقافات الوسيطة. والثقافات الوسيطة هي؛ "الثقافات التي أكسبتها خصائصها قطاعات واسعة من الغايات الوسيطة المستقلة والمعزولة عن الغايات القصوى". وهذه السنظم الإجتماعية "تتجدد بسهولة عن طريق بسط غطاء التقاليد على التغير نفسه"..... وتستطيع مثل

هذه النظم أن تتجدد من دون أن تلبو بأنها تغير في أعرافها الاجتماعية تغييراً جوهرياً. أو بالأحرى فإن التجديد يجري لخدمة الأعراف والتقاليد والأفكار الممعة في القدم. أما النظم الاجتماعية الإكمالية فهي على النقيض من ذلك إذ "تكسيها خصائصها تلك العلاقة الوثيقة بين الغايات الوسيطة والغايات القصوى فالمجتمع، والدولة، والسلطة وما شابه ذلك جميعها تكون جزءاً من نظام مسند بإحكام ومتماسك بقوة، ويكون فيه الدين مهماً كمرشد معرّف. وكانت ومازالت مثل هذه النظم الإكمالية تعادي التجديد"⁽⁴⁵⁾. ويستخدم الباحث آثر هذه النظريات لتحليل عمليات التحول في القبال الإفريقية. ويطبق آيسنستادت تحليلات توازي ذلك على الحضارات الآسيوية الكبرى وتوصل إلى نتيجة مشابهة. إن عملية التحول الداخلي "يسهلها إلى حد بعيد الاستقلال الذاتي للمؤسسات الاجتماعية، والثقافية، والسياسية"⁽⁴⁶⁾. ولهذا السبب مرّت المجتمعات التي يطغى على ثقافتها الطابع الوسيطي كاليابانية والهندوسية بتعصير أسهل وأسبق في الزمن من المجتمعات الكنفوشيوسية والإسلامية. وكنا قادرين على نحو أفضل على إستيراد التقانة العصرية وإستخدامها لإسناد ثقافتيهما الموجودتين بها. هل هذا يعني أنه يجب على المجتمعين الصيني والإسلامي أما أن يمتنعوا عن الإثنين التعصير والتغريب أو إعنتاقهما معاً؟ لا تبدو الاختيارات محدودة لهذه الدرجة. فبالإضافة إلى اليابان، توجد سنغافورة، وتايوان، والمملكة العربية السعودية، وإلى درجة أقل إيران قد أصبحت مجتمعات عصرية من دون أن تصير غريبة. وبالفعل، ولدت الجهود التي بذلها الشاه لإتباع المسار الكمالي وإعنتاق الإثنين التعصير والتغريب رد فعل عنيف مضاد للغرب ولكنه لم يكن مضاداً للتعصير. وإضطرت الصين على نحو واضح أن تبأشر مساراً إصلاحياً.

ولقد واجهت المجتمعات الإسلامية ومازالت تواجه صعوبات في عمليات التعصير، وقيم بايس الدليل على زعمه بأن التغريب هو متطلب ضروري قبل التعصير وذلك بالإشارة إلى الصراع بين الإسلام والحياة العصرية في القضايا الاقتصادية مثل المنفعة الذاتية، والصيام، والقوانين المتوارثة، ومشاركة الإنانث في القوة العاملة، ولكن حتى بايس هذا يقتبس بإستحسان عن ماكسين رودنسن ليعطي الإنطباع بأن "ما من شئ يشير على وجه اللزوم بأن الدين الإسلامي

هو الذي منع العالم الإسلامي من التطور على طول الطريق وصولاً إلى الرأسمالية العصرية“ وساق حجته بأنها كذلك في أغلب القضايا الأخرى أكثر مما هي في الإقتصاد فيقول؛

إن الإسلام والتعصير لا يتصادمان؛ فيستطيع المسلمون النفاة أن يكرموا حياتهم للعلوم، أو العمل بفاعلية في المصانع، أو استخدام الأسلحة المتطورة، فلا يتطلب التعصير منظومة نظرية سياسية أو مجموعة أعراف واحدة بعينها: فالانتخابات، والحدود الوطنية، والاتحادات المدنية، والسمات الأخرى المميزة للحياة الغربية ليست ضرورية للنمو الإقتصادي. وإن الإسلام كعقيدة يعوض عن البراعة في إدارة شؤون أهل المدينة وكذلك شؤون أهل الريف. فليس للشرعية ما نقوله حول التغيرات التي تصاحب التعصير؛ مثل التحول من الزراعة إلى الصناعة، والتحول من الريف إلى المدينة، أو التحول من الاستقرار الاجتماعي إلى الذوبان والنقلب الاجتماعي. ولا يصطدم بقضايا مثل التثقيف الشامل، أو إنتشار وسائل الاتصالات السريعة، أو وسائل نقل جديدة، أو الرعاية الصحية⁽⁴⁷⁾.

وعلى نحو مشابه، فتحى الأنصار المتطرفين لمناهضة التغريب وإحياء الثقافات الأهلية لا يترددون في استخدام فنون الثقافة العصرية للبريد الإلكتروني، وأشرطة التسجيل الصوري والتلفاز لإعلاء شأن قضيتهم.

وخلاصة القول؛ إن التعصير لا يعني بالضرورة التغريب. فاجتمعات اللاغربية تستطيع أن تعصر ولقد تعصرت من دون التخلي عن ثقافتها الخاصة بما وتبني قيم، وأعراف، وتقاليد غريبة بالجملة. أما هذا الأخير قد يقترب، حقاً، من المستحيل: فمهما كانت العوائق التي تضعها الثقافات اللاغربية في سبيل التعصير، فإنها يصيبها الضعف قبل تلك التي ستعترض التغريب. وكما يرى برودل بأن الأمر سيكون “صبياناً” في الغالب، إذا جرى الاعتقاد بأن التعصير أو “إنتصار الحضارة بصيغتها المفردة” سيؤدي إلى نهاية التعددية الثقافية التاريخية التي تنجسد ولقرون في حضارات العالم الكبرى⁽⁴⁸⁾. بل بدلاً من ذلك، سيعضد التعصير تلك الثقافات، ويقلص من السلطان النسبي للغرب. وفي المسارات الأساسية، فإن العالم يصير يوماً بعد يوم أكثر عصرية وأقل غربية.

الجزء الثاني

الميزان المتغير بين الحضارات

الفصل الرابع

إضمحلال الغرب، القوة، والثقافة، والعودة إلى الثقافات الأصلية

القوة الغربية: الهيمنة والإحداار

توجد صورتان للقوة الغربية في علاقتها مع الحضارات الأخرى. الأولى هي للهيمنة الغربية الساحقة، والمزهوة بالنصر، والكاملة تقريباً. ولقد أزاح تفكك الإتحاد السوفيتي المتحدي الوحيد الجاد للغرب ونتيجة لذلك؛ فإن العالم ترسم صورته الآن وفي المستقبل أهداف، وأولويات، ومصالح الأمم الغربية الرئيسة، وربما يكون لها موازنة عرضية من اليابان. ولأن الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة الباقية، فإنها تلتقي مع فرنسا وبريطانيا لتتخذ معاً القرارات الحاسمة في القضايا السياسية والأمنية؛ وتلتقي الولايات المتحدة مع ألمانيا واليابان لتتخذ معاً القرارات الحاسمة في القضايا الاقتصادية. وإن الغرب هو الحضارة الوحيدة التي لها مصالح جوهرية في أية حضارة أخرى أو إقليم وتمتلك القدرة على التأثير في سياسات، وإقتصاديات، وأمن أية حضارة أخرى أو إقليم. وتحتاج المجتمعات في الحضارات الأخرى، عادة، إلى العون الغربي لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها. وتسعى الأمم الغربية، كما لخص ذلك أحد المؤلفين، إلى:

- إمتلاك وتشغيل نظام الصورفة الدولي.
- السيطرة على جميع العملات الصعبة.
- أن تكون المستهلك الأول في العالم.
- إنتاج الجزء الأعظم من بضائع العالم المصنوعة ببراعة.
- الهيمنة على أسواق رأس المال الدولية.

- ممارسة قيادة أخلاقية ذات شأن داخل الكثير من المجتمعات.
- أن تكون قادرة على تدخل عسكري كبير.
- السيطرة على مضائق البحار.
- أن تقوم بأغلب بحوث وتطوير فنون التقانة المتقدمة.
- السيطرة على القمة الرائدة في ميدان تعليم فنون التقانة.
- الهيمنة على ريادة الفضاء.
- الهيمنة على الصناعات الفضائية.
- الهيمنة على وسائل الاتصالات الدولية.
- الهيمنة على صناعة الأسلحة ذات التقانة الراقية^(١).

أما الصورة الثانية للغرب فهي تختلف تماماً عن الأولى. إنها صورة لحضارة تنحدر، فحستها من قوة العالم السياسية، والاقتصادية، والعسكرية تميل نزولاً في نسبتها إلى قوة حضارات أخرى في هذه الميادين. ولم يجلب نصر الغرب في الحرب الباردة معه بمحة النصر بل عاد عليه بالإنهاك. ويزداد إنشغال الغرب بمشاكله وحاجاته الداخلية أكثر فأكثر، لأنه يواجه ببطء في النمو الاقتصادي، وركوداً في نمو الكثافات السكانية، وبطالة، وحالات عجز هائلة في الميزانيات المالية الحكومية، وأخلاق عمل واطنة، ونسب إدخار منخفضة، وتفشي في العديد من الدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة ظواهر التحلل الاجتماعي، والإدمان على المخدرات، والجريمة. وتتسارع خطى تحول القوة الاقتصادية إلى شرق آسيا تسارعاً يزداد يوماً بعد يوم، وأخذت تتبعها في ذلك، خطى التحول في القوة العسكرية والتأثير السياسي. وإن الهند تقف على عتبة نهوض اقتصادي في حين تزداد عدوانية العالم الإسلامي للغرب أكثر فأكثر. وطفقت رغبة المجتمعات الأخرى في قبول الإملاءات الغربية أو الإلتزام بنصائحها تتبخر على نحو يزداد سرعة، وكذلك تتبدد بالمقابل ثقة الغرب بأنفسهم وتضعف إرادتهم في الهيمنة. وشهدت السنوات الأخيرة من ثمانينيات القرن العشرين جدلاً واسعاً حول أطروحة إنحدار الولايات المتحدة. وتوصلت، في أواسط التسعينيات، دراسة تحليلية إلى نتيجة تشبه، نوعاً ما، النتيجة التالية:

بالإستناد إلى كثير من الإعتبارات المهمة؛ فإن قوتها (قوة الولايات المتحدة) النسبية ستتحدر بخطى متسارعة. فبلغة قدراتها الإقتصادية المجردة، فإن وضع الولايات المتحدة الإقتصادي في علاقتها مع اليابان وفي نهاية المطاف مع الصين يرجح في شأنه أن يتأكل على نحو أعمق وأشد ثباتاً. وفيما يخص ملكوت القوة العسكرية، فإن ميزان القدرات المؤثرة بين الولايات المتحدة وعدد من القوى الإقليمية النامية (وتشمل؛ ربما، إيران، والهند، والصين) سيتحول من المركز إلى المحيط. إذ سيتمرب شيئ من القوة البناءة لأمريكا إلى الأمم الأخرى؛ وسيجد بعض من قوتها الفاعلة (وبعض من قوتها الناعمة كذلك) طريقه إلى جهات لا تمثل أية دولة مثل المؤسسات المتعددة الجنسيات⁽²⁾.

أياً من هذين الصورتين المتناقضتين لمكانة الغرب في العالم تصف الحقيقة؟ والجواب، بالتأكيد، كلاهما تصف الحقيقة. إذ أن الغرب هو المهيمن على نحو كاسح الآن وسيبقى الرقم واحد وعلى أحسن ما يرام بلغة القوة والتأثير في القرن الواحد والعشرين. ولكن، كذلك تحدث الآن تغيرات تدريجية، وعنيدة، وجوهرية في موازين القوى بين الحضارات، وستظل القوة الغربية في نسبتها إلى قوى الحضارات الأخرى تستمر في الانحدار. وفي أثناء التآكلات الغربية الأولى سيتبدد ببساطة قدر كبير من قوته وأما الباقي فسيستثنت على أسس إقليمية بين الحضارات الرئيسية العديدة ودولها الجوهرية. إن أبرز الإرتفاعات في قوى الحضارات الآسيوية هي الآن نتيجة طبيعية لنموها وستصبح فيما بعد نتيجة طبيعية لتطورها، ويجري هذا الأمر مع الصين تدريجياً حتى تظهر بصفات المجتمع الذي يحتل على نحو مرجح أن يتحدى الغرب من أجل التأثير العالمي. وتؤدي هذه التغيرات في القوة بين الحضارات الآن وفي المستقبل إلى إحياء الثقافات وتعاضم التأكيد عليها في المجتمعات اللاغربية وإلى تعاضم رفضها الثقافة الغربية.

والانحدار الغرب ثلاثة سمات بارزة؛

الأولى، يتميز الانحدار بأنه عملية بطيئة. فإستغرق إرتقاء القوة الغربية أربعمائة سنة، ويمكن أن يستغرق تراجعها مثل هذا الزمن. وخلص العالم البريطاني المعروف هيدلي بول إلى القول بأن "الهيمنة الأوربية أو الغربية على المجتمع الدولي العالمي ربما تُذكرُ إنما بلغت أوجها في حوالي سنة ١٩٠٠"⁽³⁾. وما أن ظهر الكتاب الأول للكاتب سينغلر في سنة ١٩١٨ حتى ظلت إطروحة

”إنحدار الغرب“ الموضوع المحوري في تاريخ القرن العشرين. ولقد امتدت عملية الإنحدار نفسها إلى أغلب سنين القرن. ولكن، على نحو يمكن تخيله، يمكن لإيقاع عملية الإنحدار أن يتسارع. وغالباً ما يتواصل النمو الإقتصادي والإرتفاعات الأخرى في قدرات دولة ما حتى تتخذ خطأ مقوساً كالحرف S على الخطوط البيانية؛ إذ تكون البداية بطيئة ثم يعقبها تعجيل سريع ثم تحدث نسب منخفضة من التوسع، وبعد ذلك نزول عن المستوى. وقد يتخذ إنحدار الدول كذلك خطأ مقوساً في رسم حرف S ولكنه بالمقلوب، كما حدث مع الاتحاد السوفيتي: إذ يبدأ معتدلاً ومن ثم يتعجل على نحو سريع قبل أن يصل إلى القاع. وما زال إنحدار الغرب في الطور البطيء الأول، ولكنه عند نقطة ما قد يتسارع منحدرًا على نحو مثير.

الثانية، لا يتخذ الإنحدار خطأ مستقيماً. فهو غير منتظم إلى حد بعيد، فيمر بتوقعات، وإنقلابات، ثم تلوح إشارات تؤكد مرة أخرى قوة الغرب تتبع الإشارات التي تدل على ضعفه. إذ تمتلك المجتمعات الديمقراطية الغربية المفتحة طاقات عظيمة تمنحها القدرة على التجدد. علاوة على ذلك، وعلى خلاف كثير من الحضارات، فما زال للغرب مركزان رئيسان للقوة. وإن الإنحدار الذي رآه بول ييدا حوالي سنة ١٩٠٠ كان يمثل أصلاً إنحدار الجزء الأوروبي من الحضارة الغربية. وفي السنين ما بين ١٩١٠ إلى ١٩٤٥ انقسمت أوروبا على نفسها ولممكت في مشاكلها الداخلية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية. ولكن في الأربعينات، بدأ الطور الأمريكي من الهيمنة الغربية، ففي سنة ١٩٤٥ هيمنت أمريكا بوقت قصير على ما يضاها تقريباً ما إستحوذت عليه جميع القوى المتحالفة في سنة ١٩١٨. وأدى التحرر من الإستعمار الذي أعقب الحرب إلى التقليل أكثر من التأثير الأوروبي لكنه لم يقلل من تأثير الولايات المتحدة التي إستبدلت بالإمبراطورية الإقليمية التقليدية إستعماراً جديداً يتخطى حدود الدولة. وعلى الرغم من أن القوة العسكرية الأمريكية، في أثناء الحرب الباردة، كانت تضاهي القوة العسكرية السوفيتية، فقوة الإقتصاد الأمريكي كانت تنحدر في نسبتها إلى قوة الإقتصاد الياباني. لذلك كانت تبدل جهوداً، في فترات منتظمة، للتجديد العسكري والإقتصادي. وفي سنة ١٩٩١، ذهب بالفعل عالم بريطاني آخر معروف هو باري بوزان إلى القول بأن ”الحقيقة الأعمق هي أن المركز الآن أكثر هيمنة، والخيوط أسهل إنقياداً في تبعيته من أي وقت مضى منذ بدأ التحلي عن المستعمرات“^(٤). ولكن قوة الصلة

بين المركز والمحيط التي جاءت في تلك المقولة، تضمحل ما أن يضمحل النصر العسكري الذي كان باعثاً لها في مسيرة التاريخ.

الغالطة، إن القوة هي؛ قدرة شخص واحد أو مجموعة أشخاص على تغيير سلوك شخص آخر أو مجموعة أشخاص آخرين. ويمكن أن يتبدل السلوك بالأغراء و الإكراه، أو التهديد والترغيب، ويتطلب هذا الأمر مديراً بارعاً لمواطن القوة لإملاك مصادر إقتصادية، وعسكرية، ومؤسسية، وبشرية، وسياسية، وتقنية، وإجتماعية، ومصادر أخرى. لهذا، فإن قوة دولة أو مجموعة دول يتم تقديرها عادة بقياس الموارد التي تضعها رهن إشارتها لتكون ضد موارد الدول الأخرى أو مجموعات الدول الأخرى في أثناء محاولتها التأثير عليها. وبلغت حصة الغرب في أغلب، وليس كل، مصادر القوة المهمة ذروتها في السنوات الأولى من القرن العشرين ومن ثم أخذت تنحدر نزولاً في نسبتها إلى مصادر قوة حضارات أخرى.

الأرض والسكان، في سنة ١٤٩٠ بسطت المجتمعات الغربية سيطرتها على أغلب أراضي شبه الجزيرة الأوربية معاداً البلقان أو ربما على ١,٥ مليون ميل مربع من مساحة اليابسة للكرة الأرضية التي تبلغ مساحتها (باستثناء قارة القطب الجنوبي) ٥٢,٥ مليون ميل مربع. وعندما بلغ الغرب أوج توسعه الإقليمي في سنة ١٩٢٠، فإنه حكم حكماً مباشراً حوالي ٢٥,٥ مليون ميل مربع أو نصف مساحة اليابسة من الكرة الأرضية تقريباً. وبحلول سنة ١٩٩٣، كان قد أقتطع هذا النفوذ الإقليمي إلى النصف فصار حوالي ١٢,٧ مليون ميل مربع. فتقهقر الغرب إلى موطنه الأوربي الأصل بالإضافة إلى أراضيه الشاسعة التي يسكنها المستوطنون في أمريكا الشمالية، وأستراليا، ونيوزلاند. وعلى النقيض من ذلك، زادت مساحة الأقاليم الإسلامية المستقلة من ١,٨ مليون ميل مربع في سنة ١٩٢٠ إلى أكثر من ١١ مليون ميل مربع في سنة ١٩٩٣. وحدثت تحولات مشابهة للسيطرة على سكان هذه الأقاليم. فكان الغربيون في سنة ١٩٠٠ يؤلفون ٣٠ بالمائة من مجموع سكان العالم وبسطت الحكومات الغربية نفوذها على نحو ٤٥ بالمائة من ذلك المجموع ومن ثم ٤٨ بالمائة في سنة ١٩٢٠. وفيما عدا بقايا إستعمارية قليلة مثل هونغ كونغ، فإن الحكومات الغربية في سنة ١٩٩٣ لم تحكم إلا الغربيين. وبلغ عدد الغربيين أكثر بقليل من ١٣

بالمائة من مجموع البشر ويُقدَّر لهم وفقاً للحسابات أن تتول نسبتهم إلى ١١ بالمائة في بدايات القرن القادم (القرن ٢١) وإلى ١٠ بالمائة بحلول سنة ٢٠٢٥^(٥). وكان ترتيب الغرب، بلغة المجموع السكاني، في سنة ١٩٩٣ هو الرابع متخلفاً عن الحضارات الصينية، والإسلامية، والهندوسية.

الجدول ٤-١

مساحة الأرض التي تقع تحت السيطرة السياسية للحضارات

تقديرات المساحة الكلية لإقليم الحضارات مصوبة بالآلاف الأميال	الهندسية	الصينية	الإفريقية	الأمريكية	الأوروبية	الأفريقية	الهندسية	الصينية	الإفريقية	الأمريكية	الأوروبية	الأفريقية
السنة	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
١٩٩٠	٢٠,٢٩٠	١٦٤	٤,٣١٧	٥٤	٣,٥٩٢	١٦١	٧,٧٢١	٨,٧٣٣	٧,٤٦٨	١٠,٢٥٨	١٠,٢٤٦	١٠,٢٥٨
١٩٩٠	٢٥,٤٤٧	٤٠٠	٣,٩١٣	٥٤	١,٨١١	٢٦١	٨,٠٩٨	١٠,٢٥٨	١٠,٢٤٦	١٠,٢٥٨	١٠,٢٤٦	١٠,٢٥٨
١٩٩١	١٢,٨٠٦	٤,٦٣٦	٣,٩٣٦	١,٣١٦	٩,١٨٣	١٤٢	٧,٨٣٣	١٠,٢٤٦	١٠,٢٤٦	١٠,٢٤٦	١٠,٢٤٦	١٠,٢٤٦
١٩٩٣	١٢,٧١١	٥,٦٨٢	٣,٩٢٣	١,٢٧٩	١١,٠٥٤	١٤٥	٧,٨١٩	١٠,٢٤٦	١٠,٢٤٦	١٠,٢٤٦	١٠,٢٤٦	١٠,٢٤٦

تقديرات إقليمية عالمية بالعمية المؤوية*

١٩٩٠	٣٨,٧	٠,٣	٨,٢	٠,١	٦,٨	٠,٣	١٤,٧	١٦,٦	١٤,٣
١٩٩٠	٤٨,٥	٠,٨	٧,٥	٠,١	٣,٥	٠,٥	١٥,٤	١٩,٥	٤,٣
١٩٩١	٢٤,٤	٨,٨	٧,٥	٢,٥	١٧,٥	٠,٣	١٤,٩	١٩,٧	٤,٤
١٩٩٣	٢٤,٢	١٠,٨	٧,٥	٢,٤	٢١,١	٠,٣	١٤,٩	١٣,٧	٥,٢

ملاحظة: هذه حصص إقليمية عالمية إعتدت على حدود الدولة السائدة لسنة المشار إليها
* تقدر مساحة اليابسة من الكرة الأرضية بنحو ٥٢,٥ مليون ميل مربع بإستثناء مساحة القطب الجنوبي

المصدر: للكتاب السنوي لرجل الدولة (نيويورك مطبعة ل. تي. مارتن، ١٩٠١-١٩٢٧)، كتاب لطلال العالم (شيكاغو: الهيئة التعليمية للمؤسسات التجارية، ١٩٧٠)، بريطانيا - للكتاب السنوي (الموسوعة البريطانية ١٩٩٢-١٩٩٤).

الجدول ٤-٢

عدد سكان الدول التي تنتمي إلى حضارات العالم الرئيسية، ١٩٩٣ (بالآلاف)

الصينية	١,٣٤٠,٩٠٠	الأمريكية اللاتينية	٥٠٧,٥٠٠
الإسلامية	٩٢٧,٦٠٠	الإفريقية	٣٩٢,١٠٠
الهندوسية	٩١٥,٨٠٠	الأفريقية	٢٦١,٣٠٠
الغربية	٨٠٥,٤٠٠	اليابانية	١٢٤,٧٠٠

المصدر: جرى حساب هذه الأعداد من الإحصاءات المنشورة في الموسوعة البريطانية للكتاب السنوي لسنة ١٩٩٤ (شيكاغو: الموسوعة البريطانية، ١٩٩٤) في الصفحتين ٦٩ و ٧٦٤.

وبلغة المقادير الكمية، يؤلف الغربيون، بناءً على ما تقدم، قلة تناقص بثبات من مجموع سكان العالم. وكذلك بالحسابات الكمية، يتغير الميزان، بين سكان الغرب وأعداد سكان

الحضارات الأخرى. وإن الشعوب اللاغربية في طريقها لتصبح أصح أبداناً، وأرقى تمدناً، وأرفع تعليمًا، وأوسع ثقافة. وبحلول السنوات الأولى من تسعينات القرن العشرين، كانت نسب وفيات الأطفال في أمريكا اللاتينية، وإفريقيا، والشرق الأوسط، وجنوب آسيا، وشرق آسيا، وجنوب شرق آسيا تقدر بين ثلث إلى نصف مما كانت عليه الوفيات قبل ثلاثين سنة مضت. وكان قد إرتفع متوسط عمر الفرد في هذه المناطق كثيرًا، بزيادة تتراوح بين إحدى عشرة سنة في إفريقيا إلى ثلاث وعشرين سنة في شرق آسيا. وفي السنين الأولى من ستينات القرن العشرين، كان أقل من ثلث السكان الراشدين في أغلب العالم الثالث متعلمين. أما في السنين الأولى من تسعينات القرن العشرين، ظلت قلة قليلة من الدول ماعدا إفريقيا أقل من نصف السكان فيها متعلمين. فحوالي خمسين بالمائة من سكان الهند وخمس وسبعين بالمائة من سكان الصين يستطيعون القراءة والكتابة. وفي سنة ١٩٧٠ بلغت نسب المتعلمين في الدول النامية معدل ٤١ بالمائة من نسب المستعلمين في الدول المتقدمة؛ إلا أنها بلغت ٧١ بالمائة بحلول سنة ١٩٩٢. إذ في السنين الأولى من تسعينات القرن العشرين، وفي كل مكان من العالم ماعدا إفريقيا جرى زج جميع الفئات العمرية في التعليم الابتدائي على نحو فعلي. وفي السنين الأولى من ستينات القرن العشرين، وعلى نحو حل دلالة ذات شأن، تم في آسيا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط، وإفريقيا تسجيل أقل من ثلث الفئة العمرية الملائمة ككل في التعليم الثانوي، وفي السنين الأولى من التسعينات تم تسجيل نصف الفئة العمرية باستثناء إفريقيا. وفي السنين الأولى من ستينات القرن العشرين، كان عدد السكان المتمدنين يولف أقل من ربع السكان ككل في أقل البلدان تطوراً. ولكن في السنين مابين ١٩٦٠ إلى ١٩٩٢ إرتفعت نسبة المتمدنين من السكان من ٤٩ بالمائة إلى ٧٣ بالمائة في أمريكا اللاتينية، ومن ٣٤ بالمائة إلى ٥٥ بالمائة في الدول العربية، ومن ١٤ بالمائة إلى ٢٩ بالمائة في إفريقيا، ومن ١٨ بالمائة إلى ٢٧ بالمائة في الصين، ومن ١٩ بالمائة إلى ٢٦ بالمائة في الهند^(٥).

وخلفت هذه التحولات في التعليم، والثقافة، والتمدن سكاناً منظمين اجتماعياً ذوي إمكانات تقوم على أسس رصينة والذين تعلق عليهم الآمال العريضة لإمكان إعدادهم للأغراض السياسية بطرق لا يمكن بواسطتها إعداد الريفيين الأميين. فاجتمعات المنظمة اجتماعياً هي مجتمعات ذات قدرات جبارة. إذ في سنة ١٩٥٣، لما كان أقل من ١٥ بالمائة من الإيرانيين

متعلمين وأقل من ١٧ بالمائة متمدرنين؛ قام كيرمت روزفلت وقلة من العمال السريون لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، من دون عناء، فقمعوا تمرداً وأقعدوا الشاه على عرشه ثانية. ولكن، في سنة ١٩٧٩، لما كان ٥٠ بالمائة من الإيرانيين متعلمين و٤٧ بالمائة يعيشون في المدن ما كانت تستطيع أية قوة عسكرية أمريكية أن تبقي الشاه على عرشه. وما زالت تفصل هوة كبيرة بين الصينيين، والهنود، والعرب، والأفارقة من ناحية والغربيين، واليابانيين، والروس من ناحية أخرى. ولكنها سرعان ما تضيق، وفي نفس الوقت تتشقق فتتسع هوة أخرى. فيزداد معدل الأعمار للغربيين، واليابانيين، والروس بثبات مطرد، إلا أن النسبة الأكبر من السكان التي لم تعد تعمل تسلط عبثاً يزداد يوماً بعد يوم على أولئك الذين ما زالوا قادرين على العمل بوظائف إنتاجية. أما الحضارات الأخرى فاهتلت بعبء أعداد الأطفال الكبيرة، ولكن الأطفال هم عمال المستقبل وجنوده.

الجدول ٤-٣

نسب سكان العالم تحت السيطرة السياسية للحضارات ما بين ١٩٠٠-٢٠٢٥ (بالنسب المئوية)

السنة	لغربية	الإفريقية	الصينية	الهندوسية	الإسلامية	اليابانية	الأمريكية	الأوروبية	أخرى
(لكل العالمي)*									
١٩٠٠	(١,٦)	٤٤,٣	٠,٤	١٩,٣	٠,٣	٤,٧	٣,٥	٣,٧	٨,٥
١٩٢٠	(١,٩)	٤٨,١	٠,٧	١٧,٣	٠,٣	٧,٤	٤,١	٤,٦	١٣,٩
١٩٧١	(٣,٧)	١٤,٤	٥,٦	٢٢,٨	١٥,٢	١٣,٠	٢,٨	٨,٤	١٠,٠
١٩٩٠	(٥,٣)	١٤,٧	٨,٧	٢٤,٣	١٦,٣	١٣,٤	٢,٣	٩,٢	٦,٥
١٩٩٥	(٥,٨)	١٣,١	٩,٥	٢٤,٠	١٦,٤	١٥,٩	٢,٧	٩,٣	٦,١
٢٠١٠	(٧,٢)	١١,٥	١١,٧	٢٢,٣	١٧,١	١٧,٩	١,٨	١٠,٣	٥,٤
٢٠٢٥	(٨,٥)	١٠,١	١٤,٤	٢١,٠	١٦,٩	١٩,٢	١,٥	٩,٧	٤,٩

ملاحظات: هذه تقديرات نسبية لسكان العالم تعتمد على حدود الدولة المساندة للسنة المشار إليها. التقديرات للسنين من ١٩٩٥ إلى ٢٠٢٥ تفترض بقاء حدود سنة ١٩٩٤.

* تقدير سكان العالم بالمليارات

+ التقديرات لتشمل الدول الأعضاء في الكومنويلث للدول المستقلة أو البوسنة

‡ التقديرات تشمل الدول الأعضاء في الكومنويلث للدول المستقلة، وجورجيا، وبوسناتيا السابقة

المصدر: الأمم المتحدة، قسم السكان، فرع الاقتصاد والمعلومات الاجتماعية والتحليل السياسي. توقعات سكان العالم؛ المراجعة لسنة ١٩٩٢ (نيويورك، الأمم المتحدة، ١٩٩٣). لكتاب السنوي لرجل الدولة (نيويورك: مطبعة لن. تي. مارتن، ١٩٠١-١٩٢٧)، رزنامة العالم وكتاب الحقائق (نيويورك، المطبعة العلمية ١٩٧٠-١٩٩٣).

الإنتاج الاقتصادي, ربما كانت حصة الغرب من الإنتاج الاقتصادي العالمي قد بلغت ذروتها كذلك في عشرينات القرن العشرين, ولقد بدأت تنخفض ومازالت منذ الحرب العالمية الثانية. وفي سنة ١٧٥٠, كانت حصة الصين من إنتاج السلع المصنعة في العالم تقريباً الثلث, وحصة الهند تقريباً الربع, أما حصة الغرب فأقل من الخمس. وبحلول سنة ١٨٣٠ كان الغرب قد تقدم على الصين تقدماً ضئيلاً. وفي العقود التي أعقبت ذلك, كما أشار إليها بول بيروتش, أدى توجه الغرب نحو الصناعة إلى تراجع بقية العالم عنها. وفي سنة ١٩١٣, كانت الدول اللاغربية تنتج الثلثين تقريباً مما كانت قد أنتجته في عام ١٨٠٠. وإبتداءً من أواسط القرن التاسع عشر إرتفعت حصة الغرب من إنتاج السلع المصنعة في العالم على نحو مثير فبلغت أوجها في سنة ١٩٢٨ عند ٨٤,٢ بالمائة. وفيما بعد انحدرت حصة الغرب نزولاً حينما ظلت نسبتها في النمو متواضعة, بينما توسعت الدول ذات القدرات الصناعية الأقل منها في إنتاجها بخطى متسارعة بعد الحرب العالمية الثانية. وبحلول سنة ١٩٨٠, أصبح الغرب ينتج ٥٧,٨ بالمائة من مجموع إنتاج السلع المصنعة في العالم, وهي تقريباً الحصة نفسها كما كانت قبل ١٢٠ سنة في ستينات القرن التاسع عشر^(٧).

الجدول ٤-٤

حصة الحضارة أو الدولة من إنتاج السلع المصنعة في العالم للمئين من ١٧٥٠ إلى ١٩٨٠ (بالنسب المئوية, لكل العالمي = ١٠٠%)

الدولة	١٧٥٠	١٨٠٠	١٨٢٠	١٨٣٠	١٨٦٠	١٨٨٠	١٩٠٠	١٩١٣	١٩٢٨	١٩٥٣	١٩٦٣	١٩٧٣	١٩٨٠
الغرب	١٨,٢	٢٢,٣	٣١,١	٥٢,٧	٦٨,٨	٧٧,٤	٨١,٦	٨٤,٢	٨٤,٦	٧٤,٦	٦٥,٤	٦١,٢	٥٧,٨
الصين	٣٢,٨	٣٣,٣	٢٩,٨	١٩,٧	١٢,٥	٦,٢	٣,٦	٣,٤	٣,١	٢,٣	٣,٥	٣,٩	٥,٠
اليابان	٣,٨	٣,٥	٢,٨	٢,٦	٢,٤	٢,٤	٢,٧	٣,٣	٥,٢	٢,٩	٥,١	٨,٨	٩,١
الهند/باكستان	٢٤,٥	١٩,٧	١٧,٦	٨,٦	٢,٨	١,٧	١,٤	١,٩	٢,٤	١,٧	١,٨	٢,١	٢,٣
روسيا/الاتحاد السوفياتي الاشتراكية*	٥,٠	٥,٦	٧,٠	٧,٦	٨,٨	٨,٢	٥,٣	٩,٠	١٦,٠	٢٠,٩	٢٠,١	٢١,١	
البرازيل & المكسيك	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الأخرى	١٥,٧	١٤,٦	١٣,١	٧,٦	٥,٣	٢,٨	١,٧	١,١	٠,٩	١,٦	١,٢	١,٣	٢,٥

* تشمل دول معاهدة وارشو في خلال سنوات الحرب الباردة

المصدر: بول بيروتش, "مستويات التحولات الصناعية في السنين ما بين ١٧٥٠ إلى ١٩٨٠" صحيفة للتاريخ الاقتصادي الأوربي, العدد ١١ (خريف ١٩٨٢), للصفحات من ٢٦٩ إلى ٣٣٤.

ولا تتوفر بيانات يمكن الاعتماد عليها حول إجمالي الإنتاج الاقتصادي للفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من أن الغرب، في سنة ١٩٥٠، كان ينتج تقريباً ٦٤ بالمائة من إجمالي الإنتاج العالمي: فبحلول ثمانينات القرن العشرين، كانت هذه النسبة قد هبطت إلى ٤٩ بالمائة (أنظر الجدول ٤-٥). وبحلول سنة ٢٠١٣، طبقاً لإحدى الدراسات، ستكون حصة الغرب ٣٠% لا غيرها من الإنتاج العالمي. ووفقاً لتقدير آخر، ففي سنة ١٩٩١ كانت أربع من إقتصاديات العالم السبع الكبرى تنتمي إلى أمم لا غربية: اليابان (في الترتيب الثاني)، والصين (في الثالث)، وروسيا (في السادس)، والهند (في السابع). وفي سنة ١٩٩٢، كانت أمريكا تملك أكبر إقتصاد في العالم، وشملت قائمة الإقتصاديات العشر القمة في العالم، إقتصاديات تلك الدول الغربية الخمس بالإضافة إلى الدول القائدة للحضارات الخمس الأخرى؛ الصين، واليابان، والهند، وروسيا، والبرازيل. وتشير تقديرات جديدة بالثقة إلى أنه في سنة ٢٠٢٠، ستكون الإقتصاديات الخمس الكبرى في العالم في خمس حضارات مختلفة، وستشمل قائمة الإقتصاديات العشر القمة في العالم ثلاث دول غربية وحسب. وبالتأكيد، إن هذا الانحدار النسبي للغرب هو، في جانب واسع منه، دال على فعالية الرقي المتسارع لشرق آسيا^(٥).

الجدول ٤-٥

حصص الحضارات من إجمالي الإنتاج الاقتصادي العالمي للسنين ما بين ١٩٥٠-١٩٩٢ (بالنسب المئوية)

السنة	الغربية	الإفريقية	الصينية	الهندوسية	الإسلامية	اليابانية	الأمريكية	الأرثوذكسية	أخرى ⁺
							اللاتينية		
١٩٥٠	٦٤,١	٠,٢	٣,٣	٣,٨	٢,٩	٣,١	٥,٦	١٦,٠	١,٠
١٩٧٠	٥٣,٤	١,٧	٤,٨	٣,٠	٤,٦	٧,٨	٦,٢	١٧,٤	١,١
١٩٨٠	٤٨,٦	٢,٠	٦,٤	٢,٧	٦,٣	٨,٥	٧,٧	١٦,٤	١,٤
١٩٩٢	٤٨,٩	٢,١	١٠,٠	٣,٥	١١,٠	٨,٠	٨,٣	٦,٢	٢,٠

* التقدير للحضارة الأرثوذكسية لسنة ١٩٩٢ يشمل الجمهوريات الاشتراكية للاتحاد السوفيتي السابق ويوغسلافيا السابقة.
+ الأخرى تشمل حضارات أخرى والخطأ المقرب

المصدر: إن النسبة للسنوات ١٩٥٠، ١٩٧٠، ١٩٨٠، حسبها هيريت يلوك اعتماداً على التيليات النظامية للدولار. الإنتاج العالمي لسنة ١٩٨٠: وقفة إيداع (واشنطن دي. سي.: مكتب الشؤون العامة، الولايات المتحدة، وزارة الخارجية ١٩٨١) في الصفحات ما بين ٣٠-٤٥. وتم حساب النسب لسنة ١٩٩٢ اعتماداً على تقديرات متفرقة للقوة الشرائية لتلك العالم في الجدول ٣٠ من تقرير تطور العالم لسنة ١٩٩٤ "نيويورك، مطبعة كمبرفورد، سنة ١٩٩٤".

إن الإحصاءات العامة للإنتاج الاقتصادي تجعل فائدة الغرب الكيفية غامضة. ويهيمن الغرب واليابان هيمنة تكاد تكون تامة على صناعات الثقافة المتقدمة. ولكن يجري الآن نشر الصناعات التقنية، فإذا كان الغرب يرغب في الحفاظ على تفوقه، فسيُفعل ما يقدر عليه للتقليل من هذا الانتشار. ولكن بفضل العالم المترابط الذي قد جعله الغرب كذلك، فإن محاولة جعل انتشار الثقافة إلى الحضارات الأخرى بطيئة تزداد صعوبة يوماً بعد يوم. فالعالم المترابط يضع الجميع في حال أكثر مساواة بغياب تهديد واحد، وطاق، ومتفق عليه كالذي كان موجوداً في الحرب الباردة ويجعل إجراءات السيطرة على الثقافة متواضعة التأثير.

ويبدو على نحو مرجح، بأن الصين كانت تملك، في معظم حقب التاريخ، أكبر اقتصاد في العالم. وإن انتشار الثقافة والتطور الاقتصادي للمجتمعات اللاغربية في النصف الثاني من القرن العشرين يتسببان الآن في العودة إلى النموذج التاريخي. وستكون هذه العودة عملية بطيئة، ولكن بحلول سنوات أواسط القرن الواحد والعشرين، إذا لم يكن قبل هذا التاريخ، يرجح أن يكون توزيع حصص الإنتاج الاقتصادي والسلع المصنعة بين الحضارات الرئيسة مشابهاً لتوزيع ١٨٠٠. وستزول الصورة "الماسية" للغرب التي ظلت مائتي عام ترتفع على عرش الاقتصاد العالمي.

القدرة العسكرية، للقوة العسكرية أربعة أبعاد: البعد الكمي ويتضمن؛ أعداد المقاتلين، والأسلحة، والمعدات، والمصادر. والبعد التقني يتضمن؛ مدى تأثير الأسلحة وتطور المعدات. والبعد التنظيمي يتضمن؛ تماسك وإنضباط وتدريب وأخلاق الجند، ومدى فعالية العلاقات بين الأوامر والإنضباط بها. أما البعد المجتمعي فيتضمن؛ قدرة ورغبة المجتمع في إستعمال القوة العسكرية إستعمالاً فعالاً. وفي عشرينيات القرن العشرين، كان الغرب يتقدم شوطاً طويلاً عن أية حضارة أخرى في جميع هذه الأبعاد. إلا أنه في خلال السنين، مذ أخذت قوة الغرب العسكرية تنحدر في نسبتها إلى القوة العسكرية للحضارات الأخرى، إنعكس إنحدارها ذلك على تغيير الميزان في الملاك العسكري، وهذا أحد المقاييس مع أنه على نحو واضح ليس بالمقياس الأهم للقدرة العسكرية. إذ أن التعصير والتطور الاقتصادي ولّد الموارد والرغبة عند الدول لتطوير قدراتها العسكرية، وفشلت قلة من الدول في القيام بذلك. وفي ثلاثينات القرن العشرين، عُذّت اليابان

وكذلك الإتحاد السوفيتي قوتين عسكريتين جبارتين حينما برزتا في الحرب العالمية الثانية. وفي أثناء الحرب الباردة، كان الإتحاد السوفيتي يملك أحد أعظم قوتين عسكريتين في العالم على الإطلاق. وفي أيامنا هذه، يمتكر الغرب القدرة لنشر قوات عسكرية رسمية كبيرة في أي مكان من العالم. وفيما إذا كان الغرب سيظل يحتفظ بتلك القدرة أم لا هو أمر غير مؤكد. ولكن الأمر الذي يبدو مؤكداً على نحو معقول هو أنه ليست ثمة دولة أو مجموعة دول لاغربية تستطيع بناء قدرة عسكرية تباري قدرة الغرب في خلال العقود القادمة.

الجدول ٤-٦

حصول الحضارات من القوة البشرية للعسكرية العالمية الكلية (بالنسب المئوية)

لجنة (الكلبي العالمي)	الغربية	الإفريقية	الصينية	الهندوسية	الإسلامية	اليابانية	الأمريكية	الأفروآسيوية	لجنة
١٩٠٠	١٠,٠٨٦	٤٣,٧	١,٦	١٠,٠	٠,٤	١٦,٧	١,٨	٩,٤	١٦,٦
١٩٢٠	٨,٦٤٥	٤٨,٥	٣,٨	١٧,٤	٠,٤	٣,٦	٢,٩	١٠,٢	١٦,٦
١٩٧٠	٢٣,٩٩١	٢٦,٨	٢,١	٢٤,٧	٦,٦	١٠,٤	٠,٣	٤,٠	٢٥,١
١٩٩١	٢٥,٧٩٧	٢١,١	٣,٤	٢٥,٧	٤,٨	٢٠,١	١,٠	٦,٣	١٤,٣

ملاحظات: جرت التقديرات بالاعتماد على حدود الدولة للقدرة للسنة المشار إليها.

تقديرات الكلبي العالمي للقوات المسلحة (في الواجب الفعلي) للسنة المذكورة معروضة بالآلاف.

* الرقم المذكور يشمل الجمهوريات الاشتراكية للإتحاد السوفيتي السابق وهو تقدير لسنة ١٩٢٠ جي. أم. ماكنثوش في بي. إف. دل - هارت؛ الجيش الأحمر في الصين ما بين ١٩١٨ إلى ١٩٤٥، للجيش السوفيتي الأحمر في الصين من ١٩٤٦ وحتى الآن (نيويورك: مطبعة هاركرت ١٩٥٦).

المصادر: الوكالة الأمريكية لنزع الأسلحة والسيطرة عليها، وكالة النفقات العسكرية ونقل الأسلحة العالمية (واشنطن؛ دي. سي؛ للوكالة؛ ١٩٧١-١٩٩٤)، للكتاب السنوي لرجل الدولة (نيويورك: إس. تي. مطبعة مارتن، ١٩٠١-١٩٢٧).

وعلى أية حال، لقد هيمنت على السنين التي أعقبت الحرب الباردة خمس توجهات رئيسية في تطور القدرات العسكرية العالمية:

الأول، إختفت القوات المسلحة للإتحاد السوفيتي بعد زمن قصير من تفككه. وفيما عدا روسيا، لم ترث أية دولة من الإتحاد السوفيتي السابق قدرات عسكرية ذات شأن إلا أوكرانيا. وتم تقليص حجم القوات الروسية إلى درجة كبيرة وسُحِبَت من وسط أوروبا ودول البلطيق. وإنتهت معاهدة وارشو. وتم التخلي عن هدف تحدي القوة البحرية للولايات المتحدة. وأما أنه جرى التخلص من المعدات العسكرية أو أُهمِلَت فذهورت حالتها حتى أصبحت لا تنفع لفعل شيء. وتم

تخفيض التخصيصات المالية للدفاع تخفيضاً هائلاً. وساد التحلل الأخلاقي في صفوف الضباط والجنود. وفي نفس الوقت، كان قادة القوة العسكرية الروسية يعملون تحديد مهامهم وصياغة مذهبهم ويعلمون أنفسهم لأدوارهم الجديدة في حماية الروس والتعامل مع الصراعات الإقليمية الخارجية القريبة من روسيا.

أما الثاني، فإن الإنكماش الشديد في القدرات العسكرية الروسية حث على إحدار أبطء، لكنه ذو دلالة، في النفقات، والقوات، والقدرات العسكرية الغربية. وطبقاً لخطط إدارتي بوش وكنتون، كان يجب أن تنخفض النفقات العسكرية للولايات المتحدة بنحو ٣٥ بالمائة من ٣٤٢,٣ مليار دولار في سنة ١٩٩٠ (بقيمة الدولار لسنة ١٩٩٤) إلى ٢٢٢,٣ مليار دولار في سنة ١٩٩٨. وكان حجم القوة في تلك السنة سيصبح النصف من ثلثي القوة التي كانت عند نهاية الحرب الباردة. فكان سينخفض الملاك العسكري الكلي من ٢,١ مليون مقاتل إلى ١,٤ مليون. وجرى ومازال يجري إلغاء الكثير من برامج صناعة الأسلحة المهمة. وفي السنين مابين ١٩٨٥ و ١٩٩٥ انخفضت المشتريات السنوية للأسلحة المهمة فأنخفضت مشتريات السفن من ٢٩ إلى ٦ سفن، والطائرات من ٩٤٣ إلى ١٢٧ طائرة، والدبابات من ٧٢٠ إلى ولا دباباة، والصواريخ البعيدة المدى من ٤٨ إلى ١٨ صاروخ. وإبتداءً من ثمانينات القرن العشرين، جرت في بريطانيا، وألمانيا، ودرجة أقل في فرنسا تخفيضات مشابهة في نفقات الدفاع والقدرات العسكرية. وفي أواسط تسعينات القرن العشرين، حددت ألمانيا برنامجاً لتخفيض ملاك قواتها المسلحة من ٣٧٠,٠٠٠ مقاتل إلى ٣٤٠,٠٠٠ مقاتل ويحتمل أن تقل إلى ٣٢٠,٠٠٠؛ وكان الجيش الفرنسي في طريقه لينخفض من قوة تبلغ ٢٩٠,٠٠٠ مقاتل في سنة ١٩٩٠ إلى ٢٢٥,٠٠٠ في سنة ١٩٩٧. وتقلص الملاك العسكري البريطاني من ٢٩٠,١٠٠ مقاتل في سنة ١٩٨٥ إلى ٢٧٤,٨٠٠ في سنة ١٩٩٣. وكذلك قلص أعضاء الناتو صيغ الخدمة الإلزامية وناقشوا إمكانية التخلي عنها.

أما الثالث، فإن التوجهات في شرق آسيا اختلفت إختلافاً عظيماً عن تلك التي جرت في روسيا والغرب. فزادت النفقات العسكرية وكان إجراء التحسينات على القوة العسكرية هو الحالة السائدة. وكانت الصين هي صاحبة الخطى الأسرع وحفز تسارع خطاها أمران؛ ثروتها

الاقتصادية المتزايدة، وقوة العزيمة الصينية، وتقوم أمم شرق آسيوية أخرى بعمليات التعصير فوسعت من قواتها العسكرية. ولقد مضت اليابان في تحسين قدراتها العسكرية المتطورة إلى درجة راقية للغاية. أما تايوان، وكوريا الجنوبية، وتايلاند، وماليزيا، وسنغافورة، وإندونيسيا فجميعها تزيد من إنفاقها على قواتها العسكرية وتشترى الطائرات، والدبابات، والسفن من روسيا، والولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، ودول أخرى. وبينما تنخفض نفقات الدفاع لحلف الناتو بنحو ١٠ بالمائة في السنين ما بين ١٩٨٥ و ١٩٩٣ (من ٥٣٩,٦ مليار دولار إلى ٤٨٥,٠ مليار دولار) (بقيمة الدولار النظامية لسنة ١٩٩٣)، لارتفعت النفقات في شرق آسيا إلى ٥٠ بالمائة من ٨٩,٨ مليار دولار إلى ١٣٤,٨ مليار دولار في أثناء نفس الفترة^(٩).

الرابع، تنتشر القدرات العسكرية بما فيها أسلحة الدمار الشامل على نحو واسع عبر العالم. وما أن تتطور الدول إقتصادياً حتى تعمل على إيجاد القدرة على إنتاج الأسلحة. وعلى سبيل المثال ما بين ستينات وثمانينات القرن العشرين، زاد عدد الدول من العالم الثالث التي تستج طائرات مقاتلة من دولة واحدة إلى ثمان، والتي تنتج دبابات من واحدة إلى ست، والتي تنتج طائرات مروحية من واحدة إلى ست، والتي تنتج صواريخ قصيرة المدى من ولا دولة إلى سبع. ولقد شهدت تسعينات القرن العشرين توجهات واسعة نحو عولمة الصناعات الدفاعية، التي يحتمل أن تزيد من تآكل عوائد الأسلحة الغربية^(١٠). وإن العديد من الدول اللاغربية أما إنها تمتلك أسلحة نووية مثل (روسيا، والصين، وإسرائيل، والهند، وباكستان، وربما كوريا الشمالية)، أو إنها بذلك ومازالت تبذل جهوداً حثيثة لإمتلاكها مثل (إيران، العراق، ليبيا، وربما الجزائر) أو جعلت نفسها في وضع يسمح لها بإمتلاك تلك الأسلحة بسرعة إذا ما دعت الحاجة لإمتلاكها مثل (اليابان).

وأخيراً، تعمل كل تلك التطورات على جعل التوجهات المركزية في التخطيط والقوة العسكرية في عالم ما بعد الحرب الباردة ذات سمات إقليمية. وتقدم هذه السمات الإقليمية التعليل المنطقي للتخفيضات التي جرت على القوات العسكرية الروسية والغربية وكذلك تفسر زيادات القوة العسكرية في الدول الأخرى. فلم تعد روسيا تمتلك قدرة عسكرية عالمية ولكنها تركز الآن خططها البعيدة المدى وقواتها على المناطق المجاورة لها. ولقد أعادت الصين توجيه خططها البعيدة المدى وقواتها لتؤكد على إبراز القوة المحلية والدفاع عن مصالح الصين في شرق آسيا. وعلى نحو

مشابه، أعادت الدول الأوروبية توجيه قواها، من خلال حلف الناتو والاتحاد الأوروبي الغربي، لتعامل مع حالات عدم الاستقرار على محيط أوروبا الغربية. ولقد غيرت الولايات المتحدة تخطيطها العسكري تغييراً جلياً من ردع ومقاتلة الاتحاد السوفيتي على أسس عالمية إلى تهمة قواها للتعامل، في وقت واحد، مع الحالات الطارئة الإقليمية في الخليج العربي وشمال شرق آسيا. بيد أنه ليس بالأمر المرجح أن تمتلك الولايات المتحدة القدرة العسكرية لتحقيق هذه الغايات. فلكي تمزم العراق، نشرت الولايات المتحدة في الخليج العربي ٧٥ بالمائة من طائراتها التكتيكية الفعالة، و٤٢ بالمائة من دباباتها المقاتلة الحديثة، و٤٦ بالمائة من حاملات طائراتها، و٣٧ بالمائة من ملاك جيشها الجوي، و٤٦ بالمائة من ملاكها البحري. وبسبب التخفيضات الكبيرة التي ستجرى على قواها في المستقبل، سيكون الأمر عسيراً على الولايات المتحدة أن تقوم بأعباء تنفيذ تدخل واحد، وهو أقل بكثير من تدخلين، ضد قوى إقليمية رئيسة خارج العالم الغربي. وأخذ الأمن العسكري، في جميع أنحاء العالم، على نحو متزايد لا يعتمد على توزيع القوى في العالم أو إجراءات القوى العظمى بل على توزيع القوى ضمن حدود كل إقليم في العالم وعلى إجراءات الدول الجوهريّة للحضارات.

وخلاصة القول؛ على العموم سيبقى الغرب هو الحضارة ذات القوة الأعظم وفي أحسن أحوالها في العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين. أما بعد ذلك فيحتمل أن يظل لها دور قيادي أساسي في الموهبة العلمية، وقدرات البحث والتطوير، والابتكار التقني المدني والعسكري. ولكن السيطرة على مصادر القوة الأخرى تصبح، على نحو يزداد يوماً بعد يوم، موزعة بين الدول الجوهريّة والقائدة للحضارات اللاغربية. وبلغت سيطرة الغرب على هذه المصادر ذروتها في عشرينات القرن العشرين. ومنذ ذلك الحين بدأت ومازالت تنحدر على غير إنتظام لكنه إنحدار جوهري. وفي سنة ٢٠٢٠، أي بعد مائة عام من بلوغ تلك الذروة، يحتمل أن يسيطر الغرب على نحو ٢٤ بالمائة من سطح اليابسة في العالم (نزولاً عن الذروة التي بلغت ٤٩ بالمائة)، و ١٠ بالمائة من عدد سكان العالم الكلي (نزولاً عن الذروة التي بلغت ٤٨ بالمائة)، وربما ١٥-٢٠ بالمائة من السكان المنظمين اجتماعياً، ونحو ٣٠ بالمائة من إجمالي الإنتاج الاقتصادي العالمي (نزولاً عن ذروة إرتقت إلى حوالي ٧٠ بالمائة)، وربما ٢٥ بالمائة من الإنتاج الصناعي (نزولاً عن ذروة وصلت إلى

٨٤ بالمائة)، وأقل من ١٠ بالمائة من القوة البشرية العسكرية في العالم (نزولاً عن ذروة بلغت ٤٥ بالمائة).

في سنة ١٩١٩، كان هؤلاء الثلاثة معاً، وهم؛ ودرو ولسن، ولويد جورج، وجورج كليمنسو، قد سيطروا فعلاً على العالم، وحينما اجتمعوا في باريس قرروا؛ أيّاً من الدول من شأنها أن تبقى وأيّاً منها تزول، وأي دولة جديدة من شأنها أن تخلق، وأين تكون حدود تلك الدول ومن كان سيحكمها، وكيف سيجري تقسيم الشرق الأوسط والأجزاء الأخرى من العالم بين القوى المنتصرة. وقرروا كذلك بشأن التدخل العسكري في روسيا والتنازلات الإقتصادية التي من شأنها أن تنتزع من الصين. وبعد مرور مائة عام على ذلك التاريخ، لن تقدر أية مجموعة صغيرة من رجالات الدول أن تمارس سلطة تضاهي تلك السلطة، شريطة ألا تتألف تلك المجموعة من ثلاثة غربيين ولكن من قادة من الدول الجواهر لحضارات العالم السبع أو الثمان الرئيسة. إن من يخلّفون ريفان، وتاتشر، وميتران، وكول سيكونون لهم أنبأداً أولئك الذين يخلّفون دغ اكرابونغ، ونيكسون، وأنديرا غاندي، ويلتسن، وحميني، وسوهارتو. وسيكون عصر الهيمنة الغربية قد إنتهى. وفي نفس الوقت، يعمل إضمحلال الغرب وقيام مراكز قوى أخرى على تعزيز العمليات العالمية للعودة إلى الثقافات الأهلية وإحياء الثقافات اللاغربية.

العودة إلى الثقافات الأهلية: إبعاث الثقافات اللاغربية

إن توزيع الثقافات على خارطة العالم هو مرآة يعكس توزيع القوى فيه. فربما تتبع وربما لا تتبع التجارة علم الدولة، لكن الثقافة تتبع القوة وينحو يكاد يكون دائماً. وعبر التاريخ كان وما انفك يحدث توسع قوة أية حضارة في وقت متزامن مع إزدهار وتفتح ثقافتها ومازال يتضمن هذا الأمر وينحو يكاد يكون دائماً أن تستخدم الحضارة قوتها لنشر قيمها، وممارستها، وأعرافها في المجتمعات الأخرى. إن الحضارة الكونية تتطلب قوة كونية. وخلقت القوة الرومانية ما يقرب من حضارة كونية ضمن تقوم العالم الإغريقي — الروماني. وإن الحضارة الغربية بثوب الإستعمار الأوروبي في القرن التاسع عشر والسيطرة الأمريكية على الدول في القرن العشرين عملت على نشر الثقافة الغربية في كثير من مناطق العالم المعاصر. فاما الإستعمار الأوروبي فقد إنتهى، وأما السيطرة

الأمريكية فلها تراجع. ويتبع ذلك تآكل الثقافة الغربية، عندما تعود الثقافات الأهلية، والعادات ذات الجذور التاريخية، واللغات، والإعتقادات، والأعراف فتؤكد نفسها من جديد. وإن القوة المتنامية للمجتمعات اللاغربية التي أنضى إليها التعصير تولد إنبعاث الثقافات اللاغربية في جميع أنحاء العالم^٥.

ولقد خلص جوزيف نبي إلى القول بأن "لغة فرق موجود بين القوة المادية الفاعلة والقوة الناعمة"، فالقوة المادية الفاعلة هي؛ قوة للسيطرة والتحكم وتقوم على المقدرة الاقتصادية والعسكرية، أما القوة الناعمة فهي قدرة أية دولة على جعل "الدول الأخرى ترغب في ما هي راغبة فيه" وذلك من خلال إستحسان ثقافتها ومذهب آيدولوجيتها. وكما يقول نبي؛ فإن إنتشار واسع للقوة المادية الفاعلة يحدث الآن في العالم وإن "قدرة الأمم الرئيسة على إستخدام مصادر قوتها التقليدية الآن هي أقل مما كانت عليه في الماضي". ويتابع نبي حديثه حتى يقول بأنه إذا كان لدولة ما "ثقافة وآيدولوجية جذابتان، فسيكون الآخرون راغبين أكثر في إتباع" قيادتها، لهذا فإن القوة الناعمة "مهمة كاهمية قوة التحكم المادية الفاعلة"^(١). ولكن ما الذي يجعل الثقافة والآيدولوجية جذابتين؟ يصبحان جذابتين حينما يجري رؤيتهما كأتهما السبب ذا الجذور العميقة وراء النجاح والتأثير المادي. فالقوة الناعمة هي ليست قوة إلا عندما تقوم على أساس من القوة المادية الفاعلة. إذ أن الزيادات في القوة الاقتصادية والعسكرية المادية تسبب زيادة في الثقة بالنفس، وخطرة، والإعتقاد بأعلوية ثقافة المرء الخاصة أو القوة المعنوية الناعمة مقارنة بثقافات الشعوب الأخرى، وتزداد، إلى حد بعيد، جاذبيتها للشعوب الأخرى. أما حالات الضعف في القوة العسكرية والإقتصادية فتقود إلى عدم الثقة بالنفس، وأزمات الهوية، ومن ثم بذل الجهود لإيجاد السبل في الثقافات الأخرى التي تؤدي إلى النجاح الإقتصادي، والعسكري، والسياسي. وكما

^٥ إن الربط بين الثقافة والقوة يجعله، تقريباً عالمياً، أولئك الذين يزعمون بأن حضارة كونية هي الآن في طور الظهور ولا بد أن تظهر، وكذلك أولئك الذين يزعمون بأن الخزي هو الشرط الأساسي للتصور. وكلا الأثنين يرفضون ادراك أن الأساس المنطقي لحججهم يتطلب منهم أن يساندوا توسع وإكتمال الهيمنة الغربية على العالم، وإن المجتمعات إذا ما تركت حرة لتقرر مصائرنا الخاصة بها، فلها تستمتع العقائد، والعادات، والممارسات الثقافية وهي حسبها يرادها مناصرو العولمة معادية للتقدم. لكن الذين يحاولون إنساع الآخرين بنضائل حضارة كونية، لا يحاولون عادة إقناعهم بنضائل إمبراطورية كونية.

عززت المجتمعات اللاغرية قدراتها الاقتصادية، والعسكرية، والسياسية، يزداد أكثر فأكثر نفخها في أبواق فضائل قيمها، وأعرافها، وثقافتها الخاصة.

نالت الآيدولوجية الشيوعية إستحسان الناس في جميع أنحاء العالم في خمسينات وستينات القرن العشرين عندما لازمها النجاح الاقتصادي والقوة العسكرية للإتحاد السوفيتي. وقد تبخر هذا الإستحسان عندما أصاب الركود الإقتصاد السوفيتي وباتت عاجزة عن الحفاظ على القوة العسكرية السوفيتية. ولقد نالت القيم والأعراف الغربية إستحسان أناس من ثقافات أخرى لأنها كانت تُرى بأنها المصدر للقوة والثروة الغريبتين. وظلت هذه العملية تجري لقرون. فما بين ١٠٠٠ و ١٣٠٠، كما أشار إلى ذلك وليام مكنتيل فإن الديانة المسيحية، والقانون، الروماني، وعناصر أخرى من الثقافة الغربية تبناها الهنغار، والبولنديون، والثوانيون وأن هذا "القبول بالحضارة الغربية حفز عليه خوف يخالطه الإعجاب من براعة الأمراء الغربيين العسكرية"^(١٢). وكلما هبطت القوة الغربية، تمهبط قدرة الغرب على فرض أفكاره في حقوق الإنسان، والتحررية، والديمقراطية على الحضارات الأخرى، وكذلك تقل جاذبية تلك القيم للحضارات الأخرى.

لقد نالت الثقافة الغربية حظها فيما سبق، فلعدة قرون خلت كانت شعوب الحضارات الأخرى تنظر بحسد إلى الإزدهار الاقتصادي، والتطور التقني، والقوة العسكرية، والإنسجام السياسي التي تنعم بها المجتمعات الغربية. وكانت الشعوب اللاغرية تنشد السر في هذا النجاح في القيم والأعراف الغربية، وعندما حددت ما كانت تعتقد بأنه قد يكون المفتاح لذلك النجاح، حاولت العمل به في مجتمعاتها الخاصة. فلكي تصبح هذه المجتمعات غنية وقوية، كان يجب أن تصبح مثل الغرب. ولكن الآن، أخذت هذه المواقف الكمالية تختفي من شرق آسيا. فلا ينسب إلى الشرق آسيويون تطورهم الاقتصادي المثير إلى إستيرادهم ثقافة الغرب بل الأخرى ينسبونه إلى تمسكهم بثقافتهم الخاصة. فهم يزعمون بأنهم ينحجون لأنهم يختلفون عن الغرب. وعلى نحو مشابه؛ عندما كانت الشعوب اللاغرية تشعر بالضعف في علاقتها مع الغرب، فإنها كانت تستحضر روح القيم الغربية في حق تقرير المصير، والتحررية، والديمقراطية، والإستقلال لتثيرير وقتها المعادية للهيمنة الغربية. أما الآن، فإن المجتمعات اللاغرية لم تعد ضعيفة بل تصبح أقوى فأقوى على مر الزمن، ولا تتردد في مهاجمة تلك القيم نفسها التي إستخدمتها فيما سبق لتدعيم

مصالحها. وكانت الثورة ضد الغرب قد أكسبها شرعيتها أصلاً التوكيد على كونية القيم الغربية، أما الآن فيكسبها شرعيتها هو التوكيد على أعلوية القيم اللاغربية.

إن قيام هذه المواقف هو بروز ملامح ما أطلق عليه رونالد دور تسمية؛ "ظاهرة عودة الجيل الثاني إلى الثقافات الأهلية". وفي كلا الإثنين؛ المستعمرات الغربية السابقة والدول المستقلة مثل الصين واليابان، "كان الجيل الذي 'حمل على كاهله أعباء عملية التعصير' أو جيل 'ما بعد الاستقلال' غالباً ما يتلقى تدريبه في الجامعات الأجنبية (الغربية) وبلغة عالمية غربية. وإلى حد ما، بسبب أنهم كانوا شباب يافعين بعمر يسهل التأثير فيه عندما ذهبوا أول مرة إلى خارج أوطانهم، ربما كان تشربهم بالقيم وأساليب الحياة الغربية قد تغفل إلى قرارة أنفسهم". وعلى النقيض من ذلك، يتلقى أغلب الجيل الثاني الأوسع بكثير من الجيل الأول تعليمه داخل الوطن في الجامعات التي أنشأها الجيل الأول، وباللغة المحلية أكثر من اللغة الإستعمارية التي أصبحت تُستخدم، على نحو متزايد، للتوجيه. وإن هذه الجامعات "تمنح الطلبة إتصلاً موسعاً ومتشعباً إلى حد بعيد مع ثقافة العالم المتحضر" و "يجري تحويل المعرفة إلى معرفة أهلية بوساطة الترجمة — التي عادة ما تكون في حدود ضيقة وركيكة". ويستاء الخريجون من هذه الجامعات من هيمنة الجيل الأول ذي التدريب الغربي ولهذا السبب غالباً ما "تستسلم مشاعرهم لاستحسان الحركات المعارضة الأهلية"⁽¹³⁾. ولما كان التأثير الغربي يتراجع، فإن القادة الشباب الملهمين لا يستطيعون أن يتطلعوا إلى الغرب لكسي يمددهم بالقوة والثروة. بل يجب أن يجدوا أسباب النجاح في جوهر مجتمعاتهم الخاصة، ولهذا يجب أن يتكيفوا مع قيم وثقافة ذلك المجتمع.

لا تحتاج عملية العودة إلى الثقافات الأهلية إلى الانتظار حتى الجيل الثاني. ففقداء الجيل الأول الأكفاء، وذوي البصيرة النافذة، الذين تكيفوا يسعون إلى توطيد أنفسهم لثقافات بلدانهم. وتوجد ثلاثة حالات يسهل ملاحظتها هي محمد علي جناح، وهاري لي، وسلمان بنديرنك. وكانوا خريجين لامعين، على التوالي، من جامعات أكسفورد، وكامبرج، ولنكولن، وهم محامون ممتازون، وأعضاء من النخب المتفربة تقريباً في مجتمعاتهم. وكان جناح هذا يعتنق العلمانية. أما لي فكان، كما وصفته كلمات أحد الوزراء البريطانيين؛ "أفضل رجل بريطاني ميال إلى سفك الدماء في شرق السويس". أما بنديرنك فكان مسيحي ناشئ. ولكن، حتى يقود هؤلاء الثلاثة أمهم إلى

الإستقلال وبعده كان يجب عليهم أن يتقنوا بثقافة بلدانهم. فإتقبلوا إلى ثقافة أسلافهم، وفي خضم هذه العملية وفي أوقات معينة تغيرت هويات، وأسماء، وأزياء، وإعتقادات. فالخامس الإنجليزي محمد علي جناح أصبح الباكستاني قواي عزام، أما هاري لي فأصبح لي كوان يو. ثم أن العلماني جناح صار الحواري المتحمس الداعي إلى الإسلام كأساس للدولة الباكستانية. وتعلم الفتي المتنحيز لغة الماندرين وأصبح الداعية الغد إلى الكنفوشيوسية. أما المسيحي بندرنك فإنقلب إلى البوذية ونال إستحسان قومية السنهاليز.

وكانت العودة إلى الثقافات الأهلية هي الحالة السائدة في جميع أنحاء العالم اللاغربي في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين. وإن إحياء الإسلام و”العودة إلى الإسلام” باتت المواضيع المحورية في المجتمعات المسلمة. وفي الهند أصبح التيار السائد هو رفض الصيغ الغربية والعمل على ”إضفاء الهندوسية” على السياسة والمجتمع. وفي شرق آسيا، تدعم الحكومات الديانة الكنفوشيوسية، ويتحدث القادة في الميادين السياسية والفكرية عن ”آسيوية” بلدانهم. وفي أواسط ثمانينات القرن العشرين، باتت اليابان يستبد بها هاجس التفكير في نظرية؛ ”يهونجرون” أو نظرية ”اليابان واليابانيين“. ومن ثم خلاص قادة اليابان في الميدان الفكري إلى القول بأن اليابان قد مرت عبر التاريخ في خلال ”دورات من إستورادات من الثقافات الخارجية“ وإن ”تحويل هذه الثقافات إلى ثقافات أهلية“ من خلال تحويلها في صيغة أخرى وتصفيتها، كان يؤدي إلى إضطراب لا يمكن تجنبه ينتج عن إستفراغ الصيغة المستوردة بحافز الإبداع، والإنتفاخ النهائي ثانية على العالم الخارجي“. وفي الوقت الحاضر، فإن اليابان ”تمر بالطور الثاني من هذه الدورة“(14). وعند نهاية الحرب الباردة، صارت روسيا مرة أخرى بلداً ”مزعزعا“ بسبب قيام الصراع التقليدي بين دعاة التغريب ودعاة العودة إلى الثقافة السلافية التي تؤمن بالعبودية والإسترقاق. ولكن على مدار عقد من الزمن كان تيار الأول هو الغالب على الثاني، لأن غورباتشوف ذا التطلعات الغربية مهد السبيل إلى يالسن وهو روسي في أسلوبه، وغربي في إعتقاداته الواضحة، وهو بدوره كان يهدده القوميون الذين يجسدون توجه العودة إلى الثقافة الأهلية الأرثوذكسية الروسية.

إن العودة للثقافات الأهلية يجري توسيعها بمفارقة الديمقراطية. إذ أن تبني الأعراف الديمقراطية الغربية الذي عملت به المجتمعات اللاغربية شجع بل ومنح الحرية للحركات الوطنية

السياسية المناهضة للغرب للوصول إلى السلطة. وفي ستينات وسبعينات القرن العشرين كانت الحكومات المتغربة والمؤيدة للغرب في الدول النامية تهددها الانقلابات والثورات؛ أما في الثمانينات والتسعينات أخذ يدهما، على نحو متزايد، خطر أن تطيح بها الانتخابات عن الحكم. إن الصراعات بين دعاة الديمقراطية مع دعاة التغريب وعامة الشعب هي صراعات تكون بطبيعتها المتأصلة فيها ذات حدود ضيقة وليست عملية عולה. فلا يفوز السياسيون في المجتمعات اللاغربية بالانتخابات بواسطة التظاهر إلى أي مدى هم غربيين، بل بدلاً عن ذلك، تحثهم المنافسة الانتخابية على تصنع ما يعتقدون بأنه سينال استحسان الغالبية العظمى من الشعب، وأولئك ذوي الشخصيات العرقية، والقومية، والدينية عادة.

وتكون نتيجة ذلك تعبئة شعبية ضد النخب ذات الثقيف الغربي وتلك ذات التوجه الغربي. ولقد بذلت الجماعات الإسلامية المتشددة جهوداً لا بأس بها في بعض الانتخابات التي جرت في الدول المسلمة وكانت ستولى السلطة الوطنية في الجزائر لو لم تبطل القيادات العسكرية إنتخابات سنة ١٩٩٢. أما في الهند، فإن المنافسة من أجل حشد التأييد الانتخابي قد شجعت، وعلى نحو يثير التساؤلات، على الاستحسان المجتمعي والعنف المجتمعي في آن معاً^(١٥). ومكنت الديمقراطية في سريلانكا حزب الحرية السريلانكي من الإطاحة بحزب النخبة ذا التوجه الغربي وهو الحزب الوطني المتحد في سنة ١٩٥٦، ومنحت الفرصة لظهور الحركة الوطنية بانتيكا تشنتانيا سنهاليز في ثمانينات القرن العشرين. وقبل حلول سنة ١٩٤٩ كانت النخبان الجنوب إفريقية والغربية ترى جنوب إفريقيا دولة غربية. وبعد أن برزت ملامح نظام التمييز العنصري، أخذت النخب الغربية، تدريجياً، تقرأ جنوب إفريقيا خارج المعسكر الغربي، بينما ظل البيض في جنوب إفريقيا يعتقدون بأنهم غربيون. ولكن حتى يعودوا إلى مكاتهم في النظام الدولي الغربي، كان يجب عليهم العمل بالأعراف الديمقراطية الغربية مما أدى إلى أن تقوم نخبة سوداء متغربة إلى حد بعيد فتتولى السلطة. ولكن إذا ما فعل عامل الجليل الثاني فعله، فإن الذين يخلقوهم سيكونون، شبيهاً فشيئاً، من الكسوسا، والزولو، وإفريقيين قلباً وقالباً وستُعَرَّف إفريقيا نفسها على نحو يزداد يوماً بعد يوم بأنها دولة إفريقية.

في مختلف الحقب الزمنية قبل القرن التاسع عشر، كان البيزنطيون، والعرب، والصينيون، والعثمانيون، والمغول، والروس على ثقة عظيمة بقدراتهم وإنجازاتهم بمقارنتها بقدرات وإنجازات الغرب. وكذلك كانوا هؤلاء، في تلك العصور، ينظرون بإزدراء إلى سفالة الغرب الثقافية، ورجعية مؤسساته الاجتماعية، وفساده، وإخلاله. ولما كان النجاش الغربي يضمحل نسبياً، فإن مثل هذه المواقف ستعود فتظهر. ويعتقد الناس بأنهم "لم يعودوا مضطرين لإتخاذ هذه المواقف". أما إيران فهي حالة متطرفة، ولكن، كما تحدث لأحد المراقبين قائلاً؛ "يجري رفض القيم الغربية بطرق مختلفة، ولكن ليس أقل ثباتاً من ماليزيا، وإندونيسيا، وسنغافورة، والصين، واليابان"⁽¹⁶⁾. ونحن الآن نشهد "نهاية عهد التقدم" الذي هيمنت عليه مذاهب الأيدولوجيات الغربية وانتقل الآن إلى عهد ستفاعل فيه مختلف الحضارات المتعددة وتتنافس وتتعايش معاً وتآري بعضها بعضاً⁽¹⁷⁾. وتبدو هذه العملية العالمية للعودة إلى الثقافات الأهلية جليلة على نحو واسع في عمليات إحياء الدين التي تحدث في مناطق كثيرة للغاية من العالم وعلى نحو أشد وضوحاً في الإنبعث الثقافي في آسيا والدول الإسلامية الذي ولدت، في جانب واسع منه، طبيعة علاقة التفاعل بين نشاطها الاقتصادي والنمو السكاني المصاحب له.

إنتقاء العرب

زعمت النخب للمفكرة بعامتتها، في النصف الأول من القرن العشرين، بأن التعصير الاقتصادي والاجتماعي كان يقود إلى إضمحلال الدين ثم إختفائه كعنصر ذي شأن في الوجود الإنساني. وإتفق على التسليم بهذا الافتراض الطرفان؛ أولئك الذين رحبوا به، وأولئك الذين تأسفوا على هذا التوجه. إن التعصير الذي رحب به ذوي التوجهات العلمانية هو الذي يكون إلى الحد الذي كان يعمل فيه العلم، والعقلانية، والمذهب العملي على إستئصال الخرافات، والأساطير، والتوجهات اللاعقلانية، والطقوس التي تؤلف جوهر الأديان الموجودة. وكان المجتمع الذي سيظهر من شأنه أن يكون متسامح، وعقلاني، وعملي، ومتقدم، ويؤمن بقدراته لتحقيق ذاته ولا يؤمن بوجود قوة خارقة للطبيعة، وعلماني. ومن ناحية أخرى، حذر المحافظون الذين كان يتأهم القلق من العواقب الوخيمة التي يجرها غياب الإعتقادات الدينية، والأعراف الدينية، والإرشاد الذي

يقدمه الدين للسلوك الإنساني الفردي والجماعي. وإن النتيجة النهائية من شأنها أن تكون فوضى، وفسق، وتقويض للحياة المتحضرة. وكان تي. أس. اليوت قد قال؛ "إذا لا يكون لك رب (وهو رب غيور)، فيجب أن تدين بالولاء إلى هتلر وستالين"⁽¹⁸⁾.

وأثبت النصف الثاني من القرن العشرين أن هذه الآمال والمخاوف لا أساس لها. وأصبح التعصير الإقتصادي والإجتماعي ذا مدى عالمي، وفي نفس الوقت حدث الإنبعث العالمي للدين. وهذا الإنبعث هو إنتقام الرب، كما سماه جلي كييل، ولقد إجتاح كل قارة، وكل حضارة، وبالفعل كل بلد. وفي أواسط السبعينات، كما يدرك ذلك كييل فيقول؛ كان التيار الذي ينشُد إشباع الحياة بالروعة الدنيوية وتكثيف الدين مع العلمانية قد "جرى بالإتجاه المعاكس. فبرزت ملامح إسلوب ديني جديد لم يعد يهدف إلى التكيف مع القيم العلمانية ولكن إلى معالجة الأساس المقدس لتنظيم المجتمع — عن طريق تغيير النظم الإجتماعية عند الضرورة. وتم التعبير عن ذلك بطرق عديدة تفيد بأن هذا الإسلوب أيد التحول عن الحركة العصرية التي كانت قد فشلت، ونسبت نكسة العصرية ولهاياتها الميتة إلى مجافاة الرب. ولم يعد الموضوع تعصباً بل 'تصبراً' ثانياً لأوروبا، ولم يعد الهدف تعصير الإسلام بل 'إدخال الحياة العصرية في الإسلام'"⁽¹⁹⁾.

ولقد تضمن هذا الأحياء الديني، في جانب منه، توسع بعض الأديان التي أدخلت في هدايتها مؤمنين جدد في مجتمعات لم تكن فيها تلك الأديان، فيما سبق، قد كسبتهم. ولكن، إلى حد أوسع من ذلك، كانت عودة الأديان إلى الحياة قد تضمنت عودة الناس إلى هذه الأديان، وإنعاشها من جديد، وإعطاء معنى جديد للأديان التقليدية في مجتمعاتهم. فالمسيحية، والإسلام، واليهودية، والهندوسية، والبوذية، والأرثوذكسية جميعها شهدت موجات جديدة من الإلتزام، وقوة الصلاة، وأخذت الشعائر الدينية يحميها وقيمها المؤمنون الذين كانوا فيما مضى مؤمنين بالصدفة. وظهرت في جميع هذه الأديان حركات أصولية متشددة نذرت نفسها للقتال من أجل تطهير المذاهب والمؤسسات الدينية وإعادة صياغة السلوك الشخصي والإجتماعي العام بما يتفق مع العقائد الدينية. وإن الحركات الأصولية الدينية المتشددة مثيرة للإعجاب ويمكن أن يكون لها تأثير سياسي ذو شأن. مع ذلك، فهي مازالت مجرد موجات سطحية من مدّ ديني أكثر عمقاً إلى درجة أنه سيعطي العالم شكلاً جديداً عند نهاية القرن العشرين. ويتخطى معنى تجديد الدين في

جميع أنحاء العالم إلى حد بعيد نشاطات المتطرفين المتزمطين. إذ في مجتمع إثر مجتمع، يُظهر الدين نفسه جلياً في الحياة اليومية وفي الأعمال التي يمارسها الناس وفي إهتمامات ومشاريع الحكومات. واتخذ الأحياء الثقافي في الثقافة الكنفوشوسية الدنيوية صيغة التوكيد على القيم الآسيوية ولكنّه في بقية العالم يُظهر نفسه بالتوكيد على القيم الدينية. كما أشار إلى ذلك جورج ويجل فقال بأن "تظهر العالم من الرعة العلمانية الدنيوية هي إحدى الحقائق السائدة في السنوات الأخيرة من القرن العشرين"⁽²⁰⁾.

ولقد صار الحضور الجماعي في جميع الأوقات وفي كل كنيسة، وقوة الصلة بالدين جليلة على نحو مثير في الجمهوريات الشيوعية السابقة. ولقد قامت الإحياءات الدينية لتملأ الفراغ الذي خلفه إخمار الأيدلوجية الإجتماعية والإقتصادية والسياسية الشيوعية فاجتاحت هذه البلدان من ألبانيا إلى فيتنام. ولقد مرت الأرثوذكسية، في روسيا، بعملية إحياء جوهرية. وفي سنة ١٩٩٤، قال ٣٠ بالمائة من الروس تحت عمر خمسة وعشرين عاماً بأنهم كانوا قد تحولوا من الإلحاد إلى الإيمان بالرب. وزاد عدد الكنائس القائمة فعلاً من ٥٠ كنيسة في سنة ١٩٨٨ إلى ٢٥٠ كنيسة في سنة ١٩٩٣. وأصبح القادة السياسيون كلهم، بإتساق واحد، يحترمون الدين وحتى الحكومة تدعمه. وفي المدن الروسية، كما نقل عنها أحد الصحفيين ذو ملاحظة مرهفة في سنة ١٩٩٣ فقال؛ "مرة أخرى تعود دقات نواقيس الكنائس ليملاً صلبها الأرجاء، وعادت تتلألأ تحت الشمس القباب الذهبية الجديدة. وإن الكنائس التي كانت منذ عهد قريب أطلالاً يتردد بين أركانها صدى أغنية مهيبه، ويُقبل عليها الناس أكثر من أي مكان في المدينة"⁽²¹⁾. وفي نفس الوقت الذي عادت فيه الأرثوذكسية للحياة في الجمهوريات السلافية^١، إكتسحت عودة الديانة الإسلامية إلى الحياة أواسط آسيا. وفي سنة ١٩٨٩، كان يوجد ١٦٠ جامعاً قائماً ومدرسة إسلامية واحدة في أواسط آسيا، أما بحلول بدايات سنة ١٩٩٣ فصارت حوالي ١٠,٠٠٠ جامع وعشر مدارس. وعلى الرغم من أن هذا الإنبعثات تضمن ولادة بعض الحركات السياسية المتشددة

^١ هي: روسيا الاتحادية، وبلازوسيا، ولوكرايا التي وقعت معاهدة للإخضاع في سنة ١٩٢٢. المترجم

التي كانت ترعاها من الخارج المملكة العربية السعودية، وإيران، وباكستان، فإنه كان أصلاً حركة ثقافية ذات قاعدة واسعة إلى حد بعيد وتمثل الرافد الرئيس للاتجاه السائد⁽²²⁾.

كيف يمكن تفسير هذا الإنبعث الديني العالمي؟ إن أسباباً خاصة عملت على قيام هذا الإنبعث في كل دولة من الدول وكل حضارة من الحضارات. ولكن يصعب على المرء التوقع بأن عدداً كبيراً من الأسباب المختلفة كانت ستؤدي إلى تطورات تحدث في زمن واحد وذات نتائج متشابهة وفي أغلب بقاع العالم. إن الظاهرة العالمية تتطلب تفسيراً عالمياً. وعلى الرغم من أن كثير من الحوادث جرت في دول معينة ربما تكون قد تأثرت بعوامل فريدة، فكان يجب أن تكون بعض الأسباب العامة تفعل فعلها. فما كانت هذه الأسباب؟

إن السبب الأوضح، والأبرز، والأقوى على الإطلاق للإنبعث الديني العالمي هو تحديداً الذي كان يفترض أن يكون السبب في موت الدين وهو: عمليات التعصير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي التي اجتاحت العالم في النصف الثاني من القرن العشرين. إذ أن منابع الهوية التي نشأت واستمرت منذ عهد بعيد، وأنظمة السلطة وقعت فيهما الفوضى. فيقتل الناس من الريف ليسكنوا المدينة، ويصبحون معزولين عن جذورهم، ويشغلون بأعمال جديدة أو يظلوا بلا عمل. ويتفعلون مع عدد كبير من الغرباء ويتعرضون إلى ألوان جديدة من العلاقات. لهذا يحتاجون إلى منابع جديدة للهوية، وصيغ جديدة للتمتع مستقر؛ ومنظومة قيم أخلاقية جديدة لتمنحهم المعنى والغاية في حياتهم. وإن الدين، بكلأ صورته كحالة عامة وكمتشدد، يلبي هذه الحاجات. كما وضع هذا الأمر لي كوان يو، فيما يخص شرق آسيا، فقال:

نحن مجتمعات زراعية قد تحولت إلى صناعية بعمر جيل أو جيلين. فالذي حدث في الغرب على مدار ٢٠٠ عام أو أكثر يحدث هنا في حوالي ٥٠ عام أو أقل. فكل ما جرى خلال ٢٠٠ عام يجري حشره وإحكامه في إطار زمني ضيق للغاية، لذلك لا بد أن تقع اضطرابات وتقصيرات. فإذا ألقيت بنظرك إلى الدول التي تعيش نمواً سريعاً - كوريا، وتايلاند، وهونغ كونغ، وسنغافورة - فسترى ظاهرة واحدة يسهل ملاحظتها وهي: علو شأن الدين إلا أن الأديان والعادات القديمة مثل؛ عبادة الأسلاف، والشامانية^٢، لم تعد ترضي

^٢ وهو دين بدائي ينتشر في شمال آسيا وحتى في أوروبا يحوزه الاعتقاد بوجود عالم محبوب، وهو عالم الآلهة والشياطين وأرواح الأسلاف وبأن هذا العالم لا يستجيب إلا للمؤمنين بديانة الشامان. للمرحم

النفوس تماماً. فثمة معسبي ينشد تعليقات أرقى من ذلك بن الغاية من الإيمان، عن مسبب وجودنا في هذا العالم. ويصاحب ذلك المعسبي نوبات من الوطأة الشديدة القسوة على المجتمع⁽²³⁾.

ولا تعيش الناس بالتفسير المقتنع وحسب. إذ لا يمكنهم تدبير شؤون حياتهم والتصرف بعقلانية في متابعة مصالحهم الذاتية إلا إذا عرّفوا أنفسهم. وتفترض سياسة المنفعة الذاتية وجود هوية سلفاً. وفي فترات التغير الاجتماعي السريع تتحلل الهويات التي كانت موجودة من قبل. لذلك يجب أن يُعاد تعريف الذات، فيجري تكوين هويات جديدة. وبالنسبة للناس الذين يعانون من الحاجة لتحديد الإجابة على السؤال؛ من أكون أنا؟ ولأي مكان أنتمي؟ يقدم الدين إجابات شافية، فتعمل المجموعات المتدينة على تكوين تجمعات إجتماعية صغيرة لتحل محل تلك التي ضاعت في خضم حركة التمدن. وكما قال حسن الترابي بأن كل الأديان تمنح "الناس شعوراً بالهوية وتجعل فيهم العزم للتوجه بوجهة في الحياة". وفي خضم هذه العملية، تعود الناس فتكتشف أو تخلق هويات تاريخية جديدة. ومهما كانت الأهداف التي قد يرمي إليها دعاة العولمة، فإن الأديان تمنح الناس هوية بغرض فاصل أساسي بين المؤمنين وغير المؤمنين، بين جماعتنا الأعلى والجماعة المختلفة الأدنى⁽²⁴⁾.

ويذهب برنارد لويس إلى القول بأنه في العالم الإسلامي؛ كان وما زال ثمة "ميل يتكرر، في الفترات العنصرية التي تظهر فيها الحاجات الملحة، فمن شأن المسلمين أن يجدوا هويتهم وولائهم الأساسيين في المجتمع المتدين — أقصد؛ في كيان يُعرّفه الإسلام أكثر مما تُعرّفه معايير إقليمية وعرقية". وعلى نحو مشابه، يسلط جلي كييل الضوء على مركزية البحث عن الهوية فيقول: "إن إعادة إدخال الناس في الإسلام إبتداءً من الأدنى هو في المقام الأول سبيل لإعادة بناء هوية في عالم فقد معناه وأصبح فوضي ويسوده التباعد"⁽²⁵⁾. أما في الهند، "فيجري بناء هوية هندوسية جديدة" كرد على التوترات وإفرازات التباعد التي تولدها حركة التعصير⁽²⁶⁾. أما الأحياء الديني في روسيا فهو نتيجة "للرغبة العاطفية للهوية التي لا يمكن أن تمنحها إلا الكنيسة الأرثوذكسية كصلة وحيدة لم تنقطع يرتبط بها الروس إمتد عمرها لألف سنة"، بينما ساعد هذا الأحياء في الدول الإسلامية، على نحو مشابه، على إنبثاق طموح جبار "إبتداءً من دول أواسط آسيا":

للتوكيد على الهويات التي كتبتها موسكو لعقود من السنين⁽²⁷⁾. أما الحركات المتشددة، على وجه الخصوص، فهي؛ "سبيل للتقلب على مصاعب ومشاكل الفوضى، وضياح الهوية والمعنى وإهيار البنى الاجتماعية الرصينة التي أحدثتها الولوج السريع في أساليب الحياة الاجتماعية والسياسية العصرية، والتي لا تبالي بالدين، وتسودها الثقافة العلمية، والتطور الاقتصادي". ويتفق مع ذلك، رأي وليام أتش. مكنيل حين قال؛ إن "الحركات المتشددة التي تكون ذات شأن هي تلك الحركات التي تكسب الناس من المجتمع ككل وبعمامة لأنها تقدم حلاً أو تبدو أنها تقدم حلاً لقضاء الحاجات التي شعرت بها الإنسانية منذ عهد قريب فليس من قبيل المصادفة أن تقوم كل هذه الحركات في دول حيث يعمل فيها الضغط السكاني على مساحة الأرض على جعل استمرار العيش بالأساليب القروية القديمة مستحيلاً على غالبية السكان، وحيث تكون فيها وسائل الاتصالات العامة على أسس متقدمة، وبدخول هذه الوسائل القرى، قد بدء بتآكل إطار عمل دام دهرًا طويلاً ينظم حياة الأرياف"⁽²⁸⁾.

وعلى نطاق أوسع من ذلك، جاء الإنبعث الديني في جميع أنحاء العالم كردة فعل على الرعة الدنيوية، والنسبية الأخلاقية، والإنغماس في الشهوات والملذات الذاتية، وعادت الأديان لتؤكد على قيم النظام، والانضباط، والعمل، والعون المتبادل، والتضامن الإنساني. وتقضي الجماعات الدينية الحاجات الاجتماعية التي تركتها سلطات الدولة الإدارية بلا عناية. وتشمل هذه الحاجات؛ توفير الخدمات الطبية والعناية الصحية، ورياض الأطفال والمدارس، والإهتمام بكبار السن، وتقديم نجدة فورية بعد الكوارث الطبيعية وغيرها من الكوارث، ودعم الرفاهة الاجتماعية. في ثوبات الكساد الاقتصادي. إن إهيار النظام وتداعي المجتمع المدني يُحدث فراغات تملؤها الجماعات الدينية، وغالباً ما تكون الأصولية المتشددة منها⁽²⁹⁾.

وإذا كانت الأديان التقليدية السائدة لا تلي الحاجات العاطفية والاجتماعية التي يعاني منها الذين انفصلوا عن جُلُورهم، فإن جماعات دينية أخرى ستتدخل وتقضي تلك الحاجات وفي مجريات تلك العملية يزداد عدد أتباع دينها إزدباً كبيراً ويتعاطف برونه في الحياة الاجتماعية والسياسية. وكانت كوريا الجنوبية عبر التاريخ بلداً بوزياً صرفاً لا يضم إلا أعداداً قليلة من المسيحيين بلغت نسبتهم في سنة ١٩٥٠ واحداً بالمائة إلى ثلاثة بالمائة من السكان. وما أن شرعت

كوريا الجنوبية في عملية تطوير إقتصادية سريعة، رافقها حركة تمدن شاملة، وإختلافات وظيفية، حتى وُجِدت الديانة البوذية غالبة عن تلك التغيرات. "فبالنسبة للملايين الذين تدفقوا إلى المدن، وللكثيرين الذين ظلوا خلفهم في ريف قد تغير، فقدت البوذية الساكنة صاحبة العهد الزراعي الكوري إستحسانها. فقدمت الديانة المسيحية عزاءً أُنْجِعَ برسالتها في الخلاص الشخصي والمصير الفردي في زمان الإضطراب والتغير"⁽³⁰⁾. وبحلول ثمانينات القرن العشرين، أصبحت نسبة المسيحيين، والعدد الأكبر هم من البروتستانتية المشيخانية³¹ والكاثوليك، على أقل تقدير ٣٠ بالمائة من سكان كوريا الجنوبية.

وحدث تحول يوازي ذلك في أمريكا اللاتينية. فزاد عدد الذين يعتنقون البروتستانتية في أمريكا اللاتينية من تقريباً ٧ مليون في سنة ١٩٦٠ إلى حوالي ٥٠ مليون في سنة ١٩٩٠. وإن الأسباب وراء هذا النجاح، كما أدركها أساقفة الكاثوليك في أمريكا اللاتينية في سنة ١٩٨٩، تضمنت "بطء الكنيسة الكاثوليكية في إقامة علاقات تتسجم مع إيقاع السمات التقنية للحياة المتقدمة" و "تركيزها التي تجعلها أحياناً عاجزة عن الإستجابة للحاجات النفسية للناس التي تعيش حياة هذا العصر". وعلى خلاف الكنيسة الكاثوليكية، كما لاحظ ذلك أحد الكهنة البرازيليين، فإن الكنائس البروتستانتية تشبع "الحاجات الأساسية للمرء — إذ يجد فيها المرء الإحضان الإنساني الحميم، والشفاء النفسي، وتجربة روحية عميقة". إن إنتشار البروتستانتية بين الفقراء في أمريكا اللاتينية هو، وفي المقام الأول، ليس مجرد إستبدال دين بآخر بل الأخرى إنها زيادة جوهرية صافية في الإلتزام والمشاركة الدينية عندما يصبح الكاثوليك بالإسم والحاملين ناشطين وإنجيليين نقاة. وفي البرازيل، عند بدايات تسعينات القرن العشرين، على سبيل المثال؛ عُرِفَ ٢٠ بالمائة من السكان أنفسهم بأنهم بروتستانت و ٧٣ بالمائة بأنهم كاثوليك، ولكن في أيام الأحاد كان ٢٠ مليون شخص في الكنائس البروتستانتية وحوالي ١٢ مليون شخص في الكنائس الكاثوليكية⁽³²⁾. وكما هو الحال مع أديان العالم الأخرى، تُمَرُ الديانة المسيحية بإنبعاث مرتبط بحركة التعصير، وفي أمريكا اللاتينية إتخذ هذا الإنبعاث صبغة بروتستانتية أكثر مما هي كاثوليكية.

³⁰ صفة نوع من الكنائس البروتستانتية يدعى شولوما شيوخ متتبعين يهتمون كلهم بمحبة واحدة. المترجم

وتعكس هذه التغيرات في كوريا الجنوبية عجز الديانة البوذية والمذهب الكاثوليكي عن إشباع الحاجات النفسية، والعاطفية، والاجتماعية للناس الذين وقعوا في شرك أذى حركة التعصير. وعما إذا كانت ستحدث تحولات أخرى مضافة ذات شأن في الالتزام الديني في أي مكان آخر أم لا تحدث فإن هذا الأمر يعتمد على المدى الذي يكون فيه الدين السائد قادراً على إشباع هذه الحاجات أم لا. ولما تبين جَدْب الكفوشوسية العاطفي، فإنها تبدو، بوضوح، صيداً سهلاً. إذ كان يمكن، في الدول الكنفوشوسية، أن يكون للمذهبيين البروتستانت والكنائس الكاثوليك نصيباً من الإستحسان مشابهاً لذلك الذي حظيت به البروتستانتية الإنجيلية عند الأمريكيين اللاتينيين، والذي حظيت به الكاثوليكية عند الكوريين الجنوبيين، وكذلك مذهب الأصولية الدينية المشددة عند المسلمين والهندوس. أما في الصين، في السنوات الأخيرة من ثمانينات القرن العشرين، وبينما كان النمو الاقتصادي يجري على قدم وساق، إنتشرت المسيحية كذلك "بخاصة بين الشباب"، ولعل ٥٠ مليون صيني هم مسيحيون. ولقد حاولت الحكومة الصينية منع إزديادهم عن طريق إلقاء الكهنة، والمبشرين، والداعين إلى الإنجيل في غياهب السجون، وحظر وقمع الطقوس والنشاطات الدينية، وفي سنة ١٩٩٤ تم الإقرار على قانون يحظر على الأجانب ممارسة الهداية أو إنشاء مدارس دينية أو أي تنظيمات دينية أخرى ومنع المجموعات الدينية من الإرتباط بنشاطات يجري تمويلها من مصدر مستقل أو من الخارج. وإن الحال في سنغافورة، كالحال في الصين، حيث تبلغ نسبة المسيحيين فيها ٥ بالمائة من مجموع السكان. وفي السنوات الأخيرة من ثمانينات ومطلع تسعينات القرن العشرين، قام وزراء الحكومة فحذروا المبشرين بالإنجيل من مغبة العبث بـ "التوازن الديني الدقيق" للدولة، وإحتجزوا القائمين على الشؤون الدينية بضمنهم المسؤولين عن المنظمات الكاثوليكية، وضيق بإستمرار وبطرق متنوعة على حرية وعمل الجماعات والأفراد المسيحيين⁽³²⁾. وبسبب نهاية الحرب الباردة والإفتتاحات السياسية التي تبعتها، تحركت الكنائس الغربية كذلك فصارت داخل الجمهوريات الكاثوليكية السوفيتية السابقة لتتنافس مع الكنائس الأرثوذكسية العائدة إلى الحياة. وها هنا حدث كذلك ما حدث في الصين، فبدأت جهود لكبح جماح ممارستها للهداية. وفي سنة ١٩٩٣، في الوقت الذي كان يجري فيه إستنهاض الكنيسة الأرثوذكسية، مرّر البرلمان الروسي قانوناً يطالب الجماعات المتدينة الأجنبية

بأن تحصل على تفويض من الدولة أو أن تندمج مع النظام الديني الروسي إذا كانت ستمارس أعمال تبشيرية أو تعليمية. إلا أن الرئيس يالتسن رفض أن يقر هذا القانون⁽³³⁾. وعلى كل حال، فهذا السجل التاريخي يوحي بأنه حينما قام الصراع بين تلك الجماعات، ينفخ إنتقام الرب بيقو إحياء الثقافات الأهلية: وإذا كانت الحاجات الدينية التي جلبتها معها حركة التعصير لا تقدر على تلبية الأديان التقليدية، تنقلب الناس إلى إستيرادات دينية مشبعة عاطفياً.

وبالإضافة إلى شرك الأذى النفسي، والعاطفي، والاجتماعي الناتج عن التعصير، توجد محفزات أخرى للإتبعات الدينية تضمنت؛ تراجع الغرب ونهاية الحرب الباردة. فإبتداءً من القرن التاسع عشر، مّرت إستجابات الحضارات اللاغربية عموماً إلى الحضارة الغربية في تعاقب منظومات نظرية مستوردة من الغرب. إذ في القرن التاسع عشر، تشربت النخب اللاغربية بالقيم التحررية الغربية، وإتخذت الأساليب الأولى لمعارضتهم الغرب صيغة المذهب القومي التحرري. وفي القرن العشرين، قامت النخب الروسية، والآسيوية، والعربية، والإفريقية، والأمريكية اللاتينية فاستوردت الأيدلوجيتين الإشتراكية والماركسية ودجمتهما مع المذهب القومي لكي تقف بوجه المذهب الرأسمالي الغربي والإستعمار الغربي. وإن إختيار المذهب الشيوعي في الإتحاد السوفيتي، والتعديلات الصارمة التي أجريت عليه في الصين، وفشل الاقتصاديات الإشتراكية في تحقيق تطور رصين قد خلقت وحتى الآن فراغ مكانة هذه الأيدلوجيات. ولقد حاولت حكومات وتجمعات غربية ومؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي، والمصرف العالمي أن تملأ هذا الفراغ بالمذاهب الاقتصادية للأرثوذكسية الجديدة والسياسات الديمقراطية. أما إلى أي مدى سيلوم تأثير هذه المذاهب في الثقافات اللاغربية فهو أمر غير مؤكد. ولكن، في نفس الوقت، ترى الناس المذهب الشيوعي بأنه آخر إله دنيوي قد سقط وحسب، وبغياض آلهة جديدة مفروضة بالقوة، تنصرف الناس بإرتياح وحنين إلى ما هو حقيقي. فيتولى الدين الأمر ويصير محل الأيدلوجية، وتحل القومية الدينية محل المذهب القومي العلماني⁽³⁴⁾.

إن الحركات التي تسعى إلى الإحياء الديني مناهضة للمذهب العلماني، ومناهضة للوعلة، وباستثناء مظاهرها المسيحية، فهي مناهضة للعالم الغربي. وهي كذلك معارضة للنسبية، والأنانية، والإستهلاكية المصاحبة لما قد أطلق عليه بروس بي. لورنس إسم "العصرانية" تمييزاً لها عن

”العصرية“. ولا ترفض هذه الحركات، على جملتها، التمدن، والتحول إلى الصناعة، والتطور، والراسمالية، والعلم، وفنون الثقافة، وما تنطوي عليه كل هذه الحالات من تغيير في نظام المجتمع. وبهذا المعنى، فإنها ليست معادية للحياة العصرية. كما أدرك ذلك لي كوان يو وقال بأن هذه الحركات تقبل التعصير ”وكل ما يتعدى إحتنايه من العلم، والتقانة، والتغيرات في أساليب الحياة التي تجلبها معها“ ولكنها ”لا تقبل فكرة أن تكون متغربة“. ويذهب الترابي إلى القول بأنه لا المذهب القومي ولا الإشتراكي أنتج تطوراً في العالم الإسلامي. ”إن الدين هو القوة المحركة للتطور“، وسيلعب الدين الإسلامي المظهر دوراً في العهد المعاصر يضاهي ذاك الدور الأخلاقي الذي قامت به البروتستانتية في التاريخ الغربي. فلا يتضارب الدين مع تطور أية دولة عصرية⁽³⁵⁾. ولقد كانت ومازالت الحركات الأصولية المتشددة قوية في أكثر المجتمعات المسلمة تقدماً وعلى ما يبدو أشدها إنغماساً في العلمانية مثل؛ الجزائر، وإيران، ومصر، ولبنان، وتونس⁽³⁶⁾. وإن الحركات الدينية، وعلى وجه الخصوص الأصولية المتشددة منها، هي حركات ماهرة إلى حد بعيد في استخدام وسائل الاتصالات الحديثة، وأساليب التنظيم البارعة لنشر رسالتها، مقتدية في ذلك، وعلى نحو أشد إثارة، بالنجاح الذي حققته البروتستانتية في التبشير بالإنجيل الذي جرى بوسائل الاتصالات في أمريكا الوسطى.

وجاء المساهمون في الإنبعث الديني من كل شعاب الحياة ولكن بأغلبية كاسحة من جمهوريين مناصرين للإنبعاث كلاهما متمدن وكلاهما متنقل. إذ أن المهاجرين منذ عهد قريب إلى المدن بعامتهم يحتاجون إلى دعم وإرشاد عاطفي، وإجتماعي، ومادي، وهذه الأمور تمنحها الجماعات الدينية أكثر من أي مصدر آخر. لذلك تكون مكانة الدين عند هؤلاء المهاجرين عظيمة، وكما وصفها ريجز دبري، فهو ليس ”أفيون الشعوب، بل هو الخمين المقوي للضعيف“⁽³⁷⁾. أما الجمهور المناصر الرئيس الآخر فهو؛ الطبقة الوسطى الجديدة التي تجسد ما وصفه رونالد دور بـ ”ظاهرة عودة الجيل الثاني إلى الثقافات الأهلية“. فإن الناشطين في الجماعات الإسلامية المتشددة، كما أشار إلى ذلك كيبيل بأنهم ”ليسوا شيوعاً محافظين أو فلاحين أميين“. وما جرى مع المسلمين هو نفسه الذي جرى مع الآخرين، فالأحياء الديني هو ظاهرة مدنية وتنازل إعجاب الناس من ذوي التوجه العصري، وعلى قدر حسن من التعليم، ويمارسون

مهن في مجالات الحرف، وإدارة الدولة، والتجارة⁽³⁸⁾. وإن الملتزمين بالدين بين المسلمين هم الشباب أما أبائهم فهم علمانيون. وجرى الحال مع الهندوسية بنفس الطريقة، إذ يأتي قادة حركات الإحياء الديني ها هنا كذلك من الجيل الثاني العائد إلى الثقافات الأهلية وهم غالباً ما يكونون من "رجال الأعمال وإداريين ناجحين" ويلقبون في الصحافة الهندية "سكيز" ومعناها المثقف الموسور المغطى بالزعران. وكان أنصارهم، في تسعينات القرن العشرين، ينحدرون على نحو متزايد من "الطبقة الهندية الوسطى ذات الديانة الهندوسية الخالصة — تجارها ومحاسبها، محاميها ومهندسيها" ومن "موظفيها الحكوميين الأعلى منصباً ومفكرها، وصحفيها"⁽³⁹⁾. وفي كوريا الجنوبية كانت نفس تلك الفئات من الناس مثلاً على نحو متزايد الكنائس الكاثوليكية والبروتستانتية المشيخانية في ستينات وسبعينات القرن العشرين.

سواء أكان الدين أهلياً أم مستورداً، فهو يمنح معنى وعزماً في التوجه للنخب الصاعدة في المجتمعات التي تمر بعملية تعصير. كما لاحظ ذلك رونالد دور فقال؛ إن "نسب الفضل لدين تقليدي هو إدعاء لخلق تكافؤ في الإحترام تم فرضه ضد أمم أخرى مهيمنة، وفي نفس الوقت وعلى نحو يكاد يكون في أغلب الأحيان يجري فرضه ضد الطبقة الحاكمة التي قد اعتنقت قيماً وأساليب حياة من الأمم الأخرى المهيمنة". ويدرك ذلك وليام ميكنيل فيقول بأن "إعادة التوكيد على الإسلام، مهما كان محدوداً بأفق ضيق فإنه يعني، أكثر من أي شيء آخر، إنكار التأثير الأوربي والأمريكي على المجتمع المحلي، والسياسة، والأخلاق"⁽⁴⁰⁾. وهذا المعنى، فإن إحياء الأديان اللاغربية هي الظاهرة الأقوى لناهضة مذهب التفرغيب في المجتمعات اللاغربية. وهذا الأحياء هو ليس رفضاً للحياة العصرية، بل هو رفضاً للغرب والزرعة الدنيوية، والنسبية، وثقافة الإغلال التي صاحبت الغرب. وهو رفض لما قد أطلق عليه تسمية "الإنعاش الغربي" للمجتمعات اللاغربية. وهو إعلان عن الإستقلال الثقافي عن الغرب، والفخر بالقول؛ "سنكون عصريين ولكن لن نكون غربيين".

الفصل الخامس

الإقتصاديات والنمو السكاني والحضارات المتحدة

إن العودة إلى الثقافات الأهلية وعودة الدين إلى الحياة هما ظاهرتان عالميتان. لكن الظواهر، من هذين النوعين، التي كانت أشد وضوحاً في ميلها إلى التوكيد الثقافي وتحدياتها الغرب هي تلك التي قامت في آسيا والتي نشأت عن الإسلام. وهي كانت الحضارات المفعمة بالحياة والنشاط في الربع الأخير من القرن العشرين. ويبدو التحدي الإسلامي جلياً في الإنبعث الإسلامي الثقافي، والإجتماعي، والسياسي السائد في العالم المسلم والرفض الذي صاحب ذلك الإنبعث للقيم والأعراف الغربية. ويبدو التحدي الآسيوي واضحاً في كل الحضارات الآسيوية — الصينية، واليابانية، والبوذية، والمسلمة — وتشدد على إختلافاتها الثقافية عن الغرب، وفي بعض الأحيان تشدد على العموميات الثقافية التي تنقسمها فيما بينها، وغالباً ما تحدد هذه العموميات بالكنفوشيوسية. ويؤكد الآسيويون والمسلمون كلاهما على أعلوية ثقافتهما بالنسبة إلى الثقافة الغربية. وعلى النقيض من ذلك، فإن الشعوب في الحضارات اللاغربية الأخرى — الهندوسية، والأرثوذكسية، والأمريكية اللاتينية، والأفريقية — قد تشدد على الخصائص المميزة لثقافتهما، ولكنها ابتداءً من تسعينات القرن العشرين قد كانت مترددة في التصريح بأعلوية ثقافتهما بالنسبة إلى الثقافة الغربية. وتقف آسيا والإسلام كل بمفرده، وأحياناً معاً، في التوكيد على تفتتهما المتزايدة بالنفس في علاقتهما بالغرب.

وتكمن أسباب متصلة ولكنها مختلفة وراء هذين التحديين. وللتوكيد الآسيوي جذور في النمو الإقتصادي؛ أما التوكيد الإسلامي فينبثق إلى حد بعيد من التعبئة الإجتماعية والنمو

السكاني. ولكل من هذين التحديين في الزمن الحاضر وسيظل لهما حتى في القرن الواحد والعشرين تأثير يزعزع الاستقرار إلى حد بعيد في السياسات العالمية. ولكن، تختلف طبيعة هذه التأثيرات جوهرياً. إذ أن التطور الاقتصادي للصين والمجتمعات الآسيوية الأخرى يزود حكوماتها بكلا الإثنين؛ الحوافز والموارد لتصبح مرغوب فيها أكثر في تعاملاتها مع الدول الأخرى. أما النمو السكاني في الدول المسلمة، وبخاصة إزدیاد عدد الفئة العمرية مابين خمس عشرة وأربع وعشرين سنة، فيقدم مجندياً للحركات الدينية الأصولية المتطرفة، والإرهاب، والتمرد، والمجرة. فيزيد النمو الاقتصادي من قوة الحكومات الآسيوية، بينما يهدد النمو السكاني حكومات المسلمين والمجتمعات اللامسلمة.

الإثبات الآسيوي

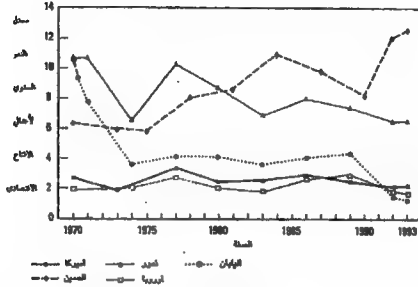
كان وما زال التطور الاقتصادي لشرق آسيا أحد التطورات ذات الشأن الأعظم في العالم في النصف الثاني من القرن العشرين. وبدأت هذه العملية في اليابان في خمسينات القرن العشرين، وساد الاعتقاد لفترة من الزمن بأن اليابان هي الاستثناء الدائع الصيت: فهي الدولة اللاغربية التي صُيرت نفسها دولة عصرية بنجاح وأصبحت متطورة إقتصادياً. ولكن، إمتدت عملية التطور الإقتصادي إلى النمر الأربعة (هونغ كونغ، وتايوان، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة) ومنها إلى الصين، وماليزيا، وتايلاند، وإندونيسيا، وهي الآن تقوم على أسس راسخة في القلبين، والهند، وفيتنام. فغالباً ما كانت هذه الدول تدعم على مدار عقد أو أكثر من الزمن نسب لمعدل نمو سنوي تتراوح بين ٨ إلى ١٠ بالمائة أو أكثر. ولقد حدث توسع مثير بما يساوي ذلك في التجارة، فكان أولاً بين آسيا والعالم ومن ثم بين الدول الآسيوية. وبأي هذا العمل الإقتصادي الآسيوي العظيم على نحو مثير معاكساً للنمو المتواضع للإقتصاديات الأوروبية والأمريكية والركود الذي قد خيم على أغلب مناطق العالم الأخرى.

ولهذا لم يعد الإستثناء هو اليابان وحسب، بل إنه على نحو يزداد يوماً بعد يوم ليكون كل آسيا. فلن يدوم حال التماثل في الثروة مع الغرب من جانب والتماثل بالتخلف مع الدول اللاغربية من جانب آخر في الدول الآسيوية إلى ما بعد القرن العشرين. إذ كانت سرعة هذا

التحول فائقة. كما وقد أشار إلى ذلك كيشور محبوباني بقوله؛ في بريطانيا إستغرق مضاعفة الإنتاج الإقتصادي لكل فرد ثمان وخمسين سنة، وفي أمريكا إستغرق سبع وأربعين سنة، ولكن أجزته اليابان في ثلاث وثلاثين سنة، وإندونيسيا في سبع عشرة سنة، وكوريا الجنوبية في إحدى عشرة سنة، والصين في عشر سنين. وكان الإقتصاد الصيني ينمو بنسب سنوية بلغت معدل ٨ بالمائة في ثمانينات القرن العشرين والنصف الأول من تسعيناته، وكانت النور قرية من هذا المستوى وجاءت خلف الصين في الترتيب أنظر الشكل (٥-١). وأعلن المصرف العالمي في سنة ١٩٩٣ بأن "المنطقة الإقتصادية الصينية" كانت قد أصبحت "قطب النمو الرابع" في العالم على قدم المساواة مع الولايات المتحدة، واليابان، وألمانيا. وطبقاً لأغلب التقديرات، فإن الإقتصاد الصيني سيصبح أكبر إقتصاديات العالم على الإطلاق في مطلع القرن الواحد والعشرين. ويرجح بشأن آسيا، ذات الإقتصاديين الثاني والثالث في العالم في تسعينات القرن العشرين، أن تمتلك أربع من أصل خمس أكبر إقتصاديات في العالم، وسبع من أصل عشر أكبر إقتصاديات في العالم بحلول سنة ٢٠٢٠. وبحلول ذلك التاريخ، يرجح أن تكون حصة المجتمعات الآسيوية ٤٠ بالمائة من إجمالي إنتاج الإقتصاد العالمي. ويحتمل أن تكون أشد الإقتصاديات تنافساً أغلبها من آسيا كذلك^(١). وحتى إذا يزل الإقتصاد الآسيوي عن مستواه فسرعان ما، وعلى نحو أشد إندفاعاً مما هو متوقع، تظهر نتائج النمو الذي قد حدث سابقاً في إقتصاديات آسيا والعالم وتبدو كأنها مازالت ضخمة.

وغير الآن التطور الإقتصادي الشرق آسيوي ميزان القوة بين آسيا والغرب وبالتحديد الولايات المتحدة. إذ يولد التطور الإقتصادي الناجح الثقة بالنفس والتعويل عليها عند الذين ينجزونه ويستفيدون منه. فالثروة، كالقوة، وهو أمر مسلم به بأنها برهان على الفضل، ودليل على الأعلوية الأخلاقية والثقافية. وعندما أمسى الشرق آسيويين أكثر نجاحاً إقتصادياً، فإنهم لم يترددوا في التأكيد على إمتياز ثقافتهم والإعلان جهاراً لهاراً عن أعلوية قيمهم وأسلوب حياتهم. بمقارنتها مع تلك التي للمجتمعات الغربية. وتتناقص إستجابة المجتمعات الآسيوية يوماً بعد يوم لطلبات ومصالح الولايات المتحدة وتصبح قادرة أكثر فأكثر على مقاومة الضغط الذي تـسلطه عليها الولايات المتحدة أو الدول الغربية الأخرى.

الشكل ١-٥
التحدي بالقوة الاقتصادية: بين آسيا والغرب



المصدر: المصرف العالمي، الجداول العالمية لسنتي ١٩٩٥ و ١٩٩١ (بالقوس: جون هوبكنز، مطبعة الجامعة، ١٩٩٥، ١٩٩١)، الإدارة العامة للميزانية، الحسابات والإحصاءات، آر. أو. سي. جرد إحصائي للسجل الوطني، منطقة تايوان، وجمهورية الصين، ١٩٥١-١٩٩٥ (١٩٩٥). ملاحظة: هذه الشظية البيانية هي سلسلة تمثل كل فاصلة فيها معدل ثلاثة سنين.

وأشار السفير تومي كوه إلى "نهضة ثقافية" آسيوية في سنة ١٩٩٣ قائلاً: "نمة نهضة ثقافية تحتاج آسيا من أقصاها إلى أقصاها". وتتضمن هذه النهضة "ثقة متنامية بالنفس". وهذا الأمر يعني بأن الآسيويين "ما عادوا يعتبرون أي شيء غربي أو أمريكي بأنه الأفضل بالضرورة". وتعلن هذه النهضة الثقافية عن نفسها بوضوح في التأكيد المتزايد على أمرين، الهويات الثقافية المتميزة لكل بلد آسيوي على أفراد وعلى العموميات التي تشترك بها الثقافات الآسيوية التي تميزها عن الثقافة الغربية. وتظهر أهمية هذا الإحياء الثقافي في التفاعل المتغير للمجتمعين الشرق آسيويين الكبيرين مع الثقافة الغربية.

وعندما فرض الغرب نفسه بالقوة على الصين واليابان في أواسط القرن التاسع عشر، وبعد إعجاب لم يستمر طويلاً بالكمالية، عملت النخب المهيمنة آنذاك على إختيار استراتيجيات إصلاحية. وبعد اتفاق ميجي لاستعادة اليابان، تولت مجموعة مقعمة بالحوية والنشاط السلطة في

اليابان، فدرست واستعارت فنون تقنية، وممارسات، وأعراف غريبة ثم شرعت بعملية تعصير اليابان. ولكن قامت بذلك بالطريقة التي من شأنها أن تحافظ على العناصر الأساسية للثقافة اليابانية التقليدية والتي ساهمت في كثير من جوانبها في عملية التعصير، ومنحت اليابان القدرة على أن تستحضر عناصر الثقافة الغربية، وتعيد صياغتها، وتبني عليها لكي تستحث التأييد لاستعمارها وتبريره في ثلاثينات وأربعينات القرن العشرين. ومن ناحية أخرى، كانت سلالة تشنغ الفاسدة، في الصين، عاجزة عن التكيف بنجاح مع التأثير الغربي. حتى أن الصين هزمتها اليابان والقوى الأوربية وإستغلتها وأذلتها. وتبع إختيار السلالة الحاكمة في سنة ١٩١٠ الانقسام والحرب الأهلية، ثم أخذ القادة الصينيون في الميدانين السياسي والفكري، الذين كانوا يعيشون تلك الأحداث، يتوسلون بأفكار غربية ملائمة: فكانت مبادئ سون يات سين الثلاثة وهي "القومية، والديمقراطية، وقوت الشعب"، وجاء ليانغ تشي تشاو بـ "التحررية"، وعمل ماو تسي تونغ بـ "اللينينية الماركسية". وإذ بانّت نهاية أربعينات القرن العشرين إنتصر هذا الإستيراد الأخير من الإتحاد السوفيتي إنتصاراً ساحقاً على تلك الإستيرادات الغربية - القومية، والتحررية، والديمقراطية، والديانة المسيحية - وتم تعريف الصين بأنه بلد اشتراكي.

وفي اليابان، أفضت الهزيمة النكراء في الحرب العالمية الثانية إلى فوضى ثقافية عارمة. وعلق أحد الغربيون المهتمون بعمق بالشأن الياباني في سنة ١٩٩٤ فقال؛ "يصعب علينا الأمر الآن صعوبة شديدة أن نُقدر إلى أي مدى جُرّ إليه - الدين، والثقافة، وكل جانب من جوانب الوجود الفكري لهذا البلد - لخدمة هذه الحرب. فكانت خسارة الحرب صدمة مدمرة للنظام. وأصبحت عقولهم ترى كل الأشياء والأمور تافهة فنبذوها كلها"^(٣).. وبدلاً عنها، أصبح كل شيء مرتبط بالغرب وعلى وجه الخصوص بالخضوص بالخضوص بالنصر الولايات المتحدة يرى بأنه صالح ومرغوب فيه. وهكذا حاولت اليابان محاكاة الولايات المتحدة، تماماً كما كانت الصين تحاكي الإتحاد السوفيتي.

وفي السنين الأخيرة من سبعينات القرن العشرين، كان فشل المذهب الشيوعي في تحقيق تطور إقتصادي، ونجاح المذهب الرأسمالي في اليابان وعلى نحو متزايد في مجتمعات آسيوية أخرى قد دفع القيادة الصينية الجديدة لتتحول بعيداً عن النموذج السوفيتي. وعزز إختيار الإتحاد السوفيتي

بعد عقد من الزمن بدرجة أعمق جوانب فشل هذا الإستيراد. وباتت الصين تواجه هذه المسألة؛ أنقلب نحو الغرب أم تقلب على نفسها. وقام كثير من المفكرين وبعض من غيرهم فدافعوا عن تغريب القيم الثقافية بالجملة، لأنه التوجه الذي يبلغ أقصى غاياته الثقافية والشعبية في مسلسل تلفزيوني عنوانه *مرثاة النهر* وتتصب فيه آلهة الديمقراطية في ساحة تاينانج^١. لكن هذا التوجه الغربي لم يدع إلى مد يد العون لا إلى المئات القليلة المعدودة من الناس في بكين ولا إلى ٨٠٠ مليون مزارع يعيشون في أرياف الصين. إن التغريب التام لم يعد أمراً عملياً في نهاية القرن العشرين بالقدر الذي كان عليه عند نهاية القرن التاسع عشر. فبدلاً عن ذلك، إختارت القيادة الصينية صيغة جديدة من صيغة تي - يونغ والتي تعني: المذهب الرأسمالي والإرتباط بالإقتصاد العالمي، هذا من ناحية، والإتحاد تحت لواء حكم فاشستي والعودة إلى الإلتزام بالثقافة الصينية، من ناحية أخرى. فبعد التخلي عن الشرعية الثورية للينينية - الماركسية، حل النظام والشرعية الوطنية محل الشرعية التنفيذية، وإن هذا النظام أدى إليه التطور الإقتصادي الساحق، أما الشرعية الوطنية فلقد قاد إليها تفعيل الخصائص المتميزة للثقافة الصينية. وعلق أحد المعلقين الإذاعيين على ذلك قائلاً؛ "لقد إعتنق نظام ما بعد أحداث تاينمن بلهفة المذهب القومي كمعين جديد للشرعية"، ولقد إنتفضت بوعي ضد الأمركة لإضفاء الشرعية على سلطتها وسلوكها^(٤). وهكذا، فإن ثقافة صينية تؤمن بالمذهب القومي هي في طور الظهور، وهذا الأمر عبرت عنه كلمات أحد قادة هونغ كونغ في سنة ١٩٩٤ حين قال؛ "نحن الصينيون نشعر بأننا قوميون وهو ما لم نشعر به من قبل أبداً. نحن صينيون ونشعر بالفخر بذلك". وفي الصين نفسها، في مطلع تسعينات القرن العشرين، تمت "رغبة شعبية للرجوع إلى كل ما هو صيني أصيل، وهو غالباً ما يكون عشائري أبوي، ومعم في الأهلية، وفاشستي". أما الديمقراطية، في خضم عودة ظهور حالة تاريخية، فستضعف الثقة بها ثم تُرفض، كما رفض المذهب اللينيني، لأنها مجرد خدعة أجنبية أخرى^(٥).

^١ وهي ساحة كبيرة وسط عاصمة الصين بكين، وتحت مكاناً تقليدياً لإقامة للمهرجانات والتجمعات الكبيرة. وإكتسبت شهرة عالية بعد أن قام جنود صينيون، تنفيذاً لأوامر الحكومة الصينية، بقتل مئات الطلبة الذين كانوا يتظاهرون في الساحة احتجاجاً على سياسات الحكومة. وقول الكاتب في مسلسل تلفزيوني الخ، هو أسلوب شعري ولكم من الشعب الغريبة التي تدعو إلى تغريب الصين. الترجمة

وفي السنوات الأولى من القرن العشرين، ذهبت مجموعة مفكرين صينية مستقلة، توازي مؤسسة ووبر، إلى تعريف الكنفوشيوسية بأنها مصدر الرجعية الصينية. ولكن في السنين الأخيرة من القرن العشرين، فإن قادة صينيين سياسيين، توازي مكانتهم علماء الاجتماع الغربيين، يحتفلون بالكنفوشيوسية لأنها معين التقدم الصيني. وفي ثمانينات القرن العشرين، بدأت الحكومة الصينية تدعم الاهتمام بالكنفوشيوسية، حين أعلنها قادة الحزب بأنها "الرافد الرئيس" للثقافة الصينية^(٦). وكذلك أصبحت الكنفوشيوسية، بالتأكيد، مثاراً لحماسة لي كوان يو، الذي أخذ يراها بأنها مصدر نجاح سنغافورة وأمسي مباشرة بالقيم الكنفوشيوسية إلى بقية العالم. وفي تسعينات القرن العشرين، أعلنت نفسها الحكومة التايوانية لتكون "الوريث الشرعي للفكر الكنفوشيوسي" وأخذ الرئيس لي تنغ — وي يُعرف الناس بجنور التحول الديمقراطي لتايوان في "موروثها الثقافي" الصيني الذي يمتد تاريخه إلى عهد كاو ياو (القرن الواحد والعشرين ق.م)، وفي التاريخ الكنفوشيوسي (القرن الخامس ق.م)، وفي تاريخ المنشوس^(٧) (القرن الثالث ق.م). وسواء أكان القادة الصينيون راغبين في إضفاء الشرعية على الفاشستية أم الديمقراطية، فإنهم ينشدون الشرعية في ذلك من الثقافة الصينية العامة لا في الأفكار الغربية المستوردة.

إن المذهب القومي الذي تسنده الحكومة هو المذهب القومي الذي أسسه هان، ويساعد هذا المذهب على كبت الاختلافات اللغوية، والإقليمية، والإقتصادية بين ٩٠ بالمائة من سكان الصين ككل. وفي نفس الوقت، فإن هذا المذهب يعمق الاختلافات مع الأقليات ذات الأصول العرقية من غير الصينية التي تولف نسبة أقل من ١٠ بالمائة من كل سكان الصين لكنها تحتل ٦٠ بالمائة من أراضي الصين. وهو كذلك يقيم الأسس التي تجعل النظام معارضاً للديانة المسيحية، والتنظيمات المسيحية، ومحاولات الهداية إلى الديانة المسيحية التي تقدم اعتقاداً غريباً بديلاً من شأنه أن يملأ الفراغ الذي خلفه إخماد المذهب اللينيني الذي عمل به ماو.

^(٦) هو ملحد ديني لفيلسوف صيني اسمه مينغ تشو علم أتباعه نظاماً أخلاقياً يقوم على أساس قيم النبل الروحي التي يمكن الإنسان من تحمل المصاعب ممدوء وسكينة نفس، وعلى أساس جوهر الإنسان الذي يدعو للخير وينهى عن الرذيلة والحفارة، والعمل بالكرم الروحي والملاذي. المترجم

وفي عين الوقت، في ثمانينات القرن العشرين تناقض التطور الاقتصادي في اليابان مع الإخفاقات الواضحة للإقتصاد الأمريكي و"إنحدار" النظام الاجتماعي الأمريكي مما قاد اليابانيين إلى أن يصبحوا، على نحو يزداد يوماً بعد يوم، أكثر تحملاً من سحر النماذج الغربية، ويترسخ إقتناعهم يوماً بعد يوم بأن أسباب نجاحهم يجب أن تكمن في ثقافتهم الخاصة. وكانت الثقافة اليابانية قد أدت إلى نكبة عسكرية في سنة ١٩٤٥ ولهذا السبب كان يجب أن تُرفض، أما وإنما أدت إلى نصر إقتصادي بحلول سنة ١٩٨٥ صار إعتناقها لهذا السبب ممكناً. ولما إشتدت ألفة اليابانيين بالغرب أدت بهم هذه الألفة إلى "الإدراك بأن كون الشيء غريباً هو ليس رافعاً إلى درجة يسلب الألباب بسحره بذاته. ولذا، فأخرجوا ذلك الإعجاب خارج نظامهم". وبينما تبني يابانيو عهد ميحي لإستعادة اليابان سياسة "الإلتصال عن آسيا والإلتحاق بأوروبا"، تبني يابانيو نهاية القرن العشرين الإحياء الثقافي وأقروا سياسة "الإبتعاد عن أمريكا والإرتباط بآسيا"^(٨). وتضمن هذا التوجه؛ أولاً، إعادة تعريف الهوية اليابانية بالتقاليد الثقافية اليابانية وحدد التأكيد على قيم تلك التقاليد. ثانياً؛ وهو الأمر الأصعب من سابقه، السعي إلى جعل اليابان "بلداً آسيوياً" وتعريف اليابان بأنها على الرغم من حضارتها المتميزة، فهي جزء من الثقافة الآسيوية العامة. فلماذا عرفنا إلى أي حد ذهبت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، على النقيض من الصين، فعرفت نفسها كدولة غربية، وعرفنا إلى أي حد أن الغرب مهما كانت إخفاقاته فإنه لم ينهار إهياراً تاماً كما إهار الإتحاد السوفيتي، تبدو لنا الأسباب التي جعلت اليابان ترفض الغرب رفضاً قاطعاً أنها لم تكن بقوة ولا حتى قريبة في قوتها من الأسباب التي دفعت الصين لتتأى بنفسها بعيداً عن كلا النموذجين السوفيتي والغربي. ومن ناحية أخرى، فإن حضارة اليابان الفريدة في نوعها، والذكريات في الدول الأخرى عن الإستعمار الياباني، والمركزية الإقتصادية للصينيين في الدول الآسيوية الأخرى، هي كذلك قضايا تفيد بأن الأمر سيكون أسهل على اليابان أن تتأى بنفسها بعيداً عن الغرب مما يكون عليها أمرها لو تمزج نفسها مع آسيا^(٩). ولما عادت اليابان لتؤكد على هويتها الثقافية الخاصة، فإنها شددت على خصائصها الفريدة وإختلافاتها عن كلا الثقافتين الغربية والآسيوية مما عدا ثقافتها.

وعلى الرغم من أن الصينيين واليابانيين إكتشفوا قيمةً جديدةً في ثقافتهما الخاصتين، فإنهم كذلك يشتركون بالعودة إلى تأكيد أوسع على قيمة الثقافة الآسيوية على نحو عام بمقارنتها مع القيمة الغربية. وأدت حركة التصور والنمو الذي صاحبها في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين إلى ترابط الشرق آسيويين بروابط قوية بما يمكن أن يسمى تسمية مناسبة بأنه الإثبات الآسيوي. وهذه المجموعة المركبة من المواقف لها أربعة مكونات.

الأول، يعتقد الآسيويون بأن دول شرق آسيا ستدعم تطورها الإقتصادي السريع، وأنما سرعان ما تتخطى الغرب في الإنتاج الإقتصادي، ولهذا السبب ستكون ذا تأثير متزايد في الشؤون العالمية بالمقارنة مع الغرب. فالنمو الإقتصادي يثير شعوراً بالقوة بين المجتمعات الآسيوية ويحفزهم على إثبات قدرتهم على الوقوف نداً للغرب. "إن الأيام التي كانت عندما تعطس أمريكا تصاب آسيا بالزكام قد ولت"، هذا ما أعلنه أحد الصحفيين اليابانيين البارزين، وأضاف مسؤول حكومي ماليزي إلى هذه الإستعارة الطليقة قائلاً؛ "بل حتى الحمى الشديدة لو أصابت أمريكا لن تجعل آسيا تسعل". وقال قائد آسيوي آخر بأن الآسيويين هم الآن "عند نهاية عهد الخشية وبداية عهد الوقاحة" في علاقاتهم مع الولايات المتحدة. وأكد نائب رئيس الوزراء الماليزي على أن "إزدهار آسيا المتزايد يعني بأنها الآن في وضع يمكنها من أن تقدم بدائل حادة إلى الترتيبات العالمية السائدة في الميادين السياسية، والإجتماعية، والإقتصادية"⁽¹⁰⁾. ويذهب الشرق آسيويين إلى القول بأن الإزدهار الإقتصادي كذلك يعني أن الغرب سيفقد، على نحو متسارع، قدرته على جعل المجتمعات الآسيوية تتكيف مع المعايير الغربية التي تتعلق بحقوق الإنسان وقيم أخرى.

الثاني، يعتقد الآسيويون بأن هذا النجاح الإقتصادي هو، في جانب واسع منه، نتيجة للثقافة الآسيوية التي هي أرقى من ثقافة الغرب، ويعتقدون بأن هذا الأخير متحلسل ثقافياً وإجتماعياً. وفي أيام التدافع والعنفوان لثمانينات القرن العشرين حينما كان الإقتصاد الياباني، وصادراتها، وميزانها التجاري، وعجزوناتها من العملة الأجنبية تعيش إزدهاراً، فإن اليابانيين كانوا يتباهون، كما تباهى السعوديون من قبلهم، بقوتهم الإقتصادية الجديدة، وتحدوا بازدهار عن إحدار الغرب، ونسبوا بنجاحهم إلى إخفاقات الغرب في الوصول إلى مرتبة رقي ثقافتهم وفساد الثقافة الغربية. وفي مطلع تسعينات القرن العشرين، كانت روح النصر الآسيوية تتجلى ثانية بوضوح

بالذي لا يمكن أن يُوصَف إلا بأنه "المحوم الثقافي السنغافوري". إذ ابتداءً من لي كوان يو فمن دونه من القادة السنغافوريين أخذوا يشيدون بعلو شأن آسيا في علاقتها مع الغرب وأخذوا يبينون اختلافات فضائل الثقافة الآسيوية، قاصدين بذلك فضائل الكنفوشوسية أساساً، المسؤولة عن هذا النجاح بوصفها — النظام، والانضباط، والمسؤولية العائلية، والعمل الجاد، والحياة الجماعية، والاعتدال في المتع الذاتية — وبمقارنتها مع؛ الانغماس في ملذات الذات، والكسل، والحياة الفردانية، والجريمة، والتعليم الناقص، وقلة احترام السلطة، و"التحجر الذهني" المسؤولة عن إغدار الغرب. حتى قيل بأن الولايات المتحدة إذا كانت تريد أن تتنافس مع الشرق فإنها "تحتاج إلى إعادة النظر بفرضياتها الأساسية بشأن ترتيباتها الاجتماعية والسياسية، وفي أثناء هذه العملية تتعلم درس أو درسين من المجتمعات الشرق آسيوية"⁽¹¹⁾.

وعند الشرق آسيويين، فإن نجاح شرق آسيا هو، على وجه الخصوص، جراء نتيجة لتشديد الثقافة الآسيوية على الجماعية أكثر من تشديدها الفردانية. وأشار إلى ذلك لي كوان يو قائلاً؛ إن "القيم والممارسات الأكثر التي تدعو بنحو أشد إلى الجماعية عند الشرق آسيويين ولاسيما — اليابانيين، والكوريين، والتايبانيين، وأهل هونغ كونغ، والسنغافوريين — قد أثبتت بأنها مصادر قوة بكل ما في الكلمة من معنى للحاق بركب التقدم". و"إن القيم التي تحملها الثقافة الشرق آسيوية مثل؛ أولوية مصالح الجماعة على المصالح الفردية، تدعم جهد الجماعة الكلي الضروري للتطور بسرعة". ويتفق مع ذلك قول رئيس الوزراء إذ يقول؛ إن "أخلاق العمل عند اليابانيين والكوريين، التي تقوم على الانضباط، والإخلاص، والاجتهاد، قد عملت عمل القوة المحركة للتطور الإقتصاد والاجتماعي لبلدائهم الخاصة. وجاءت أخلاق العمل هذه وليدة فلسفة تقول؛ إن الجماعة والوطن هما الأهم من الفرد"⁽¹²⁾.

الثالث، على الرغم من إدراك الشرق آسيويين الاختلافات بين المجتمعات والحضارات الآسيوية، فهم يسلّمون بأنه ثمة عموميات مهمة مشتركة بينهم كذلك. وقال أحد الصينيين المنشقين بأن "العموميات المركزية بينها هي المنظومة القيمية للكنفوشوسية — التي مجدها التاريخ وتشترك بها أغلب الدول في المنطقة"، ولاسيما تأكيدها على حياة الاستقامة، والعائلة، والعمل، والانضباط. والذي لا يقل عن ذلك في أهميته هو؛ الرفض المشترك للفردانية وسيادة الإعتقاد

بوصحة المذهب الفاشستي "المعتدل" أو صيغ محدودة للغاية من الديمقراطية. وللمجتمعات الآسيوية مصالح مشتركة في مواجهة الغرب من أجل الدفاع عن هذه القيم المميزة وتدعيم مصالحها الاقتصادية الخاصة. وينهب الآسيويون إلى القول بأن هذا الأمر يتطلب تطوير صيغ جديدة للتعاون بين الدول الآسيوية مثل توسيع إتحاد أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، وإيجاد مؤتمر اقتصادي لدول شرق آسيا. وعلى الرغم من أن المصلحة الاقتصادية للمجتمعات الشرق آسيوية في المدى القريب هي الحفاظ على منافذ اقتصادية في الأسواق الغربية، فيرجح، في المدى البعيد، أن يسود التمايز بين خصائص كل منطقة، لهذا السبب يجب أن تُشجّع التجارة والاستثمار بين الدول الآسيوية⁽¹³⁾. وإن الأمر ضروري بالنسبة لليابان، ضرورة خاصة، كدولة قائدة في عملية تطور آسيا، لكي تتحول بعيداً عن سياستها التاريخية "سياسة خلع آسيوية اليابان وتأييد تغريبها" وأن تتخذ "مساراً لجعل اليابان بلداً آسيوياً ثانية" أو على نحو أوسع من ذلك، الإعلاء من شأن "الخصائص المميزة لآسيا"، وهو المسار الذي أقره المستولون السنغافوريون⁽¹⁴⁾.

الرابع، يزعم الشرق آسيويون بأن التطور الآسيوي والقيم الآسيوية هي النماذج التي سنتقدي بها المجتمعات اللاغربية الأخرى في محاولاتها اللحاق بركب الغرب والتي من شأن الغرب أن يتبنها لتحديد نفسه. ويدعي الشرق آسيويون بأن "نموذج التطور الأنفلوسكسوني، الذي ظل مبعثاً على مدار أربعة عقود بصفته الوسيلة الأنجع لتعصير اقتصاديات الأمم النامية وبناء نظام سياسي قادر على الإستمرار، هو نموذج لا فائدة ترجى منه لتحقيق تلك الغايات". ويحل الآن النموذج الآسيوي محله، لأن دولا، ابتداءً من المكسيك وتشلي ومروراً بإيران وتركيا وحتى جمهوريات الإتحاد السوفيتي السابق تحاول الآن أن تتعلم من نجاحه، حتى لو كانت الأجيال السابقة تحاول أن تتعلم من النجاح الغربي. فيجب على آسيا أن "تنقل إلى بقية العالم تلك القسيم الآسيوية التي هي ذات قيمة كونية وإن نقل هذه القيم المثالية يعني تصدير النظام الاجتماعي الآسيوي، وبخاصة النظام الاجتماعي الشرق آسيوي". ويكون الأمر ضرورياً بالنسبة إلى اليابان أن تسند "عولمة دول المحيط الهادي" تمهيداً لـ "عولمة آسيا" ومن هذا العالم "تبدأ بالتحديد صياغة خصائص النظام العالمي الجديد"⁽¹⁵⁾.

إن المجتمعات القديمة هي التي تدعو إلى كونية حضارتها، أما المجتمعات الضعيفة فهي التي تدعو إلى الحفاظ على خصائصها الإقليمية بعيداً عن تأثيرات المجتمعات الأكبر والأقوى. فكانت ومازالت الثقة المتصاعدة بالنفس لمجتمعات شرق آسيا سبباً في بداية ظهور مذهب عولة آسيوي يباري ذلك الذي كان ومازال حسيصة مميزة للغرب. "إن القيم الآسيوية هي قيم كونية، أما القيم الأوروبية فهي قيم أوروبية وحسب"، هذا ما تضمنه خطاب الرئيس مهاتير إلى رؤساء الحكومات الأوروبية في سنة ١٩٩٦^(١٦). ويجري على نحو يوازي ذلك إن ترسم فكرة "الغربة" الآسيوية صورة واحدة للغرب وهي، إلى حد بعيد، نفس الصورة الواحدة ونفس الأسلوب السلبي الذي رسمت به فكرة "الإستشراق" الغربية ذات مرة صورة الشرق على نحو مزعوم. وعند الشرق آسيويين، فإن الإزدهار الإقتصادي هو البرهان على الرقي الأخلاقي. وإذا حدث في يوم ما وحلت الهند محل دول شرق آسيا وباتت موضع العالم الذي ينعم بأسرع نمو إقتصادي، فيجب أن يتهيأ العالم لسماع خطاب مطولة تشيد برقي الثقافة الهندوسية، وتشيد بمآثر نظام الطوائف الاجتماعية الهندوسية وكيف أدت العودة إلى منابعها الصافية إلى التغلب على الإرث الغربي المهلك الذي خلفه الإستعمار البريطاني، وإن الهند في نهاية المطاف أخذت مكانها الذي يناسبها في منزلة الحضارات الراقية.

الإنبيات الإسلامي

بينما أصبح الآسيويون يميلون أكثر فأكثر إلى التوكيد على ثقافتهم، كان المسلمون وبأعداد كبيرة وفي نفس الوقت يتوجهون نحو الإسلام كمعين للهوية، ومعنى للحياة، والإستقرار، والشرعية، والتطور، والقوة، والأمل، وإن هذا الأمل جسده الشعار الذي يقول: "الإسلام هو الحل". وإن هذا الإنبيات الإسلامي* في بعد مداه وعمقه الشديد هو الطور الأخير في تهيئة

* يكتب مؤلف هذا الكتاب عبارة الإنبيات الإسلامي بالحروف الإنجليزية الكبيرة، وبعبارة كلمة الإنبيات بحرف إستهلالي كبير وهو أمر غير مألوف للقارئ باللغة الإنجليزية فيملق على ذلك بقوله؛ قد يتسائل بعض القراء عن السبب الذي جعل كلمة الإنبيات 'Resurgence' في عبارة الإنبيات الإسلامي تكتب مبدوعة بحرف إستهلالي كبير، وإن السبب وراء ذلك هو لفت الإنتباه إلى أن هذه الكلمة تشير إلى حدث تاريخي مهم إلى حد بعيد إذ يؤثر على خمس مجموع الإنسانية أو أكثر، الأمر الذي يجعله، على أقل تقدير، يبلغ من الأهمية درجة تعاضى أهمية الثورة الأمريكية، والثورة الفرنسية، والثورة الروسية التي تكتب بالحروف 'R' من كلمات الثورة -

الحضارة الإسلامية لمواجهة الغرب، وهو يسعى لإيجاد "حل" لا في المنظومات النظرية الغربية بل في الإسلام، ويجسد هذا الشعور القبول بالحياة العصرية، والرفض للثقافة الغربية، والالتزام ثانية بالإسلام كمرشد للحياة في العالم المعاصر. كما وضع ذلك مسئول سعودي كبير في سنة ١٩٩٤ حين قال؛ إن "الاستبدادات الأجنبية مليحة أما لأنها تلمع أو "أشياء" مصنوعة بتقانة راقية. ولكن الأعراف الاجتماعية والسياسية غير الملموسة التي إستوردت من الخارج يمكن أن تكون مهلكة - إسأل عن ذلك شاه إيران فمكانة الإسلام في نفوسنا ليست بمجرد دين بل هو أسلوب للحياة. ونحن السعوديين نرغب في التعصير ولكن ليس بالضرورة أن نتغرب"^(١٧).

فالإنبعث الإسلامي هو المحاولة التي يقوم بأعيائها المسلمون لتحقيق هذا الهدف. فهي؛ حركة واسعة فكرية، وثقافية، وإجتماعية، وسياسية تسود جميع أنحاء العالم الإسلامي. ويعتقد على نحو شائع بأن "النهج الأصولي" الإسلامي هو الإسلام السياسي، وهو مجرد عنصر واحد من حركة إحياء أشمل بكثير لأفكار، وممارسات، وعلم البلاغة الإسلامية، وإعادة روح التفاني من أجل الإسلام إلى بلاد المسلمين. إن هذا الإنبعث الإسلامي هو حالة سائدة ليست متطرفة، وهي عامة وليست معزولة.

ولقد أثر هذا الإنبعث في المسلمين في كل بلد وفي أغلب الجوانب الاجتماعية والسياسية في الدول المسلمة. ولقد كتب جوهن آل. إسبوزيتو بشأن هذا الإنبعث فيقول:

"إن الدلالات على وجود صحوة إسلامية في الحياة الشخصية" كثيرة ومنها: زيادة الإهتمام بالشعائر الدينية (للحضور في الجامع، الصلاة، الصيام)، تكاثر البرمجة والمطبوعات الدينية، والتأكيد على نحو أشد على الزي والقيم الإسلامية، وإحياء مذهب التصوف. ولقد صاحب هذا التجديد نو القاعدة الأوسع للعودة للتأكيد على العمل بنهج الإسلام في الحياة العامة: فثمة تزايد في الحكومات، والمنظمات، والقوانين، والمصارف، وخدمات الرفاهة الاجتماعية، والمؤسسات التعليمية ذات التوجه الإسلامي. ولقد توجهت كلتا الائتلتين: الحكومات والحركات المعارضة لها إلى الإسلام أما لتعزيز سلطتها أو لحشد التأييد..... وإن أغلب الحكام والحكومات، وبضمنها أشد الدول علمانية مثل تركيا وتونس، التي تصبح واعية بقدرة الإسلام الكامنة، قد أبدت إحساساً وقلقاً مفراطاً بشأن القضايا الإسلامية.

- 'Revolution' فيها بحرف إستهلال كبير. وإن هذا الإنبعث يشبه بعضاهي حركة الإصلاح البرتستانتي في المجتمع الغربي والتي يكتب الحرف 'R' من كلمة إصلاح 'Reformation' منها بحرف استهلال كبير.

وبصيغة مشابهة لتلك، فإن عالم بارز آخر في الدين الإسلامي هو علي الدين هلال الدسوقي يرى هذا الانبعاث بأنه يتضمن محاولات لإقامة القانون الإسلامي محل القانون الغربي، والعمل على زيادة استخدام اللغة والرموز الدينية، والتوسع في التعليم الإسلامي (الذي بدا جلياً في تكاثر المدارس الإسلامية وصياغة المناهج الدراسية في المدارس العادية بالأسلوب الإسلامي)، وزيادة الالتزام بالقواعد الإسلامية للسلوك الاجتماعي (مثلاً؛ عبادة وحجاب المرأة، وإجتنب الخمر)، وإزدياد المشاركة في الطقوس الدينية، وهيمنة المجموعات الإسلامية المعارضة للحكومات العلمانية في المجتمعات المسلمة، وتوسيع المحاولات لتطوير تضامن دولي بين الدول والمجتمعات الإسلامية⁽¹⁸⁾. إن إنتقام الرب هو ظاهرة عالمية، لكن الرب، أو بالأحرى الله قد جعل إنتقامه أعم وأشد نفاذاً في أمة الإسلام.

ويحمل الانبعاث الإسلامي في مظاهره السياسية بعض الشبه بالمذهب الماركسي، فهو ذات نصوص مقدسة، ورؤية لمجتمع مثالي، ووعد بتغيير جذري، ورفض القوى الموجودة والدولة القومية، ويتأرجح التنوع المذهبي في هذا الانبعاث من المذاهب الإصلاحية المعتدلة إلى العنيفة الثائرة. ولكن لمة حالة تشابه حالة هذا الانبعاث تكون أكثر فائدة للتحليل هي حركة الإصلاح البروتستانتي. فكلما ردي فعل على ركود وفساد المؤسسات القائمة؛ ولهما تدافعان عن العودة إلى صيغة أنقى وأشد لدينهما، وتبشران بالعمل، والنظام، والانضباط، وتروقان للناس من الطبقة الوسطى البائدة بالظهور المفعمة بالحياة والنشاط. وكلتا الحركتان مركبتان، ولهما مذاهب مختلفة، ولكن لكل منهما مذهبان رئيسان؛ فللبروتستانت اللوثرية والكاليفانية^٢، وللإسلام المذهبان الأصوليان المتشددان الشيعي والسني، وحتى أنه توجد جوانب متماثلة بين جون كالفن وآية الله خميني وحتى في الالتزام الديني الذي حاولا فرضه على مجتمعيهما. وإن الروح المركزية لكلتا الحركتين الإصلاح البروتستانتي والانبعاث الإسلامي هي الإصلاح الجوهري. وأعلن قس

^٢ اللوثرية؛ هي مذهب بروتستانتي أرسى أسسه المصلح الديني البروتستانتي لوثر الذي عاش الستين ما بين (١٤٨٣-١٥٤٦). أما الكاليفانية فهي مذهب بروتستانتي أرسى أسسه اللاهوتي الفرنسي كالفن الذي عاش الستين ما بين (١٥٠٩-١٥٦٤) وهو مذهب يقول إن قدر الإنسان مرسوم من قبل ولادته. المترجم

بيورتاني^١ قائلاً؛ ”يجب أن يكون الإصلاح كونياً..... لنصلح كل مكان، وكل الناس، وكل مجالات العمل؛ لنصلح دور العدالة، والقضاة الضالين..... لنصلح الجامعات، لنصلح المدن، لنصلح مدارس التعليم السافلة، لنصلح أيام الآحاد، لنصلح الشعائر الدينية، وعبادة الرب“. بنفس الصيغة يؤكد على ذلك حسن الترابي إذ يقول؛ إن ”هذه الصحوحة شاملة — فهي ليست لكسب ولأه الفرد وحسب؛ وهي ليست صحوحة فكرية وثقافية ولا حتى سياسية وحسب، إنما هي صحوحة تشمل كل هذه القضايا، فهي إعادة بناء شاملة للمجتمع من القمة إلى القاع“^(١٩). إن تجاهل تأثير الإنبيات الإسلامي على العالم السياسي الشرقي في السنين الأخيرة من القرن العشرين هو أمر يساوي في أهميته تجاهل تأثير حركة الإصلاح البروتستانتية على السياسة الأوروبية في السنوات الأخيرة من القرن السادس عشر.

ويختلف الإنبيات الإسلامي عن حركة الأصالح البروتستانتية بجانب رئيس واحد. فهذه الأخيرة كان تأثيرها محدود إلى درجة كبيرة بنطاق شمال أوروبا، وحقت تقدماً ضئيلاً في إسبانيا، وإيطاليا، وشرق أوروبا، وفي عموم مناطق آل هابسبورغ. أما الإنبيات الإسلامي فهو على النقيض من ذلك فبلغ كل مجتمع مسلم تقريباً. فابتداءً من سبعينات القرن العشرين، ظفرت الرموز، والمعتقدات، والممارسات، والأعراف، والسياسات، والمنظمات الإسلامية بالالتزام المتزايد والتأييد في جميع أرجاء العالم الإسلامي الذي يبلغ تعداده مليار مسلم وتترامى أطرافه من المغرب إلى إندونيسيا ومن نيجيريا إلى كازخستان. وكانت العودة إلى الإسلام عميل للحدوث أولاً في المملكة الثقافية ثم تبدأ بالانتقال إلى العالمين الاجتماعي والسياسي. وسواء أكان القادة في الميدانين الفكري والسياسي يؤيدون هذا الإنبيات أم لا فإنهم لا يستطيعون تجاهله ولا تجنب تكييف أنفسهم له بطريقة أو بأخرى. إن التعميمات المطلقة عادة ما تكون خطيرة وغالباً ما تكون خاطئة. ولكن ثم تعميم مطلق يبدو مبرراً؛ ففي سنة ١٩٩٥ كانت كل دولة ذات أغلبية سكانية مسلمة، ماعداً

^١ البيورتاني؛ هو التطهري المنزمت الناصي إلى التمسك الصارم بأهذاب لدين والأخلاق الفاضلة. وكانت قد ظهرت جماعة بروتستانتية تطهريية في إنجلترا ونيوزيلاند في القرنين السادس عشر والسابع عشر طالبت بتبسيط طقوس العبادة والتمسك الشديد بأهذاب الفضيلة. المترجم

إيران، تبدو إسلامية وداعية للإسلام ثقافياً، وإجتماعياً، وسياسياً، أكثر مما كانت عليه قبل خمسة عشر عاماً من ذلك التاريخ^(٥٥).

وكان لحركة العودة إلى الإسلام موضوعاً محورياً، في أغلب الدول المسلمة، وهو تطوير المنظمات الإجتماعية الإسلامية وأن تتولى الجماعات الإسلامية المنظمات الموجودة من قبل. ويولي المسلمون اهتماماً إستثنائياً بأمرين هما إنشاء مدارس إسلامية وتوسيع التأثير الإسلامي في مدارس الدولة. وواقع الأمر أن الجماعات الإسلامية أصبحت حقيقة قائمة في "المجتمع المدني" الإسلامي فصارت توازي وتتفوق وتحل، في مداها ونشاطها، محل مؤسسات المجتمع المدني العلماني التي غالباً ما تكون هشة. وفي مصر، في مطلع تسعينات القرن العشرين، كانت قد طورت المنظمات الإسلامية شبكة منظمات شاملة تقدم خدمات صحية، وخدمات للرعاية الإجتماعية، وتعليمية وخدمات أخرى غيرها إلى عدد كبير من فقراء مصر، فتملاً بذلك الفراغ الذي خلفته الحكومة. ولما وقع الزلزال الذي ضرب القاهرة في سنة ١٩٩٢، كانت هذه المنظمات "حاضرة في الشوارع في غضون ساعات، لتوزع الأطعمة والأغطية بينما تأخرت محاولات النجدة الحكومي". وفي الأردن، إتبع الأخوان المسلمون بوعي سياسة تطوير "بنية تحتية لجمهورية إسلامية" في الأسس الإجتماعية والثقافية وفي مطلع تسعينات القرن العشرين، وفي هذا البلد الصغير ذي الأربعة ملايين نسمة كانت منظمة الأخوان المسلمين تدير مستشفى كبيرة، وعشرين عيادة طبية، وأربعين مدرسة إسلامية، ومائة وعشرين مركزاً لتعليم القرآن. وفي جوار هذا البلد، في الضفة الغربية وغزة، أنشأت المنظمات الإسلامية وأدارت "إتحادات طلابية، ومنظمات شبابية، وجمعيات دينية، وإجتماعية، وتعليمية"، وشملت مدارس تتراوح من رياض الأطفال إلى جامعات إسلامية، وعيادات طبية، ودور أيتام، ودار عناية بالعجزة، ونظام لتأهيل قضاة وحكام قضائيين على أصول إسلامية. وانتشرت المنظمات الإسلامية في جميع أنحاء إندونيسيا في سبعينات وثمانينات القرن العشرين. إذ في مطلع ثمانينات القرن العشرين، كانت المنظمة المحمدية الأوسع في إندونيسيا والتي بلغ عدد أعضائها ستة ملايين عضو، قد أنشأت "دولة - رفاهية - دينية - داخل - الدولة - العلمانية"، وصارت تنهض بخدمات "من المهد - إلى - اللحد" امتدت إلى الدولة برمتها من خلال شبكة واسعة من مدارس، وعيادات طبية، ومستشفيات، ومؤسسات بمستوى - جامعة.

وفي هذه المجتمعات المسلمة وأخرى غيرها كانت المنظمات الإسلامية، التي تم حظر نشاطها السياسي، تقدم خدمات إجتماعية تضاهي تلك الخدمات التي كانت تقدمها الأجهزة السياسية في الولايات المتحدة في السنوات الأولى من القرن العشرين⁽²¹⁾.

لقد كانت ومازالت المظاهر السياسية للإنبعاث الإسلامي أقل هيمنة من مظاهره الإجتماعية والثقافية، ولكن هذه المظاهر السياسية مازالت تمثل التطور السياسي الوحيد الأهم في المجتمعات المسلمة في الربع الأخير من القرن العشرين. ولقد تفاوت مدى وبنية الدعم السياسي للحركات الإسلامية من دولة إلى دولة. ومازالت توجد بعض الميول الواسعة لهذا الدعم. إلا أن هذه الحركات بجمليتها لا تحظى بكثير من الدعم من النخب الرفيعة، والفلاحين، وكبار السن. وكالأصوليين المتشددين في الأديان الأخرى، فإن الإسلاميين المتطرفين هم من المساهمين في عملية التصغير ومن نتائجها بأغلبية كاسحة. وهم من الشباب الذين يجري عليهم حال الإنتقال من الريف إلى المدينة وذوي توجهات عصرية وهم كسبيهم على نحو واسع من ثلاثة مجموعات.

وكما هو الحال مع الحركات النازية، فلقد تألف العنصر الجوهري لتلك الحركات من الطلبة والمفكرين. إذ كان، في أغلب الدول، فوز الأصوليين المتشددين بالسيطرة على إتحادات الطلبة والتنظيمات التي تشبهها هو الطور الأول في عملية جعل السياسة إسلامية، وتم ذلك عن طريق "إختراق" إسلامي كان يحدث في الجامعات في سبعينات القرن العشرين في مصر، وباكستان، وأفغانستان، ثم تحول هذا المد إلى دول مسلمة أخرى. وكانت مشاعر إستحسان الحركات الإسلامية قوية على وجه الخصوص بين الطلاب في المعاهد التقنية، والفروع الهندسية، والأقسام العلمية. وفي تسعينات القرن العشرين، كان، في المملكة العربية السعودية، والجزائر، ودول أخرى بلوح "عامل عودة الجيل الثاني إلى الثقافات الأهلية" معلناً عن نفسه بوضوح بسبب إزدیاد نسب طلاب الجامعات الذين يجري تعليمهم باللغات المحلية ثم يصبحون لهذا السبب، على نحو متزايد، عرضة لتأثيرات الحركات الإسلامية المتطرفة⁽²²⁾. وكذلك كثيراً ما كسب الإسلاميون إستحسان النساء، فشهدت تركيا تمييزاً واضحاً بين جيل النساء الأكبر سناً المؤيدات للعلمانية وبناتهن وحفيداتهن اللاهي لمن توجه إسلامي⁽²³⁾. وإن إحدى الدراسات التي أجريت بشأن القادة العسكريين للجماعات الإسلامية المتشددة المصرية كشفت بأنهم يتصفون

بخمسة خصائص رئيسة، يبدو أنها نموذجية لتعميمها على الإسلاميين المتشددين في الدول الأخرى. فكانوا شباباً في عشرينات وثلاثينات أعمارهم بأغليتهم الكاسحة. وكان ثمانون بالمائة منهم طلاب جامعات أو تخرجوا منها. وأكثر من نصفهم جاءوا من كليات ممتازة أو من المجالات المرغوب فيها فكرياً للتخصص التقني مثل الطب والهندسة. وكان أكثر من سبعين بالمائة منهم ينتمون إلى الطبقة الوسطى الأدنى، "ذوي حال متوسط ولكن ليسوا من أجداد فقراء" وكانوا هم الجيل الأول في عوائلهم يحصل على تعليم عال. وعاشوا طفولتهم في مدن صغيرة أو مناطق ريفية ولكن كانوا قد أصبحوا يقطنون في المدن الكبيرة⁽²⁴⁾.

وبينما كَوَّن الطلبة والمفكرون الكوادر العسكرية وقوات الإصطدام للحركات الإسلامية المتطرفة، أَلَّف الذين ينحدرون من الطبقة الوسطى الجزء الأعظم من الأعضاء الناشطين فيها. وإلى حد ما جاء هؤلاء الناشطين من الذين غالباً ما يطلق عليهم إسم جماعات الطبقة الوسطى "التقليدية": تجار كبار وصغار، وأصحاب أعمال حرفية صغيرة، وأصحاب دكاكين. ولعب هؤلاء دوراً حاسماً في قيام الثورة الإيرانية وقدمت دعماً كبيراً للحركات المتشددة في الجزائر، وتركيا، وإندونيسيا. ولكن إلى حد أبعد من ذلك، ينتمي المتشددون إلى قطاعات أكثر "عصرية" من الطبقة الوسطى. و"يُحتمل أن يضم الناشطون الإسلاميون عدداً كبيراً غير متجانس من شباب على مستوى عال من التعليم وأذكى إلى درجة كبيرة في المناطق التي يسكنون فيها"، إذ يكون من بينهم أطباء، ومحامين، ومهندسين، وعلماء، ومدرسين، وموظفين حكوميين مدنيين⁽²⁵⁾.

وكان العنصر الرئيس الثالث من الجمهور الناصر للحركات الإسلامية المتطرفة هم المهاجرين منذ عهد قريب إلى المدن. وتزايدت، في جميع أنحاء العالم الإسلامي، أعداد السكان المتمدنين بنسب مثيرة في سبعينات وثمانينات القرن العشرين. ولما كان المهاجرين إلى المدينة يُحشرون في الأحياء الفقيرة المزدهجة القشرة المتعفنة وغالباً ما تكون بدائية، فإنهم كانوا يحتاجون إلى الخدمات الاجتماعية التي تمنحها المنظمات الإسلامية فأصبحوا المستفيدين منها. وعلاوة على ذلك، كما أشار إلى ذلك يرست جلنر قائلاً؛ إن الإسلام بمنح "هوية مشرفة" إلى هذه "الجماهير الغفيرة التي انفصلت حديثاً عن جلورها". ففي إستانبول وأنقرة، والقاهرة وأسيوط، والجزائر وفاس، وفي قطاع غزة نظمت الأحزاب الإسلامية المتشددة بنجاح هؤلاء "المضطهدين

والمنبوذين“ ونالت إستحسانهم. وقال أولسفر روي بأن ”جمهور الإسلام الثائر هو من نتائج المجتمع العصري وهم الوافدين الجدد إلى الحياة المدنية، هم ملايين الفلاحين الذين ضاعفوا إلى ثلاثة أضعاف أعداد سكان كبرى الحواضر الإسلامية“⁽²⁶⁾.

وبحلول أواسط تسعينات القرن العشرين، لم تكن الحكومات الإسلامية قد تولت السلطة على نحو واضح إلا في إيران والسودان. وكان عدد قليل من الدول المسلمة، مثل تركيا وباكستان، لها أنظمة تدعي الحق بالشرعية الديمقراطية. أما الحكومات في الدول المسلمة الأربعين الأخرى فكانت على نحو ساحق لا ديمقراطية فيسيطر عليها: الملوك، أو أنظمة الحزب الواحد، أو أنظمة عسكرية، أو حكومة يسيطر عليها حاكم مطلق واحد (طاغية)، أو حكومات تدمج بين هذه الأنواع من الحكم، وهي عادة تقوم على أساس عائلة، أو عشيرة، أو قبيلة محدود معينة وفي بعض الحالات تعتمد إلى حد بعيد على دعم أجنبي. وحاول النظامان في المملكة العربية السعودية، والمغرب أن يستحضرا صيغة للشرعية الإسلامية. ولكن تفتقر أغلب هذه الحكومات إلى أدنى الأسس التي تجعل حكمها شرعياً بلغة القيم الإسلامية، أو الديمقراطية، أو القومية. فكانت هذه الأنظمة، كما وصفتها عبارة كليمنت هنري مورو ”أنظمة المتاعب“، فهي قمعية، وفاسدة، وبعيدة بعداً حتى الانفصال عن حاجات وتطلعات مجتمعاتها. وقد تظل مثل هذه الأنظمة تسند نفسها لفترات طويلة من الزمن. فلا تسقط بالضرورة. ألا وأما في العالم المعاصر، فلقد أصبحت احتمالية أنها ستفقر أو تنهار مرجحة. وبناءً على هذا الاحتمال، وفي أواسط تسعينات القرن العشرين، ظهرت قضية مركزية تتعلق بالحكومات البديلة المحتملة: فمن هم الذين سيخلفونها وما سيكون شأنهم؟ وفي كل بلد تقريباً في أواسط التسعينات، كان النظام البديل الأكثر ترجيحاً أن يخلفها هو؛ نظام إسلامي متشدد.

وفي خلال سبعينات وثمانينات القرن العشرين، اجتاحت العالم موجة من التحول نحو الديمقراطية من أقصاه إلى أقصاه، فأحاطت بعدة عشرات من الدول. وكان لهذه الموجة تأثير على المجتمعات المسلمة، لكنه كان تأثيراً محدوداً. وبينما كانت قوة الحركات الديمقراطية تتعاظم ثم تولت السلطة في جنوبي أوروبا، وأمريكا اللاتينية، ومحيط شرق آسيا، ووسط أوروبا، كانت قوة الحركات الإسلامية المتشددة، في نفس الوقت، تتعاظم في الدول المسلمة. وكانت هذه الحركة

الإسلامية البديل العملي الذي يوازي حركة المعارضة الديمقراطية ضد الأنظمة الفاشستية في المجتمعات المسيحية، وجاءت، في جانب واسع منها، نتيجة لأسباب متشابهة مثل: التحريك والتحول الاجتماعي، وفقدان الشرعية التنفيذية للأنظمة الاستبدادية، والمحيط الدولي المتغير؛ ويتضمن حتى الزيادات في أسعار النفط، وفي العالم المسلم شجعت هذه القضايا التوجهات الإسلامية المتشددة أكثر من التوجهات الديمقراطية. وقام الكهنة، والقساوسة، ومجموعات دينية عادية، بأدوار مهمة في الوقوف ضد الأنظمة الفاشستية في المجتمعات المسيحية، أما في الدول المسلمة، فقام العلماء، والجماعات التي نشأت على أساس تعاليم الجامع، والإسلاميون المتشددون فأدوا أدواراً تضاهي تلك الأدوار. وكما كان البابا رأس الكنيسة الكاثوليكية شخصية مركزية لإنهاء النظام الشيوعي في بولندا، فقد أطاح آية الله بنظام الشاه.

وفي ثمانينات وتسعينات القرن العشرين، هيمت الحركات الإسلامية المتشددة على المعارضة وكثيراً ما إحتكرها ضد الحكومات في الدول المسلمة. وكانت قوة تيار هذه الحركات، في جانب منه، دالة على ضعف المصادر البديلة لحركة المعارضة. فكانت الحركات اليسارية والشيوعية قد نُزعت عنها الثقة ومن ثم قوضها، على نحو فعلي، إغيار الإتحاد السوفيتي والشيوعية العالمية. وكانت الجماعات التحررية، والديمقراطية المعارضة موجودة في أغلب المجتمعات المسلمة، ولكن كانت دائماً حصرأ على أعداد محدودة من المفكرين وآخرين ذوي جذور وإرتباطات غريبة. وماعدا إستثناءات عرضية وحسب، فإن الديمقراطيين التحرريين كانوا غير قادرين على كسب دعم شعبي يقوم على أساس رصين في المجتمعات المسلمة، وحتى الحركة الإسلامية التحررية فشلت في مد جذورها في تلك المجتمعات. ويدرك ذلك فؤاد عجمي فيقول؛ "من مجتمع مسلم لآخر، إذا كان المرء يكتب عن المذهب التحرري وعن العرف الرجوازي الوطني، فكأنه يكتب تعازياً لرجال قبلوا التحدي في نزاع يستحيل عليهم النصر فيه ومن ثم فشلوا"²⁷. إن فشل الديمقراطية التحررية العام في تولي زمام الأمور في المجتمعات المسلمة هو ظاهرة ظلت مستمرة ومتكررة على مدار قرن برمته، إبتداءً من السنوات الأخيرة للقرن التاسع عشر. ولهذا الفشل مصدره، وعلى أقل تقدير في جانب منه، هو؛ طبيعة الثقافة والمجتمع الإسلاميين اللذان لا يتقبلان المفاهيم التحررية الغربية.

إن نجاح الحركات الإسلامية المتشددة في الهيمنة على المعارضة وتوطد مكانتها لتكون البديل الوحيد الذي يمكن أن يخلف الأنظمة التي لا تترشح عن سدة الحكم هو أمر ساعدت عليه، إلى حد بعيد، سياسات تلك الأنظمة أيضاً. إذ من وقت لآخر في أثناء الحرب الباردة، شجعت الكثير من الحكومات بضمنها الجزائرية، والتركية، والأردنية، والمصرية، والإسرائيلية على دعم الإسلاميين المتطرفين لأنهم قوة مضادة للشيوعية أو معادية للحركات القومية. وعلى أقل تقدير، كانت المملكة العربية السعودية ودول خليجية أخرى تمد الأخوان المسلمين وجماعات إسلامية متشددة أخرى في العديد من الدول بأموال ضخمة إلى أن قامت حرب الخليج. وإن قدرة الجماعات الإسلامية في الهيمنة على المعارضة عززها، أيضاً، قمع الحكومة لحركات المعارضة العلمانية. وعلى العموم تتناسب قوة الحركات المتشددة عكسياً مع قوة الأحزاب الديمقراطية العلمانية أو القومية العلمانية فكانت أضعف في دول مثل؛ المغرب، وتركيا التي سمحت إلى حد ما بمنافسة الأحزاب المتعددة، مما كان عليه حالها في دول قمعت كل التيارات المعارضة⁽²⁸⁾. إلا أن المعارضة العلمانية معرضة للقمع أكثر من المعارضة الدينية. إذ تستطيع هذه الأخيرة أن تعمل داخل وخلف شبكة من جوامع، وجمعيات خيرية، ومؤسسات وقيية، وغيرها من المؤسسات الإسلامية التي تشعر الحكومة بأنها غير قادرة على قمعها. أما الحركات الديمقراطية التحررية فلا تمتلك مثل هذا الغطاء ولهذا السبب تسيطر عليها وتمتأصلها الحكومة بنحو أسهل.

وفي محاولة للإستيلاء على حق الأولوية في الميول الإسلامية، وسعت الحكومات التعليم الديني في المدارس التي تسيطر عليها الدولة، التي غالباً ما حدث فهمين عليها مدرسون ينتمون لحركات إسلامية متطرفة وسيطرت عليها أفكار تلك الحركات، وكذلك وسعت الحكومات من دعمها إلى الدين والمؤسسات التعليمية الدينية. وكانت هذه الإجراءات، في جانب منها، دليل على تعهد الحكومة بالإسلام، ومن خلال رصد الأموال بسطت هذه الإجراءات السيطرة الحكومية على المؤسسات ومناهج التعليم الإسلامي. ولكنها كذلك، أدت إلى تثقيف أعداد كبيرة من الطلبة والمواطنين بالقيم الإسلامية، الأمر الذي كان يجعلهم أكثر عرضة لتأثيرات الحركات الإسلامية المتطرفة، فتخرجوا فيها معارفين إنطلقوا بعدها إلى العمل لمصلحة أهداف حركات إسلامية متطرفة.

إن قوة الإنبعاث الإسلامي وإستحسان الحركات الإسلامية أغرى الحكومات لدعم المؤسسات والممارسات الإسلامية وتجسيد الرموز والممارسات الإسلامية داخل أنظمتها. وعلى المستوى الأوسع، فإن هذا الأمر يعني التوكيد أو إعادة التوكيد على الشخصية الإسلامية لسلطانها ومجتمعاتها. وفي سبعينات وثمانينات القرن العشرين، تدافع القادة السياسيون على عجل لتعريف أنظمتهم وأنفسهم بالإسلام. فأقنع الملك حسين ملك الأردن بأنه؛ كان للحكومات العلمانية نصيب ضئيل من المستقبل في العالم العربي، وتحدث عن الحاجة إلى إقامة "ديمقراطية إسلامية" و "إسلام ينهض بعملية التعصير". وأكد الملك الحسن ملك المغرب على عشيته من الرسول ومكانته فهو "أمير المؤمنين". وها هو سلطان بروني، الذي لم يشاهد من قبل يؤدي ممارسات المسلمين، بات يوماً بعد يوم "يزداد تقاً" وعُرف نظامه بأنه؛ "مملكة ملايو المسلمة". وهذا بن علي في تونس أخذ يتضرع إلى الله في خطبه و "يلف نفسه بعباءة الإسلام" لكبح جماح إستحسان الجماعات الإسلامية المتنامي⁽²⁸⁾. وفي مطلع تسعينات القرن العشرين، تبنى سوهارتو على نحو واضح سياسة تجعله يصير "أشد إسلاماً". وفي بنغلادش، تم حذف مبدأ الإقرار بـ "العلمانية" من الدستور في أواسط سبعينات القرن العشرين، وبحلول السنوات الأولى من التسعينات أصبحت الهوية العلمانية الكمالية التركية، ولأول مرة، على محك تحد خطير⁽³⁰⁾. ولكي يؤكدوا على التزامهم الإسلامي، سارع، على عجل، المسؤولون الحكوميون - أوزال، وسوهارتو، وكربوف - لأداء مناسك فريضة الحج.

وكذلك عملت الحكومات في الدول المسلمة على جعل القانون إسلامياً. ففي إندونيسيا تم تجسيد أعراف ومفاهيم الشريعة الإسلامية في نظام قانوني علماني. وعلى النقيض من ذلك، ولكي تعكس ماليزيا غالبية سكانها غير المسلمة، فإنها توجهت نحو صياغة نظامين قانونيين منفصلين، أحدهما إسلامي والآخر علماني⁽³¹⁾. أما في باكستان، وفي أثناء فترة نظام ضياء الحق، بذلت جهود عظيمة لجعل القانون والاقتصاد إسلاميين. فأدخلت العقوبات الإسلامية، وأنشأ نظام لدور العدل والقضاء تحكم بالشريعة الإسلامية، وأعلنت الشريعة الإسلامية بأنها القانون الأعلى للبلاد.

وكيفية مظاهر الإحياء الديني العالمية الأخرى، فإن الإنبعث الإسلامي هو نتيجة لأمرين هما حركة التعصير ومحاولة للحاق بها. وإن أسبابه الأساسية هي تلك التي كانت بعامتها سبباً في قيام تيارات العودة إلى الثقافات الأهلية في المجتمعات اللاغرية وهي: حركة التمدن، والتحرير الاجتماعي، والمستويات العالية من التعليم والتثقيف، والاستعمال المكثف لوسائل الاتصالات ووسائل الإعلام، والتفاعل الموسع مع الثقافة الغربية والثقافات الأخرى. ففوضت هذه التطورات القرية التقليدية، والروابط العشائرية، وخلقت التباعد والافتصال بين الناس، وأزمة هوية. وإن الرموز، والالتزامات، والإعتقادات الإسلامية تلي الحاجات النفسية التي تنشأ عن تلك القضايا، وإن المنظمات الحرة الإسلامية تقضي الحاجات الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية للمسلمين الذين وقعوا في شرك عملية التعصير. فيشعر المسلمون بالحاجة للرجوع إلى الأفكار، والعادات، والأعراف الإسلامية لكي تمنحهم البوصلة والقوة المحركة للإبحار في دوامة التعصير⁽³²⁾.

ولقد قيل بأن الأحياء الإسلامي جاء كذلك "نتيجة لإنحدار قوة الغرب وهيئته حينما تغلّى الغرب عن سطوته الساحقة، وذهب عن مثله وأعرافه رونقها". وعلى نحو أكثر تحديداً، إن الإنبعث الإسلامي حث عليه ومنحه الطاقة المحركة هو الإزدهار النفطي لسبعينات القرن العشرين، الذي زاد من ثروة وقوة العديد من الأمم المسلمة إلى درجة كبيرة، ومكنها من قلب العلاقات المبنية على أساس الهيمنة والتبعية التي كانت قائمة مع الغرب. وكما تحدث عنها جون بي. كلي في حينها قائلاً: "فيما يخص السعوديين؛ فإنه مما لاشك فيه، أنهم يشعرون برضى عظيم ليكونوا هم الراجحين من العقوبات المذلة التي يتلقى بها الغربيين، لأنها ليست مجرد تعبير عن القوة والاستقلال بل هي كذلك تُظهر، كما يقصد بها أن تُظهر، الازدهار للديانة المسيحية والعلواء للإسلام". إذ أن أفعال الدول المسلمة الغنية بالنفط "إذا ما وضعت في نصابها التاريخي، والديني، والعرقى، والثقافي، لبلغت ليس أقل من محاولة حربية لإخضاع الغرب المسيحي وجعله تحت طائلة دفع الجزية للشرق المسلم"⁽³³⁾. وتستخدم حكومات السعودية، وليبيا، وأخرى غيرها مصادرها النفطية الغنية لتحفيز وتمويل الإحياء الإسلامي، وأدت ثروة المسلمين إلى إنقلاب المسلمين عن الإفتتان بالثقافة الغربية إلى الارتباط العميق بثقافتهم الخاصة والرغبة في التوكيد على مكانة وشأن دين الإسلام في المجتمعات غير الإسلامية. ومهماً كما كان يجري رؤية الثروة الغربية،

فيما سبق، بأنها برهان على أعلوية الثقافة الغربية، فإن الثروة النفطية كان يجري رؤيتها برهاناً على أعلوية الإسلام.

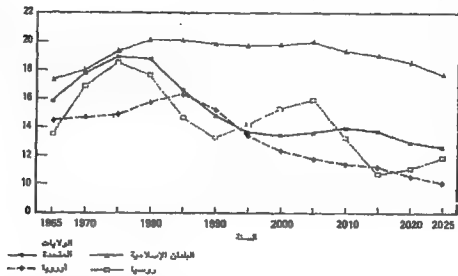
إن الحافز الذي ولدته الإرتفاعات الكبيرة في أسعار النفط في ثمانينات القرن العشرين قد إضمحل، لكن النمو السكاني كان قوة محرك لا تنضب. وبينما كان ومازال إرتقاء شرق آسيا يستمد طاقته من نسب النمو الإقتصادي المذهلة، فإن إنبعاث الإسلام كان ومازال يستمد طاقاته من نسب مذهلة بنفس الدرجة للنمو السكاني. إذ أن الإزدياد في أعداد السكان في الدول الإسلامية، ولاسيما في البلقان، وشمال إفريقيا، وأواسط آسيا، لم يزل أكبر بكثير، على نحو يلفت النظر، من النمو السكاني في الدول المجاورة لها وفي العالم عموماً. وفي السنين ما بين ١٩٦٥ و ١٩٩٠ إرتفع العدد الكلي للبشر على الأرض فزاد من ٣,٣ مليار إلى ٥,٣ مليار نسمة، بمعدل نمو سنوي ١,٨٥ بالمائة. وكانت معدلات النمو في المجتمعات المسلمة تكاد تكون دائماً أعلى من ٢,٠ بالمائة وغالباً ما تتخطى ٢,٥ بالمائة، وكانت في بعض الأحيان أعلى من ٣,٠ بالمائة. فعلى سبيل المثال، في السنين ما بين ١٩٦٥ و ١٩٩٠ زاد عدد سكان المغرب بمعدل ٢,٦٥ بالمائة في السنة، من ٢٩,٨ مليون نسمة إلى ٥٩ مليون نسمة، وفيما يتعلق بالجزائريين فكان عددهم بتضاعفهم بمعدل سنوي بلغ ٣,٠. وفي خلال نفس السنين، زاد عدد المصريين بمعدل ٢,٣ بالمائة فمن ٢٩,٤ مليون نسمة إلى ٥٢,٤ مليون نسمة. وفي أواسط آسيا، وفي السنين ما بين ١٩٧٠ و ١٩٩٣، إرتفعت أعداد السكان بمعدل ٢,٩ بالمائة في طاجكستان، و ٢,٦ بالمائة في أوزباكستان، و ٢,٥ بالمائة في تركمانستان، و ١,٩ بالمائة في قرغيزستان، ولكن بمعدل ١,١ بالمائة وحسب في كازخستان، التي سكانها تقريباً نصفهم من الروس. أما باكستان وبنغلادش فكان معدل نموهما السكاني يتخطى ٢,٥ بالمائة في السنة، بينما كان معدل النمو السكاني في إندونيسيا أعلى من ٢,٠ بالمائة في السنة. وعلى كل حال، كان المسلمون، كما سبق وذكرنا، يؤلفون حوالي ١٨ بالمائة من سكان العالم في سنة ١٩٨٠ ويرجح أن تكون نسبتهم أعلى من ٢٠ بالمائة في سنة ٢٠٠٠، و ٣٠ بالمائة في سنة ٢٠٢٥.⁽³⁴⁾

لقد بلغت معدلات النمو السكاني في المغرب ودول أخرى ذروتها وهي الآن بدأت تنحدر، لكن النمو بأعداد غير مقيدة بنسبة سيظل كبيراً، وسيتم الشعور بتأثير ذلك النمو طول

مدة الربع الأول من القرن العشرين. أما في السنين القادمة، فسيكون سكان الدول المسلمة، على نحو غير متجانس، من الشباب، وبذات تضخم سكاني بارز للمراهقين والذين هم في العشرينات من أعمارهم "انظر الشكل ٢-٥". وعلاوة على ذلك، سيكون السكان من هذه الفئة العمرية، على نحو كاسح، متمدين وقد حصلوا، على أقل تقدير، على التعليم الإعدادي. ولهذا الربط بين الحجم في الأعداد والتحريك الاجتماعي ثلاثة عواقب سياسية ذات شأن.

الشكل ٢-٥
التحدي بالقوة البشرية: الإسلام، وروسيا، والغرب

النسبة المئوية لإجمالي
الفئة العمرية ما بين
١٥-٢٤ سنة



المصدر: الأمم المتحدة، قسم السكان، فرع المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والتحليل السياسي، توقعات النمو السكاني، للعدد لسنة ١٩٩٤ (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٩٥)، الأمم المتحدة، قسم السكان، التفرع الخاص بالمعلومات الاقتصادية والاجتماعية والتحليل السياسي، للتوزيع العمري والجنسي لسكان العالم، نسخة ١٩٩٤ (نيويورك: الأمم المتحدة ١٩٩٤).

الأولى، إن الشباب هم الأبطال والأنصار الفاعلون للمعارضة، وزعزعة الاستقرار، والإصلاح، والثورة. وعبر التاريخ كان ومازال وجود فئات شبابية كبيرة يميل أن يتزامن مع مثل تلك الحركات. ولقد قيل بأن "حركة الإصلاح البروتستانتية هي شاهد على إحدى حركات الشباب العظيمة في التاريخ". وخلص جاك غولدستون إلى القول على نحو مقنع بأن نحو القوة البشرية كان عاملاً مركزياً في قيام موجتين من الثورات حدثت في أوراسيا في أواسط القرن

السابع عشر والسنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر⁽³⁵⁾. وتزامن تزايد ملفت للنظر في نسبة الشباب في الدول الغربية مع "عصر الثورة الديمقراطية" في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر. أما في القرن التاسع عشر فإن التحول الناجح إلى الصناعة والهجرة قلصا التأثير السياسي لشرائع الشباب في المجتمعات الغربية. لكن، نسب الشباب إرتفعت ثانية في عشرينات القرن العشرين وأصبحت تُمَد الحركات الفاشية وأخرى متطرفة. بمخطوعين لتحقيق أهدافها⁽³⁶⁾. وبعد مرور أربعة عقود من ذلك، كان لجيل أطفال ما بعد الحرب العالمية الثانية المزدهر عددياً أثره البالغ سياسياً في المظاهرات والاحتجاجات التي قامت في ستينات القرن العشرين.

ولقد أخذ شباب الإسلام يلقي بأثره على الإنعاث الإسلامي. فبينما بدأ الإنعاث الإسلامي يشق طريقه في سبعينات القرن العشرين، ومن ثم أخذ يفعل فعله في الثمانينات، إرتفعت نسب الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين خمس عشرة سنة وأربع وعشرين سنة) إرتفاعاً كبيراً في الدول المسلمة الرئيسة وبدأت تتخطى نسبة ٢٠ بالمائة من المجموع الكلي للسكان في تلك الدول. وفي الكثير من الدول المسلمة، بلغ التضخم الشبابي ذروته في سبعينات وثمانينات القرن العشرين وستبلغ ذروتها في الدول الأخرى عند مطلع القرن القادم (أنظر الجدول ٥-١). إن الذروات الفعلية أو البارزة في جميع هذه الدول، بإستثناء واحدة، هي فوق ٢٠ بالمائة؛ إذ تمسبط ذروة عدد سكان المملكة العربية السعودية المقدرة في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين إلى أقل من ذلك بقليل. وبعد هؤلاء الشباب المنظمات الإسلامية والحركات السياسية بالمتطوعين الجدد. فليس ثمة إحتمال أن يكون الأمر برمته محض مصادفة أنه؛ كانت نسبة الشباب ترتفع بين سكان إيران على نحو مثير في سبعينات القرن العشرين لتبلغ ٢٠ بالمائة في النصف الأخير من السبعينات، ثم تقوم الثورة الإيرانية في سنة ١٩٧٩، أو إن هذا الحدث المهم ذاع صيته حتى بلغ الجزائر في مطلع التسعينات في نفس الوقت الذي كانت فيه جبهة الإنقاذ الإسلامية المنشددة تكسب تأييداً شعبياً وتمحز إنتصارات إنتخابية. وتحدث كذلك تغيرات إقليمية معتملة مهمة في تضخم نسبة الشباب المسلم (أنظر الشكل ٣-٥ في ص ١٦٤). وعلى الرغم من انه يجب التعامل مع هذه البيانات بحذر، فإن هذه التقديرات التي يبنى على أساسها إحتتمالات المستقبل توحي بأن نسبتي الشباب البوسني والألباني ستتحدر إتحذاراً شديداً عند منقلب القرن الواحد والعشرين. ومن

ناحية أخرى، سيقف التضخم الشبابي مرتفعاً في دول الخليج. وقال ولي عهد المملكة العربية السعودية عبد الله في سنة ١٩٨٨ بأن الخطر الأعظم الذي يهدد بلاده كان ظهور حركات أصولية إسلامية بين الشباب⁽³⁷⁾. وبناءً على هذه التقديرات لإحتمالات المستقبل، فإن ذلك الخطر سيظل حاضراً بقوة في القرن الحادي والعشرين.

للجول ١-٥

زيادة أعداد الشباب في الدول المسلمة

المسجلات	الشمانيات	التسميات	الفترة الأولى من القرن (٢١)	شهرينات القرن (٢١)
ألبانيا	سوريا	الجزائر	باكستان	فريزستان
البحرين	اليابا	العراق	تركمانستان	ماليزيا
الإمارات العربية	اليمن	الأردن	مصر	باكستان
إيران	تركيا	المغرب	إيران	سوريا
مصر	تونس	بنغلادش	العربية السعودية	اليمن
كازخستان	باكستان	إندونيسيا	الكويت	الأردن
	ماليزيا		السودان	العراق
	فريزستان			عمان
	باكستان			ليبيا
	تركمانستان			أفغانستان
	أذربيجان			

للمعقد التي بلغت فيها أو التي تشير التوقعات بأنها ستبلغ فيها نسبة شريحة الأعمار بين ١٥ إلى ٢٠ سنة من عدد السكان الكلي ذروتها (وهي تكاد تكون بلحو دائم أطي من ٢٠ بالمائة) وفي بعض هذه الدول تبلغ هذه النسبة ذروتها مرتين.

المصدر: نفس مصدر الشكل ٢-٥

وفي دول عربية كبيرة مثل (الجزائر، مصر، والمغرب، وسوريا، وتونس) سترتفع عدد الذين هم في مطلع العشرينات من أعمارهم وما زالوا يبحثون عن عمل حتى حلول سنة ٢٠١٠. فستزداد نسبة الداخلين في سوق العمل بمقارنتها بسنة ١٩٩٠ بنحو ٣٠ بالمائة في تونس، وبنحو ٥٠ بالمائة في الجزائر، مصر، والمغرب، وتبلغ حوالي ١٠٠ بالمائة في سوريا. وكذلك تخلف الزيادة المتسارعة للأمية في المجتمعات العربية فجوة بين الجيل الأمي الأصغر عمراً والجيل الأكبر عمراً المتعلم على نحو واسع ولهذا السبب "يحدث تفكك بين المعرفة والقوة" ويرجح أنه "يسلط توتراً شديداً على الأنظمة السياسية"⁽³⁸⁾.

وتحتاج الكثافات السكانية الأكبر إلى موارد أكثر، ولهذا السبب فإن الناس من الدول ذات الكثافات السكانية العالية أو التي تنمو كثافتها السكانية على نحو متسارع تميل للإندفاع نحو

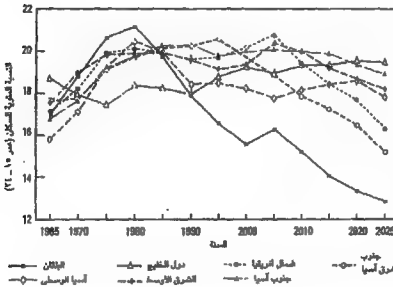
الخارج، فتحتل أرضاً، وتسلط ضغطاً على الشعوب الأخرى الأقل نشاطاً في نموها السكاني. وبناءً على ذلك، فإن النمو السكاني الإسلامي عامل رئيس يساهم في قيام النزاعات على طسول تخوم العالم الإسلامي بين المسلمين والشعوب الأخرى. ويشجع تزامن زيادة الكثافة السكانية مع الركود الاقتصادي على هجرة المسلمين إلى المجتمعات الغربية وأخرى غير مسلمة، الأمر الذي يجعل الهجرة قضية في تلك المجتمعات. وإن حالة التجاور المكاني بين شعب ينمو على نحو متسارع وذو ثقافة معينة وشعب آخر ينمو ببطء أو راكد في نمو السكاني وذو ثقافة مختلفة تُؤكّد ضغطاً تؤدي إلى تعديلات إقتصادية و/أو سياسية في كلا المجتمعين تتماشى مع تلك الحالة. ففي سبعينات القرن العشرين، على سبيل المثال، تغير ميزان الكثافة السكانية تغيراً كبيراً بين الإتحاد السوفيتي السابق والمسلمين الذين كان تزايدهم بنحو ٢٤ بالمائة بينما كانت زيادة الروس بنحو ٦,٥ بالمائة، فأنار هذا الأمر قلقاً شديداً بين القادة الشيوعيين في أواسط آسيا^{٩٩}. وعلى نحو مشابه، فإن الزيادة المتسارعة في عدد الألبانيين تجعل الصرب، أو اليونانيين، أو حتى الإيطاليين غير مطمئنين. ويعيش الإسرائيليون قلقاً بشأن معدلات النمو العالية في أعداد الفلسطينيين، أما إسبانيا فإن معدل نموها السكاني الأقل من خمس الواحد بالمائة في السنة يجعلها غير مرتاحة لمواجهة جوارها دول المغرب العربي الذين تبلغ سرعة نموهم السكاني أكثر من عشرة أضعاف نموها وفي وقت يبلغ إجمالي المنتوجات الوطنية لتلك الدول حوالي نسبة واحد إلى عشرة من إجمالي منتوجها الوطني الخاص.

تغير التحديات

لا يستطيع أي مجتمع أن ينهض بأعباء نمو إقتصادي يتجاوز معدله العشرة برقم إلى ما لانهاية، فالازدهار الإقتصادي سيرحل عن مستواه يوماً ما في مطلع القرن الحادي والعشرين. وإنخفضت معدلات نمو الإقتصاد الياباني فعلياً في أواسط سبعينات القرن العشرين ومن بعد ذلك لم تكن أي معدلات لنمو إقتصادي تعلو علواً ذا شأن على معدلات النمو الإقتصادي للولايات المتحدة والدول الأوروبية. وسترى دولة إثر أخرى من دول "المعجزة الإقتصادية" معدلات نموها تنحدر وتقترب من المستويات "العادية" التي تظل تحافظ عليها الأنظمة الإقتصادية المعقدة. وعلى

نحو مشابه، لا تبقى حركة إحياء ديني أو حركة ثقافية قائمة إلى الأبد، إذ في مرحلة ما ستستخدم جنوة الإنبعث الإسلامي ويذوي بفعل مسيرة الزمن. وإن هذا الأمر يرجح حدوثه ترجيحاً غالباً عندما يضعف حافز القوة البشرية المتنامية التي تغذيه في العقدين الثاني والثالث من القرن الحادي والعشرين. وبحلول ذلك الزمن، ستقل وتضعف مجموعات المسلمين، والمحاربين، والمهاجرين، ويرجح أن تنخفض مستويات الصراع داخل الإسلام نفسه وبين المسلمين والآخرين (أنظر الفصل العاشر). ولن تصبح العلاقات بين الإسلام والغرب حميمة ولكنها ستكون أقل تضارباً وشبه حرب (أنظر الفصل التاسع) ويرجح أن تمهد السبيل إلى حرب باردة أو ربما سلام متوازن بلا ود.

الشكل ٣-٥
زيادة نسبة الشباب للمسلم حسب الإقليم



المصدر: الأمم المتحدة، قسم السكان، فرع للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية والتحليل السياسي، توقعات للنمو السكاني، العدد لسنة ١٩٩٤ (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٩٥)، الأمم المتحدة، قسم السكان، للفرع الخاص بالمعلومات الاقتصادية والاجتماعية والتحليل الديمغرافي، التوزيع العمري والجنسي لسكان العالم، إصدار ١٩٩٤ (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٩٤).

سيترك التطور الاقتصادي في آسيا إرثاً من إقتصاديات أغنى وأعقد، وذات إرتباطات دولية مهمة، وبرجوازيات ثرية، وطبقات وسطى غنية. ويرجح أن تقضي هذه القضايا إلى سياسات أوسع تعددية ويمكن أن تكون أكثر ديمقراطية، ولكن لن تكون بالضرورة أكثر تأييداً للتوجهات

الغربية. وبدلاً عن ذلك، ستشجع السلطة، القائمة على أساس متين، على تأكيد آسيوي دائم في الشؤون الدولية وتسعى إلى توجيه التيارات العالمية بطرق لا تجعلها تنسجم روحاً مع الغرب وتعيد تشكيل المؤسسات الدولية بالصيغ التي تجعلها بعيدة عن النماذج والمعايير الغربية. أما الإنبعث الإسلامي، فهو كمثله من الحركات بهذا المستوى، بما فيها حركة الإصلاح البروتستانتية، فإنه سيخلف إرثاً من قضايا ذات شأن. وسيكون للمسلمين وعي أشد بكثير مما هم عليه الآن. بما يشتركون فيه وما يميزهم عن غير المسلمين. ولن يكون جيل القادة الجدد الذي سيتولى زمام الأمور، في الوقت الذي ينضج فيه جيل التضخم الشبابي، بالضرورة متشدداً، ولكنه سيكون ملتزماً بالإسلام أكثر بكثير من أسلافه. وعند ذاك سيكون قد ترسخ العمل بالثقافات الأهلية. وسيخلف الإنبعث الإسلامي شبكة من منظمات إجتماعية، وثقافية، وإقتصادية، وسياسية إسلامية داخل المجتمعات المسلمة ومنها ما يتجاوز حدود تلك المجتمعات. وبحلول ذلك الزمن، سيكون الإنبعث قد كشف عن إن "الإسلام هو الحل" للمشاكل الأخلاقية، ومشاكل الهوية، وإيجاد معنى للحياة، والأيمان، ولكنه ليس حلاً للظلم الإجتماعي، والقمع السياسي، والتخلف الإقتصادي، والضعف العسكري. ويمكن أن تولد الإخفاقات خيبة أمل واسعة النطاق بالإسلام السياسي، فتظهر ردة فعل ضده، ثم القيام ببحث عن "حلول" بديلة لهذه المشاكل. وعلى نحو يمكن تخيله، يمكن أن تظهر حتى حركات قومية معادية للتوجهات الغربية بقوة أشد، وتنحى باللائمة على الغرب باعتباره مسؤولاً عن إخفاقات الإسلام. ويمكن أن يكون ثمة إختيار بديل، فإذا واصلت ماليزيا وإندونيسيا تقدمهما الإقتصادي، فإنهما ربما يقدمتا "نموذجاً إسلامياً" يُحتذى به للتطور ليتنافس مع النماذج الغربية والآسيوية.

وعلى أية حال، ففي أثناء العقود المقبلة سيكون للنمو الإقتصادي الآسيوي تأثيراته المزعزة للإستقرار بعمق على النظام الدولي القائم على أساس الهيمنة الغربية، وعندما يصاحب ذلك تطور الصين، إذا مضت قدماً في تقدمها، فإنه سيحدث تحول هائل في ميزان القوة بين الحضارات. علاوة على ذلك، يمكن أن تنتقل الهند إلى مرحلة تطور إقتصادي متسارع فتظهر كمنافس يباري البقية من أجل التأثير في الشؤون العالمية. وفي عين الوقت، سيكون النمو في الكثافة السكانية للمسلمين قوة مزعزة للإستقرار لكلا الاثنتين المجتمعات المسلمة وجاراتها.

وستظل الأعداد الكبيرة للشباب ذوي التعليم الثانوي تمد الإنبعث الإسلامي بالقوة البشرية وتعزز الروح القتالية، والمثل والقيم العسكرية للمسلمين، والمهجرة. ونتيجة لذلك، يرجح أن تشهد السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين إنبعثاً يتطور على الدوام في القوة والثقافة اللاغريبتين فيحدث إصطدام شعوب الحضارات اللاغربية بالغرب وبعضها ببعض.

الجزء الثالث

نظام الحضارات الباحي بالظهور

الفصل السادس

إلحاح بذاء السياسات العالمية على أسس ثقافية

التجمع لتكوين التجمعات: سياسات الهوية

إن السياسات العالمية بعد أن حنّزها حركة التعصير، يجري إعادة تركيبها الآن لتكون منسجمة مع الخطوط الثقافية. فتتقرب الشعوب والدول ذات الثقافات المتشابهة لتجتمع معاً. بينما تتباعد الشعوب والدول ذات الثقافات المختلفة فتفترق. فالتكتلات التي حددها العلاقات بالأيولوجية وبالقوة العظمى تنهار فتخلي السبيل لقيام تكتلات تحددها الثقافة والحضارة. ويجري إعادة رسم الحدود السياسية، على نحو يزداد يوماً بعد يوم، لتتلاءم مع الحدود الثقافية: العرقية، والدينية، والحضارية. وتحل التجمعات الثقافية الآن محل ككل الحرب الباردة، وتصبح خطوط الصدع بين الحضارات أكثر فأكثر هي الخطوط المحورية للصراع في السياسات العالمية.

وفي أثناء الحرب الباردة، كانت تستطيع أية دولة أن تكون غير منحازة، كما كان حال كثير من الدول، أو أنها كانت تستطيع أن تغير إغبيازها، كما فعلت بعض الدول، فتحول ميولها من طرف إلى طرف آخر. وكان قادة أية دولة يستطيعون العمل بأحد هذه الإختيارات بناءً على أسلوب ادراكهم لمصالحهم الأمنية، وحساباتهم لتوازن القوة، والأوليات التي تفرضها أيديولوجياتهم. أما في العالم الجديد، فإن الهوية الثقافية هي العامل المحوري الذي يصوغ إرتباطات وعداوات أية دولة مع الدول الأخرى. وبينما كانت أية دولة قادرة على تجنب الإغبياز في الحرب الباردة، فإنها لا تستطيع الآن أن تظل بلا هوية. فالسؤال "مع أي طرف أنت؟" قد حل محله سؤال يقصد الجوهر بنحو أعمق وهو "من أنت؟" وكل دولة يجب أن تمتلك جواباً على هذا السؤال. وسيكون ذلك الجواب هو هويتها الثقافية، ويحدد مكانة تلك الدولة على خارطة السياسات العالمية، وكذلك، يحدد أصدقائها، وأعدائها.

ولقد شهدت تسعينات القرن العشرين ثورة أزمة هوية على مستوى العالم. وتكاد تكون هذه الأزمة في كل مكان، فأيما يلقي المرء بصره يجد الناس يتساءل "من نحن؟" و "لأي مكان

ننتهي؟“ و”من هم الذين ليسوا منا؟“. ولا تكون هذه الأسئلة محورية عند الشعوب التي تحاول تكوين دول أمة جديدة، كما في يوغسلافيا السابقة، فحسب بل هي محورية على نحو أعم من ذلك بكثير. وفي أواسط التسعينات، شملت اللول، التي دار فيها جدل عتدم حول التساؤلات بشأن الهوية الوطنية، من بين أخريات: الجزائر، وكندا، والصين، وألمانيا، وبريطانيا العظمى، والهند، وإيران، واليابان، والمكسيك، والمغرب، وروسيا، وجنوب إفريقيا، وسوريا، وتونس، وتركيا، وأوكرانيا، والولايات المتحدة الأمريكية. وبالتأكيد، تُطرح قضايا الهوية بقوة، على وجه الخصوص، في الدول التي تعاني من صدع ثقافي وهي تلك الدول التي تضم جماعات كبيرة الحجم من أناس تنتمي إلى حضارات مختلفة.

وفي خضم محاولة التغلب على مشاكل أزمة الهوية، لا تجد الناس أمامها إلا صلة الدم، والإعتقاد، والدين، والنسب القبلي. قُتل الناس شملها مع الذين لهم أسلاف، ودين، ولغة، وقيم، وأعراف تشبه ما لهم، وتأتى بنفسها عن الذين يختلفون معهم فيما لهم من تلك الخصائص. وفي أوروبا، فإن النمسا، وفنلندا، والسويد هي جزء من الغرب ثقافياً، وإضطرت أن تفصل عن الغرب وتكون محايدة في أثناء الحرب الباردة؛ أما الآن فهي تستطيع الانضمام إلى أقرانها في الثقافة في الاتحاد الأوروبي. وتحرك الآن الدول الكاثوليكية والبروتستانتية في معاهدة وارشو السابقة، بولندا، وهنغاريا، وجمهورية التشيك، وسلوفاكيا للحصول على عضوية في الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وتسلك دول البلطيق نفس المسار خلف تلك الدول. وجعلت مراكز القوى الأوروبية الأمر واضحاً بأنها لا ترغب في إنضمام دولة مسلمة، ويقصدون بذلك تركيا، إلى الاتحاد الأوروبي وأنها غير سعيدة بوجود دولة مسلمة ثانية، وهي البوسنة، على ارض القارة الأوروبية. وفي شمال أوروبا، إستحدثت نهاية الاتحاد السوفيتي ظهور نماذج جديدة وأخرى (قليلة) لتكوين إتحادات بين جمهوريات البلطيق ومن بينها السويد، وفنلندا. وأشار رئيس وزراء السويد مذكراً روسيا بأن جمهوريات البلطيق هي جزء من ”الخارج القريب“ للسويد، وبأن السويد لا يمكن أن تكون محايدة لو وقع إعتداء روسي عليها.

ونحدث تكتلات مشابهة لتلك في البلقان. ففي أثناء الحرب الباردة، كانت اليونان وتركيا عضويتين في حلف الناتو، وكانت بلغاريا ورومانيا عضويتين في حلف وارشو، وكانت

يوغسلافيا غير منحازة، وكانت ألبانيا دولة منعزلة أحياناً، وأحياناً أخرى ترتبط مع الصبين الشيوعية. أما الآن فتتهار تلك التكتلات لتخلي السبيل إلى التكتلات الحضارية التي تمتد جنورها عميقاً في الإسلام والمذهب الأرثوذكسي. ويتحدث قادة دول البلقان عن حلف أرثوذكسي يوناني — صربي — بلغاري في طور التبلور. وإدعى رئيس الوزراء اليوناني قائلاً: إن "حروب البلقان جعلت رنين الروابط الأرثوذكسية تخرج إلى السطح ... وإن هذه الوشيعة، كانت هامة، ولكن بسبب التطورات التي تجري في البلقان فلها تستعيد شيئاً من جوهرها الحقيقي. ولما كان العالم يُمر بحالة سائلة سيولة تامة، فإن الناس تنشده في الهربة والأمان. إذ تبحث الناس الآن عن الجنود والإرتباطات لتدافع عن نفسها ضد المجهول". وتردد صدى وجهات النظر هذه في كلمات قائد الحزب المعارض الرئيس في صربيا حين قال: "إن الوضع في جنوب شرق أوروبا سيتطلب عاجلاً تكوين حلف بلقاني جديد يضم الدول الأرثوذكسية، ويشمل صربيا، وبلغاريا، واليونان، لكي تقاوم زحف الإسلام القادم". وفي نظرة نحو الشمال، فإن صربيا ورومانيا الأرثوذكسيان تعلمان جنباً إلى جنب بتعاون وثيق لحل مشكلتهما المشتركة مع هنغاريا الكاثوليكية. وبغياض الخطر السوفييتي، يصبح التحالف "غير الطبيعي" بين اليونان وتركيا لا معنى له أساساً، ولهذا السبب تحتدم النزاعات بينهما على بحر إيجه، وقبرص، والتوازن العسكري بينهما، ودورها في حلف الناتو والإتحاد الأوروبي، وعلاقتها مع الولايات المتحدة. وتعود تركيا فتؤكد على دورها كحامية لمسلمي البلقان فتقدم الدعم إلى البوسنة. وفي يوغسلافيا السابقة، تدعم روسيا صربيا الأرثوذكسية، وتوازر ألمانيا الكروات الكاثوليك، وتتظاهر جهود الدول المسلمة لتقدم الدعم للحكومة البوسنية، أما الصربيون فيقاتلون الكروات، والبوسنيون المسلمون، والألبان المسلمين. وعلى أية حال، فلقد تم بلقنة دول البلقان مرة أخرى بما يتماشى مع الحدود الدينية. كما أدرك ذلك ميشا غليني قائلاً: "ثمة محورين بادئين بالظهور، أحدهم صار في زي أرثوذكسي شرقي، والآخر تلمع بثوب إسلامي"، ويظل الاحتمال قائماً بشأن "فوق صراع لم يسبق لقوته مثيل من أجل إمتلاك التأثير بين المحور البلغاري/الأثني والتحالف الألباني/التركي"⁽¹⁾.

وفي نفس الوقت، وفي الإتحاد السوفييتي السابق، تنجذب بلاروسيا، ومولدافيا، وأوكرانيا نحو روسيا، أما الأرمنيون والأذربيجانيون فيقتل بعضهم بعضاً وعندها يحاول أقربائهما الروس

والترك أن يساندوهما وأن يحتويا النزاع. ويشن الجيش الروسي حرباً على المسلمين المتطرفين في طاجيكستان والمسلمين القوميين في الشيشان. وتعمل الجمهوريات المسلمة للإتحاد السوفيتي السابق معاً لتطوير صيغ متنوعة لإتحادات إقتصادية وسياسية فيما بينها وتوسع روابطها مع جاراتها من الدول المسلمة، بينما تركز تركيا، وإيران، والمملكة العربية السعودية جهوداً عظيمة لتنمى علاقاتها مع هذه الدول الجديدة. وفي شبه القارة الهندية، تظل الهند وباكستان يتناطحان على كشمير، وميزان القوة بينهما، ويشهد القتال في كشمير، أما داخل الهند فتقوم نزاعات جديدة بين الحركتين الأصوليتين المتطرفتين الإسلامية والهندوسية.

وفي شرق آسيا، ولأنه وطن يضم شعوباً تنتمي إلى ست حضارات مختلفة، تكتسب عمليات بناء القوات المسلحة الزخم الأعظم وتصبح النزاعات الإقليمية هي الأهم من كل نزاع. أما الدول الصينية الأقل شأناً؛ تاوان، وهونغ كونغ، وسنغافورة، والاجتماعات الصينية البعيدة ما وراء البحار في جنوب شرق آسيا فتصغر على نحو يزداد شيئاً فشيئاً متوجهة نحو الوطن الأم ومرتبطة به ومعتمدة عليه. وتحرك الكوريتان يتردد لكنه تحرك ذو شأن نحو التوحيد. أما العلاقات بين دول جنوب شرق آسيا، بين الدول المسلمة من ناحية والدول الصينية والمسيحية من ناحية أخرى فتمسى متوترة توتراً يزداد يوماً بعد يوم وأحياناً تصبح عنيفة.

أما بشأن أمريكا اللاتينية، فإن الإتحادات الإقتصادية — السوق المشتركة للدول الجنوب (ميركوسور)، ومعاهدة الأنديز، والمعاهدة الثلاثية بين (المكسيك، وكولومبيا، وفنزويلا)، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى — كلها تدب فيها حياة جديدة، فتؤكد على الميزة التي برهنها، على نحو ينبض بالحياة، الإتحاد الأوربي وهي بأن الاندماج الإقتصادي ينطلق في طريق الإنجازات على نحو أسرع وأوسع عندما يقوم ذلك الاندماج على أساس العموميات الثقافية المشتركة. وفي عين الوقت، تحاول الولايات المتحدة وكندا أن تمتص المكسيك وتضمها إلى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية في عملية يعتمد نجاحها في المدى البعيد، وفي جانب واسع منها، على قدرة المكسيك على إعادة تعريف نفسها ثقافياً من دولة أمريكية لاتينية إلى دولة أمريكية شمالية.

وبسبب نهاية نظام الحرب الباردة، طفقت الدول في جميع أنحاء العالم تنمى علاقات جديدة وتنعش علاقات نسب قديمة. ولقد كانت الدول حتى وقت قريب تلتصم السبيل إلى

التجمعات، وهي الآن تجد تلك التجمعات التي تضمها مع دول ذات ثقافة تشبه ثقافتها وتنتمي إلى نفس الحضارة. فالسياسيون يجدون لذلك الأسباب والشعوب تتوحد مع التجمعات الثقافية "الأكبر" التي تتخطى حدود دولة شعب ما، وتشمل مثل هذه الحالات؛ "صربيا الأكبر"، و"الصين الأكبر"، و"تركيا الأكبر"، و"هنغاريا الأكبر"، و"كرواتيا الأكبر"، و"أذربيجان الأكبر"، و"روسيا الأكبر"، و"ألبانيا الأكبر"، و"إيران الأكبر"، و"أوزباكستان الأكبر".

هل ستحدث التكتلات السياسية والاقتصادية دائما في نفس الوقت الذي تحدث فيه التكتلات الثقافية والحضارية؟ بالتأكيد لا تحدثان في زمن واحد، إذ أن اعتبارات توازن القوة تؤدي، في بعض الأحيان، إلى تحالفات غير الحضارات، كما أدت إلى ذلك من قبل حينما دفعت فرانسيس الأول إلى التحالف مع العثمانيين ضد آل هابسبورغ^١. بالإضافة إلى أن صيغ الاتحادات التي يتم تشكيلها لخدمة أغراض دول في عهد ما ستظل قائمة لتدخل عهد جديد يعقبه. لكنها تُرجَّح أن تصبح أضعف وأقل شأنًا فيجري تكييفها لخدمة غايات يفرضها العصر الجديد. وما لاشك فيه أن اليونان وتركيا سيظلان عضويتين في حلف الناتو ولكن علاقتهما بالدول الأخرى في حلف الناتو سيصعبها المزال. وعلى هذا المنوال يجري الحال مع تحالفات الولايات المتحدة مع اليابان وكوريا، وتحالفها الصميمي مع إسرائيل، وروابطها الأمنية مع باكستان. أما المنظمات الدولية المتعددة الحضارات مثل إتحاد أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) فيمكن أن تواجه صعوبة تزداد على الدوام في الحفاظ على تماسكها. أما الدول مثل باكستان والهند اللتان كانتا شريكيتين لقوتين عظميين مختلفتين في أثناء الحرب الباردة، فألما الآن تعيد تحديد مصالحها وتبحث عن إتحادات جديدة تعكس حقائق السياسات المبنية على أسس ثقافية. أما الدول الإفريقية التي كانت تعتمد على الدعم الغربي الذي كانت الغاية منه مواجهة التأثير السوفيتي هناك، فألما تتطلع على نحو يزداد يوماً بعد يوم إلى جنوب إفريقيا لكي تكون قائدة لها ولتتمدها بالعون.

^١ وهي عائلة ملكية حكم أبائهم عدة دول أوروبية ابتداءً من أواخر العصور الوسطى وحتى القرن العشرين. فقلد آل هابسبورغ تاج الإمبراطورية الرومانية المقدسة في ألمانيا وحكموها من ١٤٤٠ وحتى سنة ١٩١٨. وكان آل هابسبورغ قد بلغوا أوج سلطانهم عندما أصبح تشارلز ملكاً على إسبانيا، ولما تنازل عن العرش سنة ١٥٥٨ انقسمت الإمبراطورية بين الفرعين الإسباني والتمساوي، واتسعى حكم الفرع الإسباني بعد سنة ١٧٠٠، وتمعه الفرع التمسائي بعد سنة ١٩١٨. المرجع

لماذا يكون من شأن العمومية الثقافية المشتركة أن تسهل التعاون والالتحام بين الناس ومن شأن الاختلافات الثقافية أن تثير الإنشقاقات والتراعات؟

أولاً، يمتلك كل شخص هويات متعددة قد تتنافر فتكون بعضها ضد بعض أو تقسوي بعضها بعضاً مثل: هوية نسب، وهوية مهنية، وثقافية، ومؤسسية إجتماعية، وإقليمية، وتعليمية، وحزبية، وفكرية، وأخرى غيرها. وإن مشاعر الانتماء إلى هويات ذات أبعاد منسجمة باتجاه واحد ربما تصطدم مع مشاعر الانتماء إلى هويات ذات أبعاد منسجمة باتجاه آخر يختلف: فإنه، وفي حالة نموذجية، إضطّر العمال الألمان في سنة ١٩١٤ أن يختاروا بين هويتهم الطبقية فيكونوا بها ينتمون إلى طبقة العمال والكادحين الدولية أو هويتهم الوطنية فيكونوا بها ينتمون إلى الشعب والإمبراطورية الألمانية. أما في عالم هذا العصر، فإن الهوية الثقافية تزداد أهميتها، على نحو مشير، أكثر فأكثر بالمقارنة مع الأبعاد الأخرى للهوية.

وبعوازة أي بعد مفرد، عادة ما تكون الهوية ذات الشأن الأعظم هي؛ التي على مستوى المواجهة المباشرة وجهاً لوجه مع أخرى تقابلها. ولكن لا تتضارب بالضرورة الهويات ذات البعد الأضيق مع الهويات ذات البعد الأوسع. ويمكن تعريف ضابط في جيش تنظيمياً بفصيله، وفوجه، وصنفه، وخدمته. وبأسلوب يشبه ذلك الأسلوب، يمكن تعريف أي شخص ثقافياً بقبيلته أو قبيلتها، وجماعته أو جماعتها العرقية، وقوميته أو قوميتها، ودينه أو دينها، وحضارته أو حضارتها. وقد يعزز علو شأن الهوية على المستويات الأدنى بروز شأنها فعلاً على المستويات الأعلى. كما أوحى بذلك برك حين قال؛ إن ”حب الكل لا يضمده هذا الإنغياز الثانوي فإن تعلق المرء بجماعة ثانوية، وأن يحب فصيلة صغيرة ينتمي إليها في المجتمع، هي القوة الدافعة الرئيسة (البزرة، كما كانت دائماً لمشاعر حب الكل“. وفي عالم يقيم وزناً للثقافة، تكون الفصائل هي القبايل والجموعات العرقية، أما الأفواج فهي الأمم، أما الجيوش فهي الحضارات. ولأن المدى الذي إليه تجعل الناس أنفسهم مختلفة على طول حلود ثقافية يزداد، فإنه أمر يعني أن التراعات بين الجماعات الثقافية تتعاضد أهميتها؛ ولما كانت الحضارات هي الهويات الأوسع؛ لهذا السبب تصبح الصراعات بين جماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة شأناً محورياً للسياسات العالمية.

ثالثاً، إن إزداد أهمية الهوية الثقافية، في جانب واسع منه، كما تم مناقشة ذلك في الفصلين الثالث والرابع، هو نتيجة للتخصيص الاجتماعي — الاقتصادي على مستوى الفرد، إذ يخلق الخلق من الجذور والتباعد الحاجة إلى هويات ذات معنى، أما على المستوى المجتمعي فتحتفز القدرات القائمة على أساس متين وقوة المجتمعات اللاغربية على إحياء الهويات والثقافات الأهلية.

ثالثاً، إن الهوية على أي مستوى — شخصي، أو قبلي، أو عرقي، أو حضارتي — لا يمكن تحديد ماهيتها إلا بعلاقتها بهوية "أخرى" لشخص مختلف، أو قبيلة مختلفة، أو عرق مختلف، أو حضارة مختلفة. ولقد اختلفت عبر التاريخ العلاقات بين دول أو كيانات أخرى تنتمي إلى نفس الحضارة عن العلاقات بين دول أو كيانات تنتمي إلى حضارات مختلفة عنها. فثمة نظم جغرافية شعورية منفصلة تتحكم بالسلوك الذي تمارسه مع أولئك الذين "مثلنا"، والسلوك الآخر الذي تمارسه مع "البرابرة" الذين ليسوا مثلنا. وكانت قواعد سلوك الأمم النصرانية التي تتحكم بسلوب التعامل بعضها مع البعض تختلف عن تلك القواعد التي تتحكم بسلوب التعامل مع الأتراك أو الآخرين "وثنيين". وكان المسلمون يتصرفون مع الذين في دار السلام على نحو يختلف مع أولئك الذين في دار الحرب. وكان الصينيون يعاملون الأجانب من أصل صيني بأساليب تختلف عن تعاملهم مع الأجانب الآخرين. إن الـ "نا" الحضارية التي تشير إلى من هم داخل الحضارة والـ "هم" الحضارية التي تشير إلى الذين خارج الحضارة، هو أمر ظل ثابتاً في تاريخ الإنسانية. وتنشأ هذه الاختلافات بين السلوك الحضارتي الداخلي والآخر الحضارتي الخارجي عن:

١. الشعور بالتفوق "وأحياناً بالنقص" نحو أناس يُدركون بأنهم مختلفين عنهم أشد الاختلاف؛
٢. الخوف من مثل هؤلاء الناس والإفقار إلى الثقة بهم؛
٣. صعوبة الإتصال بهم نتيجة للإختلافات في اللغة والإختلافات فيما يعتبر سلوك مدني؛
٤. فقدان الألفة بالأفكار، والطبائع، والعلاقات والممارسات الاجتماعية، للناس الآخرين.

وفي عالم اليوم، قد أدت التحسينات التي طرأت على وسائل النقل والإتصال إلى تفاعلات أكثر إستمراراً، وأشد كثافة، وأقرب تماثلاً، وأوسع في شموليتها بين أناس ذوي

حضارات مختلفة. ونتيجة لذلك يعلو شأن هوياتهم الحضارية أكثر فأكثر. فيزداد إيمان الفرنسيين، والألمان، والبلجيكيين، والهولنديين بأنهم أوروبيين. ويجد مسلموا الشرق الأوسط أن البوسنيين والشيشانيين ينتسبون إلى هويتهم فيهبون لمساندتهم. ويحدد الصينيون في جميع أنحاء شرق آسيا مصالحهم بربطها مع مصالح الوطن الأم. ويرى الروس أن الصرب والشعوب الأرثوذكسية الأخرى ينتسبون إلى هويتهم فيملوونها بالدعم. وتدل هذه المستويات الأوسع للهوية الحضارية على وعي أعمق بالاختلافات الحضارية وبالحاجة إلى حماية ما يميز "نا" عن "هم".

رابعاً، إن أسباب الصراع بين دول وجماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة هي، إلى درجة كبيرة، تلك الأسباب التي كانت على الدوام تُؤلد صراعاً بين جماعات وهي: السيطرة على الناس، والأرض، والثروة، والقوة النسبية، وهي تعني قدرة إحدى الجماعات على فرض قيمها، وثقافتها، وأعرافها الخاصة على جماعة أخرى بمقارنتها مع قدرة تلك الجماعة أن تفعل ذلك بها. لكن الصراع بين جماعات ذات ثقافات مختلفة قد يتضمن كذلك قضايا ثقافية. إذ أن الاختلافات في المنظومة الفكرية العلمانية بين اللينينية — الماركسية والديمقراطية التحررية يمكن، على أقل تقدير، أن تُطرح للنقاش إذا كانت لا تُحل، فيمكن أن يجري التفاوض على الاختلافات في الشأن المادي وغالباً ما تحسم بحل وسط بطريقة لا يمكن من خلالها حسم القضايا الثقافية. فلا يحتمل أن يحصل الهندوس والمسلمون قضية بشأن بناء معبد وجامع يراد بناءهما في أيوديا^١ أينيان كلاهما كل منهما ببنائة منفصلة، أم لا أينيان أياً منهما، أم تبني ببنائة توفيقية واحدة تكون معبداً وجامعاً في آن معاً. ولا يمكن أن تحسم بسهولة تلك التي تبدو أنها قضية إقليمية واضحة المعالم بين الألبان المسلمين والصرب الأرثوذكس تتعلق بكوسوفو أو بين اليهود والعرب تتعلق بالقدس لأن لكلا المكائين معنى تاريخي، وثقافي، وعاطفي عميق لكلا الشعبين في كلا الحالتين. وعلى نحو مشابه، لا يُرجح أن يقبل كلا الإثنيين السلطات الفرنسية وأباء المسلمين بحل وسط من شأنه أن يسمح للطالبات بإرتداء الزي الإسلامي في أي يوم آخر خلال السنة الدراسية. إن القضايا الثقافية هي مثل القضايا التي يكون حلها بنعم أو لا، أي إختيار لا يقبل القسمة على إثنيين.

^١ وهي مدينة تقع شرق الهند جنوب كلكتا. المرجع

خامساً، وفي نهاية المطاف تقوم النزاعات في كل مكان. فلا يملك المرء إلا أن يكره الإنسان. إذ لكي تُعرف الناس ذواتها ومكوناتها تحتاج إلى أعداء: فتحتاج إلى المنافسين في العمل، والخصوم في الإنجاز، والمعارضين في السياسات. وإن البشر بطبيعتهم المتأصلة في أنفسهم لا يشقون بأولئك الذين يختلفون عنهم بل ويرونهم خطراً ولهم القدرة على إيلائهم. وإن الحل لصراع ما وإخفاء أحد الأعداء يؤكد قدرات شخصية، وإجتماعية، وسياسية تصبح باعثاً لقيام صراعات جديدة وأعداء جدد. كما تحدث علي ما زروي عن ذلك بقوله؛ إن "الـ'نا' ضد الـ'هم'" توشك أن تكون في ميدان الصراع السياسي حالة كونية⁽²⁾. وفي عالم هذا العصر، يُرجح أن تصبح الـ"هم" أكثر فأكثر تشير إلى أناس ينتمون إلى حضارة مختلفة. ولم تنهي نهاية الحرب الباردة صراعاً بل الأخرى ألما أصبحت باعثاً لظهور هويات جديدة كان لها جذورها في ثقافات معينة و باعثاً لقيام صور جديدة من الصراع بين جماعات تنتمي إلى ثقافات مختلفة وهي على المستوى الأوسع حضارات. وفي عين الوقت، تشجع الثقافة المشتركة على التعاون بين دول وجماعات تنقسم تلك الثقافة، ويمكن رؤية هذا الأمر في نماذج الاتحاد الإقليمي البائدة بالظهور بين الدول ولاسيما في الميدان الاقتصادي.

الثقافة والتعاون الاقتصادي

في مطلع تسعينات القرن العشرين تردد على الأسماع كثير من الحديث عن الخصائص الإقليمية، والتوجه للعمل بالنهج الإقليمي في السياسات العالمية. وحلت الصراعات الإقليمية محل الصراع العالمي على جدول أعمال الأمن العالمي. وقامت قوى رئيسة مثل روسيا، والصين، والولايات المتحدة، وكذلك قوى ثانوية مثل السويد، وتركيا فأعادت تحديد مصالحها الأمنية بصيغ إقليمية على نحو واضح. وتوسعت التجارة داخل الأقاليم توسعاً أسرع من التجارة ما بين الأقاليم، وتنبأ كثيرون بظهور كتل اقتصادية أوروبية، وأمريكية شمالية، وشرق آسيوية، ورعسا غيرها.

ولكن مازالت صيغة "إقليمية" لا تكفي لوصف ما كان يجري فعلاً. فالأقاليم هي كيانات جغرافية لا سياسية ولا ثقافية. وكما جرى مع دول البلقان أو دول الشرق الأوسط،

فرعاً تمزقها حروب تقوم بين الحضارات وفي داخل الحضارة الواحدة نفسها. إن الأقاليم هي أسس تمهد السبيل إلى التعاون بين الدول ولكن إلى الحد الذي عنده تتوافق الجغرافية مع الثقافة. أما إذا كان القرب المكاني مفصلاً عن الثقافة فزانه لا يمنح العمومية الثقافية الجامعة وربما لا يغذي هذا القرب إلا العكس. وتتطلب التحالفات العسكرية والإتحادات الاقتصادية التعاون بين أعضائها، ويعتمد التعاون على الثقة، وهذه الثقة تنبع ببالغ السهولة من القيم والثقافة المشتركة. وبناءً على ذلك، وعلى الرغم من أن العصر والغاية تلعبان دوراً كذلك، يتناسب التأثير الكلي للمنظمات الإقليمية بعاملتها عكسياً مع الاختلافات الحضارية لأعضائها. وعلى العموم تؤدي المنظمات التي ينتمي أعضائها إلى حضارة واحدة كثير من الأمور وهي أكثر نجاحاً من المنظمات المتعددة الحضارات. وهذا الحال واقع فعلاً في كلا المنظمات السياسية والأمنية من ناحية، والمنظمات الاقتصادية من ناحية أخرى.

وجاء نجاح حلف الناتو، في جانب كبير منه، نتيجة لكونه المنظمة الأمنية المركزية لدول غربية ذات قيم وإفراضات فلسفية مشتركة. وحتى الإتحاد الأوروبي الغربي هو نتيجة للثقافة الأوروبية المشتركة. أما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فتضم دولاً تنتمي، على أقل تقدير، إلى ثلاث حضارات ذات قيم ومصالح مختلفة تماماً وهذا الأمر يضع العراقيل أمام سعيها لتطوير هوية مؤسسية ذات شأن وأمام موضوعها بنشاطات مهمة واسعة النطاق. أما منظمة التجمع الكاريبي التي ينتمي أعضاؤها إلى حضارة واحدة، فتتألف من ثلاث عشرة مستعمرة إنجليزية سابقة وجميعها ناطقة باللغة الإنجليزية، وقد أنشأت مجموعة شاملة من ترتيبات تعاونية، وتتعاون بعض التجمعات الفرعية منها تعاوناً أشد كثافة. لكن المحاولات التي ترمي إلى تكوين منظمات كاريبية لتكون جسراً عبر خط الصدع الفاصل بين الدول الناطقة بالإنجليزية من جهة والدول الناطقة بالإسبانية والبرتغالية من جهة أخرى على البحر الكاريبي كانت دائماً تبوء بالفشل. وعلى نحو مشابه، فإن إتحاد جنوب آسيا للعمل المشترك الإقليمي الذي أنشأ في سنة ١٩٨٥ وضم سبع دول هندية، ومسلمة، وبوذية كان ولازال بلا فعالية بنحو يكاد يكون كاملاً، إلى درجة أنه صار عاجز عن عقد اجتماعات^(٣).

إن علاقة الثقافة بسياسات النهج الإقليمي واضحة كالشمس في رابعة النهار فيما يتعلق بالاندماج الاقتصادي. وإبتداءً من الأضعف إلى الأقوى إندماجاً، فإن المستويات الأربعة التي يدرکہا المرء للإرتباط الإقتصادي بين الدول هي:

١. منطقة تجارة حرة؛

٢. إتحاد جمركي؛

٣. سوق مشتركة؛

٤. إتحاد إقتصادي.

ولقد قطع الإتحاد الأوروبي الشوط الأبعد على طريق الإندماج الإقتصادي فهو ذو سوق مشتركة وعناصر كثيرة للإتحاد الإقتصادي. وكانت دول معاهدة مرسور ودول معاهدة الأنديز غير المتجانسة نسبيا في طريقها، في سنة ١٩٩٤، أن تنشأ إتحادات جمركية. وفي آسيا لم يبدأ إتحاد (آسيان) المتعدد الحضارات بالتحرك نحو إقامة منطقة تجارة حرة إلا في سنة ١٩٩٢. وتأخرت منظمات إقتصادية متعددة الحضارات خلف آسيان مسافة أبعد من ذلك بكثير. وفي سنة ١٩٩٥، فباستثناء هامشي لمنظمة إتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية(نافتا)، لم تنشأ أية منظمة مثلها منطقة تجارة حرة أقل شأنًا لأية صيغة أخرى أشمل للإندماج الإقتصادي.

وفي أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية، تغذي العمومية الحضارية التعاون والتنظيم الإقليمي الإقتصادي. ويعلم الأوروبيون الغربيون والأمريكيون اللاتينيون بأن لهم الكثير مما يشتركون فيه. وتوجد في شرق آسيا خمس حضارات (أو ست إذا حسبت معها روسيا). لهذا، فإن شرق آسيا منطقة الإختبار لما يخص تطوير منظمات ذات شأن ليس لها جذور في حضارة مشتركة واحدة. وإبتداءً من مطلع تسعينات القرن العشرين، لم يكن يوجد في شرق آسيا منظمة أمنية أو حلف عسكري متعدد الأطراف يضاهي حلف الناتو. وكانت قد أنشأت منظمة إقليمية متعددة الحضارات في سنة ١٩٦٧ وهي إتحاد أسم شرق آسيا (آسيان) وتضم خمس دول أعضاء واحدة صينية، وواحدة بوذية، وواحدة مسيحية، وإثنتين مسلمتين. وكل دولة من هذه الدول واجهت تحديات فعلية بسبب تمردات شيوعية وتحديات محتملة قادمة من شمال فيتنام والصين.

وغالباً ما يضرب بسـ (آسيان) المثل بأنها نموذج لمنظمة متعددة الحضارات فعالة، لكنها أيضاً يضرب بها المثل على ندرة منظمات كهذه. وهي ليست تحالفاً عسكرياً. وبينما يتعاون أعضاؤها، في بعض الأحيان، عسكرياً على أسس ثنائية، فجميع أعضائها كذلك توسع الآن من ميزاتياها العسكرية ومنهمكة بعمليات بناء عسكرية، الأمر الذي يتناقض تناقضاً صارخاً مع التخفيضات التي تقوم بها دول غرب أوروبا والأمريكية اللاتينية. ومن الناحية الاقتصادية، كانت آسيان قد أنشأت منذ البداية لتحقيق "تعاون إقتصادي وليس لتحقيق إندماج إقتصادي"، ونتيجة لذلك، ظلت الخصيصة الإقليمية تنمو بـ "خطى بطيئة"، وحتى إنشاء منطقة تجارة حرة لا يجري التفكير فيه إلى أن يحل القرن الحادي والعشرين⁽⁴⁾. وفي سنة ١٩٧٨، أنشأت آسيان مؤتمر ما بعد الوزاري الذي من خلاله كان يستطيع وزراء خارجية دول آسيان الأعضاء أن يجتمعوا مع أولئك الذين تعتبرهم "شركائها في الحوار" وهم: الولايات المتحدة، واليابان، وكندا، وأستراليا، ونيوزلندا، وكوريا الجنوبية، والجمعية الأوربية. لكن المؤتمر ما بعد الوزاري قد أنشأ ليكون في المقام الأول منبراً للحوارات الثنائية ولم يزل عاجزاً عن التعامل مع "أزمة قضايا أمنية ذات شأن"⁽⁵⁾. وفي سنة ١٩٩٣، أنتجت آسيان ميدان ساكن أوسع من ذلك، وهو منسـر آسيان الإقليمي، الذي ضم أعضاء آسيان وشركائها في الحوار بالإضافة إلى روسيا، والصين، وفيتنام، ولاوس، وغينيا الجديدة بابوا. إلا أنها كما يدل عليها اسمها، فكانت هذه المنظمة محلاً للحديث الجماعي وليس للعمل الجماعي. وإغتنم الأعضاء فرصة إجتماعه الأول في سنة ١٩٩٤ لـ "يعربوا عن وجهات نظرهم حول القضايا الأمنية الإقليمية"، ولكن تم تجنب القضايا التي من شأنها أن تثير الخلاف لأنها، كما علق على ذلك أحد المسؤولين، لو أثّرت لكانت "الأطراف المشاركة المعنية ستبدأ بمهاجمة بعضها بعضاً"⁽⁶⁾. إن آسيان وبناها دليل على جوانب العجز المتأصلة في المنظمات الإقليمية المتعددة الحضارات.

لن تظهر منظمات إقليمية شرق آسيوية ذات شأن إلا إذا كانت لمة عمومية ثقافية شرق آسيوية جامعة إلى الحد الذي يكفي لإسنادها. ومما لاشك فيه أن المجتمعات الآسيوية تتقاسم بعض الأمور المشتركة التي تجعلها تختلف عن الغرب. وخلص رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد إلى القول بأن هذه العموميات الجامعة ترسي أساساً لقيام إتحاد ولقد شجعت على تشكيل المؤتمر

الإقتصادي الشرق آسيوي (إيابك) على هذه الأسس. وكان مضمّن دول آسيان، ومينمار، وتايوان، وهونغ كونغ، وكوريا الجنوبية، واللّتان تعتبران الأهم؛ الصين واليابان. ويذهب مهاتير إلى القول بأن منظمة المؤتمر الإقتصادي الشرق آسيوي (إيابك) تمتد جذورها في الثقافة المشتركة. ويجب أن تعتبر "ليست مجرد مجموعة جغرافية بسبب أنها في شرق آسيا، ولكن كذلك كمجموعة ثقافية. وعلى الرغم من أن الشرق آسيويين قد يكونوا يابانيين أو كوريين أو إندونيسيين، فإنهم جميعاً يمتلكون بعضاً من الجوانب المتشابهة فالأوروبيون يتجمعون معاً، والأمريكيون يتجمعون معاً. ونحن الآسيويين يجب أن نتجمع معاً كذلك". كما قال أحد مرافقي مهاتير بأن الغاية من هذه المنظمة هي تعزيز "التجارة الإقليمية بين الدول ذات العوميات الثقافية الجامعة هنا في آسيا"⁽⁷⁾.

وهكذا تكون المقدمة المنطقية المفهومة ضمناً لمنظمة المؤتمر الإقتصادي الشرق آسيوي هي أن نجاح الأعمال الإقتصادية المشتركة تأتي نتيجةً منطقيةً لازمة للثقافة المشتركة. ويجري إستبعاد أستراليا، ونيوزلندا، والولايات المتحدة منها لأنها ليست آسيوية ثقافياً. إلا أن نجاح (إيابك) يعتمد اعتماداً كبيراً على مشاركة اليابان والصين. ولقد ناشد مهاتير اليابانيين للانضمام إلى المنظمة. فأخبر جمهور المستمعين اليابانيين قائلاً؛ "إن اليابان بلد آسيوي. وهي من شرق آسيا"، "فلا يمكنكم بحفاة هذه الحقيقة الجغرو- ثقافية. فأنتم تنتمون إلى هذا المكان"⁽⁸⁾. لكن الحكومة اليابانية كانت كارهة لحثها على العمل في (إيابك)، فمن جانب بسبب الخشية من إثارة سخط الولايات المتحدة، ومن جانب آخر بسبب أنها كانت منقسمة على نفسها بشأن ما إذا كان يجب أن تُعرف نفسها كدولة آسيوية أم لا. فإذا تنضم اليابان إلى (إيابك)، فإنها ستهمين عليها، الأمر الذي يسبب، على نحو مرجح، خوفاً وتوجساً بين الأعضاء وكذلك تثير نزعة عدائية شديدة عند الصينيين. ولعدة سنوات ظل يدور حديث عن أن اليابان تنشأ "كتلة ين" آسيوية لإحداث توازن مع الإتحاد الأوروبي وإتفاق التجارة الحرة لأمریکا الشمالية (نافتا). مع ذلك يظل اليابان بلداً منعزلاً وله إرتباطات ثقافية قليلة مع جيرانه ومنذ سنة ١٩٩٥ وحتى الآن لم تتجسد أية فكرة لكتلة ين بحقيقة مادية ملموسة.

وبينما كانت آسيان تتحرك ببطء، ظلت كتلة الين حليماً، فترددت اليابان، ولم تزل (إيابك) عن أسسها، وعلى الرغم من ذلك إزداد التفاعل الاقتصادي في شرق آسيا على نحو مثير. وكان لهذا التوسع جذور في الروابط الثقافية بين المجتمعات الصينية الشرق آسيوية. وكانت هذه الروابط باعثاً على "اندماج غير رسمي دائم" لإقتصاد دولي يقوم على أساس صيني، يضاهي في كثير من جوانبه إتحاد هانسياتك^٢، و"لعله يقود إلى سوق صينية مشتركة حقيقية"^(٩) (راجع الصفحتين ٩٦-٢٣٥). ويجري الحال في شرق آسيا، كما في أي مكان آخر، فما زالت العمومية الثقافية الجامعة هي الشرط الأول اللازم لتكون إندماج إقتصادي ذي شأن.

وحث نهاية الحرب الباردة على بذل الجهود في محاولات خلق منظمات إقتصادية إقليمية جديدة وإحياء القلم منها. ولقد إعتد بحاج هذه المحاولات، إلى درجة كبيرة، على التجانس الثقافي للدول المشتركة في هذه المحاولات. ويرجح أن تظل خطة شمعون بيريز التي طرحها في سنة ١٩٩٤ لإنشاء سوق شرق أوسطية مشتركة "سراب في صحراء" لحقبة زمنية قادمة، وعلق على ذلك أحد المسؤولين العرب قائلاً؛ "إن العالم العربي ليس في حاجة إلى مؤسسة أو مصرف مالي للتنمية تشارك فيه إسرائيل"^(١٠). إن إتحاد الدول الكاربية، الذي أنشأ في سنة ١٩٩٤ لكي يربط التجمع الكاربي بمايتي ودول الإقليم الناطقة بالإسبانية، لا يكشف إلا عن مؤشرات ضعيفة بشأن التغلب على الاختلافات اللغوية والثقافية لأعضائها المختلفين بل يكشف عن عزلة المستعمرات الأنجليزية السابقة وتوجهها الجارف نحو الولايات المتحدة^(١١). أما المحاولات التي سعت إلى تكوين منظمات أكثر تجانساً ثقافياً فكانت تخرز تقدماً. وعلى الرغم من أن باكستان، وإيران، وتركيا مقسمة على طول خطوط حضارية ثنائية، فإنها في سنة ١٩٨٥ أعادت الحياة إلى إتفاق كان ينام في سبات عميق وهو التعاون الإقليمي من أجل التنمية الذي كانت قد أنشأته في سنة ١٩٧٧، وأعادت تسميته بـ "منظمة التعاون الإقتصادي". وفيما بعد كانت الإتفاقات قد بلغت إلى تحفيضات في التعرفة الجمركية وإجراءات أخرى متنوعة، وفي سنة ١٩٩٢ جرى توسيع عضوية منظمة التعاون الإقتصادي (إيكو) لتضم أفغانستان والجمهوريات المسلمة الست للإتحاد السوفيتي

^٢ وهو إتحاد مشترك إقتصادي عسكري أنشأه أوبك وهامبورغ في سنة ١٢٤١ للدفاع وحماية المدن الحرة في شمال ألمانيا والمناطق المحيطة بها. وبلغ هذا الإتحاد أوج قوته في القرن الرابع عشر وعقد آخر إجتماع له في سنة ١٦٦٩. المرجم

السابق. وفي نفس الوقت، إتفقت جمهوريات أواسط آسيا الخمس للإتحاد السوفيتي السابق في سنة ١٩٩١ مبدئياً على إقامة سوق مشتركة، وفي سنة ١٩٩٤ وقعت أكبر دولتين منها، أوزباكستان وكازخستان إتفاقاً يسمح بـ "التداول الحر للبضائع، والخدمات، ورأس المال" ولتنسيق سياساتهما المالية، والنقدية، والتعرفة الجمركية. وفي سنة ١٩٩١، إنضمت البرازيل، والأرجنتين، وأragواي، وباراغواي معاً في منظمة السوق المشتركة لدول الجنوب (ميركوسور) بهدف تجاوز المراحل العادية للإندماج الاقتصادي، وبحلول سنة ١٩٩٥، حل محلها إتحاد جمركي جزئي. وأنشأت دول منظمة السوق المشتركة لأمريكا الوسطى الراكدة فيما سبق منطقة تجارة حرة في سنة ١٩٩٠، وأقامت مجموعة الأنديز الهامدة كسابقتها إتحاداً جمركياً في سنة ١٩٩٤. وفي سنة ١٩٩٢، إتفقت دول منظمة الفايزغراد (بولندا، وهنغاريا، وجمهورية التشيك، وسلوفاكيا) على إقامة منطقة تجارة حرة وسط أوربية، وفي سنة ١٩٩٤ عجلت الجدول الزمني المقرر لإدراك هذه المنطقة الحرة في أسرع وقت⁽¹²⁾.

وبأي التوسع التجاري كنتيجة منطقية للإندماج ثم التكامل الاقتصادي، وفي خلال ثمانينات ومطلع تسعينات القرن العشرين، أخذت التجارة داخل الإقليم الواحد تزداد أهميتها أكثر فأكثر في نسبتها إلى التجارة ما بين الأقاليم. فألّفت التجارة داخل الجمعية الأوربية نسبة ٥٠,٦ بالمائة من إجمالي تجارة الجمعية في سنة ١٩٨٠ ونمت إلى ٥٨,٩ بالمائة بحلول سنة ١٩٨٩. وحدثت تحولات مشابهة نحو التجارة الإقليمية في أمريكا الشمالية وشرق آسيا. أما في أمريكا اللاتينية، فإن إقامة السوق المشتركة لدول الجنوب (ميركوسور) وإحياء معاهدة الأنديز حفزت ارتفاعاً مفاجئاً في التجارة داخل أمريكا اللاتينية في مطلع تسعينات القرن العشرين، فتضاعفت التجارة بين البرازيل والأرجنتين، وتضاعفت التجارة بين كولومبيا وفنزويلا حتى بلغت أربعة أضعافها في المدة ما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٣. وفي سنة ١٩٩٤ حلت البرازيل محل الولايات المتحدة كشريك يحظى بالصفة الأكبر في التعامل التجاري مع الأرجنتين. وجاء إنشاء إتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، على نحو مشابه لسابقتها، مصحوباً بزيادة كبيرة في التجارة ما بين المكسيك والولايات المتحدة. وتوسعت كذلك التجارة ضمن إقليم شرق آسيا على نحو أسرع من التجارة خارج الإقليم، لكن توسع تلك التجارة قيده ميل اليابان لإبقاء أسواقها

مغلقة بوجهها. أما التجارة بين دول النطاق الثقافي الصيني (دول إتحاد أمم آسيان، وتايوان، وهونغ كونغ، وكوريا الجنوبية، والصين) فزادت من أقل من ٢٠ بالمائة من إجمالي نموها التجاري في سنة ١٩٧٠ إلى تقريباً ٣٠ بالمائة من إجمالي نموها التجاري في سنة ١٩٩٢ بينما انحدرت حصة اليابان من هذه التجارة من ٢٣ بالمائة إلى ١٣ بالمائة. وفي سنة ١٩٩٢، تجاوزت صادرات النطاق الصيني إلى دول النطاق الآخر صادراتهما كلاهما إلى الولايات المتحدة وصادراتهما مجتمعة إلى اليابان والجمعية الأوروبية^(١٣).

ولأن المجتمع والحضارة اليابانية فريدة بذاتها، فإنها تواجه صعوبات في تطوير روابطها الاقتصادية مع دول شرق آسيا وفي التعامل مع خلافاتها الاقتصادية مع الولايات المتحدة وأوروبا. ومهما كانت قوة الروابط التجارية والاستثمارية التي قد تصطنعها اليابان مع دول شرق آسيوية أخرى، فإن اختلافاتها الثقافية عن تلك الدول، وعلى وجه الخصوص عن نخبة الاقتصاد الصيني الواسعة، ستمنعها عن إنشاء تجمع اقتصادي إقليمي تقوده اليابان يحاكي تجمع إتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (نافتا) أو الإتحاد الأوروبي. وفي عين الوقت، تثير اختلافاتها الثقافية مع الغرب سوء الفهم والردة العدوانية في علاقاتها الاقتصادية مع الولايات المتحدة وأوروبا. فإذا كان الاندماج الاقتصادي، وهو ما يبدو عليه الحال فعلاً، يعتمد على العمومية الثقافية الجامعة، فإن اليابان وبسبب كونها بلداً منعزلاً ثقافياً يمكن أن يكون له مستقبل معزولاً اقتصادياً.

وفيما مضى، كانت نماذج التعاملات التجارية بين الأمم تتبع وتوازي نماذج التحالفات بين الأمم^(١٤). أما في العالم البادئ بالظهور، فإن نماذج التعاملات التجارية ستأثر بها النماذج الثقافية تحديداً. فيعقد رجال الأعمال صفقات تجارية مع أناس يفهمونهم ويتقنونهم؛ فتسلم الدول سيادتها إلى إتحادات دولية تتألف من دول متشابهة — في العقل تفهمها وتثق بها. وإن جذور التعاون الاقتصادي تمتد عميقاً في العمومية الثقافية الجامعة.

بنية الحضارات

في خلال الحرب الباردة أقامت الدول علاقات منطقية مع القوتين العظميين كدول حليفة، وتابعة، ومرؤوسة، ومحايدة، ولا متحيزة. أما في عالم ما بعد الحرب الباردة، فتنتسب الدول إلى

الحضارات كدول عضوات، ودول جهورية، ودول منعزلة، ودول متصدعة، ودول ممزقة. وإن الحضارات تشبه القبائل والأمم فتمتلك تركيبات سياسية. والدولة العضوة هي؛ أية دولة تُعرَف بكاملها ثقافياً بمحضارة بعينها، مثل مصر فهي تُعرَف بكاملها بالحضارة العربية — الإسلامية، وكذلك إيطاليا تُعرَف بكاملها بالحضارة الأوربية — الغربية. وقد تضم الحضارة كذلك أناساً يشتركون بثقافتها ويُعرفون بها، لكنهم من الذين يعيشون في دول همين عليها دول عضوات لحضارة أخرى. وعادة ما تمتلك كل حضارة موضع واحد أو أكثر تراه أو تراها عضواً بأنه مصدر أو مصادر أساسية لثقافة الحضارة. وغالباً ما تكمن هذه المصادر داخل الدولة الجوهرة أو الدول الجوهرة للحضارة وهي دولتها أو دولها المركزية ذات القوة الأعظم والتأثير الأعظم ثقافياً.

ويختلف عدد ودور الدول الجوهرة من حضارة إلى أخرى وقد يتغير مع تقلبات الزمن. فالحضارة اليابانية متطابقة فعلاً مع الدولة الجوهرة اليابانية الواحدة. أما الحضارات الصينية، والأرثوذكسية، والهندوسية فتمتلك كل منها دولة جوهرة واحدة مهيمنة هيمنة كاسحة، وتمتلك كل منها دول عضوات وجماهير من أناس تنتسب إلى حضاراتها ويقطنون في دول همين عليها شعوب تنتمي إلى حضارات مختلفة مثل (الصينيين البعيدين عن الصين في ما وراء البحار، والروس في "الخارج القريب" من روسيا، والتاميل السريلاكيين). وعلى مر التاريخ عادة ما يمتلك الغرب عدة دول جوهرة؛ ويمتلك الآن دولتي جوهرة هي؛ الولايات المتحدة، والجوهرة الفرنسية — الألماني في أوروبا، ومعهما بريطانيا كمركز قوة إضافي يتأرجح بينهما على غير هدى. أما الحضارات الإسلامية، والأمريكية اللاتينية، والإفريقية فإنها تفتقر إلى دول جوهرة. ويعود السبب في جانب من ذلك إلى النهج الاستعماري للقوى الغربية التي إقتسمت فيما بينها إفريقيا، والشرق الأوسط، وقبل قرون من ذلك كانت قد إقتسمت أمريكا اللاتينية على نحو أقل صرامة.

وإن غياب دولة جوهرة إسلامية يجر على المجتمعات المسلمة وغير المسلمة كلاهما مشاكلًا كبيرة، وهي المشاكل التي سيحري مناقشتها في الفصل السابع. وفيما يتعلق بأمريكا اللاتينية، فعلى نحو معقول، كان يمكن أن تصبح إسبانيا الدولة الجوهرة للحضارة الناطقة بالإسبانية أو حتى الناطقة بالبرتغالية والإسبانية معاً لكن قادة إسبانيا إختاروا! بوعي أن تصبح دولتهم عضوة في

الحضارة الأوروبية الغربية، بينما تحافظ في نفس الوقت على روابط ثقافية مع مستعمراتها السابقة. وإن الحجم، والموارد، والكثافة السكانية، والقدرة العسكرية والإقتصادية تؤهل البرازيل لتكون قائدة أمريكا اللاتينية، والأمر المعقول كان يمكن أن تصبح كذلك. لكن البرازيل تراها دول أمريكا اللاتينية كما ترى الدول المسلحة إيران. وإلا لكانت مؤهلة تماماً لتصبح الدولة الجوهري، إذ أن الاختلافات الحضارية الثانوية (الدين فيما يتعلق بإيران واللغة فيما يتعلق بالبرازيل) تجعل الأمر عسيراً عليها أن تنهض بذلك الدور. لهذا، فإن لأمريكا اللاتينية عدة دول هي؛ البرازيل، والمكسيك، وفروبيلا، والأرجنتين تتعاون في دور القيادة وتنافس عليه. وما يجعل موقف أمريكا اللاتينية معقداً كذلك هو حقيقة أن المكسيك قد حاولت إعادة تعريف نفسها فتغير هويتها من هوية أمريكية لاتينية إلى هوية أمريكية شمالية وربما يتبعها في ذلك تشلي ودول أخرى. وفي الختام، يمكن أن تندمج أمريكا اللاتينية في الحضارة الغربية فتمسي صيغة متفرعة من حضارة غربية ذات ثلاث شعب.

إن قدرة أية دولة جوهري ممكنة لتكون قائدة إفريقيا ما تحت الصحراء⁴ يقيدتها إنقسام إفريقيا إلى دول ناطقة بالفرنسية وأخرى ناطقة بالإنجليزية. وكانت، لفترة قصيرة من الزمن، ساحل العاج دولة جوهري لإفريقيا الناطقة بالفرنسية. ولكن، إلى درجة كبيرة، كانت ولا زالت الدولة الجوهري لإفريقيا الفرنسية هي فرنسا، التي حافظت على إرتباطات إقتصادية، وعسكرية، وسياسية صميمية مع مستعمراتها السابقة بعد إستقلالها عنها. وإن الدولتين الإفريقيتين المؤهلتين إلى درجة كبيرة أن تصبحا دولتي جوهري كلتاهما ناطقتين بالإنجليزية. في حين أن حجم نيجيريا ومواردها، وموقعها يجعلها دولة جوهري ممكنة، لكن الشقاق الذي تعيشه ما بين حضاراتها، والفساد الشامل، والتقلب السياسي، ووجود حكومة قمعية، والمشاكل الإقتصادية كل هذه القضايا قد قيدت قدرتها على نحو صارم لتنهض بهذا الدور، على الرغم من أنها قامت بهذا الدور في بعض الأحيان. أما جنوب إفريقيا فإن تحولها الهادئ والمتفق عليه عن سياسة التمييز العنصري، وقدرتها التصنيعية، ومستوى تطورها الإقتصادي الأعلى، بمقارنته بدول إفريقية أخرى، وقدرتها العسكرية،

⁴ وهي أكبر صحراء في العالم وتقع بالصحراء الكبرى، وتقع جنوب لو (تحت) الجزائر وليبيا وغرب وجنوب السودان. المترجم

ومواردها الطبيعية، وقيادتها السياسية السوداء والبيضاء المحنكة كل هذه القضايا تميز جنوب إفريقيا مشيرة إلى أنها على نحو واضح قائدة دول الجنوب الإفريقي وربما قائدة إفريقيا الإنجليزية، ويمكن أن تكون قائدة كل إفريقيا ما تحت الصحراء.

أما الدولة المنعزلة فهي؛ الدولة التي تفتقر إلى العمومية الثقافية التي تجمعها مع المجتمعات الأخرى. وعلى سبيل المثال، فإن إثيوبيا تعزها ثقافياً لغتها السائدة؛ وهي اللغة الأمهرية* التي تكتب بالخط الأثيوبي، ودينها السائد؛ وهو القبطي الأرثوذكسي، وتاريخها الاستعماري، واختلافاتها الدينية مع الشعوب المسلمة التي تحيط بها من معظم جوانبها. وعلى الرغم من أن نخبة هاييتي قد أضافت، على نحو تقليدي، نكهة جديدة إلى روابطها الثقافية مع فرنسا، فإن لغة هاييتي الكرول، ودينها الودونية^١، وأصولها من العبيد الثائرين، وتاريخها الممحي كل هذه القضايا تجتمع معا لتجعل منها بلداً منعزلاً. وتحدث عنها سديني مينتز قائلاً: "كل أمة فريدة في نوعها" إلا "هاييتي فهي صنف قائم بذاته". ونتيجة لذلك، وفي خلال الأزمة الهايتية في سنة ١٩٩٤، لم تعتبر دول أمريكا اللاتينية القضية الهايتية قضية أمريكية لاتينية وكانت غير راغبة في إيواء لاجئين هاييتيين على الرغم من أنها آوت لاجئين كوبيين. وكما وصفها الرئيس السبعمي المنتخب بقوله: "في أمريكا اللاتينية لا يُعترف بـهاييتي بأنها دولة أمريكية لاتينية، فالهايتيون ينطقون بلغة مختلفة، وحنوهم العرقية مختلفة، ولهم ثقافة مختلفة، إنهم مختلفون للغاية في كل هذه القضايا". إن هاييتي مفصولة بقدر يوازي ذلك عن الدول السوداء الناطقة بالإنجليزية من دول البحر الكاريبي. وأشار ذات مرة أحد معلقي الإذاعة إلى ذلك قائلاً: إن "الهاييتيين غرباء عن أي شخص من غرينادا أو جامايكا تماماً كما هم غرباء عن أي شخص من لاوا أو مونتانا". إن هاييتي "هي الجارة التي لا يرغب فيها أحد"، فهي، حقاً، دولة بلا نسب⁽¹⁵⁾.

إن الدولة المنعزلة الأهم هي اليابان. فلا يشترك أي بلد آخر بثقافته المميزة له، وإن المهاجرين اليابانيين هم أما ليسوا بذات شأن عددياً في الدول الأخرى أو قد باتوا يتتقون بثقافة تلك الدول (مثل؛ اليابانيون الأمريكيين). والأمر الذي عزز عزلة اليابان إلى حد أبعد هو حقيقة أن

* وهي لغة أهل الحبشة. للترجم

^١ وهو دين إفريقي الأصل منتشر بين سكان هاييتي ويقوم على السحر والشعوذة والعزلة في المقام الأول. المترجم

ثقافتها مغلقة على خصائصها المميزة لها إلى أبعد الحدود ولا تتضمن على دين عالمي يمكن أن يكون موجوداً في مكان آخر غيرهما مثل (المسيحية، أو الإسلام) أو أيولوجية عالمية موجودة في مكان آخر مثل (التحررية، أو الشيوعية) التي يمكن تصديرها إلى المجتمعات الأخرى ومن ثم تقيم ارتباطاً ثقافياً مع الشعوب في تلك المجتمعات.

وإن كل الدول تقريباً هي غير متجانسة في داخلها فهي تحتوي على جماعتين أو أكثر تختلف عرقياً، وعنصرياً، ودينياً. وكثير من الدول منقسمة في داخلها إلى درجة تلعب فيها الخلافات والزعزعات بين هذه الجماعات دوراً مهماً في سياسات الدولة. وعادة ما يتباين عمق هذا الانقسام مع اختلاف الزمن. ويمكن أن تؤدي الانقسامات العميقة داخل دولة ما إلى عنف خطير أو يهدد وجود الدولة. وإن ظهور هذا التهديد الأخير وقيام حركات تطالب بحكم ذاتي أو انفصال يصبح أمراً محتملاً على نحو مرجح حينما تتوافق الاختلافات الثقافية مع اختلافات الموقع الجغرافي. وإذا لم تتوافق الاختلافات الثقافية مع اختلافات جغرافية، فرمما تجري الأمور بما يؤدي إلى توافقهما أما من خلال إبادة جماعية أو هجرة مفروضة بالقوة.

أما الدول التي تحتوي على جماعات ثقافية مختلفة تنتمي إلى نفس الحضارة فرمما تصبح مقسمة إنقساماً قاطعاً بانفصال أما كالذي يحدث في (تشيكوسلوفاكيا) أو في مرحلة الصبورة ليكون ممكناً كما في (كندا). إلا أن الانقسامات القاطعة مرجحة أن تحدث تريبجاً أكثر بكثير من ذلك في داخل الدول المتصدعة حيث يكون فيها جماعات كبيرة تنتمي إلى حضارات مختلفة. وغالباً ما تنمو هذه الانقسامات وتزداد حدة التوترات التي تجري معها حينما تحاول الجماعة ذات الأغلبية التي تنتمي إلى إحدى الحضارات أن تعرف البلد بأنه أداها السياسية وتجعل لثقافتها، ودينها، ورموزها هي لغة ودين ورموز الدولة كما قد حاول فعل ذلك الهندوس، والسنهاليز^٧، والمسلمون في الهند، وسريلانكا، وماليزيا.

أما الدول المتصدعة التي تعمل الاختلافات الإقليمية فيها على زيادة عمق خطوط الصدع بين الحضارات فتواجه مشاكل خاصة من أجل الحفاظ على وحدتها. ففي السودان مازالت الحرب

^٧ السنهاليز؛ هي جماعة عرقية قومية تولف أغلبية سكان سريلانكا، ولغة السنهاليز هي اللغة الرسمية فيها. المترجم

الأهلية تدور رحاها منذ عقود بين الشمال المسلم والجنوب ذي الأغلبية المسيحية. ولقد ألقى نفس الانقسام الحضارتي بسحره على السياسات النيجرية وإستمر لمدة زمنية مشاهمة فأيقظ حرب انفصال شعواء بالإضافة إلى إقتلابات على الحكومة، وأعمال شغب، وأعمال عنف أخرى. أما في ترانيا، فإن الأثر الرئيس المسيحي روحاً وجزيرة زنجبار العربية المسلمة أخذتا يتباعدان أبعد فأبعد حتى أصبحتا دولتين منفصلتين في كثير من الجوانب. وفيما يتعلق بزنجبار، فإنها في سنة ١٩٩٢، انضمت سرّاً إلى منظمة المؤتمر الإسلامي ثم بدأت ترانيا تغريها حتى إتسجبت منه في السنة التالية^(٦). ولقد ولد نفس الانقسام المسيحي — المسلم توترات ونزاعات في كينيا. أما في القرن الإفريقي، فإن إثيوبيا المسيحية وإريتريا المسلمة بأغلبية كاسحة انفصلتا عن بعضهما في سنة ١٩٩٣. ولكن ظلت إثيوبيا تضم أقلية مسلمة كبيرة بين أبنائها من شعب أورومو^٨. وتوجد دول أخرى تقسمها خطوط الصدع الحضارتي وبضمنها؛ الهند (بين المسلمين والهندوس)، وسريلانكا (بين السنهاليز البوذيين والتاميل الهندوس)، وماليزيا وسنغافورة (بين الصينيين والمسلمين الملايين)، والصين (بين صينيوا هان^٩ وأهل التبت البوذيين والترك المسلمين)، والفلبين (بين المسيحيين والمسلمين)، وإندونيسيا (بين المسلمين ومسيحيو تيمور).

ومازال تأثير خطوط الصدع الحضارتي المثيرة للشقاق والذراع بارز بوضوح في هذه الدول المتصدعة وقد حافظت على التآمر، في أثناء الحرب الباردة، الأنظمة الشيوعية الفاشستية التي أكسبتها شرعيتها الأيدلوجية الماركسية — اللينينية. وعند إلهيار الشيوعية، حلت الثقافة محل الأيدلوجية وأصبحت كالمغناطيس مصدراً للتجاذب والتنافر. وإفترقت يوغسلافيا عن الإتحاد السوفيتي وتقسمتا إلى كيانات جديدة إنتظمت في مجموعات على طول خطوط حضارتي: فدول البلطيق هي (بروتستانت وكاثوليك)، والجمهوريات الأرثوذكسية والمسلمة في الإتحاد السوفيتي السابق؛ وسلوينيا وكرواتيا الكاثوليكيتان؛ والبوسنة — الهرسك المسلمة جزئياً؛ وصربيا — مونتونغرو ومقدونيا الأرثوذكسيتان في يوغسلافيا السابقة. وحيثما بقيت هذه الكيانات، التي

^٨ أورومو؛ هو شعب كبير يقطن جنوب ووسط إثيوبيا وشمال كينيا. للترجم

^٩ هان؛ هي جماعة عرقية تؤلف حوالي ٩٢ بالمائة من مجموع سكان الصين، وهو كذلك إسم لسلالة إمبراطورية حكمت الصين مابين

٢٠٦-٢٢١ قبل الميلاد. المترجم

خلقتها تلك الكيانات الكبيرة، تشمل جماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة، فإن إنقسامات المرحلة الثانية أعلنت عن نفسها بوضوح. إذ أن اليوسنة — الهرسك قسمتها حرب فحولتها إلى ثلاثة أجزاء صربي، ومسلم، وكرواتي. وقام الصربيون والكروات قتلوا بعضهم بعضاً في كرواتيا. وإن الوضع المسالم الدائم لكوسوفو المسلمة الألبانية في داخل صربيا الأرثوذكسية السلافية هو وضع غير مأمون إلى أقصى حد، وتصاعدت التوترات بين الأقلية المسلمة الألبانية والأغلبية الأرثوذكسية السلافية في مقدونيا. وكذلك، تباعدت كثير من الجمهوريات السوفيتية السابقة على جانبي خطوط صدع حضارية، وجاء جانب من هذا الأمر بسبب أن الحكومة السوفيتية رسمت الحدود على هذا النحو لكي تخلق جمهوريات مقسمة، ولكي تذهب منطقة كرميا الروسية إلى أوكرانيا، وتذهب منطقة ناغورنو — كاراباخ إلى أذربيجان. ويوجد في روسيا عدة أقليات مسلمة صغيرة نسبياً وعلى نحو بارز بوضوح في شمال القوقاز ومنطقة الفولجا. وتوجد في إستونيا، ولاتفيا، وكازخستان أقليات روسية كبيرة، وهي كذلك عملت على إيجادها، إلى حد بعيد، السياسة الروسية. أما أوكرانيا فهي مقسمة بين الغرب الناطق بالأوكرانية القومي اليوناني^{١١} والشرق الناطق بالروسية الأرثوذكسية.

وفي الدولة المتصدعة، في حقيقة الأمر، تقول الجماعات الرئيسة التي تنتمي إلى حضارتين مختلفتين أو أكثر؛ "نحن شعوب مختلفة وننتهي إلى أماكن مختلفة". فتباعد بينها قوى التنافر وتجذب نحو الأقطاب المغناطيسية الحضارية في المجتمعات الأخرى. أما الدولة الممزقة، فهي على النقيض من ذلك، إذ هي ذات ثقافة مهيمنة واحدة تجعلها تنتمي إلى حضارة بعينها، لكن قادتها يريدون تحويلها إلى حضارة أخرى. وفي حقيقة الأمر، يقول قادتها؛ "نحن شعب واحد وننتهي جميعاً إلى مكان واحد ولكن نريد تغيير ذلك المكان". وعلى خلاف الشعوب في الدول المتصدعة، إذ يتفقون على قضية من يكونوا هم ولكن يختلفون على قضية أية حضارة هي حضارتهم المناسبة. وعلى نحو غودجي، تعتقد نسبة كبيرة من القادة السياسيين الاستراتيجيين الكمالية ويقررون بأن مجتمعهم يجب أن يرفض ثقافته وأعرافه اللاغريسية، ويجب أن يلتحق

^{١١} اليونانية؛ هو متعصب مسيحي كاثوليكي جرى نشره في عصر سلطة كنيسة روما ومازالت الكنائس اليونانية تحتفظ بعلة حميدة كنيسة روما الكاثوليكية وتحفظ بلانها وطقوسها ونظام القانون الكنسي الخاصة بها. المترجم

بالغرب. ويجب أن يتعصر ويتغرب. وكانت روسيا وما زالت بلداً ممزقاً منذ عهد بيتر العظيم، فظلت منقسمة على نفسها بشأن هذه القضية؛ هل إن روسيا جزء من الحضارة الغربية أم هي جوهر لحضارة أورثوذكسية أوراسيوية متميزة. وإن بلد مصطنع كمال هو، بالتأكيد، البلد الممزق النموذجي الذي، منذ عشرينات القرن العشرين، مازال يحاول أن يتعصر ويتغرب وأن يكون جزءاً من الغرب. وبعد مضي قرنين تقريباً على تعريف المكسيك نفسها كدولة أمريكية لاتينية، ومعارضة للولايات المتحدة، فإن محاولة قاداته، في ثمانينات القرن العشرين، إعادة تعريفه كمجتمع أمريكي شمالي جعلته بلداً ممزقاً. وعلى النقيض من ذلك، كان قادة أستراليا في تسعينات القرن العشرين، يحاولون فك ارتباط بلدهم عن الغرب وجعله جزءاً من آسيا، وتلك الطريقة خلقوا منه بلداً — ممزقاً — على — نحو — مقلوب. ويمكن تحديد نوع الدول الممزقة بكلا الظاهرتين. ويشير قادة الدول الممزقة إلى بلدانهم ويصفوها بأنها "جسر" بين ثقافتين، ويصفنها المراقبون بأنها ذات وجه كوجه بانوس¹¹. "فتتطلع روسيا إلى الغرب — والشرق"، "أما تركيا فالشرق، أم الغرب أيهما أفضل؟"، أما "المذهب القومي الأسترالي: فالمسألة هي مسألة ولاءات منقسمة"، إن كل هذه القضايا هي عناوين رئيسة غוזجية تلقي الضوء على مشاكل الهوية التي تعاني منها الدولة الممزقة⁽¹⁷⁾.

الدول الممزقة: فشل تغيير الحضارة

لكي تعيد أية دولة ممزقة تعريف هويتها الحضارية بنجاح، فيجب عليها أن تلي، على الأقل، ثلاثة شروط. الأول، يجب أن تكون نغمة الدولة السياسية والاقتصادية بعامتتها مؤيدة ومتحمسة لهذا التحول. أما الثاني، فيجب أن يكون عموم الشعب على الأقل راغب في قبول إعادة تعريف الهوية. أما الثالث، فيجب على العناصر المهيمنة في الحضارة المضيفة، وهي في أغلب الحالات الغرب، أن تكون راغبة في إحتضان الدولة المتحولة إليها. وستستمر عملية إعادة تعريف

¹¹ وهو إله الأبواب والبداهات عند الرومان وهو ذو وجهين ينظران باتجاهين متعاكسين. الترجمة

المهوية رديحاً طويلاً من الزمن، ويعترضها كثير من العقبات، ويخلب معها الآلام سياسياً، وإجتماعياً، وتقليدياً، وثقافياً. وهي كذلك، إلى يومنا هذا كانت فاشلة.

روسيا: بحلول تسعينات القرن العشرين، كان قد مر على المكسيك وهي على حال التمزق عدة سنوات، وتمر على تركيا عدة عقود، أما روسيا فكانت، منذ عدة قرون، ولا زالت بلداً مزقاً، وعلى خلاف المكسيك وتركيا الجمهورية، فإن روسيا دولة جوهر لحضارة رئيسة. ولو أعادت تركيا أو المكسيك تعريف نفسيهما بأنهما عضوات في الحضارة الغربية، لكان تأثير ذلك على الحضارة الإسلامية أو الأمريكية اللاتينية قليلاً أو كان ضرره ليس بالكبير. ولكن لو صارت روسيا غربية، لأصبحت الحضارة الأرثوذكسية بلا كيان. وأضرمت إخمات الاتحاد السوفيتي لهيب الجدل من جديد بين الروس حول القضية المهورية التي تتعلق بروسيا والغرب.

ولقد تطورت علاقات روسيا بالحضارة الغربية عبر أربعة أطوار. ففي الطور الأول، وهو طور إستمرو حتى عهد حكم بيتر العظيم الذي إمتد في السنين ما بين (١٦٨٩—١٧٢٥)، وكانت دولة كيبفان روس ودولة موسكوفية^{١١} كل منهما كياناً منعزلاً عن الغرب ولم يكن لهما إلا إتصالات قليلة بالمجتمعات الأوروبية الغربية. وتطورت الحضارة الروسية كمحفدة للحضارة البيزنطية، ومن ثم، وعلى مدى مائتي عام إمتدت من أواسط القرن الثالث عشر وحتى أواسط القرن الخامس عشر، رزحت روسيا تحت سلطان المنفول. ولم تكن روسيا معرضة، وإن كانت لفترة قصيرة، إلى الظواهر التي تعرف بها عبر التاريخ الحضارة الغربية وهي: الكاثوليكية الرومانية، والإقطاعية، والنهضة الأوروبية، وحركة الإصلاح البروتستانتية، والتوسع ما وراء البحار والاستعمار، وحركة التنوير الفلسفية، وظهور الدولة القومية. وحددت سبع من الظواهر الثمانية المذكورة السمات المميزة للحضارة الغربية وهي — الدين، واللغات المتعددة، وفصل الدين عن

^{١١} كيبفان روس هي دولة أنشأها السلافيون وهي أصل روسيا هذا الزمن وكان مركزها كييف وشملت أغلب مناطق أوكرانيا كما هي اليوم وبلاروسيا وجزءاً من شمال غرب روسيا وبلغت أوج قوتها وعصرها الذهبي في عهد حكم فالديمير وابنه ياروسلاف في القرنين العاشر والحادي عشر وشهد هذا العصر دعوماً في الديانة الأرثوذكسية المسيحية وسقطت على يد المنفول في سنة ١٢٤٠، أما موسكوفيه فهي إمارة ظهرت في سنة ١٢٨٠ وكان مركزها موسكو وإضمدت مع إمارة أخرى في القرن ١٦ لتكون نسوة الأمباطورية الروسية التي جالت فيما بعد. المترجم

الدولة، وحكم القانون، والتعددية الاجتماعية، والهيات التمثيلية، والفردانية — وكل تلك الظواهر وهذه السمات كانت غائبة تقريباً بمحملتها عن التجربة الروسية. ويمكن أن يكون الاستثناء الوحيد هو التراث الإغريقي الروماني، الذي بلغ روسيا بواسطة بيزنطة ولهذا السبب كان مختلفاً تماماً عن ذلك التراث الذي بلغ الغرب من روما مباشرة. وجاءت الحضارة الروسية نتيجة لجنود ثقافتها الأهلية التي تمتد إلى عهدي دولتي كييفان روس وموسكوفيه، والتأثير البيزنطي البليغ، وحكم المنغول الذي خيم عليها زمناً طويلاً. فكونت هذه التأثيرات مجتمعاً وثقافة كان لهما القليل مما تشابهان به المجتمع والثقافة اللذان تطورا في أوروبا الغربية تحت تأثير قوى تختلف اختلافاً كبيراً.

وعند نهاية القرن السابع عشر، لم تكن روسيا مختلفة عن أوروبا وحسب، بل كانت كذلك مختلفة بمقارنتها مع أوروبا، كما عرف ذلك بيتر العظيم في أثناء جولته في أوروبا في سنة ١٦٩٧-١٦٩٨. فعقد العزم على أمرين تعصير وتغريب بلده. ولكي يجعل شعبه يبدو أوروبياً، كان أول شيء فعله عند عودته إلى موسكو أن خلق لحى نبالة ومنعمهم من إرتداء عباءاتهم الطويلة وقبعاتهم المخروطية. وعلى الرغم من إن بيتر لم يبلغ الألف بائية السريالية، فإنه أجرى عليها إصلاحات فعلاً وبسطها وأدخل عليها بعض الكلمات والعبارات الغربية. لكنه أعطى الأولوية القصوى إلى تطوير وتعصير القوات العسكرية الروسية: لتكوين قوة بحرية، وإدخال التجنيد الإلزامي، وإنشاء الصناعات العسكرية للأسلحة الدفاعية، وإقامة مدارس تقنية، وبعث الطلاب للدراسة في مدارس الغرب، وإستورد من الغرب أحدث المعارف التي تتعلق بالأسلحة، والسفن وصناعة السفن، ومعارف الملاحة، والإدارة البيروقراطية، وأمسوراً أخرى ضرورية للفعالية العسكرية. ولكي ينهض بأعباء هذه الإبداعات، أصلح على نحو صارم نظام الضريبة ووسعه، وحينما إقترب عهده من نهايته، أعاد تنظيم تركيبة الحكومة. وعزم على أن يجعل روسيا ليست قوة أوروبية وحسب بل كذلك قوة داخل أوروبا، فهجر موسكو، وبني عاصمة جديدة في مدينة أس.تي. بيترسبرغ، وشن حرباً على السويد سماها حرب الشمال العظيمة لكي يثبت روسيا كقوة مهيمنة على البلطيق ويجعل لها حضوراً في أوروبا.

لكن بيتر، وفي خضم محاولته جعل بلده عصرياً وغريباً، فإنه كذلك، عزز خصائص روسيا الآسيوية بوساطة إتمام الحكم المطلق وإستتصال أي مصدر يمكن أن يكون موجوداً للتعددية الاجتماعية والسياسية. ولم تكن طبقة النبلاء قبل عهده قوية قط، فزادها بيتر ضعفاً، وزاد من أهمية نيل الخدمة، وأنشأ جدولاً آمجاً جدول تصنيف المرتبة يعتمد على الإستحقاق بالعمل وليس على الحق المكتسب بالنسب أو بالمكانة الاجتماعية. فكان النبلاء مثل الفلاحين يتم تجنيدهم لخدمة الدولة، فكأن بذلك طبقة "نبلاء ذليلة" وهي الطبقة التي، فيما بعد، أغضبت القيصر كوستين⁽¹⁸⁾. وقد ضيق الخناق على إستقلالية عبيد الأرض حينما جرى ربطهم بقوانين أشد صرامة إلى كلا الإثنين أراضيهم وأسيادهم. أما الكنيسة الأرثوذكسية، التي كانت دائماً تحت سيطرة الدولة العامة، فقد أعيد تنظيمها ووضعت تحت سيطرة مجلس كنسي يشرف على تعيين أعضائه القيصر مباشرة. وكذلك، مُنح القيصر سلطة تسمية من يخلفه من دون الرجوع إلى الممارسات السائدة للتوريث. وبعد هذه التغييرات بادر بيتر فأعطى مثلاً في روسيا على العلاقة الوثيقة بين التعصير والتغريب من ناحية، والحكم المطلق من ناحية أخرى. وبعد هذا النموذج البيتري، لينين، وستالين، وإلى درجة أقل كاترين الثاني، والكساندر الثاني، الذين حاولوا كذلك، بأساليب مختلفة، تعصير وتغريب روسيا وتقوية سلطة حكومة الحاكم المطلق. وعلى الأقل، حتى ثمانينات القرن العشرين، كان الذين يحاولون جعل روسيا ديمقراطية هم عادة الذين يناصرون تغريبها، لكن الذين يحاولون تغريبها لا يريدونها ديمقراطية. إن الدرس من هذا التاريخ الروسي هو أن مركزانية السلطة هي الشرط الأول اللازم للإصلاح الاجتماعي والإقتصادي. وفي السنين الأخيرة من الثمانينات، ناح رفاق غورباتشوف على فشلهم في إعطاء هذه الحقيقة قدر حقها بكل النقد الشديد للعقبات التي كانت نتيجتها إتخاذ نهج سياسي جديد وهو "الإفتتاح" الذي يسمح بمناقشة المشاكل الاجتماعية والتقصيرات السياسية بحرية أكثر ليمهد السبيل إلى التحرر الإقتصادي.

وكان بيتر ناجحاً في جعل روسيا جزءاً من أوروبا أكثر من نجاحه في جعل أوروبا جزءاً من روسيا. وعلى النقيض من الإمبراطورية العثمانية، جاءت الإمبراطورية الروسية لتكون مقبولة كمساهم رئيس وشرعي في النظام الدولي الأوروبي. وفي داخل الوطن، أحدثت إصلاحات بيتر

بعض التغييرات إلا أن مجتمعه ظل هجيناً: فماعدنا نخبة صغيرة، ظلت الأساليب، والأعراف، والإعتقادات الآسيوية والبيزنطية مهيمنة على المجتمع الروسي وكان يدركها الروس والأوربيون كلاهما بأنها كذلك. وكما عبر عن ذلك ديمستر بقوله؛ "أخلش جلد روسي فستري دم تيري". لقد خلق بيتر بلداً ممزقاً، وفي خلال القرن التاسع عشر، تفجع مناصرو الثقافة السلافية ومناصرو التغريب معاً على هذا الحال التعميس واختلّفوا بقوة فيما إذا كانت نهاية هذا الأمر تكمن في أن يصيروا أوربيين تماماً أو بإستئصال التأثيرات الأوربية والعودة إلى الروح الروسية الحقيقية. حتى أن مناصراً للتغريب مثل تشادييف خلص إلى القول؛ إن "الشمس هي شمس الغرب" ويجب على روسيا أن تستعمل هذا الضياء لتغير أعرافها وتغيرها. أما مناصر للثقافة السلافية مثل دانيلفسكي فاستنكر، بكلمات سمعت كذلك في تسعينات القرن العشرين، محاولات جعل روسيا أوربية ووصفها بأنها "نشوء حياة الشعب وتستبدل صيغه بصيغ أجنبية منحازة"، فإن "إستعارة أعراف أجنبية وزرعها في التراب الروسي" يؤدي إلى "النظر إلى كلا العلاقتين المحلية والأجنبية وقضايا الحياة الروسية من وجهة نظر أجنبية، كما لو أنها تُرى من خلال نظارات مصممة للرؤية من زاوية إنعكاس أوربية"⁽¹⁹⁾. وفي الحقبة التاريخية الروسية الثانية، أمسى بيتر بطلاً عند مناصري التغريب وشيطاناً عند معارضيه، وجسد هؤلاء المعارضين تجسيداُ بلغ حدوده القصوى الأوراسيويون الذين ظهروا في عشرينات القرن العشرين، فلقد لعنوه ووصفوه بالخائن وهتفوا يميون البلاشفة لرفضهم التغريب، وتحديدهم أوروبا، ونقلهم العاصمة ثانية إلى موسكو.

وإستهلت الثورة البلشفية الطور الثالث من العلاقة بين روسيا والغرب، وهو طور يختلف إلى حد بعيد عن الطور المتأرجح الذي ظل قائماً على مدار قرنين. وخلقت هذه الثورة نظاماً سياسياً — اقتصادياً ما كان يمكن أن يقوم في الغرب بإسم الأيدولوجية التي تم صياغتها في الغرب. وكان قد دار جدل بين مناصري الثقافة السلافية ومناصري التغريب بشأن ما إذا كانت روسيا قادرة على أن تكون مختلفة من دون أن تكون متخلفة بالمقارنة مع الغرب أم لا. فقدمت الحركة الشيوعية بذكاء حلاً لهذه القضية: فكانت روسيا مختلفة أصلاً عن الغرب ومناهضة له لأنها كانت أرقى تطوراً من الغرب. وكانت تمسك بزمام القيادة في ثورة العمال التي كانت في طريقها لتجتاح العالم من أقصاه إلى أقصاه في نهاية المطاف. ولم تكن روسيا تجسد الماضي الآسيوي المتخلف بل

مستقبلاً سوفيتياً تقديمياً. وفي الحقيقة، إن الثورة البلشفية مكّنت روسيا من التقدم بخطوات واسعة متخطية بها الغرب، وجاعلة نفسها مختلفة وذلك ليس بسبب "أننا مختلفين ولن نكون مثلكم"، كما كان قد زعم مناصرو الثقافة السلافية ولكن بسبب "نحن مختلفون وستصبحون أئتم مثلنا في نهاية المطاف"، كما كانت رسالة الشيوعية النولية.

وعلى الرغم من أن الحركة الشيوعية مكّنت القادة السوفيت من أن يميزوا أنفسهم عن الغرب، هي كذلك، وفي نفس الوقت، خلقت روابطاً قوية مع الغرب. وكان ماركس وأنجلز المانيين؛ وكان أغلب المناصرين الأوائل لأفكارهما في السنين الأخيرة من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين هم أوروبيين غربيين؛ وبحلول سنة ١٩١٠، إرتبطت كثير من الإتحادات العمالية والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والأحزاب العمالية في المجتمعات الغربية بآيدولوجيتسهما وأخذت تصبح هذه الإتحادات والأحزاب ذات تأثير يزداد أكثر فأكثر على السياسات الأوروبية. وبعد قيام الثورة البلشفية إنشطرت أحزاب جناح اليسار إلى أحزاب شيوعية وإشتراكية، وكلتاها كانت مراكز قوى مؤثرة في الدول الأوروبية. وفي كثير من بقاع الغرب، ساد المنظور الماركسي؛ إذ كان يعتقد بأن الشيوعية والإشتراكية هما موجة المستقبل فإعتنقتهما نخب السياسيين والمفكرين على نطاق واسع بطريقة أو بأخرى. لذلك فإن الجدل في روسيا بين مناصري الثقافة السلافية ومناصري التغريب حول مستقبل روسيا حل محله جدل في أوروبا بين اليسار واليمين بشأن مستقبل الغرب وفيما إذا كان الإتحاد السوفيتي يجسد صورة ذلك المستقبل أم لا. وبعد الحرب العالمية الثانية، عززت قوة الإتحاد السوفيتي مشاعر الإعجاب بالشيوعية في كلا الاثنين الغرب، وعلى نحو أشد إعجاباً، في تلك الحضارات اللاغربية التي كانت في ذلك الوقت تقاوم الغرب. أما في المجتمعات اللاغربية التي يهيمن عليها الغرب، فإن نخبها التي كانت راغبة في إغراء الغرب تحدثت بلغة حق تقرير المصير والديمقراطية؛ أما نخبها التي كانت راغبة في مواجهة الغرب فإنها إتخذت سبيل الثورة والتحرير الوطني.

إن الروس، بوساطة تبنيهم آيدولوجية غربية وإستخدامها في تحدي الغرب، هم بمعنى ما أصبحوا أقرب إلى الغرب ومرتبطين صميمياً مع الغرب أكثر من أي زمن مضى في تاريخهم. وعلى الرغم من أن الآيدولوجيتين الديمقراطية والتحررية والشيوعية تختلفان إختلافاً عظيماً، كان

الطرفان، بمعنى ما، يتحدثان بنفس اللغة. وجاء إغيار الشيوعية ومن ثم الإتحاد السوفيتي لينهي هذا التفاعل السياسي — الفكري بين الغرب وروسيا. وكان الغرب يتمنى ويعتقد بأن النتيجة ستكون إنتصار الديمقراطية التحررية في جميع أجزاء إمبراطورية الإتحاد السوفيتي السابق. ولكن لم يكن ذلك الأمر ليتزل قضاءً وقدرًا. فإبتداء من سنة ١٩٩٥، كان مستقبل الديمقراطية التحررية في روسيا والجمهوريات الأرثوذكسية غير مضمون. بالإضافة إلى أنه؛ حينما كف الروس عن التصرف كماركسيين، وطفقوا يتصرفون بأنهم روس، إتسعت الفجوة بين روسيا والغرب. إن الصراع بين الديمقراطية التحررية واللينينية — الماركسية كان صراعاً بين الآيدولوجيتين اللتان، على الرغم من إختلافهما الكبيرة، كان يجتمع فيهما الأمران العصرية والعلمانية ويشتركان ظاهرياً بالسعي لتحقيق الأهداف القصوى في الحرية، والمساواة، والرفاهة المادية. وكان يمكن أن يمضي الغرب الديمقراطي قدماً بمناظرة فكرية مع السوفيت الماركسي. ومن شأن الأمر أن يكون مستحيلاً على الغرب ليفعل ذلك مع كيان روسي أرثوذكسي قومي.

وفي خلال سنين العهد السوفيتي توقف الصراع بين مناصري الثقافة السلافية ومناصري التغريب عندما قام سولشتزتين وساغروفز كلاهما وتحدياً التركيبية المنطقية الشيوعية مبيناً ما فيها من عيوب. وما أن إهارت تلك التركيبية المنطقية الشيوعية؛ حتى عاد الجدل حول هوية روسيا الحقيقية فظهر على أشده. هل يجب على روسيا أن تتبنى قيماً وأعرافاً وممارسات غربية، وتحاول أن تكون جزءاً من الغرب؟ أم كانت روسيا تجسد فعلاً حضارة أرثوذكسية وأوراسيوية متميزة، تختلف عن الحضارة الغربية وذات قدر فريد يجعلها ترتبط بأوروبا وبآسيا في آن معا؟ وكانت نخبة السياسيين والمفكرين وحتى جماهير الشعب بعامتها منقسمة على نحو جاد بشأن هاتين المسألتين. فمن طرف كان مناصرو التغريب، أو "مؤيدو العولمة" أو "الأطلسيون"، وعلى الطرف الآخر كان خلفاء مناصري الثقافة السلافية ويشار إليهم بصيغ متباينة فتارة "قوميين" وأخرى "أوراسيويين" وأخرى يقال عنهم باللغة الروسية "درزافينكي" أي (مؤيدو دولة قوية)⁽²⁰⁾.

وكانت الخلافات الأساسية بين هذه الجماعات تدور حول السياسة الخارجية وإلى درجة أقل حول الإصلاح الاقتصادي وتركيبية الدولة. وإنتمطت الآراء على طول سلسلة متصلة تتدرج من أحد الأطراف إلى الطرف الآخر. فتجمع حول أحد هذين الطرفين من هذا التسلسل الطيفي

أولئك الذين صاغوا بالتحديد ما يسمى بـ "الفكر الجديد" الذي إعتنقه غورباتشوف وجسده في هدفه لـ "وطن أوربي مشترك" وإعتنقه كذلك كثير من مستشاري التسن رفيعي المستوى، وعبر عنه في رغبته أن تصبح روسيا "بلداً طبيعياً" ويتم قبولها كدولة عضوة ثامنة في نادي الدول الصناعية الكبرى السبع للديمقراطيات الصناعية الكبرى. ويذهب القوميون الأكثر اعتدالاً مثل سيرجي ستانكفتش إلى القول؛ إن روسيا يجب أن ترفض المسار "الأطلسي" ويجب أن تعطي الأولوية إلى حماية الروس في الدول الأخرى، وتشدد على روابطها مع الأتراك والمسلمين، وتدعم "إعادة توزيع يمكن تحقيقها لمواردنا، وخياراتنا، وروابطنا، ومصالحنا لمصلحة آسيا، أو بتوجه نحو الشرق"⁽²¹⁾. وإنتقد أصحاب هذا الرأي التسن لجعله المصالح الروسية تابعة للمصالح الغربية، وتقليصه القدرة العسكرية الروسية، وإخفاقه في دعم الأصدقاء التقليديين مثل صربيا، ودفعه الإصلاح الاقتصادي والسياسي بأساليب جارحة لشعور الشعب الروسي. وكانت دلالة هذا التيار هو شعبية جديدة للأفكار التي طرحها يتر سافتسكي، الذي خلص إلى القول، في عشرينات القرن العشرين، بأن روسيا كانت حضارة أوراسيوية فريدة في نوعها.

أما القوميون الأكثر تطرفاً فكانوا منقسمين بين طرفين فمن طرف يقف القوميون الروس مثل سولشتنتز، الذين دافعوا عن روسيا التي تضم كل الروس بالإضافة إلى المرتبطين بها ارتباطاً وثيقاً وهم البلاروسيين والأوكرانيين الأرثوذكسيين السلافيين ولكن لا أحد غيرهم، ومن طرف آخر يقف القوميون الإمبراطوريين مثل فلاديمير زرنوفسكي، الذين كانوا راغبين في إعادة إنشاء الإمبراطورية السوفيتية والقوة العسكرية الروسية. وكان الذين في المجموعة الأخيرة أحياناً معادين للسامية وكذلك معادين للغرب وكانوا راغبين في إعادة توجيه السياسة الخارجية الروسية نحو الشرق والجنوب، فأما أن يحمين على الجنوب المسلم (كما زعم زرنوفسكي)، أو أن تتعاون مع الدول المسلمة والصين ضد الغرب. وكذلك دعم القوميون تأييداً أكثر شهولاً لنصرة الصرب في حركهم ضد المسلمين. وكانت الخلافات بين مؤيدي العولمة والقوميين تنعكس على مؤسسات الدولة، فتنعكس على التطلعات المستقبلية لوزارة الخارجية والقوات العسكرية. وكانت تنعكس كذلك في سياسات التسن الخارجية والأمنية إذ تذهب تارةً بإتجاه تارةً أخرى بإتجاه آخر يختلف.

وكانت الجماهير الروسية منقسمة على نفسها تماماً كاتقسام النخب الروسية. فتم إجراء إستطلاع، في سنة ١٩٩٢، شاركت فيه عينة تتكون من ٢٠٦٩ روسياً أوروبياً وكشف هذا الإستطلاع بأن ٤٠ بالمائة من المشاركين فيه كانوا "منفتحين على الغرب"، و٣٦ بالمائة منهم "مغلقيين عن الغرب"، و٢٤ بالمائة منهم "لم يقرروا بعد". وفي كانون الأول من سنة ١٩٩٣، نالت الأحزاب الإصلاحية في الانتخابات البرلمانية ٣٤,٢ بالمائة من الأصوات، وفازت الأحزاب القومية المعارضة للإصلاح بـ ٤٣,٣ بالمائة من الأصوات، وكسبت الأحزاب الوسطية ١٣,٧ بالمائة^(٢٢) من الأصوات. وعلى نحو مشابه، وفي الانتخابات الرئاسية التي جرت في حزيران من سنة ١٩٩٦، انقسم الشعب مرة أخرى على نفسه إذ صوت تقريباً ٤٣ بالمائة تأييداً للمرشحين ذوي التوجهات الغربية، وبالتسن، والمرشحين الآخرين ذوي التوجهات الإصلاحية، بينما صوت ٥٢ بالمائة تأييداً للمرشحين القوميين والشيوعيين. أما بشأن قضيتها المركزية التي تتعلق بالهوية، فظلت روسيا في التسعينات بلداً ممزقاً على نحو واضح، فهي ذات إزدواجية غريبة — سلافية وهي "سمة لا تتغير..... للشخصية الوطنية"^(٢٣).

تركيب: حاول مصطفى كمال أتاتورك عبر سلسلة إصلاحات محسوبة بلقة في عشرينات وثلاثينات القرن العشرين أن ينقل شعبه بعيداً عن ماضيه العثماني والإسلامي. وكانت المبادئ الرئيسية أو "المنطلقات الست" للكمالية هي؛ الشعبية، والحكم الجمهوري، والقومية، والعلمانية، والدولانية، والإصلاحية. ولما رفض كمال إمبراطورية متعددة القوميات، إنما كان يرمي بذلك إلى تكوين أمة متجانسة، وفي خضم هذه العملية كان يطرد ويقتل الأرمن واليونانيين. ثم أنه خلع السلطان وأنشأ نظاماً جمهورياً على الطراز الغربي للسلطة السياسية. وقضى على الخلافة التي كانت المصدر المركزي للسلطة الدينية، وأهى التعليم التقليدي ووضع حداً لرجال الدين، وأبطل العمل بالمدارس والكتليات الدينية التي تفصل بين الجنسين، وأنشأ نظاماً علمانياً موحداً للتعليم العام، وأطاح بالحاكم الدينية التي تحكم بالقانون الإسلامي، واستبدلها بنظام قانوني يقوم على أساس القانون المدني السويسري، واستبدل التقويم التقليدي بالتقويم الغريغوري، وخلع الإسلام رسمياً عن كونه دين الدولة. وحلوا حذو بيتير العظيم، فمنع ارتداء الطربوش لأنه كان رمزاً لزعرة

تقليدية دينية. وشجع الناس على إرتداء القبعات، وأصدر مرسوماً يقضي بأن تركيا ستكتب بالخط الروماني وليس بالخط العربي. وكان هذا الإجراء الإصلاحي الأخير ذا شأراً جوهرياً، إذ "جعل الأمر مستحيلاً فعلاً على الجيل الجديد الذي بات يتلقى تعليمه بالخط الروماني أن يكتسب وسيلة للوصول إلى الجزء الأعظم من الأدب التقليدي. وشجع هذا الخط على تعلم اللغات الأوربية؛ وخفف إلى درجة كبيرة من مشكلة الأمية المتفاقمة"⁽²⁴⁾. وبلا أعاد كمال تعريف الهوية الوطنية، والسياسية، والدينية، والثقافية للشعب التركي، فإنه حاول في ثلاثينات القرن العشرين، بكل حيوية ونشاط أن يعزز التطور الإقتصادي. فجاء بالغريب ليكون وسيلةً للتعبير، وكانسا بجرمان معاً يداً بيد.

وظلت تركيا محايدة في أثناء الحرب الأهلية الغربية التي دارت رحاها في السنين ما بين ١٩٣٩ و ١٩٤٥^{١٣}. ولكن في السنين التي أعقبت تلك الحرب، تحركت على عجل لتُعرف نفسها أكثر من السابق بالهوية الغربية. وكانت، على نحو واضح، تحذو حذو النماذج الغربية، فتحولت من حكم الحزب الواحد إلى نظام يقوم على أساس تنافس الأحزاب. وعملت من أجل نيل عضوية الناتو، وفي نهاية المطاف، كان لها ذلك في سنة ١٩٥٢، وهكذا أثبتت نفسها بأنها عضوة في العالم الحر. وأصبحت تتلقى مليارات الدولارات من المساعدات الإقتصادية والأمنية الغربية؛ فقواتها العسكرية درهماً وجهزها بعلتها الغرب وإندمجت في تركيبة قيادة الناتو؛ وضيفت على أراضيها القواعد العسكرية الأمريكية. وهكذا أصبح الغرب يرى تركيا بأنها حصنه الشرقي لإحتواء ومنع توسع الاتحاد السوفيتي نحو البحر المتوسط، والشرق الأوسط، والخليج العربي. وكان هذا الارتباط مع الغرب وتعريف الذات به سبباً في أن تشجعها دول عدم الإنحياز اللاغربية في المؤتمر الذي عُقد في باندونغ في إندونيسيا في سنة ١٩٥٥، وهاجمتها الدول الإسلامية ووصفتها بأنها كاذبة⁽²⁵⁾.

وبعد الحرب الباردة ظلت النخبة التركية مؤيدة على نحو كاسح لأن تكون تركيا غربية وأوربية. وإن عضوية تركيا الوطيدة في حلف الناتو عند هذه النخبة أمر لا غنى عنه لألها تؤدي

^{١٣} هكذا جالت بالنص، فالكتاب يعتبر الحرب العالمية الثانية حرباً أهلية حدثت في موطن العالم للغربي. المترجم

إلى إيجاد علاقة تنظيمية حميمة مع الغرب وهي ضرورة لإقامة توازن مع اليونان. إلا أن تجسيد ارتباط تركيا بالغرب في عضويتها في حلف الناتو كان نتيجةً من نتائج الحرب الباردة. وجسأت لهايتها فأزالت السبب الأساس لوجود ذلك الإرتباط وستؤدي إلى إضعافه وإعادة تحديده. فلم تعد تركيا تنفع الغرب كحصن ضد الخطر الكبير القادم من الشمال، بل الأحرى، شريك جاهز، كما في حرب الخليج، في التعامل مع التهديدات القادمة من الجنوب. ففي تلك الحرب، أسدت تركيا عوناً حاسماً للتحالف المضاد لصدام حسين بوساطة غلق أنابيب نقل النفط عبر أراضيها التي يصل من خلالها نفط العراق إلى البحر المتوسط، والسماح للطائرات الأمريكية أن تشن غاراتها على العراق من قواعد لها في تركيا. لكن هذه القرارات التي إتخذها الرئيس أوزال أثارت انتقاداً لاذعاً في تركيا وأفضت إلى إستقالة وزير الخارجية، ووزير الدفاع، ورئيس الأركان العسكرية العامة، وكذلك أدت إلى خروج تظاهرات جماهيرية كبيرة تخرج على تعاون أوزال التام مع الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، حث الرئيس أوزال ورئيسة الوزراء تشلر كلاهما معا على إنهاء عقوبات الأمم المتحدة المفروضة على العراق في أقرب وقت ممكن، التي فرضت كذلك عبثاً اقتصادياً ثقيلاً على تركيا⁽²⁶⁾. إن رغبة تركيا في العمل مع الغرب للتعامل مع التهديدات الإسلامية القادمة من الجنوب هو أمر مشكوك فيه أكثر مما كانت رغبته للوقوف مع الغرب بوجه التهديد السوفيتي. وفي خلال أزمة الخليج، فإن معارضة ألمانيا، وهي الصديقة التقليدية لتركيا، لإعتبار أي هجوم صاروخي عراقي ضد تركيا بأنه هجوم على الناتو، بينت كذلك أن تركيا لا تستطيع الإنكسار على الدعم الغربي للوقوف ضد التهديدات الجنوبية. ولم تثير المواجهات مع الإتحاد السوفيتي قضية هوية حضارة تركيا؛ إلا أن علاقات ما بعد الحرب الباردة مع الدول العربية أثارتها.

وإبتداءً من ثمانينات القرن العشرين، كان هدفاً رئيساً، وربما الهدف الأول، للسياسة الخارجية للنخبة التركية ذات التوجه الغربي هو تأمين عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي. وقدمت تركيا طلباً رسمياً لاكتساب العضوية في نيسان سنة ١٩٨٧. وفي كانون الثاني سنة ١٩٨٩، تم إبلاغ تركيا بأن طلبها لا يمكن النظر فيه قبل سنة ١٩٩٣.. وفي سنة ١٩٩٤، وافق الإتحاد الأوروبي على قبول طلبات النمسا، وفنلندا، والسويد، والنرويج، وكان يأمل على نحو واسع أن تُتخذ في السنوات القادمة الإجراءات الإيجابية بشأن طلبات بولندا، وهنغاريا، وجمهورية التشيك،

ويحتمل فيما بعد أن تُتخذ إجراءات إيجابية كذلك بشأن طلبات سلوفينيا، وسلوفاكيا، وجمهورية البلقين. وما أصاب تركيا بخيبة أمل على نحو واضح هو؛ أن ألمانيا مرةً أخرى، العضوة الأقوى تأثيراً في الجمعية الأوربية، لم تؤيد بنحو فعال عضوية الأتراك وبدلاً عن ذلك أعطت الأولوية لدعم عضوية دول أواسط أوروبا⁽²⁷⁾. ونتيجة لضغط الولايات المتحدة، تفاوض الإتحاد الأوربي فعلاً حول إتحاد جمركي مع تركيا؛ ولكن ظلت العضوية الكاملة بعيدة المنال وأمثلاً تحوم حوله الشكوك.

لماذا جرى تجاهل تركيا ولماذا تبدو دائماً وكأنها في آخر الصف؟ في العلن، أشار المسؤولون الأوربيون إلى المستوى الهابط للتطور الاقتصادي التركي، وقلة احترامها لحقوق الإنسان الأقل حتى من الدول الأسكندنافية. أما في الخفاء، فيتفق الأوربيون والأتراك كلاهما على أن الأسباب الحقيقية كانت معارضة اليونانيين الشديدة، والأهم من ذلك هو حقيقة إن تركيا بلد مسلم. ولا تريد الدول الغربية أن تواجه احتمال فتح حدودها للهجرة القادمة من بلد يضم ٦٠ مليون مسلم ويعاني من نسبة بطالة عالية. بل الأهم من ذلك، أنهم يشعرون بأن الأتراك ما كانوا يتنموا ثقافياً إلى أوروبا. كما أشار الرئيس أوزال في سنة ١٩٩٢ إلى ذلك بقوله؛ إن سجل تركيا لحقوق الإنسان هو "حجة مُختلقة لتبرير السبب الذي من أجله يجب ألا تنضم تركيا إلى الجمعية الأوربية، لكن السبب الحقيقي هو أننا مسلمون، وأنهم مسيحيون". لكنه أردف قائلاً؛ "إنهم لا يصرحون بذلك". وفي المقابل، يتفق المسؤولون الأوربيون على أن الإتحاد الأوربي هو "نادي مسيحي" وأن "تركيا فقيرة أكثر مما ينبغي، وكثيفة السكان أكثر مما ينبغي، وجلفة أكثر مما ينبغي، ومسلمة أكثر مما ينبغي، وكل شيء فيها أكثر مما ينبغي". وعلق على ذلك أحد المراقبين قائلاً؛ "إن الكابوس الذي لا يرويه أحد من الأوربيين" هو الذكريات التاريخية عن "غارات الحاربين المسلمين على أوروبا الغربية وغارات الأتراك على بوابات فينا". وفي المقابل، ولدت هذه المواقف "إدراكاً مشتركاً بين الأتراك" بأن "الغرب لا يرى مكاناً لتركيا المسلمة داخل أوروبا"⁽²⁸⁾.

وبعد أن قامت تركيا ورفضت مكة، ولأن بروكسل^{١١} رفضتها، إغتنمت تركيا الفرصة التي سنحت لها عند انحلال الاتحاد السوفيتي لتوجه نحو طشقند. وقدم الرئيس أوزال والقادة الأتراك رؤية لتجمع الشعوب التركية وبللوا جهوداً عظيمة لتطوير روابط مع "الأتراك خارج تركيا" في "الخارج القريب" من تركيا الذي يمتد من "من البحر الأدرياتيكي إلى حدود الصين". وتم توجيه إهتمام خاص إلى أذربيجان وجمهوريات أواسط آسيا الناطقة بالتركية الأربع وهي؛ أوزباكستان، وتركمانستان، وكازخستان، وقرغيزستان. وفي سنتي ١٩٩١ و ١٩٩٢، شرعت تركيا بنشاطات واسعة النطاق كانت غايتها دعم روابطها مع هذه الجمهوريات الجديدة وتعزيز تأثيرها عليها. وتضمنت هذه النشاطات ديوناً بعيدة الأجل وقليلة الفائدة بلغت ١,٥ مليار دولار، ومساعدات للإعانة العاجلة بلغت ٧٥ مليون دولار، ومحنة تلفازية فضائية (حلت محل القناة الناطقة بالروسية)، وخطوط اتصالات هاتفية، وخدمات النقل الجوي، وقبول الآف الزمالات الدراسية للطلاب تسمح لهم بالدراسة في تركيا. وتدريب المصرفيين، ورجال الأعمال، والدبلوماسيين، والمئات من ضباط الجيش الأذربيجانيين والأواسط آسيويين. وتم إرسال المدرسين إلى الجمهوريات الجديدة لتعليم اللغة التركية، وبدأ العمل بحوالي ٢٠٠٠ مشروع تجاري مشترك. ولقد مهدت العمومية الثقافية الجامعة السبل لهذه العلاقات الاقتصادية. وعلق على تلك العلاقات أحد رجال الأعمال الترك قائلاً؛ "إن أهم شيء من أجل تحقيق النجاح في أذربيجان وتركمانستان هو العثور على الشريك المناسب. وهذا الأمر ليس بالعسير على الأتراك، فنحن نمتلك نفس الثقافة، وبدرجة أقل أو أكثر من ذلك ننطق بنفس اللغة، ونأكل من نفس المطبخ"⁽²⁹⁾.

إن إعادة توجيه تركيا نحو القوقاز وأواسط آسيا لم يزوده بطاقته المحركة الحلم بأن تكون تركيا قائدة تجمع الأمم التركية وحسب، بل كذلك الرغبة في مواجهة إيران والمملكة العربية السعودية لثلا توسعا من تأثيراتهما ولكيلا تدعما حركة الأصولية الإسلامية المتطرفة في هذه المنطقة. ويرى الأتراك أنفسهم بأنهم يقدمون "النموذج التركي" أو "الفكر التركي" - وهو دولة علمانية ديمقراطية مسلمة ولها اقتصاد سوق - لتكون البديل. وبالإضافة إلى ذلك، كانت

^{١١} بروكسل عاصمة بلجيكا، أما طشقند فهي عاصمة أوزباكستان. المترجم

تركيا تأمل من وراء ذلك إحتواء عودة التأثير الروسي ثانية. وبوساطة تقدم بديل عن روسيا والإسلام، فإن تركيا من شأنها كذلك أن تسند طلبها لكي يحظى بتأييد الإتحاد الأوروبي ومن ثم الحصول على عضوية دائمة فيه.

وأصبحت موجة نشاط تركيا الأولى للعمل مع الجمهوريات التركية مقيدة أكثر في سنة ١٩٩٣ بسبب مواردها المحدودة، وتولي سليمان ديمرل السلطة بعد موت الرئيس أوزال، وعودة التوكيد على تأثير روسيا في ما يعتبر "خارجها القريب". وحالما أصبحت الجمهوريات التركية للإتحاد السوفيتي السابق مستقلة، سارع قادتها إلى أنقرة لمغازلة تركيا. ومن ثم مارست عليها روسيا ضغطاً وعرضت لها إغراءات، فإنقلبت راجعةً إليها، وأكدت بعامتها على الحاجة إلى علاقات "متوازنة" بين أبناء عموماتهم في الثقافة وسيدهم الإستعماري السابق. ولكن، ظل الأتراك يحاولون إستخدام علاقات قراباتهم الثقافية لتوسيع روابطهم الإقتصادية والسياسية، وفي الصفقة الأهم؛ أمنت تركيا عقد إتفاق مع الحكومات ذات الصلة بالموضوع وشركات النفط لمد خط أنابيب خاص بنقل نفط دول أواسط آسيا وأذربيجان عبر الأراضي التركية إلى البحر المتوسط⁽³⁰⁾.

وبينما كانت تركيا تعمل لتطوير روابطها مع الجمهوريات التركية للإقتصاد السوفيتي السابق، كانت هويتها العلمانية الكمالية الخاصة تواجه تحدياً داخل الوطن. أولاً، بالنسبة إلى تركيا، كما هو الحال مع كثير من الدول، فإن نهاية الحرب الباردة مع ما صاحبها من حالة الانفصال عن الجذور التي ولدها التطور الإقتصادي والإجتماعي، أثارت قضايا مهمة تتعلق بـ "أهوية الوطنية والإلتزام العرقي"⁽³¹⁾، فانبثقت لها الدين ليقدم حلاً. فالإرث العلماني الذي خلفه ألتاتورك والنخبة التركية على مدى ثلثي قرن يصير أكثر فأكثر عرضةً للنقد واللوم. وكانت تجربة الأتراك خارج الوطن تركيا تميل إلى إثارة المشاعر الإسلامية داخل الوطن تركيا. إذ أن الأتراك الذين عادوا قادمين من ألمانيا الغربية "كانت ردة فعلهم للعداء الذي واجهوه هناك هو الرجوع إلى ما كان مألوفاً، وكان المألوف هو الإسلام". وأخذ يصير الرأي والعمل السائد بين إسلاميين على نحو متزايد. وفي سنة ١٩٩٣، نقلت تقارير إعلامية بأن "إطلاق اللحي بالأسلوب الإسلامي وتحجب النساء قد إنتشر في تركيا، وأخذت الجوامع تجذب جماهيراً أوسع فعلاً، وبعض

المكتبات تفرق الآن بالكتب والصحف، وأشرطة التسجيل الصوتي، والأقراص المدمجة الصوتية والصورية كلها تستذكر أبحاد التاريخ الإسلامي، ورؤاه، وطريقته للحياة، وتثني على دور الإمبراطورية العثمانية في الحفاظ على القيم التي بشر بها الرسول محمد". كما نقلت التقارير بأنه "ليس أقل من ٢٩٠ بيتاً للطباعة وطابعة مكتبية، و ٣٠٠ مطبوع بضمنها أربع صحف يومية، وبضعة مئات من محطات إذاعية غير مرخصة ومثلها حوالي ٣٠ قناة تلفازية غير مرخصة كانت كلها تنشر الفكر الإسلامي"⁽³²⁾.

ولما واجهت للمشاعر الإسلامية المتنامية حكام تركيا، فإهم حاولوا تبني ممارسات إسلامية متشددة، وكسب تأييد المتشددين. وفي ثمانينات وتسعينات القرن العشرين، مولت الحكومة التركية التي يفترض أنها علمانية مكتباً لإدارة الشؤون الدينية بميزانية مالية أكبر من ميزانيات بعض الوزارات، ورصدت الأموال لبناء الجوامع، وإعطاء الإرشاد الديني المطلوب في جميع المدارس العامة، وقدمت منحاً مالية للمدارس الإسلامية التي تضاعفت خمس مرات في خلال التسعينات، والتي تجمع تحت أسقفها حوالي ١٥ بالمائة من أطفال المدارس الإعدادية، والتي تبشر بمواعظ المذهب الإسلامية ويتخرج منها الآلاف الذين يجري إدخالهم في الوظائف الحكومية. وفي مقارنة رمزية، لكنها مثيرة، مع فرنسا، فإن الحكومة التركية سمحت فعلاً للطالبات بارتداء لفاع الرأس التقليدي، بعد سبعين سنة مذ منع أتاتورك الطربوش⁽³³⁾. إن إجراءات الحكومة هذه، في جانب واسع منها، قد حرصت عليها الرغبة في تغيير إتجاه الريح عن أشربة سفن الإسلاميين الأمر الذي يبين إلى أي مدى كانت تلك الريح قوية في ثمانينات ومطلع تسعينات القرن العشرين.

ثانياً، غير الإنبعث الإسلامي سمة السياسات التركية. فالقادة الأتراك، وعلى نحو أشد وضوحاً ترغت أوزال، يعرفون أنفسهم على نحو واضح بالرموز والسياسات الإسلامية. فما حدث في تركيا، كما حدث في أي مكان آخر، فلقد عززت الديمقراطية إنبعث الثقافات الأهلية والعودة إلى الدين. إذ أنه "بدافع الحماسة لتعلق الجماهير وكسب رضاهم ومن ثم الحصول على أصواتهم، كان يجب على السياسيين — بل حتى العسكريين وهم الحصن الأخير للعلمانية وحراسها — أن يضعوا في حساباتهم التطلعات الدينية للجماهير؛ لهذا السبب لم تكن التنازلات التي قدموها بنكهة مثيرة للدهماء قليلة". لأن الحركات الشعبية كانت ذات نزعة دينية. وبينما كانت

النخبة والجماعات البيروقراطية وبخاصة العسكرية منها كلها ذات توجه علماني، كان المتعاطفون مع الإسلاميين يعلنون عن مشاعرهم بوضوح بين صفوف القوات المسلحة، فقد طُرد عدة مئات من طلاب الأكاديميات العسكرية في سنة ١٩٨٧، بسبب أفكار عاطفية إسلامية مريبة. وكانت الأحزاب السياسية الرئسية تشعر على نحو متزايد بالحاجة إلى إيجاد تأييد إنتخابي من منظمات إسلامية عادت للعمل، أو جمعيات معينة كان قد منعها أتاتورك من العمل⁽³⁴⁾. وفي الإنتخابات المحلية التي جرت في آذار سنة ١٩٩٤، كان حزب الرفاء المتشدد هو الحزب الوحيد من بين خمسة أحزاب رئيسة، الذي زاد حصته من الأصوات فحصل على تقريباً ١٩ بالمائة من الأصوات بمقارنتها مع ٢١ بالمائة لحزب الطريق الصحيح الذي تنزعه رئيسة الوزراء تشرلو، و ٢٠ بالمائة من الأصوات لحزب الوطن الأم الذي كان ينزعه الراحل أوزال. وإنتزع حزب الرفاء الهيمنة على المدينتين التركيتين الرئيسيتين إسطنبول وأنقرة، وجرت هيمنته بتيار جارف نحو الجزء الجنوبي الشرقي من البلاد. وفي إنتخابات كانون الأول سنة ١٩٩٥، فاز حزب الرفاء بأصوات ومقاعد في البرلمان أكثر من أي حزب آخر، وبعد ستة أشهر تولى زمام الحكم بإئتلافه مع أحد الأحزاب العلمانية. وكما جرى الحال في الدول الأخرى، جاء تأييد المتشدد من الشباب، والمهاجرين العائدين، و"المسحوقين والمنبوذين" و"والمهاجرين الجدد إلى المدينة، و"عراة المدن الكبيرة"⁽³⁵⁾.
ثالثاً، أثار إنبعاث الإسلام في السياسة الخارجية التركية. فوقفت تركيا، تحت قيادة أوزال، وقفة حازمة إلى جانب الغرب في حرب الخليج، متأملة من أن ذلك الفعل كان سيرجع عضويتها في الجمعية الأوروبية. لكن هذه النتيجة المأمولة لم تتجسد، ولم يُطمئن تردد حلف الناتو الأتراك بشأن الرد الذي كان يقوم به لو كان العراق قد هاجم تركيا في خلال تلك الحرب لأن هذا الأمر يتعلق بالكيفية التي كان سيرد بها حلف الناتو على أي خطر غير روسي يهدد بلادهم⁽³⁶⁾. وحاول القادة الأتراك توسيع إرتباطاتهم العسكرية مع إسرائيل، الأمر الذي جعل الإسلاميين الأتراك يوجهون لهم نقداً لاذعاً. والأهم من ذلك، في خلال الثمانينات، وسعت تركيا من علاقاتها مع العرب والدول المسلمة الأخرى وفي التسعينات دعمت على نحو فعال المصالح الإسلامية عن طريق تقديم دعم كبير إلى مسلمي البوسنة وكذلك إلى أذربيجان. وفيما

يتعلق بدول البلقان، أو أواسط آسيا، أو الشرق الأوسط، كانت السياسة الخارجية التركية تصبح أكثر فأكثر ذات طابع إسلامي.

وعلى مدى سنين طويلة، توفر في تركيا شرطان من الشروط الثلاثة التي يجب أن تتوفر في أية دولة ممزقة، كحد أدنى، لكي تغير هويتها الحضارية. فأيدت النخب التركية هذا التحول على نحو كاسح وكانت جماهيرها مدعنة لذلك. لكن نخب الحضارة المستقبلية، وهي الحضارة الغربية، لم تقبلها. وبينما عجز كلا الطرفين عن إتخاذ قرار قاطع، حرك الإنبعاث الإسلامي داخل تركيا مشاعراً معادية للغرب. بين الجماهير التركية وأخذ يقوض التوجه العلماني المؤيد للغرب للنخب التركية. وإن العقبان التي تعترض تركيا في طريق تحولها إلى بلد أوربي تماماً، هي محدودية قدرتها للنهوض بدور مهمين فيما يتعلق بالجمهوريات التركية للإتحاد السوفيتي السابق، وظهور الميول الإسلامية التي تعمل على تآكل إرث أتاتورك، ويسود أن كل هذه القضايا تؤكد على أن تركيا ستظل بلداً ممزقاً.

وإذ يعكس القادة الأتراك هذه التوجهات المتضاربة، فإنهم، بين الحين والآخر، يصفون بلدهم بأنه "جسر" بين ثقافتين، وفي سنة ١٩٩٣، ذهبت رئيسة الوزراء تانسو تشلر إلى القول بأن تركيا تجمع الإثنتين "الديمقراطية الغربية" و "أما جزء من الشرق الأوسط"، فهي "جسر يصل بين حضارتين، جسدياً وفلسفياً". وإذ تعكس تشلر هذه الإزدواجية علناً في بلدها، فإنها غالباً ما تظهر كمسلمة، لكنها حينما تتخاطب أعضاء حلف الناتو تكون خلاصة قولها؛ إن "الحقيقة الجغرافية والسياسية هي أن تركيا بلد أوربي". وعلى نحو مشابه، وصف سليمان ديمرل تركيا بأنها "جسر مهم للغاية في المنطقة يمتد من الغرب إلى الشرق، أي من أوروبا إلى الصين"³⁷. إلا أن أي جسر هو شيء مصطنع يربط بين كيانين ماديين لكنه ليس جزءاً من أي منهما. وحينما يصف قادة تركيا بلدهم بالجسر، فإنهم يؤكدون بتعبير منمق أن بلدهم ممزق.

المكسيك: أصبحت تركيا بلداً ممزقاً في عشرينات القرن العشرين، أما المكسيك فلم يدركها التمزق إلا في الثمانينات. وعلى الرغم من ذلك، فلعللاقتها بالغرب بعض الجوانب المتشابهة. فكما جرى الحال مع تركيا، كان للمكسيك ثقافة لاغربية متميزة. وحتى في القرن

العشرين، كما وصفها أوكثافيو باز بقوله؛ إن "جوهر المكسيك هو هندي، فهي ليست أوربية"⁽³⁸⁾. وفي القرن التاسع عشر، كان حال المكسيك، كحال الإمبراطورية العثمانية، إذ مزقتها القوى الغربية. وفي العقدَيْن الثاني والثالث من القرن العشرين، ثُرت المكسيك بما ثُرت به تركيا، فقامت فيها ثورة أُرست أساساً جديدةً للهوية الوطنية ونظاماً سياسياً جديداً يركز على الحزب الواحد. لكن، في تركيا جاءت الثورة بكلاً الأمرين؛ رفض الثقافة الإسلامية والعثمانية التقليدية ومحاولة إستيراد ثقافة غربية والانضمام إلى الغرب. أما ما حدث في المكسيك، فكما حدث في روسيا، جاءت الثورة لتجسد وتكيف عناصراً من الثقافة الغربية، الأمر الذي ولّد حركة قومية مناهضة للرأسمالية والديمقراطية التي للغرب. لهذا السبب، وعلى مدى ستين عاماً، حاولت تركيا أن تعرف نفسها كدولة أوربية، بينما حاولت المكسيك أن تعرف نفسها بالضد من الولايات المتحدة الأمريكية. إذ في خلال السنين مابين ثلاثينات وثمانينات القرن العشرين، إتبع قادة المكسيك سياسات إقتصادية وخارجية كان من شأنها أن تتحدى المصالح الأمريكية.

وتغير هذا الحال في الثمانينات، فبدأ الرئيس ميغيل دي لاملريد، وسار بما بعده خلفته الرئيس كارلوس ساليناس دي غورتاري، بإعادة تعريف على مستويات شاملة للأهداف، والممارسات، والهوية المكسيكية بمحاولة أشد حزمًا ترمي إلى التغيير منذ ثورة ١٩١٠. وفي حقيقة الأمر، إن ساليناس أصبح مصطفى كمال المكسيك. إذ إن أتاتورك أيد العلمانية والقومية وهي الأفكار السائدة في الغرب في زمانه؛ بينما أيد ساليناس التحررية الإقتصادية، وهي واحدة من فكرتين سائدتين في الغرب في زمانه (فلم يعتنق الفكرة الأخرى في الديمقراطية السياسية). وكما جرى الحال مع أتاتورك، كانت هذه الرؤى يتقاسمها بنحو واسع النخب السياسية والإقتصادية، التي كانت تضم كثيراً من هم مثل ساليناس ودي لاملريد، وكانوا قد تلقوا تعليمهم في الولايات المتحدة. وخفض ساليناس على نحو مثير نسبة التضخم، وخصص عدداً كبيراً من المؤسسات والشركات العامة، وشجع الاستثمار الأجنبي، وخفض التعرفة الجمركية، والإعانات المالية الحكومية، وأعاد جدولة الديون الأجنبية، وتحدى قوة الاتحادات العمالية، وزاد من الإنتاجية، وأدخل المكسيك في إتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة وكندا. وعماماً كما كانت إصلاحات أتاتورك غايتها تحويل تركيا من دولة شرق أوسطية مسلمة إلى دولة علمانية

أوربية، كانت إصلاحات ساليناس غايتها تغيير المكسيك من دولة أمريكية لاتينية إلى دولة أمريكية شمالية.

ولم يكن إختيار المكسيك هذا إختياراً لا بديل عنه. فعلى نحو يمكن إدراكه، كان يمكن أن تستمر النخب المكسيكية في إتباع سياسة مناهضة لأمريكا، وهو المسار القومي والمحافظة للعالم الثالث الذي كان قد إتخذهُ أسلافهم في أغلب سنوات هذا القرن. أما الخيار الآخر، كما يذهب إلى القول بعض المكسيكيين بأنه كان يمكن أن يحاولوا تطوير إتحاد للأمم الأيبيرية مع إسبانيا والبرتغال ودول أمريكا الجنوبية.

هل تنجح المكسيك في سعيها أن تكون أمريكية شمالية؟ يفضل الجزء الأعظم الكاسح من النخب السياسية، والاقتصادية، والفكرية ذلك المسار. وكذلك على خلاف الموقف مع تركيا، لقد رحب الجزء الأعظم الكاسح من النخب السياسية، والاقتصادية، والفكرية للحضارة المستقبلية بالتحول الثقافي المكسيكي. وتسلب قضية الهجرة مابين الحضارات المستعصية على الحل الضوء على هذا الاختلاف. إذ تولد الخشية من هجرة تركية كبيرة معارضة النخب والجماعات الأوربية كلاهما جلب تركيا إلى أوروبا. وعلى النقيض من ذلك، كانت حقيقة وجود هجرة مكسيكية كبيرة، شرعية وغير شرعية، إلى الولايات المتحدة جزءاً من حجة ساليناس من أجل الانضمام إلى إتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة إذ قال: "أما أن تقبلوا بضائعنا أو تقبلوا شعبنا". وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفرق في الثقافة بين المكسيك والولايات المتحدة هو أقل بكثير من الفرق بين تركيا وأوروبا. فديانة المكسيك هي المذهب الكاثوليكي، ولغتها الإسبانية، وكانت توجهات نخبها عبر التاريخ نحو أوروبا (حيث كانوا يرسلون أولادهم ليتلقوا تعليمهم)، وصارت توجهات نخبها منذ وقت قصير نحو الولايات المتحدة (حيث يرسلون أولادهم الآن ليتلقوا تعليمهم). ومن شأن التوافق بين أمريكا الشمالية الأنغلو — أمريكية والمكسيك الإسبانية الهندية أن يكون أسهل من التوافق بين أوروبا المسيحية وتركيا المسلمة. وعلى الرغم من كل هذه العموميات المشتركة، فإنه بعد المصادقة على إتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (نافتا)، غت معارضة في الولايات المتحدة لأي إرتباط أعمق من ذلك مع المكسيك وتطالب بفرض قيود على الهجرة، وتذمر من نقل

المصانع إلى الجنوب، وتشكك في قدرة المكسيك على الالتزام بمفاهيم أمريكا الشمالية في الحرية وحكم القانون^{٣٩}.

أما الشرط اللازم الثالث لكي تحقق الدولة الممزقة تحولاً ناجحاً في الهوية هو الإذعان الجماهيري العام لهذا التحول، على الرغم من أنها ليس بالضرورة تويده. فتعتمد أهمية هذا العامل، إلى حد ما، على مدى أهمية آراء الجماهير في عملية صنع القرار للدولة. وإبتداءً من سنة ١٩٩٥، لم تُختَرِ وقفة المكسيك المؤيدة للغرب في عملية تحول نحو الديمقراطية. ولم يكن تمرد يوم السنة الجديدة، الذي قامت به بضعة آلاف منظمين على أكمل وجه وكانت تساندتهم، على نحو متطرف، العصابات في تشياباس^{٤٠}، مؤشراً بحذ ذاته على وجود مقاومة جوهرية لعملية التحول إلى أمريكا الشمالية. ولكن الاستجابة العاطفية التي أحدثتها ذلك التمرد بين المفكرين، والصحفيين، وآخرين ممن تسمح لهم مجالات عملهم بصياغة الرأي العام المكسيكي، توحى بأن التحول نحو أمريكا الشمالية عموماً وإلى اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (نافتا) خصوصاً يمكن أن تقاومه مقاومةً تتزايد يوماً بعد يوم النخب والجماهير المكسيكية. لذلك أعطى الرئيس ساليناس بوغي بالغ الإصلاح الاقتصادي وعملية التغريب أولوية أعلى من الإصلاح السياسي والتحول إلى الديمقراطية. إلا أن التطور الاقتصادي والارتباط المتزايد مع الولايات المتحدة كلاهما سيعززان القوى التي تدعم تحول ديمقراطي حقيقي للنظام السياسي المكسيكي. أما السؤال الرئيس عن مستقبل المكسيك فهو: إلى أي مدى سيحفز التعصير والتحول الديمقراطي عملية التخلص من التغريب، مسببة إنسحاباً من اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (نافتا) أو إضعافها بشدة، وإحداث تغيرات موازية لذلك في السياسات التي تفرضها على المكسيك نخبها ذات التوجهات الغربية التي ظهرت في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين؟ وهل يتماشى تحول المكسيك نحو أمريكا الشمالية مع تحولاتها الديمقراطية؟

^{٣٩} إقليم جيلي يقع جنوب المكسيك على حدودها مع غواتيمالا تخشي به عصابات التمرد التي تارت في كانون الثاني سنة ١٩٩٤ ضد الفقر والسلطة المستبدة وتطالب بالديمقراطية، وفي سنة ١٩٩٥ ساندت هذه العصابات تمرد يوم السنة الجديدة. المترجم

أستراليا: على النقيض من روسيا، وتركيا، والمكسيك، كانت ومازالت أستراليا منذ بدايات تكوينها مجتمعاً غريباً. وفي خلال سنين القرن العشرين بأجمعها، تحالفت أستراليا تحالفاً وثيقاً أولاً مع بريطانيا ومن ثم مع الولايات المتحدة؛ وفي أثناء الحرب الباردة لم تكن أستراليا دولة عضوة من الغرب وحسب بل وكذلك جزءاً من جوهر القوات العسكرية والمخابراتية الأمريكية — الإنجليزية — الكندية — الأسترالية للغرب. ولكن، في مطلع التسعينات، قرر قادة أستراليا السياسيين بأن أستراليا يجب أن تتخلى عن الغرب، وتعيد تعريف نفسها بأنها مجتمع آسيوي، وتتمى علاقات وثيقة مع جيرانها في الجغرافيا. فأعلن رئيس الوزراء بول كيتنغ بأن أستراليا يجب أن تنهي حالة كونها "مكتب فرعي للإمبراطورية"، ويجب أن تصبح جمهورية، وترمي إلى "إلقاء شباكها" في آسيا. وتابع يقول بأن هذا الأمر كان ضرورياً لإنشاء هوية أسترالية كبلد مستقل. "فأستراليا لاستطيع أن تقدم نفسها إلى العالم بأنها مجتمع متعدد الثقافات، وترتبط بآسيا، لنخلق هذه الرابطة، ولنخلقها على نحو مقنع، بينما وبطريقة ما، على الأقل بصيغ دستورية، تبقى أستراليا مجتمعاً مشتقاً من الغرب". وأعلن كيتنغ بأن أستراليا كانت قد عانت سنين طوال من "حب المجترأ ومن السبات"، وبأن الشراكة المستمرة مع بريطانيا من شأنها أن تكون "مقوضة لثقافتنا الوطنية، وإن مستقبلنا الاقتصادي، ومصيرنا في آسيا والمحيط الهادي". وعبر وزير الخارجية غاريت إيفانز عن مشاعر مشابهة⁽⁴⁰⁾.

وقامت حجة إعادة تعريف أستراليا بأنها بلد آسيوي على أساس الافتراض بأن الاقتصاديات تطفئ على الثقافة في صياغة مصير الأمم. وكان الحافز المركزي هو النمو الفعال لإقتصاديات شرق آسيا، التي بدورها حفزت توسعاً متسارعاً للتجارة الأسترالية مع آسيا. ففي سنة ١٩٧١، إمتص شرق وجنوب شرق آسيا ٣٩ بالمائة من صادرات أستراليا، وساهم في ٢١ بالمائة من إستيراداتها. وبحلول سنة ١٩٩٤، كان شرق وجنوب شرق آسيا يأخذ ٦٢ بالمائة من صادرات أستراليا، ويقدم ٤١ بالمائة من إستيراداتها. وعلى النقيض من ذلك، ذهبت ١١,٨ بالمائة من صادرات أستراليا، في سنة ١٩٩١، إلى الجمعية الأوروبية و ١٠,١ بالمائة إلى الولايات المتحدة. إن هذه الرابطة الاقتصادية التي تزداد عمقاً في آسيا عززها في عقول الأستراليين الاعتقاد بأن العالم

كان يتحرك نحو تكوين ثلاثة كتل إقتصادية رئيسة وبأن مكان أستراليا منها في الكتلة الشرق آسيوية.

وعلى الرغم من هذه الإرتباطات الإقتصادية، تبدو الحيلة الأسترالية في آسيا غير مرجحة أن تنفي بأي شرط من الشروط التي تجعل بلداً ممزقاً ينجح في عملية تغيير الحضارة. أولاً، في أواسط التسعينات كانت النخب الأسترالية تفتقر إلى الحماس الجارف لإتخاذ هذا المسار. وإلى حد ما، كانت هذه القضية هي قضية موالاة حزبية توجه ضد قادة حزب التحرر المتأرجحين أو المعارضين. وصارت الحكومة العمالية كذلك تحت طائلة النقد اللاذع الذي أكله لها العديد من المفكرين والصحفيين. فلا يوجد إجماع نخبه واضح يؤيد الإختيار الآسيوي. ثانياً، كان رأي عامة الشعب الأسترالي متضارباً. فمنذ سنة ١٩٨٧ وحتى سنة ١٩٩٣، إرتفعت نسبة الجمهور الأسترالي الذي يفضل إنهاء الملكية من ٢١ بالمائة إلى ٤٦ بالمائة. ولكن عند تلك المرحلة أخذ التأيد لعملية تغيير هوية الحضارة يذوي ويتآكل. إذ إنخفضت نسبة الجماهير المؤيدة نحو رمز الإتحاد مع المملكة المتحدة من العلم الأسترالي من ٤٢ بالمائة في أيار سنة ١٩٩٢ إلى ٣٥ بالمائة في آب من سنة ١٩٩٣. كما تحدث عن ذلك أحد المسؤولين الرسميين الأستراليين في سنة ١٩٩٢ قائلاً: "يصعب على عامة الشعب أن تھضم الأمر، فحينما أقول بين الحين والآخر بأن أستراليا يجب أن تكون جزءاً من آسيا، لا أستطيع أن أخبركم كم من الرسائل التي تفصح عن كراهيتها لي تصلي^(٤١)".

ثالثاً، والأهم مما سبق، هو أن نخب الدول الآسيوية كانت ومازالت أقل إستعداداً لقبول ما تقدمت به أستراليا مما هو عليه إستعداد النخب الأوروبية في قبول ما تقدمت به تركيا. فلقد جعلت نخب الدول الآسيوية الأمر واضحاً بأنه إذا كانت أستراليا رابغة في أن تكون جزءاً من آسيا فيجب أن تصير آسيوية فعلاً، وهذه النخب ترى هذا الأمر غير مرجحاً إن لم يكن مستحيلاً. وأشار أحد المسؤولين الأندونيسيين إلى ذلك بقوله: إن "نجاح الإندماج الأسترالي مع آسيا يعتمد على أمر واحد وهو — إلى أي مدى ترحب الدول الآسيوية بالنية الأسترالية. فيعتمد قبول أستراليا في آسيا على المدى الذي تحسن فيه حكومة وشعب أستراليا فهم الثقافة والمجتمع الآسيويين". ويرى الآسيويون فجوة بين الخطاب الأسترالي الموجه إلى آسيا وحقيقتها الغربية

الناقضة له. وطبقاً لما قاله أحد الدبلوماسيين الأستراليين فلقد قابل التايلنديون إلحاح أستراليا بأنها آسيوية "بقدرته تحمل مذهباً"⁽⁴³⁾. وأعلن رئيس الوزراء الماليزي مهاتير في تشرين الأول من عام ١٩٩٤، قائلاً: "ما زالت أستراليا أوربية ثقافياً ونحن نعتقد بأنها أوربية"، لهذا السبب يجب أن لا تكون أستراليا عضوة في مؤتمر شرق آسيا الاقتصادي. ونحن الآسيويين أقل ميلاً إلى توجيه النقد بغير تحفظ إلى الدول الأخرى أو إصدار حكم عليها. لكن أستراليا، ولكونها أوربية ثقافياً، تشعر بأن لها الحق لتخبر الآخرين عما يجب إن يفعلوه وعما يجب أن لا يفعلوه، وما هو الصواب وما هو الخطأ. ومن ثم هي، بالتأكيد، ليست منسجمة مع المجموعة. تلك هي حجتي في الاعتراض على عضويتها في مؤتمر شرق آسيا الاقتصادي 'أيامك'. إن السبب هو ليس لون الجلد، لكنه الثقافة"⁽⁴³⁾. وبإختصار، فإن الآسيويون عازمين على إبعاد أستراليا عن ناديهم لنفس السبب الذي جعل الأوربيين يعدلون تركيا وهو: أنهم يختلفون عنا. وكان رئيس وزراء أستراليا كيتنغ يجب أن يقول بأنه سيعرف وضع أستراليا من "الرجل الغريب خارج آسيا إلى الرجل الغريب داخل آسيا". لكن هذا القول مزخرف بالأرداف بالمعنى المعاكس، فالرجل الغريب لا يدخل.

كما صرح مهاتير بأن الثقافة والقيم هي المانع الرئيس لانضمام أستراليا إلى آسيا. وتحدث، بين الحين والآخر، إصطدامات بشأن التزام الأستراليين بالديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحرية الصحافة، وإحتجاجاتها على الإنتهاكات التي ترتكبها حكومات كل الدول المجاورة لها هذه الحقوق. وعلق على ذلك أحد كبار الدبلوماسيين الأستراليين قائلاً: "إن المشكلة الحقيقية التي تعاني منها أستراليا في المنطقة هي ليست علمنا إنما هي القيم الاجتماعية الأساسية. وأنا أظن أنكم لن تجدوا أستراليين راغبين في التخلي عن أيّاً من تلك القيم لتكون مقبولة في المنطقة"⁽⁴⁴⁾. وجرى إبداء الآراء بشأن الاختلافات في الشخصية، وإسلوب الحياة، والسلوك. كما أوحى بذلك مهاتير قائلاً: إن الآسيويين بعامةهم يسعون لتحقيق غاياتهم التي عند الآخرين بطرق من شأنها أن تكون مهذبة، ومعتدلة، ومراوغة، فهي على غير حكم، وعلى غير تزم، وعلى غير مواجهة. أما الأستراليين، فهم على النقيض من ذلك، شعب من العالم الناطق بالإنجليزية صريحين للغاية، ويتصرفون بفظاظة، ويتجرعون بالحديث، ويمكن أن يقول عنهم المرء أنهم بليدو الحسن. وكان هذا الإصطدام بين الثقافتين واضحاً على نحو مثير في تعاملات بول كيتنغ الخاصة مع

الآسيويين. إذ كان كيتنغ يجسد الخصائص الوطنية الأسترالية إلى أقصى حد، ولقد وُصف بأنه "ضارب الخوازيق لأي سياسي" فله أسلوب "بطبيعته يثير الغضب والخصام"، ولم يتردد يوماً في شجب خصومه السياسيين فوصفهم بأنهم "أكياس نفايات"، و "قوادين تنين"، و "بحرمن معتوهين ذوي أدمغة خربة"⁽⁴⁵⁾. وبينما كان كيتنغ يطرح حجته في أن أستراليا يجب أن تكون بلداً آسيوياً، فإنه، بين الحين والآخر، يثير سخط القادة الآسيويين، ويصدمهم، ويحرك عدوهم بصراحته الفظة. كانت الهوة بين الثقافتين جد واسعة حتى أنها أعمت مؤيدي الإلتقاء الثقافي إلى درجة أوقع معها سلوكه بذاته النفور والإشمئزاز في نفوس أولئك الذين دعاهم أحوة الثقافة.

ويمكن أن يُعتبر هذا الخيار الكيتنغي — الأفانزي بأنه نتيجة قصيرة النظر لإعطاء أولوية مبالغ فيها للعوامل الاقتصادية وتجاهلاً لثقافة البلد أكثر مما هو تجديدها، وبأنه خدعة سياسية مراوغة لشد الإنتباه بعيداً عن المشاكل الاقتصادية الأسترالية. أما من وجهة نظر أخرى، فيمكن إعتبار هذا الخيار بأنه مبادرة بعيدة النظر ترمي إلى ضم أستراليا وتعريف هويتها بالمراكز الاقتصادية، والسياسية التي ستكون، في نهاية المطاف، مراكز القوى العسكرية الصاعدة في آسيا. وفيما يخص هذا الأمر، فيمكن أن تصبح أستراليا أول دولة، من بين العديد من الدول الغربية التي يمكن أن تصبح مثلها، تحاول أن تتخلى عن الغرب وتلتحق بركب الحضارات اللاغربية البائدة بالإنرتقاء. وربما، عند بداية القرن الثاني والعشرين، يعيد المؤرخون النظر بشأن الخيار الكيتنغي — الأفانزي فيعتبروه مؤشراً رئيساً على إحدار الغرب. ولكن إذا تم تحقيق هذا الإختيار، فإنه لن يستأصل إرث أستراليا الغربي، وسيظل "البلد المحظوظ" بلداً ممزقاً على الدوام، أي أنه سيظل يجمع كلتا الصفتين؛ "مكتب فرعي للإمبراطورية" كما شجبها كيتنغ، و "الرعاع البيض الجدد لآسيا" كما سماها بإحتقار لي كوان يو⁽⁴⁶⁾.

لم يكن هذا الأمر، كما إنه ليس في الزمن الحاضر، قدر أستراليا الذي لا مفر منه. وإذ تُقبل رغبة قادة أستراليا في الانفصال عن بريطانيا، فإنهم يستطيعون، بدلاً من تعريف أستراليا بأنها قوة آسيوية، تعريفها كدولة من المحيط الهادي، كما حاول سلف كيتنغ، بمنصب رئيس الوزراء روبرت هوك أن يفعل ذلك حقاً. فإذا ترغب أستراليا في أن تجعل نفسها جمهورية منفصلة عن التاج البريطاني، فإنها تستطيع أن تجعل نفسها أول دولة في العالم تفعل ذلك، إذ أن أية دولة في

العالم مثل أستراليا التي هي من أصل بريطاني، ودولة مهاجرين، وحجمها يعادل حجم قارة، وتنطق بلسان إنجليزي، وظلت دولة حليفة للغرب على مدار ثلاثة حروب، وسكانها هم على نحو كاسح أوروبيين، وإذا كان الحال كحال أستراليا فإنهم كذلك يصيرون على نحو متزايد آسيويين. أما من ناحية ثقافية، فإن القيم التي جاءت في إعلان الاستقلال في الرابع من تموز من عام ١٧٧٦ تنسجم مع القيم الأسترالية أكثر بكثير من إنسجام القيم الأسترالية مع أي قيم آسيوية. أما من الناحية الاقتصادية، فإن أستراليا، بدلاً عن محاولة التخبط في طريقها داخل مجموعة مجتمعات لا تلتقي معها ثقافياً ولهذا السبب ترفضها تلك المجتمعات، يستطيع قادة أستراليا أن يقترحوا توسيع إتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (نافتا) وجعله إتفاقاً شمال أمريكياً — جنوب الهادي فيكون اسمه (ناسب) بترتيب يضم الولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا، ونيوزلاند. وإن مثل هذا التجمع من شأنه أن يوائم الثقافة مع الإقتصاديات ويفرز هوية سليمة وثابتة لأستراليا، وإن مثل هذه الهوية لن تأتي نتيجة محاولات بغير ذي جدوى لجعل أستراليا دولة آسيوية.

الجزء الثامن: الغرب والإلتصام الثقافي. بينما شرع القادة الأستراليين في مسعى للإلتصام إلى آسيا، كان قادة الدول الممزقة الأخرى — تركيا، والمكسيك، وروسيا — يحاولون تجسيد الغرب في مجتمعاتهم وتجسيد مجتمعاتهم في الغرب. لكن تجربتهم تقيم برهاناً بليغاً على قوة، ومرونة، وليونة الثقافات الأهلية وقدرتها على تجديد نفسها، ومن ثم مقاومة، وإحتواء، وتكييف الإستبدادات الغربية. وفي حين تكون الإستجابة الراضية للغرب مستحيلة، كانت ومازالت الإستجابة الكمالية غير ناجحة. وإذا كانت المجتمعات اللاغربية لابد وأن تتعصر، فإنها يجب أن تنهض بذلك بأسلوبها الخاص لا بالأسلوب الغربي، وأن تحلوا حلوا اليابان فتوظف تقاليدها، وأعرافها، وقيمها الخاصة وتبني عليها.

إن القادة السياسيين الذين تشربت نفوسهم بالخلاء حتى أصبحوا يعتقدون بأنهم قادرين على إعادة صياغة ثقافات مجتمعاتهم صياغةً تختلف جوهرياً عن تلك الثقافات مصيرهم الفشل. فعلى الرغم من أنهم يستطيعون إدخال عناصر من الثقافة الغربية على ثقافة مجتمعاتهم، فإنهم غير قادرين على كبت أو إستئصال العناصر الجوهرية لثقافتهم الأهلية. وعلى العكس، فما أن يصيب

الجرثوم الغربي جسد مجتمع آخر، حتى يصبح القضاء عليه أمراً عسيراً. إذ يبقى الجرثوم يفعل فعله لكنه ليس بالمميت؛ فالمرضى يظل حياً لكنه لا يجيأ سليماً قط. ويستطيع القادة السياسيين أن يصنعوا التاريخ لكنهم لا يستطيعون الهروب منه. وهم ينتجون دولاً ممزقة؛ ولا يخلقون مجتمعات غربية. ويصيبون دولهم بجرثوم الانفصام الثقافي الذي يصبح بحصيصته الدائمة وتعرف دولهم به.

الفصل السابع

حول الجوهر، والحوادث خاتمة المرحز الواحد، والنظام الحضارتي

الحضارات والنظام

في السياسات العالمية البائدة بالظهور الآن، نحل الدول الجهورية للحضارات الرئيسة محل القوتين العظميين للحرب الباردة لتكون هي الأقطاب الرئيسة للتحاذب والتنافر بين الدول. ويمكن ملاحظة هذه التغيرات بوضوح بالغ بخاصة في الحضارات الغربية، والأرثوذكسية، والصينية. إذ تظهر الآن في هذه الحضارات تجمعات حضارية تتضمن دول جوهر، ودول عضوات، وأقليات سكانية تتشابه معها ثقافياً في الدول المجاورة، ومعها أيضاً، وهو الأمر الذي يثر حاداً أكثر، الشعوب التي تنتمي إلى ثقافات أخرى في الدول المجاورة. وغالباً ما تمثل الدول في هذه الكتل الحضارية إلى أن تكون موزعة في حلقات حول الدولة أو الدول الجوهر التي تكون مركزها، فتعكس بذلك درجات توحيدها وإنتماجها في تلك الكتلة. ولما كان الإسلام يفتقر إلى دولة جوهر ذات معالم واضحة، فهو الآن يركز وعيه المشترك من أجلها إلا أنه حتى الآن لم ينشأ إلا بنية سياسية أولية من دون أن يتعداها.

ويميل الدول إلى الانضمام إلى ركب دول ذات ثقافة تشبه ثقافتها ويميل إلى إقامة توازن ضد الدول التي تعوزها معها العمومية الثقافية المشتركة. وهذا الحال واقع فعلاً على وجه الخصوص فيما يتعلق بالدول الجواهر. فتجذب إليها قوتها أولئك الذين يتشابهون معها ثقافياً وتبعد عنها الذين يختلفون معها ثقافياً. ويدافع أسباب أمنية، قد تحاول دول الجواهر أن تدمج أو تهيمن على بعض الشعوب من الحضارات الأخرى، والتي بدورها تحاول أن تقاوم أو تهرب من مثل هذه

الهيمنة كما يجري الحال مع (الصين ضد التبتين واليوغير^١؛ أما روسيا ففقد التار والشيشانيين والمسلمين في أواسط آسيا). وكذلك، فإن العلاقات التاريخية وإعتبارات ميزان القوة تقود بعض الدول إلى مقاومة تأثير دولها الجاور في حضاراتها. فكللا الدولتين؛ جورجيا وروسيا أرثوذكسيان، لكن الجورجيين عبر التاريخ قد قاوموا الهيمنة الروسية وأي إرتباط وثيق مع روسيا. وكللا الدولتين؛ فيتنام والصين كنفسوشيوسيتان، وعلى الرغم من ذلك، قد ظلت بينهما عدواة تاريخية تشبه النموذج الروسي الجورجي. ولكن بمرور الزمن تستطيع العمومية الثقافية المشتركة وغو وعي حضارتي أوسع وأقوى أن تجمع هذه الدول معاً، كما قد إجتمعت دول أوروبا الغربية معاً.

وأبأ كان النظام في العالم الثالث، في أثناء الحرب الباردة، فهو جاء نتيجة لهيمنة القسوتين العظيمين لكتلتي الحرب الباردة وتأثير هاتين القوتين فيه. أما في العالم البادئ بالظهور، فإن القوة العالمية تصير إلى زوال، وظهور مجتمع عالمي حلم بعيد المنال. وليس ثمة دولة، حتى الولايات المتحدة، لها مصالح أمنية ذات شأن على مستوى العالم. لذلك، فإن مقومات النظام في عالم اليوم الذي أصبح أكثر تعقيداً وأمسى التغاير بين عناصره أشد إختلافاً، توجد داخل الحضارات وفيما بينها. فأما أن ينتظم العالم على أساس الحضارات أو لا ينتظم أبداً. وفي عالم كهذا، تكون الدول الجمهورية للحضارات هي مصادر النظام داخل الحضارات، ومن خلال مفاوضات مع دول جاور أخرى، تصبح مصدر النظام بين الحضارات.

وإن علماً تلعب فيه الدول الجاور دوراً قيادياً أو مهيمناً هو عالم تكون له محيطات تأثير عديدة. بل أنه أيضاً، عالم يكون فيه التأثير الذي يمارسه الدول الجاور هو؛ ذلك التأثير الذي تكسبه حدثه أو تحفف منه الثقافة المشتركة التي تتقاسمها الدول الجاور مع الدول العضوات في حضاراتها. وإن العمومية الثقافية الجامعة هي التي تكسب دور القيادة وفرض النظام الذي تنهض به الدولة الجاور الشرعية عند الدول العضوات والقوى والمؤسسات الخارجية كلتاهما. ولهذا السبب، فإنه لم يعد مجدي نفعاً أن تفعل الأمم المتحدة كما فعل أمينها العام بطرس غالي في سنة ١٩٩٤، حين أصدر قانوناً بشأن "الحفاظ على محيط التأثير"، الذي يقضي بأنه يجب ألا تشارك

^١ وهم شعب من أصول تركية يمتد على الزراعة في معيشته ويسكن إقليم إكسجنانغ في الصين ولتتهم اليوغير التركية. المترجم

القوة الإقليمية المهيمنة بأكثر من ثلث قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام. فمثل هذا الشرط يتحدى الحقيقة الجغرافية، لأنه في أية منطقة حيث توجد دولة مهيمنة لا يمكن أن يحل فيها السلام ويصان إلا بوساطة قيادة تلك الدولة. فليست الأمم المتحدة بالبديل عن أية قوة إقليمية، وتصبح القوة الإقليمية هي المسؤولة وذات شرعية حين تنهض بأعبائها الدول الجوهر في علاقتها مع العضوات الأخريات لحضاراتها.

وتستطيع أية دولة جوهر أن تمارس وظيفتها التنظيمية لأن الدول العضوات تدركها على أنها نسيب ثقافي. فكل حضارة هي عائلة متشعبة، وتكون فيها الدول الجوهر مثل أعضاء العائلة الأكبر سناً فتمد أقرانها بالموازرة ويجعل عندهم الانضباط. أما بغياب صلة القرابة تلك، فإن قدرة أية دولة أقوى على حل النزاعات في إقليم الدولة الجوهر وحتى فرض النظام عليه تكون محدودة. فلن تقبل باكستان وبنغلادش وحتى سريلانكا أن تفرض الهند النظام في جنوب آسيا، كما لن تقبل أية دولة أخرى من دول شرق آسيا أن تقوم اليابان بذلك الدور في شرق آسيا.

وحينما تقتصر الحضارات إلى الدول الجوهر، تصبح مشاكل إقامة النظام داخل الحضارات أو إقامة نظام تفاوض بين الحضارات أكثر صعوبة. فغياب دولة جوهر إسلامية تستطيع شرعاً وتحظى بالقبول أن تتصل بالبوستيين، كما إتصلت روسيا بالصربيين وألمانيا بالكروات، حمل الولايات المتحدة على محاولة القيام بهذا الدور. وتعود الأسباب في أن أمريكا كانت غير بذات نفع حينما قامت بذلك الدور إلى عدم وجود مصلحة استراتيجية أمريكية في المكان الذي تم فيه رسم حدود الدول في يوغسلافيا السابقة، وغياب أي ارتباط ثقافي بين الولايات المتحدة واليوستنة، ووجود معارضة أوروبية ضد إنشاء دولة مسلمة في أوروبا. ولقد أدى غياب دول جوهر في إفريقيا والعالم العربي كلاهما إلى تعقيد الجهود التي تبذل من أجل إيجاد حل للحرب الأهلية القائمة في جنوب السودان إلى درجة كبيرة.

تعيين حدود الغرب

في أثناء الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة بمثابة المركز لتجمع واسع ومتنوع ومتعدد الحضارات يتكون من دول تشترك بالغاية التي ترمي إلى منع الاتحاد السوفيتي من أن يتوسع أبعد

عما وصل إليه. وعُرفَ هذا التجمع على نحو متباين بأنه "العالم الحر"، أو "الغرب"، أو "الحلفاء"، وضم كثيراً من المجتمعات ولكن ليست كلها غربية هي؛ تركيا، اليونان، اليابان، كوريا، والفلبين، وإسرائيل. وضم دولاً أخرى على نحو غير ثابت مثل؛ تايلاند، وباكستان. وكان يقف ضد هذا التجمع تجمع يتكون من دول تجانسها أقل بقليل منه، وكان يضم الدول الأرثوذكسية جميعها ماعدا اليونان، وعدة دول كانت عبر التاريخ غربية وهي؛ فيتنام، وكوبا، وإلى درجة أقل الهند، وفي بعض الأحيان كان يضم دولة إفريقية أو أكثر. وعند نهاية الحرب الباردة تفكك هذان التجمعان اللذان كانا يتكونان من حضارات متعددة ومتقاطعة ثقافياً. وكان تحلل النظام السوفييتي ولاسيما معاهدة وارشو مفاجئاً، وبعملية أبطء من هذا التحلل لكنها بنحو مشابه يبدأ الآن إعادة تركيب "العالم الحر" المتعدد الحضارات للحرب الباردة في صورة تجمع جديد أكثر أو أقل تعايشاً مع الحضارة الغربية. وإن عملية لرسم الحدود قادمة في الطريق وتتضمن تعريف العضوية للمنظمات الدولية الغربية.

إن دولتي الجوهري للإتحاد الأوروبي؛ فرنسا وألمانيا، يحيط بهما أولاً تجمع داخلي يتكون من بلجيكا، وهولندا، ولوكسمبورغ، ولقد وافقت كل هذه الدول على إزالة القيود المفروضة على انتقال البضائع والأشخاص؛ وبعد هذا التجمع الداخلي يأتي تجمع لدول عضوات أخرى مثل؛ إيطاليا، إسبانيا، والبرتغال، والدنمارك، وبريطانيا، وإيرلندا، واليونان؛ والدول التي أصبحت عضوات في سنة ١٩٩٥ وهي؛ (النمسا، وفنلندا، والسويد)؛ وتلك الدول التي ابتداءً من ذلك التاريخ كانت عضوات مشاركات وهي؛ (بولندا، وهنغاريا، وجمهورية التشيك، وسلوفاكيا، وبلغاريا، ورومانيا). ومن أجل تجسيد هذه الحقيقة، قام الحزب الحاكم في ألمانيا ومسؤولون كبار من فرنسا في سنة ١٩٩٤ بتقديم إقتراحات من شأنها أن تجعل الإتحاد بصيغة مختلفة. فإقترحت الخطة الألمانية أن يتكون "الجوهر الصلب" من الأعضاء الأصليين ماعدا إيطاليا وأن "تكون ألمانيا وفرنسا نواة الجوهر الصلب". وكانت دول الجوهر الصلب، على وجه السرعة، في طريقها أن تنشأ نظاماً لعملة موحدة وتوحد سياساتها الخارجية والدفاعية. وتقريباً في نفس الوقت، إقترح رئيس وزراء فرنسا أدوارد بلادير صيغة إتحاد يتألف من ثلاثة حلقات تكون فيه الدول الخمس المؤيدة للإندماج جوهر الإتحاد، وتكون الدول العضوات الأخرى الحالية الحلقة الثانية، أما الدول

الجديدة التي في طريقها أن تصبح دول عضوات فتولف حلقة خارجية للإتحاد. وفيما بعد، قدم وزير خارجية فرنسا ألين جوييه شرحاً لفكرته التي يقترح فيها: "حلقة خارجية تتكون من دول شريكة، وتشمل دولاً من شرق وأواسط أوروبا؛ وحلقة وسطى تتكون من دول عضوات كان يشترط عليها أن تقبل بالإنضباط بقواعد النظام في بعض المجالات منها؛ (سوق واحد، وإتحاد جمركي، الخ)؛ وعدة حلقات داخلية تولف 'الالتحامات المقواة' التي تدمج تلك الدول الراغبة في التحرك أسرع من الأخريات والقادرة على ذلك التحرك في مجالات مثل الدفاع، وتوحيد العملة، والسياسة الخارجية، وهلم جرا"⁽¹⁾. واقترح قادة سياسيين آخرين صيغاً أخرى من الترتيبات، ولكن تضمنت جميعها تجمعاً داخلياً يتكون من دول متحدة إتحاداً أشد التحاماً ويأتي بعدها تجمعات خارجية تتألف من دول مندمجة إندماجاً أقل إكتمالاً مع الدولة الجوهري حتى تتصل هذه الالتحامات الخارجية لتتكون الخط الفاصل بين الدول العضوات عن غير العضوات.

ولازال تحديد ذلك الخط الفاصل إحدى التحديات المهمة التي تواجه الغرب في عالم ما بعد الحرب الباردة. ففي أثناء الحرب الباردة لم تكن أوروبا ككل واحد موجودة. ولكن بعد إهمار الشيوعية أمسى الأمر ضرورياً لأوروبا أن تواجه وتحجب السؤال التالي: ما هي أوروبا؟ إن حدود أوروبا في الشمال، والغرب، والجنوب حددتها أحواض مائية ضخمة، وفي نفس الوقت حددتها من الجنوب إختلافات واضحة في الثقافة. ولكن أين الحد الشرقي لأوروبا؟ ومن هي الدول التي يعتقد بأنها أوروبية ولهذا السبب تكون كعضوات ممكنات في الإتحاد الأوروبي، وحلف الناتو، والإتحادات المماثلة لهما؟

إن الجواب الذي يأتي لازماً لزوماً منطقياً ويفلب على كل جواب على هذه الأسئلة يقدمه الخط التاريخي العظيم الذي ظل قائماً لقرون فاصلاً الشعوب المسيحية الغربية عن الشعوب المسلمة والأرثوذكسية. ويعود تاريخ هذا الخط إلى تقسيم الإمبراطورية الرومانية في القرن الرابع وإلى قيام الإمبراطورية الرومانية المقدسة في القرن العاشر. وظل قائماً تقريباً في مكانه الموجود الآن منذ ليس أقل من خمسمائة سنة. وإبتداءً من الشمال؛ يمتد هذا الخط على طول ما يعرف الآن الحدود بين فنلندا وروسيا، وبين دول البلطيق (إستونيا، ولاتفيا، ولتوانيا) وروسيا، ثم يمر عبر غرب

بلاروسيا، ثم بمضي عبر أوكرانيا ليفصل بين اليونانيت غرباً والأرثوذكس شرقاً، ويمر عبر رومانيا ليفصل بين ترانسلفانيا بسكانها الكاثوليك البلغار عن باقي البلاد، ثم يذهب عبر يوغسلافيا السابقة فيمتد على طول الحد الذي يفصل سلوفينيا وكرواتيا عن بقية الجمهوريات. أما في دول البلقان، فإن هذا الخط يتوافق بالتأكيد مع التقسيم التاريخي بين الإمبراطوريتين النمساوية - الهنغارية من جهة والعثمانية من جهة أخرى. وهذا هو الحد الثقافي لأوروبا، وفي عالم ما بعد الحرب الباردة يكون أيضاً هو الحد السياسي والاقتصادي لأوروبا والغرب.

وهكذا يقدم المنظور الحضارتي أسلوباً واضحاً للفصل وإجابة ملزمة منطقياً للسؤال الذي يواجه أوروبيو الغرب وهو: أين تنتهي أوروبا؟ تنتهي أوروبا حينما تنتهي الديانة المسيحية الغربية وتبدأ الديانتان الإسلامية والأرثوذكسية. وهذه هي الإجابة التي يرغب في أن يسمعها أوروبيو الغرب، والتي يؤيدها مسأً على نحو كاسح، والتي قد أقرها إقراراً واضحاً كثير من القادة في الميادين الفكرية والسياسية. كما خلص ميشيل هوارد إلى القول؛ إن الأمر ضرورياً أن يُدرَك التمييز الذي كان ضريباً في خلال السنوات السوفيتية بين أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية الحقيقية. أما أوروبا الوسطى فتشمل؛ "تلك الأراضي التي كانت ذات مرة تشكل جزءاً من النصرانية الغربية وهي؛ الأراضي القديمة لإمبراطورية آل هابسبورغ، والنمسا، وهنغارية، وتشيكوسلوفاكيا، بالإضافة إلى بولندا والتخوم الشرقية لألمانيا. وأما إسم أوروبا الشرقية فيجب أن يعني تلك المناطق التي تطورت تحت رعاية الكنيسة الأرثوذكسية وهي؛ مجتمعات البحر الأسود في بلغاريا ورومانيا التي لم تنشأ إلا تحت الهيمنة العثمانية في القرن التاسع عشر، والأجزاء 'الأوربية' من الاتحاد السوفيتي". وما زال ميشيل هوارد يقول؛ إن المهمة الأولى لأوروبا الغربية يجب أن "تكون إعادة إمتصاص شعوب أوروبا الوسطى في ثقافتنا وتجمعنا الاقتصادي حيث يتممون فعلاً؛ وتجبر الروابط بين لندن وباريس، وروما وميونخ، وليبنزغ، ووارشو، وبراغ، وبودابست". وبعد سنتين من قول ميشيل هذا، علق عليه بير بيهار قافلاً؛ "إن ثمة خط صدع جديد يبدأ الآن بالظهور وهو خط تقسيم ثقافي أصلاً بين أوروبا التي تميزها الديانة المسيحية الغربية أي (الكاثوليكية الرومانية والبروتستانتية) من ناحية، وأوروبا التي تميزها الديانة المسيحية الشرقية والتقاليد الإسلامية من ناحية أخرى". وعلى نحو مشابه رأى أحد القياديين الفنلنديين أن الخط الفاصل القاطع في أوروبا يحمل

فـ”آثروا العالم اللاتيني، وإهتدوا بالكاثوليكية الرومانية وإختاروا صيغةً لنظام الدولة يقوم على أساس القانون“. وبنفس اللغة يقول البولنديون بأنهم كانوا ومازالوا جزءاً من الغرب منذ أن وقع إختيارهم، في القرن العاشر، على المسيحية اللاتينية لتكون ضد البيزنطية⁽³⁾. وعلى النقيض من ذلك، فإن الشعوب في الدول الأرثوذكسية الشرق أوروبية ترى على نحو متضارب هذا التشديد الجديد على خط الصدع الثقافي هذا. ف يرى البلغار والرومان فواتداً عظيمةً من أن يكونوا جزءاً من الغرب وأن يتم تمثيلهم في مؤسساته؛ ولكنهم أيضاً يُعرّفون أنفسهم بالتقاليد الأرثوذكسية، وأما فيما يخص البلغار فإنهم يُعرّفون أنفسهم بإرتباطهم الوثيق تاريخياً مع روسيا وبيزنطة.

ويقيم تعريف أوروبا بالنصرانية الغربية معياراً واضحاً يسمح بقبول أعضاء جدد في المنظمات الغربية. وإن الإتحاد الأوروبي هو الكيان الأولي للغرب في أوروبا وبدأ هذا الكيان من جديد بتوسيع عضويته في سنة ١٩٩٤ بقبول دول غربية ثقافياً هي النمسا، وفنلندا، والسويد. وفي ربيع عام ١٩٩٤، إلتخذ الإتحاد قراراً مؤقتاً من شأنه أن يستبعد عن عضويته جميع الجمهوريات السوفيتية السابقة بإستثناء دول البلطيق. ووقع كذلك ”إتفاقيات صداقة“ مع دول أوروبا الوسطى الأربعة وهي؛ (بولندا، وهنغاريا، وجمهورية التشيك، وسلوفاكيا) ودولتين من أوروبا الشرقية هي؛ (رومانيا، وبلغاريا). ولكن لا يُرجّح أن تصبح أية دولة من هذه الدول عضوة بكامل إمتيازات العضوية في الإتحاد الأوروبي إلا في وقت ما في القرن الحادي والعشرين، وما لاشك فيه أن دول أوروبا الوسطى ستحقق تلك المكانة قبل رومانيا وبلغاريا لو تحققت هاتين الدولتين هذا الإحتمال الأخير فعلاً. وفي نفس الوقت؛ تبدو العضوية الدائمة لدول البلطيق وسلوفينيا تبشر بالنجاح، أما طلبات تركيا المسلمة، ومالطا الصغيرة، وقبرص الأرثوذكسية فظلت معلقة لا تُيت في شأنها منذ سنة ١٩٩٥. إن الأفضلية في توسيع عضوية الإتحاد الأوروبي تتجه على نحو واضح بإتجاه تلك الدول التي هي غربية ثقافياً والتي تميل أن تكون أكثر تطوراً إقتصادياً. ولو جرى العمل بهذا المعيار، لكانت دول مجموعة الفايزغراد وهي؛ (بولندا، وجمهورية التشيك، وسلوفاكيا، وهنغاريا)، ودول البلطيق، وسلوفينيا، وكرواتيا، ومالطا ستصبح في نهاية المطاف عضوات في الإتحاد الأوروبي ولكن سيصبح الإتحاد امتداداً للحضارة الغربية كما كانت موجودة عبر التاريخ في أوروبا.

وعلى منطلق الحضارات نتيجةً مشابهةً لتلك تتعلق بتوسيع حلف الناتو. وبدأت الحرب الباردة بيسط النفوذ السياسي والعسكري السوفيتي في أوروبا الوسطى. فكونت الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية حلف الناتو لتردع، وإذا لزم الأمر؛ لتقهر أي عدوان سوفيتي أعمق من ذلك. وفي عالم ما بعد الحرب الباردة، أصبح حلف الناتو منظمة أمنية للحضارة الغربية. ولما وضعت الحرب الباردة أوزارها، ما بقي لحلف الناتو إلا غرض واحد لا مفر منه وهو: ضمان أن لا تعود الحرب الباردة من جديد، وذلك عن طريق منع أية عملية إعادة فرض سيطرة سياسية وعسكرية روسية على أوروبا الوسطى. ولهذا السبب تفتتح منظمة الأمن الغربية الناتو على نحو ملائم للغاية لقبول عضوية الدول الغربية التي ترغب في الإلتحاق به والتي يتوفر فيها الشروط الأساسية بلغة الأهلية، والديمقراطية السياسية، والسيطرة المدنية على القوة العسكرية.

إن السياسة الأمريكية التي تتعامل مع الترتيبات الأمنية الأوروبية ما بعد الحرب الباردة جسدت على نحو جوهري نهجاً أكثر ميلاً نحو العوامة، وقد تجسد هذا النهج في تجمع "الشراكة من أجل السلام"، الذي من شأنه أن يكون مفتوحاً على نحو عام لقبول الدول الأوروبية والأوراسية كذلك. وأكد هذا النهج أيضاً على دور المنظمة في الأمن والتعاون في أوروبا. وتم التعبير عن هذا النهج في إشارات للرئيس كلنتون حين زار أوروبا في كانون الثاني من سنة ١٩٩٤ جاءت بقوله؛ "إن حدود الحرية يجب أن تُعرف الآن بسلوك جديد وليس بتاريخ قديم. وأنا أقول لكل من سترسم خط جديد في أوروبا: نحن يجب ألا نمنع إمكانية المستقبل الأفضل لأوروبا — فالديمقراطية في كل مكان، وإقتصاديات السوق في كل منطقة، والدول تتعاون من أجل الأمن المشترك في كل صوب — فيجب أن نختص من نتائج أقل شأناً من تلك النتائج". ولكن بعد سنة من ذلك الخطاب كانت الإدارة قد أدركت أهمية الحدود التي إحتفظها "التاريخ القديم" وكانت لابد أن تقبل "نتائج أقل شأناً" لتجسد بذلك حقائق الاختلافات الحضارية. وتحركت الإدارة بنشاط لبناء معيار وجدول زمني لتوسيع عضوية حلف الناتو فقبلت أولاً عضوية بولندا، وهنغاريا، وجمهورية التشيك، وسلوفاكيا، ومن ثم قبلت بعضوية سلوفينيا، وربما تقبل فيما بعد بجمهورية البلقين.

وعارضت روسيا بقوة أي توسيع لحلف الناتو، وحتى أولئك الروس الذين يفترض أنهم كانوا أكثر تحراً وتأييداً للغرب إعتراضوا متحججين بأن ذلك التوسع من شأنه أن يقوي إلى درجة كبيرة القوى السياسية القومية والمعادية للغرب في روسيا. وعلى الرغم من أن توسع حلف الناتو محدود بقبول الدول التي هي تاريخياً جزء من النصرانية الغربية، فإنه يتعهد لروسيا أيضاً بأنه سيستبعد صربيا، وبلغاريا، ورومانيا، ومولدافيا، وبلاروسيا، وأوكرانيا مادامت باقية موحدة. وإن توسع حلف الناتو المحدود على الدول الغربية من شأنه كذلك أن يزيد من أهمية دور روسيا كدولة جوهر لحضارة أرثوذكسية منفصلة ولهذا السبب تصبح هي الدولة التي يجب أن تكون مسئولة عن النظام داخل وعلى إمتداد حدود الحضارة الأرثوذكسية.

وتظهر فائدة التمييز بين الدول بلغة الحضارة بجملة فيما يتعلق بجمهوريات البلطيق، فهي الجمهوريات السوفيتية السابقة الوحيدة الغربية على نحو واضح بلغة تاريخها، وثقافتها، ودينها، وكان وما زال مصيرها على نحو ثابت مثار اهتمام كبير عند الغرب. ولم تعترف الولايات المتحدة رسمياً قط بدمج هذه الجمهوريات في الإتحاد السوفيتي، وأيدت تحركها نحو الانفلال حينما كان الإتحاد السوفيتي ينهار، وأصرت على أن يلتزم الروس بالجدول المتفق عليه لسحب قواته من هذه الجمهوريات. وكانت الرسالة إلى الروس بأنهم يجب أن يقرروا بأن دول البلطيق هي خارج محيط تأثيرهم أبداً كان هذا المحيط الذي يرغبون في إقامته فيما يتعلق بجمهوريات الإتحاد السوفيتي السابق الأخرى. كما تحدث عن ذلك رئيس الوزراء السويدي قائلاً: "إن هذا الإنجاز الذي حققته إدارة كلنتن كان أحد مساهماتها المهمة إلى حد بعيد في الأمن والاستقرار الأوروبيين" وساعد الديمقراطيون الروس عن طريق البرهنة على أن أي مخطط إنتقائي يقوم به القوميون المتشددون الروس كان سيصبح بلا جدوى بوجه التكفل الغربي الواضح بتلك الجمهوريات⁽⁴⁾.

وعلى الرغم من الاهتمام الكثير الذي جرى تكريسه لتوسيع الإتحاد الأوربي وحلف الناتو، يثر إعادة الترتيب الثقافي لثنتين المنظمين كذلك قضية إمكانية تقليصهما. وتوجد دولة لاغربية واحدة، وهي اليونان، عضوة في كلا المنظمين، والأخرى تركيا عضوة في حلف الناتو ومقدمة لطلب العضوية في الإتحاد الأوربي. وكانت هذه العلاقات من نتائج الحرب الباردة، فهل لها أي مكان في عالم ما بعد الحرب الباردة ذو الحضارات؟

إن عضوية تركيا في الإتحاد الأوربي قضية يصعب البت فيها أما عضويتها في حلف الناتو فلقد هاجمها حزب الرفاء. ولكن يُرجَّح أن تظل تركيا عضوة في حلف الناتو ما لم يحقق حزب الرفاء نصراً انتخابياً مديوياً أو بخلاف ذلك، تقوم تركيا فترفض بوعي موروثها الأتاتوركى وتعيد تعريف نفسها بأنها قائدة للعالم الإسلامي. إنه أمر معقول، وربما يكون مرغوباً فيه عند تركيا لكنه غير مرجحاً أن يحدث في المستقبل القريب. ومهما كان دور تركيا في حلف الناتو، فإنها ستبقى مصالحها المتميزة الخاصة على نحو متزايد فيما يتعلق بدول البلقان، والعالم العربي، وآسيا الوسطى. أما اليونان فهي ليست جزءاً من الحضارة الغربية، لكنها كانت مهد الحضارة الرومانية الإغريقية التي كانت معيّناً مهماً للحضارة الغربية. وبشأن معارضتهم للأتراك، فإن اليونانيين كانوا يعتبرون أنفسهم عبر التاريخ حاملي رماح المسيحية. وعلى خلاف الصرب، والرومان، والبلغار، كان تاريخ اليونانيين مضفوراً ضميراً مع التاريخ الغربي. وعلى الرغم من كل ذلك، فاليونان كذلك هي حالة شاذة، إذ أنها الدولة الأرثوذكسية الدخيلة على المنظمات الغربية. وما كانت يوماً قط عضوة سهلة سواءاً كانت في الإتحاد الأوربي أم في حلف الناتو وقد واجهت صعوبة في تكييف نفسها مع مبادئ وأعراف المنظمتين. وابتداءً من أواسط الستينات وحتى أواسط السبعينات، كانت تحكم اليونان زمرة عسكرية، ولم يكن بمقدورها الانضمام إلى الجمعية الأوربية إلى أن تحولت إلى الديمقراطية. وغالباً ما كان يبدو قادماً يشطون عن طريقهم فينحرفون عن المعايير الغربية فينصبون الحكومات الغربية العداء. وكانت أفقر من بقية أعضاء الجمعية الأوربية وأعضاء حلف الناتو، وغالباً ما كانت تتبع سياسات إقتصادية تبدو وكأنها تهزأ بالمعايير السائدة في إتفاقات بروكسل. وإن سلوكها كرئيسة لمجلس الإتحاد الأوربي في سنة ١٩٩٤ أغضب بقية الأعضاء حتى أن المسؤولين الأوربيين الغربيين يلقبونها سراً بالغلظة.

وفي عالم ما بعد الحرب الباردة، أخذت السياسات اليونانية تحرف أكثر فأكثر بعيداً عن سياسات الغرب. وإعترضت الحكومات الغربية بعنف على حصارها لمقدونيا وأدت هذه المعارضة إلى قيام المفوضية الأوربية بالبحث في توجيه إنذار قضائي ضد اليونان في محكمة العدل الأوربية. أما فيما يتعلق بالتزاعات في يوغسلافيا السابقة، فإن اليونان فصلت نفسها عن السياسات التي تتبعها القوى الغربية الرئيسة، وساندت الصرب على نحو فعال، وخرقت خرقاً

سافراً عقوبات الأمم المتحدة المفروضة عليهم. وعند نهاية الاتحاد السوفيتي والخطر الشيوعي، صار لليونان مصالح مشتركة مع روسيا بالضد من عدوهم المشترك؛ تركيا. وسمحت لروسيا بإيجاد حضور لها ذي شأن في قبرص اليونانية، وكنتيجة "لدينهما الأرثوذكسي الشرقي المشترك"، فلقد رحب القبارصة اليونانيين بقدوم الروس والصرب على الجزيرة^(٩). وفي سنة ١٩٩٥، كان بعض ألفين من المشاريع التجارية والصناعية التي يمتلكها روس تعمل في قبرص؛ وجرى طباعة صحف روسية وصرب - كرواتية هناك؛ وكانت الحكومة القبرصية اليونانية تشتري إمدادات أسلحتها من روسيا. وسرت اليونان مع روسيا إمكانية جلب النفط من القوقاز وآسيا الوسطى إلى البحر الأبيض المتوسط ليمر عبر خط أنابيب نقل بلغارية- يونانية ليتجاوز بذلك تركيا ودول مسلمة أخرى. وعلى كل حال، فلقد إتخذت السياسات الخارجية اليونانية توجهاً أرثوذكسياً من العيار الثقيل. ومما لاشك فيه أن اليونان ستبقى عضوة رسمياً في حلف الناتو والاتحاد الأوروبي. ولكن عندما تشتد عملية إعادة الترتيب الثقافي، فالأمر الذي لاشك فيه كذلك هو أن هاتين العضويتان ستصبحان أضعف، وذات شأن أقل، وقبول وجودها يكون أصعب على الأطراف المتعلقة بالموضوع. إن حليف الحرب الباردة المعادي للاتحاد السوفيتي يتغير الآن إلى حليف ما بعد الحرب الباردة مؤيداً لروسيا.

روسيا وخارجها القريب

إن خليفة الإمبراطوريتين القيصرية والشيوعية هي كتلة حضارية، توازي في كثير من جوانبها الكتلة الحضارية للغرب في أوروبا. وإن روسيا، في مكانة الجوهر، هي المعادل الكفء للجوهر فرنسا وألمانيا، وهي مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بحلقة داخلية تتألف من الجمهوريتين السلافييتين الأرثوذكسيتين المهمتين بلاروسيا ومولدافيا، وكازخستان التي ٤٠ بالمائة من سكانها هم من الروس، وأرمينيا التي كانت عبر التاريخ حليفاً مخلصاً لروسيا. وفي أواسط التسعينات، كان لكل هذه الدول حكومات مناصرة لروسيا وبعامتها تولت السلطة من خلال الانتخابات. وتوجد علاقات روسية وثيقة لكنها أقل كثافة مع جورجيا (ذات الغالبية الأرثوذكسية الكاسحة) ومع أوكرانيا (التي الجزء الأكبر من سكانها هم أرثوذكس) إلا أنها تمتلك أيضاً كلا اللتين؛ شعوراً

عارماً بالهوية القومية وماضي مستقل. أما في دول البلقان الأرثوذكسية، فلروسيا علاقات وثيقة مع بلغاريا، واليونان، وصربيا، وقبرص، ولها علاقات نوعاً ما أقل من ذلك مع رومانيا. وظلت الجمهوريات المسلمة للإتحاد السوفيتي السابق معتمدةً على روسيا في كلا الميدانين الإقتصادي والأمني. أما دول البلطيق، فهي على النقيض من ذلك، إذ تستجيب لشد الجهادية الأوربي وحولت نفسها فعلياً بعيداً عن محيط التأثير الروسي.

وعلى أية حال، تنشأ روسيا الآن كتلة ذات وطن أرثوذكسي جوهرى تحت قيادتها ويحيط بهذه الكتلة مصدر يتكون من دول إسلامية ضعيفة نسبياً والتي بدرجات متفاوتة ستهيمن عليها روسيا وستحاول ابتداءً منها أن تقصى تأثير القوى الأخرى. وتتأمل روسيا أيضاً من العالم أن يقبل ويوافق على هذا النظام. كما أشار يالسن في شباط من سنة ١٩٩٣ إلى ذلك قائلاً: ”ينبغي على الحكومات والمنظمات الدولية الأجنبية أن تمنح روسيا سلطات خاصة كضمانة للسلام والاستقرار في الأقاليم السابقة لجمهوريات الإتحاد السوفيتي“. إذ في حين كان الإتحاد السوفيتي قوة عظمى وله مصالح عالمية، فإن روسيا اليوم هي قوة رئيسة لها مصالح إقليمية وحضارية.

إن الدول الأرثوذكسية للإتحاد السوفيتي السابق هي دول مركزية لتطوير كتلة روسية متماسكة في الشؤون الأوراسيوية والعالمية. وفي أثناء عملية تفكك الإتحاد السوفيتي، تحركت كل هذه الدول الخمس نحو توجه قومي إلى درجة كبيرة، مشددة في ذلك على إستقلالها الجديد عن موسكو وإتبعاتها عنها. وفيما بعد، فإن إدراك الحقائق الاقتصادية، والجغرافية، والثقافية قادت الناجحين في أربع دول منها إلى إنتخاب حكومات مؤيدة لروسيا ولكي تدعم السياسات المؤيدة لروسيا. وتطلع الشعوب في هذه الدول إلى روسيا لتمدها بالدعم وتسندتها بالحماية. أما في الدولة الخامسة وهي؛ جورجيا، فلقد أجبر تدخل روسيا العسكري الحكومة الجورجية على تغيير موقفها ليكون مشاهماً لموقف السابقات.

ولقد حددت أرمينيا، عبر التاريخ، مصالحها مع روسيا، وإفتخرت روسيا بنفسها كونه حامية أرمينيا ضد جارها المسلمين. وجرى إحياء هذه العلاقة في سنوات ما بعد الحرب الباردة. وكان الأرمينيون ومازالوا معتمدين على الإقتصاد والدعم العسكري الروسي ولقد دعموا روسيا

في قضايا تتعلق بالعلاقات بين الجمهوريات السوفيتية السابقة. ولكلا الدولتين مصالح استراتيجية متقاربة.

وعلى خلاف أرمينيا، تمتلك بلاروسيا شعوراً ضئيلاً بالهوية القومية. وهي كذلك تعتمد أكثر بكثير من أرمينيا على الدعم الروسي. وكثير من سكانها يعرفون أنفسهم بالهوية الروسية على نفس القدر الذي يعرفون به أنفسهم هوية بلدهم الخاص. وفي كانون الثاني من سنة ١٩٩٤، استبدل المجلس التشريعي رئيس الدولة الوسطي والقومي المعتدل برئيس محافظ مناصر لروسيا. وفي تموز من سنة ١٩٩٤، إنتخب ٨٠ بالمائة من المقتربين رئيساً حليفاً متطرفاً لمناصرة روسيا وهو فلاديمير زرنوفسكي. وإن بلاروسيا الملتحقة حديثاً بإتحاد الدول المستقلة، كانت عضوة مؤسسة للإتحاد الاقتصادي الذي تَكوّن عام ١٩٩٣ مع روسيا وأوكرانيا، ووافقت على نظام العملة الموحدة مع روسيا، وسلمت أسلحتها النووية إلى روسيا ووافقت على إبقاء القوات الروسية على ترابها لما تبقى من سنوات هذا القرن (العشرين). وفي سنة ١٩٩٥ كانت بلاروسيا، في واقع الحال، جزءاً من روسيا في كل شيء ماعداً اسمها.

بعد أن أصبحت مولدافيا مستقلة عند إختيار الإتحاد السوفيتي، تطلع الكثيرون إلى عودة إندماجها النهائي مع رومانيا. وبالمقابل، حفزت الخشية من حدوث هذا الإندماج على ظهور حركة ردة في شرق مولدافيا الذي صار روسياً فيما بعد، وكانت هذه الحركة تحظى بتأييد موسكو الضمني والدعم الفعال من الجيش الروسي الرابع عشر فقادت إلى تكوين جمهورية عبر نهر الدنيستر^٢. إلا أن الحماسة المولدافية للإتحاد مع رومانيا إنحدرت نتيجة لردة فعل نحو المشاكل الاقتصادية لكل البلدين والضغط الاقتصادي الروسي. فإنضمت مولدافيا إلى إتحاد الدول المستقلة وتوسعت تجارتها مع روسيا. وفي شباط من عام ١٩٩٤، نالت الأحزاب المؤيدة لروسيا نجاحاً ساحقاً في الانتخابات البرلمانية.

وفي هذه الجمهوريات الثلاث يستجيب رأي عموم الشعب إلى بعض الدمج في المصالح الاقتصادية الاستراتيجية الأمر الذي أدى إلى وجود حكومات تفضل تكتل وثيق الصلة بروسيا.

^٢ وهو نهر ينبع من غرب أوكرانيا ويمر شرق مولدافيا ويصب في البحر الأسود وكان يمثل حدودها مع روسيا من سنة ١٩١٨ إلى ١٩٤٠. المترجم

وفي نهاية المطاف، ظهر توجه يشبه ذلك في أوكرانيا. أما في جورجيا فكان مسار الأحداث مختلفاً. إذ كانت جورجيا بلداً مستقلاً حتى عام ١٨٠١ حين طلب حاكمها الملك جورج الثامن الحماية الروسية ضد الترك. وعادت جورجيا مستقلة مرة أخرى لمدة ثلاثة سنوات بعد قيام الثورة الروسية من سنة ١٩١٨ وحتى ١٩٢١، ولكن جاء البلاشفة فدمجوها بالقوة في الاتحاد السوفيتي. وعندما إنتهى الاتحاد السوفيتي أعلنت جورجيا إستقلالها مرة أخرى. وفاز بالإنتخابات ائتلاف وطني، إلا إن قائد هذا الائتلاف إتخذ سياسات مستبدة وعمليات قمعية دمرت الدولة فتم الإطاحة به بعنف. وعاد إدوارد شيفردنازة، الذي كان، فيما مضى، وزير خارجة الاتحاد السوفيتي، ليقود دولة جورجيا وثبتته على السلطة إنتخابات رئاسية جرت في سنة ١٩٩٢ وسنة ١٩٩٥. ولكن واجهته حركة انفصالية في أبخازيا وباتت تتلقى دعماً روسياً كبيراً، وواجه كذلك عصيان مسلح قاده المبعد غامساخورديا. فحذا شيفردنازة حلوا الملك جورج، وخلص إلى القول؛ "إننا لا نملك اختياراً عظيماً"، وعاد إلى موسكو طلباً للنجدة. وتدخلت القوات الروسية لنصرتها على شرط أن يكون ثمن هذه النصرة هو؛ إنضمام جورجيا إلى إتحاد الدول المستقلة. وفي سنة ١٩٩٤، وافق الجورجيون على السماح للروس بالإحتفاظ بثلاثة قواعد عسكرية لهم في جورجيا لمدة غير محددة. وكانت الغاية من التدخل الروسي في المقام الأول هي إضعاف الحكومة الجورجية ومن ثم مساندتها وهذا السبيل أدخلت جورجيا ذات العقلية الطامعة للإستقلال في داخل المعسكر الروسي.

وبصرف النظر عن روسيا، فإن الجمهورية الأشد كثافة سكانية والأهم من بين جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق هي أوكرانيا. وكانت أوكرانيا مستقلة في عهود مختلفة من التاريخ. إلا أنها في أغلب زمن العهد المعاصر كانت جزءاً من الكيان السياسي الذي تسيطر عليه موسكو. ووقع الحدث الفاصل في سنة ١٦٥٤ حينما وافق بودان خميلنيسكي وهو؛ زعيم القوزاق^٤ الذي قاد إنتفاضة ضد الحكم البولندي، فتعهد بأن يؤدي بحين الولاء لقيصر روسيا في مقابل العون ضد البولنديين. ومذ ذاك الحين وحتى سنة ١٩٩١، بإستثناء جمهورية مستقلة قصيرة

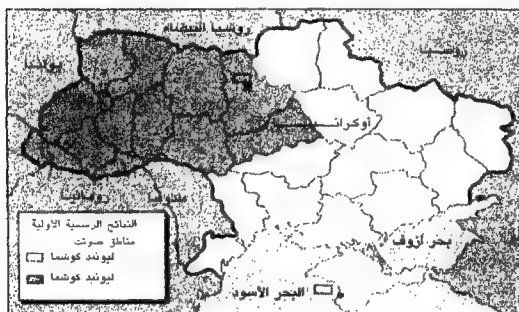
^٤ وهو شعب سلافي يقطن جنوب أوروبا وروسيا وأوكرانيا والمناطق الآسيوية المجاورة وهو شعب معروف بفروسيته وخبرته القتالية وكونوا نخبة من مجموعات فرسان في روسيا القيصرية. المترجم

العهد قامت في السنين ما بين ١٩١٧ و ١٩٢٠، فإن ما يسمى اليوم بأوكرانيا كانت تهيمن عليه موسكو سياسياً. مع ذلك، فإن أوكرانيا بلد متصدع إذ يضم ثقافتين متباينتين عن بعضهما. ويمر خط الصدع الحضارتي بين الحضارتين الغربية والأرثوذكسية عبر قلبها وظلت وظيفته تلك قائمة لقرون. وكانت أوكرانيا الغربية في بعض الحقب الزمنية الماضية جزءاً من بولندا، ولتوانيا، والإمبراطورية النمساوية - الهنغارية. وكان جزء كبير من سكانها ومازالوا من أتباع كنيسة اليونانيت التي مارساتها هي طقوس أرثوذكسية لكنها تعترف بالبابا في روما رأس الكنيسة الكاثوليكية. وعلى مر التاريخ كان الأوكرانيين الغربيين ينطقون باللغة الأوكرانية وكانوا ولازالوا ذوي نزعة قومية قوية في تطلعهم. أما الذين في أوكرانيا الشرقية فكانوا وحتى الآن أرثوذكسيين على نحو ساحق وينطق معظمهم باللسان الروسي. وفي مطلع تسعينات القرن العشرين، أُلّف الروس ٢٢ بالمائة من إجمالي سكان أوكرانيا، وكان الذين ينطقون بالروسية المحلية ٣١ بالمائة منهم. وكان غالبية طلاب المدارس الابتدائية والثانوية يتلقون تعليمهم باللغة الروسية^(٦). وإن منطقة كريميا هي روسية بغالبيتها العظمى وكانت جزءاً من الاتحاد الروسي حتى سنة ١٩٥٤ حينما أعادها كروشوف إعادة مزعومة ليست فعلية إلى أوكرانيا إعتراضاً بقرار هيلنتسكي قبل ٣٠٠ سنة خلّت.

وتبدو الخلافات بين أوكرانيا الشرقية وأوكرانيا الغربية حالية في مواقف شعبيهما. ففي أواخر سنة ١٩٩٢، على سبيل المثال، قال ثلث الروس في أوكرانيا الغربية بالمقارنة مع ١٠ بالمائة لا غيرها من الروس في كييف بأنهم يعانون من حقد معادي للروس^(٧). وكان الإنشقاق شرق - غرب واضحاً وضوحاً مثيراً في الانتخابات الرئاسية التي جرت في تموز سنة ١٩٩٤. إذ أن صاحب المنصب الرئاسي، ليوند كرافشوك، الذي على الرغم من أنه كان يعمل بإرتباط وثيق مع القادة الروس، عرّف نفسه بأنه قائد قومي وفاز بتأييد ثلاثة عشر مقاطعة لأوكرانيا الغربية بأغليبات وصلت إلى أكثر من ٩٠ بالمائة. أما خصمه، ليوند كوشما، الذي أخذ دروساً في الخطابة باللغة الأوكرانية في أثناء حملته الإنتخابية، فإنه فاز بتأييد المقاطعات الثلاث عشرة الشرقية بأغليبات تضاهي أغليبات السابق. وفاز كوشما بـ ٥٢ بالمائة من إجمالي الأصوات. وفي واقع الحال، وافقت أغلبية من الجماهير الأوكرانية في سنة ١٩٩٤ على الخيار الذي إتخذه هيلنتسكي

في سنة ١٦٥٤. كما علق على الانتخابات أحد الخبراء الأمريكيين قائلاً: "إن الانتخابات عكست، بل إنما حتى بلورت، الصدع بين السلافين المتأورين في أوكرانيا الغربية والسلافين ذوي الرؤية الروسية التي تقول فيما يجب أن تكون عليه أوكرانيا. وهذا الحال ليس إستقطاباً عرقياً بقدر ما هو إختلافاً بين ثقافتين"^(٨).

أوكرانيا؛ دولة متصدعة



ونتيجة لهذا التقسيم، يمكن أن تتطور العلاقات بين أوكرانيا وروسيا بطريقة من بين ثلاث طرق. ففي مطلع تسعينات القرن العشرين، كانت توجد قضايا مهمة على نحو حاسم بين الدولتين تتعلق بالأسلحة النووية، ومنطقة كرميا، وحقوق الروس في أوكرانيا، وأسطول البحر الأسود، والعلاقات الاقتصادية. وكان الكثيرون يعتقدون بأن وقوع النزاع المسلح كان مرجحاً، الأمر الذي دفع بعض المحللين الغربيين إلى القول بأن الغرب يجب أن يؤيد إمتلاك أوكرانيا ترسانة نووية لردع أي إعتداء روسي^(٩). ولكن، إذا ما أخذت الحضارة بنظر الإعتبار، فإن العنف بين الأوكرانيين والروس غير مرجح. فهاتان الدولتان سلافيتان، وفي المقام الأول هما شعبان

أرثوذكسيان وقامت بينهما علاقات حميمة ظلت قائمة لقرون، ولازال الزواج المتبادل بين الشعبين حالة شائعة. وعلى الرغم من القضايا المثيرة للنزاع إلى حد كبير، والضغط الذي يسلطه القوميون المتطرفون من كلا الطرفين، يعمل قادة البلدين كليهما بجد وينجح إلى حد بعيد للتخفيف من شدة هذه النزاعات. وإن إنتخاب رئيس ذي توجه روسي على نحو واضح في أوكرانيا أواسط سنة ١٩٩٤، قلل هذا الأمر إلى حد أبعد من إمكانية وقوع نزاع متفاقم بين البلدين. وفي حين قام نزاع خطير بين المسلمين والمسيحيين في مكان آخر من الإتحاد السوفيتي السابق، وحدث تورط أشد وبعض القتال بين الروس وشعوب البلطيق، فإبتداءً من سنة ١٩٩٥ لم يحدث أي عنف فعلي بين الروس والأوكرانيين.

أما الطريق الثاني، وهو احتمال نوعاً ما أكثر ترجيحاً، أنه يمكن أن تنقسم أوكرانيا على طول خط صدعها الحضارتي إلى كيانين منفصلين، ومن شأن الكيان الشرقي منهما أن يندمج مع روسيا. وبرزت قضية الانفصال أولاً حينما تعلق الأمر بمنطقة كرميا. ويؤيد مواطنو كرميا، الذين ٧٠ بالمائة منهم روس، تأييداً بالأكثرية إستقلال أوكرانيا عن الإتحاد السوفيتي وذلك في إستفتاء عام أجري في كانون الثاني من سنة ١٩٩١. وفي آيار من سنة ١٩٩٢، صوت البرلمان الكريميائي كذلك تأييداً لإعلان الإستقلال عن أوكرانيا ومن ثم أبطل هذا التصويت تحت الضغط الأوكراني. لكن البرلمان الروسي صوت تأييداً لإلغاء قرار إعادة كرميا إلى أوكرانيا الذي تم إتخاذه في سنة ١٩٥٤. وفي كانون الثاني من سنة ١٩٩٤، إنتخبت جماهير كرميا رئيساً كان قد قاد حملته الإنتخابية على أسس برنامج "الوحدة مع روسيا". وحفز هذا الأمر بعض الناس على إثارة السؤال التالي؛ هل ستكون كرميا ناغورنو كاراباخ أو أبخازيا جديدة؟^(١٥) وكان الجواب "كلاهما" بصوت مدوي حتى أن الرئيس الكريميائي الجديد تراجع عن وعده بإجراء إستفتاء عام حول الإستقلال وبدلاً عن ذلك تفاوض مع حكومة كييف. وفي آيار من سنة ١٩٩٤، تأجج الموقف مرة أخرى عندما صوت البرلمان الكريميائي تأييداً لإعادة العمل بدستور سنة ١٩٩٢ الذي يجعل كرميا مستقلة فعلاً عن أوكرانيا. ولكن، مرة أخرى، أدى تحفظ القادة الروس والأوكرانيين على هذه القضية إلى منعها من أن تؤلّد عنفاً، وأدى إنتخاب رئيس أوكراني مؤيد للروس وهو كوشما، بعد شهرين من ذلك، إلى إضعاف الإندفاع الكريميائي نحو الانفصال.

إلا أن ذلك الانتخاب زاد فعلاً من إمكانية أن ينفصل جزء البلاد الغربي عن أوكرانيا التي كانت تقترب أقرب فأقرب من روسيا. ولعل بعض الروس يرحبون بهذا الأمر. كما تحدث عن ذلك أحد الجنرالات الروس قائلاً: "إن أوكرانيا أو بالأحرى أوكرانيا الشرقية سستعود إلى روسيا في خلال خمس، أو عشر، أو خمس عشرة سنة. أما أوكرانيا الغربية فلتذهب إلى الجحيم!"⁽¹¹⁾. إلا أن قطعة يونانيت مثل هذه من أوكرانيا ولها توجه غربي لن تكون قادرة على الحياة إلا إذا حظيت بدعم غربي قوي وفعال. وفي المقابل، لا يُرجح أن يكون مثل هذا الدعم آت قريباً، إلا إذا تدهورت العلاقات بين الغرب وروسيا تدهوراً خطيراً وتصل إلى درجة التماثل مع علاقات الحرب الباردة.

أما الطريق الثالث، وهو مجرى أكثر ترجيحاً لوقوع الأحداث، هو أن أوكرانيا سستبقى موحدة، وتبقى متصدعة، وتبقى مستقلة، وبنحو عام تظل تتعاون تعاوناً وثيقاً مع روسيا. وما أن يتم حل القضايا الإنتقالية التي تتعلق بالأسلحة النووية والقوات العسكرية، ستكون القضايا الأخطر والأبعد مدى هي القضايا الاقتصادية، وإيجاد الحل لما تُسهّل حله الثقافية المشتركة والروابط الشخصية الحميمة جزئياً. وأشار إلى ذلك جون موريسون بقوله: إن العلاقة الروسية — الأوكرانية تنتمي إلى علاقات أوربا الشرقية بنفس القدر الذي تنتمي فيه العلاقة الفرنسية — الألمانية إلى أوربا الغربية⁽¹²⁾. فتماماً كما تُكوّن هذه العلاقة الأخيرة الجوهر للاتحاد الأوروبي، فإن السابقة هي جوهر لا غنى عنه للوحدة في العالم الأرثوذكسي.

الصين الأكبر وعيها المزدهر معاً

إن الصين، على مر التاريخ، ترى نفسها أما تضم "نطاقاً صينياً" يشمل كوريا، وفيتنام، وجزر ليو شيو، وفي بعض الأحيان اليابان؛ وتضم "نطاقاً آسيوياً داخلياً" يتألف من غير الصينيين المانشوس، والمنغول، واليوغور، والترك، وأهل التبت، وكلهم من الذين يجب السيطرة عليهم لأسباب أمنية. ويأتي بعده "نطاق خارجي" يتكون من البربر، الذين برغم ذلك "كان الأمر المتوقع بشأنهم أن يدفعوا الأتاوة ويعترفوا بأعلوية الصين"⁽¹³⁾. فتصير الحضارة الصينية في هذا العصر مبنية بشكل شبيه بالتالي: يتكون الجوهر المركزي من صين هان، أما المقاطعات المحيطة بها

فهى جزء من الصين إلا أنها تمتلك حكماً ذاتياً إلى درجة كبيرة، ومقاطعات أخرى هى جزء من الصين شرعاً ولكن يسكنها بكثافة شعوب غير صينية تنتمى إلى حضارات أخرى وهى (التبت، أكسجيانغ)، ومجتمعات صينية تستصبح أو يرجح أن تصبح جزءاً من الصين التى مركزها بكين ولكن بشروط محددة وهى؛ (هونغ كونغ، وتايوان)، ودولة أخرى يهيمن عليها الصينيون ولها توجه يزداد يوماً بعد يوم نحو الصين وهى؛ (سنغافورة)، ويوجد سكان صينيون مؤثرين إلى حد بعيد فى تايلاند، وفيتنام، وماليزيا، وإندونيسيا، والفلبين، ومجتمعات غير صينية فى (كوريا الشمالية والجنوبية، وفيتنام) التى على الرغم من ذلك تتقاسم فيما بينها الكثير من الثقافة الكنفوشوسية الصينية.

وفى خلال خمسينات القرن العشرين، عُرِفَت الصين نفسها بأنها حليف للإتحاد السوفيتي. ومن ثم، وبعد الانفصال الصيني - السوفيتي، صارت ترى نفسها كقائدة العالم الثالث ضد كلا القوتين العظميين الأمر الذى أصابها بخسائر كبيرة وجلب لها فوائداً ضئيلة. وبعد التحول الذى طرأ على سياسة الولايات المتحدة فى عهد إدارة رئيسها نيكسون، سعت الصين إلى أن تكون هى الطرف الثالث فى لعبة ميزان القوة مع القوتين العظميين، فوضعت نفسها إلى جانب الولايات المتحدة فى خلال سبعينات القرن العشرين عندما كانت الولايات المتحدة تبدو ضعيفة، ومن ثم تحولت إلى موضع يبعد مسافة متوازنة بين القوتين العظميين فى الثمانينات عندما تعاضمت قوة الولايات المتحدة العسكرية وإنحدرت إقتصاد الإتحاد السوفيتي وبات عاجزاً عن التقدم فى أفغانستان. ولكن بعد أن إنتهى التنافس على القوة العظمى فقدت "الورقة الصينية" كل قيمتها وأجبرت الصين مرةً أخرى على أن تعيد تحديد دورها فى الشؤون العالمية. فحددت لنفسها هدفين: أن تصبح بطله الثقافة الصينية؛ أى الدولة الجوهري التى تمتلك مركز الجذب الحضاري الذى توجه جميع المجتمعات الصينية نفسها نحوه، وأن تستعيد المكانة التاريخية التى فقدتها فى القرن التاسع عشر كالقوة المهيمنة فى شرق آسيا.

إن هذه الأدوار الصينية البادئة بالظهور يجرى رؤيتها: أولاً، فى الأسلوب الذى تصف فيه الصين نفسها مكانتها فى الشؤون العالمية؛ وثانياً، فى المدى الذى قد صار إليه الصينيون خارج الصين مرتبطين إقتصادياً بالصين؛ وثالثاً، تزايد الإرتباطات الإقتصادية، والسياسية، والدبلوماسية

مع الكيانات الصينية الثلاثة الرئيسة الأخرى وهي هونغ كونغ، وتايوان، وسنغافورة، وكذلك ثبات توجه دول جنوب شرق آسيا نحو الصين حيث يمتلك الصينيون تأثيراً سياسياً كبيراً.

وترى الحكومة الصينية بأن الوطن الأم الصين هو الدولة الجوهر للحضارة الصينية التي يجب أن تتوجه نحوها جميع المجتمعات الصينية الأخرى. وبعد أن مرَّ زمن طويل منذ أن تخلت الحكومة الصينية عن محاولاتها في دعم مصالحها خارج أراضيها من خلال الأحزاب الشيوعية المحلية، فقد أخذت تسعى إلى "أن تضع نفسها كممثل للروح الصينية في جميع أنحاء العالم"⁽¹⁴⁾. وبالنسبة للحكومة الصينية، فإنها تعتبر كل الذين من أصل صيني، حتى لو كانوا مواطنين في دول أخرى، هم أعضاء من المجتمع الصيني ولهذا السبب يخضعون إلى حد ما لسلطة الحكومة الصينية. ويحدث أن تُعرف الهوية الصينية بصيغ عرقية. فيقول أحد الخبراء من جمهورية الصين الشعبية أن الصينيين هم من نفس "العرق، والدم، والثقافة". وفي أواسط تسعينات القرن العشرين، كانت تسمع هذه العبارة من مصادر صينية منها حكومية ومنها خاصة. وفيما يخص الصينيين وأولئك الذين من أصل صيني ويعيشون في مجتمعات غير صينية، فإن "إختبار المرأة" يصبح هو الإختبار ليعرفوا ما إذا كانوا صينيين أم لا، فتكون النصيحة لهم؛ أن "إذهب وأنظر في المرأة" هي نصيحة الصينيين ذوي التوجه نحو بكين إلى أولئك الذين من أصل صيني ويحاولون الاندماج في المجتمعات الغربية. إن صينيو الشتات أو كما يسمون في اللغة الصينية هيوارين أي الذين من أصل صيني، تمييزاً لهم عن الذين يسمون باللغة الصينية زهنغيورين التي تعني الشعب داخل حدود دولة الصين، قد كوّنوا مفهوماً عن "الصين الثقافية" كعملية لإظهار وبعيهم بالثقافة المشتركة أو كما يسمى في اللغة الصينية غونشي. إن الهوية الصينية، التي كانت عرضة لهجمات شرسة كثيرة للغاية شنها الغرب في القرن العشرين، يجري الآن صياغتها من جديد بلغة العناصر الدائمة للثقافة الصينية⁽¹⁵⁾.

وعلى مدار التاريخ، كانت تأتي هذه الهوية منسجمة مع العلاقات المتنوعة بالسلطات المركزية للدولة الصينية. وإن هذا الشعور بالهوية الثقافية عززه توسيع العلاقات الإقتصادية بين الدول الصينية المتعددة وهو يسهل هذا التوسع، الذي بدوره، كان ومازال عنصراً أساسياً في دعم نمو إقتصادي متسارع في الوطن الأم الصين ومناطق أخرى، الأمر الذي بدوره أوجد الحافز المادي والنفسي لتعزيز الهوية الثقافية الصينية.

ولذلك السبب فإن "الصين الأكبر" هي ليست ببساطة فكرة مجردة، إنما هي حقيقة ثقافية وإقتصادية تنمو متسارعة ولقد أخذت تصير حقيقة سياسية. وكان الصينيون هم الذين حملوا على كاهلهم التطور الإقتصادي المثير الذي حدث في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين: فحدث هذا التطور الإقتصادي في الوطن الأم والنمور (ثلاثة نمور من أصل أربعة هم صينيون)، وجنوب شرق آسيا. وإن إقتصاد شرق آسيا وبنحو يزداد يوماً بعد يوم يصير مركزه الصين وتحت هيمنة صينية. وقدم الصينيون من هونغ كونغ، وتايوان، وسنغافورة كثير من رؤوس الأموال التي قام عليها النمو الإقتصادي في الوطن الأم الصين في التسعينات. أما الصينيون البعيدين عن الوطن الأم في دول أخرى في جنوب شرق آسيا، فإنهم هيمنوا على إقتصاديات البلدان التي يعيشون فيها. وفي مطلع التسعينات ألف الصينيون نسبة واحد بالمائة من سكان الفلبين، لكنهم كانوا مسئولين عن ٣٥ بالمائة من مبيعات الشركات المملوكة علياً. وفي إندونيسيا، في أواسط الثمانينات، كانت نسبة الصينيين فيها تتراوح ما بين ٢-٣ بالمائة من مجموع السكان لكنهم إمتلكوا تقريباً ٧٠ بالمائة من رأس المال المحلي الخاص، وكان فيها سبعة عشر من أصل خمسة وعشرين مشروعاً تجارياً من المشاريع الكبرى يسيطر عليها الصينيون، وإن أحد الإتحادات لمجموعة شركات صينية أفادت عنه تقارير تقول أن حصته كانت ٥ بالمائة من إجمالي الإنتاج الوطني الإندونيسي. وفي مطلع التسعينات كانت نسبة الصينيين ١٠ بالمائة من مجموع السكان في تايلاند، لكنهم إمتلكوا تسع من أصل أكبر عشر مجموعات تجارية وكانوا مسئولين على ٥٠ بالمائة من إجمالي الإنتاج الوطني التايلندي. ويولف الصينيون ثلث سكان ماليزيا لكنهم يسيطرون سيطرةً تكاد تكون تامة على الإقتصاد الماليزي. إن الإقتصاد الشرق آسيوي خارج اليابان وكوريا هو إقتصاد صيني أصلاً^(١٥).

إن ظهور محيط الصين الأكبر المزدهر إقتصادياً معاً هو أمر جعلته سهلاً إلى درجة كبيرة "شبكة خيزران" من العلاقات العائلية والشخصية والثقافة المشتركة. فالصينيون خارج الصين غير البحار قادرين أكثر بكثير من الغربيين واليابانيين أن يقوموا بأعمال تجارية في الصين. وتعتمد الثقة والالتزام في الصين على الإتصالات الشخصية وليس على عقود أو قوانين أو وثائق شرعية أخرى. ويجد رجال الأعمال الغربيين أن يقوموا بأعمال تجارية في الهند أسهل مما يكون عليه الأمر في الصين حيث تقوم قدسية أي إتفاق على العلاقة الشخصية بين أطراف الإتفاق. وقال أحد

المراقبين اليابانيين الرائدین بمجد في سنة ١٩٩٣ بأن الصين إستفادت من "شبكة لا حدود لها من التجار الصينيين في هونغ كونغ، وتايوان، وجنوب شرق آسيا"^(١٧). وإتفق معه أحد رجال الأعمال الأمريكيان فقال؛ إن الصينيين في ما وراء البحار "يملكون الخسرات في المقاولات، ويتمكنون من اللغة، ويرتبطون بشبكة الخيزران إبتداءً من العلاقات العائلية وحتى الإتصالات الشخصية، وهذه فائدة عظيمة تجعل الصينيين يتغلبون على أي شخص يجب عليه أن يعود بالتقارير إلى مجلس إدارة شركة في أكرون أو فلاديلفيا. وكانت الفوائد التي يجنيها الصينيون من غير الوطن الأم بتعاملهم مع الوطن الأم قد عبر عنها على نحو حسن لي كوان يو حين قال: "نحن صينيون ونعزّز بعرقنا. فنتقاسم بعض الخصائص بوساطة الأسلاف والثقافة المشتركة فالتناس تشعر بالتعاطف الطبيعي مع أولئك الذين يشتركون معهم بصفاتهم الجسدية. وهذا الشعور الحميم يقوى عندما يتقاسمون كذلك الأسس التي تقوم عليها الثقافة واللغة. وهذا الأمر يمهد السبيل إلى الألفة والثقة المرغبتين، وهما الأساس لكل علاقات العمل"^(١٨). وفي السنين الأخيرة من ثمانينات وتسعينات القرن العشرين، كان الصينيون ذوي العرق الصيني في ما وراء البحار قادرين على "الرهنة للعالم الذي يؤمن بالشك أن الإرتباطات الشخصية النسبية التي تتكون بوساطة نفس اللغة والثقافة يمكن أن تعوض عن نقص في حكم القانون ونقص في الشفافية في القوانين والنظم". وتم تسليط الضوء على جذور التطور الإقتصادي الذي تعود أسبابه إلى الثقافة المشتركة في مؤتمر الماؤولين الصينيين العالمي الثاني الذي عُقد في هونغ كونغ في تشرين الثاني من سنة ١٩٩٣، ووُصف بأنه "إحتفال بالنصر الصيني حضره رجال أعمال من أصل صيني جاءوا من جميع أنحاء العالم"^(١٩). إن العمومية الثقافية الجامعة في العالم الصيني كما في أي مكان آخر تعزز الإرتباط الإقتصادي.

إن تخفيض الإرتباط الإقتصادي الغربي في الصين بعد حوادث ساحة تيانانمن، وبعد عقد من السنين من النمو الإقتصادي الصيني السريع، أوجد الفرصة والحافز للصينيين في ما وراء البحار ليستفيدوا من ثقافتهم المشتركة وإتصالهم الشخصية وليستثمروا بكثافة في الصين. وكانت النتيجة توسعاً مثراً للروابط الإقتصادية بعامتها بين المجتمعات الصينية. وفي سنة ١٩٩٢، جاءت ٨٠ بالمائة من الإستثمارات المباشرة الأجنبية في الصين التي بلغت (١١,٣) مليار دولار) من

الصينيين في ما وراء البحار، وفي المقام الأول من الذين في هونغ كونغ بنسبة (٦٨,٣ بالمائة)، أما من الذين في تايوان فبلغت النسبة (٩,٣ بالمائة)، وجاءت كذلك من الذين في سنغافورة، ومكاو، ومناطق أخرى. وعلى النقيض من ذلك، ساهمت اليابان ٦,٦ بالمائة والولايات المتحدة ٤,٦ بالمائة من مجموع الاستثمارات الأجنبية الكلي في الصين. فمن إجمالي الاستثمار الأجنبي المتراكم الذي بلغ ٥٠ مليار دولار، كان ٦٧ بالمائة منها من مصادر صينية. وكان النمو التجاري مثيراً للإعجاب بقدر يوازي ذلك؛ فزاد إجمالي صادرات تايوان إلى الصين من تقريباً لا شيء في سنة ١٩٨٦ إلى ٨ بالمائة من إجمالي صادرات تايوان في سنة ١٩٩٢، فارتفعت في تلك السنة بنسبة ٣٥ بالمائة. وزادت صادرات سنغافورة إلى الصين إلى ٢٢ بالمائة في سنة ١٩٩٢ بالمقارنة مع النمو الكلي في صادراتها الأقل من ٢ بالمائة. كما لاحظ ذلك موري ودينبوم في سنة ١٩٩٣ وقال؛ ”على الرغم من الهيمنة اليابانية الراهنة على المنطقة، فإن إقتصاداً ذا قاعدة صينية لآسيا هو الآن في طور الظهور كبؤرة جديدة للصناعة، والتجارة، والمال. إذ تحتوي هذه المنطقة الاستراتيجية مصادراً أساسية للقدرة التقنية والتصنيعية في (تايوان)، وحنكة متميزة في المفاوضات، والتسويق، وتقلص الخدمات في (هونغ كونغ)، وشبكة اتصالات رائعة في (سنغافورة)، وبجيرة هائلة من رأس المال النقدي في (الثلاثة معاً)، ولها هبة طبيعية مترامية الأطراف من الأرض، واليد العاملة وهي (الصين الأم)“⁽²⁰⁾. وعلاوة على ذلك، طبعاً، كانت الصين الوطن الأم يمكن أن تكون أكبر الأسواق البادئة بالانفتاح، فبحلول أواسط التسعينات كانت الاستثمارات في الصين تميل ميلاً متزايداً أن تبين إنتاجاتها في ذلك السوق وكذلك أن تصدر منه.

وإندمج الصينيون في دول جنوب شرق آسيا بدرجات متفاوتة مع السكان المحليين، وهؤلاء السكان غالباً ما يضمرون المشاعر المعادية للصينيين التي، في بعض الأحيان، كما حدث في أعمال الشغب التي وقعت في مدينة ميدان في إندونيسيا في نيسان من سنة ١٩٩٤، تتور فتحول إلى أعمال عنف. وإنقذ بعض الماليزيين والأندونيسيين تسرب الاستثمار الصيني إلى والوطن الأم ووصفوا ذلك بأنه ”تهريب رأس المال“، فكان يجب على القادة السياسيين وعلى رأسهم سوهارتو أن يطمئنون جماهيرهم بأن هذا الأمر ما كان ليدمر إقتصادياتهم. وبالمقابل أكد صينيون جنوب شرق آسيا على أن ولاعاقم كانت هي بما لا يقبل اللبس إلى بلدانهم التي ولدوا فيها وليس

إلى بلد أسلافهم. وفي مطلع التسعينات كان تدفق أموال الصينيين من جنوب شرق آسيا إلى الصين قد واجهه تدفق غزير لإستثمارات تايوانية إلى الفلبين، وماليزيا، وفيتنام. إن الاندماج بين قوة إقتصادية متنامية وثقافة صينية مشتركة قاد هونغ كونغ، وتايوان، وسنغافورة إلى أن يربطوا أنفسهم إرتباطاً يزداد قوة أكثر فأكثر مع الوطن الأم الصين. ولما كان صينيو هونغ كونغ يهيئون أنفسهم إلى إقتراب تحويل السلطة، أخذوا يكيّفون أنفسهم إلى الحكم الصادر من بكين أكثر من الحكم الصادر من لندن. وأصبح رجال الأعمال والقادة الآخرين يمتنعون عن نقد الصين أو فعل أمور قد تثير سخط الصين. لأنهم عندما فعلوا تلك الأمور وأثاروا غضبها، فإن الحكومة الصينية ما كانت تتردد في أن ترد على الفور. وبحلول سنة ١٩٩٤، كان مئات رجال الأعمال يتعاونون مع بكين فيودون وظيفه "مستشارو هونغ كونغ" بصفة كانت في حقيقة أمرها حكومة ظل. وفي مطلع التسعينات، كذلك توسع تأثير الإقتصاد الصيني في هونغ كونغ على نحو مثير بإستثمار من الوطن الأم بلغ بحلول سنة ١٩٩٣، حسب ما نقلته التقارير، أكثر من الإستثمارات اليابانية والولايات المتحدة مجتمعتين⁽²¹⁾. وبحلول أواسط التسعينات، أصبح الاندماج الإقتصادي بين هونغ كونغ والوطن الأم الصين مكتملاً فعلاً، وبتبعه الاندماج السياسي الذي كان سيصير مكتملاً في سنة ١٩٩٧.

وتأخر توسيع إرتباطات تايوان مع الوطن الأم فكانت خلف هونغ كونغ. وعلى الرغم من ذلك، بدأت تحدث تغيرات مهمة في الثمانينات. فعلى مدار ثلاثة عقود، إبتداءً من سنة ١٩٤٩، رفضت الجمهوريتان الصينيتان الإعتراف بوجود وشرعية إحداهما الأخرى، ولم يكن لإحداهما أي إتصالات مع الأخرى، وكانتا في حالة حرب حقيقية تظهر من حين لآخر بتبادل إطلاق النار على سواحل جزرهما. ولكن بعد أن تولى دينغ إكزيبونغ سلطته وبدء بعملية الإصلاح الإقتصادي، بادرت حكومة الوطن الأم بسلسلة من المحاولات التوفيقية بين الجمهوريتين. وفي سنة ١٩٨١، إستجابت الحكومة التايوانية وشرعت بالتحول بعيداً عن سياستها السابقة ذات "اللغات الثلاثة" وهي: لا إتفاق، ولا تفاوض، ولا حل مع الوطن الأم. وفي آيار من سنة ١٩٨٦ جرت المفاوضات الأولى بين ممثلي الجانبين حول طائرة تملكها جمهورية الصين كانت قد

أُختطفَت لإعادتها إلى الوطن الأم. وفي العام التالي ألغت هذه الجمهورية الصينية الحظر المفروض على السفر إلى الوطن الأم⁽²²⁾.

وإن التوسع السريع في العلاقات الاقتصادية بين تايوان والوطن الأم الذي جاء فيما بعد كان قد سهله إلى درجة كبيرة "الروح الصينية المشتركة" والثقة المتبادلة التي نتجت عنها. كما قال رئيس المفاوضين التايوانيين بأن الشعب التايواني والصيني يمتلكان "دماً أشد كثافةً من الماء في رقة الشعور"، وإفتخرا بإنجازات بعضهم بعضاً. وبحلول سنة ١٩٩٣، كان قد بلغ عدد الزائرين من تايوان إلى الوطن الأم ٤,٢ مليون زائر، و ٤٠,٠٠٠ زائر من الوطن الأم إلى تايوان، وكان يجري تبادل ٤٠,٠٠٠ رسالة و ١٣,٠٠٠ مكالمات هاتفية يومياً. ونقلت تقارير بأن حجم التبادل التجاري بين الصينيتين بلغ ١٤,٤ مليار دولار في سنة ١٩٩٣، وكان قد إستثمر ٢٠,٠٠٠ مشروع تجاري تايواني في الوطن الأم إستثماراً بلغ رقماً مابين ١٥ مليار و ٣٠ مليار دولار. وكان إهتمام تايوان بالوطن الأم يزداد أكثر فأكثر وإعتمد نجاحها عليه. وأشار أحد المسؤولين التايوانيين في سنة ١٩٩٣ إلى ذلك قائلاً؛ "قبل سنة ١٩٨٠ كان السوق الأهم بالنسبة إلى تايوان هي أمريكا، ولكن في التسعينات عرفنا إن العامل الأشد تأثيراً على نجاح الإقتصاد التايواني هو الوطن الأم". وكانت اليد العاملة الرخيصة في الوطن الأم مصدر جذب رئيس للمستثمرين التايوانيين فواجهوا بها نقص اليد العاملة في الوطن تايوان. وفي سنة ١٩٩٤، جرى التمهيد لعملية معاكسة لتصحيح عدم التوازن في معادلة رأس المال — اليد العاملة بين الصينيتين فقامت شركات الصيد التايوانية بإستئجار ١٠,٠٠٠ عامل من الوطن الأم لتجهيز سفنها بالقوة العاملة⁽²³⁾.

وقادت الإرتباطات الاقتصادية المتنامية إلى مفاوضات بين الحكومتين. وفي سنة ١٩٩١، أنشأت تايوان مؤسسة تبادل المضائق، وأنشأ الوطن الأم إتحاداً لتنظيم العلاقات عر مضيق تايوان، من أجل تنظيم الإتصالات بين بعضهم البعض. وعُقد اجتماعهما الأول في سنغافورة في نيسان من سنة ١٩٩٣، ثم أعقبته إجتماعات جرت على أرض الوطن الأم وتايوان. وفي آب من سنة ١٩٩٤، تم التوصل إلى إتفاقية "الإنتلاق" وتناول هذا الإتفاق عدداً من القضايا الرئيسة، وبدأ التفكير فيما يتعلق بقمة ممكنة بين كبار قادة الحكومتين.

وفي أواسط التسعينات، ظلت قضايا رئيسة قائمة بين تايبيه وبكين وتشمل قضية السيادة، ومشاركة تايوان في المنظمات الدولية، وإمكانية أن تُعترف تايوان نفسها كدولة مستقلة. ولكن أصبحت إحتتمالية حدوث هذه الأخيرة بعيدة بعداً يزداد أكثر فأكثر، لأن الحزب الرئيس المؤيد للإستقلال، وهو الحزب الديمقراطي التقدمي، اكتشف أن المصوتين التايوانيين لم يكونوا راغبين في تعطيل العلاقات القائمة مع الوطن الأم، وإن تأييد الحزب بالإنتخابات كان سيتضرر لو أنه أثار القضية. ولهذا السبب أكد قادة الحزب الديمقراطي التقدمي بأنهم إذا فازوا فعلاً بالسلطة، لن يكون الإستقلال قضية مباشرة على جدول أعمالهم. وتقامت الحكومتان إهتماماً مشتركاً في التأكيد على سيادة الصين على جزيرة سراتلي وعلى جزر أخرى في بحر الصين الجنوبي وفي التأكيد على معاملة تايوان بما يتوافق مع المعاهدة الأمريكية للتجارة مع الأمم المفضلة^{*} في تجارتها مع الوطن الأم. وفي مطلع التسعينات، كانت الصينيتان تقتربان من بعضهما البعض ببطء ولكن بفاهم وعلى نحو لا يمكن إحتناؤه، وأخذتا تنميان مصالح مشتركة بالإعتماد على علاقتهما الاقتصادية المتنامية والهوية الثقافية المشتركة.

وتوقف هذا التحرك نحو التكيف فجأة في عام ١٩٩٥ حينما دفعت الحكومة التايوانية الأمور بعدوانية بإتجاه الإعتراف الدبلوماسي والسماح لها بالإنضمام إلى منظمات دولية. وذهب الرئيس لي تنغ وي بزيارة "خاصة" إلى الولايات المتحدة، ثم أجرت تايوان الإنتخابات التشريعية في كانون الأول من سنة ١٩٩٥، وتبعتها إنتخابات رئاسية في آيار من سنة ١٩٩٦. وفي ردة فعل، قامت الحكومة الصينية بتجريب صواريخ في المياه القريبة من أكبر الموانئ التايوانية، وأجرت تمارين عسكرية قرب سواحل الجزر التي تسيطر عليها تايوان. فأنارت هذه التطورات قضيتين رئيسيتين؛ إحداهما تتعلق بالزمن الحاضر: هل يمكن أن تبقى تايوان ديمقراطية من غير أن تكون مستقلة فعلاً؟ أما التي تتعلق بالمستقبل فهي: هل تستطيع تايوان أن تكون ديمقراطية بعد أن يذهب عنها إستقلالها؟

^{*} وهي نوع من المعاهدات التجارية محترف بها في الأمم المتحدة تفتح الدول الرقعة فيها على منح إحداها الأخرى نفس الشروط المفضلة التي تعرض في أي اتفاق مع أي أمة أخرى. للترجم

وفي حقيقة الأمر، لقد مُرت علاقات تايوان بالوطن الأم في خلال طوورين ويمكن أن تدخل ثالثاً. فظلت الحكومة القومية على مدار عقود تدّعي بأنها هي الحكومة لكل الصين، وكان هذا الإدعاء يعني على نحو واضح النزاع ضد الحكومة التي كانت في حقيقة الأمر هي الحكومة لكل الصين ماعدا تايوان. وفي الثمانينات، تخلت الحكومة التايوانية عن هذا الإدعاء، وعُرفت نفسها بأنها حكومة تايوان وحسب، الأمر الذي أرسى أسس التكيف مع فكرة الوطن الأم التي تقول بـ "دولة واحدة ذات نظامين". لكن الكثير من الأفراد والجماعات في تايوان كانت تشدد على نحو متزايد على الهوية الثقافية الخاصة بتايوان، وعلى الفترة القصيرة نسبياً التي كانت فيها تايوان تحت الحكم الصيني، وعلى لغتها المحلية التي لا يفهمها الناطقين بلغة الماندرين. وفي حقيقة الأمر، أُنهم كانوا يحاولون تعريف المجتمع التايواني بأنه غير صيني وبناءً عليه يكون مستقلاً شرعاً عن الصين. وعلاوة على ذلك، فعندما أصبحت حكومة تايوان أنشط دولياً، هي؛ أيضاً، كانت تبدو وكأنها توحى بأنها دولة منفصلة وليست جزءاً من الصين. وباختصار، كان يبدو تعريف الذات لحكومة تايوان قد تغير من حكومة لكل الصين إلى حكومة لجزء من الصين، ثم إلى حكومة غير صينية. ويشكل هذا الوضع الأخير إستقلالها الفعلي، وهو أمر من شأنه أن لا تقبله حكومة بكين إطلاقاً، التي أكدت مراراً وتكراراً على رغبتها في إستخدام القوة لمنع هذا الحال من التبلور. وكذلك صرح قادة الحكومة الصينية بأنه بعد دمج هونغ كونغ في جمهورية الصين الشعبية في سنة ١٩٩٧، ودمج مكاو في سنة ١٩٩٩، فأنهم سيتحركون لإعادة توحيد تايوان مع الوطن الأم. وإن الكيفية التي سيحدث بها هذا الأمر، على نحو مسلم به، تعتمد على الدرجة التي يمتد إليها التأييد للإستقلال الرسمي في تايوان، وحسم الصراع على الخلافة في بكين، الأمر الذي سيسجع القادة السياسيين والعسكريين ليصبحوا قوميين بليمان قوي، وتطوير القدرات العسكرية الصينية التي من شأنها أن تقوم فعلاً بحصار تايوان أو غزوها. وفي السنين الأولى من القرن الحادي والعشرين، يبدو الأمر المرجح أنه بوساطة الإكراه، والتكيف، أو على الأرجح مزج بين الأمرين، ستصبح تايوان أكثر اندماجاً وعلى نحو وثيق مع الوطن الأم الصين.

وحق السنين الأخيرة من سبعينات القرن العشرين، كانت العلاقات بين سنغافورة المعادية بقوة للشيوعية والجمهورية الشعبية الصينية تتسم بالبرود، وكان لي كوان يو وقادة

سنغافورة الآخرين ينظرون بإزدراء إلى الرجعية الصينية. ولكن، ما أن بان التطور الاقتصادي الصيني في الثمانينات، حتى أخذت سنغافورة تعيد توجيه نفسها نحو الوطن الأم بأسلوب محاباة تقليدي. وبحلول سنة ١٩٩٢، كانت سنغافورة قد إستثمرت بـ ١,٩ مليار دولار في الصين، وفي السنة التالية تم الإعلان عن خطط لبناء مدينة تصنيعية، سموها بـ "سنغافورة الثانية"، خارج شنغهاي، التي من شأنها أن تترك مليارات الدولارات من الإستثمار. وأصبح لي كوان نصيراً متحمساً لإمكانات الإقتصاد الصيني ومعجباً بقوتها. حتى أنه، في سنة ١٩٩٣، قال؛ "حيثما تكون الصين، يكون العمل"⁽²⁴⁾. وتحولت الإستثمارات الأجنبية السنغافورية التي كانت مركزة وبكثافة في ماليزيا وإندونيسيا إلى الصين. وكانت نصف المشاريع القائمة خارج سنغافورة، التي ساعدتها الحكومة السنغافورية في سنة ١٩٩٣، قد تم إنشائها في الصين. وأصر لي كوان يو في أول زيارة له إلى بكين في السبعينات، كما نقلت تقارير إعلامية، على أن يتحدث مع القادة الصينيين باللغة الإنجليزية وليس بلغة الماندرين. ولا يُحتمل أنه فعل هذا الأمر بعد عقدين من ذلك التاريخ.

الإسلام: وعي بدون تماسك

كانت ومازالت تركيبة الولاء السياسي عند العرب وعند المسلمين بعامتهم هي التركيبة النقيضة لتركيبية الولاء السياسي عند الغرب المعاصر. وفيما يخص هذا الأخير، لا تزال الدولة القومية هي أعلى مراتب الولاء السياسي. وتفرع منها الولايات الأضيق أفقاً ويجري تصنيفها ضمن الولاء إلى الدولة القومية. أما الجماعات التي تتخطى حدود الدولة القومية - وهي تجمعات لغوية أو دينية أو حضارات - فقد تميزت بولاء وإلتزام أقل قوة. وعلى طول السلسلة المتصلة إبتداءً من الكيانات الأضيق أفقاً في الولاء إلى الكيانات الأوسع أفقاً في الولاء، تميل ولايات الغرب، بناءً على ذلك، أن تصل ذروتها في وسط هذه السلسلة، فيشكل منحني قوة الولاء إلى حد ما حرف لـ مقلوب من اللغة الإنجليزية. أما فيما يتعلق بالعالم الإسلامي، فإن تركيبة الولاء مازالت تقريباً عكس ذلك تماماً. فكان ولازال للإسلام وسط مجوف في سلسلة ترتيب ولاءاته. كما أدرك ذلك ايرا لايدوس فقال؛ "إن التركيبتين الجوهريتين والأصيلتين والدائمتين كانتا ولا تزالان العائلة، والعشيرة، والقبيلة من ناحية، ومن ناحية أخرى الكيانات المترابطة للثقافة، والدين،

والإمبراطورية وهي بمستوى أوسع بكثير من السابقات⁽²⁵⁾. وفي شرح مشابه قال أحد العلماء الليبيين؛ إن "الروح القبلية والدين (الإسلام) لعبا ومازالا يلعبان بدور مهم ومصري في التطورات الاجتماعية، والإقتصادية، والثقافية، والسياسية في المجتمعات العربية والأنظمة السياسية. وهما مترابطتان فعلاً على النحو الذي يجعلهما تعتبران هما العاملين والمتغيرين الأهم للذات يصوغان ويقرران الثقافة السياسية العربية والعقل السياسي العربي". وكما وصف ذلك تحسين بشير بقوله؛ كانت ومازالت القبائل هي المحور الذي تدور حوله السياسات في الدول العربية، التي كثير منها هي ببساطة "قبائل الأعلام"، إذ جاء جانب كبير من نجاح مؤسس المملكة العربية السعودية في تأسيس الدولة نتيجةً لخبرته في تكوين إئتلاف قبلي بوساطة الزواج ووسائل أخرى، وظلت السياسات السعودية سياسات قبلية على نحو واسع فتحرض قبيلة السدير على قبيلة شمر وقبائل أخرى. ولقد قامت على الأقل ثمان عشرة قبيلة رئيسة في ليبيا بأدوار عظيمة في تطور ليبيا، ويحكى عن بضع خمسمائة قبيلة تعيش في السودان، تولف أكبرها ١٢ بالمائة من سكانه⁽²⁶⁾.

وفي أواسط آسيا، وعبر التاريخ، لم يكن للهوية القومية وجود. "فكان الولاء إلى القبيلة، والعشيرة، وإمدادات العائلة، وليس للدولة". ومن الطرف الآخر، إمتلك الشعوب هناك فعلاً "لغةً، ودينًا، وثقافةً، وأساليب حياة" مشتركة بينها، ولكن، كان "الإسلام القوة الموحدة الأشد بين الناس، حتى أنها أقوى من سلطان الأمير". ولا زالت بضع مائة عشيرة "جبلية" وسبعين عشيرة "تعيش في السهل" موجودة بين الشيشانيين وتنسب إلى شعوب شمال القوقاز وتسيطر على السياسات والإقتصاد إلى الحد الذي معه صار يدعى الإقتصاد الشيشاني، على النقيض من الإقتصاد السوفييتي المنظم، بأنه إقتصاد "عشائري"⁽²⁷⁾.

وفي جميع أرجاء العالم الإسلامي كانت ولا زالت الجماعات الصغيرة، والأيمان العظيم، والقبيلة، والأمة، هي البؤرة الرئيسة للولاء والالتزام، أما الدولة القومية فكانت وحتى الآن أقل شأنًا من ذلك. وفي جميع أنحاء العالم العربي، تعاني الدول القائمة من مشاكل تخص شرعيتها لأنها عند الأغلبية دولاً تعسفية، إن لم تكن حكومات تتحكم بما التزوات، وهي من نتائج النهج الإستعماري الأوروبي، وغالباً ما لا تتفق حدودها حتى مع الجماعات العرقية مثل البربر والكرد. وإن هذه الدول تقسم أمة العرب، أما الدولة العربية التي توحد كل العرب فلم تتجسد حتى اليوم

أبدأ. وبالإضافة إلى ذلك، لا تنسجم فكرة سيادة الدولة القومية مع الإيمان بسيادة الله وأولوية الأمة. ولأن الحركة الأصولية الإسلامية المتشددة هي حركة ثورية، فلما رفضت الدولة القومية من أجل وحدة الإسلام تماماً كما رفضتها الحركة الماركسية لمصلحة وحدة طبقة العمال الدولية. ويظهر ضعف الدولة القومية في العالم الإسلامي في حقيقة أنه؛ حينما وقعت نزاعات كثيرة بين المجموعات الإسلامية في السنين التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، كانت الحروب الكبيرة بين الدول المسلمة نادرة، ومن أبرزها قيام العراق بغزو جيرانه.

أما في سبعينات وثمانينات القرن العشرين، فإن العوامل التي كانت سبباً في الإنبعث الإسلامي هي نفسها كذلك التي زادت من قوة الشعور بالانتماء إلى الأمة أو الحضارة الإسلامية ككل. كما تحدث بهذا الشأن أحد العلماء في أواسط التسعينات قائلاً:

إن الاهتمام البالغ بهوية ووحدة المسلمين قد حفز عليها تحفيزاً أشد مما كانت عليه فيما سبق؛ التخلي عن المستعمرات، والنمو السكاني، والتحول إلى الصناعة، والتمدن، والنظام الاقتصادي الدولي المتقلب الذي رافقه، من بين أشياء أخرى، ظهور الذروة النفطية من تحت أراضي المسلمين ولقد عززت وسائل الاتصالات العصرية ووسعت الروابط بين الشعوب المسلمة. وزادت أعداد المسلمين الذين يؤدون مناسك الحج في مكة زيادة كبيرة، الأمر الذي يخلق شعوراً أقوى بالهوية المشتركة بين المسلمين الذين تتباعد أوطانهم بعداً قصياً كالصين والسنگال، واليمن وبنغلادش. وتزداد أعداد الطلبة القادمين من إندونيسيا، وماليزيا، وجنوب الفلبين، وإفريقيا ليدرسوا الآن في جامعات الشرق الأوسط. ويقومون إتصالات شخصية عبر الحدود القومية، وأصبحت تُعقد مؤتمرات ومشاورات وتزداد أكثر فأكثر بين المفكرين المسلمين والعلماء الدينيين تجري في مراكز مثل طهران، ومكة، وكوالالمبور ويجري نشر الأشرطة الصوتية، التي صارت الآن صورية، لخطب الجوامع عبر الحدود الدولية، حتى إن أصوات الخطباء المؤثرين يصل الآن إلى المستمعين إلى ما بعد مجتمعاتهم المحلية⁽²⁸⁾.

وكان وما زال شعور المسلمين بأنهم وحدة واحدة ينعكس في أفعال الدول والمنظمات الدولية وتشجع عليه. وفي سنة ١٩٦٩، عمل قادة المملكة العربية السعودية مع قادة باكستان، والمغرب، وإيران، وتونس، وتركيا، ونظموا أول قمة إسلامية في الرباط. وإنبثقت عن تلك القمة منظمة المؤتمر الإسلامي التي تأسست رسمياً وأصبح مركز قيادتها في جدة في سنة ١٩٧٢. وبالفعل

تنظم الآن جميع الدول ذات نسبة سكان مسلمة كبيرة إلى منظمة المؤتمر التي هي المنظمة الوحيدة من نوعها بين الدول. إذ أن الحكومات المسيحية، والأرثوذكسية، والبوذية، والهندوسية ليس لها منظمات بين دولها تعتمد في عضويتها على الدين، أما الحكومات المسلمة فلها ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، قامت حكومات المملكة العربية السعودية، وباكستان، وإيران، وليبيا برعاية ودعم منظمات غير حكومية مثل المؤتمر الإسلامي العالمي (وهو صنيعة باكستان)، والاتحاد العالمي الإسلامي (وهو صنيعة السعودية)، وكذلك "عدد كبير من أنظمة، وأحزاب، وحركات، ومنظمات، غالباً ما تكون بعيدة بعضها عن بعض للغاية، والتي يعتقد بأنها تشترك في توجهات منظوماتها الفكرية" وهي التي "تفني تلفق المعلومات والموارد المادية بين المسلمين"⁽²⁹⁾.

إلا أن الانتقال من الوعي الإسلامي إلى التماسك الإسلامي يتضمن مفارقتين. الأولى، إن الإسلام مقسم بين مراكز قوى تتنافس فيما بينها، فيحاول كل منها الاستفادة من توحيد المسلمين مع الأمة لكي يدعم التماسك الإسلامي تحت قيادته. وتجري هذه المنافسة بين الأنظمة الحاكمة القائمة ومنظمتها من ناحية، وبين الأنظمة الإسلامية ومنظمتها من ناحية أخرى. وأمست المملكة العربية السعودية بدفة القيادة بإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي التي كان أحد أسباب إنشائها هو لكي تمتلك السعودية قوة تواجه بها الجامعة العربية التي كانت في ذلك الوقت يهيمن عليها جمال عبد الناصر. وفي سنة ١٩٩١، وبعد حرب الخليج، أنشأ قائد السودان حسن الترابي المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي كجبهة تواجه منظمة المؤتمر الإسلامي التي تهيمن عليها السعودية. وكان الاجتماع الثالث للمؤتمر الشعبي العربي الإسلامي الذي عُقد في الخرطوم بداية سنة ١٩٩٥، قد حضره عدة مئات من الوفود جاءت من منظمات وحركات إسلامية من ممانين دولة⁽³⁰⁾. وبالإضافة إلى هذه المنظمات الرسمية تسببت الحرب الأفغانية في قيام شبكة شاملة من جماعات سرية غير رسمية من المقاتلين برزت تقاتل دفاعاً عن حركات مسلمة أو إسلامية في الجزائر، والشيشان، ومصر، وتونس، واليوستون، وفلسطين، والفلبين، ومناطق أخرى. وبعد أن وضعت الحرب أوزارها، جُددت صفوف هذه الجماعات بمقاتلين تذبذبوا في جامعة داوا والجهاد خارج مدينة بيشاور وفي معسكرات كانت ترعاها وتساندها زمر شتى من الأجناب في أفغانستان. إن المصالح المشتركة التي تتقاسمها الأنظمة والحركات الأصولية المتشددة جعلتها أحياناً تغلب على

خصوصاً الأكثر تقليدية، وبتأييد إيراني، تكوّنت روابط بين الجماعات الأصولية المتطرفة السنية والشيعة منها. ويوجد تعاون عسكري وثيق بين السودان وإيران، وتستفيد القوات الجوية والبحرية الإيرانية من التسهيلات السودانية، وتعاونت الحكومتان في دعم الجماعات الأصولية في الجزائر ومناطق أخرى. وقام حسن الترابي وصادق حسين بتنمية علاقات وثيقة على نحو مزعوم في سنة ١٩٩٤، وتحركت إيران والعراق نحو المصالحة⁽³¹⁾.

أما الثانية، تفترض فكرة الأمة مقلداً عدم شرعية الدولة القومية ولهذا السبب لا يمكن توحيد الأمة إلا بوساطة أفعال تنهض بها دولة واحد جوهرية قوية أو أكثر وهي في الزمن الحاضر غير موجودة. وكان ولازال مفهوم الإسلام بأنه مجتمع ديني — سياسي موحد يعني بأن الدول الجوهري كانت دائماً لا تتجسد في الماضي إلا عندما يتم دمج القيادة الدينية والسياسية وهي عادة — قيادة الخليفة أو السلطان — في مؤسسة حاكمة مفردة. وكانت الفتوحات السريعة التي قام بها العرب في القرن السابع في شمال إفريقيا والشرق الأوسط قد بلغت ذروتها في عهد الخلافة الأموية التي كانت عاصمتها في دمشق. وأعقبتها في القرن الثامن الخلافة العباسية التي قامت في بغداد وتأثرت بالفرس، وظهرت في خلالها خلافة ثانونية في القاهرة، وقرطبة في القرن العاشر. وعقب ذلك بأربعمائة سنة، إجتاح الترك العثمانيون الشرق الأوسط من أقصاه إلى أقصاه، وإحتلوا القسطنطينية في سنة ١٤٥٣، وأقاموا خلافة جديدة في سنة ١٥١٧. وتقريبا في نفس الوقت غزت شعوب تركية أخرى الهند وأسسوا لإمبراطورية المغول. وقوض إرتقاء الغرب كلا الإمبراطوريتين العثمانية والمغولية، وجاءت نهاية الإمبراطورية العثمانية فتركت العالم الإسلامي من غير دولة جوهري. فكانت أقاليمه، إلى درجة كبيرة، مقسمة بين القوى الغربية وحينما إنسحبت منها تلك القوى خلقت ورائها دولاً ضعيفة تقوم على أساس النموذج الغربي وتميل إلى تقاليد الإسلام. ولهذا السبب، لم يكن لأي بلد مسلم، على طول أغلب زمن القرن العشرين، القدر الكافي من القوة والثقافة والشرعية الدينية لتحمل على عاتقها هذا الدور وتكون مقبولة عند الدول المسلمة الأخرى وغير المسلمة كقائدة للعالم الإسلامي.

إن غياب دولة جوهري للعالم الإسلامي هو عامل رئيس يساهم في إثارة الصراعات الداخلية والخارجية السائدة التي غدت سمة العالم الإسلامي. وإن حالة الوعي بلا تماسك هو

مصدر ضعف الإسلام ومصدر تهديد للحضارات الأخرى. فهل يُحتمل أن تقوم دولة جوهر في العالم الإسلامي؟

يجب على أية دولة جوهر إسلامية أن تمتلك الموارد الاقتصادية، والقوة العسكرية، والكفاءة التنظيمية، والهوية الإسلامية، وتتعهد بأن تحمل على عاتقها كلا القيادتين السياسية والدينية للأمة. ويتردد، من حين لآخر، ذكر ست دول بأنها تستطيع أن تكون قائدة للإسلام؛ ولكن في الوقت الحاضر لا واحدة منها تمتلك كل الشروط اللازمة لتكون دولة جوهر فعالة. فإندونيسيا هي أكبر دولة مسلمة وتشهد نمواً اقتصادياً سريعاً، ولكنها تقع على محيط العالم الإسلامي بعيدة كثيراً عن مركزه العربي. وإسلامها يتسم بالإرتقاء، وذات تنوع جنوب شرق آسيوي، وشعبها وثقافتها هما خليط من تأثيرات أهلية، ومسلمة، وهندوسية، وصينية، ومسيحية. أما مصر فهي بلد عربي، وذو كثافة سكانية عالية، وموقع جغرافي مركزي ومهم استراتيجياً في الشرق الأوسط، وفيها مؤسسة رائدة للتعليم الإسلامي وهي جامعة الأزهر. لكنها أيضاً دولة فقيرة، وتعتمد اقتصادياً على الولايات المتحدة، ومؤسسات الدولة فيها يسيطر عليها الغرب، والدول العربية الغنية بالنفط.

ولقد عُرفت إيران، وباكستان، والمملكة العربية السعودية كل منها نفسها تعريفاً واضحاً بأنها دولة مسلمة، وحاولت على نحو فعال أن تمارس تأثيراً على الأمة وتؤدي دور القيادة فيها. وفي أثناء عملها هذا، قد تنافست هذه الدول الثلاث فيما بينها في رعاية المنظمات، وتمويل الجماعات الإسلامية المتشددة، وتقديم الدعم إلى المقاتلين في أفغانستان، والتوحد إلى الشعوب المسلمة في أواسط آسيا. وتمتلك إيران الحجم، والموقع المركزي، والكثافة السكانية، والتقاليد التاريخية، والمصادر النفطية، ومستوى متوسط من التطور الاقتصادية وهذه القضايا من شأنها أن تؤهلها لتكون دولة جوهر إسلامية. ولكن تسعين بالمائة من المسلمين هم من المذهب السني بينما إيران شيعية؛ واللغة الفارسية بعيدة من أن تكون لغة ثانية بعد العربية للعالم الإسلامي؛ وكانت العلاقات بين الفرس والعرب عبر التاريخ تعج بالعداء.

وتمتلك باكستان الحجم، والقوة البشرية، والبراعة العسكرية الفائقة، وقد حاول قادتها إلى حد ما نبات أن يطالبوا بنور الرعاية للتعاون بين الدول المسلمة وبدور المتحدثة بإسم الإسلام

إلى بقية العالم. إلا أنها فقيرة نسبياً وتعاني من إنقسامات داخلية عرقية وإقليمية خطيرة، ولها سجل تاريخي من الإضطرابات، وبشغلها التركيز على مشكلتها الأمنية في مواجهة الهند، الأمر الذي يعتمد بدوره، في جانب كبير منه، على مدى رغبتها في تنمية علاقات وثيقة مع الدول المسلمة الأخرى، وكذلك مع قوى غير مسلمة مثل الصين والولايات المتحدة.

أما المملكة العربية السعودية فكانت الموطن الأصل للإسلام، وتوجد فيها أقدم المواضع المقدسة، ولغتها هي لغة الإسلام، وتمتلك أكبر مخزون نقطي في العالم وما ينتج عن ذلك من تأثير مالي. ولقد عملت حكومتها على تشكيل المجتمع السعودي بما يتفق مع خطوط إسلامية صارمة. وفي خلال سبعينات وثمانينات القرن العشرين، كانت المملكة العربية السعودية القوة الوحيدة الأشد تأثيراً في العالم الإسلامي. وأنفقت مليارات الدولارات دعماً للحركات الإسلامية، في جميع أنحاء العالم، ابتداءً من بناء الجوامع إلى الكتب المنهجية وحتى الأحزاب السياسية والمنظمات الإسلامية المتشددة، والحركات الإرهابية، وكانت، نسبياً، لا تفضل شيئاً على آخر في فعلها ذلك. ولكن من ناحية أخرى، فإن كثافتها السكانية الصغيرة نسبياً وجغرافيتها السهلة الاختراق تجعلها تعتمد على الغرب لكي تضمن أمنها.

وأخيراً، تمتلك تركيا التاريخ، والقوة البشرية، ومستوى متوسط من التطور الاقتصادي، وإنسجاماً وطنياً، وعرفاً وكفاءةً عسكريةً توصلها أن تكون دولة جوهر للعالم الإسلامي. ولكن بعد أن عرّف أتاتورك تركيا تعريفاً واضحاً بأنها مجتمع علماني منع بذلك الجمهورية التركية عن خلافة الإمبراطورية العثمانية في هذا الدور. فلا تستطيع تركيا حتى أن تكون عضوة مؤسسة في منظمة المؤتمر الإسلامي بسبب التزامها بالعلمانية في دستورها. ومادامت تركيا تظل تُعرّف نفسها دولة علمانية، فإن قيادة العالم الإسلامي تُنكر عليها.

ولكن ما يكون لو غيرت تركيا تعريف نفسها؟ إلى حد ما، تستطيع تركيا أن تكون مستعدة للتخلي عن دورها الذي يعود عليها بالإحباط والذلة كما لو كانت شحاذاً يتوسل لاكتساب عضوية في الغرب، وتهض بدورها التاريخي الأكثر تأثيراً وذو الرفع كمتحدث رئيس باسم الإسلام وعدوة للغرب. وكانت الحركة الأصولية وحتى الآن على وشك الظهور في تركيا، وبقيادة حكم أوزال بذلت تركيا جهوداً كبيرة لتُعرّف نفسها بالعالم العربي؛ ولقد إستفادت من

الروابط العرقية واللغوية لتلعب دوراً متواضعاً في أواسط آسيا، ولقد ساندت مسلمي البوسنة بالتشجيع والدعم. وإن تركيا هي الوحيدة من بين الدول المسلمة التي لها إرتباطات تاريخية شاملة مع المسلمين في البلقان، والشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وأواسط آسيا. وعلى نحو يمكن إدراكه، تستطيع تركيا، في حقيقة الأمر، أن تفعل ما تفعله جنوب إفريقيا؛ فتتخلى عن العلمانية لأنها دخيلة على جوهرها، كما تخلت جنوب إفريقيا عن سياسة التمييز العنصري وتلك الطريقة غيرت نفسها فتحولت من دولة عنصرية في حضارتها إلى دولة قائدة لتلك الحضارة. فبعد أن حربت جنوب إفريقيا الصالح والطالح عند الغرب في الديانة المسيحية والتمييز العنصري، فإنها أصبحت مؤهلة تأهيلاً فريداً لقيادة إفريقيا. وبعد أن حربت تركيا الطالح والصالح عند الغرب في العلمانية والديمقراطية، فإنها لربما تكون مؤهلة لقيادة الإسلام بنفس قدر تأهل جنوب إفريقيا ولكن حتى تنال ذلك كان يجب أن ترفض الإرث الأتاتوركى على نحو أشمل مما رفضت به روسيا الإرث اللينيني. ومن شأنها كذلك أن تختار قائداً من طراز أتاتورك وذلك الشخص الذي يجمع الشرعية الدينية والسياسية ليخرج تركيا من حال البلد الممزق فيجعلها دولة جوهر.

الجزء الرابع

إصطدام العضارات

الفصل الثامن

الغرب والبقية: القضايا القائمة بين الحضارات

العالمية الغربية

في العالم البدئ بالظهور، لن تكون العلاقات بين الدول والجماعات التي تنتمي إلى حضارات مختلفة حميدة بل غالباً ما ستكون عدوانية. إلا أن بعض العلاقات بين الحضارات أشد ميلاً للتراع من العلاقات الأخرى. أما على المستوى الأصغر، فإن خطوط الصدع الأعنف تكون بين العالم الإسلامي وجيرانه من الأرثوذكس، والهندوس، والأفارقة، والمسيح الغربي. أما على المستوى الأكبر، فإن الإنقسام السائد يكون بين "الغرب والبقية"، وذلك براعات أشد ضراوة تقوم بين المجتمعات المسلمة والآسيوية من طرف والغرب من طرف آخر. ويُرجح أن تقع الإصطدامات الخطيرة في المستقبل نتيجة لتفاعل الغطرسة الغربية، والتعصب الإسلامي، والإصرار الصيني.

إن الغرب هو الوحيد بين الحضارات الذي مازال صاحب أثر كبير وأحياناً يكون له أثر مدمر على أية حضارة أخرى. ونتيجة لذلك، تكون العلاقة بين قوة وثقافة الغرب وقوة وثقافات الحضارات الأخرى هي سمة عالم الحضارات الطاغية. وكلما زادت القوة النسبية للحضارات الأخرى، يضمحل الإعجاب بالثقافة الغربية وتزداد ثقة الشعوب اللاغربية بثقافتهم الأهلية وتتعاظم قوة التزامهم بها. وتبعاً لذلك، تصبح المشكلة المركزية في العلاقة بين الغرب والبقية هي عدم وجود توافق بين محاولات الغرب — وعلى وجه الخصوص الأمريكية منها — لنشر ثقافته غربية كونية وبين قدرتها البائدة بالإنحدار للنهوض بذلك.

وإن إهمار الشيوعية زاد هذا اللاتوافق سوءاً بسبب أنه عزز الاعتقاد في الغرب بأن آيدولوجيته في التحررية والديمقراطية كانت قد إنتصرت عالمياً ولهذا السبب كانت صالحة للعالم

أجمع. إن الغرب، ولاسيما الولايات المتحدة، الذي كان دائماً أمة مبشرة، يعتقد بأن الشعوب اللاغربية يجب أن تلزم نفسها بالقيم الغربية في الديمقراطية، والأسواق الحرة، والحكم المحدود، وحقوق الإنسان، والفرديانية، وحكم القانون، وينبغي أن تجسّد هذه القيم في أعرافها. وتعتنق الأقليات في الحضارات الأخرى هذه القيم وتؤيدها، لكن المواقف السائدة بشأنها في الثقافات اللاغربية تتأرجح بين الشكوى الواسعة النطاق والمعارضة الشديدة. فما يراه الغرب كونياً تراه البقية إستعماراً.

ويحاول الغرب الآن وسيظل يحاول دعم مكانته العظيمة والدفاع عن مصالحه بوساطة تعريف هذه المصالح بأنّها مصالح "المجتمع العالمي". ولقد أصبحت تلك العبارة إسماء مركباً يُلطف (ويحل محل عبارة "العالم الحر") لإضفاء الشرعية العالمية على الأفعال التي تعكس مصالح الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى. وعلى سبيل المثال، يحاول الغرب الآن دمج إقتصاديات المجتمعات اللاغربية في نظام إقتصادي واحد يهيمن هو عليه. فبوساطة صندوق النقد الدولي ومؤسسات إقتصادية دولية أخرى، يعمل الغرب على دعم مصالحه الإقتصادية ويفرض على الأمم الأخرى السياسات الإقتصادية التي يراها مناسبة. ولكن، مما لا شك فيه أن صندوق النقد الدولي، لـو أُجرى إستفتاء في شعوب لاغربية بشأنه، فإنه سيفوز بتأييد وزراء المال وقلة من الآخرين لكنّه سيُنال نسبة لا تفضله على نحو كاسح من كل الآخرين تقريباً، الذين من شأنهم أن يتفق رأيهم مع وصف جورججي آرنتوف لمستولي صندوق النقد الدولي حين قال عنهم؛ إنهم "البلاشفة الجدد الذين يهونون مصادرة أموال الناس، ويفرضون عليهم أحكاماً غير ديمقراطية وقوانين دخيلة على السلوك الإقتصادي والسياسي تخنق الحرية الإقتصادية"⁽¹⁾.

وكذلك لا يتردد اللاغربيون في الإشارة إلى الفجوات بين المبادئ الغربية والأفعال الغربية. إذ أن النفاق، وإزدواجية المعايير، و"الإستثناءات"، هي الثمن لمطامح العولمة. فالديمقراطية مطلوبة لكنها ليست ديمقراطية لو أنّها جلبت إلى الحكم الأصوليين الإسلاميين؛ وحظر تصنيع أسلحة الدمار الشامل يفرض على إيران والعراق لكنه لا يفرض على إسرائيل؛ والتجارة الحرة هي روح النمو الإقتصادي لكنها ليست الروح للزراعة؛ وحقوق الإنسان هي قضية ذات شأن مع الصين لكنها ليست بقضية مع المملكة العربية السعودية؛ والإعتداء على الكويتيين أصحاب

النفط رُفِضَ على نطاق واسع ولكن لا يُرْفَضُ أي اعتداء على البوسنيين الذين لا يملكون شيئاً من النفط. إن المعايير المزدوجة في الأجراء العملي هي الثمن الذي لا يمكن تجنبه للمعايير العالمية لأي مبدأ.

وبعد أن نالت المجتمعات اللاغربية الإستقلال السياسي، فإنها تأمل أن تحرر نفسها من الهيمنة الإقتصادية، والعسكرية، والثقافة الغربية. فالمجتمعات الشرق آسيوية هي على الطريق الصحيح تماماً لمعادلة الغرب إقتصادياً. وتبحث الدول الآسيوية والإسلامية عن أقصر السبل لموازنة الغرب عسكرياً. إن المطامح العالمية للحضارة الغربية، وقوة الغرب النسبية الآخذة بالانحدار، والتوكيد الثقافي المتزايد للحضارات الأخرى، كل هذه القضايا تؤكد بعامتها على العلاقات العسيرة بين الغرب والبقية. إلا أن طبيعة تلك العلاقات والمدى الذي تكون عنده عدوانية يختلف بدرجات كبيرة وفيها ثلاثة أنواع. إذ فيما يتعلق بعلاقات الغرب بالحضارتين المتحديتين الإسلام والصين، فإنه يُرَجَّحُ في شأنها أن تكون متوترة على الدوام، وغالباً ما تكون عدوانية إلى أقصى حد. أما علاقة الغرب بأمريكا اللاتينية وإفريقيا وهما أضعف الحضارات ومازالتا إلى حد ما تعتمدان على الغرب؛ فستضمن مستويات أقل صراعاً بكثير من سابقهما ولاسيما مع أمريكا اللاتينية. أما علاقة روسيا، واليابان، والهند بالغرب فُيرَجَّحُ في أمرها أن تقع بين نوعي العلاقات للمجموعتين السابقتين، فتتضمن عناصراً للتعاون والتواء، إذ أن دول الجوهر الثلاثة هذه تصطف أحياناً مع الحضارتين المتحديتين، وأحياناً تنحاز إلى الغرب. فلها الحضارات "المتأرجحة" بين الغرب من ناحية، والحضارتين الإسلامية والصينية من ناحية أخرى.

إن الإسلام والصين يجسدان تقاليداً ثقافية عظيمة تختلف أشد الاختلاف عن التقاليد الثقافية التي للغرب وهي في عيونهم ذات الأعلوية المطلقة على الثقافة الغربية. وتزداد قوة وتؤكد الحضارتين معاً في علاقتهما مع الغرب، وتتضاعف الآن الصراعات بين قيمهما ومصالحهما وقيم ومصالح الغرب، بل وتستمر أشد. ولأن الإسلام تعوزه دولة جوهر، فإن علاقاته مع الغرب تختلف إختلافاً كبيراً من دولة إلى أخرى. ولكن، منذ سبعينات القرن العشرين، لازال ثمة تيار، إلى حد ما ثابت، معادياً للغرب، ويميز هذا التيار بظهور الحركة الأصولية المتشددة، وتحول السلطة داخل الدول المسلمة من الحكومات الأكثر تأييداً للغرب إلى الحكومات الأشد عداوة للغرب،

وقيام شبه حرب بين بعض الجماعات الإسلامية والغرب، ومن ثم إضعاف الروابط الأمنية للحرب الباردة التي كانت موجودة بين بعض الدول المسلمة والولايات المتحدة. إن الكشف عن الخلافات بشأن قضايا معينة هو قضية جوهرية يقوم عليها الدور الذي ستلعبه هاتين الحضارتين وصلة هذا الدور بالغرب في صياغة مستقبل العالم. فهل تظل المؤسسات العالمية، وتوزيع القوة، وسياسات وإقتصاديات الأمم في القرن الحادي والعشرين تعكس، في المقام الأول، القيم والمصالح الغربية أم تشكلها، في المقام الأول، قيم ومصالح الإسلام والصين؟

وتنبأ النظرية الواقعية للعلاقات الدولية بأن الدول الجوهريتين للحضارتين اللاغربية يجب أن تتلاحم لموازنة قوة الغرب المهيمنة. وهذا ما قد حدث فعلاً في بعض المناطق. إلا أن تحالفاً عاماً معادياً للغرب لا يبدو قيامه مرجحاً في المستقبل القريب. فتختلف الحضارتان الإسلامية والصينية جوهرياً بلغة الدين، والثقافة، والتركيبة الاجتماعية، والتقاليد، والسياسات المتبعة، والإفتراسات الأساسية في أصل أسلوب حياتهما. أما بلغة الموروث فيُحتمل أن يكون لكل من الدولتين القليل مما تشترك فيه مع الأخرى حتى أقل مما يشتركان فيه مع الحضارة الغربية. وعلى الرغم من ذلك، ففي السياسة؛ يخلق العدو المشترك مصالحاً مشتركة. فالجتمعات الإسلامي والصيني يران الغرب عدوهما، لهذا يصبح عندهما سبب ليتعاون لإحدهما مع الأخرى ضد الغرب، تماماً كما تعاون الحلفاء وستالين ضد هتلر. ويحدث هذا التعاون في قضايا مختلفة وتشمل؛ حقوق الإنسان، والقانوناها الاقتصادية، وعلى نحو أشد وضوحاً، الجهود التي تبذلها المجتمعات في كلا الحضارتين من أجل تطوير قدراتهما العسكرية، وعلى وجه الخصوص، أسلحة الدمار الشامل وصواريخ تلقىها، لكي تواجه التفوق العسكري التقليدي للغرب. وبحلول مطلع تسعينات القرن العشرين، حلت "الرابطة الكنفوشوسية - الإسلامية" محل العلاقة بين الصين وكوريا الشمالية من ناحية، ومن ناحية أخرى قامت علاقات بدرجات متفاوتة من القوة بين باكستان، وإيران، والعراق، وسوريا، وليبيا، والجزائر لمواجهة الغرب في تلك القضايا.

إن القضايا التي تفصل الغرب عن المجتمعات الأخرى هذه تزداد أهميتها يوماً بعد يوم على جدول الأعمال الدولي. وتتضمن ثلاث قضايا مثل هذه محاولات الغرب في: (١) الحفاظ على تفوقه العسكري بوساطة سياسة حظر إنتشار الأسلحة، ومواجهة إنتشار الأسلحة فيما

يتعلق بالأسلحة النووية، والبايولوجية، والكيميائية ووسائل إلقائها؛ (٢) تعزيز القسيم والأعراف السياسية الغربية عن طريق الضغط على المجتمعات الأخرى لكي تحترم حقوق الإنسان تماماً كما هي مفهومة في الغرب ولكي تتبنى سياسة ديمقراطية على أسس غربية؛ (٣) حماية الاندماج الثقافي والاجتماعي، والعرقى للمجتمعات الغربية وذلك عن طريق تقييد عدد المقيولين من اللاغريبين كمهاجرين أو لاجئين. وفي جميع هذه الميادين الثلاثة قد واجه الغرب ويُرجَّح أن يظل يواجه صعوبات في الدفاع عن مصالحه فيها ضد مصالح المجتمعات اللاغربية.

إنتشار الأسلحة

إن تكاثر الإمكانيات العسكرية هو نتيجة للإقتصاد العالمي والتطور الإقتصادي. فعندما تصبح اليابان، والصين، ودول آسيوية أخرى أغنى إقتصادياً، فأما ستكون أقوى عسكرياً، كما ستصبح المجتمعات الإسلامية في نهاية المطاف كذلك. وكما ستصير روسيا على ذلك الحال إذا مضت في إصلاح إقتصادها بنجاح. ولقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين حصول الكثير من الأمم اللاغربية على أسلحة متطورة عن طريق نقلها من المجتمعات الغربية، وروسيا، وإسرائيل، والصين، وكذلك أوجدت وسائل إنتاج أسلحة محلية لصناعة أسلحة متطورة إلى درجة كبيرة. وستستمر هذه العمليات وربما تتسارع في أثناء السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين. وعلى الرغم من ذلك، فإن الغرب الذي سيظل على حال لا بأس به في ذلك القرن، والمقصود به ههنا في المقام الأول الولايات المتحدة مع بعض العون تسديه لها بريطانيا وفرنسا، فسيكون هو وحده القادر على التدخل عسكرياً في أي بقعة على الأرض تقريباً. والولايات المتحدة هي الوحيدة التي ستمتلك القوة الجوية القادرة على قصف أي مكان في العالم فعلاً. وهذه هي العناصر المركزية للمكانة العسكرية للولايات المتحدة كقوة عالمية وعناصر أساسية لمكانة الغرب كحضارة مهيمنة على العالم. وفي المستقبل القريب، سيكون توازن القوة العسكرية التقليدية بين الغرب والبقية لمصلحة الغرب على نحو لا يقارن.

إن الوقت، والجهد، والكلفة المالية المطلوبة لتطوير قدرة عسكرية تقليدية من الطراز الأول أثارَت حوافراً عظيمة عند الدول اللاغربية حتى تتخذ سبلاً أخرى لمواجهة القوة العسكرية

الغربية التقليدية. وإن السبيل الأقصر هو إمتلاك أسلحة دمار شامل ووسائل إلقائها. والدول الجوهري للحضارات والدول المهيمنة إقليمياً أو التي تطمح أن تكون كذلك دوافع خاصة تحثها على إمتلاك هذه الأسلحة. فمن شأن مثل هذه الأسلحة أولاً؛ أن تمكن تلك الدول لبسط هيمنتها على الدول الأخرى في حضارتها وإقليمها، وثانياً؛ تجهيزها بالوسائل لردع أي تدخل في حضارتها وإقليمها تقوم به الولايات المتحدة وقوى خارجية أخرى. ولو أن صدام حسين كان قد أصر غزوه الكويت لستين أو ثلاث حتى إمتلك العراق أسلحة نووية، لكان الأمر المرجح ترجيحاً غالباً أنه قد إمتلك الكويت ويمكن تماماً أن يمتلك معها حقول النفط السعودية. واستخلصت الدول اللاغربية العر الساطعة من حرب الخليج. وكانت هذه العر عند القوة العسكرية لكوريا الشمالية هي: "لا تدع الأمريكان يستجمعون قوتهم؛ لا تدعهم يستعملون قوتهم الجوية؛ لا تدعهم يأخذون بزمام المبادرة؛ لا تدعهم يشنون حرباً بخسائر قليلة في جنودهم". أما عند مسئولين عسكريين هنود كبار فكان الدرس أوضح تماماً وهو: "لا تقاتل الولايات المتحدة إذا كنت لا تمتلك أسلحة نووية"⁽²⁾. ومازال ذلك الدرس يتأثر به تأثيراً عميقاً القادة السياسيين ورؤساء الأركان في القوات العسكرية في جميع أنحاء العالم اللاغربي؛ إذ أن له لازمة منطقية معقولة تقول: "إذا كنت تمتلك أسلحة نووية، فإن الولايات المتحدة لن تحاربك".

ولقد علق على ذلك لورنس فريدمان قائلاً: "إن الأسلحة النووية في حقيقة أمرها تقوي الميل نحو تفتيت النظام الدولي أكثر مما تعزز سياسات القوة كما هو معروف فتلعب القوى العظمى سابقاً بدور أقل شأنًا في نظام دولي كهذا". لهذا يكون دور الأسلحة النووية عند الغرب في عالم ما بعد الحرب الباردة على خلاف دورها في أثناء الحرب الباردة. ففي ذلك الحين، كما أشار إلى ذلك وزير الدفاع لس أسبن بقوله؛ كانت الأسلحة النووية قد عوضت عن النقص في القوة العسكرية التقليدية الغربية لمواجهة الإتحاد السوفيتي. فكانت هذه الأسلحة هي "المعادل". ولكن في عالم ما بعد الحرب الباردة، أصبح للولايات المتحدة قوة عسكرية تقليدية "لا تبارى، إلا أن خصوصنا المحتملين، هم الذين ربما يحصلون على أسلحة نووية، ونحن الذين يمكن أن ينتهي بنا الأمر فنكون المعادلين"⁽³⁾.

ولهذا لا يكون الأمر مثيراً للإستغراب أن روسيا لازالت تؤكد على دور الأسلحة النووية في تخطيطها الدفاعي، وفي سنة ١٩٩٥، رتب الأمر لشراء صواريخ إضافية عابرة للقارات وقاصفات من أوكرانيا. وعلق على ذلك أحد خبراء الأسلحة الأمريكية قائلاً: "نحن الآن نسمع من الروس ما كنا معتادين على قوله عن الروس في الخمسينات، إذ يقول الروس الآن؛ نحن نحتاج إلى الأسلحة النووية لمعادلة تفوق قوتهم العسكرية التقليدية". وفي مثل معاكس متصل بالموضوع؛ رفضت الولايات المتحدة في أثناء الحرب الباردة، من أجل أغراض تخص الردع، التبراً من أن تكون هي أول من يستخدم الأسلحة النووية. ولكي تجاري روسيا مهمتها الجديدة في الردع بالأسلحة النووية في عالم ما بعد الحرب الباردة، فإنها تخلت في سنة ١٩٩٣ فعلاً عن تعهد السوفيت السابق بأن لا تكون هي أول من يستعمل السلاح النووي. وفي عين الوقت، فإن الصين، وفي محاولتها تطوير استراتيجيتها النووية للردع المحدود ما بعد الحرب الباردة، بدأت كذلك تعيد النظر وتضعف من تعهداتها الذي قطعته في سنة ١٩٦٤ بأن لا تكون هي أول من يستخدم السلاح النووي^(٤). وعندما تمتلك دول جوهر وقوى إقليمية أخرى الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، فُرجح أنها تتبع هذه الأساليب لكي تزيد إلى أقصى حد من قوة الردع لأسلحتها بوجه أي عمل عسكري تقليدي غربي ضدها.

وكذلك يمكن أن تهدد الأسلحة النووية الغرب على نحو أسرع وأكثر فعالية. إذ تمتلك الصين وروسيا صواريخاً عابرة للقارات من النوع الذي يمكن أن يطال أوروبا وشمال أمريكا حاملَةً معها رؤوسها النووية. وتزيد الآن كوريا الشمالية، وباكستان، والهند من مدى صواريخها، وإلى حد ما يُحتمل كذلك أن تمتلك القدرة على جعل الغرب هدفاً لها. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تُلقى الأسلحة النووية بوسائل أخرى. وشرع المحللون العسكريون بتحليل ضروب من أعمال العنف؛ ابتداءً من التي تعتبر حرباً في حد ذاتها الأذى مثل الإرهاب، أو حرب عصابات متشعبة، مروراً بحروب محدودة إلى الحروب الأكبر؛ فتبدأ من الحروب التي تدخل فيها قوات تقليدية ضخمة إلى الحرب النووية. وعبر التاريخ ظل الإرهاب سلاح الضعيف، أي أنه، لأولئك الذين لا يمتلكون قوة عسكرية تقليدية. ومنذ الحرب العالمية الثانية، لم تزل الأسلحة النووية كذلك هي السلاح الذي بواسطته يعوض به الضعيف عن النقص في قوته التقليدية. وفيما مضى، كان

الإرهابيون لا يستطيعون القيام إلا بأعمال عنف محدودة، فيقتلون قلة من الناس هنا أو تدمير وسيلة خدمية هناك. وكانت القوات العسكرية الضخمة مطلوبة للقيام بعنف هائل. ولكن، إلى حد ما، سيكون قلة من الإرهابيين قادرين على القيام بعنف هائل ودمار شامل. وفي حال منفصل، يظل الإرهاب، والأسلحة النووية هي أسلحة الضعيف اللاغربي. أما حينما يندجمان، فإن ذلك اللاغربي الضعيف سيصير قوياً.

وفي عالم ما بعد الحرب الباردة، كانت ولا زالت المحاولات الساعية إلى تطوير أسلحة دمار شامل ووسائل إلقائها تتركز في الدول الإسلامية والكنفوشوسية. وتمتلك باكستان ورمبا كوريا الشمالية عدداً صغيراً من الأسلحة النووية أو على أقل تقدير لهما القدرة على تجميعها بسرعة وهما أيضاً تطوران أو تمتلكان صواريخاً أبعد مدى قادرة على إلقائها. وكان العراق يمتلك قدرة حرب كيميائية كبيرة، وكان يبذل جهوداً عظيمة لإملاك أسلحة باليولوجية ونووية. وإيران برنامج شامل لتطوير أسلحة نووية ولا زالت ترفع من قدرتها على إلقائها. وفي سنة ١٩٨٨، أعلن الرئيس رفسنجاني قائلاً: نحن الإيرانيين "يجب أن نجهز أنفسنا تماماً بكل النوعين من الأسلحة الهجومية والدفاعية الكيميائية، والجرثومية، والإشعاعية"، وبعد ثلاثة سنين من هذا القول قام نائبه لينخير قمه للمؤتمر الإسلامي قائلاً: "بما أن إسرائيل ستبقى تمتلك أسلحة نووية، فنحن المسلمين يجب أن نتعاون على صناعة قنبلة نووية، بغض النظر عن محاولات الأمم المتحدة في منع إنتشار أسلحة الدمار الشامل". وفي سنتي ١٩٩٢ و ١٩٩٣، قال مسئولون كبار في أجهزة مخابرات الولايات المتحدة إن إيران كانت تسعى إلى إملاك أسلحة نووية، وفي سنة ١٩٩٥ صرح وزير الخارجية الأمريكي وورن كرسوفر بفضاضة قائلاً: "إن إيران اليوم منشغلة بمحاولة تبذل فيها كل ما تستطيع من أجل صناعة أسلحة نووية". ووفقاً لما نقلته تقارير، فإن دولاً مسلمة أخرى مهتمة في صناعة أسلحة نووية وهي؛ ليبيا، الجزائر، والمملكة العربية السعودية. وكما جاء في عبارة على ما زروي الملونة حين قال: "إن الهلال الآن فوق سحابة دخان بمهينة نبات الفطر"، ويمكن أن يهدد آخرين علاوة على الغرب. فالإسلام يمكن أن يصبح ذات يوم يلعب لعبة القمار

^١ سحابة على شكل نبات الفطر هي شكل الدخان المرفق من الأرض إلى السماء الذي يسببه إنتفاجار القنبلة النووية، ومعنى الجملة: أن الإسلام يمكن من صناعة القنبلة النووية. الترجمة

الروليت النووية الروسية مع الحضارتين الآخرين — الهندوسية في جنوب آسيا والحركة الصهيونية واليهودية المسيية في الشرق الوسط^{٥٤}).

وتنتشر أسلحة الدمار الشامل حيثما نشأ ارتباط كنفوشوسي — إسلامي أشمل وأقوى، فتلعب الصين الدور المحوري في نقل الأسلحة التقليدية وغير التقليدية كلاهما إلى الكثير من الدول المسلمة. وتضمنت عمليات النقل هذه: بناء مفاعل نووي سري، بحراسة محكمة في الصحراء الجزائرية، ويبدو أنه مجرد بداية لفرق التفتيش، ولكن يعتقد عدد كبير من الخبراء الغربيين بأنه قادر على إنتاج البلوتونيوم؛ وتضمنت أيضاً بيع مواد لإنتاج أسلحة كيمياوية إلى ليبيا، وتزويد المملكة العربية السعودية بصواريخ سي. أس. أس — ٢ متوسطة المدى، وأمدت العراق، وليبيا، وسوريا، وكوريا الشمالية بتقانة أو مواد نووية، ونقلت إلى العراق أعداداً كبيرة من أنواع الأسلحة التقليدية، وبالإضافة إلى أسلحة الصين، قامت كوريا الشمالية في مطلع التسعينات بتجهيز سوريا بصواريخ سكود — سي، جرى تسليمها بوساطة إيران، ومن ثم زودتها بقواعد متحركة مخصصة لإطلاق تلك الصواريخ منها^{٥٥}.

ولقد كانت حلقة الوصل المركزية في رابطة السلاح الكنفوشوسية — الإسلامية هي العلاقة بين الصين، وإلى درجة أقل منها، كوريا الشمالية من طرف، ومن الطرف الآخر باكستان وإيران. وفي السنين ما بين ١٩٨٠ و ١٩٩١، كانت الدولتان الرئيسيتان اللتان تستلمان أسلحة صينية هما إيران وباكستان، وكان العراق يحاول اللحاق بهما. وإبتداءً من السبعينات أخذت الصين وباكستان تنميان علاقة عسكرية صميمة إلى أقصى حد. وفي سنة ١٩٨٩، وقّعت الدولتان في مذكرة دبلوماسية للتفاهم تبقى سارية المفعول لمدة عشرة سنوات من أجل "التعاون العسكري في مجالات البيع، والبحث المشترك والتطوير، والإنتاج المشترك، ونقل التقانة، وكذلك التصدير إلى أية دولة ثالثة من خلال إتفاق مشترك". وتم التوقيع في إتفاق إضافي يقضي بتغطية مشتريات الأسلحة الباكستانية بسلف مالية صينية وذلك في سنة ١٩٩٣. ونتيجة لذلك، أصبحت الصين "ممولة باكستان الأكثر إعتماًداً والأشمل للمعدات العسكرية، فتتقل إليها الصادرات المتصلة بالقوات المسلحة وبالفعل من كل نوع ومصممة لكل صنف من صنوف القوات العسكرية الباكستانية". وكذلك ساعدت الصين باكستان لخلق قدرات إنتاجية لصناعة طائرات مقاتلة

نفائة، ودبابات، ومدافع، وصواريخ. وإن الأمر ذو الشأن الأعظم على كل ما تقدم، أن الصين أسندت عوناً جوهرياً إلى باكستان في تطوير قدرتها على تصنيع أسلحتها النووية. فيقال أنها زودت باكستان باليورانيوم لتخصيبه، وقدمت لها المشورة في تصميم القنبلة النووية، ويحتمل أنها سمحت إلى باكستان بتفجير قنبلةتها النووية في موقع إختبار صيني. ثم زودت الصين باكستان بصواريخ من طراز أم — ١١، وهي صواريخ ذاتية الدفع يبلغ مداها إلى ٣٠٠ كيلومتر ويمكن أن تحمل رؤوساً نووية، وهذه العملية تخرق الإلتزام بتعهد قطعتة الصين للولايات المتحدة. وفي المقابل، قد حصلت الصين على تقنية الإرضاع الجوي للطائرات وصواريخ ستنجر من باكستان^(٧).

وبحلول التسعينات، كذلك كانت قد أصبحت إرتباطات الأسلحة بين الصين وإيران مكثفة. وفي أثناء الحرب الإيرانية — العراقية التي إنطلقت في الثمانينات، زودت الصين إيران — ٢٢ بالمائة من أسلحتها، وفي سنة ١٩٨٩ أصبحت ممولة بأسلحتها الأكبر الوحيدة. وإشتركت الصين كذلك بحموية ونشاط في محاولات إيران المعلنة بوضوح لإملاك أسلحة نووية. وبعد التوقيع في ”إتفاقية تعاون صينية — إيرانية أولية“، فإن الدولتين فيما بعد إتفقتا في كانون الثاني من سنة ١٩٩٠ على تفاهم يستمر لمدة عشر سنوات بشأن التعاون العلمي ونقل التقنية العسكرية. وفي أيلول من سنة ١٩٩٢، رافق خبراء إيرانيين في مجال الطاقة النووية الرئيس رفسنجاني في زيارته إلى باكستان ومن ثم توجه بهم إلى الصين حيث وقّع في إتفاق آخر للتعاون النووي، وفي شباط من سنة ١٩٩٣، وافقت الصين على بناء مفاعلين نوويين من طراز أم دبل يو — ٣٠٠ في إيران. ومن أجل تنفيذ هذه الاتفاقات، نقلت الصين تقانة ومخبرة في الصناعة النووية إلى إيران، ودربت علماء ومهندسين إيرانيين، وزودت إيران بجهاز تخصيب كهرومغناطيسي متطور لفصل النظائر. وفي سنة ١٩٩٥، وبعد ضغط أمريكي صارم، وافقت الصين على أن ”تلغي“ بيع مفاعلين من طراز أم دبل يو — ٣٠٠، هذا طبقاً لما أعلنته الولايات المتحدة، أو أن ”تعلق“ هذا البيع وفقاً لما أعلنته الصين. وكانت الصين أيضاً ممولة صواريخ وتقانة صواريخ رئيسة لإيران؛ وتضمن هذا التمويل في السنوات الأخيرة من الثمانينات صواريخ من طراز(سلكويرم) تم تسليمها بواسطة كوريا الشمالية و”عشرات، أو ربما المئات، من أنظمة توجيه الصواريخ ومعدات آلية تعمل بالحاسوب“، وماين سنتي ١٩٩٤ — ١٩٩٥، سمحت الصين كذلك بصناعة صواريخ أرض — أرض صينية داخل

إيران. وأكملت كوريا الشمالية هذا العون عن طريق شحن صواريخ مسكود إلى إيران، ومساعدتها في تطوير قدراتها التصنيعية، ومن ثم وافقت في سنة ١٩٩٣ على مد إيران بصاروخ من صناعتها تطلق عليه إسم (تودونغ - ١) الذي يبلغ مداه ٦٠٠ ميل. أما الضلع الثالث من هذا المثلث، فتتمي إيران وباكستان علاقات تعاون شاملة في مجال الطاقة النووية، إذ تدرب باكستان العلماء الإيرانيين، ووافقت باكستان، وإيران، والصين في تشرين الثاني من سنة ١٩٩٢ على العمل جميعاً في مشاريع نووية^(٨). إن المساعدة الصينية الشاملة لباكستان وإيران في تطوير أسلحة دمار شامل تقيم الدليل على مستوى غير عادي من الإلتزام والتعاون بين هذه الدول.

الجدول ٨-١
أرقام منتقلة من مبيعات الأسلحة الصينية جرت في السنين ما بين ١٩٨٠-١٩٩١

العراق	باكستان	إيران	
١,٣٠٠	١,١٠٠	٥٤٠	دبابات مركبة الخط الأول
٦٥٠	—	٣٠٠	نقلات جنود مدرعة
—	١٠٠	٧,٥٠٠	صواريخ موجهة ضد الدبابات
٧٧٠	٥٠	١,٢٠٠	قطع غيار للصواريخ/الذخلف صواريخ
—	٢١٢	١٤٠	طائرات مقاتلة
—	٣٧	٣٣٧	صواريخ ضد السفن
—	٥٢٢٢	٥٧٨٨	صواريخ أرض - جو

* الأرقام غير مؤكدة.

المصدر: كارل دبل يو. لكبير، يشرح ويبين تأثير إنتشار الأسلحة الصينية (واشنطن: جامعة الدفاع القومي، مؤسسة للدراسات الاستراتيجية للقومية، مكبر في الصفحة رقم ٣٦، شباط من سنة ١٩٩٥) الجزء ١٢.

ونتيجة لهذه التطورات وما تحمله معها من أخطار يمكن أن تهدد المصالح الغربية، فلقد قفزت قضية إنتشار أسلحة الدمار الشامل إلى قمة أولويات جدول قضايا أمن الغرب. فعلى سبيل المثال، في سنة ١٩٩٠، كان ٥٩ بالمائة من عامة الشعب الأمريكي يعتقد بأن منع إنتشار الأسلحة النووية كان هدفاً مهماً للسياسة الخارجية. وفي سنة ١٩٩٤، كان ٨٢ بالمائة من عامة الشعب و ٩٠ بالمائة من قادة السياسة الخارجية الأمريكية يعتبرون ذلك الأمر على نفس القدر من الأهمية. وفي أيلول من سنة ١٩٩٣، سلط الرئيس كلنتون الضوء على الأهمية الخاصة لمنع إنتشار أسلحة الدمار الشامل، ثم في خريف سنة ١٩٩٤ أعلن "حالة الطوارئ القومية" للتعامل مع "الأخطار غير المتوقعة وغير العادية التي تهدد الأمن القومي، والسياسة الخارجية، وإقتصاد الولايات المتحدة"

وذلك بسبب "إنتشار الأسلحة النووية، والجرثومية، والكيميائية، ووسائل إلقاء مثل هذه الأسلحة". أما في سنة ١٩٩١، فأنشأت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية مركزاً لمنع إنتشار أسلحة الدمار الشامل يتكون من كادر عمل يضم ١٠٠ شخص، وفي كانون الأول من سنة ١٩٩٣ أعلن وزير الدفاع الأمريكي وهو آسبن عن تأسيس هيئة جديدة لمبادرة الدفاع لمواجهة إنتشار الأسلحة، وإيجاد منصب جديد يشغله سكرتير مساعد للحفاظ على الأمن النووي ومواجهة إنتشار الأسلحة^(٩).

وفي أثناء الحرب الباردة دخلت الولايات المتحدة في سباق تسلح تقليدي ضد الإتحاد السوفيتي، إذ كانتا تطوران، أكثر فأكثر، أسلحة نووية ذكية تقنياً ووسائل من أجل إلقائها. وكان هذا السباق عملية بناء متصاعد في مواجهة عملية بناء متصاعد. أما في عالم ما بعد الحرب الباردة، فإن سباق التسلح المحوري صار من نوع آخر. فيحاول خصوم الغرب الآن إمتلاك أسلحة دمار شامل بينما يحاول الغرب منعهم من إدراك غايتهم تلك. وهذا الأمر ليس عملية بناء في مواجهة عملية بناء بل الأصح هي عملية بناء ضد عملية هدم. وبعيداً عن لهجة الخطابة، فلإن حجم وقدرات ترسانة الغرب النووية هما ليسا جزءاً من المنافسة. وتعتمد المحصلة النهائية لأي سباق تسلح من نوع عملية بناء في مواجهة عملية بناء أخرى على الموارد، والالتزام، والكفاءة التقنية لكلا الجانبين. فالمحصلة النهائية إذا لا تزال قضاءاً وقدرأ. أما المحصلة النهائية للسباق بين عملية بناء في مواجهة عملية هدم فيمكن التنبؤ بها على نحو أسهل. فربما تبطئ جهود الغرب الهدامة عملية بناء مصانع الأسلحة التي تنهض بها المجتمعات الأخرى، لكن هذه الجهود الهدامة لن توقف عملية البناء. إذ أن التطور الاقتصادي والإجتماعي الذي حدث في المجتمعات اللاغربية، والمحفزات التجارية عند كل المجتمعات سواءاً كانت غربية أو لا غربية للإلتفاف مالياً من وراء بيع الأسلحة، والثقافة، والخبرة، ووجود المحفزات السياسية عند دول الجوار والقوى الإقليمية لكي تدافع عن مناطق نفوذها المحلية، كل هذه القضايا تعمل على إفساد محاولات الهدم الغربية.

ويدعم الغرب قضية منع إنتشار الأسلحة كما لو أنها تعكس مصالح كل الأمم في النظام والإستقرار العالميين. إلا أن الأمم الأخرى ترى قضية منع إنتشار الأسلحة أنها تخدم مصالح الهيمنة الغربية إلى درجة أن هذا الحال إنعكس في الاختلافات في طرائق الإهتمام بشأن قضية إنتشار

الأسلحة بين الغرب، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة، من ناحية والقوى الإقليمية التي من شأن أمنها أن يؤثر فيه انتشار الأسلحة من ناحية أخرى. وكان هذا الأمر جلياً فيما يتعلق بقضية كوريا. وما بين سنتي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ أقحمت الولايات المتحدة نفسها في حالة أزمة رأي حول عدد الأسلحة النووية المتوقعة التي تمتلكها كوريا الشمالية. وفي تشرين الثاني من سنة ١٩٩٣، أعلنها الرئيس كلنتن بصراحة قائلاً: "لا يمكن السماح لكوريا الشمالية بصناعة قنبلة نووية ويجب أن نكون حازمين بهذا الشأن". وقام أعضاء من مجلس الشيوخ، وممثلون عن الهيئات، ومسؤولون سابقون لإدارة بوش بمناقشة الحاجة إلى هجوم وقائي على المصانع النووية لكوريا الشمالية، وكان لقلق الولايات المتحدة بشأن البرنامج النووي لكوريا الشمالية جنوره العميقة في إهتمامها بشأن انتشار الأسلحة العالمي؛ فليس الأمر هو أن مثل هذه القدرة كانت ستعرق وتعد من إجراءات يمكن أن تتخذها الولايات المتحدة في شرق آسيا وحسب، بل لو أن كوريا الشمالية باعت تقائتها و/أو أسلحتها النووية، فإنها كان يمكن أن يصير لها تأثيرات مشابهة لتأثيرات الولايات المتحدة في جنوب آسيا والشرق الوسط.

أما كوريا الجنوبية من ناحية أخرى، فإنها ترى القنبلة النووية من زاوية علاقتها بمصالحها الإقليمية. وكان الكثير من الكوريين الجنوبيين يرون قنبلة كوريا الشمالية بأنها قنبلة كورية، أي أنها قنبلة لن تُستخدم أبداً ضد كوريين آخرين ولكن يمكن أن تُستخدم للدفاع عن الإستقلال والمصالح الكورية ضد اليابان ومصادر خطر أخرى محتملة. وأخذ المسؤولون المدنيون والضباط العسكريون يتطلعون تطلعاً صريحاً إلى كوريا موحدة تمتلك تلك القدرة النووية. وجرى خدمة مصالح كوريا الجنوبية على أحسن وجه؛ فكان من شأن كوريا الشمالية أن تتحمل التكاليف وتعاني من الطعن الدولي من جراء صناعة هذه القنبلة؛ وفي غمأة المطاف سترتها كوريا الجنوبية؛ وإن دمج أسلحة كوريا الشمالية النووية بالبراعة التصنيعية الفائقة لكوريا الجنوبية من شأنه أن يجعل قيام كوريا موحدة أمراً ممكناً لتتخذ دورها المناسب كلاعبة رئيسة على الساحة الشرق آسيوية. ونتيجة لذلك، ظهرت إختلافات بارزة إلى الحد الذي كانت معه واشنطن ترى وجود أزمة كبيرة في شبه الجزيرة الكورية في سنة ١٩٩٤ في حين غاب أي إحساس ذو شأن بوجود أزمة في سيؤول، الأمر الذي ولّد "فجوة تثير الرعب" بين العاصمتين. وقال أحد الصحفيين عند

إشتداد "الأزمة" في حزيران من عام ١٩٩٤ بأن إحدى "غرائب التحفظ النووي لكوريا الشمالية، منذ بداياته قبل عدة سنوات مضت، هو حينما يشتد الإحساس بالأزمة عند الآخرين تجد هذا الإحساس أبعد ما يكون عن كوريا". وحدثت فجوة رعب مشاعة بين المصالح الأمنية الأمريكية والمصالح الأمنية للقوى الإقليمية في جنوب آسيا، وصارت أمريكا في هذا الأمر أشد قلقاً بشأن انتشار الأسلحة النووية في تلك المنطقة من سكانها أنفسهم. وحتى الهند وباكستان تجد كل منهما التهديد النووي الذي تفرضه الأخرى عليها أسهل قبولاً من المطالب الأمريكية بإيقاف أو تخفيض أو إستئصال كلا الخطرين^(١٠).

إن المحاولات التي تقوم بها الولايات المتحدة ودول غربية أخرى لمنع إنتشار الأسلحة "المعادلة" لأسلحة الدمار الشامل أحرزت ويرجح أن تبقى تمرز نجاحاً محدوداً. فبعد شهر من قول الرئيس كلنتون بأنه لا يمكن السماح لكوريا الشمالية بإمتلاك أسلحة نووية، أخبرته وكالات إستخبارات الولايات المتحدة بأنها ربما إمتلكت سلاح نووي أو سلاحين^(١١). وتبعاً لذلك، تغيرت سياسة الولايات المتحدة فأصبحت تعرض على الكوريين الشماليين مكافآت إغراء لهم لكيلا يوسعوا من ترسانتهم النووية. وكذلك كانت الولايات المتحدة عاجزة عن جر عملية تطوير الأسلحة النووية التي تقوم بها الهند وباكستان في الإتجاه المعاكس أو إيقافها كما أنها مازالت عاجزة عن إيقاف التقدم النووي الإيراني.

وفي المؤتمر الذي عُقد في نيسان من سنة ١٩٩٥ بشأن معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية، كانت القضية المحورية هي؛ ما إذا كان يجب تجديد المعاهدة إلى أمد غير مسمى أم إلى مدة خمسة وعشرين عاماً. فقادت الولايات المتحدة محاولة من أجل الحصول على قرار يمددها تمديداً دائماً. إلا أن كثيراً من الدول الأخرى أعلنت إعتراضها على مثل هذا التمديد إلا إذا رافقه تخفيض كبير وأكثر بكثير من الجاري حالياً في الأسلحة النووية الذي تنفذه القوى النووية الخمس المعروفة. وعلاوة على ذلك، إعتزضت مصر على هذا التمديد ما لم توقع إسرائيل في المعاهدة وتقبل بالإجراءات الوقائية لفرق التفتيش. وفي نهاية الأمر، فازت الولايات المتحدة بإجماع كاسح على تمديد لأجل غير مسمى بوساطة استراتيجية ناجعة نجاحاً باهراً تضمنت لي الذراع، ورشش، وتهديدات. فعلى سبيل المثال؛ لا مصر ولا المكسيك، اللتان كانتا قد وقفنا معارضتين للتمديد إلى

أجل غير مسمى، كان يمكن أن تظل ثابتة على موقفها لتكون في نهاية الأمر ضد اعتمادها الإقتصادي على الولايات المتحدة. وعلى الرغم من إن الإتفاقية تم تمديدتها بالإجماع أعرب ممثلوا سبع أمم مسلمة هي؛ (سوريا، والأردن، وإيران، والعراق، وليبيا، ومصر، وماليزيا) وأمة إفريقية واحدة هي؛ نيجيريا عن وجهات نظر معارضة في المناقشة النهائية⁽¹²⁾.

وفي سنة ١٩٩٣، تبدلت أهداف الغرب الرئيسة، كما حددتها السياسة الأمريكية، فتحولت من منع إنتشار أسلحة الدمار الشامل إلى مواجهة إنتشارها. وجاء هذا التبدل نتيجةً لأدراك واقعي رأى إلى أي مدى لا يمكن معه تجنب إنتشار بعض أنواع الأسلحة النووية. ومن أجل إتخاذ مسار مناسب، فإن سياسة الولايات المتحدة ستحول من مواجهة إنتشار الأسلحة النووية إلى التكيف مع إنتشارها، وإذا إستطاعت الحكومة أن تخرج من أفكار عقلية الحرب الباردة، فإن سياستها ستعرف كيف أن تشجيع إنتشار الأسلحة النووية يمكن أن يخدم مصالح الولايات المتحدة والمصالح الغربية. ولكن إنتداءً من سنة ١٩٩٥، ظلت الولايات المتحدة والغرب ملتزمان بسياسة الهدم المحكوم عليها بالفشل في نهاية المطاف. إن إنتشار الأسلحة النووية والأسلحة الأخرى ذات التدمير الشامل هي ظاهرة مركزية لعملية إنتشار بطيئة للقوة لا يمكن منع حدوثها في عالم متعدد الحضارات.

حقوق الإنسان والديمقراطية

في خلال سبعينات وثمانينات القرن العشرين، تحولت أكثر من ثلاثين دولة من أنظمة سياسية فاشستية إلى أنظمة ديمقراطية. وكانت عدة أسباب تقف وراء هذه الموجة من التحولات. وبما لاشك فيه كان التطور الإقتصادي هو العامل الرئيس الأول الذي وأسد هذه التغيرات السياسية. ولكن بالإضافة إلى العامل الإقتصادي، كانت سياسات وإجراءات الولايات المتحدة والقوى الأوروبية الرئيسة والمؤسسات الدولية قد ساعدت على جلب الديمقراطية إلى إسبانيا والبرتغال، وعدة دول أمريكية لاتينية، والفلبين، وكوريا الجنوبية، وشرق أوروبا. وكانت عملية التحول إلى الديمقراطية ناجحة إلى أبعد حد في الدول التي كانت تعمل عليها تأثيرات مسيحية وغربية قوية. وكانت الأنظمة الديمقراطية الجديدة تبدو مرجحة إلى درجة كبيرة أن تستقر بثبات

في دول جنوب وأواسط أوروبا التي كانت على نحو دائم كاثوليكية أو بروتستانتية، وأقل ترجيحاً من ذلك، أن تستقر الأنظمة الديمقراطية في دول أمريكا اللاتينية. أما في شرق آسيا، فعملت التأثيرات الكاثوليكية والأمريكية الشديدة على إعادة الفلبين إلى الديمقراطية في الثمانينات، بينما دعم قادة مسيحيين التحرك نحو الديمقراطية في كوريا الجنوبية وتايوان. وكما قد تم الإشارة إلى ذلك في صفحة سابقة، ففي الاتحاد السوفييتي السابق، تبدو جمهوريات البلطيق أنها توطد الديمقراطية بنجاح؛ أما مدى الديمقراطية وإستقرارها في الجمهوريات الأرثوذكسية فإنه أمر متباين إلى درجات كبيرة وثباتها غير مضمون؛ أما التوقعات بشأن الديمقراطية في الجمهوريات المسلمة فهي كئيبة. وبحلول تسعينات القرن العشرين، فما عدا كوبا، كانت التحولات الديمقراطية قد حدثت في أغلب الدول التي تعتنق شعوبها الديانة المسيحية الغربية أو التي كانت التأثيرات المسيحية الكبيرة مسلطة عليها بإستثناء إفريقيا.

وإن هذه التحولات وإختيار الاتحاد السوفييتي ولدت في الغرب، وعلى وجه الخصوص في الولايات المتحدة، الإعتقاد بأن ثمة ثورة ديمقراطية عالمية كانت تحدث وبأن المفاهيم الغربية لحقوق الإنسان وصيغ الديمقراطية السياسية الغربية كانت على وشك أن تسود العالم برئته. ولهذا السبب، أمسى دعم هذا الانتشار للديمقراطية هدفاً له أولوية عظيمة عند الغربيين. وأيدت هذا الدعم إدارة بوش، إذ أعلن وزير خارجيتها جيمس بيكر في نيسان من سنة ١٩٩٠ أنه "ما بعد سياسة الإحتواء تأتي الديمقراطية" وبأنه إستعداداً لعالم ما بعد الحرب الباردة "قد حدد الرئيس بوش مهمتنا لتكون دعم وتعزيز الديمقراطية". وحتى بل كلنتون، في أثناء حملته الإنتخابية التي قادها في عام ١٩٩٢، قال مراراً وتكراراً بأن دعم الديمقراطية ستكون القضية ذات الأولوية الأعلى لإدارته، وكان نشر الديمقراطية هو موضوع السياسة الخارجية الوحيد الذي من أجله كرس له كلتن خطاباً إنتخابياً كاملاً كبيراً. وأوصى ذات مرة في مكتبه بزيادة تعادل الثلثين لأضافتها إلى تمويل الوقف القومي من أجل الديمقراطية؛ وحدد مساعده في الأمن القومي القضية المحورية للسياسة الخارجية للرئيس كلتن بأنها "توسيع الديمقراطية"؛ وعُرف وزير الدفاع في إدارته دعم الديمقراطية بأنه أحد أربعة أهداف رئيسة وكان يحاول أن يجد لنفسه مكانة كبيرة في وزارته بدعم ذلك الهدف. وإلى درجة أقل من ذلك وبطرق أقل وضوحاً، كذلك إتخذت قضية

دعم حقوق الإنسان والديمقراطية دوراً بارزاً في السياسات الخارجية للدول الأوروبية وفي المعيار الذي إستعملته المؤسسات الاقتصادية الدولية التي يسيطر عليها الغرب والتي تقوم على إعطاء القروض والمنح إلى الدول النامية.

وإبتداءً من سنة ١٩٩٥، كانت قد لاقى الجهود الأوروبية والغربية لتحقيق هذه الأهداف نجاحاً محدوداً. فكانت جميع الحضارات اللاغربية تقريباً مقاومة لهذا الضغط الذي يسلطه عليها الغرب. وكانت هذه الحضارات المقاومة تشمل الهندوسية، والأرثوذكسية، والإفريقية، وإلى حد ما حتى دول أمريكا اللاتينية. لكن المقاومة الأعظم على الإطلاق لمحاولات نشر الديمقراطية هي التي أبدتها الإسلام وآسيا. وكانت لهذه المقاومة جذور تمتد في حركات أوسع للتوكيد الثقافي تجسدت في الإنبعاث الإسلامي والإثبات الآسيوي.

ونشأت إخفاقات الولايات المتحدة فيما يتعلق بآسيا أولاً بسبب الثروة الاقتصادية والثقة بالنفس المترايدين للحكومات الآسيوية. وكان القائمون على الأعلام العام في آسيا يُذكرون الغرب مراراً وتكراراً بأن العهد القديم؛ عهد الإتكال والتبعية صار ماضياً وبأن الغرب الذي كان ينتج نصف الإنتاج الإقتصادي العالمي في أربعينات القرن العشرين، وهيمن على الأمم المتحدة، وكتب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كان قد أصبح في ذمة التاريخ. وذهب أحد المسئولين السنغافوريين إلى القول؛ إن "الجهود التي بُذلت لدعم حقوق الإنسان في آسيا، يجب أن يجري حسابها أيضاً على نحو ينسجم مع توزيع القوة الذي قد تغير في عالم ما بعد الحرب الباردة..... فلقد إنخفض النفوذ الغربي المهيمن على شرق وجنوب شرق آسيا إنخفاضاً كبيراً"^(١٣).

إن هذا الرجل على حق. إذ بينما يمكن أن يسمى الإتفاق بشأن القضايا النووية بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية تسمية مناسبة بأنه "إستسلام بالتفاوض"، فإن إذعان الولايات المتحدة بشأن قضايا حقوق الإنسان أمام الصين وقوى آسيوية أخرى كان إستسلاماً بلا شروط. فإنه بعد تهديد الصين بإخراجها من معاهدة الأمم الأكثر تفضيلاً في التعاملات الاقتصادية إذا لم تكن أشد إقبالاً على التعاون في قضايا حقوق الإنسان، كانت إدارة كلنتن في بادئ الأمر قد رأت أن وزارة خارجيتها قد أذلت في بكين، إذ أن بكين رفضت حتى القيام بإملاء تحفظ ماء الوجه لتلك الوزارة، ومن ثم إستجابة إدارة كلنتن إلى هذا السلوك بإعادة الإعلان عن سياستها السابقة

فقامت بفصل مكانة الأمم الأكثر تفضيلاً في التعاملات الاقتصادية عن الاهتمامات بحقوق الإنسان. وفي المقابل، كانت ردة فعل الصين على ما تبين لها من ضعف هو المضي بل أنها زادت على شدة السلوك الذي إعتزنت عليه إدارة كلتن. وتراجعت هذه الإدارة في هزائم مشابهة لتلك في تعاملاتها مع سنغافورة بشأن طرد مواطن أمريكي، ومع إندونيسيا حول عنفها القمعي في تيمور الشرقية.

إن قدرة الأنظمة الآسيوية على مقاومة الضغوط الغربية من أجل حقوق الإنسان قد عززتها عدة عوامل. وكان أصحاب الأعمال الأمريكيين والأوروبيين قلقين على نحو يائس بشأن توسيع تجارتهم وإستثمارهم في الدول التي تشهد نمواً سريعاً فوضعت حكوماتها تحت ضغط شديد حتى لا تعطل العلاقات الاقتصادية معهم. وعلاوة على ذلك، كانت الدول الآسيوية ترى مثل هذا الضغط بأنه تعد على سيادتها وكانت تهرع لمساندة بعضها بعضاً حينما يجري إثارة هذه القضايا. وكان رجال الأعمال التايوانيين، واليابانيين، والقادمين من هونغ كونغ الذين كانوا يستثمرون في الصين هم المستفيدين الرئيسيين من قيام الصين بحجب إمتيازاتها في معاهدة الأمم الأكثر تفضيلاً في التعاملات الاقتصادية عن الولايات المتحدة. وعلى العموم، تنأى اليابان بنفسها عن سياسات حقوق الإنسان الأمريكية: فتحدث رئيس وزرائها كيتشي ميازاوا بعد وقت ليس بالطويل من أحداث ساحرة تايمنن قائلاً: "أنا لن ندع "نظريات حقوق الإنسان المجردة" تؤثر على علاقاتنا مع الصين. وكانت الدول الأعضاء في منظمة آسيان غير راغبة في ممارسة ضغط على مينمار، بل ألها بالفعل رحبت في سنة ١٩٩٤ بالزمرة العسكرية الحاكمة لتشارك في إجتماعها في تلك السنة، أما الإتحاد الأوروبي فلقد قال الناطق باسمه بأنه كان لابد أن يعترف بأن سياسته "لم تكن قد لاقت نجاحاً تاماً"، وكان سيضطر إلى إتباع سياسة تتسجم مع أسلوب منظمة آسيان في التعامل مع مينمار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القوة الاقتصادية المتنامية سمحت لدول مثل ماليزيا وإندونيسيا أن تضع وتطبق "شروطاً مقابلة" على دول وشركات توجه إليها النقد أو تقوم بسلوك آخر تراه تلك الدول بغيظاً^(١٤).

وعلى كل حال، إن القوة الاقتصادية المتعاظمة للدول الآسيوية تجعلها ذات مناعة تزاد أكثر فأكثر ضد الضغط الغربي الذي يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية. كما أدرك ذلك ريتشارد

نيكسون إذ قال في سنة ١٩٩٤؛ إن "قوة إقتصاد الصين اليوم تجعل محاضرات الولايات المتحدة بشأن حقوق الإنسان غير حكيمة. وبعد عقدين تجعلها غير لائقة، وبعدها بعقدين ستجعلها مثيرة للضحك"^(١٥). إلا أنه بحلول ذلك الزمن، يستطيع التطور الإقتصادي الصيني أن يجعل تلك المحاضرات غير ضرورية. إذ يقوي النمو الإقتصادي الآن الحكومات الآسيوية في علاقتها بالحكومات الغربية. وفي المدى الأبعد سيقوي كذلك المجتمعات الآسيوية في علاقتها بالحكومات الآسيوية. وإذا بلغت الديمقراطية يوماً دول آسيوية بالإضافة إلى الدول الديمقراطية الموجودة الآن، فإنها ستأتي لأن الطبقتين البرجوازية والوسطى اللتان تتعاضد قوتهما أكثر فأكثر تريدانها تأتي.

وعلى النقيض من الاتفاق على التمديد بلا أجل معلوم لمعاهدة منع إنتشار أسلحة الدمار الشامل، فإن المحاولات الغربية في دعم حقوق الإنسان والديمقراطية في وكالات الأمم المتحدة بعامتها إنتهت إلى لا شيء. وفيما عدا بعض الإستثناءات، مثل تلك التي تدين العراق، كانت القرارات حول حقوق الإنسان يتم هزيمتها بنحو يكاد يكون دائماً في جلسات التصويت عليها في الأمم المتحدة. وماعدا بعض دول أمريكا اللاتينية، فإن حكومات الدول الأخرى كانت كارهة لضمها إلى قائمة الدول التي تحاول دعم ما يراه كثيرون أنه "إستعمار حقوق الإنسان". وعلى سبيل المثال، في سنة ١٩٩٠ قدمت السويد مشروع قرار نيابة عن عشرين أمة غربية يدين النظام العسكري في مينمار، لكن أحجضته معارضة دول آسيوية ودول أخرى. وكان التصويت يحسب إتخاذ قرارات تدين إيران لإساءتها إلى حقوق الإنسان، ولمدة خمس سنين كاملة في التسعينات كانت الصين قادرة على حشد التأييد الآسيوي لقهر أي قرار يرعاه الغرب يعبر فيه عن قلقه بشأن إنتهاكات الصين لحقوق الإنسان. وفي سنة ١٩٩٤، قدمت باكستان مشروع قرار إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يدين إنتهاكات الهند لحقوق الإنسان في كشمير. فوقتت الدول الصديقة للهند معاً ضد القرار، ولكن هذا ما فعلته أيضاً دولتان صديقتان مقربتان لباكستان، إذ أن الصين وإيران، اللتان كانتا هدفين لإجراءات مشابهة، هما اللتان أقنعتا باكستان بسحب مشروع ذلك القرار. وتحدثت عن ذلك صحيفة الإقتصادي فقالت؛ أنه نتيجة لفشل لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في إدانة الوحشية الهندية في كشمير فإنها "ومن دون أن تدري، قد أجازتها. وكذلك جعلت دولاً أخرى تفر بجراسمها وهي: تركيا، وإندونيسيا، وكولومبيا، والجزائر،

فجميعها هربت من النقد. ومادام الحال كذلك، فإن لجنة حقوق الإنسان تساعد حكومات ترتكب الجازر وتمارس التعذيب، وهو الأمر الذي يتناقض تماماً مع الغاية التي أرادها من أنشئوا هذه اللجنة^(١٥).

إن الاختلافات على حقوق الإنسان بين الغرب والحضارات الأخرى، وقدرة الغرب المحدودة لتحقيق أهدافه كُشف عنها النقاب تماماً في المؤتمر العالمي للأمم المتحدة حول حقوق الإنسان الذي عُقد في فينا في حزيران من عام ١٩٩٣. فكانت دول أوروبا وأمريكا الشمالية في جانب، وفي الجانب الآخر كانت كتلة تتألف من خمسين دولة لاغربية؛ منها العضوات الخمس عشرة الأكثر نشاطاً على الإطلاق فضمت حكومات؛ واحدة منها أمريكية لاتينية وهي؛ (كوبا)، وواحدة بوزية وهي؛ (مهمار)، وأربع دول كنغوشيسية لها آيدولوجيات سياسية، ونظم إقتصادية، ومستويات تطور تتباين تبايناً كبيراً وهي؛ (سنغافورة، وفيتنام، وكوريا الشمالية، والصين)، وتسع دول مسلمة وهي؛ (ماليزيا، وإندونيسيا، وباكستان، وإيران، والعراق، وسوريا، واليمن، والسودان، وليبيا). وجاءت قيادة هذا التجمع الآسيوي — الإسلامي من الصين، وسوريا، وإيران. وما بين هذين التجمعين، كانت تقف، ماعداً كوبا، دول أمريكا اللاتينية التي كثيراً ما أبدت الغرب، ودول إفريقية وأرثوذكسية التي كانت أحياناً تؤيد المواقف الغربية إلا أنها كثيراً ما عارضتها.

وكانت القضايا التي تنقسم بشأنها الدول على طول الخطوط الحضارية قد تضمنت: قيام الكلية الكونية الدينية لتكون ضد النسبية الثقافية فيما يتعلق بحقوق الإنسان؛ ووقوف الأولوية النسبية للإقتصاد والحقوق الاجتماعية بما فيها حق التطور لتكون ضد الحقوق السياسية والمدنية؛ وتلازم الشروط السياسية فيما يتعلق في العون الإقتصادي؛ وإيجاد منصب لمدوب في الأمم المتحدة من أجل حقوق الإنسان؛ والمدى الذي إليه يُسمح لمنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية، التي تلتقي على نحو متزامن في فينا، أن تشارك في مؤتمر حكومي؛ وما هي الحقوق الخاصة التي من شأن المؤتمر أن يصادق عليها؛ وقضايا أخرى أكثر تحديداً مثل ما إذا كان يجب أن يسمح للزعيم الروحي للديانة اللامية (الداليا لاما) في إلقاء خطاب في المؤتمر أم لا، وما إذا كان يجب أن تُدان انتهاكات حقوق الإنسان في البوسنة بوضوح أم لا.

وكانت توجد خلافات رئيسية بين الدول الغربية والكتلة الآسيوية — الإسلامية بشأن هذه القضايا. وقبل شهرين من انعقاد مؤتمر فينا إجتمعت الدول الآسيوية في بانكوك وصادقت على إعلان شدد على أن حقوق الإنسان يجب أن ينظر إليها "في سياق ... الخصوصيات الوطنية والإقليمية وخلفيات تاريخية ودينية وثقافية مختلفة"، وأن مراقبة حقوق الإنسان تنتهك سيادة الدولة، وأن العون الاقتصادي المشروط بممارسة حقوق الإنسان كان مناقضاً للحق في التطور. وكانت الخلافات على هذه القضايا وأخرى غيرها قد بلغت درجة عظيمة حتى أن الوثيقة التي تم تقديمها بواسطة الاجتماع التحضيري الختامي السابق لمؤتمر فينا والذي عُقد في جنيف في مطلع آيار كانت قد وُضعت بكاملها تقريباً على الرف الأمر الذي يدل على مخالفات إرثيتها دولة واحدة أو عدة دول.

وكانت الأمم الغربية سيئة الاستعداد حينما حضرت في مؤتمر فينا، وكانت أقل عدداً، وفي أثناء مجريات المؤتمر اختلفت فيما بينها أكثر من إختلاف خصوصها. ونتيجة لذلك، وبإستثناء المصادقة القوية على حقوق المرأة، فإن الإعلان الذي صادق عليه المؤتمر كان يمثل الحد الأدنى من الطموح. كما تحدث عنه أحد مناصري حقوق الإنسان قائلاً؛ "كانت وثيقة مليئة بالأخطاء والتناقضات"، وحسدت إلتصاراً للإختلاف الآسيوي — الإسلامي وهزيمة للغرب^(١٧). ولم يتضمن إعلان فينا على مصادقة واضحة على حقوق حرية التعبير، وحرية الصحافة، وحرية التجمع، وحرية الدين؛ ولهذا كان في كثير من جوانبه أضعف من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي كانت الأمم المتحدة قد تبنته في سنة ١٩٤٨. وإن هذا التحول يعكس إتحدار الغرب. وأشار إلى ذلك أحد مناصري حقوق الإنسان الأمريكيان بقوله؛ "إن نظام حقوق الإنسان الدولي لسنة ١٩٤٥ لم يعد موجوداً. لقد تأكلت الهيمنة الأمريكية. أما أوروبا فحتى في تعاملها مع أحداث سنة ١٩٩٢ لم تكن إلا أكثر قليل من كونها شبه جزيرة. إن العالم الآن هو عربي، وآسيوي، وأفريقي، بنفس القدر الذي يكون فيه غربياً. واليوم يكون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية أقل صلة بالكثير مما هو موجود على هذا الكوكب مما كانت عليه حالتها في العهد الذي جاء مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية". وكان لأحد المنتقدين الآسيويين للغرب آراء مشابهة لتلك إذ قال: "لأول مرة منذ أن تبنت الدول الإعلان العالمي في سنة ١٩٤٨، تصير الدول

التي لم تشرب تماماً بالتقاليد المسيحية — اليهودية والقانون الطبيعي في الصف المتقدم. وسيحدد هذا الوضع، الذي لم يسبق له مثيل، السياسات الدولية الجديدة لحقوق الإنسان. وإن هذا الوضع كذلك سيضاعف الفرص لقيام صراع⁽¹⁸⁾.

وعلق مراقب آخر للأحداث على ذلك بقوله؛ "كان الفائز الأكبر" في فينا "على نحو واضح هي الصين، فعلى أقل تقدير؛ إذا كان النجاح يُقاس بوساطة القدرة على إخبار الآخرين بأن يتعدوا عن طريقها، فإن بكين ظلت تحرز النصر تلو الآخر في مجريات الاجتماع ببساطة عن طريق الرمي بثقلها هنا وهناك"⁽¹⁹⁾. وعلى الرغم من أن الغرب قد تمت هزيمته بالتصويت وبهراة المناورة، فكان قادراً بعد بضعة أشهر على أن يسجل انتصاراً لا يستهان به على الصين. فكان تأمين الفوز بحق تنظيم الألعاب الأولمبية لصيف سنة ٢٠٠٠ في بكين هو المهدف الرئيس الذي سعت إليه الحكومة الصينية، التي وظفت من أجل تحقيقه موارد هائلة. وكانت في الصين حملة إعلامية واسعة بشأن الفوز بعطاء تنظيم الألعاب الأولمبية وكانت تُعقد على هذا الفوز آمال شعبية كبيرة؛ فمارست الحكومة الصينية ضغوطاً على حكومات أخرى لكي تضغط بدورها على إتحاداتها الأولمبية؛ والتحتت تاويان وهونغ كونغ بهذه الحملة. أما على الجانب الآخر، فوقف الكونغرس الأمريكي، والبرلمان الأوروبي، ومنظمات حقوق الإنسان كلها لتعارض بقوة إختيار بكين. وعلى الرغم من أن التصويت في اللجنة الأولمبية الدولية يجري بالإقتراع السري، فإنه جاء على نحو واضح منسجماً مع الخطوط الحضارية. فكما نقلت التقارير الإعلامية أنه في الإقتراع الأول، وبسبب التأيد الإفريقي الواسع، جاءت بكين في المرتبة الأولى بينما جاءت سدي في المرتبة الثانية. أما في الإقتراع الذي تلاه، فعندما تم حذف إسطنبول، أعطى التضامن الكنفوشيوسي — الإسلامي أصواته على نحو كاسح إلى بكين؛ وحينما تم حذف برلين ومانشستر ذهبت أصوات هذين البلدين بكاملها إلى سدي؛ فأعطتها تلك الأصوات الفوز بحق تنظيم الأولمبياد في الإقتراع الرابع وألحقت هزيمة مذلة بالصين، هذه الهزيمة التي ألقت الصين المسؤولية فيها بصراحة على الولايات المتحدة. وعلق على ذلك الحدث لي كوان يو فقال؛ "إن أمريكا وبريطانيا نجحتا في أن يحطا من قدر الصين ومن حجمها وكان السبب الظاهري هو 'حقوق الإنسان' لكن السبب الحقيقي كان سياسياً، وذلك لإظهار قوة السلطان السياسي الغربي"⁽²⁰⁾. * وما لاشك فيه، أن

أكثر الناس في العالم يهتمون بالألعاب الرياضية أكثر من الإهتمام بحقوق الإنسان؛ ولكن بعد أن مني الغرب بالهزائم في قضايا حقوق الإنسان التي عانى منها في فينا وأماكن أخرى، فإن هذه التظاهرة المعزولة لـ "سلطان" الغرب كانت كذلك مؤشراً يوحى بالضعف الغربي.

* كان التصويت في جولات الاقتراع الأربعة كالآتي:

الأول	الثاني	الثالث	الرابع
٣٢	٣٧	٤٠	٤٣
٣٠	٣٠	٣٧	٤٥
١١	١٣	١١	
٩	٩		
٧			
ممتنع عن التصويت		١	١
المجموع	٨٩	٨٩	٨٩

وإن السلطان الغربي لا يصير ضعيفا وحسب، بل إن مفارقة الديمقراطية هي كذلك تضعف الإرادة الغربية لدعم الديمقراطية في عالم ما بعد الحرب الباردة. ففي أثناء الحرب الباردة واجه الغرب، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة، مشكلة "الطاغية الصديق"؛ وهي معضلات التعاون مع الزمر العسكرية الحاكمة، والطغاة الذين كانوا ضد الشيوعية ولهذا السبب كانوا شركاء نافعين في الحرب الباردة. وولّد مثل هذا التعاون عدم إرتياح وفي بعض الأحيان تسببت في إحراج الدول الغربية عندما كانت هذه الأنظمة ترتكب إنتهاكات فظيعة في حقوق الإنسان. ولكن كان يمكن تبرير ذلك التعاون بأنه أهون الشر؛ إذ كانت هذه الحكومات عادة ألطف في قمعها من الأنظمة الشيوعية بكل ما في الكلمة من معنى، ويمكن التوقع بأنها أقصر عمراً وكذلك أشد تأثراً بالتأثيرات الأمريكية وتأثيرات خارجية أخرى. فلماذا إذاً لا يجري العمل مع طاغية صديق أقل وحشية إذا كان البديل طاغية غير صديق وأشد وحشية؟ ويمكن أن يكون الاختيار في عالم ما بعد الحرب الباردة الاختيار الأصعب فهو إختيار بين طاغية صديق وديمقراطي

غير صديق. وإن الافتراض الغربي البسيط بأن الحكومات المنتخبة بالوسائل الديمقراطية ستكون متعاونة مع الغرب ومؤيدة له لا يحمل معه الحقيقة بالضرورة في المجتمعات اللاغربية حيث يمكن أن يجلب التنافس الانتخابي قوميين وأصوليين معادين للغرب إلى سدة الحكم. وشعر الغرب بالإرتياح حينما تدخل الجيش الجزائري في سنة ١٩٩٢ وألقى نتائج الانتخابات التي كانت ستفوز بها على نحو واضح جبهة التحرير الإسلامية. ثم تمت طمأنة الحكومات الغربية مرة أخرى حينما أُستبعد حزب الرفاء الديني المتشدد في تركيا وحزب باراتيا جاناتا القومي في الهند عن السلطة بعد أن أحرز كلاهما انتصاراً انتخابياً في بلده في سنة ١٩٩٥ و ١٩٩٦. ومن ناحية أخرى، فإن إيران، في سياق ثورتها، تمتلك في بعض الجوانب أحد أكثر الأنظمة ديمقراطية في العالم الإسلامي، وإن الانتخابات التنافسية في كثير من الدول العربية بضمنها المملكة العربية السعودية ومصر من شأنها، وعلى نحو يكاد يكون مؤكداً، أن تؤدي إلى أن تتولى السلطة حكومات أقل ميلاً عاطفياً بكثير إلى المصالح الغربية من سابقتها غير الديمقراطية. ويمكن أن تكون الحكومة المنتخبة شعبياً في الصين حكومة ذات نزعة قومية إلى حد بعيد بكل ما في الكلمة من معنى. وما أن يعرف قادة الغرب بأن العمليات الديمقراطية في المجتمعات اللاغربية غالباً ما تؤدي إلى أن تتولى السلطة حكومات غير صديقة للغرب، حتى يحاولوا التأثير على تلك الانتخابات وكذلك يفقدوا حماسهم في دعم الديمقراطية في تلك المجتمعات.

الهجرة

إذا كان النمو السكاني زيادةً أو نقصاناً يزل قضياعاً وقدرراً، فإن الحركات السكانية هي محرك التاريخ. إذ في قرون مضت، أدت نسب النمو المتباينة، والظروف الاقتصادية، وسياسات الحكومات إلى انتقال الإغريق، واليهود، والقبائل الجرمانية، والإسكندنافيون، والترك، والسروس، والصينيون، وآخرين غيرهم في هجرات بأعداد ضخمة. وفي بعض الحالات، كانت هذه الحركات السكانية مسألة نسبياً، وفي حالات أخرى كانت عنيفة إلى حد بعيد. أما في القرن التاسع عشر، فكان الأوربيون هم العرق الأول في الغزو السكاني. إذ هاجر في السنين مابين ١٨٢١ و ١٩٢٤ ما يقارب من ٥٥ مليون أوروبي إلى ما وراء البحار، فهاجر ٣٤ مليون منهم إلى الولايات المتحدة.

وقام الغربيون بغزو الشعوب الأخرى وفي بعض الأحيان أبادوا منها شعوباً، وإستكشفوا وإستوطنوا الأراضي الأقل كثافة سكانية. وربما كان تصدير البشر هو البعد الوحيد الأهم لإرتقاء الغرب في الزمن مابين القرنين السادس عشر والعشرين.

ولقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين موجة مختلفة بل أنها أوسع في الهجرة. ففي سنة ١٩٩٠، بلغ عدد المهاجرين الدوليين الشرعيين حوالي ١٠٠ مليون شخص، وبلغ عدد اللاجئين ١٩ مليون شخص، وربما بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين على أقل تقدير ١٠ مليون شخص تقريباً. وكانت هذه الموجة الجديدة من الهجرة، في جانب منها نتيجة للتحرر من الإستعمار وقيام دول جديدة، فإلتخذت دول سياسيات شجعت الناس أو أجبرتهم على الإنتقال. إلا أنها جاءت أيضاً نتيجة لحركة التصير والتطور التقني. وإن التحسينات التي طرأت على وسائل النقل جعلت الهجرة أسهل، وأسرع، وأرخص؛ وعززت التحسينات التي طرأت على وسائل الإتصال الخواضر للقيام بمحاولة الحصول على فرص تحسين الحالة المادية ودعمت العلاقات بين المهاجرين وعوائلهم في وطنهم الأصل. وعلاوة على ذلك، فكما حفز النمو الإقتصادي عند الغرب على الهجرة في القرن التاسع عشر، فقد حث التطور الإقتصادي في المجتمعات اللاغربية على الهجرة في القرن العشرين. وإن الهجرة عملية تزايد تزايداً ذاتياً. ويشير إلى ذلك ميرون وبنر بقوله؛ "إذا كان ثمة 'قانون واحد' في الهجرة، فهو أن الهجرة تظل مستمرة، فما أن تبدأ حتى تحدث جريانها الخاص بها. فالمهاجرون يُمكنون أصلقاتهم وأقربائهم الذين ظلوا خلفهم في الوطن من أن يهاجروا بوساطة تزويدهم بالمعلومات عن كيفية القيام بالهجرة، ويزودهم بالموارد التي تيسر إنتقالهم، ويقدمون لهم العون في إيجاد وظائف وسكن". وتكون نتيجة ذلك، كما عبر عنها ميرون، هو؛ "أزمة هجرة عالمية"⁽²¹⁾.

ولقد عارض الغربيون بثبات وعلى نحو طاع إنتشار الأسلحة النووية، ولقد ساندوا الديمقراطية وحقوق الإنسان. وعلى النقيض من ذلك لا تزال آرائهم بشأن الهجرة متأرجحة وتغير متى ما تغير ميزان القوة على نحو واضح في العقدين الأخيرين من القرن العشرين. وحتى سبعينات القرن العشرين كانت الدول الأوربية بعامتها تميل ميلاً يفضل الهجرة، وفي بعض الحالات، وعلى نحو أشد وضوحاً، شجعت عليها ألمانيا وسويسرا لمعالجة حالات النقص في اليد

العاملة. وفي سنة ١٩٦٥، غيرت الولايات المتحدة نسب الهجرة ذات الوجهة الأوروبية التي كانت قائمة منذ العشرينات، فعدلت قوانينها تعديلاً كبيراً، لتجعل حدوث زيادات هائلة في الهجرة إليها وظهور مصادر جديدة للمهاجرين أمراً ممكناً في سبعينات وثمانينات القرن العشرين. ولكن بحلول الثمانينات، أدت نسب البطالة المرتفعة، وإزدياد عدد المهاجرين، وملاحمتهم "غير الأوروبية" لغالبيتهم العظمى إلى تبدلات صارمة في المواقف والسياسة الأوروبية. وبعد سنوات قليلة أدت مثل هذه الأسباب إلى تبدل يشابه ذلك في الولايات المتحدة.

ولقد إنتقل أغلب مهاجرو ولاجئو السنوات الأخيرة من القرن العشرين من مجتمع لاغربي إلى آخر لاغربي. إلا أن تدفق المهاجرين إلى المجتمعات الغربية قد إقترب من أكبر أعداد الهجرة الغربية للقرن التاسع عشر. ففي سنة ١٩٩٠، كان مهاجرو الجيل الأول يقدرون بـ ٢٠ مليون في الولايات المتحدة، ويقدرّون في أوروبا بـ ١٥,٥ مليون، وفي أستراليا وكندا بـ ٨ مليون. وبلغت نسبة المهاجرين إلى إجمالي السكان ٧ بالمائة إلى ٨ بالمائة في الدول الأوروبية الكبيرة. وألّفت نسبة المهاجرين في الولايات المتحدة ٨,٧ بالمائة من السكان في سنة ١٩٩٤، وهي ضعف النسبة في سنة ١٩٧٠، وألّفت ٢٥ بالمائة من سكان كاليفورنيا و ١٦ بالمائة من سكان نيويورك. ودخل حوالي ٨,٣ مليون شخص إلى الولايات المتحدة في الثمانينات و ٤,٥ مليون شخص في الأعوام الأربعة الأولى من التسعينات.

وجاءت الغالبية العظمى من المهاجرين الجدد من مجتمعات لاغربية. وبلغ عدد السكان الأجانب في ألمانيا وتركيا ١,٦٧٥,٠٠٠ شخص في سنة ١٩٩٠، أما يوغسلافيا، وإيطاليا، واليونان فقدمت الإحصاءات الأكبر غير المتوقعة التالية؛ ففي إيطاليا كانت مصادر الهجرة الرئيسة إليها هي المغرب، والولايات المتحدة "الأمر المسلم به أن أكثرهم أمريكيان من أصل إيطالي عائدتين إلى وطنهم"، وتونس، والفلبين. وبحلول أواسط القرن التسعينات، إستمر ما يقارب من ٤ ملايين مسلم ليعيشوا في فرنسا وما يرقى إلى ١٣ مليون مسلم في أوروبا الغربية بعامتها. وفي خمسينات القرن العشرين، جاء ثلثا المهاجرين إلى الولايات المتحدة من أوروبا وكندا؛ أما في الثمانينات، فجاء تقريباً ٣٥ بالمائة من عدد أكبر بكثير من المهاجرين من آسيا، و ٤٥ بالمائة من أمريكا اللاتينية، وأقل من ١٥ بالمائة من أوروبا وكندا. وفي حين يكون النمو السكاني الطبيعي

منخفض في الولايات المتحدة وهو صفر فعلاً في أوروبا، يكون للمهاجرين نسب إيجاب أعلى ولهذا السبب سيكون لهم الحصة الأكبر من النمو السكاني في المستقبل في المجتمعات الغربية. ونتيجة لذلك، يخشى الغربيون خشيةً متزايدة مع الزمن من "أنهم الآن لا يجري غزوهم بجيوش أو دبابات بل بالمهاجرين الذين ينطقون بلغات أخرى، ويعبدون آلهة أخرى، ويتمنون إلى ثقافات أخرى، كما أنهم يخشون أن يأخذ هؤلاء المهاجرين وظائفهم في المستقبل، ويحتلون أراضيهم، ويجعلوهم يعيشون من دون نظام رفاهة إجتماعية، ويهددون أسلوب حياتهم"⁽²²⁾. ويتحدث عن ذلك ستلي هوفمان قائلاً: إن هذه المخاوف التي تثير الهلع، والتي تمتد جذورها في إنحدار النمو السكاني النسي، "تقوم على أساس من إصطدامات ثقافية حقيقية ومخاوف بشأن الهوية الوطنية"⁽²³⁾.

وبحلول السنوات الأولى من التسعينات، كان ثلثا المهاجرين في أوروبا من المسلمين، وأصبح القلق الأوربي بشأن الهجرة أشد من كل قلق ذاك الذي يتعلق بهجرة المسلمين. وإن التحدي هو في النمو السكاني — فكانت حصة المهاجرين ١٠ بالمائة من نسبة الولادات في أوروبا الغربية، وكانت حصة المهاجرين العرب ٥٠ بالمائة من نسبة الولادات في بروكسل — وإن التحدي هو ثقافي، فالتجمعات المسلمة سواءً كانت تركية في ألمانيا أو جزائرية في فرنسا فإنها مازالت غير مندمجة مع الثقافات المضيفة، وبما زاد من قلق الأوربيين إن هذه التجمعات المسلمة يبدو عليها مؤشرات ضئيلة للإندماج في تلك الثقافات. وأشار إلى ذلك جين ماري دوميناش في سنة ١٩٩١، قائلاً: "ثمة خوف ينمو متزايداً في أوروبا من أقصاها إلى أقصاها بشأن المجتمع المسلم الذي ينتشر عبر الخطوط الأوربية تشمل حوالي ثلاث عشرة أمة من الجمعية الأوربية". وعلق على قضية المهاجرين أحد الصحفيين الأمريكان قائلاً:

إن النزعة العدائية الأوربية هي إنتقائية على نحو يثير الفضول. إذ أن قلّة من الفرنسيين قلقون بشأن إنقضااض يأتي عليهم من الشرق — فالبولنديون بعد كل شيء هم أوروبيون وكاثوليكيون. لكن بالنسبة إلى أغلب الفرنسيين، فإن المهاجرين من غير العرب لا يُخوفوا ولا يُحتقروا، بل إن النزعة العدائية تتوجه في أغلبها نحو المسلمين. فالكلمة "مهاجر" عند الفرنسيين هي بالفعل مرادف للإسلام، الذي هو الآن ثاني أكبر دين في فرنسا، وهو أمر يعكس عنصرية ثقافية وعرقية لها جذور عميقة في التاريخ الفرنسي⁽²⁴⁾.

إلا أن الفرنسيين هم ذوي عنصرية ثقافية أكثر من كونهم عنصريين عرقياً بأي معنى دقيق. فلقد قبلوا الأفارقة السود الذين يتكلمون الفرنسية بطلاقة في هيتهم التشريعية لكنهم لا يقبلون الفتيات المسلمات اللواتي يرتدن لفاح الرأس في مدارسهم. وفي سنة ١٩٩٠، كان ٧٦ بالمائة من عامة الفرنسيين يعتقدون بأنه يوجد مسلمون أكثر مما ينبغي في فرنسا، ويعتقد ٤٦ بالمائة بأنه يوجد سود أكثر مما ينبغي، ويرى ٤٠ بالمائة منهم بأنه يوجد آسيويون أكثر مما ينبغي، ويرى ٢٤ بالمائة منهم بأنه يوجد يهود أكثر مما ينبغي في فرنسا. وفي سنة ١٩٩٤، قال ٤٧ بالمائة من عامة الشعب الألماني بأنهم ما كانوا يفضلوا أن يكون العرب جيراناً لهم، وقال ٣٩ بالمائة منهم أنهم لا يريدون البولنديين، وقال ٣٦ بالمائة منهم أنهم لا يريدون الترك، وقال ٢٢ بالمائة منهم أنهم لا يريدون اليهود^(٢٥). أما في أوروبا الغربية، فإن معاداة السامية الموجهة ضد العرب قد حلت على نحو واسع محل معاداة السامية الموجهة ضد اليهود.

وكشفت المعارضة الشعبية ضد الهجرة والزرعة العدائية نحو المهاجرين عن نفسها إلى أقصى حد في أعمال العنف ضد مجتمعات المهاجرين والأفراد التي أصبحت قضية ولاسيما في ألمانيا في مطلع التسعينات. والأهم من ذلك، إرتفعت نسبة الأصوات المؤيدة لأحزاب جناح اليمين، والحزب القومي، والأحزاب المعارضة للهجرة. لكن هذه النسب في الأصوات كانت نادراً ما تكون كبيرة. إذ نال الحزب الجمهوري في ألمانيا أكثر من ٧ بالمائة من الأصوات في الانتخابات الأوربية التي جرت في سنة ١٩٨٩، لكنه لم يكسب إلا ٢,١ بالمائة في الانتخابات الوطنية التي جرت في سنة ١٩٩٠. وفي فرنسا زادت الأصوات المؤيدة للجبهة الوطنية التي كانت غير جدية بالإهتمام في سنة ١٩٨١، إلى ٩,٦ بالمائة في سنة ١٩٨٨، وإستقرت فيما بعد ما بين ١٢ بالمائة إلى ١٥ بالمائة في الانتخابات الإقليمية والبرلمانية. وفي سنة ١٩٩٥ نال المرشحان القوميان للرئاسة ١٩,٩ بالمائة من الأصوات وتم انتخاب مرشحو الجبهة الوطنية كرؤساء بلديات حتى في مدينتي طولون ونيس. وعلى نحو مشابه، إرتفعت في إيطاليا نسبة الأصوات المؤيدة للتحالف الوطني من حوالي ٥ بالمائة في الثمانينات إلى ما بين ١٠ بالمائة إلى ١٥ بالمائة في مطلع التسعينات. وفي بلجيكا زادت نسبة الأصوات المؤيدة للتكتل الفلمنكي^١ /الجبهة الوطنية إلى ٩ بالمائة في سنة ١٩٩٤ في

^١ وهي مجموعة عرقية تنطق باللغة الفلمنكية وتتنطق في شمال وغرب بلجيكا. لترجم

الانتخابات المحلية، إذ كسب التكتل الفلمنكي ٢٨ بالمائة من الأصوات في مدينة أنتويرب. أما في النمسا فارتفعت نسبة الأصوات المؤيدة لحزب الحرية في الانتخابات العامة من أقل من ١٠ بالمائة في سنة ١٩٨٦ إلى أكثر من ١٥ بالمائة في سنة ١٩٩٠، وإلى تقريباً ٢٣ بالمائة في سنة ١٩٩٤⁽²⁶⁾. إن هذه الأحزاب الأوروبية التي تقف ضد هجرة المسلمين إلى دولها، كانت في جانب كبير منها هي النظر المقابل للأحزاب الإسلامية المتشددة في الدول المسلمة. فكانت هذه الأحزاب الأوروبية ونظيراتها المسلمة كلتاهما أحزاباً مارقة إذ تشجب فساد المؤسسات والأحزاب القائمة عليها، وتستغل المظالم الاقتصادية، وبخاصة البطالة، فتلجأ إلى إغراءات عرقية ودينية، وتهاجم التأثيرات الأجنبية في مجتمعاتها. وفي كلتا الحالتين ظهرت جماعات لها آراء متطرفة متعصبة وتورطت بأعمال إرهابية وأحداث عنف. وفي أغلب الحالات كانت الأحزاب الإسلامية المتشددة والأحزاب الأوروبية القومية كلتاهما تميل لتفعل أفضل ما لديها في الانتخابات المحلية مما هو عليه فعلها في الانتخابات الوطنية. وكانت المؤسسات السياسية في الدول المسلمة والأوروبية تستجيب إلى هذه التطورات بأساليب متشابهة. وكما قد رأينا، أصبحت الحكومات في الدول المسلمة بأجمعها أكثر إسلامية في توجهاتها، ورموزها، وسياساتها، وممارساتها. أما في أوروبا، فتنبت الأحزاب السائدة النهج الخطابي لأحزاب جناح اليمين والمعادية للهجرة، وأيدت إجراءاتها. وحيثما كانت السياسات الديمقراطية تعمل على نحو فعال، وكان يوجد حزبان بديلان أو أكثر لحزب إسلامي أو قومي، فإن الأصوات المؤيدة لها تبلغ ذروتها عندما ترتفع إلى حوالي ٢٠ بالمائة. ولم تحتاز الأصوات المؤيدة للأحزاب المعارضة تلك النسبة إلا حينما لم يكن يوجد بديل مؤثر آخر للحزب أو الائتلاف في السلطة، كما جرى عليه الحال في الجزائر، والنمسا، وكان واضحاً إلى حد بعيد في إيطاليا.

وفي مطلع التسعينات تنافس القادة السياسيون الأوروبيون فيما بينهم من أجل الاستجابة إلى المشاعر المعادية للهجرة. ففي فرنسا، أعلن جاك شيراك في سنة ١٩٩٠ قائلاً: إن "الهجرة يجب أن يتم إيقافها بكل أشكالها"؛ كما دعى وزير الداخلية تشارلز باسكوا في سنة ١٩٩٣ إلى السعي من أجل جعل "الهجرة صفراً"؛ كما أن القادة السياسيين مثل فرانسوا ميتران، وأدث كريسون، وفالري جيسكارد دي ستينغ، وآخرون إتخذوا مواقفًا معارضة للهجرة. وكانت الهجرة

قضية رئيسة في الانتخابات الرئاسية التي جرت في سنة ١٩٩٣ وساهمت على نحو واضح في فوز الأحزاب المحافظة في تلك الانتخابات. وفي خلال السنوات الأولى من التسعينات جرى تغيير سياسة الحكومة الفرنسية إلى الشكل الذي يجعل الأمر عسيراً على أبناء الأجانب أن يصبحوا مواطنين فرنسيين، وعلى عوائل الأجانب في المهجرة إليهم، وعلى الأجانب في المطالبة بحق اللجوء السياسي، وعلى الجزائريين في الحصول على تأشيرات تسمح لهم بدخول فرنسا. وأبعد المهاجرون غير الشرعيين وجرى تعزيز قوات الشرطة وسلطات الحكومة الأخرى التي تتعامل مع المهجرة.

وفي ألمانيا عبر المستشار هلمت كول والقادة السياسيين الآخرين كذلك عن قلقهم بشأن المهجرة، وفي خطوة الحكومة الأهم، عُدلت المادة السادسة عشر من الدستور الألماني التي تنص على ضمان حق اللجوء السياسي "للأشخاص المضطهدين لأسباب سياسية" وقطعت منها الفوائد التي تمنحها لمن يطلبون اللجوء السياسي. وفي سنة ١٩٩٢، جاء إلى ألمانيا ٤٣٨,٠٠٠ شخص طلباً للجوء السياسي؛ بينما لم يأتي إليها في سنة ١٩٩٤ لهذا الغرض إلا ١٢٧,٠٠٠ شخص. أما بريطانيا فكانت قد خفضت في سنة ١٩٨٠ تخفيضاً كبيراً من المهجرة القادمة إليها إلى حوالي ٥٠,٠٠٠ شخص في السنة ولهذا السبب كانت هذه القضية تثير مشاعر ومعارضة أقل حدة في هذا البلد مما هو عليه الحال في بقية القارة. ولكن في الفترة ما بين ١٩٩٢ و ١٩٩٤ خفضت بريطانيا عدد الذين تمنحهم حق اللجوء السياسي وتسمح لهم بالبقاء في بريطانيا من أكثر من ٢٠,٠٠٠ شخص إلى أقل من ١٠,٠٠٠ شخص. وحينما أزيلت الحواجز عن التنقل بين دول الاتحاد الأوروبي، كان قلق بريطانيا يتركز إلى درجة كبيرة على مخاطر هجرة غير أوربية قادمة من أوروبا. وعلى العموم كانت دول أوروبا الغربية في أواسط التسعينات تتحرك تحركاً لا يرحم نحو تخفيض المهجرة إليها من مصادر غير أوربية تخفيضاً إلى حده الأدنى أن لم يجري استئصالها تماماً.

وتقدمت قضية المهجرة على كل قضية في وقت تأخر إلى حد ما في الولايات المتحدة عن الوقت الذي ظهرت فيه في أوروبا ولم تؤكّد نفس الحدة في المشاعر. وكانت الولايات المتحدة دائماً دولة مهاجرين، ولا زالت ترى نفسها بأنها كذلك، ولقد طورت عبر التاريخ عمليات ناجحة للغاية من أجل إستيعاب القادمين الجدد. وبالإضافة إلى ذلك، كانت البطالة في الثمانينات والتسعينات أقل في الولايات المتحدة إلى درجة كبيرة مما كانت عليه في أوروبا، فلم يكن الحسوف

من فقدان الوظائف عاملاً حاسماً في صياغة المواقف بشأن الهجرة. وكانت مصادر الهجرة إلى أمريكا كذلك متنوعة أكثر من مصادر الهجرة إلى أوروبا، ولهذا السبب كان الخوف من أن يتحاشها مجموعة أجنبية واحدة أقل على المستوى الوطني، على الرغم من أن هذا الخوف موجود فعلاً على مستويات محلية معينة. وكان الفرق الثقافي بين أكبر مجموعتي مهاجرين عن الثقافة المضيفة كذلك أقل مما هو عليه الفرق في أوروبا؛ فالمكسيكيون هم كاثوليكيون وينطقون بالأسبانية، والفلبينيون هم كاثوليكيون وينطقون بالإنجليزية.

وعلى الرغم من هذه العوامل، ففي خلال ربع قرن بعد أن تمت المصادقة على قرار سنة ١٩٦٥ الذي سمح بزيادة كبيرة في الهجرة القادمة من آسيا وأمريكا اللاتينية، تغير الرأي العام الأمريكي تغيراً حاسماً. إذ في سنة ١٩٦٥ لم يكن الراغبون بحجرة أقل من عامة الشعب إلا ٣٣ بالمائة. وفي سنة ١٩٧٧ كانت نسبة الراغبين بحجرة أقل ٤٢ بالمائة؛ وارتفعت في سنة ١٩٨٦ إلى ٤٩ بالمائة، وفي الفترة ما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٣ أصبحت ٦١ بالمائة. وتكشف إقتراعات الانتخابات في التسعينات بثبات عن إن نسبة ٦٠ بالمائة أو أكثر من عامة الشعب يفضلون تقليص الهجرة⁽²⁷⁾. وعلى الرغم من أن القلق على الاقتصاد والظروف الاقتصادية تؤثر في المواقف بشأن الهجرة، فإن المعارضة المتزايدة بثبات ضدها في زمان اليسر وزمان العسر توحى بأن الثقافة، والجرمة، وإسلوب الحياة كانت هي العوامل الأهم في هذا التبدل في الرأي. وعلق أحد المراقبين على هذا الأمر في سنة ١٩٩٤ قائلاً: "إن الكثير، وربما أغلب الأمريكيان، مازالوا يرون أمتهم بأنها وطن أهله أوروبيين، وجاءت قوانينه من الموروث البريطاني، ولغته هي (ويجب أن تبقى) الإنجليزية، وإن مؤسساته وعمرانه العام تجدد ما يلهمها في المعايير الرومانية — الإغريقية الغربية، ولدينه جنود يهودية — مسيحية، وجاءت عظمته أصلاً من العمل الأخلاقي البروتستانتي". وإذا يعكس عامة الشعب هذه الآراء، قالت نسبة ٥٥ بالمائة من عينة من عامة الشعب أنهم يعتقدون بأن الهجرة تخطر يهدد الثقافة الأمريكية. وبينما يرى الأوروبيون خطر الهجرة حين تكون قادمة من المسلمين أو العرب، يرى الأمريكيون هذا الخطر أمريكي لاتيني وآسيوي إلا أنه في المقام الأول مكسيكي. وحينما سُئل الأمريكيان في سنة ١٩٩٠ عن أي الدول كانت الولايات المتحدة تسمح أن يأتي منها مهاجرون أكثر مما ينبغي، فكان عدد أفراد المجموعة التي حددت المكسيك بلغ ضعف

عدد أية مجموعة أخرى من العينة، وجاء بعدها حسب الترتيب كوبا، والشرق (على غير تحديد)، وأمريكا الجنوبية وأمريكا اللاتينية (على غير تحديد)، واليابان، وفيتنام، والصين، وكوريا⁽²⁸⁾.

وأدت المعارضة الجماهيرية للتنامية ضد الهجرة، في مطلع التسعينات، إلى ردة فعل سياسية تضاهي تلك التي حدثت في أوروبا. وإذا تعكس الأحزاب اليمينية والمعارضة للهجرة طبيعة النظام السياسي الأمريكي، فإنها لم تكسب أصواتاً أكثر، لكن المجموعات الشعبية والخيرية المناهضة للهجرة أصبحت بأعداد كبيرة، وأكثر نشاطاً، وصوتها يُسمع على نطاق أوسع. وإنصب إمتعاض شديد على ٣,٥ مليون إلى ٤ مليون مهاجر غير شرعي، وإستحاب السياسيون إلى هذا الإمتعاض. وكما جرى الحال في أوروبا، فكانت ردة الفعل الأقوى على مستويات الولاية والمستويات المحلية التي تقع عليها أعباء أغلب الخسائر التي تأتي بسبب المهاجرين. ونتيجة لذلك؛ وفي سنة ١٩٩٤ إنضمت إلى فلوريدا تبعاً ست ولايات أخرى فقدمت طلباً إلى الحكومة الفدرالية من أجل منحها ٨٨٤ مليون دولار سنوياً لتغطية نفقات التعليم، والإعانة، والدعم القانوني، ونفقات أخرى سببها المهاجرون غير الشرعيين. وفي كاليفورنيا، وهي الولاية التي يعيش فيها العدد الأكبر من المهاجرين بالعدد المجرّد وبالنسبة، كسب حاكمها بيت ولسن التأييد الشعبي لأنه دعى إلى إلغاء التعليم العام لأبناء المهاجرين غير الشرعيين، ورفض منح حق المواطنة لأبناء المهاجرين غير الشرعيين الذين ولدوا في الولايات المتحدة، ومنع عنهم الإعانات المالية التي تمنحها الولاية من أجل العناية الطبية الطارئة للمهاجرين غير الشرعيين. وفي تشرين الثاني من سنة ١٩٩٤، صادق أهل كاليفورنيا بأغلبية كاسحة على القرار ذي الرقم ١٨٧، الذي يحرم على الغرباء غير الشرعيين وأبنائهم الاستفادة من الخدمات الصحية، والتعليم، والإعانة.

وفي سنة ١٩٩٤، كانت إدارة كلتن كذلك، تنقلب على وقفته الأولى، فتحرّكت نحو تقوية وسائل السيطرة على الهجرة، وتشديد القوانين التي تسيطر على منح حق اللجوء السياسي، وتوسيع خدمة الهجرة والتطبيع، وتعزيز قوات خفر الحدود، وإنشاء حواجز مادية على طول حدودها مع المكسيك. وفي سنة ١٩٩٥، أوصت لجنة إصلاح الهجرة، التي فوضها الكونغرس في سنة ١٩٩٠، بتخفيض الهجرة الشرعية السنوية من أكثر من ٨٠٠,٠٠٠ إلى ٥٥٠,٠٠٠ ومنح الأفضلية في الهجرة إلى الأبناء من صغار السن ومن الأقارب الزوج أو الزوجة دون غيرهم من

أقارب الذين إكتسبوا حق المواطنة أو المقيمين في الوقت الحاضر، وهي الشروط التي "أنشأت غضب العوائل الأمريكية ذات الأصول الآسيوية والإسبانية - البرتغالية"⁽²⁹⁾. وكان هذا تشريعاً يمسد كثيراً من توصيات لجنة إصلاح الهجرة وإجراءات أخرى تفرض قيوداً على الهجرة في طريقها أن تصبح قوانيناً بعد أن تَمَّ بالكونغرس في سنة ١٩٩٥-٩٦. وهكذا بحلول أواسط التسعينات، كانت قد أصبحت الهجرة قضية سياسية رئيسة في الولايات المتحدة، وفي سنة ١٩٩٦ جعل باترك بوتشنان معارضة الهجرة القضية المحورية المطلقة لحملة الإنتخابية. وتحذو الولايات المتحدة حذو أوروبا في التحرك نحو تخفيض كبير في عدد اللاغريبين الذين يدخلون مجتمعاتها.

هل تستطيع أياً من أوروبا أو الولايات المتحدة أن توقف مدَّ الهجرة هذا؟ لقد مرَّت فرنسا بموجة جاعحة ذات شأن من التشاؤمية من مستقبل النمو السكاني، وتمتد هذه الموجة ابتداءً من الرواية اللافحة التي ألَّفها جين راسبيل في السبعينات إلى التحليل العلمي الذي قدمه كلود شيزنيه في التسعينات وتوجتها في سنة ١٩٩١ تعليقات بر ليلوتش الذي قال: "إن التاريخ، والمحيط السكاني القريب، والفقر تدل على أن قدر فرنسا وأوروبا هو أن يجتاحها أناس قادمين من مجتمعات فاشلة من الجنوب. فكان ماضي أوروبا أبيض يهودي - مسيحي. أما مستقبلها فليس كذلك"⁽³⁰⁾. لكن المستقبل لا يُقدر على نحو لا يمكن تغييره؛ ولا حتى مستقبل أي شخص سرمدى. إن القضية هي ليست ما إذا كانت أوروبا ستكون مسلمة أم لا، أو أن الولايات المتحدة ستكون إسبانية أو برتغالية أم لا. بل إن القضية هي ما إذا كانت أوروبا وأمريكا ستصبح يوماً ما مجتمعات متصدعة فتحتوي على جماعتين متميزتين عن بعضهما البعض ومنفصلتين إلى درجة كبيرة وتنتميان إلى حضارتين مختلفتين، الأمر الذي يعتمد، بالمقابل، على أعداد المهاجرين، والمدى الذي إليه يتم هضمهم في الثقافات الغربية السائدة في أوروبا وأمريكا.

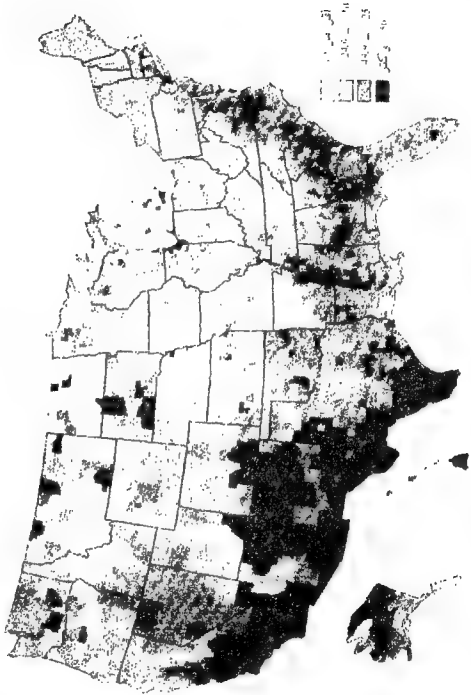
^{٢٩} إن رواية راسبيل التي عنوانها *مسكر القديسين* تم طبعها لأول مرة في سنة ١٩٧٣ (نابرس طبعات روبرت لافونت) وأصدرت بطبعة جديدة في سنة ١٩٨٥ حينما زادت حدة القلق بشأن الهجرة في فرنسا. وإن إهتمام الأمريكان بهذه الرواية أيقظه على نحو مشهور حدة القلق الذي زاد في أمريكا في سنة ١٩٩٤، وماثيو كونيلى و بول كندي بطرحهم السؤال: "هل يجب أن يكون البقية ضد الغرب؟" و أكتلتك مثلي. في المجلد ٢٧٤ صدر في (كلتون الأول من سنة ١٩٩٤)، في الصفحات ٦١ وما بعدها، ومقدمة راسبيل في النسخة الفرنسية التي صدرت في سنة ١٩٨٥ وطُبعت باللغة الإنجليزية في العقد الإحصائي. في المجلد الرابع (شتاء ١٩٩٣-٩٤) الصفحات ١١٥-١١٧.

إن المجتمعات الأوروبية بعامةها أما أنها لا ترغب في جعل المهاجرين يتقنوا بثقافتها أو تواجه صعوبة كبيرة في القيام بذلك، أما إلى أية درجة تبلغ رغبة المهاجرين المسلمين وأولادهم في أن يتقنوا بتلك الثقافات، فإنه أمر غير واضح. وهذه الأسباب، فإن هجرة كبيرة تستمر زمناً طويلاً يرجح أن تؤدي إلى تكوين دول مقسمة إلى مجتمعات مسيحية ومسلمة. وهذه النتيجة يمكن تجنبها إلى الحد الذي عنده تكون الحكومات والشعوب الأوروبية مستعدة لتحمل عقبات تقيد مثل هذه الهجرة؛ التي تتضمن الخسائر المالية المباشرة للإجراءات المضادة للهجرة، والخسائر الاجتماعية بسبب الإمعان في عزل الجماعات المهاجرة الموجودة الآن، والخسائر الاقتصادية المحتملة في المدى البعيد بسبب شحة اليد العاملة ونسب النمو الضئيلة.

لكن مشكلة الغزو السكاني المسلم يُحتمل أن تضعف، فحينما تبلغ نسب النمو السكاني في مجتمعات شمال إفريقيا والشرق الأوسط ذروتها، كما قد بلغت ذروتها في بعض الدول، فإنها تبدأ بعدها بالهبوط⁽³¹⁾. إذ إلى الدرجة التي يحفز عندها ضغط النمو السكاني على الهجرة، فإن هجرة المسلمين يمكن أن تكون أقل بكثير بحلول سنة ٢٠٢٥. وهذا الحال لا ينطبق على إفريقيا ما تحت الصحراء. ولكن، إذا ما حدث تطور إقتصادي وأدى إلى حركة اجتماعية في غرب ووسط إفريقيا، ستزداد حوافز وأسباب الهجرة، لهذا، فإن الخطر على أوروبا من "جعلها مسلمة" سيخلفه خطر "جعلها إفريقية". أما إلى أي مدى يكون فيه هذا الخطر حقيقة ملموسة، فإنه أمر سيئاتر كذلك تأثيراً كبيراً بالمدى الذي إليه يقلل مرض نقص المناعة المكتسبة (الأيدز) والجوائح الأخرى سكان إفريقيا، وبالدرجة التي عندها تجذب جنوب إفريقيا المهاجرين من دول أخرى من إفريقيا. وبينما يفرض المسلمون المشكلة المباشرة على أوروبا، يفرض المكسيكيون المشكلة المباشرة على الولايات المتحدة. وإذا كان الأمر المسلم به هو استمرار التوجهات والسياسات الجارية، فإن الوضع السكاني لأمريكا، كما يكشف عن ذلك النسب والجدول ٨-٢، سيتغير على نحو مثير في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين، فيصبح تقريباً ٥٠ بالمائة منها من البيض و ٢٥ بالمائة منها إسبانية — برتغالية، وكما يجري الحال مع أوروبا، فيمكن أن تؤدي التعديلات في سياسة الهجرة وتعزيزات فعالة في إجراءات مضادة للهجرة إلى تغيير هذه المؤشرات.

النطاق للشعوب الأصلية بالنسبة للثروة الحيوانية في كل إقليم الذين يسكنون في سنة 2020 أما سيد أو أسيون أو أمريكيين الأصل، أو من أصول إسبانية وبرتغالية

الولايات المتحدة: دولة متصصة



المصدر: اعتمدت على بيانات من مكتب إحصاء سكان الولايات المتحدة، حقوق الطباعة لروجر دويل في سنة ١٩٩٥ خاص إلى التقرير العالمي ولخبر الولايات المتحدة.

الجدول ٢-٨
سكان الولايات المتحدة حسب العنصر والعرق (بالنسبة المئوية)

١٩٩٥	٢٠٢٠	٢٠٥٠	
تقدير	تقدير	تقدير	
%٧٤	%٦٤	%٥٣	بيض من غير الأسبان أو البرتغاليين
%١٠	%١٦	%٢٥	بيض من أصول إسبانية أو برتغالية
%١٢	%١٣	%١٤	سود
%٣	%٦	%٨	آسيويون ومن سكان جزر المحيط الهادي
%١٠	%١٠	%١٠	أمريكان من الهنود الحمر وسكان الأسكا الأصليين
٢٦٣	٣٢٢	٣٩٤	المجموع الكلي (بالملايين)

المصدر: مكتب الولايات المتحدة للإحصاء السكاني. مؤشرات على الزيادات السكانية للولايات المتحدة حسب العمر والجنس، والعنصر، وذوي الأصول الإسبانية والبرتغالية للسكن من ١٩٩٥ إلى ٢٠٥٠ (واشنطن: مكتب الحكومة للطباعة سنة ١٩٩٦) الصفحتين ١٢-١٣.

وحتى لو جرى اتخاذ تلك التعديلات، فستبقى القضية المركزية هي؛ إلى أية درجة يتم دمج ذوي الثقافة الإسبانية والبرتغالية في المجتمع الأمريكي كما جرى ذلك على الجماعات المهاجرة السابقة. ويواجه الجيلان الثاني والثالث من المهاجرين من ذوي الأصول الإسبانية والبرتغالية مجموعة متنوعة واسعة من المحفزات والضغط في اندماجهم ذلك. أما الهجرة المكسيكية، من ناحية أخرى، فتختلف عن الهجرات الأخرى في نواحي يُحتمل أن يكون لها شأن. أولاً، يأتي المهاجرون من أوروبا وآسيا عبر المحيطات، بينما يأتي المكسيكيون مشياً عبر الحدود أو بـضوء النهر ليعبروا إلى الضفة الأخرى. ويضاف إلى ذلك، تمكنهم سهولة وسائل النقل والإصال المتزايدة من الاحتفاظ بإتصالات وصلة هوية وثيقة مع مجتمعاتهم الأصلية. ثانياً، يتجمع المهاجرون المكسيكيون جنوب غرب الولايات المتحدة ويكونون بذلك جزءاً من الإمتداد الطبيعي للمجتمع المكسيكي يمتد من يوكاتان وحتى كولورادو (أنظر الخريطة ١-٨). ثالثاً، توحى بعض السدائل بأن مقاومة الاندماج هو أقوى بين المهاجرين المكسيكيين مما هو عليه الحال مع الجماعات المهاجرة الأخرى، وبأن المكسيكيين يميلون إلى المحافظة على هويتهم المكسيكية، كما شهد على ذلك النزاع على القرار رقم ١٨٧ الذي صدر في كاليفورنيا في سنة ١٩٩٤. رابعاً، إن المنطقة التي يسكنها المهاجرون المكسيكيون هي المنطقة التي استولت عليها الولايات المتحدة بعد أن هزمت المكسيك في أواسط القرن العشرين. ويكاد يكون الأمر مؤكداً أن التطور الاقتصادي المكسيكي سيؤدّ مشاعراً انتقاميةً مكسيكية. وفي وقت ما، يمكن أن تكون نتائج التوسع بالقوة العسكرية

في القرن التاسع عشر مُهتدة ويُحتمل أن يقبلها التوسع السكاني المكسيكي في القرن الحادي والعشرين.

إن ميزان القوة المتغير بين الحضارات يجعل الأمر عسيراً أكثر فأكثر على الغرب أن يحقق أهدافه فيما يخص إنتشار أسلحة الدمار الشامل، وحقوق الإنسان، والهجرة، وقضايا أخرى. ولكي يقلل الغرب من خسائره في هذا الموقف، يتطلب منه الأمر أن يستخدم مصادره الاقتصادية ببراعة بأسلوب العصا والجزرة في تعامله مع المجتمعات الأخرى، وأن يرسخ وحدته و ينسق سياساته لكي يجعل الأمر صعباً على المجتمعات الأخرى أن تحرض دولة أوربية على أخرى، أو أن تشجع وتستغل الخلافات بين الأمم اللاغربية. وإن قدرة الغرب على إتخاذ هذه الاستراتيجيات ستشكلها طبيعة وقوة نزاعاته ضد الحضارات المتحدة من ناحية، ومن ناحية أخرى يعتمد على المدى الذي إليه يستطيع أن يتوحد وينمي مصالح مشتركة مع الحضارات المتأرجحة.

الفصل التاسع

السياسات العالمية للحضارات

الدول الجوهرة ونزاعات خطوط الصدع

إن الحضارات هي القبائل الإنسانية المطلقة عن الحدود، لهذا فإن صراع الحضارات هو صراع قبلي على مستوى عالمي. وفي العالم البادئ بالظهور، قد تشكل دول وجماعات تنتمي إلى حضارتين مختلفتين إرتباطات وإتلافات محدودة، ومن أجل أغراض خاصة، ومن أجل المناورة لكي تتقدم بمصالحها على كيانات تنتمي إلى حضارة ثالثة أو من أجل تحقيق غايات مشتركة. إلا أن العلاقات بين جماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة، في الغالب، لن تكون حميمة أبداً، بل عادة ما تكون باردة، وغالباً ما تكون عدوانية. أما العلاقات الموروثة من الماضي بين دول ذات حضارات مختلفة، مثل التحالفات العسكرية للحرب الباردة، فيرجح أن تضعف أو تتبخر. أما الآمال بشأن "شراكات" وثيقة ما بين الحضارات، مثل التي صاغها ذات مرة قادما من أجل روسيا وأمريكا، فهي غاية لن تُدرك. إن العلاقات البادئة بالظهور ما بين الحضارات ستتنوع على نحو طبيعي فتتدرج من المتباعدة إلى العنيفة، وسيقع بين هذين النوعين سلسلة من علاقات أشد تدهوراً وإنحداراً. وفي كثير من الحالات، فيرجح أن تقترب العلاقات من الـ "سلام البارد" وهو السلام الذي حذر بشأنه بورس يالتسن من أنه يمكن أن يكون مستقبل العلاقات بين روسيا والغرب. ويمكن لعلاقات أخرى ما بين الحضارات أن تقترب من حالة "حرب باردة". وكان أول من صاغ مصطلح الحرب الباردة هم إسبانيوا القرن الثالث عشر ليصفوا به "نعايشهم القلق" مع المسلمين على ساحل البحر المتوسط، وفي تسعينات القرن العشرين، رأى كثيرون "حرباً باردة" حضارية" تقع وتشتد مرة أخرى بين الإسلام والغرب⁽¹⁾. وفي عالم الحضارات لن تكون هذه الحرب هي العلاقة الوحيدة التي تتميز بهذه الصفة. فعبارة الوصف مثل؛ سلام بارد، حرب

باردة، حرب تجارية، شبه حرب، سلام قلق، علاقات مضطربة، خصومة شديدة، تعايش تنافسي، سباقات تسلح، يُرجّح على الأغلب أن تكون هي العبارات التي تصف العلاقات بين كيانات تنتمي إلى حضارات مختلفة. أما الثقة والصداقة فستكون نادرة.

وسيتخذ الصراع الحضاراني صيغتين. فعلى المستوى المحلي أو الأصغر؛ ستتشب نزاعات خطوط الصدع بين الدول المتجاورة التي تنتمي إلى حضارات مختلفة، ونزاعات بين الجماعات التي تنتمي إلى حضارات مختلفة داخل أية دولة، ونزاعات، كما قامت في الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا السابقتين، تنشب بين جماعات تحاول أن تنشئ دولاً جديدةً على أنقاض دول قديمة. وتسود نزاعات خطوط الصدع، على وجه الخصوص، العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين. أما أسباب هذه النزاعات وطبيعتها والقوى المحركة لها فبيّنها الفصلان العاشر والحادي عشر. أما على المستوى العالمي أو الأكبر، فستقع نزاعات دول الجوار بين الدول الرئيسة للحضارات المختلفة. وإن القضايا التي تكون قضايا تقليدية للسياسات الدولية في هذه النزاعات، تشمل القضايا التالية:

١. التأثير النسبي، في تشكيل الأحداث العالمية، وإجراءات المنظمات الدولية العالمية مثل الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والمصرف العالمي؛
٢. القوة العسكرية النسبية، التي تظهر بوضوح في الخلافات بشأن منع إنتشار أسلحة الدمار الشامل والسيطرة على الأسلحة وسباقات التسلح؛
٣. القوة والرفاهة الاقتصادية، التي تظهر بوضوح في النزاعات على التجارة، والاستثمار، وقضايا أخرى؛
٤. قيام شعب بالتمييز ضد شعب آخر ينتمي إلى حضارة أخرى أو بإبعاد جماعة، تنتمي إلى حضارة أخرى، عن أراضيه، ويتضمن هذا الأمر جهوداً تبذلها دولة تنتمي إلى إحدى الحضارات لحماية جماعة ينتمون لها في حضارة أخرى؛
٥. القيم والثقافة، هي التي تنشب من أجلها الصراعات عندما تحاول دولة ما أن تدعم أو تفرض قيمها على شعب ينتمي إلى حضارة أخرى؛

٦. أحياناً، الأرض، التي تصبح عليها دول الجواهر مشاركات على خط المواجهة في حروب خط الصدع.

إن هذه القضايا، هي بالتأكيد، أسباب النزاع بين البشر على مدار التاريخ. ولكن عندما يكون الخصوم في القضية دولاً تنتمي إلى حضارات مختلفة، فإن الاختلافات الثقافية تزيد من قوة النزاع. وفي خصم تنافس دول الجواهر فيما بينها، تحاول هذه الدول أن تحشد حولها جماعاتها التي تنتمي إلى حضاراتها، لكي تنال تأييداً من حضارات ثالثة، وتعزز انقساماً مابين الحضارات المعادية لها وتدعم إرتدادات عن بعضها البعض، ولكي تستخدم الخطة المناسبة للإجراءات الدبلوماسية، والسياسية، والاقتصادية، وإجراءات سرية وإغراءات دعائية وإجراءات قسرية حتى تدرك غاياتها. ولكن لا يرجح أن تذهب دول الجواهر إلى إستعمال القوة العسكرية وجهاً لوجه بعضها ضد بعض، إلا في مواقف مثل التي أصبحت قائمة في الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية حيث تتجاوز دول الجواهر بعضها جنب بعض على طول خط الصدع الحضارتي. أما فيما عدا ذلك من حالات، فإن حروب دول الجواهر لا تقوم إلا في حالتين؛ الأولى؛ يمكن أن تنشأ هذه الحروب بسبب تصاعد قوة نزاعات خط الصدع بين الجماعات المحلية بصفتها جماعات نسبية، وبضمنها دول الجواهر، فتخرج لمساندة المحاربين الذين ينتسبون إليها. إلا إن هذه الاحتمالية بلذاها تخلق باعثاً رئيساً لدول الجواهر في الحضارات المواجهة لها يدفعها إلى إحتواء أو حل نزاع خط الصدع.

الثانية؛ يمكن أن تقع حرب الدولة الجواهر بسبب التغيرات التي تحدث في الميزان العالمي للقوة بين الحضارات. إذ في داخل الحضارة الإغريقية، قادت قوة الأثينيين المتعاطمة، كما قال ثيوسايديز، إلى حرب البيلوبونسس^١. كما وأن تاريخ الحضارة الغربية هو تاريخ لـ”حروب الهيمنة“ بين القوى الصاعدة والهابطة. أما المدى الذي إليه تعمل عوامل مشابهة على إثارة نزاع

^١ وهي الحرب التي قامت بين الأثينيين وحلفائهم من طرف والسياربيين والذين إحتلوا معهم من أمراء صقلية وجزر أخرى من الطرف الآخر ووقعت في سنة ٤٣١ ق.م. وانتهت بهزيمة الأثينيين وحلفائهم في سنة ٤٠٤ ق.م. وجاء اسم هذه الحرب من شبه جزيرة البيلوبونسس التي كان يسكنها السبارطيون وتشكل في هذا الزمن الجزء الأعظم من اليونان. وكان السبب الرئيس في قيام هذه الحرب هو خوف السبارطيون والذين إحتلوا معهم من قوة الأثينيين بكثرة عددهم وسهولتهم في فنون الحرب والأسلحة وقوتهم البحرية التي كانت تتزايد. لذلك كانوا يحنون الفرصة لشن حرب عليها وجاءت تلك الفرصة عندما غرد أحد أمراء الأثينيين على أثينا. للفرج

بين دول الجواهر الصاعدة والأخرى الهابطة من حضارات مختلفة فإنه أمر يعتمد في جانب منه على ما إذا كان إقامة التوازن أو أتباع قوة أكبر هو الأسلوب المفضل في هذه الحضارات عند الدول التي تحاول أن تتكيف إلى صعود قوة جديدة. وعلى الرغم من أن التبعية ربما تكون هي أكثر السمات المميزة للحضارات الآسيوية، يمكن أن يستحث إرتقاء قوة الصين محاولات لإقامة التوازن تقوم بها دول من حضارات أخرى، مثل الولايات المتحدة، والهند، وروسيا. وإن السبب وراء إنقطاع حرب الهيمنة في التاريخ الغربي تلك التي كانت بين بريطانيا العظمى والولايات المتحدة، والأمر الذي يمكن التسليم به، وهو التحول السلمي من سلاماً بريطانيا إلى سلاماً أمريكانا كان يعود في جانب واسع منه إلى النسب الثقافي الوثيق بين المجتمعين. وإن غياب مثل علاقة النسب هذه في التغير في ميزان القوة بين الغرب والصين لا يجعل قيام النزاع المسلح حتمياً لكنه يجعل احتمالية وقوعه أكبر. وإن طبيعةفاعلية الإسلام هي سبب عامل الآن لقيام الكثير من حروب خط الصدع الصغيرة نسبياً؛ أما إرتقاء الصين فيمكن أن يكون سبباً في إندلاع حرب حضارية عظيمة بين دول الجواهر.

الإسلام والغرب

لقد زعم بعض الغربيين وبضمنهم بل كلنتن بأنه؛ ليس للغرب مشاكل مع الإسلام ولكن مع المتطرفين الإسلاميين اللياليين للعنف وحسب. وإن ألفاً وأربعمائة سنة من التاريخ تقيم البرهان على ما هو عكس ذلك. فما إنفكت العلاقات بين الإسلام والمسيحية الأرثوذكسية والغربية كلتاها علاقات تتقاذفها العواصف. ولازال كل منها هو آخر الآخر. وإن صراع القرن العشرين بين الديمقراطية التحررية واللينينية الماركسية هو ظاهرة تاريخية زائلة بمقارنتها بالعلاقة ذات الصراع العميق بين الإسلام والمسيحية. وفي بعض الأحيان، قد عم فيها تعايش سلمي؛ وفي أغلب الأحيان كانت العلاقة تمثل واحدة من أشد العدوات وعلاقة من درجات متباينة فتتدرج من الخصومة الشديدة إلى حرب حامية الوطيس. وتحدث عن تلك العلاقة جون أسبوزتو قائلاً؛ إن "طبيعة حركتها التاريخية هي غالباً ما يكون المجتمعان في تنافس، وفي بعض الأحيان يشتبهان في قتال مهلك، من أجل الهيمنة، والأرض، وإزهاق الأرواح"^(٢). وعبر القرون، قد إرتفعت وانخفضت

حظوظ هذين الدينين تبعاً لموجات الزخم الدافعة، وتوقفاتها، وموجات الزخم الدافعة المقابلة وتوقفاتها.

إن الإندفاع العربي الإسلامي الأول خارج موطنهم ابتداءً من مطلع القرن السابع وحتى أواسط القرن الثامن قد بُتَّ حكم المسلمين في شمال إفريقيا، وشبه الجزيرة الأيبيرية، والشرق الأوسط، وبلاد فارس، وشمال الهند. وعلى مدار قرنين أو نحو ذلك، إستقرت خطوط التقسيم بين الإسلام والمسيحية. ثم، في السنين الأخيرة من القرن الحادي عشر، أكد المسيحيون ثانية على سيطرتهم على الساحل الغربي من البحر المتوسط، فغزوا صقلية، وإحتلوا طليطلة. وفي سنة ١٠٩٥ قامت المسيحية بالحملة الصليبية، وعلى مدار قرن ونصف من الزمن حاول ملوك المسيحية أن يقيموا حكماً مسيحياً في الأرض المقدسة والمناطق المجاورة لها في الشرق الأدنى ولكن كان نجاحهم في ذلك أخذ يتناقص على الدوام حتى قتلوا عكا، وكانت هي آخر موطن قدم لهم هناك، في سنة ١٢٩١. وفي عين الوقت كان قد ظهر العثمانيون الترك على مسرح الأحداث. فعملوا على إضعاف الدولة البيزنطية أول الأمر ومن ثم غزوا أغلب دول البلقان وكذلك شمال إفريقيا، وإحتلوا القسطنطينية في سنة ١٤٥٣، وحاصروا فينا في سنة ١٥٢٩. ويحدث عن ذلك برنارد لويس فيقول "لمدة ألف سنة تقريباً منذ أن حط المسلمون رحالهم في إسبانيا إلى الحصار التركي الثاني على فينا، كانت أوروبا ترزح تحت تهديد لا ينقطع من الإسلام"^(٣). إن الإسلام هو الحضارة الوحيدة الذي قد جعل بقاء الغرب أمراً تحوم حوله الشكوك، ولقد فعل هذا مرتين على الأقل.

ولكن بحلول القرن الخامس عشر، أخذ هذا المد ينقلب. فإستعاد المسيحيون بالتدريج شبه الجزيرة الأيبيرية، وأكملوا المهمة بإستعادة غرناطة في سنة ١٤٩٢. وفي نفس الوقت، كانت الابتكارات الأوربية في الإبحار عبر المحيطات قد مكنت البرتغاليين ومن ثم الآخرين من تطويق قلب موطن المسلمين، فدخلوا المحيط الهندي وعبروه إلى ما بعده. وتزامن مع ذلك أن أفهى الروس قرنين من الزمن من حكم التتار. وفيما بعد إندفع العثمانيون مرة أخرى وأخيرة نحو الأمام ليحاصروا فينا في سنة ١٦٨٣. ورسم فشلهم هناك بداية خط تراجع طويل، وتضمن كفاح الشعوب الأرثوذكسية في دول البلقان لتحرير أنفسهم من الحكم العثماني، وتوسع إمبراطورية آل هابسبورغ، وتقدم الروس اللثر الذي بلغ البحر الأسود والقوقاز. وعلى مدار قرن أو نحوه كانت

قد تحول الذي يُسمّى "إبتلاء المسيحية" فصار "رجل أوروبا المريض"⁽⁴⁾. وعند نهاية الحرب العالمية الأولى، قامت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا فأطلقت رصاصة الرحمة على الإمبراطورية العثمانية، وأقاموا حكماً مباشراً أو غير مباشر على جميع الأراضي العثمانية المتبقية ماعدا أرض الجمهورية التركية. وبحلول سنة ١٩٢٠، لم يبق إلا تركيا، والمملكة العربية السعودية، وإيران، وأفغانستان مستقلة عن صيغة ما لحكم غير إسلامي.

وبالمقابل بدأ تراجع الإستعمار الغربي ببطء في عشرينات وثلاثينات القرن العشرين، وتسارع إنسحابه على نحو مثير في أثر الحرب العالمية الثانية. وخلف الغيار الإتحاد السوفيتي إستقلال مجتمعات إسلامية أخرى. وطبقاً لإحدى الحسابات، فإن بضعة إثنان وتسعين إستيلاءً على أراضي للمسلمين قامت بها حكومات غير مسلمة حدثت في السنين بين ١٧٥٧ و ١٩١٩. وبحلول سنة ١٩٩٥، أصبحت تسعة وستون من هذه الأراضي مرة أخرى تحت حكم المسلمين، وكانت حوالي خمس وأربعين دولة مستقلة لها كثافة سكانية كاسحة من المسلمين. وتنعكس هذه الطبيعة العنيفة لهذه العلاقات المتغيرة في حقيقة أن ٥٠ بالمائة من الحروب التي قامت بين دولتين لهما دينين مختلفين في السنين بين ١٨٢٠ و ١٩٢٩ كانت حروباً نشبت بين دول مسلمة وأخرى مسيحية⁽⁵⁾.

إن الأسباب وراء هذا النموذج من الصراع المستمر لا تكمن في ظواهر عابرة مثل نوبة الغضب المسيحي في القرن الثاني عشر أو تعصب المسلمين في القرن العشرين. بل إنها تنبع من طبيعة الدينين والحضارتين القائمتين على أساسهما. فمن ناحية، كان الصراع نتيجة للإختلاف، وعلى وجه الخصوص، مفهوم المسلمين عن الإسلام بأنه أسلوب للحياة يتخطى الحدود بين الدين والسياسة ويوحدهما وهو مفهوم يقف بالضد من المفهوم المسيحي الغربي الذي يفصل ملكوت الرب عن ملكوت القيصر. إلا إن هذا الصراع نشأ أيضاً بسبب جوانب التشابه بينهما. فكلما الدينين موحد، وتختلف عن الأديان المشتركة بأنها لا تستطيع أن تستوعب آلهة جديدة بسهولة، وترى العالم بصيغة ثنائية هي؛ صيغة نحن - و - هم. وكلانها دين كوني، ويدعي كل منهما بأنه دين الإيمان الحقيقي الذي يستطيع أن يعتنقه كل البشر. وكل منهما دين تبشيري يعتقد بأن من يؤمن به يقع على عاتقه واجب هداية غير المؤمنين إلى دين الإيمان الحق. وإنتشر الإسلام منذ

نشأته الأولى بالفتوحات وعندما أُرِفت الفرصة للمسيحية فعلت ذلك أيضاً. وإن المفهومين المتوازيين للـ "الجهاد" و "الحملة الصليبية" لا يتشابهان وحسب بل يميزان هذين الدينين عن الأديان الكبرى الأخرى في العالم. وللإسلام والمسيحية، وحتى اليهودية، نظريات تقول بغائية التاريخ على النقيض من النظريات التي تقول بدورانية التاريخ أو بسكونية التاريخ السائدة في الحضارات الأخرى.

وكان مستوى الصراع العنيف بين الإسلام والمسيحية عبر الزمن ومازال يتأثر بارتفاع النمو السكاني أو إنخفاضه، والتقلبات الاقتصادية، والتطور التقني، وقوة الالتزام بالدين. وصاحب انتشار الإسلام في القرن السابع هجرات ضخمة قامت بها الشعوب العربية، وكانت منها هجرات غير مسبقة بـ "حجمها وسرعتها"، ونزلت في أراضي الإمبراطوريتين البيزنطية والساسانية. وبعد بضعة قرون من ذلك، جاءت الحملات الصليبية، في جانب كبير منها، نتيجةً للنمو الاقتصادي، وزيادة الكثافة السكانية، و "الإحياء الكنسي" في أوروبا قرن الحادي عشر، وهذا الإحياء جعل في الإمكان تجنيد أعداد كبيرة من الفرسان والفلاحين من أجل الزحف إلى الأرض المقدسة. وكتب عن هذا الزحف أحد البيزنطيين قائلاً؛ عندما زحفت أول حملة صليبية وبلغت القسطنطينية بدت وكان الغرب عن بكرة أبيه، وفيه كل قبائل البربر التي تقطن من ما وراء البحر الأدرباتيكي وحتى مرتفعات مضيق جبل طارق، كانوا قد إنطلقوا في هجرة جماعية هائلة وكانوا يتقدمون سراً على الأقدام، مندفعين كأنهم كتلة صماء ومعها كل ما تحمل ويتصل بها صعداً إلى داخل آسيا⁽⁶⁾. وفي القرن التاسع عشر أدت، مرة أخرى، زيادة فخمة في النمو السكاني إلى هيجان أوروبي، وتسبب في أكبر هجرة في التاريخ تلك التي تدفقت على أراضي المسلمين وكذلك أراضي أخرى.

ولقد عملت مزيج من عوامل تشبه السابقة على زيادة قوة الصراع بين الإسلام والغرب في السنوات الأخيرة من القرن العشرين. أولاً؛ وكّد النمو السكاني المتزايد عند المسلمين أعداداً كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل والساخطين الذين يصبحون مجندين في الحركات الإسلامية المتطرفة، ويسلطون ضغطاً على المجتمعات المجاورة لهم، ويهاجرون إلى الغرب. ثانياً؛ لقد منح الانبعاث الإسلامي المسلمين الثقة من جديد في الشخصية المتميزة وجدارة حضارتهم وقيمهم

مقارنتها مع تلك التي للغرب. ثالثاً؛ إن محاولات الغرب المتزامنة مع ذلك لعولمة قيمه وأعرافه، والحفاظ على تفوقه العسكري والاقتصادي، ومحاولاته في التدخل في النزاعات داخل العالم الإسلامي، كل هذه القضايا تثير إستياءً شديداً بين المسلمين. رابعاً؛ أزال إلغيار الشيوعية العدو المشترك للغرب والإسلام وجعل كل منهما يرى الآخر هو الخطر الأكبر. خامساً؛ إن الإتصال والإختلاط المتزايد بين المسلمين والغربيين تخفف كل منهما على معنى جديد للهوية الخاصة لكل منهما وتُعرفه إلى أي مدى هي تختلف عن تلك التي للآخر. وكذلك، فإن التفاعل والإختلاط يزيد من سوء الخلافات بشأن حقوق الدول العضوات لحضارة ما في دولة هيمنت عليها دول عضوات لحضارة أخرى. وفي داخل المجتمعات المسلمة والمسيحية كلاهما، إلتحدرت القدرة على تحمل الآخر إلتحداً حاداً في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين.

لهذا، فإن أسباب الصراع الذي عاد من جديد بين الإسلام والغرب يكمن في قضايا جوهرية للقوة والثقافة. فمن الحاكم؟ ومن المحكوم؟ هذه هي القضية المركزية في السياسة التي عرفها لينين، ولها هي أصل التنافس بين الإسلام والغرب. ولكن ثمة صراع آخر بالإضافة هذا الصراع والذي كان سيمتريه لينين بغير ذي شأن، وهو يقرم بين رؤيتين لما هو حق وما هو باطل، وبناءً على ذلك تجري معرفة من هو على حق ومن هو على باطل. وما دام الإسلام يبقى الإسلام (والذي سيبقى)، والغرب يبقى الغرب (وإن كان هذا الأمر مشكوك فيه أكثر)، فإن هذا الصراع الجوهري بين الحضارتين العظيمتين وأساليب حياتهما سيطر قائماً فيحدد علاقتهما في المستقبل تماماً كما حددتها على مدى أربع عشرة قرناً مضت.

ولقد عكّر هذه العلاقات تعكيراً جعلها أسوأ مما كانت عليه عدد من القضايا ذات الوجود الفعلي التي عليها تختلف مواقفهما أو تتصارع. وعبر التاريخ، كانت إحدى القضايا الرئيسة هي الإستيلاء على الأرض، لكنها في هذا الزمن تغيرت نسبياً. فإن ثمان وعشرين نزاعاً من نزاعات خطوط الصدع دارت في أواسط التسعينات بين المسلمين وغير المسلمين كانت تسع عشرة منها بين المسلمين والمسيحيين. إذ كان أحد عشرة نزاعاً منها ضد المسيحيين الأرثوذكس وسبع ضد مؤمنين بالمسيحية الغربية في إفريقيا وجنوب شرق آسيا. ولم يحدث إلا واحد من هذه النزاعات العنيفة أو التي يحتمل أن تكون عنيفة، هو الذي دار بين الكروات والبوسنيين، على طول

خط الصدع بين الغرب والإسلام تماماً. وإن النهاية الكاملة للإستعمار الإقليمي الغربي وغيباب التوسع الإقليمي الإسلامي المتجدد لحد الآن قد أدى إلى إنفصال جغرافي إلى درجة أنه لا يوجد إلا في مناطق قليلة في البلقان مجتمعات غربية ومسلمة متجاورة متجاورة مباشرة. لهذا السبب، فإن الرغبات بين الغرب والإسلام يكون تركيزها أقل على الأرض من تركيزها على قضايا حضارية أوسع مثل إنتشار أسلحة الدمار الشامل، وحقوق الإنسان والديمقراطية، والسيطرة على مصادر النفط، والمجرة، والإرهاب الإسلامي، والتدخل الغربي.

وفي أعقاب الحرب الباردة أصبحت الشدة المتزايدة لهذا العداء التاريخي يدركه على نحو واسع أعضاء المجتمعين. إذ في سنة ١٩٩١، على سبيل المثال، كان يرى باري بوزان كثيراً من الأسباب تبين لماذا كانت حرب باردة مجتمعية في طور الظهور "بين الغرب والإسلام، وستكون فيها أوروبا على خط المواجهة".

إن لجزء من هذا التطور علاقة بالعلمانية التي تقف ضد القيم الدينية، ولجزء منه علاقة بالعداء التاريخي بين المسيحية والإسلام، ولجزء منه علاقة بالشعور بالغيرة من القوة الغربية، ولجزء منه علاقة بالإستياء من الهيمنة الغربية على سياسة ما بعد الإستعمار التي تحدد تركيبة الشرق الأوسط. ولجزء منه علاقة بالشعور بالمرارة والذلة عند المقارنة المثيرة للبغضاء بين إنجازات الحضارتين الإسلامية والغربية في القرنين الماضيين.

وأضاف باري بوزان قائلاً "إن حرباً باردة مجتمعية ضد الإسلام من شأنها أن تصب في تقوية الهوية الأوروبية في كل أنحاء أوروبا في وقت حاسم من مسيرة الإتحاد الأوروبي". ولهذا السبب، "فرمما يكون بالفعل تجمع جوهري في الغرب مهيماً ليس لتأييد الحرب الباردة ضد الإسلام وحسب بل وحتى مهيماً ليتبنى سياسات من شأنها أن تزيد من قوته". وفي سنة ١٩٩٠، قام برنارد لويس، وهو خبير بالشؤون الإسلامية، بتحليل "جذور غضب المسلمين"، وخلص إلى النتيجة التالية:

يجب أن يكون الأمر واضحاً الآن بأننا نواجه نزعة وحركة تتجاوز إلى حد بعيد مستوى القضايا والسياسات والحكومات التي نراها. فإن ما يحدث هو ليس أقل من إصطدام

حضارات، ولعله يكون أمراً لا عقلاني لكنه بالتأكيد ردة فعل تاريخية لعداء قديم ضد تراثنا اليهودي - المسيحي، وحاضرنا العلماني، وإنتشارهما كلاهما في جميع أنحاء العالم. إن الأمر ذو الأهمية الحاسمة هو أننا من جانبنا ينبغي أن لا ندفعنا الغضب إلى ردة فعل تساويها فتكون لا عقلانية مثلها ضد ذلك للخصم⁽⁷⁾.

وجاءت ملاحظات مشابه لتلك من المجتمع الإسلامي. فقال صحفي مصري رائد، وهو محمد سيد أحمد، في سنة ١٩٩٤ أنه: "ثمة علامات لا يمكن أن نفهم خطأ تدل على إصطدام يزداد أكثر فأكثر بين الأخلاق الغربية المسيحية - اليهودية وحرمة الإحياء الإسلامي، وهو الإصطدام الذي يمتد الآن من المحيط الأطلسي غرباً وحتى الصين شرقاً". وتنبأ مسلم هندي بارز في سنة ١٩٩٢ بقوله؛ إن "مواجهة الغرب الثانية ستأتي على وجه التحديد من العالم الإسلامي. وإنه على إمتداد أرض الأمم الإسلامية من المغرب وحتى باكستان سينشب صراع من أجل نظام عالمي جديد". ويعتقد محامي تونسي كبير بأن الصراع كان قائماً من قبل إذ قال؛ "لقد حاول النهج الإستعماري أن يمسح كل التقاليد الثقافية للإسلام. إنني لست مسلماً متطرفاً. ولا أعتقد أنه يوجد صراع بين الأديان، إنما يوجد صراع بين الحضارات"⁽⁸⁾.

في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين، كان التيار العام في الإسلام يجري في اتجاه معادي للغرب. ومن ناحية، فإن هذا الأمر هو نتيجة طبيعية للإنتعاش الإسلامي وردة فعل ضد ما يدركه المسلمون من تسمم بالأفكار الغربية في المجتمعات المسلمة. إن "عودة التوكيد على الإسلام مهما كانت صيغته الطائفية محدودة، فإنها تعني الرفض للتأثير الأوربي الأمريكي على المجتمع المحلي، والسياسات، والأخلاق"⁽⁹⁾. وذات مرة فيما مضى، أثير القادة المسلمون شعوبهم قائلين؛ "إننا يجب أن نكون مثل الغربيين". ولكن لو قال أي قائد مسلم هذا القول في الربع الأخير من القرن العشرين، لأصبح شخصاً معزول. وحقاً، يصعب أن نجد تصريحات يعلنها مسلمون، سواء كانوا سياسيين، أو مسؤولين، أو أكاديميين، أو أصحاب أعمال، أو صحفيين، تقول في الثناء على القيم والأعراف الغربية. وبدلاً من ذلك، إنهم يؤكدون على الاختلافات بين حضارتهم والحضارة الغربية، وعلى أعلوية ثقافتهم، وعلى الحاجة إلى صيانة وسلامة تلك الثقافة ضد الإنتقاض الغربي عليها. وإن المسلمين يخشون ويتشاعمون من القوة الغربية والتهديد الذي تسلطه هذه القوة على

مجتمعهم ومعتقداتهم. إذ يرون الثقافة الغربية أنها مادية وفاسدة، وبلا أخلاق. ويرونها مغرية أيضاً، ولهذا السبب يؤكدون بأشد التأكيد على ضرورة مقاومة تأثيرها على أسلوب حياتهم وعلى نحو متزايد، يهاجم المسلمون الغرب ليس لأنه يؤمن بدين ناقص وباطل، الذي على الرغم من ذلك، هو "دين منزل بكتاب"، بل لأنه لا يؤمن بأي دين على الإطلاق. إذ ترى عيون المسلمين النهج العلماني الغربي، وعدم الإيمان بدين، ومن ثم الفجور هي الشرور الأسوء من الديانة المسيحية التي أنتجتها. وفي أثناء الحرب الباردة، لُقّب الغرب خصمه بأنه؛ "شيوعية لا تؤمن برب"؛ أما في الصراع ما بعد الحرب الباردة بين الحضارات فإن المسلمين يرون خصمهم أنه؛ "غرب بلا رب".

إن هذه الصور للغرب كمتفطر، وذو نزعة مادية، وقمعي، ومتوحش، وفاسد لا يعتقد بها أئمة الأصوليين وحسب بل يعتقد بها كذلك كثيرون في الغرب الذين يعتبرون حلفائهم ومناصرهم الطبيعيين. وطبعت كتب قليلة ألّفها كتاب مسلمين في تسعينات القرن العشرين في الغرب أُستقبلت بالثناء منها كتاب الإسلام والديمقراطية الذي ألّفته الكاتبة فاطمة مرنيسي، وحياء الغربيون بعاملتهم ووصفوه بأنه تصريح شجاع لمسلمة معاصرة ومتحررة^(١٠). إلا أن صورة الغرب في ذلك الكتاب بالكاد تكون أقلّ مقلّماً. فصورت الغرب بأنه "مادي" و"إستعماري" وقد "سحق" أما أخرى بالـ "العرب الإستعماري" (الصفحات من ٣ إلى ٩). أما الفردانية، العلامة المميزة للثقافة الغربية، فهي "السبب في كل المشاكل" (الصفحة ٨). ووصفت القوة الغربية بأنها مخيفة. وإن الغرب هو "الوحيد الذي يقرر إن كانت الأقمار الصناعية ستستخدم لتثقيف العرب أم لإلقاء القنابل عليهم. وإن الغرب يدمر قدراتنا ويفزو حياتنا بإنتاجاته المستوردة لنا وأفلامه المتلفة التي تملأ الفضاء إنه القوة التي تحطمنا، وتحاصر أسواقنا، وتسيطر على مواردنا الأساسية، ومبادرتنا من أجل التقدم، وقدراتنا. كانت تلك هي الكيفية التي أدرّكنا فيها وضعنا، وجاءت حرب الخليج فجعلت ما أدرّكناه يقيناً" (الصفحتين ١٤٦-١٤٧). إن الغرب "ينشأ قوته بوساطة البحث العسكري" ومن ثم يبيع نتائج ذلك البحث إلى الدول المتخلفة التي هي "مستهلكات سلبية". ولكي يجر المسلمون أنفسهم من هذه التبعية المذلة، يجب أن يطور الإسلام مهندسيه وعلمائه الخاصين به، ويصنع أسلحته (فيما إذا كانت نووية أو تقليدية، فإن

الكاتبة لم تعين)، و”يجر نفسه من الإنكسار العسكري على الغرب“ (الصفحتين ٤٣—٤٤).
ومرة أخرى أقول إن هذه الآراء ليست آراء آية الله الملتحي المعظم.

مهما كانت آراء المسلمين السياسية والدينية، فإنهم يتفقون على وجود اختلافات أساسية بين ثقافتهم والثقافة الغربية. كما يصف ذلك الشيخ الغنوشي بقوله؛ ”إن الاختلاف الأساسي هو أن مجتمعاتنا تقوم على أساس القيم أكثر مما هو عليه الأمر في المجتمعات الغربية“. وقال مسئول في الحكومة المصرية؛ ”إن الأمريكان يأتون هنا ويريدون منا أن نكون مثلهم. أهم لا يفهمون شيئاً من قيمنا وثقافتنا“. ويتفق معه صحفي مصري بقوله؛ ”نحن مختلف، ولنا ماضي مختلف، وتاريخ مختلف، وبناءً على ذلك لنا الحق في مستقبلين مختلفين“. وإن المطبوعات من كلا النوعين الشعبية والإسلامية الفكرية الجادة تسرد وتصف تكراراً ومراراً ما يسمى ادعاءً بالمواثبات والمخططات الغربية لإخضاع وإذلال وتقويض الأعراف والثقافة الإسلامية^(١).

ويمكن رؤية ردة الفعل ضد الغرب ليس في الإنسلاف الفكري المحوري للانبعاث الإسلامي وحسب بل أيضاً في التبدل في مواقف حكومات الدول المسلمة نحو الغرب. وكانت الحكومات التي جاءت بعد الاستعمار مباشرة بإماتها غربية في سياساتها وأيدلوجياتها السياسية والاقتصادية ومؤيدة للغرب في سياساتها الخارجية، ومنها إستثناءات جزئية، مثل الجزائر وإندونيسيا، حيث جاء إستقلالهما نتيجة لثورة وطنية. إلا أن الواحدة تلو الأخرى، مهدت هذه الحكومات المؤيدة للغرب للسبيل إلى حكومات أقل إقتراباً من الغرب أو معادية للغرب عداءً صريحاً في العراق، وليبيا، واليمن، وسوريا، وإيران، والسودان، ولبنان، وأفغانستان. وحدثت تغيرات أقل إثارة بنفس الإتجاه في التوجه والإغياز في دول أخرى شملت تونس، وإندونيسيا، وماليزيا. وإن أوفى حليفين مسلمين عسكريين للولايات المتحدة من الدول المسلمة في عهد الحرب الباردة تركيا وباكستان، هما الآن تحت الضغط السياسي الإسلامي من داخلها وتخضع علاقتهما بالغرب إلى توتر متزايد.

وفي سنة ١٩٩٥، كانت الدولة المسلمة الوحيدة للمؤيدة للغرب على نحو واضح أكثر مما كانت عليه قبل عشر سنوات من ذلك التاريخ هي الكويت. وإن أصدقاء الغرب المقربين في العالم الإسلامي الآن هم أما مثل الكويت، والمملكة العربية السعودية، ومشايخ الخليج متكلمين على

الغرب عسكرياً أو مثل مصر والجزائر متكئين عليه إقتصادياً. وفي السنوات الأخيرة من الثمانينات، إلمهات الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية عندما أصبح الأمر واضحاً أن الإتحاد السوفيتي لم يعد قادراً أو متمكناً من أن يمدّها بالدعم الإقتصادي والعسكري. وإذا أصبح الأمر جلياً يوماً ما أن الغرب ما عاد يمكنه المحافظة على الأنظمة المسلمة التابعة له، فيرجح أنهما ستعاني من مصير يشابه ذلك.

كانت ولا زالت الرعة العدائية الإسلامية المتنامية ضد الغرب يوازها زيادة في القلق الغربي بشأن "التهديد الإسلامي" الذي يفرضه على وجه الخصوص النهج المتطرف الإسلامي. ويرى الغرب الإسلام أنه مصدر لإنتشار أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، أما في أوروبا فالمسلمين مهاجرين غير مرغوب فيهم. ويتقاسم هذه المخاوف عامة الناس والقادة كلاهما. وحين سُئل مواطنون أمريكيين مهتمين بالسياسة الخارجية في تشرين الثاني من سنة ١٩٩٤ عما إذا كان "الإنبعاث الإسلامي" خطراً على مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط أم لا؟ فأجاب، على سبيل المثال، ٦١ بالمائة من عينة بلغت ٣٥,٠٠٠ شخص بنعم ولم يقل لا سوى ٢٨ بالمائة منهم. وقبل سنة من ذلك التاريخ حينما سُئِلت عينة عشوائية من عامة الناس عن أية دولة يأتي منها الخطر الأعظم على الولايات المتحدة فإختارت هذه العينة إيران، والصين، والعراق كأخطر ثلاث دول. وعلى نحو مشابه بتلك العينة، طُرِح سؤال في سنة ١٩٩٤ لتحديد أعظم "التهديدات الخطيرة" على الولايات المتحدة، فقال ٧٢ بالمائة من عامة الجمهور و ٦١ بالمائة من قادة السياسة الخارجية بأنه إنتشار الأسلحة النووية، بينما قال ٦٩ بالمائة من عامة الجمهور و ٣٣ بالمائة من القادة بأنه الإرهاب الدولي - وإن هاتين القضيتين ترتبطان على نحو واسع بالإسلام. علاوة على ذلك، كان ٣٣ بالمائة من عامة الجمهور و ٣٩ من القادة يرون خطراً في الإنتشار الممكن للأصولية الإسلامية المتطرفة. وكان للأوروبيين آراء مشابهة لتلك، ففي ربيع سنة ١٩٩١، على سبيل المثال، قال ٥١ بالمائة من عينة من عامة الشعب الفرنسي؛ إن الخطر الرئيس على فرنسا كان يأتي من الجنوب مقابل ٨ بالمائة لا أكثر منهم قالوا أنه كان يمكن أن يأتي من الشرق. أما الدول الأربع التي يخافها الفرنسيون أشد الخوف فكانت أربعتها مسلمة: العراق بنسبة ٥٢ بالمائة، وإيران بنسبة ٣٥، وليبيا بنسبة ٢٦ بالمائة، والجزائر بنسبة ٢٢ بالمائة^(١٢). وأعرب القادة السياسيين

بعضهم المستشار الألماني ورئيس الوزراء الفرنسي عن مخاوف مشابهة بتلك، وكذلك تصرّح الأمانة العامة لحلف الناتو في سنة ١٩٩٥ أن الأصولية الإسلامية المتطرفة كانت "على أقل تقدير، خطيرة بنفس القدر الذي كانت عليه الشيوعية خطيرة" على الغرب، وأشار "أحد المسؤولين الكبار المقربين" في إدارة الرئيس كلتن إلى الإسلام بأنه الخصم العالمي للغرب^(١٣).

ولما تم الغياب الفعلي للتهديد العسكري القادم من الشرق، فإن ما يخططه حلف الناتو يجري توجيهه على نحو متزايد نحو الأخطار المحتملة القادمة من الجنوب. وأشار إلى ذلك أحد المحللين في الجيش الأمريكي في سنة ١٩٩٢ بقوله؛ إن "الجهة الجنوبية" تحمل الآن محل الجبهة الوسطى "وهي تصير الآن على نحو متسارع خط المواجهة الجديد لحلف الناتو". ومن أجل صد هذه الأخطار القادمة من الجنوب بدأ أعضاء حلف الناتو الجنوبيين — إيطاليا، وفرنسا، وإسبانيا، والبرتغال — بالتخطيط والقيام بالعمليات العسكرية المشتركة وفي نفس الوقت جعلوا حكومات المغرب العربي كمشاورات لها في طرق مواجهة المتطرفين الإسلاميين. ووفرت هذه الأخطار القادمة كذلك المبررات المنطقية لحضور عسكري أمريكي كبير مستمر في أوروبا. وتحدث عن هذا الأمر مسئول سابق رفيع المستوى في الولايات المتحدة قائلاً؛ "مع أن قوات الولايات المتحدة الموجودة في أوروبا هي ليست الترياق الشافي للمشاكل التي يخلفها الإسلام الأصولي المتطرف، تلقي هذه القوات بالفعل ظلاً ثقيلاً على التخطيط العسكري في جميع أرجاء المنطقة. هل تذكرون الانتشار الناجح للقوات الأمريكية، والفرنسية، والبريطانية إنطلاقاً من أوروبا في حرب الخليج التي وقعت في سنة ١٩٩٠-١٩٩١ هؤلاء الذين في المنطقة يتذكرون^(١٤). ولعله كان قد أضاف، أنهم يتذكرون ذلك الانتشار بخوف، وبغض، وكراهية.

وبعد أن تبينت الصور السائدة التي يدركها المسلمون والغربيون أحدهم عن الآخر بالإضافة إلى ظهور النهج الإسلامي المتشدد في تطرفه، فإنه قلما يكون الأمر مفاجئاً أن يتبع الثورة الإيرانية في سنة ١٩٧٩، إزدیاد شدة شبه حرب بين الحضارتين الإسلام والغرب. وإنما شبه حرب لثلاثة أسباب. الأول؛ لم يكن كل الإسلام يحارب كل الغرب. إذ أن دولتين متشدتين هما (ليران، والسودان)، وثلاث دول غير متشددة هي (العراق، وليبيا، وسوريا)، بالإضافة إلى عدد كبير من المنظمات الإسلامية المتطرفة التي يأتيها الدعم المالي من دول مسلمة أخرى مثل المملكة

العربية السعودية، كانت ولا زالت تحارب الولايات المتحدة، وفي بعض الأحيان، تحارب بريطانيا، وفرنسا، ودولا وجماعات غربية أخرى، وكذلك تحارب إسرائيل واليهود عامة. أما الثاني؛ ألما شبه حرب لألما، ماعدا حرب الخليج التي إنطلقت في سنة ١٩٩٠-٩١، يجري شنها بوسائل محدودة: إذ يقف الإرهاب في طرف، والقوة الجوية، والعمل السري، والعقوبات الاقتصادية في الطرف الآخر. أما الثالث؛ ألما شبه حرب لألما على الرغم من أن العنف كان ولا زال مستمراً، فإنها لم تكن مستمرة. فلقد تخللتها أعمال متقطعة يقوم بها أحد الطرفين فيثير إستجابة عند الآخر. وعلى الرغم من ألما شبه حرب لكنها تظل حرباً. فحتى لو تم إستثناء عشرات الآلاف من الجنود والمدنيين العراقيين الذين قتلهم القصف الغربي في شهري كانون الثاني - شباط من سنة ١٩٩١، فإن عدد القتلى والجرحى يظل بالآلاف حقاً، ووقعت حوادث القتل بالفعل في كل يوم ابتداءً من سنة ١٩٧٩. ولقد قُتل عدد كبير من الغربيين في شبه الحرب هذه أكثر من الذين قُتلوا في الحرب "الحقيقية" في الخليج.

وفضلاً عن ذلك، لقد إعترف الطرفان بأن هذا الصراع هو حرب. وأعلن خميني منذ وقت مبكر من هذه الحرب، وبدقة تامة، قائلاً؛ إن "إيران تخوض حرباً قائمة بالفعل ضد أمريكا"^(١٥)، وينادي القذافي بين الحين والآخر بالحرب المقدسة ضد الغرب. ولقد تحدث قادة المسلمين للجماعات والدول المتطرفة الأخرى بلغة مشابهة بتلك. أما من طرف الغرب، فلقد صنفت الولايات المتحدة سبع دول بأنها "دول إرهابية"، خمس منها مسلمة هي؛ (إيران، العراق، وسوريا، وليبيا، والسودان)، أما الدولتان الأخريتان فهما كوبا وكوريا الشمالية. إلا أن هذا التصنيف في حقيقة أمره يعرفها بأنها أعداء، لأنها تهاجم الولايات المتحدة وأصدقائها بما يوجد تحت تصرفها من أشد الأسلحة تأثيراً، ولهذا السبب تترك الولايات المتحدة وجود حالة حرب معها. ويشير مسئولو الولايات المتحدة مراراً وتكراراً إلى هذه الدول بوصفها دول "مارقة"، و "رجعية"، و "شاذة" - وهذا يضعوها خارج النظام الدولي المتحضر ويجعلوها أهدافاً مشروعاً للإجراءات المضادة التي تقوم بها عدة أطراف أو طرف واحد. وإلهمت حكومة الولايات المتحدة الذين قصفوا مركز التجارة العالمي بنيتهم في "شن حرب إرهاب مدني ضد الولايات المتحدة" وزعمت بأن المتآمرين المتهمين بالتخطيط للقيام بتفجيرات أكبر وأكثر في مالماتن كانوا "جنوداً"

في صراع "يتضمن شن حرب" على الولايات المتحدة. فإذا ما إدعى المسلمون بأنه ثمة حروب غربية تُشن على الإسلام، وإدعى الغرب بأنه ثمة حروب تشنها جماعات إسلامية عليه، فيبدو الأمر المعقول هو أن نستنتج أن شيئاً ما شديد الشبه بالحرب إلى حد بعيد تجري أحداثه الآن.

وفي شبه الحرب هذه، قد إستفاد كل طرف فيها من جوانب قوته الخاصة وجوانب ضعف الطرف الآخر. فمن الناحية العسكرية، كانت ولا زالت شبه الحرب هذه على نحو واسع حرباً بين الإرهاب والقوة الجوية. فالمقاتلون المسلمون المهيفون يستغلون المجتمعات المفتوحة في الغرب فيزعرون سيارات مفخخة بالقنابل في أهداف يختارونها. بينما يستفاد الخبراء العسكريين الغربيين من الأجواء المفتوحة للعالم الإسلامي فيلقون قنابل ذكية على أهداف ينتخبونها. ويتآمر المقاتلون الإسلاميون الداخليين في المعركة على ذبح الغربيين البارزين؛ بينما تتآمر أمريكا على الإطاحة بالأنظمة الإسلامية المتشددة. وفي خلال السنوات الخمس عشرة ما بين ١٩٨٠ و ١٩٩٥، وطبقاً لتقارير وزارة الدفاع الأمريكية، قامت الولايات بسبع عشرة عملية عسكرية في الشرق الأوسط، جميعها كانت موجهة ضد المسلمين. ولا توجد عمليات عسكرية مشاهة بتلك قامت بها القوات العسكرية الأمريكية ضد أناس من أي حضارة أخرى.

وإلى اليوم، وماعدا حرب الخليج، ظل كل طرف يحافظ على شدة من العنف عند مستويات منخفضة معقولة ويمسك عن تسمية أعمال العنف بأنها أعمال حرب من شأنها أن تتطلب ردة فعل شاملة. وعلقت على ذلك صحيفة الإقتصادي بالتالي؛ "لو أمرت ليبيا إحدى غواصاتها بإغراق باخرة أمريكية، لكانت أمريكا تتعامل معه على انه عمل حرب قامت به الحكومة الليبية، وما كانت أمريكا لتسعى إلى تسليم قائد الغواصة لها. ومن ناحية المبدأ، فإن قيام الاستخبارات الليبية بتفجير طائرة أمريكية لنقل المسافرين هو أمر لا يختلف عن ذلك"^(٦). وعلى الرغم من ذلك، يقوم المشاركون في هذه الحرب بعمليات أشد عنفاً أحدهم ضد الآخر أكثر مما قامت به الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي أحدهم ضد الآخر على نحو مباشر في أثناء الحرب الباردة. وبإستثناء حالات نادرة، فإن أيّاً من القوتين العظمتين لم تقتل عمداً مدنيين ولا حتى الدين يتصل عملهم بالعمل العسكري للقوة العظمى الأخرى. لكن هذا النوع من القتل كثيراً ما يحدث في شبه الحرب هذه.

ويدعي القادة الأمريكيان بأن المسلمين المتورطين في شبه الحرب هذه هم قلة صغيرة، وإن إستعمالها العنف ترفضه أغلبية المسلمين الذين هم معتدلين. وربما يكون هذا الأمر صحيحاً، ولكن ينقصه الدليل الذي يؤيده. فكانت ومازالت الإحتجاجات على العنف المعادي للغرب غالباً تماماً عن الدول المسلمة. وإن الحكومات المسلمة، وحتى الحكومات المتعبة الفارقة في المشاكل الصديقة للغرب والمعتمدة عليه كانت ومازالت متحفظة على نحو يثير الإستغراب حينما يبلغ الأمر درجة تتطلب إدانة أعمال الإرهاب ضد الغرب. أما في الجانب الآخر، فإن الحكومات وعامة الجماهير الأوربية قد أيدت على نحو واسع الأعمال التي قامت بها الولايات المتحدة ضد خصومها من المسلمين وقلما إنتقدت تلك الأعمال، بتنقض يثير الدهشة مع المعارضة المتحمسة التي غالباً ما كانوا يعبرون عنها بشأن العمليات التي تقوم بها أمريكا ضد الإتحاد السوفيتي والشيوعية في الحرب الباردة. إن الدواعي الحضارية، على خلاف الدواعي الفكرية، يقف فيها النسيب إلى جانب نسيبه.

إن المشكلة الأساسية التي يعاني منها الغرب هي ليست الأصولية الإسلامية المتطرفة. بل أنها الإسلام نفسه، فهو حضارة مختلفة يعيش في ظلها أناس يجري إقناعهم بأعلوية ثقافتهم ويستأسرهم هاجس إخطاط قوهم. وإن المشكلة التي يعاني منها الإسلام هي ليست وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أو وزارة الدفاع الأمريكية، بل إنها الغرب نفسه، فهو حضارة مختلفة يعيش في ظلها أناس يجري إقناعهم بكونية ثقافتهم ويؤمنون بأن قوتهم المتفوقة، وإن كانت تنحدر، تفرض عليهم الإلتزام بنشر تلك الثقافة في جميع أنحاء العالم. إن هذه المقومات الأساسية هي التي تمد الصراع بين الإسلام والغرب بأسباب قيامه وديمومته.

آسيا، والصين، وأمريكا

مرجلى الحضارات: إن التفجرات الاقتصادية في آسيا، وبخاصة في شرق آسيا، هي إحدى التطورات ذات الشأن الأعظم في العالم في النصف الثاني من القرن العشرين. وبحلول التسعينات، كان هذا التطور الإقتصادي قد وُكِّد شعوراً بالقبطة بشأن الإقتصاد بين كثير من المراقبين الذين كانوا يحسبون شرق آسيا وكل إطار المحيط الهادي مرتبطاً بشبكة عمل تجارية تتوسع بلا حدود

إلى درجة من شأنها أن تضمن السلام والإنسجام بين الأمم. وقد كان مبعث هذا التفاوض هو الافتراض الذي تحوم حول صحته الشكوك إلى حد بعيد الذي يقول بأن التبادل التجاري هو قوة ثابتة تدعم السلام. لكن هذا الافتراض ليس هو واقع الحال. فالنمو الاقتصادي يجلب معه عدم الاستقرار السياسي داخل الدول ومابين الدول، مغيراً بذلك ميزان القوة بين الدول وبين الأقاليم. وإن التبادل الاقتصادي يحمل الناس على الاتصال فيما بينهم إلا أنه لا يحملهم على الإتفاق فيما بينهم. وعبر التاريخ، كان هذا التبادل التجاري غالباً ما يقود إلى وعي عميق بالاختلافات بين الشعوب فيثير مخاوف متبادلة. فالتجارة بين الدول تؤدي إلى الرعاع تماماً كما تعود بالفوائد. فإذا صدقت تجربة الماضي، فإن آسيا ذات الشمس الاقتصادية المشرقة ستولد آسيا ذات ظلال سياسية، آسيا يسودها الإضطراب والصراع.

إن التطور الاقتصادي لآسيا والثقة بالنفس المتنامية للمجتمعات الآسيوية يوقعان الفوضى في السياسات الدولية في هذا الزمن بثلاثة طرق على الأقل. الأولى؛ يُمكن التطور الاقتصادي الدول الآسيوية من زيادة قدراتها العسكرية، الأمر الذي يجعل القضايا والعداوات التي كان قد تم كبتها في أثناء الحرب الباردة في مقدمة كل القضايا، ولهذا السبب فإن التطور الاقتصادي يزيد من احتمالية الرعاع والإضطراب في الإقليم. الثانية؛ يزيد التطور الاقتصادي من شدة النزاعات بين المجتمعات الآسيوية والغرب، وفي المقام الأول ضد الولايات المتحدة، ويقوي قدرة المجتمعات الآسيوية لتظهر على خصومها في هذه النزاعات. أما الثالثة؛ إن النمو الاقتصادي للصين، التي هي أكبر قوة في آسيا، يزيد من تأثيرها في المنطقة ومن احتمالية أن تعيد التأكيد على هيمنتها التقليدية في شرق آسيا، وتلك الوسيلة تجر الأمم الأخرى على إما أن تكون "تابعة" لها وتكيف أنفسها لهذا التغير أو إقامة "التوازن" ضدها ومحاولة إحتواء تأثيرها.

في خلال القرون العديدة من السطوة الغربية، كانت العلاقات التي قامت فيها هي مسرحية غربية لعبت أدوارها بالتبادل بين القوى الغربية الكبرى وإلى النهاية، وأكملتها، إلى حد ما، روسيا أولاً في القرن الثامن عشر، ومن ثم اليابان في القرن العشرين. وكانت أوروبا المحتلد الرئيس لصراع وتعاون القوى العظمى، وحتى في أثناء الحرب الباردة كان خط المواجهة الأول بين القوى العظمى في قلب أوروبا. ويقدر تعلق الأمر بالعلاقات الدولية القائمة في عالم ما بعد الحرب

الباردة، فإن لها حلبة صراع رئيسية، وهذه الحلبة هي آسيا وعلى وجه الخصوص شرق آسيا. لذلك، فإن آسيا هي مرحلة الحضارات. فشرق آسيا وحده يحتوي على مجتمعات تنتمي إلى ست حضارات هي - اليابانية، والصينية، والأرثوذكسية، والبوذية، والإسلامية، والغربية - ويضيف إليها جنوب آسيا الحضارة الهندوسية. وإن الدول الجوهرة لأربعة حضارات منها؛ اليابان، والصين، وروسيا، والولايات المتحدة، هي لاعبات رئيسات في شرق آسيا؛ ويضيف إليها جنوب آسيا الهند، وإندونيسيا التي هي قوة مسلمة صاعدة. وعلاوة على ذلك، يضم شرق آسيا عدة قوى متوسطة المستوى ولها نفوذ إقتصادي متنامي؛ مثل كوريا الجنوبية، وتايوان، وماليزيا، بالإضافة إلى فيتنام التي يمكن أن تكون قوية. وتكون النتيجة من كل هذا وضعاً معقداً إلى حد بعيد من العلاقات الدولية، يشبه في كثير من جوانبه تلك التي كانت قائمة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في أوروبا، فيكون عفواً بكل السبيلة والقلق التي تميز الأوضاع المتعددة الأقطاب.

إن طبيعة شرق آسيا هي أنه ذو قوى متعددة، وحضارات متعددة وهذه الطبيعة تميزه عن أوروبا الغربية، وستعزز الاختلافات الاقتصادية والسياسية هذا الاختلاف. ولكل دول أوروبا الغربية ديمقراطيات مستقرة، ولها إقتصاديات سوق، وهي على مستوى عال من التطور الإقتصادي. وفي أواسط التسعينات، كان شرق آسيا يحتوي نظاماً ديمقراطياً مستقراً واحداً، وعدة ديمقراطيات حديثة العهد غير مستقرة، وفيه أربع من أصل خمس حكومات شيوعية ذات حكم مطلق باقية في العالم، بالإضافة إلى حكومات عسكرية، وحكومات الحاكم المطلق، وأنظمة فاشستية يهيمن فيها الحزب الواحد. وتتراوح مستويات التطور الإقتصادي من تلك التي لليابان وسنغافورة إلى تلك التي لفيتنام وكوريا الشمالية. ويوجد توجه عام نحو التحول إلى إقتصاديات السوق والانفتاح الإقتصادي، لكن الأنظمة الاقتصادية مازالت تنتظم في سلسلة متصلة ابتداءً من إقتصاد القيادة الذي تقوده الحكومة لكوريا الشمالية بواسطة خليط متنوع من سيطرة الدولة والمؤسسات الخاصة إلى الإقتصاد ذي الشعار؛ دعه يعمل، كإقتصاد هونغ كونغ.

وبغض النظر عن المدى الذي إليه تفرض الهيمنة الصينية في بعض الأحيان نظاماً يستمر لزم قصير في المنطقة، فإن مجتمعاً دولياً (بالمعنى البريطاني لهذا المصطلح) لم يظهر في شرق آسيا حتى الآن كالذي لازال موجوداً في أوروبا الغربية⁽¹⁷⁾. وفي السنوات الأخيرة من القرن العشرين

أصبحت أوروبا ترتبط معاً بوساطة مؤسسات دولية معقدة وكثيفة على نحو إستثنائي هي؛ الاتحاد الأوروبي، وحلف الناتو، والاتحاد الأوروبي الغربي، والمجلس الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومؤسسات أخرى غيرها. ولم يكن لشرق آسيا أية مؤسسات تضاهي تلك المؤسسات ما خلا منظمة إتحاد أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، التي لا تحتوي أية قوة كبرى، وقد تجنبت بعامتها القضايا الأمنية، وأخذت تواتر تتحرك نحو صيغ جد بدائية من التكامل الإقتصادي. وفي التسعينات، كانت المنظمة الأوسع وهي المجلس الإقتصادي الآسيوي في المحيط الهادي (أبيك)، التي تمثل أغلب الدول على سواحل المحيط الهادي، قد ظهرت إلى الوجود، لكنها كانت دكانا لتجاذب أطراف الحديث حتى أنه أضعف من منظمة (آسيان). ولا توجد مؤسسات متعددة الأطراف رئيسة أخرى تجمع القوى الآسيوية الرئيسية معاً.

ومرة أخرى على النقيض من أوروبا الغربية، فإن البنود التي تثير النزاع بين الدول هي غزيرة في شرق آسيا. فالمنطقتان المرفقتان على نحو واسع ألحما خطرتان قد ضمتا الكوريتين والصينيتين. إلا أن هاتين المنطقتين هما من مخلفات الحرب الباردة. فالخلافات الأيدلوجية تقل أهميتها في هذا الزمن، وبحلول سنة ١٩٩٥، كانت قد اتسعت العلاقات بين الصينيتين إتساعاً ذا شأن وكانت قد بدأت تتطور بين الكوريتين. أما إحصائية أن الكوريين يقاتلون الكوريين فهي موجودة لكنها منخفضة؛ أما التوقعات بأن الصينيين يقاتلون الصينيين فهي أعلى، لكنها مازالت محدودة، إلا إذا تراء التايوانيون من هويتهم الصينية وأنشئوا رسمياً جمهورية مستقلة لتايوان. كما نصت وثيقة عسكرية صينية تثبت صحة قول أحد الجنرالات أنه؛ "لابد أن تكون ثمة حدود لحالات الإحتراب بين أعضاء العائلة الواحدة"^(١٨). وعلى الرغم من أن وقوس العنف بين الكوريتين أو الصينيتين يبقى أمراً ممكناً، يُرجح أن تزيل العموميات الثقافية الجامعة هذا الإحتمال بمرور الزمن.

إن نزاعات شرق آسيا التي ورثتها من الحرب الباردة تلحق بها وتحل محلها في هذا الزمن نزاعات أخرى محتملة تعكس عدلوات قديمة وعلاقات إقتصادية جديدة. وكانت التحليلات بشأن الأمن في شرق آسيا في مطلع التسعينات تشير بين الحين والآخر إلى منطقة شرق آسيا بوصفها "جيرة خطيرة"، وبأنها "ناضجة لإثارة العداء"، وبأنها منطقة تجري فيها "حروب باردة

متعددة"، وبأنها "تستعد للمستقبل" الذي ستسوده الحرب وعدم الاستقرار⁽¹⁹⁾. وعلى النقيض من أوروبا الغربية، يعاني شرق آسيا في تسعينات القرن العشرين من مشاكل إقليمية لم تحل بعد، وأهمها تتضمن تلك القائمة بين روسيا واليابان على الجزر الشمالية، وتلك القائمة بين الصين وفيتنام والفلبين ويحتمل أن تدخل دول آسيوية أخرى في النزاع على بحر الصين الجنوبي. وإن الخلافات على الحدود بين الصين من طرف، وروسيا والهند من طرف آخر كانت قد قلت في أواسط التسعينات ولكن يمكن أن تطفو على السطح مرة أخرى، إذ يمكن أن تطالب الصين بمغوليا. وإن حركات التمرد أو الانفصالية، التي في أغلبها يأتيها الدعم من خارج الدول التي تعمل فيها، توجد في مينداناو، وتيمور الشرقية، والتبت، وجنوب تايلاند، ومينمار الشرقية. وبالإضافة إلى ذلك، فعلى الرغم من إن السلام يعم شرق آسيا في أواسط التسعينات، فلقد اندلعت حروب كبيرة في خلال الخمسين سنة الماضية في كوريا وفيتنام، ولقد حاربت الصين، وهي القوة المركزية في آسيا، الأمريكان علاوة على كل جارائها تقريباً بضمنهم الكوريين، والفيتناميين، والصينيين القوميين، والهنود، والتبتيين، والروس. وفي سنة ١٩٩٣، حدد تحليل قام به عسكريون صينيون ثمانية مواضع إقليمية ساخنة كانت تهدد الأمن العسكري للصين، واستنتج المجلس العسكري المركزي الصيني أن مستقبل الأمن في شرق آسيا على العموم يبدو "مروعاً إلى أبعد حد". وإنه لم يعم أوروبا الغربية السلام ولم يعد أحد يفكر بالحرب إلا بعد قرون من الكفاح. أما في شرق آسيا فالأمر ليس كذلك، ويمكن أن يكون كما وصفه آرون فردبيرغ حين قال؛ "إن ماضي أوروبا يمكن أن يصبح هو مستقبل آسيا"⁽²⁰⁾.

إن طبيعة فاعلية النشاط الاقتصادي، والزراعات الإقليمية، والعداوات المنبعثة من جديد، والمخاوف السياسية كلها أوجدت الأسباب لزيادات كبيرة في الميزانيات المالية العسكرية، والقدرات العسكرية في شرق آسيا في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين. ولكي تستثمر الحكومات الشرق آسيوية ثرواتها الحديثة العهد، وفي كثير من الحالات تستثمر شعوبها الحسنة التثقيف، فقد تحركت الحكومات الآسيوية لتبديل جيوشها الكبيرة التي تتألف من الفلاحين والسيئة التجهيز بقوات عسكرية أصغر حجماً، وأشد إحترافاً، ومتطورة تقنياً. وفي حين يتزايد القلق بشأن مدى الالتزام الأمريكي في شرق آسيا، ترمي الدول في هذا الإقليم إلى أن تصبح

معتمدة على نفسها عسكرياً. وبينما إستمرت دول شرق آسيا في إستيراد كميات كبيرة من الأسلحة من أوروبا، والولايات المتحدة، والإتحاد السوفيتي السابق، فإنها منحت في ذلك الإستيراد الأفضلية لإستيراد التقانة التي من شأنها أن تُمكنها من صناعة طائرات، وصواريخ، ومعدات كهربية متطورة داخل الوطن. ولقد طورت اليابان، والدول الصينية - الصين، وتايوان، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية - صناعات الأسلحة أكثر فأكثر. وإذ تدرك دول شرق آسيا موقعها الجغرافي الساحلي، فإن تشديدها كان على إبراز القوة والقدرات الجوية والبحرية. ونتيجة لذلك، تصير الأمم، التي كانت فيما مضى غير قادرة عسكرياً على قتال بعضها بعضاً، يوماً بعد يوم أكثر قدرة على فعل ذلك. ولقد تضمنت هذه البناءات العسكرية قليلاً من الشفافية ولهذا السبب عززت كثيراً من الريبة والشك⁽²¹⁾. وفي موقف تتبدل فيه علاقات القوة، تتساءل كل حكومة تساؤلاً يفرض نفسه وتساؤلاً مشروعاً؛ "بعد عشر سنين إبتداءً من الآن من سيكون عدوي ومن سيكون، لو كان ثمة أحد، صديقي؟"

الحروب الباردة الآسيوية - الأمريكية؛ في السنين الأخيرة من الثمانينات وبدايات

التسعينات أخذت العلاقات بين الولايات المتحدة والدول الآسيوية، ماخلاً فتنام، تصير عدوانية أكثر فأكثر، وإن قدرة الولايات المتحدة على أن تظهر على خصومها في هذه النزاعات قد انحدرت. وميزت هذه التوجهات بوجه خاص علاقاتها بالقوى الكبرى في شرق آسيا، وتطورت العلاقات الأمريكية بالصين واليابان، بما يتلاءم مع مسارات متوازية. فالأمريكان، من طرف، والصينيون واليابانيون من الطرف الآخر، تحدثوا عن بداية قيام حروب باردة بين دولهم⁽²²⁾. وبدأت هذه التوجهات المتزامنة في عهد إدارة بوش وإزدادت سرعتها في عهد إدارة كلنتن. وبحلول أواسط التسعينات، كان يمكن وصف العلاقات الأمريكية بالقوتين الآسيويتين الرئيسيتين في أحسن أحوالها بأنها "متوترة" وكان يبدو ثمة أمل ضئيل أن تكون أقل توتراً.

* يجب أن يكون الأمر واضحاً بأنه، على الأقل في الولايات المتحدة، يوجد تشويش في معنى المصطلحات التي تخص العلاقات بين الدول. فمصطلح علاقات "جيدة" يجري الإعتقاد بأنها تنسم بالود ويسودها التعاون؛ أما مصطلح علاقات "سيئة" فيجري الإعتقاد بأنها تتميز بمناخية العداء والخصام. وبين هذا الإستخدام قراءتين لبعدين مختلفين أشد الإختلاف: إذ يجعل الود ضد العداء، والرفقة ضد النفور. وهذا الإستخدام يعكس ميزة الإقتراض الأمريكي بأن الإلتصاق في العلاقات الدبلوماسية دائماً أمر جيد وبأن الودع دائماً أمر سيئ. =

ففي مطلع التسعينات، أصبحت العلاقات اليابانية — الأمريكية ملتزمة وتشهد التهاباً أكثر فأكثر بسبب خلافات على عدد كبير من القضايا، ومن ضمنها دور اليابان في حرب الخليج، والوجود العسكري الأمريكي في اليابان، ومواقف اليابان بشأن سياسات حقوق الإنسان الأمريكية فيما يخص الصين ودولاً أخرى، ومشاركة اليابان في مهمات حفظ السلام، والأهم من ذلك، العلاقات الاقتصادية، وبخاصة التجارة، حتى أن إشارات حروب التجارة باتت مألوفة⁽²³⁾. وطالب المسؤولون الأمريكيون، ولاسيما في عهد إدارة كلتن، بإنفصالات أكثر فأكثر عن اليابان؛ وقام المسؤولون اليابانيون هذه المطالب بقوة تزداد أكثر فأكثر. وكان كل خلاف ياباني — أمريكي على التجارة يصير أقسى وأصعب على الحل من الذي سبقه. وفي آذار من سنة ١٩٩٤، على سبيل المثال، وقع الرئيس كلتن في قانون بمنحه السلطة في أن ينفذ أقصى القيود على اليابان، ذلك القانون الذي تسبب في احتجاجات ليس في اليابان وحسب بل أيضاً من رئيس منظمة الاتفاق العام على التعرفة الجمركية والتجارة (غات)، وهي منظمة التجارة العالمية الرئيسة. وبعد زمن قصير ردت اليابان بـ "هجوم ناقد لاذع" على سياسات الولايات المتحدة، وعقب ذلك بمدة قصيرة، قامت الولايات المتحدة بـ "إنهاء اليابان رسمياً" بتهمة التمييز ضد شركات الولايات المتحدة في منح العقود الحكومية. وفي ربيع سنة ١٩٩٥ هددت إدارة كلتن بفرض تعرفة جمركية تبلغ ١٠٠ بالمائة على السيارات الفخمة اليابانية، وذلك بإتفاق ينص على تجنب فرض هذه التعرفة قبل أن تكون العقوبات قد دخلت حيز التنفيذ. فكانت حالة ما شديدة الشبه بحرب تجارية دائرة على نحو واضح بين الدولتين. وفي أواسط التسعينات، كانت قد بلغت مرارة الموقف درجة بدأت معها الشخصيات القائدة للسياسة اليابانية تعترض وتثير الريبة بشأن الوجود العسكري الأمريكي في اليابان.

سولكن تعريف العلاقات الجيدة بالمعلاقات تتسم بالود لا يكون صحيحاً إلا إذا كان الدواع غير مرغوب فيه على الإطلاق. ويظن أغلب الأمريكيين أن الأمر كان "جيداً" أن حصلت إدارة بوش على علاقات الولايات المتحدة مع العراق "سيئة" عن طريق الذهاب إلى الحرب من أجل الكويت. ومن أجل تجنب التشوش فيما إذا كان للصطلح "جيد" يعني مرغوب فيه أو التالف، والمصطلح "سي" يعني غير مرغوب فيه أو عدائي، فإني لن أستعمل "جيد" و "سي" إلا لكي أقصد ما مرغوب فيه أو غير مرغوب فيه. فإذا كان الأمر عسيراً كان ممتناً، فالأمريكان يجهلون تنافساً في المجتمع الأمريكي بين الآراء، والجماعات، والأحزاب، وفروع الحكومة، والمشاريع الإنسانية. فلماذا يؤمن الأمريكيون بأن الصراع جيد داخل مجتمعهم لكنه سي بين المجتمعات إنه لسؤال ساحر، وهو على أفضل ما علمت لم يدرسه أحد يجد حتى الآن.

وفي خلال هذه السنين أصبح رأي عامة الجماهير في كل بلد منهما وبشبات أقل ميلاً للود نحو البلد الآخر. وفي سنة ١٩٨٥، قال ٨٧ بالمائة من عامة الشعب الأمريكي أنه كان لهم موقف عام يتسم بالود نحو اليابان. أما بحلول عام ١٩٩٠، فإنخفضت هذه النسبة إلى ٦٧ بالمائة، وفي سنة ١٩٩٣، كان مجرد ٥٠ بالمائة من الأمريكيان يشعرون بأنهم يميلون بود نحو اليابان، وقال الثلثين منهم تقريباً بأنهم يحاولون تجنب شراء البضائع اليابانية. وفي عام ١٩٨٥، وصف ٧٣ بالمائة من اليابانيين العلاقات الأمريكية — اليابانية بأنها ودية؛ وبحلول عام ١٩٩٣، قال ٦٤ بالمائة منهم بأنها كانت ليست ودية. وظهرت في سنة ١٩٩١ نقطة إنقلاب حاسمة في تبدل الرأي العام جعلته يختلف عن قالة في الحرب الباردة. وفي تلك السنة، حلت كل دولة محل الإتحاد السوفيتي فيما تدركه الدولة الأخرى عنها. ولأول مرة يضع الأمريكيان اليابان فوق الإتحاد السوفيتي في تصنيفها خطراً يهدد الأمن الأمريكي، ولأول مرة يضع اليابانيون الولايات المتحدة قبل الإتحاد السوفيتي كخطير يهدد أمن اليابان⁽²⁴⁾.

وكانت التغيرات في مواقف عامة الجماهير تباريها التغيرات في آراء النخبة. وفي الولايات المتحدة ظهرت مجموعة ذات شأن من المنظرين في المجالات الأكاديمية، والفكرية، والسياسية، وشددت على الاختلافات الثقافية والبنوية بين الدولتين، وعلى حاجة الولايات المتحدة إلى أن تتخذ مساراً أقسى في التعامل مع اليابان في القضايا الاقتصادية. حتى أن صور اليابان في وسائل الإعلام والمطبوعات، من غير الروائية الخيالية، والقصص الشعبية أصبحت مبتذلة أكثر فأكثر. وفي أسلوب موازي لذلك، ظهر في اليابان جيل جديد من القادة السياسيين الذين لم يكونوا قد خبروا قوة أمريكا في الحرب العالمية الأولى وخيرها الذي جاء بعد تلك الحرب، وأخذ هذا الجيل يتفاخر تفاخراً عظيماً بالنجاح الاقتصادي الياباني، وهو راغب تماماً في مقاومة المطالب الأمريكي بأساليب لم يكن الجيل الأسبق راغب فيها. وكان هؤلاء "المقاومون" اليابانيون النظر المقابل إلى "المنظرين" الأمريكيين، ووجد المرشحون للمناصب السياسية في كلا البلدين إن الدفاع عن مسار قاسي في القضايا التي تؤثر على العلاقات اليابانية - الأمريكية تجري على أحسن ما يرام مع الناجحين.

وفي السنوات الأخيرة من ثمانينات ومطلع تسعينات القرن العشرين، أخذت العلاقات الأمريكية بالصين تزداد عدوانية أكثر فأكثر. وتحدث دنغ إكسيونغ في أيلول من سنة ١٩٩١ بهذا الشأن قائلاً؛ إن النزاعات بين البلدين أحدثت "حرباً باردة جديدة"، وهي عبارة تتكرر بانتظام في الصحافة الصينية. وفي آب من سنة ١٩٩٥، أعلنت وكالة صحافة الحكومة بأن "العلاقات الصينية - الأمريكية هي الآن عند أدنى مستويات إخطاطها منذ أن أقام البلدان علاقات دبلوماسية" في سنة ١٩٧٩. فالمسؤولون الصينيون يشجبون بين الحين والآخر تدخلاً مرعوماً في الشؤون الصينية. وإن إحدى الوثائق الحكومية الصينية صدرت في سنة ١٩٩٢ جاء فيها؛ "نحن يجب أن نشير إلى أنه لكون الولايات المتحدة صارت القوة العظمى الوحيدة في العالم، فإنها أصبحت تسعى بوحشية من أجل الهيمنة وإتباع سياسات التسلط، وكذلك فإن قوتها تنحدر نسبياً، وإنه لحدود لما هي قادرة على فعله". وتحدث الرئيس جيانغ زيمين في آب من سنة ١٩٩٥ قائلاً؛ "إن القوى الغربية المعادية لم تتخلى حتى الآن عن مؤامراتها الرامية إلى تغريب بلدنا وتقسيمه". وبحلول سنة ١٩٩٥، نقلت التقارير الإعلامية بأنه كان يوجد إجماع واسع بين القادة والعلماء على أن الولايات المتحدة كانت تحاول أن "تقسم" الصين إقليمياً، وتخريبها سياسياً، وإحتوائها استراتيجياً، وإحباطها إقتصادياً^{٥٥}.

ويوجد برهان على كل هذه التهم. فالولايات المتحدة سمحت لرئيس تايوان لي بالهجوم إلى الولايات المتحدة، وباعت لتايوان ١٥٠ طائرة من طراز أف - ١٦، وأطلقت على التبت تسمية؛ "إقليم ذو سيادة محتل"، وشجبت الصين لإساءتها لحقوق الإنسان، ورفضت أن تنظم بكين أولمبياد ٢٠٠٠، وطبقت العلاقات مع فيتنام، وإتهمت الصين بتصدير مكونات أسلحة كيمياوية إلى إيران، وفرضت عقوبات تجارية على الصين بسبب صفقات بيع معدات صواريخ إلى باكستان، وهددت الصين بعقوبات أخرى في القضايا الاقتصادية، بينما في نفس الوقت تمنع قبول الصين في منظمة التجارة العالمية. ويتهم كل طرف منهما الطرف الآخر بسوء النية: فالصين حسبما يقوله الأمريكيان؛ إنتهكت إتفاقات التفاهم بشأن تصدير الصواريخ، وحقوق الملكية الفكرية، وتشغيل السجون، أما الولايات المتحدة حسبما يقوله الصينيون؛ خرقت إتفاقات بسماحها للرئيس لي بالقدوم إلى الولايات المتحدة وبيع طائرات مقاتلة متطورة إلى تايوان.

وكانت المجموعة الأهم في الصين من بين المجموعات التي لها وجهة النظر العدائية نحو الولايات المتحدة هم ضباط الجيش، الذين، على ما يبدو، يضغطون بانتظام على الحكومة لكسي تتخذ مساراً أشد حزمًا مع الولايات المتحدة. وفي حزيران من سنة ١٩٩٣، نقلت التقارير بأن ١٠٠ من جنرالات الجيش الصيني بعثوا رسالة إلى الرئيس دنغ يشتكون فيها من سياسة الحكومة "السلبية" إزاء الولايات المتحدة، وفشلها في مقاومة محاولات الولايات المتحدة لـ "إبتزاز" الصين. وفي خريف تلك السنة، صدرت وثيقة سرية للحكومة الصينية بينت الأسباب التي تراها القوات المسلحة أنها تمهد السبيل للزاع مع الولايات المتحدة وهي؛ "لأن الصين والولايات المتحدة تشبكان بزاعات قائمة منذ زمن بعيد بشأن آيدولوجيتهما، ونظاميهما الاجتماعي، وسياساتهما الخارجية، وإن الأمر سيكون إثباتاً للمستحيل أن تحسن العلاقات الصينية - الأمريكية جوهرياً". وبما أن الأمريكيان يعتقدون بأن شرق آسيا ستصبح "القلب للإقتصاد العالمي فإن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تتحمل خصماً قوياً في شرق آسيا"⁽²⁰⁾. وفي أواسط التسعينات، وصف المسئولون الصينيون والوكالات الصينية، الولايات المتحدة، وكما هو معتاد، بأنها قوة معادية.

وجاء العداء المتنامي بين الصين والولايات المتحدة في جانب منه بسبب السياسات المحلية في كلا الدولتين. وكما جرى الحال مع اليابان، فكان الرأي العام للتبلور الأمريكي منقسم على نفسه. ونصحت كثير من الشخصيات المؤسسية بإقامة إرتباط بناء مع الصين، وتوسيع العلاقات الاقتصادية معها، وجذب الصين إلى ما يسمى بمجتمع الأمم. بينما شدد آخرون على الخطر الصيني المحتمل على المصالح الأمريكية، ونصحوا بأن التوجهات التي ترمي إلى إسترضاء الصين تؤدي إلى نتائج سلبية، وحثوا على إتباع سياسة إحتواء صارمة. وفي سنة ١٩٩٣، جعلت عامة الجماهير الأمريكية الصين الدولة الثانية تماماً بعد إيران كدولة تفرض أعظم الخطر على الولايات المتحدة. وكان غالباً ما يتم توجيه السياسات الأمريكية لكي تؤدي إيماءات رمزية؛ مثل زيارة لسي إلى مدينة كورنيل الأمريكية ولقاء كلنتن بالداليا لاما، تلك الإيماءات التي أغضبت الصينيين، بينما، في نفس الوقت، تعمل هذه السياسات على قيادة الإدارة إلى التضحية بإعتبارات

^{٢٠} وهو الزعيم الروحي لأتباع الديانة اللامية التي هي بوذية أهل التبت ومنغوليا. المترجم

حقوق الإنسان من أجل المصالح الاقتصادية، كما في توسيع معاهدة الأمة الأكثر تفضيلاً. وفيما يخص الصينيين، فإن الحكومة الصينية من ناحيتها كانت تحتاج إلى عدو جديد لإسناد دعائها إلى النهج القومي الصيني وجعل سلطتها شرعية. وكلما طال الزمن على الصراع على الخلافة، يزداد التأثير السياسي للقوات العسكرية، وأمسى الرئيس جيانغ ومنافسين آخرين يتنافسون على سلطة ما بعد — دنغ فهم لا يستطيعون تحمل أن يكونوا متقاعسين في الدفاع عن المصالح الصينية.

وهكذا على مدار عقد من الزمن "تدهورت" العلاقات الأمريكية مع اليابان والصين كلتاهما. وكان هذا التحول في العلاقات الآسيوية — الأمريكية واسع إلى حد بعيد وأحاط بمساحات من قضايا مختلفة كثيرة إلى حد بعيد حتى يبدو الأمر غير محتمل أنه يمكن لأسبابه أن تكون موجودة في صراعات منفردة على المصلحة تدور على قطع غيار لآلات الميكانيكية، ومبيعات آلات التصوير، أو القواعد العسكرية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، تدور على زج المنشقين في السجون، أو نقل الأسلحة، أو القرصنة على أفكار وإبداعات الدولة الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، كان الأمر يجري، على نحو واضح، بالضد من المصلحة الوطنية الأمريكية أن تجعل أمريكا علاقاتها، وفي وقت واحد، تصير أشد نزاعاً مع القوتين الآسيويتين الرئيسيتين، إذ أن القواعد الأساسية للعبة الدبلوماسية وسياسات القوة تقضي بأنه كان يجب على الولايات المتحدة أن تعزل إحداها فتحلها ضد الأخرى أو على الأقل تلتطف علاقاتها مع إحداها إذا أخذت تصير أشد نزاعاً مع الأخرى. إلا أن هذا الأمر لم يقع. فكانت عوامل أشمل تفعل فعلها فتعزز النزاع في العلاقات الآسيوية — الأمريكية، وتجعل القضايا المنفردة التي تطفو على السطح في تلك العلاقات أصعب على الحل. وكان لهذه الظاهرة أسباب عامة.

أولاً؛ لزيادة التفاعل بين المجتمعات الآسيوية والولايات المتحدة عن طريق وسائل الاتصالات الموسعة، والتجارة، والاستثمار، ومعرفة أحدهما الآخر، الأمر الذي ضاعف القضايا والمواضيع التي يمكن أن تصطبغ فيها المصالح، بل إنما فعلاً اصطدمت. وهذا التفاعل المتزايد أخذ يهدد عادات ومعتقدات الآخر منهما التي كانت قد بدت وهي بعيدة غريبة بلا ضرر. أما السبب الثاني؛ فكان الخطر السوفيتي في خمسينات القرن العشرين الذي أدى إلى قيام معاهدة الأمن المشتركة الأمريكية — اليابانية. وأدى تزايد القوة السوفيتية في سبعينات القرن العشرين إلى إقامة

علاقات دبلوماسية بين الولايات المتحدة والصين في سنة ١٩٧٩، وقيام تعاون بين الدولتين لغرض خاص هو دعم مصلحتهما المشتركة في معادلة ذلك الخطر. وأزالت نهاية الحرب الباردة هذه المصلحة الطاغية للولايات المتحدة والقوى الآسيوية ولم تترك شيئاً من مصلحة محلها. وتبعاً لذلك، إن قضايا أخرى حيثما قامت نزاعات ذات شأن في المصلحة أصبحت تتقدم على كل القضايا. أما السبب الثالث؛ فإن التطور الاقتصادي للدول شرق آسيا قد غير التوازن الكلي في القوة بينها وبين الولايات المتحدة. إن الآسيويين، كما قد رأينا، يؤكّدون على نحو متزايد على جدارة قيمهم وأعرافهم وأعلوية ثقافتهم على الثقافة الغربية. أما الأمريكيان، على الطرف الآخر، فلمهم كانوا يميلون، ولاسيما بعد نصرهم في الحرب الباردة، إلى الجزم بأن قيمهم وأعرافهم تلاءم العالم أجمع، وأنهم لا زالوا يمتلكون القوة لئن رسموا صورة السياسات الخارجية والمحلية للمجتمعات الآسيوية.

إن هذه البيئة الدولية المتقلبة جلبت الاختلافات الثقافية الجوهرية بين الحضارات الآسيوية والحضارة الأمريكية فجعلتها في المقدمة. وعلى المستوى الأشمل تسود الروح الكنفوشيوسية في كثير من المجتمعات الآسيوية وتشدّد فيها على قيم إحترام السلطة، والتسلسل الهرمي، وثنائية حقوق ومصالح الفرد، وعلى أهمية الإجماع في الرأي، وتجنب المواجهة، و"حفظ ماء الوجه"، وبنحو عام؛ سيادة الدولة على المجتمع وسيادة المجتمع على الفرد. وبالإضافة إلى ذلك، يميل الآسيويون إلى التفكير في تطوير مجتمعاتهم بلغة العمل لقرون ولآلاف سنة، وتمنح الأولوية إلى زيادة المكاسب التي تأتي في الأمد البعيد إلى أقصى حد. وتتناقض هذه المواقف مع القيم ذات السيادة في المعتقدات الأمريكية في الحرية، والمساواة، والديمقراطية، والفردانية، والرحمة الأمريكية إلى الارتياح بالحكومة، ومعارضة السلطة، ومناسبة الخصم العداء وإقامة التوازن ضده، والحث على التنافس، وتقديس حقوق الإنسان، ونسيان الماضي، وتجاهل المستقبل، والتركيز على زيادة المكاسب العاجلة إلى أقصى حد. إن أسباب الصراع يكمن في الاختلافات الجوهرية في المجتمع والثقافة.

وكان لهذه الاختلافات عواقبها في العلاقات بين الولايات المتحدة والمجتمعات الآسيوية الرئيسة. فبذل الدبلوماسيون جهوداً عظيمة لحل النزاعات الأمريكية مع اليابان على القضايا الاقتصادية وعلى وجه الخصوص فائض التجارة اليابانية والتمتع الياباني عن البضائع والاستثمارات الأمريكية. وإنسنت المفاوضات التجارية اليابانية - الأمريكية بكثير من إمسات المفاوضات

السوفيتية — الأمريكية بشأن السيطرة على السلاح في الحرب الباردة. وإبتداءً من سنة ١٩٩٥، كانت "مفاوضات التجارة اليابانية — الأمريكية" قد أدت إلى نتائج أقل شأنًا بكثير من "مفاوضات السيطرة على السلاح السوفيتية — الأمريكية" لأن هذه الصراعات تنشأ عن الاختلافات الجوهرية في نظامي الاقتصاديين، ولا سيما الطبيعة الفريدة للإقتصاد الياباني بين تلك الإقتصاديات للدول الصناعية الكبرى. فلقد بلغت إستيرادات اليابان من البضائع المصنعة حوالي ٣,١ بالمائة من إجمالي إنتاجها الوطني بمقارنته بمعدل يبلغ ٧,٤ بالمائة من إجمالي الإنتاجات الوطنية للقوى الصناعية الكبرى. ولازالت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في اليابان ضئيلة إلى حد بعيد إذ تبلغ ١,٧ من المائة من إجمالي الإنتاج المحلي بمقارنتها مع ٢٨,٦ بالمائة من إجمالي الإنتاج المحلي للولايات المتحدة، و ٣٨,٥ بالمائة لأوروبا. وإن اليابان هي الوحيدة من بين الدول الصناعية الكبيرة التي أدارت مبالغ فائضة من ميزانيتها في مطلع تسعينات القرن العشرين⁽²⁷⁾.

وعلى أية حال، ما كان الإقتصاد الياباني يعمل بالطريقة التي يفترض أن تكون قوانين كونية كما يحلّيه علم الإقتصاد الغربي. وإن الافتراض البسيط الذي وضعه الخبراء الإقتصاديين الغربيون بأن انخفاض قيمة الدولار من شأنه أن يقلل من فائض التجارة اليابانية أثبت أنه خاطئ. فعلى الرغم من أن إتفاقية بلانزا لسنة ١٩٨٥ عدلت العجز التجاري الأمريكي مع أوروبا، كان لها تأثير ضئيل في تعديل العجز بالمقارنة مع اليابان. ففي حين كان يقيم الين الياباني بأقل من الواحد من المائة للدولار الواحد، ظل فائض التجارة اليابانية مرتفعاً بل حتى أنه إزداد. ولهذا كان اليابانيون قادرين على النهوض بكلا الأمرين؛ عملة قوية وفائض تجاري. ويميل الفكر الإقتصادي الغربي إلى إفترض وجود انخفاض تجاري سلمي يقع في العلاقة بين البطالة والتضخم، فلما كانت نسبة البطالة أقل من ٥ بالمائة وهو الأمر المهم، كان يعتقد أنها ستطلق شرارة ضغوط التضخم. ولكن، على الرغم من ذلك، كان على مدار سنين لليابان بظالة يبلغ معدلها أقل من ٣ بالمائة وتضخم يبلغ معدلها ١,٥ بالمائة. وبحلول تسعينات القرن العشرين حدث أن أدرك خبراء الإقتصاد الأمريكيين واليابانيون كلاهما الإختلافات الأساسية في هذين النظامين الإقتصاديين ووضعوها في إطار فكري. وإستنتجت إحدى الدراسات المتأنية أن المستوى المنخفض القريب من نوعه للإستيرادات من البضائع المصنعة الذي تتميز به اليابان "لا يمكن تعليله بواسطة إستخدام العوامل

الإقتصادية القياسية". وذهب تحليل آخر إلى القول؛ إن "الإقتصاد الياباني لا ينطبق عليه المنطق الغربي، مهما يقول المتبنون الغربيون، وذلك لسبب بسيط هو أن الإقتصاد الياباني ليس إقتصاد سوق حر غربي. فإن اليابانيين ... قد إخترعوا نوعاً من الإقتصاد من شأنه أن يسلك طرقاً تدحض وتذهل القدرات التنبؤية للمراقبين الغربيين"⁽²⁸⁾.

ما الذي يفسر هذه السمة المميزة للإقتصاد الياباني؟ ومن بين إقتصاديات الدول الصناعية الكبرى، فإن الإقتصاد الياباني فريد من نوعه لأن المجتمع الياباني هو مجتمع لا غربي بنحو فريد. إذ أن المجتمع والثقافة اليابانية يختلفان عن المجتمع والثقافة الغربية، ولاسيما عن الأمريكية منها. ولقد تم تسليط الضوء على هذه الاختلافات في كل تحليل مقارن جاد يخص اليابان وأمريكا⁽²⁹⁾. ويعتمد الحل للقضايا الإقتصادية القائمة بين اليابان والولايات المتحدة على تحولات أساسية في طبيعة أحد الإقتصاديين أو كلاهما، الأمر الذي يعتمد بدوره على تحولات أساسية في مجتمع وثقافة إحدى الدولتين أو كليهما. وإن حدوث مثل هذه التحولات ليس بالأمر المستحيل. فالمجتمعات والثقافات تتغير فعلاً. ولعل هذا التغير يأتي نتيجة لحدث ذي وطأة قاسية. إذ أن الهزيمة النكراء في الحرب العالمية الثانية جعلت دولتين من أشد دول العالم تشرباً بالروح العسكرية يصبحها دولتين من أشد الدول حباً في السلام. ولكن، لا يبدو الأمر مرجحاً سواً كانت الولايات المتحدة أم اليابان ستفرض هوريشيما إقتصادية على الأخرى. وكذلك يمكن أن يغير التطور الإقتصادي البنية الإجتماعية وثقافة الدولة تغييراً عميقاً، كما حدث في إسبانيا في السنين ما بين مطلع خمسينات القرن العشرين والسنين الأخيرة من سبعيناته، ولعل الثروة الإقتصادية تجعل اليابان مجتمعاً أشد شبيهاً بالأمريكان فيكون ذا نزعة إستهلاكية. وفي السنين الأخيرة من الثمانينات، ذهب عامة الشعب في اليابان وأمريكا كليهما إلى القول بأن بلدهم كان يجب أن يصير أكثر شبيهاً بالبلد الآخر. وبطريقة محدودة كان الاتفاق الياباني - الأمريكي بشأن مبادرات إزالة العوائق البنيوية منسقاً لدعم التوجه نحو هذا المنعطف. وبين فشل هذه الإتفاق وإخفاق محاولات مشابهة له إلى أي مدى تضرب الخلافات الإقتصادية بجذورها عميقاً في ثقافتَي المجتمعين.

وبينما كان للزاعات بين الولايات المتحدة وآسيا أسبابها في الإختلافات الثقافية، عكست نتائج نزاعاتها التبدل في علاقات القوة بين الولايات المتحدة وآسيا. وسجلت الولايات

المتحدة بعض الإنتصارات في هذه النزاعات، لكن التيار كان يجري بإتجاه آسيوي، وإن تغير ميزان القوة يزيد هذه الصراعات سوءاً. وكانت الولايات المتحدة تتوقع من الحكومات الآسيوية أن تقبلها كقائدة "للمجتمع الدولي"، وأن تدعن إلى ممارسة المبادئ والقيم الغربية في مجتمعاتها. أما الآسيويون، على الجانب الآخر، فكما تحدث عنهم نائب رئيس الولايات المتحدة للشؤون السياسية والعسكرية ونسحق لورد إذ قال: "أهم كانوا يعون ويفتحرون بإتجازاتهم"، وكانوا يتوقعون أن يجري معاملتهم معاملة الند للند، وكانوا يميلون إلى النظر إلى الولايات المتحدة على إنها "حاضنة" دولية، إن لم تكن مستأسدة على من هم أضعف منها". ولكن، يوجد في الثقافة الأمريكية حقائق عميقة لا سبيل إلى تجاهلها تحير الولايات المتحدة أن تكون على الأقل حاضنة إن لم تكن مستأسدة على من هم أضعف منها في الشؤون الدولية، ونتيجة لذلك كانت التطلعات الأمريكية تقع في صراع مع التطلعات الآسيوية على نحو متزايد. وعبر سلسلة طويلة من القضايا، تعلم اليابانيون وقادة آسيويين آخرين أن يقولوا "لا" إلى نظرائهم الأمريكيين. يجري التعبير عنها أحياناً بطرق آسيوية مؤدبة من أساليب "الإنصراف". إن نقطة الانقلاب الرمزية في العلاقات الأمريكية الآسيوية ربما كانت تلك التي وصفها أحد المسؤولين اليابانيين الكبار بأنها "أول قطار كبير يخرج من سكته فيتحطم" في العلاقات الأمريكية - اليابانية، التي حدثت في شباط من سنة ١٩٩٤، عندما رفض رئيس الوزراء موريهيرو هونكاوا رفضاً قاطعاً طلب الرئيس كلنتن أن يوجهه إلى غابات عديدة في الإستيرادات اليابانية من البضائع المصنعة الأمريكية. وعلق على ذلك مسئول ياباني آخر قائلاً: "ما كان يمكن أن نتصور حدوث أمر مثل هذا حتى قبل سنة". وبعد سنة من ذلك التاريخ أكد وزير خارجية اليابان على هذا التغير قائلاً: أنه عهد من المنافسة الإقتصادية بين الأمم والأقاليم وكانت مصلحة اليابان الوطنية أهم من "هويتها المجردة" كعضوة من الغرب⁽³⁰⁾.

وإن تكييفاً أمريكياً تدريجياً إلى حالة ميزان القوة المتغير انعكس في السياسة الأمريكية نحو آسيا في التسعينات. أولاً؛ في حقيقة الأمر، سُلِّمت بأنها تفتقر إلى الإرادة/أو القدرة على الضغط على المجتمعات الآسيوية، فالولايات المتحدة فصلت ما بين مناطق أية قضية حيثما كان يمكن أن تستفيد بطريقة الضغط على منطقة وأخذ ما تريده من المنطقة الأخرى في مناطق قضية ما إذا كان

³ حاضنة؛ مربية أولاد غير أولادها.

فيها نزاع. وعلى الرغم من أن الرئيس كلتن كان قد نادى بالأولية الأعلى لحقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية نحو الصين، إستجاب إلى الضغط الذي سلطه عليه أصحاب الأعمال، وتايوان، وجهات أخرى، ففصل حقوق الإنسان عن القضايا الاقتصادية، وتحلى عن محاولة إستخدام توسيع إتفاق مكانة الأمة الأكثر تفضيلاً كوسيلة للتأثير على سلوك الصين نحو معارضيها السياسيين. وفي تحرك مواز لذلك، فصلت إدارة كلتن على نحو واضح السياسة الأمنية نحو اليابان عن التجارة وقضايا إقتصادية أخرى، حيث كانت تستطيع، على نحو مسلم، أن تستفيد بطريقة ممارسة الضغط على مناطق القضية، حينما كانت علاقاتها باليابان أشد صراعاً. وهكذا تخلت الولايات المتحدة عن أسلحتها التي كان يمكنها إستخدامها عن طريق دعم حقوق الإنسان بالضغط على الصين، وإستخلاص التنازلات التجارية من اليابان التي يعود بها هذا الضغط.

ثانياً؛ إتبع الولايات المتحدة، مراراً وتكراراً، مساراً تتوقع فيه تبادل الإمتيازات التجارية مع الأمم الآسيوية، فتقدم تنازلات متوقعةً بذلك لها ستأتي بتنازلات مماثلة لها من الآسيويين. وكان غالباً ما يبرر هذا المسار بالدور عند الحاجة إلى الإبقاء على "إرتباط بناء" أو "حوار" مع الدولة الآسيوية. ولكن في كثير من الأحيان فسرت الدولة الآسيوية هذا التنازل بأنه إشارة على ضعف أمريكي، ولهذا السبب كانت تستطيع أن تتحدى أكثر في رفض المطالب الأمريكي. وكان هذا النموذج من العلاقات واضحاً على وجه الخصوص فيما يتعلق بالصين التي إستجابت إلى الفصل الذي قامت به الولايات المتحدة بين الإهتمام بحقوق الإنسان عن العمل بمكانة الأمم الأكثر تفضيلاً في الإتفاقات التجارية فنفذت سلسلة واسعة جديدة من إنتهاكات حقوق الإنسان. وبسبب الميل الأمريكي إلى تعريف العلاقات "الجيدة" بأنها "ودية"، فإن الولايات المتحدة تخسر خسارة عظيمة في مجاراتها التنافس مع المجتمعات الآسيوية التي تعرف العلاقات "الجيدة" بأنها العلاقات التي تأتي لها بالإنتصارات. إذ يرى الآسيويون الأمر، أن التنازلات الأمريكية ليست متبادلة، بل تأتي لكي تُستغل.

ثالثاً؛ تطورت حالة تكرار قيام الزراعة الأمريكية — اليابانية على القضايا التجارية التي كانت الولايات المتحدة فيها مستورغ مطالباً من اليابان وتمدد بعقوبات إن لم تُلبى مطالبها. فنبعت ذلك مفاوضات مطولة ثم وفي اللحظة الأخيرة وقبل أن تكون العقوبات سارية المفعول

كان إتفاق قد أعلن عنه. وكانت القضايا التي تم الإتفاق عليها جرى صياغتها بعبارات ملتبسة إلى درجة أن الولايات المتحدة كان يمكنها أن تدعي إنتصاراً مبدئياً، وكان يستطيع اليابانيون أن يعملوا بالإتفاق أو لا يعملوا به فهذا الأمر يجري حسبما يشتهون وكان سيعود كل شيء كما كان من قبل. وبأسلوب مشابه، ما وافق الصينيون على مفضض على الإعلانات المشتركة للمبادئ الرئيسة التي تتعلق بحقوق الإنسان، أو الملكية الفكرية، أو إنتشار الأسلحة إلا لكي يفسروها تفسيراً مختلفاً تماماً عن تفسير الولايات المتحدة ثم يستمروا بإتباع سياساتهم السابقة.

إن هذه الإختلافات في الثقافة وتغير ميزان القوة بين آسيا وأمريكا شجع المجتمعات الآسيوية على أن يساند بعضها بعضاً في نزاعاتها ضد الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال؛ في سنة ١٩٩٤، وقفت بالفعل كل الدول الآسيوية "من أستراليا إلى ماليزيا وحتى كوريا الجنوبية" خلف اليابان في مقاومتها لمطلب الولايات المتحدة الذي يقضي بالتوجه إلى غابات عديدة في الإستيرادات اليابانية. وفي نفس الوقت، حدث تجمع مشابه لذلك في معاهدة الأمة الأكثر تفضيلاً للوقوف من أجل مساندة الصين، إذ وقف رئيس وزراء اليابان هوسوكاوا في مقدمة التجمع ليقول بأن مفاهيم حقوق الإنسان الغربية لا يمكن أن "تطبق تطبيقاً أعمى" على آسيا، وقام رئيس وزراء سنغافورة لسي كوان يو ليحذر بأن الولايات المتحدة إذا ضغطت على الصين فإنها "ستجد نفسها وحيدة تماماً في المحيط الهادي"⁽³¹⁾. وفي مظهر آخر من مظاهر التضامن، إحتشد آسيويون، وأفارقة، وآخرون ليقفوا خلف اليابانيين تأييداً لإعادة إنتخاب صاحب المنصب الياباني كرئيس لمنظمة الصحة العالمية بالضد من معارضة الغرب، وأيدت اليابان أحد الكوريين الجنوبيين ليرأس منظمة التجارة العالمية بالضد من الذي رشحته أمريكا؛ وهو الرئيس المكسيكي السابق كارلوس ساليناس. ويبين التاريخ بما لا يقبل الخلاف أنه بحلول تسعينات القرن العشرين بات كل بلد في شرق آسيا يشعر، حينما يتعلق الأمر بالقضايا القائمة عبر المحيط الهادي، بأنه يشترك بالكثير مع الدول الشرق آسيوية حتى أكثر مما كان يشترك فيه مع الولايات المتحدة.

إن نهاية الحرب الباردة، والتفاعل المتزايد بين آسيا وأمريكا، والإنحدار النسبي في قوة أمريكا، كل هذه القضايا جعلت إصطدام الثقافات يطفو على السطح بين الولايات المتحدة

واليابان ومجتمعات آسيوية أخرى ومكنت هذه الأخيرة من مقاومة الضغط الأمريكي. وفرض إرتقاء الصين تحدياً جوهرياً أكبر على الولايات المتحدة. وغطت نزاعات الولايات المتحدة ضد الصين مدى واسع من القضايا أوسع من مدى القضايا التي تغطيها نزاعاتها ضد اليابان، إذ شملت قضايا إقتصادية، وحقوق الإنسان، والتبث، وتايوان، وبحر الصين الجنوبي، وإنتشار الأسلحة. ويكاد يكون أنه ليس ثمة قضية سياسية رئيسة إشتراك فيها الولايات المتحدة والصين فعلاً بأهداف مشتركة. فتقع الخلافات في كل قضية. وكما يجري الحال مع اليابان، كانت هذه النزاعات، في جانب واسع منها، تضرب بجلورها في الثقافتين المختلفتين للمجتمعين. إلا أن النزاعات بين الولايات المتحدة والصين تتضمن كذلك قضايا جوهريّة تتعلق بالهيمنة. فالصين كارهة لقبول القيادة الأمريكية أو سيطرتها على العالم؛ أما الولايات المتحدة فهي غير راغبة في قيادة الصين أو هيمنتها على آسيا. ولقد حاولت الولايات المتحدة على مدار مائتي عام أن تمنع ظهور قوة تهيمن هيمنة ساحقة على أوروبا. وعلى مدى زمن يقارب من مائة عام، إبتدأاً من إتحادها سياسة "الباب المفتوح" في علاقتها مع الصين، كانت تحاول أن تفعل نفس الأمر في آسيا. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، خاضت حريين عالميتين وحرباً باردة ضد ألمانيا الإمبراطورية، وألمانيا النازية، واليابان الإمبراطورية، والإتحاد السوفيتي، والصين الشيوعية. وظلت هذه الغاية قائمة وأعاد التوكيد عليها الرئيسان ريفان وبوش. وإن ظهور الصين كقوة إقليمية مهيمنة في شرق آسيا، إذا مضت قدماً في مسيرتها لهذه الغاية، من شأنه أن يتحدى تلك الغاية الأمريكية. إذ أن السبب الرئيس الذي يقوم عليه النزاع بين أمريكا والصين هو إختلافهم الأساسي على ما يجب أن يكون عليه ميزان القوة في المستقبل في شرق آسيا.

الهيمنة الصينية: إقامة التوازن وإتحاذ سبيل التبعة. إن شرق آسيا ذا الست حضارات،

وثمان عشرة دولة، وله إقتصاديات سريعة النمو، وإختلافات سياسية أساسية، وإختلافات إقتصادية وإجتماعية بين مجتمعاته، يمكنه كل هذه القضايا من أن ينشئ أي نموذج من نماذج العلاقات الدولية المتعددة في مطلع القرن الحادي والعشرين. وعلى نحو معقول، يمكن أن تظهر مجموعة معقدة إلى حد بعيد من علاقات يسودها التعاون والنزاع ترتبط بها أغلب القوى الكبيرة

وذاات المستوى المتوسط في المنطقة. أو يمكن أن تظهر قوة رئيسة، أو يمكن أن يتجسد نظام دولي متعدد الأقطاب تتنافس فيه، فيما بينها، الصين، واليابان، والولايات المتحدة، وروسيا، ويحتمل أن تدخل الهند في هذا التنافس. أما البديل عن ذلك، فيمكن أن تهيمن على سياسات شرق آسيا خصومة ثنائية القطب راسخة بين الصين واليابان أو بين الصين والولايات المتحدة، بينما تحصل الدول الأخرى نفسها مع أحد الطرفين أو مع الآخر أو تختار عدم الانحياز. أو على نحو معقول، يمكن أن تعود سياسات شرق آسيا إلى نموذج الأحادي القطب التقليدي فيكون ذات تفرع هرمي للقوة مركزه بكين. فإذا هضمت الصين بمستوياتها العالية من النمو الإقتصادي في القرن الحادي والعشرين، وصانت وحدتها في عهد ما بعد دنغ، ولم تهكها الصراعات على الخلافة، فإنها على الأرجح ستحاول إدراك محصلة هذه النتائج. وفيما إذا كانت ستتحج في محاولتها تلك أم لا فإنه أمر يعتمد على ردود أفعال اللابعات الأخريات في لعبة سياسة القوة في شرق آسيا.

إن تاريخ الصين، وثقافتها، وتقاليدها، وحجمها، وطبيعة نشاطها الإقتصادي، وتصوراتها الذهنية عن ذاتها، كل هذه القضايا تحملها على إتخاذ مكانة مهيمنة في شرق آسيا. وإن هذه الغاية تأتي نتيجة طبيعية لنموها الإقتصادي السريع. فقد شرعت كل قوة رئيسة كبيرة أخرى مثل؛ بريطانيا وفرنسا، وألمانيا واليابان، والولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي، في التوسع إلى خارج حدودها، وتوكيد مركزيتها، وإستعمار الآخرين، وجاء ذلك في نفس السنين التي كانت تمر فيها بتقدم صناعي وعو إقتصادي متسارعين أو مباشرة عقب تلك السنين. وليس ثمة سبب يجلب الإعتقاد بأن إكتساب القوة الإقتصادية والعسكرية لن تكون له نتائج في الصين تشابه تلك النتائج. فعلى مدى ألفي عام، كانت الصين القوة المتفوقة في شرق آسيا. ويؤكد الصينيون الآن توكيداً يتزايد يوماً بعد يوم على عزمهم على إستعادة ذلك الدور التاريخي ووضع نهاية للإذلال والتبعية للغرب واليابان التي طالمت لأكثر من قرن من الزمن والتي بدأت بمعاهدة نانكينغ^٤ التي فرضتها عليها بريطانيا في عام ١٨٤٢.

^٤ وهي المعاهدة التي أنهت حرب الأفيون الأولى بين بريطانيا والصين، التي نشبت في سنة ١٨٣٩ واستمرت حتى سنة ١٨٤٢، وكان التجار البريطانيون قد بأسوا من ترويج وبيع بضائعهم وخاصة المواد الممنية للمصنعة على الشعب الصيني لأن الصينيين لايرغبون في إقتناء المواد الممنية الأجنبية، فقام بعض التجار البريطانيين بحلب الأفيون من الهند وبيعه في الموانئ الصينية، وحينما رأى الأمرطور كبلغ بعض البحارة وهم محذرون على الموانئ أمر بقتل جميع الموانئ الصينية بوحه كل السفن الأجنبية، وبعد حادثة قتل أحد الكهنة الصينيين على -

وفي السنوات الأخيرة من ثمانينات القرن العشرين طفقت الصين بتحويل موارد إقتصادها المتنامي إلى قوة عسكرية وتأثير سياسي. وإذا دام لها غورها الإقتصادي، فإن عملية التحويل هذه ستبلغ نسب كبيرة. وطبقاً لما جاء في إحصاءات رسمية؛ فإن الأنفاق العسكري الصيني إنخفض في أغلب أعوام الثمانينات. أما في السنين ما بين ١٩٨٨ و ١٩٩٣، فإن النفقات العسكرية تضاعفت بالمبالغ الجارية فزادت بحوالي ٥٠ بالمائة بلغة الواقع. وكانت زيادة تبلغ ٢١ بالمائة جرى التخطيط لبلوغها في سنة ١٩٩٥. وتراوحت تخمينات النفقات العسكرية الصينية لسنة ١٩٩٣ بين تقريباً ٢٢ مليار دولار إلى ٣٧ مليار دولار حسب نسب صرف عملة الدولار الرسمي، وما يصل إلى ٩٠ مليار دولار بلغة المعادل للقوة الشرائية. وفي السنين الأخيرة من الثمانينات أعادت الصين صياغة استراتيجيتها العسكرية، فحولتها من الدفاع ضد الغزو في حرب كبيرة ضد الإتحاد السوفيتي إلى استراتيجية إقليمية تؤكد على إظهار القوة. وإنسجاماً مع هذا التحول أخذت تطور قدرات قواها البحرية، وتمتلك طائرات مقاتلة حديثة وذات المدى الأبعد، وتطور قدرة إرضاع الطائرات بالوقود جواً، وإنخذت قراراً بامتلاك حاملة طائرات. ودخلت الصين كذلك بعلاقة إلتفاع متبادل في شراء الأسلحة مع روسيا.

إن الصين في طريقها إلى أن تصبح القوة المهيمنة في شرق آسيا. ويصير الآن التطور الإقتصاد الشرق آسيوي ذا توجه صيني أكثر فأكثر، ولقد دفعه هذا الإتجاه النمو الإقتصادي المتسارع للوطن الأم والصينيات الثلاثة الأخرى بالإضافة إلى الدور المحوري الذي قد قام به دور العرق الصيني في تطور إقتصاديات تايلاند، وماليزيا، وإندونيسيا، والفلبين. والأمر الأشد خطراً، أن الصين تصير أكثر قوة ونشاطاً في توكيدها على مطالبتها ببحر الصين الجنوبي؛ فتطور قاعدتها العسكرية في جزر باراسيل، وتحارب الفيتناميين من أجل حفنة من الجزر في سنة ١٩٨٨، وتنشأ حضوراً عسكرياً على جزيرة مستشيفريف القريبة من شاطئ الفلبين، وحتى ألما تدعي بأن حقول الغاز تمتد حتى جزيرة ناتيونا الإندونيسية. ولقد أتمت الصين أيضاً تأييدها الخفي للوجود

= يد بريطاني في أحد الموانئ جاءت سفينة عملة بالأفون تحمىها القوات البحرية البريطانية دمرتها الصين على مقربة من إحدى موانئها فإندلعت الحرب التي كان من شروطها إستيلاء بريطانيا على جزيرة هونك كونغ وفتح حدود الصين أمام البضائع التجارية البريطانية.
المترجم

العسكري الأمريكي المستعمر في شرق آسيا وبدأت تعارض بقوة ذلك الانتشار. وعلى نحو مشابه لذلك، فعلى الرغم من أن الصين، في أثناء الحرب الباردة، حثت اليابان بملء على تقوية قدرتها العسكرية، فلقد عبرت في السنوات التي أعقبت الحرب الباردة عن قلقها المتزايد بشأن تنامي القوة العسكرية اليابانية. وتتصرف الصين بأسلوب تقليدي كقوة إقليمية مهيمنة، إذ تحاول الآن تذليل العقبات لتحقيق إنجازها في التفوق العسكري الإقليمي.

وفيما عدا بعض الاستثناءات النادرة، مثل التي يمكن أن تحدث في بحر الصين الجنوبي، فإن الهيمنة الصينية في شرق آسيا لا يُرجَّح أن تتضمن توسعاً للاستحواذ على الأرض بوساطة استعمال مباشر للقوة العسكرية. ولكن يُرجَّح أن يعني هذا الأمر أن الصين ستنتظر من الدول الشرق آسيوية الأخرى، وبدرجات متفاوتة، أن تقوم ببعض أو جميع الأمور التالية؛

- تأييد وحدة التراب الصيني، وسيطرة الصين على التبت وإقليم إكسنجيانغ، ودمج هونغ كونغ وتايوان في الصين؛
- التسليم بسيادة الصين على بحر الصين الجنوبي وربما سيادتها على منغوليا؛
- تأييد الصين بنحو عام في نزاعاتها ضد الغرب على القضايا الاقتصادية، وحقوق الإنسان، وانتشار الأسلحة، وقضايا أخرى؛
- قبول هيمنة القوة العسكرية الصينية في المنطقة والإمتناع عن إمتلاك أسلحة نووية أو قوات تقليدية تمكّنها من أن تتحدى تلك الهيمنة؛
- تبني سياسات تجارية وإستثمارية بحاري المصالح الصينية وتؤدي إلى التطور الإقتصادي الصيني؛
- تدعّن إلى ما تراه القيادة الصينية في التعامل مع المشاكل الإقليمية؛
- تكون بعامتها مفتوحة للهجرة القادمة من الصين؛
- تمنع أو تقمع الحركات المناهضة للصين والمعادية للصينيين داخل مجتمعاتها؛
- تحترم حقوق الصينيين داخل مجتمعاتها، ويتضمن هذا الإحترام؛ حقهم في الحفاظ على علاقات وثيقة مع أقربائهم ومنهم التي إنحدرت منها أصولهم في الصين؛

- الإمتناع عن إقامة التحالفات العسكرية أو الإئتلافات المعادية للصين مع قوى أخرى؛
- دعم إستعمال لغة الماندرين كلغة مضافة إلى الإنجليزية ولكي تحل محلها في نهاية المطاف كلغة للإتصالات الأوسع في شرق آسيا.

ويقارن المحللون ظهور الصين بظهور ألمانيا ويلهلمن* التي ظهرت كقوة مهيمنة في أوروبا في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر. ودائماً ما يكون ظهور قوى عظمى جديدة مزعراً للإستقرار إلى حد بعيد، فإذا حدث هذا الأمر وظهرت الصين كقوة كبرى فبأن ظهورها ذاك سيقزم أية ظاهرة مشابهة حدثت في أثناء النصف الأخير من الألفية الثانية. وتحدث بهذا الشأن لسي كوان يو قائلاً؛ "إن حجم الإزاحة الذي تحدثه الصين من العالم يبلغ درجة أن العالم يجب أن يقيم توازناً جديداً يجاريها يستغرق زمناً يمتد إلى ٣٠ أو ٤٠ سنة. فلا يمكن الإدعاء بأن الذي يظهر مجرد لاعب آخر كبير. بل إنه اللاعب الأكبر في تاريخ البشرية"⁽³²⁾. فإذا إستمر التطور الإقتصادي الصيني لعقد آخر من الزمن، وهو أمر يبدو مرجحاً، وإذا صانت الصين وحدتها في أثناء فترة الخلافة، وهو أمر يبدو محتملاً، فإن الدول الشرق آسيوية والعالم سيضطرب للإستجابة إلى الدور الجازم على نحو متزايد لهذا اللاعب الأكبر في تاريخ الإنسانية.

والحديث هنا بوجه عام، تستطيع الدول أن تستجيب بطريقة واحدة أو بدمج لطريقتين إلى إرتقاء قوة جديدة. فالدولة بمفردها أو في إئتلافها مع دول أخرى تستطيع محاولة ضمان أمنها بوساطة إقامة توازن ضد القوة البادئة بالإرتقاء، ومحاولة إحتوائها، ومن ثم، إن كان الأمر ضرورياً، الخروج في حرب لقمعها. أما الخيار البديل، فتستطيع الدول أن تجرب التبعية للقوة البادئة بالظهور، والتكيف لها، وأن تتخذ موضعاً ثانوياً أو تابعاً في علاقتها بالقوة البادئة بالظهور على أمل أن تبقى مصالحها الجوهرية مصانة. أو ، وهو أمر ناعول، تستطيع الدول محاولة العمل

* وهو لقب لألمانيا على إسم إمبراطورها الأخير الذي حكمها من سنة ١٨٨٨ وحتى نفيه إلى هولندا في سنة ١٩١٨ بعد قيام الثورة الألمانية. ويقال أنه ربما أصيب في رأسه فأدت تلك الإصابة إلى خلل في دماغه ففجعت قدرته العقلية ضعيفة، وتصرفاته دائماً ما تكون عدائية، وبلا إحساس ولا مراعاة، وعند برأيه، وأحياناً يتعامل مع المشاكل والناس بتهور، وأثرت شخصيته وإسلوبه على الحياة السياسية وشرعتها، ونجى عهد حكمه بالوعدة العسكرية، وكانت سياساته وشخصيته تنزع عداء بريطانيا، وفرنسا، وروسيا وأحياناً غيرها.

بمزيج من أعمال إقامة التوازن والمسير في طريق التبعية، على الرغم من أن هذا الأمر يقود إلى المجازفة في أمرين هما إثارة الرعدة العدائية للقوة البائدة بالارتقاء والبقاء من دون حماية ضدها. وحسبما تقول نظرية العلاقات الدولية الغربية؛ فإن إقامة التوازن عادة ما يكون الاختيار المرغوب فيه أكثر، وفي الحقيقة؛ كان ولازال هو الاختيار الذي يجري اللجوء إليه أكثر من إتخاذ دور التبعية. ولقد حاول أن يبرهن على ذلك ستيفن والت حين قال؛

على العموم، من شأن حسابات الغلبة أن تحت الدول على إقامة التوازن. إذ أن المسير في طريق التبعية محفوف بالمخاطر لأنه يتطلب الثقة؛ فإنما تساعد دولة ما قوة مهيمنة على أمل أن تبقى تلك القوة لطيفة معها. لكن الذي يجلب أمناً أكثر هو إقامة التوازن ضدها، في حال إنقلبَت تلك القوة لتكون عدوانية عليها. والأبلغ من ذلك، يعزز التكتل مع الجانب الأضعف من تأثير دولة ما داخل الائتلاف الذي يأتي نتيجة لذلك التكتل، لأن الجانب الأضعف يعاني من حاجة أعظم إلى المساعدة⁽³³⁾.

إن تحليل والت هذا الذي يُرجح تكوين تحالف في جنوب غرب آسيا يبين بأن الدول تحاول بنحو يكاد يكون دائماً أن توجد التوازن ضد الأخطار الخارجية. وكذلك مازال يفترض على نحو عام بأن السلوك الذي يسعى إلى إقامة التوازن كان هو المغيار في أغلب حقب التاريخ الأوروبي الحديث، إذ قامت عدة قوى بتحويل تحالفاتها لكي توازن وتحتوي ما كانت ترى من الأخطار التي كان يفرضها عليها فليب الثاني، ولويس الرابع عشر، وفردريك العظيم، ونابليون، والقيصر، وهتلر. إلا أن والت يسلم بأن الدول ربما تختار التبعية "تحت ظروف معينة"، وكما يذهب راندول شولر إلى القول؛ إنه على الأرجح أن تسير الدول التي تتمتع بروح تسوق إلى التطور في طريق التبعية مع القوة البائدة بالارتقاء لأنها غير قانعة بحالها وتأمل أن تستفيد من التغيرات في الوضع القائم⁽³⁴⁾. وبالإضافة إلى ذلك، وكما توحى كلمات والت، تتطلب التبعية درجة من الثقة في نوايا الدولة الأقوى التي لا تضمن لها ضغيئة.

وفي عملية إقامة توازن للقوة، تستطيع الدول أن تلعب إما دوراً رئيساً أو ثانوياً. أولاً؛ تستطيع الدولة (أ) أن تحاول إقامة توازن للقوة ضد الدولة (ب) التي تراها عدواً محتملاً، وذلك بعقد تحالفات مع الدولتين (ج) و (د)، وعن طريق تطوير قدرتها العسكرية وقدراتها الأخرى

(الأمر الذي يُرجّح أن يؤدي إلى سباق تسلح)، أو بواسطة نوع من الدمج بين هذه الوسائل. وفي هذه الحالة تكون الدولتان (أ) و (ب) هما الموازنتان الرئيسيتان لإحدهما الأخرى. ثانياً؛ ربما لا تدرك الدولة (أ) أية دولة أخرى على إلما عدو سيظهر وشيكاً ولكن ربما لها مصلحة في تدعيم توازن القوة بين الدولتين (ب) و (ج) اللتان لو أصبحت أياً منهما قوية أكثر مما ينبغي يمكن أن تفرض خطراً على الدولة (أ). وفي هذه الحالة تسلك الدولة (أ) وكأنها موازن ثانوي في علاقتها بالدولتين (ب) و (ج)، اللتان قد يكونان الموازنتين الرئيسيتين إحدهما للأخرى.

كيف إذن ستستجيب الدول إلى الصين إذا أخذت بالظهور كقوة مهيمنة في شرق آسيا؟ وما لاشك فيه أن الاستجابات ستكون متباينة تبايناً شاسعاً. ولأن الصين قد حددت الولايات المتحدة بأنها عدوها الأولى، فسيكون الميل الأمريكي السائد هو أن تتصرف كموازن رئيس وتمنع قيام الهيمنة الصينية. وسيكون إتخاذ مثل هذا الدور منسجماً مع التطلع الأمريكي التقليدي في منع هيمنة أية قوة مفردة سواها كانت في أوروبا أو في آسيا. ولم يعد ذلك المهدف مناسباً في أوروبا، لكنه يمكن أن يكون مناسباً في آسيا. وإن اتحاداً قلقاً في أوروبا الغربية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالولايات المتحدة ثقافياً، وسياسياً، واقتصادياً لن يهدد الأمن الأمريكي. لكن صيناً موحدة، وقوية، وذات عزم يمكن أن تهدد الأمن الأمريكي. فهل أن الأمر يصب في مصلحة أمريكا أن تتأهب للخروج إلى حرب متى ما كانت ضرورية لمنع قيام الهيمنة الصينية في شرق آسيا؟ فإذا إستمر التطور الاقتصادي الصيني، فإنه يمكن أن يكون القضية الأمنية الوحيدة الأخطر على الإطلاق التي يواجهها صناع السياسة في مطلع القرن الحادي والعشرين. وإذا كانت الولايات المتحدة تريد بالفعل أن تضع حداً للهيمنة الصينية على شرق آسيا، فستحتاج إلى إعادة توجيه التحالف الياباني بإتجاه يخدم تلك الغاية، وتنمي روابطاً عسكرية وثيقة مع الأمم الآسيوية الأخرى، وتعزز وجودها العسكري في آسيا وتزيد القوة العسكرية التي تستطيع جلبها لنشرها فيها. أما إذا كانت الولايات المتحدة غير راغبة في شن الحرب على الهيمنة الصينية، فإنها ستضطر أن تكفر بعولتها، وتعلم كيف تعيش مع تلك الهيمنة، وتحمل نفسها على إجراء تخفيض إلى حد معلوم في قدرتها على صناعة وتوجيه الأحداث على ذلك الجانب البعيد من الهادي. ويتضمن كل من هذين المسارين خسائراً وأخطاراً جسيمة. أما الخطر الأعظم فهو أن الولايات المتحدة لن تتخذ

خياراً واضحاً فترل وتقع في حرب مع الصين من دون أن تُقدّر على وجه الدقة ما إذا كانت تلك الحرب تصب في مصلحتها الوطنية أم لا، ومن دون أن تكون مستعدة لخوض هذه الحرب بنحو فعال.

وبحسابات نظرية، تستطيع الولايات المتحدة أن تحاول إحتواء الصين عن طريق لعب دور موازنة ثانوي إذا أخذت بعض القوى الرئيسية الأخرى تسلك كموازن أول للصين. وإن الإحتمال المعقول الوحيد هو أن تقوم اليابان بهذا الدور، ومن شأن هذا الأمر أن يتطلب تغيرات كبيرة في السياسة اليابانية منها؛ إعادة تسليح مكثفة للقوات المسلحة اليابانية، وإمتلاك الأسلحة النووية، وتنافس فعال ضد الصين لكسب التأييد بين القوى الآسيوية الأخرى. إلا أن اليابان ربما تكون غير راغبة في المشاركة في إئتلاف تقوده الولايات المتحدة لمواجهة الصين، وعلى الرغم من أن هذا الأمر غير مؤكد كذلك، فإنه لا يُرجّح أن تغدو اليابان الموازن الرئيس للصين. وعلاوة على ذلك، لم تبدي الولايات المتحدة كثيراً من الإهتمام أو القدرة على لعب دور موازن ثانوي. فأمرىكا حينما كانت دولة جديدة صغيرة حاولت أن تلعب هذا الدور في أثناء العهد النابليوني فإنتهى بها الأمر إلى أنها أُمست تخوض حروباً ضد بريطانيا وفرنسا كلتاهما. وفي خلال الربع الأول من القرن العشرين، لم تبدل الولايات المتحدة إلا أقل الجهود لتعزيز التوازنات بين الدول الأوروبية وبين الدول الآسيوية ونتيجة لذلك أصبحت متورطة في الحربين العالميتين لاستعادة التوازنات التي كانت قد إحتلت. وفي أثناء الحرب الباردة، ما كانت الولايات المتحدة تمتلك البديل عن أن تكون الموازن الأول للإتحاد السوفيتي. ولهذا السبب، فإن الولايات المتحدة ما كانت موازناً ثانوياً أبداً منذ صارت قوة عظمى. وإذ تغدو القوة العظمى الوحيدة في العالم، فإن هذا الأمر يعني أنها ستلعب دوراً بارعاً، ومرناً، وغامضاً، بل وحتى مخادعاً، فتستطيع القيام بتحويل التأييد والدعم من طرف إلى آخر، رافضة وهي في خضم ذلك أن تؤيد أو تعارض دولة ما تبدو في منظور القيم الأمريكية أنها على حق أخلاقياً، ومؤيدة دولة ما هي أخلاقياً على باطل. وحتى لو إنبرت اليابان بالفعل لتظهر كموازن أول للصين في آسيا، فإن قدرة الولايات المتحدة على إسناد ذلك التوازن تحوم حولها الشكوك. إذ أن قدرة الولايات المتحدة على حشد قوتها على نحو مباشر ضد تهديد واحد قائم أكثر بكثير من قدرتها فيما لو تطلب الأمر إقامة التوازن عن بعد بين خطيرين محتملين.

وأخيراً، فإن إتخاذ سبيل التبعية يرجح أن تكون موجودة بين القوى الآسيوية، وهو أمر من شأنه أن يحول دون نجاح أية محاولة أمريكية للقيام بتوازن ثانوي.

والى الحد الذي إليه يعتمد إتخاذ سبيل التبعية على الثقة، فإن ثلاثة قضايا لازمة لزوماً منطقياً لحدوث ذلك. الأولى؛ إن التبعية يحتمل، على نحو مرجح، أن تحدث بين دول تنتمي إلى نفس الحضارة أو فيما عدا ذلك تشترك بعموميات ثقافية جامعة أكثر من إحتمال حدوثها بين دول تفتقر إلى أية عمومية ثقافية جامعة. الثانية؛ يُرجح أن تتباين مستويات الثقة مع تباين سياق الأحداث. فالولد الأصغر سيتبع أخاه الأكبر عندما يواجهون أولاداً آخرين؛ ولا يُرجح أن يثق بأخيه الأكبر عندما يكونان لوحدهما في دارهما. لهذا السبب، فإن تفاعلات أكثر تكراراً بين دول ذات حضارات مختلفة ستشجع أكثر على إتخاذ سبيل التبعية في داخل الحضارات. الثالثة؛ إن الميول نحو إتخاذ سبيل التبعية أو العمل على إقامة التوازن ربما تتباين بين الحضارات، لأن مستويات الثقة بين عضوات كل حضارة تختلف. فعلى سبيل المثال، إن عمومية الميل نحو إقامة التوازن في الشرق الأوسط ربما تعكس مستويات الثقة الواطئة التي يضرب في إنخفاضها المثل في الثقافة العربية والثقافات الشرق الأوسطية الأخرى.

وبالإضافة إلى هذه التأثيرات، فإن الميول نحو إتخاذ سبيل التبعية أو إقامة التوازن ستشكلها توقعات وأولويات تتعلق بتوزيع مراكز القوة. فمرت المجتمعات الأوربية، بمرحلة من الحكم الاستبدادي لكنها تجنبحت الإمبراطوريات البيروقراطية الراسخة أو "أنظمة الحكومات الاستبدادية المطلقة الشرقية" التي كانت خصيصة تميزت بها آسيا في أغلب حقب التاريخ. أما الإقطاعية في أوروبا، فأرست الأسس في سبيل التعددية والأخذ بالفرض بأن نوعاً من توزيع القوة كان أمراً طبيعياً ومرغوب فيه. وإن الأمر هو على هذا النوال على المستوى العالمي، إذ كان يعتقد بأن توازن القوى هو أمر طبيعي ومرغوب فيه، فكانت مسؤولية رجال الدول هي صيانة وتوطيد هذا التوازن. ولهذا السبب، حينما أصبح إستقرار التوازن مهدداً، فإن سلوك إقامة التوازن تم الشروع به لاستعادة إستقراره. وباختصار، إن صورة النموذج الأوربي للمجتمع الدولي كان مرآة تعكس صورة النموذج الأوربي للمجتمع المحلي.

أما الإمبراطوريات البيروقراطية الآسيوية، فإنها على النقيض من ذلك، فكان لها فسحة ضيقة للتعددية الاجتماعية أو السياسية وتقسيم السلطة. ففي داخل الصين يبدو إتخاذ سبيل التبعية أنه كان وما زال بمقارنته مع محاولة إقامة التوازن أهم بكثير مما كان عليه الأمر في أوروبا. وفي أثناء عشرينات القرن العشرين، فكما كتب في ذلك لوشيان بايا ليقول؛ "إنما يسعى القادة العسكريين أولاً إلى أن يتعلموا ما يستطيعون إكتسابه من الإلتحاق بمركب القوي، وعند ذلك وحسب يكتشفون المكاسب التي يجنوها من التحالف مع الضعيف أما فيما يتعلق بالقادة العسكريين الصينيين، فإن الإستقلال الذاتي لم يكن عندهم هو القيمة المطلقة، أي ليست كما كانت تجري عليه الحسابات الأوروبية التقليدية لإقامة التوازن؛ بل الأخرى أنهم يتخذون قراراتهم على أساس مصاحبة مركز القوة". وفي حديث يتميز بمسحة مشابهة لتلك يقول أفري غولدستين؛ إن إتخاذ سبيل التبعية كان سمة تميزت بها السياسات في الصين الشيوعية على الرغم من أن تركيبة السلطة واضحة نسبياً في السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٦٦. وعندما أحدثت الثورة الثقافية فيما بعد ظروفاً تكاد تكون فوضى وحالات من القلق يتعلق بالسلطة إلى درجة أنها كانت تهدد بقاء وإستقرار العوامل السياسية، أخذ سلوك إقامة التوازن يسود⁽³⁵⁾. والأمر المسلم به، إن عودة تركيبة أكثر تحديداً ووضوحاً لتتولى السلطة بعد سنة ١٩٧٨ هو أمر إستعداد معه أيضاً إتخاذ التبعية كأسلوب طاغ على السلوك السياسي.

وعبر التاريخ، لم يرسم الصينيون حدّاً فاصلاً للتمييز بين الشؤون المحلية والأخرى الخارجية. "فكان تصورهم لنظام العالم ليس أكثر من نتيجة طبيعية لتصورهم عن النظام الداخلي الصيني ولهذا السبب حدث مّد إندفع إلى الخارج للهوية الحضارية الصينية" التي "كان يفترض أن تعود فتعلن عن نفسها في دائرة قابلة للتوسع أكثر وذات مركز واحد لكونها النظام الكوني السليم". أو كما عبر عنها رودرك ماكفاركيوار بقوله؛ "إن الرؤية الصينية التقليدية للعالم كانت إنعكاساً للرؤية الكنفوشيوسية التي ترى المجتمع بأنه ذو تسلسل هرمي منظم بدقة. فكان يفترض أن يكون الملوك والنبول الأجنبية تابعين للملكة الوسطى. فكما ليس في السماء شمسان، لا يمكن أن يكون على الأرض إمبراطوران". ونتيجة لهذه الرؤية، لم يكن الصينيون وحتى الآن متحمسين "لإعتناق أفكار تؤمن بنظام للأمن يعتمد على أقطاب متعددة أو أطراف متعددة".

كأن الآسيويين بعامتهم يرغبون في "التسلسل الهرمي" في العلاقات الدولية، فلا زال النموذج الأوربي لحروب الهيمنة غائباً عن التاريخ الشرق آسيوي. وإن توازناً وظيفياً فعالاً لنظام القوة كالذي كان مثالياً عبر التاريخ بالنسبة إلى أوروبا، كان دخليلاً على آسيا. وكانت العلاقات الدولية الشرق آسيوية حتى يجيء القوى الغربية إليها في أواسط القرن التاسع عشر، ذات مركزية صينية تنتظم حولها المجتمعات الأخرى بدرجات متباينة من التبعية إلى بكين، والتعاون معها، والإستقلال عنها⁽³⁶⁾. وإن الصورة المثالية للنظام في العالم، هي بالتأكيد، لم يتم إدراكها تماماً بالممارسة الفعلية أبداً. وعلى الرغم من ذلك، يتناقض التسلسل الهرمي لنظام القوة في السياسات الدولية تناقضاً صارخاً مع النظام الأوروبي لتوازن القوة.

ونتيجة لهذا التصور عن نظام العالم، فإن الميل الصيني نحو إتخاذ سبيل التبعية الموجود في السياسات المحلية حاضر كذلك في العلاقات الدولية. وإن الدرجة التي إليها يعمل هذا الميل على تشكيل السياسات الخارجية لكل دولة على إنفراد تميل إلى التباين بتباين الدرجة التي عندها تنقسم تلك الدولة الثقافة الكنفوشيوسية مع الصين وتباين علاقاتها التاريخية معها. إذ لكوريا الكثير مما تشترك فيه ثقافياً مع الصين وكانت عبر التاريخ تميل نحو الصين. أما عند سنغافورة، فإن الصين الشيوعية كانت عدوة لها في أثناء الحرب الباردة. ولكن في الثمانينات، طفت سنغافورة تبدل موقفها وحاول قادتها بحموية إقناع الولايات المتحدة بمجاعتها وحاجة دول أخرى إلى إقامة علاقات حسنة مع حقائق القوة الصينية. أما ماليزيا، ذات الكثافة السكانية الصينية الكبيرة ونزعات قادتها المعادية للغرب، هي كذلك أخذت تميل بقوة نحو الاتجاه الصيني. وحافظت تايلاند على إستقلالها في القرنين التاسع عشر والعشرين عن طريق تكييف نفسها إلى النهجين الإستعماريين الأوربي والياباني ولقد أبدت كل نية بالقيام بنفس التكيف مع الصين، وهو ميل عززه تهديد أمني محتمل تراه تايلاند قادماً إليها من فيتنام.

إن إندونيسيا وفيتنام هما الدولتان الشرق آسيويتين الأكثر ميلاً نحو إقامة توازن ضد الصين وإحتوائها. فإندونيسيا دولة كبيرة، ومسلمة، وبعيدة عن الصين، لكنها من دون مساعدة الدول الأخرى لا تستطيع منع التوكيد الصيني في السيطرة على بحر الصين الجنوبي. وفي خريف سنة ١٩٩٥، إرتبطت إندونيسيا بأستراليا باتفاق أمني يلزمهما باستشارة إحداهما الأخرى في حالة

حدوث "تحديات معادية" لأمنيهما⁽³⁷⁾. وعلى الرغم من إن كلا الطرفين أنكر أن يكون هذا الاتفاق ترتيباً مضاداً للصين، فإنهما عرفا الصين فعلاً بأنها المصدر الأكثر ترجيحاً للتحديات المعادية. ولفيتنام ثقافة كنفوشيوسية واسعة ولكن كان لها عبر التاريخ ومازال علاقات عدوانية إلى درجة كبيرة مع الصين. وفي سنة ١٩٧٩، خاضت حرباً لم تستمر طويلاً ضد الصين. ولقد إدعت فيتنام والصين كلاهما سيادتهما على جميع جزر سبراتلي، وكانت قواهما البحرية تضرب إحداها الأخرى أحياناً في السبعينات والثمانينات. وفي مطلع التسعينات تدنت القدرات العسكرية لفيتنام في علاقتها بالقدرات العسكرية للصين. وتبعاً لذلك، فإن فيتنام هي أكثر من أية دولة آسيوية أخرى تمتلك الحافز لإيجاد شركاء لها من أجل إقامة التوازن ضد الصين. وإن قبولها في منظمة إتحاد أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، وتطبيع علاقاتها مع الولايات المتحدة في سنة ١٩٩٥ كانتا خطوات للمسير في هذا الاتجاه. إلا أن وجود الإنقسامات في داخل منظمة (آسيان) وعدم رغبة هذا الإتحاد في تحدي الصين تجعل الأمر غير مضمناً إلى درجة كبيرة أن تصير منظمة آسيان في المستقبل تحالفاً معادياً للصين أو أنه سيقدم تأييداً كبيراً إلى فيتنام في مواجهة الصين. وكانت الولايات المتحدة ستصبح دولة أشد رغبة في سعيها إلى احتواء الصين، ولكن عند أواسط التسعينات صار الأمر غير واضحاً إلى أي مدى ستذهب في الصراع ضد توكيد للسيطرة الصينية على بحر الصين الجنوبي. وأخيراً، فيما يخص فيتنام، فإن "البديل الأهون شراً" يمكن أن يكون التكيف مع الصين والرضى بجعلها عند الصينيين مثل فنلندا عند الروس بأية جهة أرادت سيرتها لخدمة مصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، الأمر الذي على الرغم من أنه "سيجرح كبرياء الفيتناميين فهو ربما يضمن بقائهم"⁽³⁸⁾.

وفي التسعينات، قد عبرت كل الأمم الآسيوية بالقول حقاً، ماخلا الصين وكوريا الشمالية، عن تأييدها للحضور العسكري الدائم للولايات المتحدة في المنطقة. ولكن، ما تعمل به فعلاً، فبإستثناء فيتنام، تميل هذه الأمم إلى التكيف مع الصين. وألمهى الفلبينيون وجود القواعد الجوية والبحرية الأمريكية الرئيسة على أراضيهم، ولقد تصاعدت المعارضة في أوكلانوا ضد وجود القوات العسكرية الأمريكية الكبيرة الأخرى الباقية على جزيرة الفلبين. وفي سنة ١٩٩٤، رفضت تايلاند، وماليزيا، وإندونيسيا، طلبات من الولايات المتحدة للسماح بإرساء ست سفن للإمدادات

في مياهها كقاعدة عائمة لكي تسهل تدخلًا عسكرياً تقوم به الولايات المتحدة أما في جنوب شرق آسيا أو في جنوب غربها. وفي مظهر آخر من مظاهر الخلاف، أذعن المنير الإقليمي لمنظمة آسيان إلى المطالب الصينية بأن تظل قضايا جزر سبراتلي بعيدة عن جدول أعمال المنير، ولم يشتر إحتلال الصين لجزيرة مستشيفريف القريبة من شواطئ الفلبين في سنة ١٩٩٥ أي إحتجاجات من أي دول أخرى عضوة في منظمة آسيان. وفي سنة ١٩٩٥-٩٦، عندما هددت الصين تايوان بالقول وبالفعل العسكري، إستجابت الحكومات الآسيوية لهذا الحدث مرة أخرى إستجابة من أصابه الصمم. وإن ميل الحكومات الآسيوية نحو التبعية بين سببها بوضوح ميشيل أوكسنبرغ حين قال؛ "إن القادة الآسيويين قلقون حقاً من أن ميزان القوة يمكن أن يتغير لمصلحة الصين، ولكن وبينما هم في حال من الترقب والقلق، لا يريدون مواجهة بكين الآن"، لذلك فإنهم "لن يسروا مع الولايات المتحدة في حملة صليبية ضد الصين"⁽³⁹⁾.

إن إرتقاء الصين سيفرض تهديداً كبيراً على اليابان، وسينقسم اليابانيون إنقساماً عميقاً بشأن أية استراتيجية يجب أن تتبعها اليابان. فهل يجب أن تحاول التكيف مع الصين، ربما مع بعض الاعتراف، الذي يكون بعيداً عن التجارة، بالهيمنة السياسية — العسكرية للصين في مقابل الاعتراف بأولوية اليابان في القضايا التجارية؟ أم يجب عليها محاولة إعطاء معنى وروحاً جديدين للتحالف الأمريكي — الياباني كنواة لإئتلاف يسعى إلى موازنة وإحتواء الصين؟ أم يجب عليها محاولة تطوير قوتها العسكرية الخاصة بها لتدافع بها عن مصالحها ضد أي غزوات صينية؟ إن اليابان ربما تتجنب، ما دامت تستطيع فعل ذلك، أية إجابة حاسمة على هذه المسائل.

إن النواة لأية محاولة ذات جدوى لموازنة وإحتواء الصين لابد أن تكون تحالفاً عسكرياً يابانياً — أمريكياً. وأنه أمر معقول، وربما تدعن اليابان يبطء إلى إعادة توجيه التحالف إلى خدمة تلك الغاية. وسيعتمد عمل اليابان بهذه الكيفية على ثقتها في: (١) قدرة أمريكا الكلية على إسناد نفسها بنفسها كقوة عظمى وحيدة في العالم وقدرتها على الحفاظ على قيادة فعالة في الشؤون العالمية؛ (٢) والإلتزام الأمريكي بالحفاظ على وجودها في آسيا وأن تصارع بقوة محاولات الصين لتوسيع تأثيرها؛ (٣) وقدرة الولايات المتحدة واليابان على إحتواء الصين بدون تكاليف باهظة بلغة الموارد أو خسائر كبيرة بلغة الحرب.

أما بغياب حل رئيس تقدمه وتلتزم به الولايات المتحدة أو عدم أرجحية ظهور مثل هذا ذلك الحل، فيُرجح أن تتخذ اليابان سبيل التبعية مع الصين. وبإستثناء ما حدث في ثلاثينات وأربعينات القرن العشرين حينما إتبع اليابان سياسة أحادية الجانب للغزو والإستيلاء على الأرض في شرق آسيا التي جرت عليها عواقب تسببت في كوارث، فلقد سعت عبر التاريخ إلى الحفاظ على أمنها عن طريق جعل نفسها حليفة إلى ما تدرك أنها القوة المهيمنة التي لها معها صلة وثيقة. وحتى في ثلاثينات القرن العشرين حينما إنضمت إلى المحور، فإنها كانت تجعل نفسها في صف ما تبين فيما بعد أنه القوة العسكرية — الفكرية الأشد فعلاً وحيوية على الإطلاق في السياسات العالمية. وفي وقت سابق لذلك من القرن نفسه، كانت قد دخلت في تحالف إنجلو-ياباني، وهو أمر يدل على وعي تام، لأن بريطانيا العظمى كانت في حينها القوة القائمة في الشؤون العالمية. وفي خمسينات القرن العشرين، وعلى نحو مشابه، جعلت اليابان نفسها رفيقة للولايات المتحدة لأنها الدولة الأقوى في العالم على الإطلاق وهي الدولة التي تستطيع أن تضمن أمن اليابان. وعلى منوال الصينيين، فإن اليابانيين يرون السياسات الدولية بأنها ذات تسلسل هرمي لأن سياساتهم المحلية ذات تركيبة هرمية. وكما تحدث أحد العلماء اليابانيين الرالدين في هذا الشأن قائلاً؛

عندما يفكر اليابانيون بمكانة أمتهم في المجتمع الدولي، غالباً ما ترتسم في تصورهم النماذج المحلية كقياسات تمثيلية. فيميل اليابانيون إلى أن يروا نظاماً دولياً كأنما يعطي تجسيدا خارجياً للنماذج الثقافية التي يجري إظهارها بوضوح داخلياً في المجتمع الياباني، الذي تمنحه خصائصه تلك الصلة الوثيقة للتركيبات المنتظمة عمودياً. وإن مثل هذه الصورة للنظام الدولي مازالت تؤثر فيها تجربة اليابان الطويلة مع العلاقات الصينية — اليابانية ما قبل العصر الحديث (نظام الإجلال وإعطاء الأثابة).

لهذا السبب، كان ولازال السلوك الياباني في التحالف هو "تبعية من أساسه وليس إقامة توازن" والسعي إلى "الوقوف في صف القوة المهيمنة"⁴⁰. وجاء قول أحد الغربيين المقيمين زمناً طويلاً هناك متفقاً مع هذا الوصف إذ قال؛ إن اليابانيين "هم أسرع من أغلب الآخرين للانحناء أمام القوة الأعظم وهم أسرع في التعاون مع ما يدركونها بأنها الأخلاق الأرفع منزلة وهم

الأُسرع على الإطلاق في الإستياء من الظلم الذي يأتي من فساد الأخلاق، وتقهقر الهيمنة“. ولأن دور الولايات المتحدة في آسيا ينحسر وتصبح الصين صاحبة اليد الأعلى، فإن السياسة اليابانية ستتكيف وفقاً لذلك. وبالفعل، لقد طفقت تتكيف مع الصين. ولقد أدرك كيشور مهبوباني ذلك الأمر فقال؛ إن المسألة الرئيسية في العلاقات الصينية — اليابانية هي ”أيهما يكون القائد؟“ ويصير الجواب واضحاً. ”لن تكون ثمة تصريحات أو إتفاقات تفاهم واضحة، ولكن كان أمراً ذات شأن أن يختار الإمبراطور الياباني زيارة الصين في سنة ١٩٩٢ في وقت كانت فيه بكين مازالت معزولة دولياً نسبياً“^(٤١).

أما إذا جرت الأمور بنحو مثالي، فإنه مما لا شك فيه، سيفضل القادة والشعب اليابانيين النموذج الذي كان سائداً قبل عدة عقود خلّت فيظلاً تحت الذراع الحامية لولايات متحدة مهيمنة. ولكن، كلما إنحدر الحضور الأمريكي نزولاً في آسيا، فإن القوى الموجودة في اليابان التي تحت اليابان على ”إستعادة آسيويتها“ ستزداد شدتها وسيقل اليابانيون عند قبول هيمنة الصين العائدة من جديد التي لا يمكن تجنبها حينما تظهر على المشهد الشرق آسيوي. وعلى سبيل المثال، عندما طُرح سؤال على عينة من عامة الشعب الياباني في سنة ١٩٩٤ عن أية أمة سيكون لها التأثير الأعظم في آسيا في القرن الحادي والعشرين، أجاب ٤٤ بالمائة منهم بأنها الصين، وقال ٣٠ بالمائة منهم أنها الولايات المتحدة، ولم يختار اليابان سوى ١٦ بالمائة من العينة^(٤٢). كما تنبأ مسئول ياباني رفيع المستوى في سنة ١٩٩٥، بأن اليابان ستمتلك ”الإنضباط“ للتكيف إلى إرتقاء الصين. ثم تساءل عما إذا كانت الولايات المتحدة ستمتلك الإنضباط أم لا. إن مسألته الأولى جديرة بالقبول، أما الجواب على مسألته التالية فهو غير مؤكد.

إن الهيمنة الصينية ستقلل من الأوضاع القلقة والوابع في شرق آسيا. وستقلص هذه الهيمنة كذلك من التأثير الأمريكي والغربي في تلك المنطقة وبحر الولايات المتحدة على قبول ما كانت عبر التاريخ تحاول منعه وهو: هيمنة قوة أخرى على إقليم مهم في العالم. أما إلى أي مدى تهدد هذه الهيمنة مصالح أي دولة من الدول الآسيوية الأخرى أو مصالح الولايات المتحدة، فإن هذا الأمر يعتمد في جانب منه على ما يحدث في الصين. فالنمو الإقتصادي يولّد القوة العسكرية والتأثير السياسي، بل وحتى يمكنه أن يحفز التطور السياسي والحركة نحو صيغة لسياسات أكثر

إنفتاحاً، وتؤمن بالتعددية، ويحتمل حتى صيغة لسياسات ديمقراطية. ومما يمكن القياس عليه أن النمو الاقتصادي كان له ذلك التأثير فيما سبق على كوريا الجنوبية وتايوان. ولكن في كلا البلدين، كان القادة السياسيين الأكثر نشاطاً في دفع الدولة إلى طريق الديمقراطية هم من المسيحيين.

إن الإرث الكنفوشيوسي للصين، بتشديده على السلطة، والنظام، والتسلسل الهرمي، وأعلوية حق الجماعة على حق الفرد، يضع العراقيل في طريق التحول إلى الديمقراطية. وعلى الرغم من ذلك، يخلق النمو الاقتصادي الآن في جنوب الصين على نحو يزداد يوماً بعد يوم مستويات عالية من الثراء، وبرجوازيات ذات حيوية فعالة، وتراكمات للقوة الاقتصادية خارجة عن السيطرة الحكومية، وطبقة متوسطة تتوسع بإطراد. وعلاوة على ذلك، إن الشعب الصيني مرتبط ارتباطاً عميقاً بالعالم الخارجي، بصيغ التجارة، والاستثمار، والتعليم. إن كل هذه القضايا تنشأ أساساً إجتماعية من أجل التحرك نحو التعددية السياسية.

إن الشرط المنطقي الأول للإنفتاح السياسي عادة ما يكون أن تتولى السلطة عناصر تسعى إلى الإصلاح من داخل النظام الفاشستي. هل يحدث في المستقبل هذا الأمر في الصين؟ يحتمل أن لا يحدث في الخلافة الأولى بعد الرئيس دنغ، لكنه محتمل في الخلافة الثانية. ويمكن أن يشهد القرن الجديد ظهور مجموعات في جنوب الصين تسعى لتحقيق أهداف سياسية، وهي في حقيقتها، إن لم تكن بالإسم، سُنَّون أحزاباً سياسية في بداية نشوءها، والتي يُرجَّح أن يكون لها روابط وثيقة مع الصينيين في تايوان الذين بدورهم يدعمون تلك الأحزاب. وإذا ظهرت مثل هذه الحركات في جنوب الصين، وإذا تولت زمرة الإصلاح السلطة في بكين، فإنه يمكن أن تحدث صيغة ما لتحول سياسي. وإن التحول إلى الديمقراطية يمكن أن يشجع السياسيين لكسب تأييد وطني ويزيد من احتمالية قيام حرب، على الرغم من أنه، على المدى البعيد، يحتمل أن يحسن النظام ذو النهج التعددي المستقر في الصين علاقات الصين مع القوى الأخرى.

ورعما، كما أوضحت بذلك كلمات فردبيرغ، يصير ماضي أوروبا هو مستقبل آسيا، والأرجح إن ماضي آسيا سيكون مستقبلها. فالاختيار الموجود أمام آسيا هو بين توازن القوة الذي ثمنه نزاع أو تأمين سلام ثمنه هيمنة. ورعما تخرج المجتمعات الغربية من أجل النزاع وإقامة التوازن. وإن التاريخ، والثقافة، والحقائق القائمة التي تخص القوة، توحى بقوة بأن آسيا ستجنح

إلى السلام والرضا بالهيمنة. إن العهد الذي بدأ بالتدخلات الغربية، وهو العهد الذي بدأ في أربعينات وخمسينات القرن التاسع عشر يسير الآن إلى نهايته، وتستعيد الصين الآن مكانتها كقوة إقليمية مهيمنة، وسيصبح الشرق في قبضتها.

الحضارات ودول الجوهرة: التكتلات البائدة بالظهور

إن عالم ما بعد الحرب الباردة، المتعدد الأقطاب، ومتعدد الحضارات يفتقر إلى إنقسام مهيمن هيمنة طاغية مثل الذي كان موجوداً في الحرب الباردة. ولكن مادامت موجات النمو السكاني للمسلمين وموجات النمو الاقتصادي الآسيوي مستمرة، فإن النزاعات بين الغرب والحضارات المتحدية ستكون لها المحورية الأقوى في السياسات العالمية من أية خطوط أخرى للإنقسام. ويُرجَّح أن تستمر حكومات الدول المسلمة في أن تصبح أقل ودأً مع الغرب، وسيحدث عنف متقطع فاطر القوة وربما، أحياناً، يكون شديد القوة بين الجماعات الإسلامية ومجتمعات غربية. وستكون العلاقات بين الولايات المتحدة من ناحية، والصين، واليابان، ودول آسيوية أخرى من ناحية أخرى علاقات صراع بدرجة عالية، ويمكن أن تحدث حرب كبيرة إذا ما تحدثت الولايات المتحدة ظهور الصين على أنها القوة المهيمنة في آسيا.

وتحت هذه الظروف ستبقى الرابطة الكونشوسية - الإسلامية قائمة وربما تتسع وتعمق. وكان ولازال الأمر المحوري في هذه الرابطة هو تعاون المجتمعات المسلمة والصينية المعارضة للغرب في قضايا انتشار الأسلحة، وحقوق الإنسان، وقضايا أخرى. ولازال جوهر هذه الرابطة يتمثل في العلاقات الوثيقة بين باكستان، وإيران، والصين، والتي تلبورت في مطلع تسعينات القرن العشرين بزيارة الرئيس يانغ شانغكون إلى إيران وباكستان، وزيارة الرئيس رفسنجاني إلى باكستان والصين. وإن هذه الزيارات هي "إشارات إلى ظهور تحالف مازال في طور النشوء بين باكستان، وإيران، والصين". وأعلن رفسنجاني في إسلام آباد، وهو في طريقه إلى الصين، قائلاً: إن "تحالفاً استراتيجياً" موجوداً بين إيران وباكستان وإن أي هجوم على باكستان سيعتبر هجوماً على إيران. ولكي تعزز بنازير بوتو هذا التكتل، فإنها زارت إيران والصين مباشرة بعد توليها منصب رئيس الوزراء في تشرين الأول من سنة ١٩٩٣. وتضمن التعاون بين هذه

الدول الثلاث تبادل الزيارات المنتظمة بين المسؤولين السياسيين، والعسكريين، وموظفين كبار، وتضمن بذل جهود مشتركة في مجالات مدنية وعسكرية متنوعة بضمنها؛ الإنتاج الدفاعي، علاوة على نقل الأسلحة من الصين إلى دول أخرى. ولازال يدعم تطور هذه العلاقة أولئك الموجودين في باكستان الذين ينتمون إلى مدارس "الإستقلال" والمدارس "المسلمة"، وهي مدارس لها فكر يهتم بسياسة خارجية تتطلع إلى "محور طهران - إسلام آباد - بكين"، أما في إيران، فستم حسم هذه المسألة بالقول؛ "إن الطبيعة التي يتميز بها العالم المعاصر" تتطلب "تعاوناً وثيقاً وثابتاً" بين إيران، والصين، وباكستان، وكازخستان. وبحلول أواسط التسعينات، كانت قد ظهرت إلى الوجود حالة كأنما تحالف قائم فعلاً بين الدول الثلاث إمتدت جذوره في معارضة الغرب، والمخاوف الأمنية بشأن الهند، والرغبة في مواجهة التأثير التركي والروسي في أواسط آسيا⁽⁴³⁾.

هل إن هذه الدول الثلاث يُحتمل أن تصبح نواة لتجمع أوسع يضم دولاً مسلمة وآسيوية أخرى؟ ويتحدث هذا الشأن غراهام فولر فيقول؛ "يمكن أن يصبح تحالف كنفوشيو سي - إسلامي غير رسمي حقيقة ملموسة، ليس لأن محمد وكنفوشوس هما ضد الغرب بل لأن هاتين الثقافتين تقدمان وسيلة للتعبير عن مظالم تُلقى مسؤوليتها جزئياً على الغرب - غرباً بجيش هيمنته السياسية، والعسكرية، والإقتصادية، والثقافية على نحو متزايد في عالم تشعر فيه الدول "أنها لم تعد مضطرة إلى إحتماله". إن النداء الأشد حماساً لمثل هذا التعاون جاء من معمر القذافي الذي أعلن في آذار من سنة ١٩٩٤ قائلاً؛

إن النظام العالمي الجديد يعني أن يقع المسلمون تحت سيطرة لليهود والمسيحيين وإذا قدرنا على ذلك، فإنهم من بعد سيسيطرون على الديانة الكنفوشوسية وأديان أخرى في الهند، والصين، واليابان.....

إن ما يقوله المسيحيون واليهود الآن عن أنفسهم هو؛ أننا كنا مختارين لنحطم الشيوعية ويجب على الغرب الآن أن يحطم الإسلام والكنفوشوسية.

نحن نتمنى الآن أن نرى مواجهة بين الصين التي تنزع المعسكر الكنفوشوسي وأمريكا التي تنزع المعسكر المسيحي الصليبي. ولا نملك أية أعذار تمنعنا في أن نكون منحازين ونقف ضد الصليبيين. نحن نقف الآن مع الكنفوشوسية ونجعل أنفسنا حليفة لها ونقل إلى جانبها في جبهة دولية واحدة. وسنعتصل خصمنا المشترك.

لهذا السبب، فنحن كمسلمين، سنساند الصين في كفاحها ضد عدونا المشترك

وأمنياتنا للصين بالنصر(44)

إلا إن الحماس من أجل تحالف وثيق مناهض للغرب يضم الدول الكنفوشوسية والإسلامية قد خفف من حدته، إلى درجة كبيرة، الجانب الصيني؛ إذ أعلن الرئيس جيانغ زيم في سنة ١٩٩٥ بأن الصين لن تقيم تحالفاً مع أية دولة أخرى. وعكس هذا الموقف، وهو أمر مسلم به، رؤية الصين التقليدية لانهايا بالمها المملكة الوسطى، والقوة المركزية، لهذا، فالصين لم تكن تحتاج إلى حلفاء رسميين، وإن الدول الأخرى هي التي ستجد الأمر يصب في مصلحتها أن تتعاون مع الصين. ومن ناحية أخرى، إن نزاعات الصين مع الغرب تعني إن الصين ستتم الشراكة مع الدول الأخرى المعادية للغرب، تلك الشراكة التي يزودها الإسلام بالعدد الأكبر والتأثير الأشد. وعلاوة على ذلك، إن حاجات الصين المتزايدة إلى النفط يحتمل أن تحملها على توسيع علاقاتها مع إيران، والعراق، والمملكة العربية السعودية، وكذلك كازخستان وأذربيجان. وتحدث عن ذلك أحد خبراء الطاقة في سنة ١٩٩٤ قائلاً: إن محوراً يقوم على الأسلحة من أجل النفط مثل هذا "لن يكون بعد ذلك مضطراً إلى إنتظار الأوامر من لندن، أو باريس، أو واشنطن"(45).

وستتنوع علاقات الحضارات الأخرى ودولها الجواهر بالغرب والحضارات والدول التي تتحداه تنوعاً كبيراً. فالحضارتان الجنوبيتان؛ أمريكا اللاتينية وإفريقيا، اللتان تفتقران إلى دول جواهر، مازالتا متكلفتين على الغرب، وضعيفتين نسبياً عسكرياً وإقتصادياً (على الرغم من هذا الحال في طريقه إلى أن يتغير بنحو متسارع فيما يتعلق بأمريكا اللاتينية). وفيما يخص علاقتهما مع الغرب، فيحتمل أن يتحركا في المستقبل في توجهات مضادة له. إلا أن أمريكا اللاتينية قريبة ثقافياً من الغرب. وفي أثناء ثمانينات وتسعينات القرن العشرين، أخذت أنظمتها السياسية والإقتصادية تصير شبيهة أكثر فأكثر بالأنظمة الغربية. وإن دولتا أمريكا اللاتينية اللتان سعتا ذات مرة لإملاك أسلحة نووية تخلتا عن تلك المحاولات. ولأن الأمريكيين اللاتينيين هم المستوى الأدنى من الجهد العسكري الكلي لأية حضارة أخرى، فإنهم قد لا يرضون بالهيمنة العسكرية للولايات المتحدة لكنهم لا يبدون أية نية لتحديها. وإن الانتشار السريع للمذهب البروتستانتي في العديد من

مجتمعات أمريكا اللاتينية يفعل أمرين؛ فهو يجعلها أكثر شبهاً بالمجتمعات الكاثوليكية — البروتستانتية الممتزجة معاً في الغرب، وتوسع الروابط الدينية الأمريكية اللاتينية — الغربية وما بعد تلك الروابط، تمر عبر بوابة روما. وعلى نحو يأتي بعكس ذلك، فإن تدفق المكسيكيين والقادمين من أمريكا الوسطى، والكاريبيين إلى داخل الولايات المتحدة وما يوديه ذلك من أثر إسباني برتغالي على المجتمع الأمريكي هو أيضاً أمر يدعم التقارب ومن ثم الإلتقاء الثقافي. وإن القضايا الرئيسة المسببة للزراع بين أمريكا اللاتينية والغرب، وهو هنا عملياً يعني الولايات المتحدة، هي الهجرة، والمخدرات التي يتصل بيعها بالإرهاب، والاندماج الإقتصادي (أي قبول دول أمريكا اللاتينية في إتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة في مقابل توسيع مجتمعات أمريكا اللاتينية مثل السوق المشتركة لدول الجنوب ومعاملة الأنديز). وبينما تدل المشاكل التي نشأت بسبب إنضمام المكسيك إلى إتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (ناقتا) على أن الزواج بين حضارتي أمريكا الشمالية والغربية لن يكون سهلاً، فإنه ربما يتخذ شكله رويداً رويداً في المستقبل غير أغلب سنوات القرن الحادي والعشرين، وربما لا يتم ذلك الزواج أبداً. ومع ذلك تظل الخلافات بين الغرب وأمريكا اللاتينية صغيرة بمقارنتها مع تلك القائمة بين الغرب والحضارات الأخرى.

أما علاقات الغرب بأفريقيا فمن شأنها أن تتضمن مستويات من الزراع أعلى بقليل وحسب من السابقة، لأنها قبل كل شيء جد ضعيفة. وعلى الرغم من ذلك تقوم بينهما الآن بعض القضايا المهمة. فجنوب إفريقيا، ليست مثل البرازيل والأرجنتين، إذ لم تتخلى عن برنامجها لتطوير الأسلحة النووية؛ وقد دمرت أسلحة نووية كانت قد صنعتها من قبل. وكانت هذه الأسلحة قد صنعتها حكومة بيضاء لردع هجمات أجنبية على النظام العنصري الذي كان قائماً، ولم تشأ تلك الحكومة تركها للحكومة السوداء التي ربما تستخدمها لأغراض أخرى. لكن القدرة على صناعة أسلحة نووية لا يمكن تدميرها، وأنه أمر ممكن أن تستطيع حكومة من حكومات ما بعد النظام العنصري إنشاء ترسانة نووية جديدة لضمان دورها كدولة جوهر لإفريقيا ولكي تردع الغرب عن التدخل في إفريقيا. وإن حقوق الإنسان، والهجرة، وقضايا إقتصادية، والإرهاب هي أيضاً قضايا قائمة بين إفريقيا والغرب. وعلى الرغم من محاولات فرنسا الرامية إلى الإبقاء على روابط وثيقة مع مستعمراتها السابقة، تبدو عملية بعيدة المدى للتخلي عن التفريب أمراً جارياً الآن في

إفريقيا، فإهتمام وتأثير القوى الغربية يتراجعان، وتعود الثقافات الأهلية لتؤكد نفسها، وإن جنوب إفريقيا. مرور الزمن يجعل العناصر الثقافية الإفريقية — الإنجليزية في ثقافتها ثانوية وتابعة بالنسبة إلى الثقافات الإفريقية. فبينما تصبح أمريكا اللاتينية غربية أكثر، تصبح إفريقيا أقل غربية. إلا أنهما كلتاهما تظلان، وإن كان بطرق مختلفة، معتمدتان على الغرب، وغير قادرتين، بإستثناء إستعمال أصواتهما في جلسات التصويت في الأمم المتحدة، على التأثير تأثيراً حاسماً على الميزان بين الغرب والحضارات المتحدة له.

إن ذلك الحال هو ليس ما يجري عليه الحال فيما يتعلق بالحضارات الثلاثة "المتأرجحة". فدولها الجوهر هي لاهبات رئيسات في الشؤون العالمية ويُرجح أن يكون لها علاقات مختلطة، ومتضاربة، ومتقلبة مع الغرب والحضارات المتحدة له. وهذه الدول سيكون لها كذلك علاقات متنوعة إحداها مع الأخرى. فاليابان، كما بينا من قبل، بمرور الزمن، وبعد أن تمر بكرب عظيم وبمحت عن الذات يُرجح أن تتحول بعيداً عن الولايات المتحدة بإتجاه الصين. وكما يجري الحال مع تحالفات الحرب الباردة التي تتخطى الحضارات، فإن الروابط الأمنية لليابان بالولايات المتحدة سيصيرها المزال على الرغم من أن هذا الأمر قد لا يعلن رسمياً أبداً. وستبقى علاقاتها بروسيا صعبة، طالما ظلت روسيا ترفض التوصل إلى تسوية بشأن جزر كيرلي التي إحتلتها في سنة ١٩٤٥. وفي الزمن الذي إنتهت فيه الحرب الباردة عندما كانت هذه القضية يُحتمل أن تحل تم تمريرها على عجل في الوقت الذي ظهرت فيه القومية الروسية، ولا يوجد سبب يجعل الولايات المتحدة تساند المطلب الياباني في المستقبل كما كان لها هذا الدعم في الماضي.

وفي أثناء العقود الأخيرة من الحرب الباردة، لعبت الصين بنحو فعال بـ "ورقة الصين" ضد الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. وفي عالم ما بعد الحرب الباردة تمتلك روسيا "ورقة روسيا" لتلعب بها. وإن روسيةً وصينياً متحدتين من شأنهما أن يجعلتا التوازن الأوراسيوي يميل ليكون ضد الغرب ويثيران كل حالات القلق التي كانت موجودة حول العلاقة الصينية — السوفيتية في خمسينات القرن العشرين. أما روسيةً تعمل بنحو وثيق مع الغرب فمن شأنها أن توجد توازن مواجهة إضافي ضد الارتباط الكنفوشيوسي — الإسلامي في القضايا العالمية وتوقف في الصين مرة أخرى المخاوف من غزو قادم من الشمال. إلا أن روسيا كذلك تعاني من مشاكل

مع كلا هاتين الحضارتين جارتيهما. إذ فيما يتعلق بالغرب، تميل هذه العلاقات أن تكون أكثر قصراً في أمدتها؛ وهي عاقبة من عواقب نهاية الحرب الباردة ونتيجة للحاجة إلى إعادة تحديد التوازن بين روسيا والغرب وإلى إتفاق يعقده كلا الطرفين بشأن مساواتهما الأساسية وعيطي تأثيرهما الخاص بكل منهما. وعملياً من شأن هذا الأمر أن يعني:

١. قبول روسي بتوسيع الإتحاد الأوربي وحلف الناتو ليشمل الدول المسيحية الغربية لأواسط وشرق أوروبا، والتزام غربي بأن لا يوسع حلف الناتو أكثر من ذلك، ما لم تنقسم أوكرانيا إلى دولتين.

٢. معاهدة شراكة بين روسيا وحلف الناتو يضمن عدم اعتداء، ومشاورات منتظمة بشأن القضايا الأمنية، وبذل جهود من أجل التعاون لتجنب قيام سياق للتسلح، والتفاوض بشأن إتفاقات للسيطرة على السلاح تلائم حاجاتهما الأمنية.

٣. إقرار غربي بأن روسيا هي المسئولة في المقام الأول على الحفاظ على الأمن بين الدول الأرثوذكسية وفي المناطق التي يسود فيها الدين الأرثوذكسي.

٤. إقرار غربي بالمشاكل الأمنية الواقعة فعلاً واحتمل وقوعها التي تواجهها روسيا من الشعوب المسلمة الموجودة إلى جنوبها وإبداء الرغبة في تعديل معاهدة مركز التجارة الحرة وأن يميل الغرب ميلاً يفضل إتخاذ خطوات أخرى قد تحتاجها روسيا لكي تعتاد على التعامل مع مثل هذه الأخطار.

٥. إبرام إتفاق بين روسيا والغرب للتعاون كمتكافئين في التعامل مع قضايا مثل؛ البوسنة، أي القضايا التي تتضمن المصالح الغربية والأرثوذكسية كلتاهما.

وإذا ما ظهر ترتيب يتماشى مع هذه الخطوط أو أخرى تشبهها، فإنه لا يحتمل بعده أن تفرض روسيا ولا الغرب تحدياً أمنياً بعيد المدى أحدهما على الآخر. وإن أوروبا وروسيا هما مجتمعان ناضجان بشرياً ولهما نسب ولادات منخفضة وسكان متقدمين بالسن؛ ولا تمتلك مثل هذه المجتمعات حيوية الشباب وطاقتها لتكون ذات نزعة توسعية وعدوانية.

وفي الفترة الزمنية التي أعقبت الحرب الباردة، أصبحت العلاقات الروسية - الصينية أكثر تعاوناً بالنحو الذي يجعلها ذات شأن. وقد حُلَّت النزاعات التي تتعلق بالحدود؛ وخُصِّصَت القوات العسكرية على كلا الجانبين من الحدود؛ وتوسعت الحركة التجارية بينهما؛ وكف كل منها عن جعل الآخر هدفاً لصواريخه النووية؛ وبحث وزيراً خارجيتهما مصالحهما المشتركة في مقاتلة الإسلام الأصولي المتطرف. والأهم من ذلك، أن روسيا وجدت في الصين زبون لهم ولا يستغنى عنه لشراء المعدات والتقانة العسكرية، وتضمنت تلك المشتريات؛ دبابات، وطائرات مقاتلة، وقاصفات للمدى البعيد، وصواريخ أرض - جو⁽⁴⁶⁾. ومن وجهة نظر روسية، تمثل عملية تدفئة العلاقات هذه كلا أمرين؛ قرار واع للعمل مع الصين بوصفها "شريكتها" الآسيوية، بعد أن أصاب علاقاتها باليابان برودة الركود، وردة فعل لواعائها ضد الغرب على توسيع حلف الناتو، والإصلاح الاقتصادي، والسيطرة على الأسلحة، والعون الاقتصادي، والعضوية في المؤسسات الدولية الغربية. أما الصين، فهي من ناحيتها كانت قادرة على أن تثبت للغرب بأنها لم تكن وحيدة في العالم وكانت تستطيع أن تمتلك القدرات العسكرية الضرورية لتنفيذ ستراتييجيتها الإقليمية في إبراز قوتها. وعند كلا الدولتين، يكون شأن الرابطة الروسية - الصينية كشأن الرابطة الكنفوشويسية - الإسلامية، وسيلة لمواجهة القوة والعملة الغربيتين.

وفيما إذا كانت تلك الرابطة تبقى قائمة في المدى الأبعد أم لا فإنه يعتمد على نحو واسع على، أولاً؛ المدى الذي إليه تستقر العلاقات الروسية بالغرب على أسس مرضية للطرفين، وثانياً؛ المدى الذي إليه يهدد ظهور الصين لتهيمن في شرق آسيا المصالح الروسية، إقتصادياً، وبشرياً، وعسكرياً. ولقد أُلْقَت فاعلية النشاط الإقتصادي الصيني بسحرها على سيبيريا، وإن أصحاب الأعمال الصينيين وحتى الكوريين واليابانيين يستكشفون ويستثمرون الفرص المتاحة هناك. ويرى الروس في سيبيريا بنحو يزداد يوم بعد يوم أن مستقبلهم الإقتصادي مرتبط بشرق آسيا أكثر من إرتباطه بروسيا الأوروبية. وما تراه روسيا أنه أكثر تهديداً لها هو الهجرة الصينية إلى داخل سيبيريا، إذ بلغ عدد المهاجرين الصينيين غير الشرعيين هناك في سنة ١٩٩٥، كما نقلت تقارير إعلامية، من ٣ ملايين إلى ٥ ملايين، بمقارنتها مع السكان الروس في شرق سيبيريا الذين يبلغ عددهم حوالي ٧ ملايين. وحلر من ذلك وزير الدفاع الروسي بافل غراشوف قائلاً؛ "إن الصينيين في

طريقهم إلى القيام بغزو سلمي للشرق الأقصى الروسي". وتردد صدئ هذه الكلمات في حديث لمستول روسي عن الهجرة رفيع المستوى حين قال؛ "نحن يجب أن نقاوم الدعة التوسعية الصينية"⁽⁴⁷⁾. وعلاوة على ذلك، فإن علاقات الصين الاقتصادية التنامية مع الجمهوريات السوفيتية السابقة في أواسط آسيا ربما تزيد علاقاتها بروسيا سوءاً. ويمكن أن يصير التوسع الصيني عسكرياً كذلك، إذا ما قررت الصين بأنها يجب أن تحاول المطالبة مرة أخرى بـمنغوليا، التي فصلها الروس عن الصين بعد الحرب العالمية الأولى، وظلت لعقود تاهباً سوفيتياً. ويوماً ما ربما تعود "الحشود الصفراء" التي أرقّت المخيلة الروسية منذ غزوات المنغول قتمسي حقيقة واقعة.

إن علاقات روسيا بالإسلام يشكّلها الإرث التاريخي الذي يمتد لقرون من التوسع عبر حرب على الترك، وشعوب شمال القوقاز، وإمارات أواسط آسيا. أما الآن، فتتعاون روسيا مع حليفاتها الأرثوذكسيات، وصريريا، واليونان لمواجهة التأثير التركي في البلقان، وتتعاون مع حليفاتها الأرثوذكسية، أرمينيا، لتقييد ذلك التأثير عبر القوقاز. ولقد حاولت بحوية ونشاط أن تحافظ على تأثيرها السياسي، والإقتصادي، والعسكري في جمهوريات أواسط آسيا، ولقد جعلتها في قائمة الملكية المشتركة للدول المستقلة، وتنتشر قوات عسكرية على أراضيها جميعها. إن القضايا المركزية التي تدور عليها المخاوف الروسية هي؛ فقط بحر قزوين وحقول الغاز والمسالك التي ستصل بها تلك الموارد إلى الغرب وشرق آسيا. ولا زالت روسيا كذلك تخوض حرباً في شمال القوقاز على شعب الشيشان المسلم وتشن حرباً ثانية في طاجيكستان لموازرة الحكومة فيها ضد تمرد إشتراك فيه إسلاميون أصوليون متطرفون. وأوجدت هذه المخاوف الأمنية حافزاً أقوى للتعاون مع الصين في إحتواء "التهديد الإسلامي" في أواسط آسيا، وإن هذه المخاوف هي كذلك باعث رئيس لإقامة علاقات ودية روسية مع إيران. فلقد باعرت روسيا إلى إيران غواصات، وطائرات مقاتلة متطورة، وقاصفات مقاتلة، وصواريخ أرض - جو، وأجهزة حربية لأغراض الإستطلاع وأجهزة كهربية للأعمال الحربية. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت روسيا على إنشاء مفاعلات نووية من النوع الذي يستخدم الماء الخفيف لتبريدها في إيران وفي طريقها إلى تزويد إيران بأجهزة تخصيب اليورانيوم. وفي مقابل ذلك، تتوقع روسيا بما هو صريح تماماً من إيران أن تقيد إنتشار الأصولية الإسلامية للمتطرفة في أواسط آسيا وبما هو معروف ضمناً أن تتعاون

معها في مواجهة إتساع دائرة التأثير التركي هناك وفي القوقاز. وعما يتعلق بالعقود القادمة من الزمن، فإن الذي سيعمل على تشكيل علاقة روسيا بالإسلام على نحو حاسم هو طبيعة إدارتها للأخطار التي تفرضها الكثافات السكانية المتزايدة للمسلمين على طول محيطها الجنوبي.

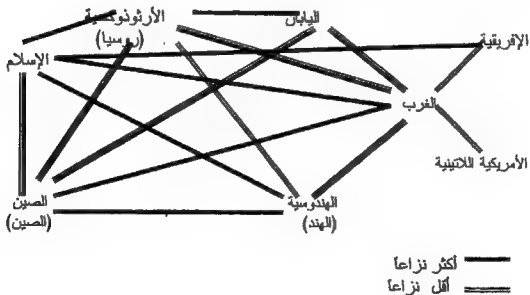
وفي أثناء الحرب الباردة، كانت الهند، وهي الدولة الجوهريّة "المتأرجحة" الثالثة حليفةً للإتحاد السوفييتي وخاضت حرباً واحدة على الصين وعدة حروب على باكستان. وكانت علاقاتها بالغرب، وعلى وجه الخصوص مع الولايات المتحدة، تتسم بالتباعد عندما لا تكون متوترة. أما في عالم بعد الحرب الباردة، فيرجح أن تظل علاقات الهند بباكستان علاقات نزاع إلى حد بعيد بسبب كشمير، والأسلحة النووية، والتوازن العسكري الكلي على أرض شبه القارة الهندية. وإلى الحد الذي تكون عنده باكستان قادرة على كسب تأييد دول مسلمة أخرى، إلى ذلك الحد ستكون علاقات الهند مع الإسلام بعامة صعبة. ولمواجهة هذا الأمر، يحتتمل أن تقوم الهند بمحاولات خاصة، كما قد فعلت في الماضي، لإقناع دول مسلمة مستقلة بشؤوها لتتأى بنفسها عن باكستان. وعند نهاية الحرب الباردة، إمتدت محاولات الصين لإقامة علاقات أكثر وداً مع جارها إلى الهند فقلت التوترات بين الدولتين. لكن هذا التيار لا يُحتمل أن يدوم زمناً طويلاً، فلقد أدخلت الصين نفسها بنحو فعال في السياسات الجنوب آسيوية والأمر المسلم به ألما ستظل تتدخل فيها؛ فتحافظ على علاقات وثيقة مع باكستان، وتعزز قدرات باكستان النووية وإمكاناتها العسكرية التقليدية، وتغازل مينمار بالعون الاقتصادي، والإستثمار، والمساعدة العسكرية، بينما يمكن أن تزيد من تسهيلات الإبحار هناك. إن قوة الصين تزداد في الوقت الذي فيه؛ يمكن أن تنمو قوة الهند نمواً كبيراً في مطلع القرن الحادي والعشرين. فيبدو أن النزاع محتماً إلى درجة كبيرة. ولقد قال أحد المراقبين: "إن الصراع ذي الأولوية من أجل الهيمنة بين العملاقين الآسيويين، وما ترسم محيلة كل منهما من صورة لذاته بأنه قوة عظمى طبيعية ومركز الحضارة والثقافة، ستظل تقودهما لدعم دول وحركات مختلفة. وستاضل الهند من أجل الظهور، ليس كمركز قوة مستقل في عالم متعدد الأقطاب فحسب بل كثنقل مواجهة للقوة والتأثير الصينيين"⁽⁴⁸⁾.

وإذ تواجه الهند، على أقل تقدير، تحالفاً صينياً — باكستانياً إن لم يكن إرتباطاً كنفوشيوسياً — إسلامياً، فإنه سيكون في مصلحة الهند أن تحافظ على علاقاتها الوثيقة مع روسيا،

وأن تبقى مشجري رئيس لل تجهيزات العسكرية الروسية. وفي أواسط التسعينات، كانت الهند تشجري من روسيا كل نوع ذي أهمية من السلاح ومن ضمن ما أشترت؛ حاملة طائرات، وتقانة صواريخ مبسطة، وهي الصفقات التي قادت إلى العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى إنتشار الأسلحة، فإن قضايا أخرى مازالت قائمة بين الهند والولايات المتحدة شملت؛ حقوق الإنسان، وكشمير، والتحرر الإقتصادي. ولكن مرور الزمن، يحتمل أن تعمل البرودة المتزايدة في العلاقات الباكستانية - الأمريكية، ومصالح الهند والولايات المتحدة في إحتواء الصين على تقييها أقرب فأقرب إلى بعضها. إن زيادة القوة الهندية وإتساع هيمنتها في جنوب آسيا لا يمكن أن يضر بمصالح الولايات المتحدة بل وحتى يمكن أن تخدم هذه المصالح.

إن العلاقات بين الحضارات وبين دولها الجوهر معقدة، وغالباً ما تكون متضاربة، وهي تنفر حقاً. وعلى العموم، إن أغلب الدول في أية حضارة تتبع قيادة الدولة الجوهر في صياغة علاقاتها مع دول في حضارة أخرى. إلا أن هذا الأمر لن يكون دائماً هو واقع الحال، والأمر الواضح، ليس لكل الدول التي تنتمي إلى حضارة واحدة علاقات متماثلة مع كل الدول في حضارة أخرى. فالمصالح المشتركة، وعادة ما يكون العدو المشترك الذي ينتمي إلى حضارة ثالثة،

الشكل ٩-١
السياسات العالمية للحضارات: تكتلات بادئة بالظهور



يمكن أن تُحدث تعاوناً بين دول تنتمي إلى حضارتين مختلفتين. والأمر الواضح كذلك، أن تقوم النزاعات في داخل الحضارات، وعلى وجه الخصوص حضارة الإسلام. وبالإضافة إلى ذلك، ربما تختلف العلاقات بين جماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة على طول خطوط الصدع إختلافاً عظيماً عن العلاقات القائمة بين الدول الجواهر لنفس الحضارات. وعلى الرغم من ذلك، توجد توجهات واسعة واضحة وتعميمات حقها القبول يمكن صياغتها بشأن ما يبدو أنه التكتلات والعداوات البادئة بالظهور بين الحضارات والدول الجواهر. ويليخص هذه التوجهات والتعميمات الشكل ٩-١ وتبدو فيه ثنائية القطب البسيطة نسبياً للحرب الباردة تمهد السبيل إلى علاقات أشد تعقيداً منها بكثير لعالم متعدد الأقطاب ومتعدد الحضارات.

الفصل العاشر

التحول من الحروب الإنتقالية إلى حروب خط الصدع

الحربان الإنتقالتان: أفغانستان والخليج

”الحرب الحضارية الأولى“، وصف العالم المراكشي البارز مهدي الماندجورا حرب الخليج بأنها الحرب الحضارية الأولى التي يجري شنها^(١). وفي الحقيقة، إنها كانت الحرب الثانية. أما الحرب الأولى فكانت الحرب السوفيتية — الأفغانية التي دارت رحاها في السنين ما بين ١٩٧٩—١٩٨٩. وبدأت كلا الحربين كغزو مباشر لأحدى الدول شنته عليها دولة أخرى، ولكن جرى تحويلهما إلى حربين حضاريتين وأعيد تعريفهما في جانب واسع منهما بهذه الصفة. وفي الواقع، كانتا حربين إنتقالتين إلى عهد يهيمن عليه النزاع العرقي وحروب خط الصدع بين جماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة.

إندلعت الحرب الأفغانية كمشاهدة قام بها الإتحاد السوفيتي لإسناد نظام تابع له. وأصبحت حرباً من حروب الحرب الباردة عندما إستجابت الولايات المتحدة بقوة فنظمت، ومولت، وجهزت، المتمردين الأفغان الذين يقاومون القوات السوفيتية. وعند الأمريكان، كانت هزيمة الإتحاد السوفيتي إثباتاً لصحة مذهب ريغان الداعي إلى تأييد المقاومة المسلحة ضد الأنظمة الشيوعية، ويعيد التوكيد على ضمان إنزال هزيمة مذلة بالسوفيت تضاهي الهزيمة المذلة التي عانت منها الولايات المتحدة في فيتنام. وهي أيضاً كانت الهزيمة التي إمتدت عواقبها لتهز المجتمع السوفيتي برمته، ومؤسسته السياسية، وساهمت مساهمة فعالة في تفكيك الإمبراطورية السوفيتية. فالأمر عند

الأمريكان وعند الغربيين عموماً كانت أفغانستان الانتصار النهائي، الحاسم، بل إنها وارتلوا^١ الحرب الباردة.

أما عند أولئك الذين حاربوا السوفيت، فكانت الحرب الأفغانية شيئاً آخر يختلف. وتحدث في هذا الأمر أحد الخبراء الغربيين^(٢) قائلاً: "كانت عندهم أول مقاومة ناجحة ضد قوة أجنبية ولم تكن تركز على مبادئ قومية ولا اشتراكية" بل أنها بدلاً عن ذلك إرتكزت على مبادئ إسلامية، فكانت تُشن على ألها جهاد، الأمر الذي أعطى دفعة هائلة رفعت الثقة بالنفس والقوة الإسلامية. وفي الحقيقة، كان أثرها في العالم الإسلامي يضاهي الأثر الذي أحدثته الانتصار الياباني حين هزموا الروس في سنة ١٩٠٥ في العالم الشرقي. فما يراه الغرب أنه إنتصار للعالم الحر، يراه المسلمون أنه إنتصار للإسلام.

وكانت الدولارات والصواريخ الأمريكية لا يُستغنى عنها لإنزال الهزيمة بالسوفيت. ولكن الذي كان لا يُستغنى عنه أيضاً هو الجهد الجماعي للإسلام، الذي تنافست فيه عدد كبير ومتنوع من الحكومات والمجموعات بعضها مع بعض في محاولة قهر السوفيت وإحداث إنتصار من شأنه أن يخدم مصالحها. وجاء الدعم المالي للمسلمين لإدامة تلك الحرب أولاً من المملكة العربية السعودية. فما بين السنتين ١٩٨٤ و ١٩٨٦ أعطى السعوديون ٥٢٥ مليون دولار إلى المقاومة؛ وفي سنة ١٩٨٩ وافق السعوديون على تزويد المقاومة بـ ٦١ بالمائة من إجمالي مبلغ قدره ٧١٥ مليون دولار، أي ٤٣٦ مليون دولار، على أن يأتي باقي المبلغ من الولايات المتحدة. وفي سنة ١٩٩٣ منح السعوديون ١٩٣ مليون دولار للحكومة الأفغانية. وبلغت الأموال التي ساهوا بها في أثناء مجريات الحرب على أقل تقدير ما يعادل ويحتمل أن تزيد على رقم يتراوح ما بين ٣ إلى ٣,٣ مليار دولار أنفقتها جميعها الولايات المتحدة. وفي أثناء مجريات الحرب إشتراك فيها حوالي ٢٥,٠٠٠ متطوع جاءوا من دول إسلامية أخرى، وهي عربية في المقام الأول، وتم تجنيد أغلبهم في الأردن ودربتهم وكالة الإستخبارات الداعية الباكستانية. وقدمت باكستان أيضاً القاعدة

^١ وهي الحركة التي وقعت في ١٨ حزيران من سنة ١٨١٥ في مدينة وارتلو في وسط بلجيكا قريباً من عاصمتها، ولقي فيها نابليون هزيمته النهائية بعد أن قهرت جيشه قوات بريطانية وفرنسية وبروسية وبلجيكية. وهذه الهزيمة هي التي جعلت تطلعات نابليون في السيطرة على أوروبا أو توحيدها تحت رايته أضفان أحلام وأجبرته على التقهقر إلى فرنسا. للترجم

الخارجية التي لا يستغنى عنها للمقاومة وكذلك الدعم السوقي وأمور أخرى تعزز هذا الدعم. وبالإضافة إلى ذلك، كانت باكستان الوكيل والمنفذ لتوزيع المال الأمريكي، ودفعت ٧٥ بالمائة من هذه الأموال عمداً، وهو أمر لا يخلو من غاية، إلى المجموعات الإسلامية الأصولية الأشد تطرفاً، بضمنها ٥٠ بالمائة من إجمالي المبلغ كان يذهب إلى الحزب الأصولي السني الأشد تطرفاً الذي كان يقوده قلب الدين حكمتيار. وعلى الرغم من أن المقاتلين العرب كانوا يحاربون السوفيت، فإنهم في أثناء الحرب كانوا مناهضين للغرب في أغليبتهم الكاسحة وشجبوا وكالات المساعدة الإنسانية الغربية بوصفها فاسدة الأخلاق وعقبة للإسلام. وفي نهاية المطاف، نزلت الهزيمة بالسوفيت بفضل إشتغال ثلاثة عوامل؛ إن السوفيت لم يكونوا قادرين على الوقوف ندأً أو في مواجهة؛ التفانة الأمريكية، والمال السعودي، وكثرة أعداد وحية المسلمين^(٣).

أصبحت الحرب ماضياً، وقام إئتلاف قلق يتألف من منظمات إسلامية عازمة على نصرة الإسلام ضد كل القوى غير المسلمة. وخلفت الحرب كذلك إرثاً من المقاتلين ذوي الخبرة والتجربة، ومعسكرات، وميادين تدريب، وإمكانات سوقية، وشبكة عمل عبر العالم الإسلامي من العلاقات الشخصية والمنظماتية، وكمية كبيرة من التجهيزات والمعدات العسكرية بضمنها ما بين ٣٠٠ إلى ٥٠٠ صاروخ من صواريخ ستنجر مجهولة المصير. والأهم من ذلك، سر العنيد بالقوة والثقة بالنفس مما كان قد تحقق والشعور بالرغبة الجامحة في المضي إلى إنتصارات أخرى. وتحدث في هذا الشأن أحد المسئولين في الولايات المتحدة في سنة ١٩٩٤ قائلاً؛ "إن الإعتمادات بالجهاد الدينية والسياسية"، التي يؤمن بها المتطوعين الأفغان "تحالية من العيوب، وقد هزموا بها إحدى أعظم قوتين في العالم ويعملون الآن من أجل هزيمة الثانية"^(٤).

وصارت الحرب الأفغانية حرباً حضارية لأن المسلمين في كل مكان كانوا يرونها كذلك فهبوا للقتال ضد الإتحاد السوفيتي. وأصبحت حرب الخليج حرباً حضارية لأن الغرب تدخل عسكرياً في نزاع وقس بين المسلمين، وأيد الغربيون بأغليبتهم الكاسحة هذا التدخل، الأمر الذي جعل المسلمين في جميع أنحاء العالم يرون ذلك التدخل أنه حرب عليهم فاحتشدوا ضد ما رأوه أحد أكثر الأمثلة تجسيداً للإستعمار الغربي.

وكانت الحكومات المسلمة منقسمة إنقساماً أساسياً بشأن هذه الحرب. إذ إنتهك صدام حسين حرمة الحدود، وفي آب من سنة ١٩٩٠ صوتت الجامعة العربية بأغلبية عظمى فكان (أربعة عشر مؤيد، واثنان ضد، وإمتنعت خمسة دول عن أو لم تصويت) لإدانة فعلته تلك. ووافقت مصر وسوريا على المشاركة بأعداد كبيرة وبباكستان، والمغرب، وبنغلادش بأعداد أقل في الحلف المعادي للعراق الذي نظمته وقادته الولايات المتحدة. وأغلقت تركيا الأنبوب الذي كان ينقل نفط العراق عبر أراضيها ليصل إلى البحر الأبيض المتوسط. وسمحت للحالف بإستخدام قواعدها الجوية. وفي مقابل هذه الإجراءات، عززت تركيا قوة مطلبها في الإنضمام إلى أوربا، وثبتت باكستان والمغرب مرة أخرى علاقتهما الوثيقة بالملكة العربية السعودية، ونالت مصر أجرها بإلغاء ديونها، أما سوريا فأخذت لبنان ثمناً لوقفها تلك. وعلى النقيض من ذلك، فإن حكومات إيران، والأردن، وليبيا، وموريتانيا، واليمن، والسودان، وتونس، وكذلك منظمات مثل منظمة التحرير الفلسطينية، وحماس، وجبهة التحرير الإسلامية الجزائرية على الرغم من الدعم المالي الذي كثيراً ما كانت تستلمه من المملكة العربية السعودية، أبدت العراق وأدانت التدخل الغربي. واتخذت حكومات مسلمة أخرى مثل حكومة إندونيسيا موقف الداعي إلى حل وسط وتجنبت إتخاذ أي موقف.

وبينما كانت الحكومات المسلمة منقسمة إنقساماً جوهرياً، كان رأي العرب والمسلمين منذ البداية معادياً للغرب بأغليبيتهم الساحقة. وتحدث عن ذلك أحد المراقبين الأمريكيين بعد أن زار اليمن، ومصر، والأردن، والمملكة العربية السعودية عقب مضي ثلاثة أسابيع على غزو الكويت فقال؛ إن "العالم العربي" الآن يغلي إستياءً من الولايات المتحدة، ويكاد لا يمالك نفسه أن يطرب فرحاً عندما يرى إطلالة قائد عربي جسور وله من الأقدام ما يبلغ أن يتحدى أعظم قوة على وجه الأرض"^(٥). إذ إحتشد ملايين المسلمين من المغرب وحق الصين تأييداً لصدام حسين و"هتفوا به البطل المسلم"^(٦). وكانت مفارقة الديمقراطية هي "أعظم مفارقات هذا النزاع": فكان التأييد لصدام حسين هو الأمر "الأشد إقتراداً والأوسع إنتشاراً" في تلك الدول العربية حيث كانت السياسات أكثر إنفتاحاً وحرية التعبير أقل تقييداً^(٧). وفي المغرب، وباكستان، والأردن، وإندونيسيا، ودول أخرى خرجت تظاهرات بأعداد هائلة تشجب الغرب

والقادة السياسيين مثل الملك الحسن، وبنازير بوتو، وسوهارتو، الذين كان يراهم المتظاهرون كخدم خاضعين للغرب. وظهرت معارضة التحالف على السطح حتى في سوريا، حيث "عارض طيف واسع من المواطنين وجود القوات الأجنبية في الخليج". وألقى خمسة وسبعون بالمائة من مسلمي الهند، الذين يبلغ عددهم ١٠٠ مليون مسلم، مسؤولية الحرب على الولايات المتحدة، وكان مسلمو إندونيسيا الذين يبلغ عددهم ١٧١ مليون مسلم "تقريباً جميعهم" ضد العمل العسكري الأمريكي في الخليج. وإصطف المفكرون العرب بنفس الأسلوب فصاغوا تحليلاً معقداً لأسباب الحرب من أجل التفاوضي عن وحشية صدام حسين وإدانة التدخل الغربي^(٨).

وإتفق العرب والمسلمون بعامتهم على إن صدام حسين طاغية محب لسفك الدماء، لكن، هذا الفكر يوازي فكر فرانكلين ديلاون روزفلت^١، "فهو طاغيتنا المحب لسفك الدماء". إذ كان غزو الكويت في نظرهم شأنًا عائلياً ولا بد أن يجري حله بين أفراد العائلة، أما أولئك الذين تدخلوا بإسـم نظرية عظيمة للعدالة الدولية، فإنهم كانوا يتدخلون لحماية مصالحهم الأنانية الخاصة والإبقاء على تبعية العرب إلى الغرب. ونقلت إحدى الدراسات بأن "المفكرون العرب يزدرون النظام العراقي ويستهنون وحشيته ونجسه الاستبدادي، لكنهم ينظرون إليه بأنه يمثل مركز المقاومة للعدو الأكبر للعالم العربي، وهو عندهم الغرب". إذ أنهم "يعرّفون العالم العربي بالذي يضاد الغرب". وتحدث في هذا الأمر برفوسور فلسطيني قائلاً: إن "ما فعله صدام حسين كان خطأ، لكننا لا نستطيع أن ندين العراق لوقوفه بوجه التدخل العسكري الغربي". وشجب المسلمون في الغرب ومناطق أخرى وجود القوات غير المسلمة في المملكة العربية السعودية وما أدى إليه ذلك من "تدنيس" لمواضع المسلمين المقدسة^(٩). وباختصار؛ كانت الرؤية السائدة هي؛ إن صدام كان مخطئاً في غزو الكويت، وكان الغرب مخطئاً أكثر منه في تدخله، لهذا فإن صدام على حق في محاربة الغرب، ونحن على حق في تأييده.

إن صدام حسين، مثل بقية الداخلين الأوائل في حروب خط الصدع الأخرى، فعُرف نظامه العلماني السابق بالحركة التي من شأنها أن تنال في المستقبل الإستحسان الأوسع وهو:

^١ فرانكلين ديلاون روزفلت هو الرئيس الثاني والثلاثين للولايات المتحدة وتم إنتخابه للرئاسة أربعة مرات، ولمحض بأعباء برنامج حكومي شامل جديد لمواجهة الكساد الأعظم الذي كانت تعاني منه أمريكا، وقاد أمريكا في الحرب العالمية الثانية. المترجم

الإسلام. وإذا يدرك صدام التسلسل الذي ينتظم على هيئة الحرف U بالإنجليزية للهويات في العالم المسلم، فما كان أمامه من خيار حقيقي آخر. وعلق أحد المراقبين المصريين على هذه القضية بقوله؛ إن خيار الإسلام هذا تفضيلاً له سواءً كان على المذهب القومي، أم على مذهب العالم الثالث المناهض للغرب المبهم، "يشهد على قيمة الإسلام بأنه أيولوجية سياسية تعمل على حشد التأييد"⁽¹⁰⁾. وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية هي الدولة المسلمة الأكثر التزاماً بالتعاليم الإسلامية في ممارساتها ومؤسساتها من الدول المسلمة الأخرى، بإستثناء ممكن لإيران والسودان، وعلى الرغم من أنها كانت قد مولت الجماعات الإسلامية المتطرفة في جميع أنحاء العالم، فإنه لا توجد حركة إسلامية متطرفة في أية دولة أيدت التحالف الغربي ضد العراق بل إنها جميعها بالفعل عارضت التدخل الغربي.

وهكذا أصبحت الحرب في نظر المسلمين بنحو متسارع حرباً بين حضارتين، وكانت فيها حرمة الإسلام التي لا تنتهك رهن الأحداث. وقامت جماعات إسلامية أصولية متطرفة من مصر، وسوريا، والأردن، وباكستان، وماليزيا، وأفغانستان، والسودان، ومن دول أخرى فشجت هذه الحرب بوصفها حرباً على "الإسلام وحضارته" يشنها تحالف من "صليبيين وصهاينة" وجاهرت. عمساندتها للعراق والوقوف بوجه "العدوان العسكري والإقتصادي على شعبه". وفي خريف سنة ١٩٩٠، أعلن عميد الكلية الإسلامية في مكة؛ سفر الحوالي، ونشر ذلك في شريط مسجل له تم تداوله على نطاق واسع في المملكة العربية السعودية، قائلاً؛ إن الحرب "هي ليست العالم بأسره ضد العراق إنما هي الغرب ضد الإسلام". وبلغت مشاهمة لتلك ذهب ملسك الأردن الحسين إلى وصفها بأنها؛ "كانت حرباً على كل العرب وعلى كل المسلمين وليست على العراق وحده". وعلاوة على ذلك؛ وكما أشارت إلى ذلك فاطمة مرنيسي، فإن التعويذات والابتهالات للرب بالعبارات البليغة التي يرددتها الرئيس بوش في خطابهاته بالنيابة عن الولايات المتحدة تعزز ما يدركه العرب من أنها كانت "حرباً دينية"، إذ ترشّح عبارات بوش "بذكر هجمات المرتقة التي شنتها جموع طلائع الإسلام في القرن السابع والحملات الصليبية التي حشدت جموعها المسيحية اللاحقة لها". وبالمقابل، فإن الحجج التي تقول بأن هذه الحرب كانت حملة صليبية قادت

إليها مؤامرة غربية صهيونية، تهرّ بل حتى تدعو إلى حشد للجهاد رداً على تلك الحملة الصليبية⁽¹¹⁾.

ويعمل تعريف المسلمين لهذه الحرب بأنها الغرب مقابل الإسلام على تسهيل تخفيض أو إيقاف التوجهات العدائية في داخل العالم الإسلامي. وتقلصت خلافات قديمة بين المسلمين في أهميتها بمقارنتها مع الخلاف الطائفي بين الإسلام والغرب. وفي أثناء مجريات الحرب تحركت الحكومات والجماعات المسلمة بنحو متساق لتتأى بنفسها عن الغرب. وكانت حرب الخليج كسابقتها الأفغانية، فإنها جمعت المسلمين الذين كانوا فيما مضى لا يطيق أحدهم الآخر. فالعلمانيون، والقوميون، والأصوليون المتطرفون، والحكومة الأردنية والفلسطينيون؛ منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس؛ إيران والعراق، الأحزاب المعارضة والحكومات على العموم، كما وصف تلك الحالة سفر الحوالي بقوله؛ إن "أولئك بعثو العراق، هم أعدائنا لساعات قليلة، لكن روما عدوتنا إلى يوم القيامة"⁽¹²⁾. وكذلك جعلت هذه الحرب عملية المصالحة تبدأ بين العراق وإيران. وشجبت القادة الدينين الشيعة لإيران التدخل الغربي ونادوا بجهاد الغرب. وأخذت الحكومة الإيرانية تبعد نفسها عن الإجراءات الموجهة ضد عدوها السابق، وأعقب الحرب تحسن تدريجي في العلاقات بين النظامين.

إن العدو الخارجي يقلل كذلك من النزاع داخل البلد الواحد. ففي كانون الثاني من سنة ١٩٩١، على سبيل المثال؛ وصفت تقارير إعلامية باكستان بأنها "تحتاحها هجمات الجدل المعادية للغرب" الأمر الذي جعل ذلك البلد، على الأقل لوقت قصير، موحداً. "وما كانت باكستان قط موحدة إلى هذه الدرجة. ففي المقاطعة الجنوبية للسند، حيث كان أهل المقاطعة الأصليين السنديين والمهاجرين من الهند أحدهم يقتل الآخر على مدار خمس سنوات، صاروا يخرجون من كلا الجانبين ليتظاهرون يداً بيد ضد الأمريكان. وفي المناطق القبلية المحافظة بنحو متطرف على الحدود الشمالية الغربية، كانت حتى النساء فيها يخرجن في الشوارع ليتظاهرن. وغالباً ما يحدث هذا الأمر في مناطق ما كانت الناس فيها تجتمع معاً من أجل شيء أبداً ماعدا لصلاة الجماعة في أيام الجمع"⁽¹³⁾.

وبينما صار الرأي العام أشد تبلوراً ضد الحرب، إتخذت الحكومات التي كانت قد جعلت نفسها شريكة في التحالف أصلاً فجأ معاكساً أو أصبحت منقسمة على نفسها أو طورت أسباباً منطقية مقنعة تبرر أفعالها. وإن قادة مثل حافظ الأسد الذي شارك بقوات في تلك الحرب يزعم الآن؛ أن هذه القوات كانت ضرورية لإقامة توازن مع القوات الغربية ولكي تحل محلها على أرض المملكة العربية السعودية في نهاية المطاف، وإنما كانت تستخدم، في أية حادثة، استخداماً خالصاً لأغراض الدفاع وحماية المواضع المقدسة. وفي تركيا وباكستان شجب قادة عسكريين علانيةً إنضمام حكوماتهم إلى التحالف، أما الحكومتان المصرية والسورية اللتان ساهمتا بأكبر الأعداد من الجنود في التحالف، فكان لهما سيطرة كافية على مجتمعهما تجعلهما قادرين على قمع وبجمل الضغط المعادي للغرب. أما الحكومات في الدول المسلمة الأكثر إنفتاحاً نوعاً ما، فتم إستمالتها لكي تتحول بعيداً عن الغرب ولكي تبني مواقفاً معادية للغرب على نحو متزايد. ففسي المغرب العربي كان "إنفجار التأييد للعراق أحد أعظم مفاجآت هذه الحرب". وكان الرأي العام التونسي معادياً للغرب بقوة حتى أن الرئيس بن علي سارع إلى إدانة التدخل الغربي. وإن حكومة المغرب التي ساهمت بـ ١٥٠٠ جندي أصلاً في التحالف، لكنها بعد ذلك حينما إحتشدت الجماعات المعادية للغرب هي كذلك وجهت ضربة أكيدة بالنيابة عن العراق. أما في الجزائر، فإن تظاهرة مؤيدة للعراق خرج فيها ٤٠٠,٠٠٠ شخص إستعجلت الرئيس بن حديد، الذي كان أصلاً يميل إلى الغرب، لكي يبدل موقفه، فشجب الغرب، ثم أعلن بأن "الجزائر ستقف إلى جانب شقيقها العراق"^(١٤). وفي آب من سنة ١٩٩٠، كانت حكومات المغرب العربي الثلاث في الجامعة العربية قد صوتت تأييداً لقرار يدين العراق. وفي خريف نفس العام، وإستجابةً للمشاعر الجارفة لشعوبها، صوتت هذه الحكومات تأييداً لمشروع قرار يدين التدخل الأمريكي.

وجذبت المحاولة العسكرية الغربية كذلك تأييداً ضئيلاً من شعوب الحضارات اللاتينية، ومن غير الحضارة الإسلامية. ففي كانون الثاني من سنة ١٩٩١، صوت ٥٣ بالمائة من اليابانيين ضد الحرب، بينما أيدها ٢٥ بالمائة منهم. أما الحضارة الهندوسية فإنقسمت على نفسها مناصفة تماماً في إلقاء مسؤولية الحرب على صدام حسين أم على جورج بوش، الأمر الذي جعل صحيفة التايمز الهندية تحذر بأن هذه الحرب يمكن أن تقود إلى "مواجهة كاسحة أوسع نطاقاً إلى حد بعيد

بين العالم اليهودي — المسيحي القوي والمتغطرس والعالم المسلم الضعيف تطلق شرارها الحميمة الدينية“. وهكذا بدأت حرب الخليج كحرب بين العراق والكويت ثم صارت حرباً بين العراق والغرب، ثم أصبحت حرباً بين الإسلام والغرب، وفي نهاية المطاف صار كثيرون من اللاغربيين يرونها حرب الشرق على الغرب، إن ”حرب الرجل الأبيض هي؛ صرعة جديدة للإسلوب الاستعماري القديم“(15).

فما عدا الكويتيين لم يكن ثمة شعب مسلم متحمساً للحرب، وعارضت أغليبتهم الكاسحة تماماً التدخل الغربي. وعندما إنتهت الحرب كانت الإحتفالات بالنصر تقام في لندن ونيويورك ولم تكن مظاهر النصر تلك موجودة في أي مكان آخر. وعلق على ذلك سهيل حسن هاشمي بقوله؛ لم تأتي ”عائمة الحرب“ بأسباب الإبتهاج بين العرب. وبدلاً عن ذلك، كان الجو السائد جواً من الإحباط، والفزع، والإذلال، والإستياء الشديدة جميعها، فهذا هي مرة أخرى يفوز الغرب. وها هو، مرة أخرى، صلاح الدين الأيوبي الذي كان قد رفع في نفوس العرب آمالهم، يتقهقر مهزوماً أمام قوة غربية هائلة كانت قد تدخلت عنوة في شؤون المجتمع الإسلامي. وتساءلت الكاتبة فاطمة مرنيسي قائلة؛ ”ما ترى ما الأسوأ الذي يمكن أن يحدث للعرب مما آلت إليه هذه الحرب، فالغرب أجمع بكل ما لديه من تقانة يلقي علينا القنابل؟ لقد كانت هذه الحرب رعباً مطلقاً“(16).

وفي أعقاب هذه الحرب، أصبح الرأي العربي، بإستثناء الرأي داخل الكويت، ينتقد إنتقاداً يتزايد يوماً بعد يوم الوجود العسكري الأمريكي في الخليج. إذ أزال تقرير الكويت أي سبب منطقي للبقاء ضد صدام حسين، وترك سبب منطقي ضئيل لوجود عسكري أمريكي كبير ثابت في الخليج. لهذا السبب، أصبح الرأي العام حتى في دول مثل مصر مفعماً بالحماس أكثر فأكثر تأييداً للعراق. وحتى الحكومات العربية التي كانت قد إنضمت إلى التحالف بدلت موقفها(17). فعارضت مصر وسوريا، وكذلك الدول الأخرى، فرض منطقة حظر الطيران على جنوب العراق في آب من سنة ١٩٩٢. وإعترضت الحكومات العربية بالإضافة إلى تركيا كذلك على الهجمات بالقوة الجوية على العراق في كانون الثاني من سنة ١٩٩٣. فإذا كانت القوة الجوية الغربية تُستخدم في الرد على الهجمات التي يقوم بها المسلمون السنة على المسلمين الشيعة

والأكراد، فلماذا لم تكن هذه القوة تُستخدم كذلك في الرد على الهجمات التي شنها المصريون الأرثوذكس على مسلمي البوسنة؟ وفي حزيران من سنة ١٩٩٣، حينما أمر الرئيس كلنتن بقصف بغداد رداً على محاولة عراقية لإغتيال الرئيس السابق بوش، كانت ردة الفعل الدولية قد انتظمت بما ينسجم تماماً مع الخطوط الحضارية. فأيدت الحكومة الإسرائيلية والحكومات الأوروبية الغربية بقوة تلك الغارة؛ وقبلت بها روسيا على أنها "دفاع عن النفس" ذات شرعية؛ وأعربت الصين عن "قلقها العميق"؛ أما المملكة العربية السعودية وإمارات الخليج فلم تنس بيت شفة؛ إلا أن حكومات مسلمة أخرى بضمنها المصرية، شجبت الغارة بوصفها مثلاً آخر للمعايير الغربية المزدوجة، في حين وصفتها إيران بـ "الاعتداء السافر" الذي قاده "النهج التوسعي الجديد والاستكبار"^(١٨) الأمريكيين. ويتكرر طرح السؤال التالي مراراً: لماذا لا تتصرف الولايات المتحدة و "المجتمع الدولي" (الذي هو الغرب) بأسلوب مشابه لهذا ليرد على السلوك الوحشي الفظيع الذي تعمل به إسرائيل وعلى انتهاكاتها لقرارات الأمم المتحدة؟

وكانت حرب الخليج أول حرب من أجل الموارد تقع ما بعد الحسب الباردة بين الحضارات. إذ أنه أمر كان رهن الأحداث ما إذا كان الجزء الأعظم من أضخم احتياطات النفط في العالم من شأنه أن تسيطر عليه الحكومة السعودية وحكومات إمارات الخليج التي تتكل على القوة العسكرية الغربية للحفاظ على أمنها، أم تسيطر عليه أنظمة مستقلة معادية للغرب وستكون قادرة وربما تكون راغبة في إستعمال النفط سلاحاً ضد الغرب. وفشل الغرب في الإطاحة بصدام حسين، لكنه سجل انتصاراً هزيباً بالنسبة في تحويل الإتكال الأمني لدول الخليج على الغرب إلى مسرحية وفي تثبيت حضور عسكري واسع في زمن السلام في الخليج. وقبل إنسداد الحرب، تسابقت إيران، والعراق، ودول مجلس التعاون الخليجي، والولايات المتحدة من أجل تسليط تأثيرها على الخليج. وبعد الحرب أصبح الخليج العربي بحيرة أمريكية.

خصائص حروب خط الصدع

كانت ولا زالت الحروب بين العشائر، والقبائل، والجماعات العرقية، والمجتمعات الدينية، والأمم سائدة في كل عصر وكل حضارة لأنها تضرب مجزورها عميقاً في هويات الشعوب. ويميل

هذه النزاعات إلى أن تقع بين جماعات لهم ثقافات خاصة فتكون محدودة بهذه الجماعات، أي أنها لا تتضمن قضايا أيديولوجية أو سياسية أوسع ترتبط بمصالح غير الداخلين فيها، على الرغم من أنها ربما تثير حالات من القلق الإنساني في أوساط بعيدة عن الأطراف المتحاربة. وتميل أيضاً إلى أن يجري فيها القتال بضراوة فيُهرق فيها دم غزير، لأن القضايا الجوهرية للهوية تكون رهن الأحداث فتواجه الخطر. وبالإضافة إلى ذلك، تميل إلى أن تمتد زمناً طويلاً؛ وربما تقطعها المهادنات أو الاتفاقات، ولكن حتى هذه تميل إلى أن تُخترق وتنتهك ليقوم النزاع تارةً أخرى. أما النصر العسكري الحاسم الذي ينجزه أحد الطرفين في حرب أهلية من أجل الهوية، فإنه يزيد من احتمالية حدوث إبادة جماعية⁽¹⁹⁾.

إن نزاعات خط الصدع هي نزاعات طائفية تقع بين دول أو جماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة. وإن حروب خط الصدع هي؛ النزاعات التي قد تصاعدت وتيرتها حتى أصبحت عنيفة. ويمكن أن تحدث مثل هذه الحروب بين دول، وبين جماعات لا تنسب إلى أية حكومة، وبين دول وجماعات لا تنسب إلى أية حكومة. أما حروب خط الصدع التي تحدث داخل الدول فربما تدور رحاها بين جماعات تسكن كثافتها البشرية بنحو طائفي في مناطق جغرافية متميزة؛ وفي مثل هذه الحالة، يكون الأمر الطبيعي أن تقاتل الجماعة التي لا تسيطر على الحكومة من أجل الاستقلال وربما تكون رغبة في حسم الحرب من أجل شيء أقل من الاستقلال وربما لا تكون رغبة في ذلك. وربما تحدث نزاعات خط صدع داخل دولة ما كذلك بين جماعات إمتزجت بسبب القرب الجغرافي، وفي هذه الحالة تتور العلاقات المتوترة دائماً بالعنف بين الحين والآخر، كما جرى الحال بين الهنودوس والمسلمين في الهند والمسلمين والصينيين في ماليزيا، أو ربما يحدث قتال شامل، وعلى وجه الخصوص، عندما تقوم دول جديدة ويجري تقرير حدودها فيؤدي ذلك إلى محاولات وحشية لفصل الشعوب بالقوة.

وفي بعض الحالات تكون نزاعات خط الصدع نزاعات من أجل السيطرة على الشعوب. وفي أغلب الحالات تكون القضية فيها السيطرة على الأرض. ويكون هدف أحد الأطراف منها على الأقل هو غزو الأرض وتحريرها من الشعب الآخر بطردهم، أو قتلهم، أو القيام بكلا الأمرين في آن معاً أي عن طريق "التطهير العرقي". وتميل هذه النزاعات إلى أن تكون

قبيحة شريرة، يرتكب فيها الطرفان المجازر، والإرهاب، والإغتصاب، والتعذيب. وإن المناطق التي يدور من أجلها النزاع والقتال غالباً ما تكون عند أحد الطرفين أو كلاهما رمزاً ذا قيمة عظيمة لتاريخهم، وهويتهم، وأرضاً مقدسة لهم فيها حق لا تُنتهك حرمة، مثل؛ الضفة الغربية، كشمير، ناغورنو — كاراباخ، درينا فول، وكوسوفو.

ولحروب خط الصدع بعض وليس كل خصائص الحروب الطائفية بعامة. فهي نزاعات تظل قائمة زمنياً طويلاً وتُمر بتوقيفات كثيرة. فحينما تنشِب في داخل الدول، فإن معدل الزمن الذي تظل رحاها دائرة فيه أطول بستة أضعاف من معدل زمن الحروب التي تقع بين الدول. ولأن حروب خط الصدع تتضمن قضايا جوهرية لهوية وقوة الجماعة، فإنها تكون عصبية على الحل بواسطة المفاوضات والتسوية بحل وسط. وحينما يتم التوصل إلى إتفاقات، فإن هذه الإتفاقات غالباً ما تعقد بين بعض الأطراف بينما يعرض عنها البعض الآخر من كلا الجانبين وعادة ما لا تدوم زمنياً طويلاً. فحروب خط الصدع هي حروب تنقطع تارة فتقوم تارة أخرى، ثم تنقطع تارة وما تلبث أن تشب تارة أخرى حتى ألما يمكن أن تلتهم بنار عنف هائل ومن ثم تلفظ انفجار عنفها لينخفض إلى حالة حرب قليلة — التوتر أو لا تكظم عدوانيتها إلا لكي تشتعل بتلك العدوانية مرة أخرى. إن نيران الهوية الطائفية والأحقاد المتقدة نادراً ما يُطفئ هيبها إلا دم الإبادة الجماعية. ونتيجة لسمة حروب خط الصدع المتمثلة في طول أمدها الزمني والتوقيفات التي تحدث في خلال هذا الأمد، تصبح مثل الحروب الطائفية الأخرى، فهي تميل إلى أن تختلف ورائها عدداً كبيراً من القتلى واللاجئين. ويجب إن يجري التعامل مع تقديرات كلا النوعين بحذر لكن الإحصاءات المقبولة بنحو عام للقتلى في حروب خط الصدع التي اندلعت في مطلع التسعينات شملت؛ ٥٠,٠٠٠ قتيل في الفلبين، و ٥٠,٠٠٠ - ١٠٠,٠٠٠ في سريلانكا، و ٢٠,٠٠٠ في كشمير، و ٥٠٠,٠٠٠ - ١,٥ مليون في السودان، و ١٠٠,٠٠٠ في طاجكستان، و ٥٠,٠٠٠ في كرواتيا، و ٥٠,٠٠٠ - ٢٠٠,٠٠٠ في البوسنة، و ٣٠,٠٠٠ - ٥٠,٠٠٠ في الشيشان، و ١٠٠,٠٠٠ في التبت، و ٢٠٠,٠٠٠ في تيمور الشرقية^(٢٠). وبطبيعة الحال ولُصِّدَت كل هذه النزاعات أعداداً من اللاجئين أكثر بكثير من القتلى فيها.

إن الكثير من هذه الحروب المعاصرة ببساطة ما هي إلا الجولة الأخيرة وليست الأخيرة من التاريخ الطويل من النزاعات الدامية، ولقد أبدى العنف السنوات الأخيرة من القرن العشرين مقاومة لمحاولات إنهاء بنحو دائم. فعلى سبيل المثال؛ اندلع القتال في السودان في سنة ١٩٥٦، وظلت رحاه تدور حتى سنة ١٩٧٢ حينما تم التوصل إلى اتفاق يمنح جنوب السودان نوعاً من الحكم الذاتي، لكنه عاد لينشب مرة أخرى في سنة ١٩٨٣. وبدأ تمرد التاميل في سريلانكا في سنة ١٩٨٣؛ وأخفقت مفاوضات السلام لإنهاء التمرد في سنة ١٩٩١، واستأنفت من جديد في سنة ١٩٩٤، وعُقد اتفاق لوقف إطلاق النار في كانون الثاني من سنة ١٩٩٥. ولكن بعد أربعة أشهر من عقد الاتفاق تقضت الثمور المتمردة تلك الهدنة وإنسحبت من محادثات السلام، فأشتعلت نار الحرب مرة أخرى واشتد أوارها. وبدأ تمرد المورو في الفلبين في مطلع السبعينات وخفت حدته في سنة ١٩٧٦ بعد أن تم التوصل إلى اتفاق يمنح حكماً ذاتياً إلى بعض مناطق مانداناو. ولكن بحلول سنة ١٩٩٣، كان يجري عنف متجدد بنحو متكرر وعلى وتيرة متصاعدة، وذلك عندما جحدت الجماعات المتمردة المنشقة محاولات رامية إلى سلام. وتوصل القادة الروس والشيشان إلى اتفاق يقضي بالتخلي عن الأعمال العسكرية في تموز من سنة ١٩٩٥ وقد تم تنسيق الاتفاق لوضع نهاية للعنف الذي كان قد نشب في كانون الأول من السنة السابقة. فبدأت الحرب لمدة قصيرة ثم ما لبثت أن اندلعت من جديد بمجمعات شيشانية على أفراد روس أو قادة مؤيدين للروس وقامت روسيا بالرد على تلك الهجمات، ثم شن الشيشانيون غزوة في داخل داغستان في كانون الثاني من ١٩٩٦، وأعقب ذلك قيام الروس بالهجوم الروسي الكبير في مطلع سنة ١٩٩٦.

على الرغم من أن حروب خط الصدع تشترك مع الحروب الطائفية في إمتدادها الزمني الطويل، ومستويات عنفها العالية، والتضارب الأيديولوجي، فإنها أيضاً تختلف عنها بطريقتين. الأولى؛ إن الحروب الطائفية يمكن أن تقوم بين جماعات عرقية، أو دينية، أو عنصرية، أو حتى لغوية. ولكن بما إن الدين هو الخصيصة الرئيسة المميزة للحضارات، فإن حروب خط الصدع تحدث بنحو يكاد يكون دائماً بين شعوب لها أديان مختلفة. ويقتل بعض المحللين من شأن هذا العامل. فعلى سبيل المثال، يشير هؤلاء المحللون إلى أصل الصرب والمسلمين في البوسنة الذي هو من عرق مشترك واحد، وماضيهم من التعايش المسالم، والتداخل بالتزاوج الواسع بينهما،

ويعترفون النظر عن العامل الديني ويستندون في ذلك على نظرية فرويد التي تقول بـ "ترجسية الاختلافات الصغيرة"⁽²¹⁾. لكن ذلك الحكم تمتد جذوره في الرؤية العلمانية القصيرة النظر. فلقد أثبتت ألف عام من تاريخ الإنسانية أن الدين ليس "إختلافاً صغيراً" بل لعله الإختلاف الأعماق على الإطلاق الذي يمكن أن يوجد بين الناس. فإن تكرار قيام حروب خط الصدع، وقومها، وعنفا يمكن أن تعزها تعزيراً عظيماً الاعتقادات بألهة مختلفة.

أما الثانية؛ فتعمل حروب طائفية أخرى إلى أن تدور على قضايا محدودة قائمة بين أطراف بعينها لا غيرها، ولهذا السبب لا يُرجح في شأنها أن تتسع دائرتها وتدخل فيها أطراف أخرى. أما حروب خط الصدع فهي على النقيض من ذلك؛ فكما يدل عليها تعريفها إذ تقع بين جماعات هي جزء من كيانات ثقافية أكبر. وفي النزاع الطائفي العادي؛ تقاتل الجماعة (أ) الجماعة (ب)، وليس ثمة سبب يجعل الجماعات (ج)، (د)، (ع) تدخل في النزاع ما لم تقوم الجماعة (أ) أو الجماعة (ب) بالهجوم بنحو مباشر على مصالح جماعة من الجماعات (ج)، (د)، أو (ع)، أما في حرب لخط صدع، فإن الأمر على نقيض ذلك، إذ تقاتل الجماعة (أ) الجماعة (ب) وستحاول كل منهما أن توسع دائرة الحرب وأن تحشد التأييد من الجماعات النسيية لها في حضارتها، وهي الجماعات (١٢)، (١٣)، (١٤)، و (٢)، (٣)، (٤)، وستوحد هذه الجماعات نفسها مع نسييها الذي يخوض الحرب. ولقد سهل تطور وتوسع وسائل والنقل والاتصالات في العالم المعاصر إقامة هذه الإرتباطات ومن ثم تجعل نزاعات خط الصدع "دولية". فلقد كونت المحررة جماعات شتات في حضارات ثالثة. وتجعل وسائل الإتصال الأمر أسهل على الأطراف المتحاربة ليوجهوا نداءً من أجل الموازنة وتجعل الأمر أسهل على جماعاتهم النسيية ليعلموا على عجل مصير تلك الأطراف. وهكذا، فإن الإنكماش العام في العالم المتمثل في سرعة الإنتقال وسهولة الإتصال مكن الجماعات النسيية من مد الأطراف المتحاربة بالتأييد المعنوي، والدبلوماسي، والمالي، والمادي — وأنه يُشَق على تلك الجماعات إن لم تفعل ذلك. وتشبها شبكات دولية لتقدم مثل هذا الدعم، ويثبت هذا الدعم بدوره أقدام المتحاربين ويطلب من زمن النزاع. إن هذا "الترامن في إنبراء نسيب البلد"، كما ورد ذلك في عبارة أنش. دي. أس غريني، هو السمة المركزية المميزة لحروب خط الصدع التي وقعت في السنوات الأخيرة من القرن

العشرين⁽²²⁾. وبتعميم أوسع: فإنه حتى حالات العنف الصغيرة التي تقع بين أناس تنتمي إلى حضارات مختلفة لها تشعبات وعواقب لا توجد حتى في العنف الذي يقع ما بين الحضارات؛ فحينما قتل مسلحون سنون ثمانية عشر من المصلين الشيعة في مسجد في كراتشي في شباط من سنة ١٩٩٥، فإنهم زرعوا بفعلتهم تلك السلام القلق وجعلوه على حال أسوأ وخلقوا مشكلة لباكستان. وقبل سنة تماماً من ذلك التاريخ، عندما قتل مستوطن يهودي تسعة وعشرين مسلماً كانوا يصلون في كهف البطارقة في الخليل، فإنه عرقل عملية السلام في الشرق الأوسط وخلق مشكلة للعالم أجمع.

واقعة: تحوم الإسلام الدائمة

إن النزاعات الطائفية وحروب خط الصدع هي قوام التاريخ، وذكرت إحدى الإحصاءات أن بضعة إثنيين وثلاثين نزاعاً حدثت في أثناء الحرب الباردة، بضمنها حروب خط صدع وقعت بين العرب والإسرائيليين، وبين الهنود والباكستانيين، وبين السودانيين المسلمين والسودانيين المسيحيين، وبين السريلانكيين البوذيين والسريلانكيين التاميل، واللبنانيين الشيعة واللبنانيين المارونيين. وبلغ عدد الحروب التي دارت من أجل الهوية حوالي نصف عدد كل الحروب الأهلية التي قامت في أربعينات وخمسينات القرن العشرين، لكنها بلغت ثلاثة أرباع العدد الكلي للحروب الأهلية التي قامت في العقود التالية هذين العقدين، وحتى قوة التمردات وحالات العصيان التي تشترك فيها جماعات عرقية تضاعفت إلى ثلاثة أضعافها بين مطلع الخمسينات والسنوات الأخيرة من الثمانينات. إلا أنه بسبب خصومة الحرب الباردة بين القوتين العظميتين التي كانت تتجاوز حدودها الجغرافية، لم تحتدب هذه النزاعات، ما خلا بعض الاستثناءات الملحوظة، إلا قليلاً من الاهتمام نسبياً. وغالباً ما كانت ترى من خلال المنظور المشوري للحرب الباردة. وحينما إنتهت الحرب الباردة، أصبحت النزاعات الطائفية أكثر بروزاً، ويمكن القول، إنها أصبحت سائدة أكثر مما كانت عليه فيما سبق. وفي حقيقة الأمر؛ إن شيئاً ما شديد الشبه بـ "ارتفاع مُد مفاجئ" في النزاع العرقي حدث فعلاً⁽²³⁾.

ولازالت هذه النزاعات العرقية وحروب خط الصدع غير موزعة بالتساوي بين حضارات العالم. ولقد دار قتال عظيم لخط صدع بين الصرب والكروات في يوغسلافيا السابقة، وبين البوذيين والهندوس في سريلانكا، بينما قامت نزاعات أقل عنفاً بين جماعات غير مسلمة في مناطق أخرى قليلة. ولكن، لقد حدثت الغالبية العظمى من نزاعات خط الصدع على طول التحوم التي تلتف عبر أوراسيا وإفريقيا التي تفصل المسلمين عن غيرهم. وفي حين يكون اصطدام الحضارات، عند المستوى الأكبر أو المستوى العالمي لسياسات العالم، بين الغرب والبقية، فإنه عند المستوى الأصغر أو المستوى المحلي يكون بين الإسلام والآخرين.

إن النزاعات العدائية القوية والنزاعات العنيفة هي حالات سائدة بين الشعوب المسلمة المحلية والشعوب غير المسلمة. فلقد خاض المسلمون، في البوسنة، حرباً دامية وحُرَّت معها كوارثاً على الصرب الأرثوذكس وإشتبكوا معارك عنيفة ضد الكروات الكاثوليك. أما في كوسوفو، فإن المسلمين الألبان يعانون بحزن من الحكم الصربي وأبقوا على حكومتهم الموازية السرية الخاصة بهم، لهذا تسود توقعات ترجح إلى درجة عالية إمكانية قيام عنف بين الجماعتين. وتتناطح الحكومتان الألبانية واليونانية على حقوق أقليةهما في كلا الدولتين. وعبر التاريخ، كان اليونانيون والترك لا يطبق أحدهما الآخر. وعلى جزيرة قبرص يضر المسلمون الأتراك والأرثوذكس اليونانيين العداء أحدهم للآخر تضامناً مع دولهم. وفي القوقاز، فإن تركيا وأرمينيا كل منهما العدو التاريخي للآخرى، ولازال الأذربيجانيون والأرمنيون في حالة حرب من أجل السيطرة على ناغورنو — كاراباخ. أما في شمال القوقاز، فعلى مدار مائتي عام كانت الشعوب المسلمة من الشيشان، والأبغوز، ومن أصول أخرى تقاتل على أراضيها وخارجها من أجل إستقلالها عن روسيا، وعاد الروس والشيشان للإقتال في إشتباكات أهرق فيها دم غزير في سنة ١٩٩٤. ولقد نشب الإقتال أيضاً بين الأبغوز والأوستيين^٢ الأرثوذكس. وفي حوض نهر الفولجا قام التتار المسلمون فحاربوا الروس في الماضي، وفي مطلع تسعينات القرن العشرين توصلوا إلى تسوية قلقة مع روسيا نالوا فيها سيادة محدودة.

^٢ وهم سكان منطقة أوستيا التي تقع في لواسط القوقاز وهي الآن مقسمة إلى أوستيا الشمالية وتضع بحكم ذاتي في الاتحاد الروسي، وأوستيا الجنوبية التي أصبحت جزءاً من جورجيا. المترجم

وفي خلال سنوات القرن التاسع عشر بسطت روسيا بالقوة سيطرتها شيئاً فشيئاً على الشعوب المسلمة في أواسط آسيا. وفي أثناء ثمانينات القرن العشرين إقتل الأفغان والروس في حرب كبيرة، وحينما تم التراجع الروسي ظل لتلك الحرب ذبول في طاجكستان بين القوات الروسية التي كانت تساند الحكومة القائمة والمتمردين الإسلاميين المتطرفين بنحو واسع. وفي إقليم إكسنجيانغ، يكافح اليوغر وجماعات مسلمة أخرى ضد تحويلهم إلى صينيين وينمون علاقاتهم مع نسبائهم في العرق والدين في الجمهوريات السوفيتية السابقة. وفي شبه القارة الهندية وقعت بين باكستان والهند ثلاثة حروب، ويناضل عُمرد مسلم ضد الحكم الهندي في كشمير، ويقوم المهاجرون المسلمون فيقاتلون الشعوب القبلية في آسام^٤، ويشتبك المسلمون والهندوس في أعمال شغب تمتد لفترات قصيرة وفي أعمال عنف عبر الهند، ويفذّي قيام هذه الإشتباكات ظهور الحركات الأصولية المتطرفة في كلا المجتمعين الدينيين. وفي بنغلادش يناهض البوذيون التمييز الذي تمارسه الأغلبية المسلمة ضدهم، بينما في ميانمار يناهض المسلمون التمييز الذي تقوم به الأغلبية البوذية. أما في ماليزيا وإندونيسيا، فإن المسلمين يقومون بين الحين والآخر بأعمال شغب وعنّف ضد الصينيين، إحتجاجاً على هيمنة الصينيين على الإقتصاد. أما جنوب تايلاند، فلقد إشتربت الجماعات المسلمة في تمرد كان يقوم بين فترة وأخرى ضد الحكومة البوذية، بينما في جنوب الفلبين يقاتل عُمرد مسلم من أجل الإستقلال عن الحكومة والدولة الكاثوليكيّتين. ومن ناحية أخرى، في إندونيسيا، يكافح التيموريون الشرقيون الكاثوليك ضد القمع الذي تمارسه عليهم الحكومة المسلمة.

أما في الشرق الأوسط، فإن النزاع بين العرب واليهود في فلسطين يعود تاريخه إلى زمن إنشاء الوطن اليهودي. ولقد إنتلعت أربعة حروب بين إسرائيل والدول العربية، وشرع الفلسطينيون بالإنتفاضة ضد الحكم الإسرائيلي. أما في لبنان، فلقد خاض المسيحيون المارونيون معركة خاسرة ضد المسلمين الشيعة والمسلمين الآخرين. وفي إثيوبيا، فإن الأمهرين الأرثوذكس قمعوا عبر التاريخ الجماعات العرقية المسلمة ولقد واجهوا عُمرداً نخس به الأوروبيون المسلمون.

^٤ وهي منطقة تقع في الطرف الأقصى من شمال شرق الهند، كانت في الماضي مملكة أسسها الفزاة القادمين من بورما والصين في القرن الثالث عشر، وهي الآن ولاية تنزها عن بقية مناطق الهند المتعزم البنغلاديشية. المترجم

وعبر أغلب أراضي القارة الإفريقية، دارت العديد من النزاعات بين الشعوب العربية والمسلمة التي تسكن الشمال والشعوب السوداء الأروحية التي تسكن الجنوب. ولا زالت الحرب الإسلامية — المسيحية الأكثر سفكاً للدم على الإطلاق تلدور رحاها في السودان، التي مازالت قائمة منذ أن نشبت قبل عقود وحصدت مئات الآلاف من القتلى والجرحى. ولا زالت السياسات النيجيرية يهيمن عليها صراع بين حركة فيولاني — هابوسا المسلمة في الشمال والقبائل المسيحية في الجنوب، إذ وقعت إضطرابات متكررة وإنقلابات وحرب كبيرة واحدة. وفي تشاد، وكينيا، وتزانيا، حدثت نزاعات، تشابه تلك التي وقعت في نيجيريا، بين الجماعات المسلمة والمسيحية.

في جميع هذه المناطق، كانت ولا زالت العلاقات بين المسلمين وشعوب الحضارات الأخرى — الكاثوليكية، والبروتستانتية، والأرثوذكسية، والهندوسية، والصينية، والبوذية، واليهودية — بعامتها عدوانية، ولقد كانت أغلب هذه العلاقات عنيفةً إلى حد ما في الماضي، وأمسى كثير منها عنيفاً في تسعينات القرن العشرين. فحيثما يلقي المرء بصره على طول التخوم المحيطة بالعالم الإسلامي، يرى أن المسلمين يعانون من مشاكل لا تجعلهم يعيشون عيشاً مسالماً مع جيرانهم. ويأتي السؤال بنحو طبيعي عما إذا كان هذا الحال من الزاوع للسنوات الأخيرة من القرن العشرين بين الجماعات المسلمة وغير المسلمة ينطبق بنفس القدر على العلاقات بين جماعات تنتمي إلى حضارات أخرى. وفي حقيقة الأمر، أنه لا ينطبق. فالمسلمون يألّفون حوالي خُمس سكان العالم ولكن في التسعينات أمسوا مشتركين في العنف الذي قام بين الجماعات أكثر بكثير مما هو عليه حال الشعوب من أي حضارة أخرى. وإن اللليل على ذلك ساطع.

١. كان المسلمون طرفاً في ستة وعشرين نزاعاً من النزاعات العرقية — السياسية وقعت في سنة ١٩٩٣-١٩٩٤ وحلّها بمعق تد روبرت غور (أنظر الجدول ١٠-١). فكان عشرون نزاعاً من هذه النزاعات بين جماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة، وقامت خمسة عشر نزاعاً منها بين مسلمين وغير مسلمين. وبإختصار، كان عدد النزاعات ما بين الحضارات التي دخل فيها المسلمون طرفاً ثانياً هو ثلاثة أضعاف عدد النزاعات التي وقعت بين كل الحضارات الأخرى

من غير المسلمة. وكذلك كانت النزاعات في داخل العالم الإسلامي أكثر عدداً من تلك التي حدثت في داخل أية حضارة أخرى بما فيها النزاعات القبلية في إفريقيا. وعلى النقيض من حال الإسلام، لم يكن الغرب مشتبكاً إلا في نزاعين في داخل حضارته ونزاعين ضد حضارات أخرى. وقيل النزاعات التي يشترك فيها المسلمين طرفاً أيضاً إلى أن تكون محصلة الخسائر فيها ثقيلة في القتلى والجرحى. فإن خسائر ست حروب، كما جاءت في تقديرات غور، بلغت ٢٠٠,٠٠٠ قتيل أو أكثر، وكانت منها ثلاث حروب في (السودان، والبوسنة، وتيمور الشرقية) وقعت بين مسلمين وغير مسلمين، وكانت إثنان منها في (الصومال، وكردستان العراق) حدثت بين المسلمين، ولم تقوم إلا واحدة في (أنغولا) بين غير المسلمين.

٢. حددت صحيفة نيويورك تايمز ثمانية وأربعين موقعاً كانت تدور فيها رحى بضعة تسعة وخمسون نزاعاً عرقياً في سنة ١٩٩٣. وفي نصف هذه المناطق كان المسلمون يصطدمون بمسلمين آخرين أو بغير مسلمين. فوقع واحد وثلاثون نزاعاً من هذه التسعة والخمسين نزاعاً بين جماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة، وتكشف بيانات موازية لتلك وضعها غور أن ثلثي (واحد وعشرين) من هذه النزاعات التي كانت بين الحضارات حدثت بين المسلمين وآخرين من غير المسلمين (أنظر المجلد ١٠-٢).

٣. وفي تحليل آخر كذلك، حدد روث ليجر سيفارد تسع وعشرين حرباً (صنفها بأنها حروب يقع فيها ١٠٠٠ قتيل أو أكثر في السنة) كانت قائمة في سنة ١٩٩٢. وكانت تدور رحى تسعة نزاعات، من أصل أحد عشر نزاعاً وقعت بين الحضارات، بين المسلمين وغير المسلمين، وكان المسلمون مرةً أخرى يخوضون حروباً أكثر من أي أناس يتمتعون إلى أية حضارة أخرى^(٢٤).

الجدول ١٠-١
النزاعات العرقية الميامية؛ ١٩٩٣-١٩٩٤

المجموع	في دلفل الحضارة	ضد حضارة أخرى
١١	١٥	٢٦
٠١٩	٥	٢٤
٣٠	٢٠	٥٠

*جرت منها عشر نزاعات قبلية في إفريقيا.
المصدر: نيد روبرت غور "جماعات ضد دول؛ النزاع العرقي - السوسي ونظام العالم المتبدل". للدراسات الدولية للفصلية الجزء ٣٨ (أول من سنة ١٩٩٤) الصفحت ٣٤٧-٣٧٨. ولقد استعملت تصنيف غور للنزاعات باستثناء تغيير تصنيف النزاع الصيني - التبتى، الذي يصنفه بأنه غير حضارتي إلى صنف للنزاعات ما بين الحضارات لأنه ينحو واضع إسطلماً بين صينيو هان الكونفوشيوسيين والتبتيين البوذيين للاميين.

الجدول ١٠-٢
النزاعات العرقية، ١٩٩٣

المجموع	في دلفل الحضارة	ضد حضارة أخرى
٧	٢١	٢٨
٠٢١	١٠	٣١
٢٨	٣١	٥٩

*كانت منها ١٠ نزاعات قبلية في إفريقيا.
المصدر: نيويورك تايمز ٧ شباط من سنة ١٩٩٣، الصفحت ١٤١.

وهكذا تذهب ثلاثة طرق للتصنيف إلى نفس النتائج: ففي مطلع التسعينات كان المسلمون منهمكين في عنف قام بين جماعات أكثر من غير المسلمين، فكانت ثلثا إلى ثلاثة أرباع الحروب التي قامت بين الحضارات تقع بين المسلمين وغير المسلمين. إن تخوم الإسلام تكون دامية وكذلك هو الحال الذي تكون عليه أحشائه الداخلية.

إن الميل الإسلامي نحو العنف توحى بما أيضاً الدرجة التي إليها تتسلخ المجتمعات المسلمة بالقوة والتدريب العسكري. إذ في الثمانينات، كان للدول المسلمة نسب من القوة العسكرية (ويُقصد بها هنا؛ عدد الأفراد المتدربين على استعمال الأسلحة والأساليب العسكرية من بين كل ١٠٠٠ شخص من سكان دولة ما) ومؤشرات الجهد العسكري (وهي نسبة النفقات على القوة العسكرية المقتطعة من ثروة دولة ما) هي أعلى بنحو خطير من تلك التي للدول الأخرى. أما

*لم أذكر جملة في مقالتي التي نشرتها في صحيفة الشؤون الخارجية جلبت على تلك المقالة تعليقاً نافذاً أكثر من الجملة التي قلت فيها أن "للإسلام تقوماً دامية". إنني اتخذت هذا الحكم على أسس الأخطاء العرضي للنزاعات التي وقعت ما بين الحضارات. وإن أي مؤشر كمي يأتي من مصدر نزيه يثبت بالوهان القاطع صحة هذا الحكم.

الدول المسيحية، فهي على النقيض من ذلك فلها نسب قوة ومؤشرات جهد عسكري أقل بنحو خطير من تلك التي للدول الأخرى. فإن معدل نسب القوة ونسب الجهد العسكري للدول المسلمة كانت تقارب من ضعفي تلك التي للدول المسيحية (أنظر الجدول ١٠ — ٣). ووصل جيمس بايان إلى نتيجة تقول؛ إن "الأمر الواضح تماماً، أنه يوجد رابط بين الإسلام والروح الحربية التي تقدس الفضائل العسكرية"^(٢٥).

الجدول ١٠-٣
القوة العسكرية للدول المسلمة والمسيحية

معدل للجهد العسكري	معدل لمبة لقوة	
١٧,٧	١١,٨	الدول المسلمة (ع - ٢٥)
١٢,٣	٢,١	الدول الأخرى (ع - ١١٢)
٨,٢	٥,٨	الدول المسيحية (ع - ٥٧)
١٦,٩	٩,٥	الدول الأخرى (ع - ٨٠)

ع* عدد الدول المذكورة

المصدر: جيمس آل. بايان؛ لماذا تنسلح الأمم (جامعة أكسفورد؛ بيسل بالكل، ١٩٨٩) للصفحات ١٢٥، ١٣٨، ١٣٩. الدول المسلمة والمسيحية المقصودة هنا هي تلك الدول التي فيها أكثر من ٨٠ بالمائة من سكانها ملتزمين بهديهم الذي يُعرفون به.

ولازال للدول المسلمة كذلك ميل قوي إلى اللجوء إلى القوة في الأزمات الدولية، إذ إستخدامها لحل ٧٦ أزمة من مجموع أزمات بلغ ١٤٢ أزمة كانوا قد وقعوا فيها في السنوات بين ١٩٢٨ و ١٩٧٩. فكان العنف في ٢٥ حالة هو الوسيلة الرئيسة للتعامل مع الأزمة؛ وفي ٥١ أزمة إستعملت الدول المسلمة العنف بالإضافة إلى وسائل أخرى. ومتى ما إتخذت هذه الدول العنف وسيلة لها فعلاً، فإنها تستعمل عنفاً شديداً القوة؛ فكانت تلجأ إلى حرب شاملة في ٤١ بالمائة من تلك الحالات حيث كان العنف يستعمل وكانت تشتبك تلك الدول بإصطدامات كبيرة في ٣٨ بالمائة من تلك الحالات. وبينما لجأت الدول المسلمة إلى العنف لحل ٥٣,٥ بالمائة من أزماتها، فإن العنف لم تستخدمه المملكة البريطانية المتحدة إلا في ١١,٥ بالمائة، ولم تستخدمه الولايات المتحدة إلا في ١٧,٩ بالمائة، وإستعمله الإتحاد السوفيتي في ٢٨,٥ بالمائة من الأزمات التي وقعت فيها. ومن بين القوى الكبرى، كان ميل الصين إلى العنف هو الوحيد الذي تفوق على

ميل الدول المسلمة إلى العنف؛ فلقد وظفت الصين العنف في ٧٦,٩ بالمائة من أزمتها^(٢٥). إن ميل المسلمين إلى القتال والعنف هو من حقائق السنوات الأخيرة من القرن العشرين التي لا يستطيع المسلمون ولا غير المسلمين إنكارها.

الأسباب: التاريخ، والكثافة السكانية، والنظم السياسية

ما هو السبب وراء الزيادة المفاجئة التي حدثت في السنوات الأخيرة من القرن العشرين في حروب خط الصدع ووراء الدور المركزي للمسلمين في مثل هذه النزاعات؟ أولاً؛ كان لهذه الحروب جذورها في التاريخ. فإن عنف خط الصدع المتقطع الذي يقع بين جماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة حدث في الماضي وهو قائم في ذكريات الماضي الحاضرة في هذا الزمن، الأمر الذي بدوره يُؤكّد مخاوفاً وهاجساً أمنياً في كلا الجانبين. فالمسلمين والهندوس في شبه القارة الهندية، والروس والقوقازيين في شمال القوقاز، والأرمنيون والترك على أرض عبر القوقاز، والعرب واليهود في فلسطين، والكاثوليك، والمسلمون والأرثوذكس في البلقان، والروس والترك من البلقان وحتى أواسط آسيا، والسنهاليز والتاميل في سريلانكا، والعرب والسود عبر إفريقيا؛ هذه هي جميع العلاقات التي كانت عبر قرون من الزمن ولا زالت تتضمن تعاقبات بين تعايش يسوده سوء الظن وعنف شرير مدمر. ويوجد إرث تاريخي للنزاع يستغله ويستعمله أولئك الذين يجدون سبباً للقيام بذلك. ولا زال في جميع هذه العلاقات تاريخ حي، وبأتم عافيته، ويثير الفزع.

إلا أن تاريخاً للمذبحة التي تنقطع تارة وما تلبث أن تقوم تارة أخرى لا يفسر بحد ذاته لماذا نشب العنف تارة أخرى في السنوات الأخيرة من القرن العشرين. وبعد كل هذا، كما أشار إلى ذلك كثيرون، عاش الصرب، والكروات، والمسلمون لعقود من الزمن معاً عيشاً مسالماً رغيداً في يوغوسلافيا. وعاش المسلمون والهندوس على ذلك الحال في الهند. وتعايش معاً العديد من الجماعات العرقية والدينية في الإتحاد السوفيتي، وكان من بينها إستثناءات ملحوظة دفعتهم إليها الحكومة السوفيتية. وعاش التاميل والسنهاليز معاً بسكينة على جزيرة غالباً ما كانت تُوصَف بأنها جنة إستوائية. فالتاريخ لم يمنع هذه العلاقات المسالمة نسبياً أن تسود لفترات طويلة من

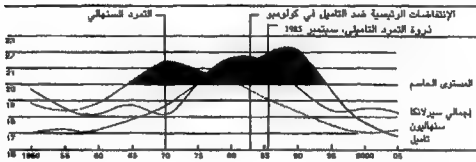
الزمن؛ لهذا السبب فإن التاريخ، بحد ذاته، لا يمكن أن يفسر إغيار السلام. فلا بد أن عواملاً أخرى قد تدخلت في العقود الأخيرة من القرن العشرين.

وكانت التغيرات التي حدثت في ميزان القوة البشرية أحد هذه العوامل. إذ أن الزيادة في عدد إحدى الجماعات تُحدث ضغطاً سياسياً، وإقتصادية، وإجتماعية على الجماعات الأخرى فتسبب ردود فعل تساويها بالمقدار. والأهم من ذلك حقاً، إنها تسبب حتى ضغوط عسكرية على الجماعات ذات الحيوية البشرية الأقل. وكان إغيار النظام الدستوري الذي أمدت عمره ثلاثين سنة في لبنان في مطلع السبعينات، في جانب كبير منه، نتيجة للزيادة المثيرة في عدد السكان الشيعة في علاقتها بالزيادة بين السكان المسيحيين المارونيين. وفي سريلانكا، كما قد بين ذلك غاري فولر، كان بلوغ التمرد القومي للسنةاليز ذروته في السبعينات، وبلوغ تمرد التاميل ذروته في السنوات الأخيرة من الثمانينات قد تزامنا تماماً مع السنوات التي صار فيها "منحني كثرة الشباب" للسدين تتراوح أعمارهم ما بين الخمس عشرة والأربع والعشرين سنة في هاتين الجماعتين يتجاوز ٢٠ بالمائة من إجمالي عدد أفراد كل جماعة منهما⁽²⁷⁾ (أنظر الشكل ١٠-١). ولاحظ هذا الأمر أحد الدبلوماسيين الأمريكيين في سريلانكا فقال؛ إن المتمردين السنةاليزيين كانوا كلهم بالفعل تحت سن الرابعة والعشرين، ونقلت تقارير إعلامية بأن النمر التاميل كانوا "الوحيديين في العالم في اعتمادهم على ما يكاد أن يكون جيشاً من أطفال"، إذ يجندون "الصبيان والصبيات الصغار في سن الحادية عشرة، ومنهم أولئك الذين قتلوا في الإحتراب". لم يكونوا قد بلغوا حتى سن المراهقة حينما ماتوا، إلا القليل منهم كانوا أكبر من سن الثامنة عشرة". وجاء في مقال نشرته صحيفة الإقتصادى؛ إن النمر كانوا يخوضون "حرب قاصرين"⁽²⁸⁾. وبأسلوب مشابه، كانت حروب خط الصدع بين الروس والشعوب المسلمة التي تسكن إلى جنوبهم تغذيها الإختلافات الكبيرة في النمو السكاني. ففي السنوات الأولى من التسعينات، كانت نسبة إيجاب الأطفال للنساء في روسيا الإتحادية ١,٥، بينما كانت نسبة إيجاب الأطفال في جمهوريات أواسط آسيا المسلمة للإقتصاد السوفيتي السابق حوالي ٤,٤ فأصبح بذلك معدل زيادة السكان الصافي (أي إجمالي معدل الولادات ناقصاً إجمالي معدل الوفيات) في السنوات الأخيرة من الثمانينات في تلك الدول خمسة إلى ستة أضعاف ما هو عليه الحال في روسيا. وزاد عدد الشيشتانيين بنسبة ٢٦ بالمائة في

الشمانيات، وكانت الشيشان إحدى أكثر المناطق كثافة سكانية في روسيا، وتتسبب نسب ولادتها المرتفعة بخروج مواطنيها إلى الهجرة وظهور المقاتلين⁽²⁹⁾. وبأسلوب مشابه، حفزت معدلات الولادة المرتفعة عند المسلمين وهجرهم إلى كشمير من باكستان على مقاومة متجددة ضد الحكم الهندي.

الشكل ١٠-١

سريلانكا: منحنيات الزيادة في أعداد الشباب السنهاليزيين والتاميل
النسبة المئوية لأجمالي السكان؛ من الأعصار ١٥-٢٤



المستوى الحرج هو النقطة التي عندها يؤلف الشباب ٢٠ بالمائة أو أكثر من السكان.

إن العمليات المعقدة التي قادت إلى حروب بين الحضارات في يوغسلافيا السابقة كان لها الكثير من الأسباب ونقاط إنطلاق كثيرة. إلا أنه ربما كان العامل الوحيد الأهم المسبب لهذه النزاعات، هو التغير في الكثافة السكانية الذي حدث في كوسوفو. وكانت كوسوفو مقاطعة تتمتع بالحكم الذاتي في داخل الجمهورية الصربية ذات السلطات القائمة بالفعل على الجمهوريات اليوغسلافية الست ماعدا الحق في الانفصال من الاتحاد. وفي سنة ١٩٦١، كان ٦٧ بالمائة من سكانها من المسلمين الألبان و ٢٣ بالمائة منهم من الأرثوذكس الصربيين. ولكن كانت نسبة الولادات الألبانية هي الأعلى في أوروبا، وأمسست كوسوفو المنطقة الأعلى كثافة سكانية في يوغسلافيا. وبحلول ثمانينات القرن العشرين، كان قد أصبح ٥٠ بالمائة تماماً من الألبانيين أعمارهم أقل من عشرين سنة. وإذا كان يواجه الصربيون هذا الأعداد أخذوا يهاجرون من كوسوفو سعيًا وراء فرص العمل في بلغراد ومدن أخرى. ونتيجة لذلك، أصبحت كوسوفو في عام ١٩٩١، ٩٠

بالمائة مسلمة و ١٠ بالمائة صربية⁽⁵⁰⁾. وعلى الرغم من ذلك، كان الصربيون يرون كوسوفو ألماً "أرضهم المقدسة" أو "القدس"، وإلها تمثل ذلك المشهد، من بين أمور أخرى، للمعركة العظيمة التي دارت رحاها في ٢٨ من حزيران من سنة ١٣٨٩، حينما وقعت هزيمتهم على يد الأتراك العثمانيين، والتي على إثرها رزحوا يعانون الحكم العثماني إلى ما يقارب من خمسة قرون.

وبحلول السنوات الأخيرة من ثمانينات القرن العشرين، أدى ميزان القوة البشرية المتغير إلى أن يطالب الألبان بأن ترقى منزلة كوسوفو إلى مكانة جمهورية يوغسلافية. وقاوم الصربيون والحكومة اليوغسلافية ذلك المطلب، مخافة أنه ما أن تنال كوسوفو حقاً في الانفصال، حتى تفعل ذلك، ثم يمكن أن تندمج مع ألبانيا. وفي آذار من سنة ١٩٨١، قامت التظاهرات وأعمال الشغب دعماً لمطالبهم بمكانة الجمهورية. ووفقاً لما نقله صربيون، فإن التمييز، والاضطهاد، والعنف ضد الصربيين في أعقاب تلك التظاهرات زادت حدتها. كما تحدث عن ذلك أحد الكروات البروتستانتين قائلاً: "إنه ابتداءً من السنوات الأخيرة من السبعينات فصاعداً، وقعت في كوسوفو حوادث عنف كثيرة شملت؛ تدمير الممتلكات، وفقدان الوظائف، ومضايقات مستمرة، وإغتصاب، وإشتباكات بالأسلحة، وحوادث قتل". ونتيجة لذلك، "إدعى الصربيون بأن الخطر الذي كان يدهمهم يقتل منهم أعداداً ترقى إلى إبادة جماعية، وإلهم لم يعودوا قادرين على تحمل ذلك الخطر". وتردد صدى مازق صربيو كوسوفو في مكان آخر داخل صربيا، وفي سنة ١٩٨٦ أدت تلك الحوادث إلى إعلان صاغه ٢٠٠ من مفكرو صربيا الراقدين، وشخصيات سياسية، وقادة دينيين، وضباط جيش، وبضمنهم محرر الصحيفة المعارضة المتحررة براكسز، يطالب الحكومة بأن تتخذ إجراءات فعالة حازمة لإنهاء عملية إبادة الصربيين في كوسوفو. ولكن، في أي معنى معقول لتعريف الإبادة الجماعية، كانت هذه التهمة مبالغ فيها مبالغة عظيمة، على الرغم من ما جاء على لسان أحد المراقبين الأجانب المتعاطفين مع الألبان قوله: "كان القوميون الألبان، في أثناء الثمانينات، مسئولين عن عدد من الغارات العنيفة على الصرب، وعن تحطيم وتخريب بعض الممتلكات الصربية"⁽⁵¹⁾.

كل هذه القضايا رفعت من شأن النهج القومي الصربي ورأى سلوبودان ميلوسوفتش فرصته فيها. وفي سنة ١٩٨٧، ألقى خطاباً مهماً في كوسوفو يدعو فيه الصربيين إلى المطالبة

بأرضهم وتاريخهم الخاصين بهم. "وفي الحال طفق عدد كبير من الصرب — شيوعيين، وغير شيوعيين، وحتى مناهضين للشيوعية — يلتفون من حوله وعزموا ليس على حماية الأقلية الصربية في كوسوفو وحسب بل حتى على قهر الألبان وجعلهم مواطنين من الدرجة الثانية. وسرعان ما عُرف ميلوسوفتش بأنه قائد قومي"⁽³²⁾. وبعد سنتين من ذلك التاريخ، في ٢٨ حزيران من سنة ١٩٨٩، عاد ميلوسوفتش ترافقه جماهير يتراوح عددها من مليون إلى مليونين من الصربيين ليحيوا الذكرى السنوية الستمئة للمعركة العظيمة التي ترمز إلى حرهم المستمرة ضد المسلمين.

إن المخاوف الصربية ونهجهم القومي التي أبقتها أعداد وقوة الألبانيين زادت من شدتها التغيرات في الكثافات السكانية في البوسنة. إذ كان الصربيون في سنة ١٩٦١ يولفون ٤٣ بالمائة بينما كان المسلمون يولفون ٢٦ بالمائة من سكان البوسنة — الهرسك. وبحلول سنة ١٩٩١ إنقلبت هذه النسب بأجهاه يكاد يكون عكسياً تماماً. فكانت نسبة السكان من الصرب قد إنخفضت إلى ٣١ بالمائة، بينما إرتفعت نسبة السكان من المسلمين إلى ٤٤ بالمائة. وفي خلال هذه السنين الثلاثين، تقلصت نسبة الكروات من ٢٢ بالمائة إلى ١٧ بالمائة. وإن الزيادة العرقية لإحدى الجماعات أدت إلى تطهير عرقي نهضت به الجماعة الأخرى. وتساءل أحد المقاتلين الصرب في سنة ١٩٩٢ قائلاً؛ "لماذا تقتل الأطفال؟" وأجاب على سؤاله بنفسه قائلاً؛ "لأنهم سيكبرون يوماً ما وسيكون واجب علينا قتلهم حينها". وتصرفت السلطات الكرواتية البوسنية بنحو أقل مهجة لمنع أن يجري "إحتلال مناطقها المحلية بالتوسع السكاني" للمسلمين⁽³³⁾.

إن التحولات في موازين الأعداد البشرية وكثرة أعداد الشباب إلى ٢٠ بالمائة أو أكثر هي السبب وراء الكثير من النزاعات بين الحضارات التي وقعت في السنوات الأخيرة من القرن العشرين. لكنها لا تعلل أسباب كل هذه النزاعات. فالقتال بين الصرب والكروات، على سبيل المثال، لا يمكن أن يعزى إلى الزيادة البشرية، وفيما يخص هذه القضية، لا يكون التاريخ سبباً إلا جزئياً، لأن هذين الشعبين عاشا معاً عيشاً مسلماً نسبياً إلى أن قام الكروات الأوستاش فندمجوا الصرب في الحرب العالمية الثانية. فها هنا وفي مواضع أخرى كانت السياسات هي أيضاً سبباً في الإحتراب. فإن سقوط الإمبراطوريات النمساوية — الهنغارية، والعثمانية، والروسية في نهاية الحرب العالمية الأولى حفز على نزاعات عرقية وحضارية بين الشعوب والدول التي ورثتها.

وتسببت نهاية الإمبراطوريات البريطانية، والفرنسية، والمولندية في إحداث نتائج مشابهة لتلك بعد الحرب العالمية الثانية. وقاد إلهيار الأنظمة الشيوعية في الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا إلى نفس النتائج عند نهاية الحرب الباردة. فالشعوب لم تعد تستطيع أن تُعرّف هويتها بأنها شيوعية أو مواطنين سوفيت، أو يوغسلاف، وكانت تشعر بالحاجة الشديدة إلى أن تجد لنفسها هويات جديدة. فوجدتها في البدائل القليلة المتجسدة في العرق والدين. إن النظام القمعي الذي يجعل السلام يعم في الدول التي تلتزم بمقولة أنه ليس للكون رب قد حل محله عنف الشعوب التي تؤمن بألهة مختلفة.

والذي زاد من سوء حال هذه العملية هو حاجة الكيانات السياسية البائدة بالظهور إلى تبني إجراءات ديمقراطية. فحينما بدأ الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا يفترقان، لم تنظم النخب التي تتولى السلطة إنتخابات وطنية. فلو أنهم كانوا قد فعلوا ذلك، لكان القادة السياسيين قد تنافسوا من أجل تولي السلطة في المركز ولربما كانوا قد حاولوا تنمية وكسب تأييد مجموعات متعددة الأعراق ومتعددة الحضارات من جمهور الناعبين وتكوين إئتلافات أغلبية مشابهة مجمعة معاً في البرلمان. ولكن، بدلاً عن ذلك، جرى تنظيم الإنتخابات في الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا كلتاهما في بادئ الأمر وفق قواعد جمهورية، الأمر الذي خلق حافزاً لا يقاوم عند القادة السياسيين لشحن حملتهم الإنتخابية ضد المركز لكسب إستحسان القومية العرقية، ودعم إستقلال جمهورياتهم. وحتى في داخل البوسنة صوّتت جموع الجماهير بما ينسجم تماماً مع الخطوط العرقية في إنتخابات سنة ١٩٩٠. فنال حزب الإصلاح المتعدد الأعراق والحزب الشيوعي السابق كل منهما أقل من ١٠ بالمائة من الأصوات. بينما كانت حصة حزب العمل الديمقراطي المسلم من الأصوات (٣٤ بالمائة)، وحصة الحزب الديمقراطي الصربي (٣٠ بالمائة)، وحصة حزب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي (١٨ بالمائة) وهي نسب إقتربت كثيراً من تمثيل الكثافات السكانية للمسلمين، والصرب، والكروات. وكانت أول إنتخابات جرى فيها التنافس بعدالة في كل جمهورية سوفيتية ويوغسلافية سابقاً تقريباً يفوز بها القادة السياسيين الذين ينالون إستحسان المشاعر القومية ويشيرون بعمل حازم للدفاع عن قوميتهم ضد الجماعات العرقية الأخرى. إن التنافسات الإنتخابية تشجع وتدعم الميول القومية ولهذا السبب تزيد هذه الإنتخابات من قوة نزاعات خط

الصدع في الحروب التي تقوم على خط الصدع. وكما عر عن ذلك بوغدان دنيشتش بقوله؛
 "حينما تصبح الأعراق شعوباً"⁽³⁴⁾، تكون النتيجة الأولى هي الحرب.

ويبقى السؤال قائماً فيما يتعلق بماذا، وبينما يشارف القرن العشرين على الانتهاء، يتورط المسلمون في حوادث عنف بين الجماعات أكثر بكثير من شعوب الحضارات الأخرى؟ وهل كانت هذه الحالة قائمة دائماً؟ فيما مضى، قام مسيحيون وقتلوا مسيحيين مثلهم وأناس آخرين بأعداد هائلة. وأن يجري تقييم ميول العنف للحضارات عبر التاريخ فإنه أمر يتطلب بحثاً شاملاً، وهو أمر مستحيل في هذا الموضع. ولكن ما نقرر عليه هنا هو تشخيص ما يمكن من أسباب لعنف الجماعة المسلمة في الزمن الحاضر، وفي كلا الجانبين في داخل الإسلام وخارجه، ونميز بين تلك الأسباب التي تعلق ميلاً أعظم نحو التواء الذي يقع بين الجماعات عبر التاريخ، وإذا كانت مثل هذه الأسباب موجودة، فهي ليست إلا من النوع الذي يفسر ميلاً أصبح موجوداً عند نهاية القرن العشرين. وتطرح ستة أسباب ممكنة نفسها بنفسها. ولا تفسر ثلاثة منها إلا العنف الذي يقع بين المسلمين وغير المسلمين، بينما تفسر الثلاثة الأخرى ذلك العنف والعنف الذي يقع في داخل الإسلام. ولا تفسر ثلاثة منها كذلك إلا ميل المسلمين المعاصر نحو العنف، بينما تفسر ثلاثة أخرى ذلك الميل وميل المسلمين التاريخي نحو العنف، إذا كان موجوداً. ولكن إذا لم يكن ذلك الميل التاريخي موجوداً، فإذن أسبابه المزعومة التي لا يمكنها تفسير ميل تاريخي غير موجود أصلاً، فإن الأمر المسلم به كذلك، ألها لا تفسر ميل المسلمين المعاصر الواضح إلى عنف الجماعة. فإذن هذا الأخير لا يمكن أن يتم تفسيره إلا بأسباب أصبحت موجودة في القرن العشرين ولم تكن موجودة في القرون السالفة (أنظر الجدول ١٠-١).

الجدول ١٠-٤

الأسباب الممكنة لميل المسلمين نحو النزاع

نزاع المسلمين الداخلي والخارجي	نزاع المسلمين الخارجي	النزاع التاريخي والمعاصر
الروح الحربية زيادة الكثافات السكانية ونسبة الشباب غياب دولة جوهري	وجود جيرة مع كثر يصعب التعايش معه في حلة وقوعه ضحية	النزاع التاريخي والمعاصر

الأول؛ نقول هذه الحجة بأن الإسلام ومنذ نشأته الأولى لازال ديناً للسيرف وهذا ما يحدد الفضائل القتالية. وإن الإسلام نشأ أصلاً بين "قبائل بدوية مترحلة متحاربة" وإن "أصل العنف هذا موسوم في أساس الإسلام. وحق محمد نفسه يُذكر بأنه محارب ذو بأس شديد وقائد حرب بارع"⁽³⁵⁾. (وما من أحد يمكنه أن يقول مثل هذا القول عن عيسى أو بوذا). وتأمّر مذاهب الإسلام، كما يتبين، بشن الحرب على غير المؤمنين، وحينما أخذ توسع الإسلام ينقطع شيئاً فشيئاً، بدأت الجماعات المسلمة فيما بعد تقاتل بعضها بعضاً وهو ما يتناقض مع ما توصي به مذاهبهم. وتغيرت نسبة المحاربين في حروب الفتنة أو الراعات الداخلية إلى نسبة المحاربين في حروب الجهاد تغيراً حاداً لتصب في كفة الأولى. ويحتوي القرآن وأحاديث أخرى للإعتقادات الإسلامية قليلاً من القيود على العنف، وإن مبدءاً ينهي عن العنف هو مبدءاً غائب عن مذهب المسلم وفعله.

الثاني؛ إن الإسلام منذ نشأته الأولى في الجزيرة العربية، وانتشاره عبر شمال إفريقيا وأغلب مناطق الشرق الأوسط وفيما بعد إلى أواسط آسيا، وشبه القارة الهندية، والبلقان جعل المسلمين على تماس مباشر مع كثير من شعوب مختلفة، التي تم فتحها وهدايتها إلى دين الإسلام، وظل إرث هذه العملية قائماً إلى يومنا هذا، وفي أثر الفتوحات العثمانية في البلقان كان غالباً ما يتم هداية السلاف الجنوبيين المتمدنين إلى دين الإسلام بينما لم تكن تجري تلك الهداية على الفلاحين الريفيين، وهكذا ولد التمييز بين البوسنيين المسلمين والصرب الأرثوذكس. وعلى العكس من ذلك، فإن توسع الإمبراطورية الروسية نحو البحر الأسود، والقوقاز، وأواسط آسيا، جعلها تخوض نزاعاً مستديماً إمتد لعدة قرون مع مجموعة من شعوب مسلمة مختلفة. وإن قيام الغرب، وهو في ذروة قوته ليقيم ضد الإسلام وجهاً لوجه، بإنشاء ورعاية وطن يهودي في الشرق الأوسط فإنه بذلك أرسى الأسس للعداء العربي — الإسرائيلي المستمر. وهكذا أدى توسع المسلمين وغير المسلمين على الأرض إلى أن يعيش المسلمون وغير المسلمين في تقارب مادي لصيق في جميع أنحاء أوراسيا. وعلى النقيض من ذلك لم يؤدي توسع الغرب عن طريق البحر دائماً إلى أن تعيش الشعوب الغربية في تقارب إقليمي مع الشعوب اللاغرية؛ فهذه الشعوب أما أنها تخضع للحكم من أوربا، أو ، ماخلاً إفريقيا، قتل المستوطنون الغربيون الجزء الأعظم منهم فعلاً.

إن السبب الثالث الممكن للنزاع بين المسلمين وغير المسلمين يتضمن ما أطلق عليه رجل من رجالات إحدى الدول، إستناداً إلى تجربة بلده تسمية نزعة "رفض الآخر" عند المسلمين. لكن نزعة رفض الآخر تعمل على كلا الجانبين، فللدول المسلمة من المشاكل مع الأقليات تضاهي تلك التي تعاني منها دول غير مسلمة مع الأقليات المسلمة. وإن دين الإسلام يؤيد إستبداد الحاكم بحكم مطلق حتى أكثر من الدين المسيحي. فهو يدمج الدين بالسياسة ويرسم خطأً فاصلاً واضحاً بين أولئك في دار السلام وأولئك الذين في دار الحرب. ونتيجة لهذا، يواجه الكنفوشيوسيون، والبوذيون، والهندوس، والمسيحيون الغربيون، والمسيحيون الأرثوذكس، صعوبة أقل في التكيف بعضهم إلى بعضهم الآخر والتعايش معاً، من صعوبة تكيف وتعايش أيّاً منهم مع المسلمين. وعلى سبيل المثال، إن الصينيين الذين تنحدر أصولهم من الصين الأم هم الأقلية المهيمنة اقتصادياً في أغلب الدول الجنوب شرق آسيوية، ولقد تم إستيعابهم ودمجهم بنجاح في مجتمعات تايلاند البوذية والفلبينية الكاثوليكية؛ ولا توجد بالفعل أية حوادث عنف ذات شأن ضد الصينيين تقوم بها الجماعات ذات الأغلبية في تلك الدول. بل على النقيض من ذلك، فلقد وقعت حوادث شغب و/أو حوادث عنف ضد الصينيين في إندونيسيا المسلمة، ويظل دور الصينيين في هذه المجتمعات يثير الحساسية ويحتمل أن يكون قضية تؤدي إلى وقوع انفجار بطريقة لا تحدث في تايلاند والفلبين.

إن الروح الحربية، ونزعة رفض الآخر، والقرب المكاني من الجماعات غير المسلمة هي السمات الدائمة للإسلام وهي التي يمكن أن تفسر ميل المسلمين نحو النزاع عبر الحقب التاريخية، إن كان هذا الميل موجوداً عبر التاريخ. وثمة ثلاثة عوامل أخرى محدودة تتعلق بما جاء به هذا الزمن يمكن أن تساهم في تقوية هذا الميل في السنوات الأخيرة من القرن العشرين. وقدم المسلمون أحد هذه التفسيرات، وهو أن النهج الإستعماري الغربي وإعضاع المجتمعات المسلمة في القرنين التاسع عشر والعشرين جعلت المسلمين يدون ضعفاء عسكرياً وإقتصادياً، ولهذا السبب شجعت الجماعات غير المسلمة على رؤية المسلمين بأنهم هدف يجتذب أطماعهم. وبناءً على هذه الحجة، فإن المسلمين هم ضحايا لتحامل ذي نطاق واسع على المسلمين يشابه معاداة السامية التي طغت عبر التاريخ على المجتمعات الغربية. ويدعي أحمد أكبر بأن الجماعات المسلمة مثل الفلسطينيين،

والبوسنيين، والكشميريين، والشيشانيين، هم "كالهنود الحمر، جماعات مضطهدة، ليس لهم من كرامة، يجري إصطيادهم في فخاخ المناطق المعزولة التي أقتطعت من أراضي أسلافهم"⁽³⁶⁾. لكن الحجة التي تقول أن المسلمين ضحايا لا تفسر النزاعات بين الأغلبية المسلمة والأقليات غير المسلمة في دول مثل السودان، ومصر، وإيران، وإندونيسيا.

إن العامل الأبلغ في الإقناع الذي يمكن أن يفسر النزاع الإسلامي الداخلي والخارجي كلاهما هو غياب دولة جوهر واحدة أو أكثر في العالم الإسلامي. فغالباً ما يدّعي المدافعون عن الإسلام بأن منتقدي الإسلام من الغربيين يعتقدون بأن ثمة قوة مركزية، وتأميرية، وموجهة في الإسلام تحشده وتنسق أفعاله ضد الغرب والآخرين. فإذا كان منتقدو الإسلام يعتقدون بهذا الأمر، فإنهم مخطئون. فالإسلام هو سبب في عدم الاستقرار في العالم لأنه يفتقر إلى مركز سيطرة مهيمن. وإن الدول التي تنوق إلى أن تكون قائدة الإسلام، مثل المملكة العربية السعودية، وإيران، وباكستان، وتركيا، ويحتمل حتى إندونيسيا، تتنافس من أجل امتلاك قوة التأثير على العالم المسلم؛ ولكن ليس منهن واحدة في موضع من القوة يمكنها من التوسط في النزاعات التي تنشب في داخل الإسلام؛ وليس فيهن واحدة قادرة على أن تتصرف بأوامر صارمة بالنيابة عن العالم الإسلامي في التعامل مع النزاعات التي تقع بين الجماعات المسلمة وغير المسلمة.

وأخيراً، والأهم من كل ما تقدم، فإن الانفجار في العدد والقوة البشرية في المجتمعات المسلمة وكثرة الأعداد الكبيرة من الذكور العاطلين عن العمل ذوي الأعمار ما بين خمس عشرة وثلثين سنة هو مصدر طبيعي لعدم الاستقرار والعنف في كلا الجانبين في داخل الإسلام وضد غير المسلمين. ومهما كانت الأسباب التي ربما تفعل فعلها الآن، فإن هذا العامل لوحده من شأنه أن يقطع شوطاً طويلاً في تفسير العنف المسلمين في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين. إن تقدم سن هذا الجيل الذي يحمل معه مفاجآت الرعب والخوف بحلول العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، والتطور الاقتصادي في المجتمعات المسلمة، إذاً وحينما يحدث هذا التطور، يصباحن عاملين يمكن أن يؤديا بالنتيجة إلى انخفاض كبير في قوة ميول العنف عند المسلمين، ولهذا السبب نصير الأمور إلى الانحدار نزولاً في تكرار وقوع وقوة حروب خط الصدع.

الفصل الحادي عشر

القوى المحركة لحروب خط الصدع

الهوية: ظهور الوعي الحضارتي

تَمَّ حروب خط الصدع عبر أطوار من إزدياد القوة، والإتساع، والإحتواء، والتوقف، ثم حلها الذي نادراً ما يحدث. وغالباً ما تبدأ هذه الأطوار بالتعاقب، لكنها كذلك كثيراً ما تتداخل وتشابك وربما تتكرر. وما أن تندلع حروب خط الصدع، فإنها كالزلازلات الطائفية الأخرى، تميل إلى أن تتخذ نشاطها الحيوي من طبيعة نشاطهم الحياتي وأن تتطور نزولاً أو صعوداً بأسلوب الفعل ورد الفعل. وإن الهويات التي كانت فيما سبق متعددة وطائرة تصبح هي الشأن الذي تنصب عليه الإهتمامات فتتبلور؛ فتسمى الحروب الطائفية تسمية مناسبة بأنها "حروب هوية"^(١). وحينما تتصاعد وتيرة العنف، تميل الجهود لتتصب على إعادة تعريف القضايا التي تدور عليها الحرب بنحو أكثر تحديداً بأنها "نا" ضد "هم" فيجري ترسيخ تماسك الجماعة والإلتزام بها. ويزيد القادة السياسيين مشاعر من إستحسانهم ويعمقونه ويجعلونه يمتد إلى الولاءات العرقية والدينية، فيقوى الوعي الحضارتي في علاقته بالهويات الأخرى. وتظهر "قوة بغضاء فعالة" وتخلق حال يشابه "معضلة الأمن" في العلاقات الدولية، تستمد فيه المخاوف المتبادلة، والريية، والأحقاد قولها بعضها من بعضها الآخر^(٢). ويعتمد كل طرف إلى تصوير الفرق بين قوى الفضيلة وقوى الشر بأسلوب مأساوي ويبالغ فيه، وفي نهاية الأمر يحاول تحويل هذا الفرق إلى فرق مطلق بين الأحياء والموتى.

وحينما تقوم الثورات وتتطور، فإن المعتدلين، والجيرونديين، والمنشفكيين يخفقون في الفوز والمحافظة على السلطة فتذهب إلى الأصوليين، واليعقوبيين، والبلشفيين^١. ويميل بحرى

^١ الجيرونديون واليعقوبيون هما من المجموعات التي ظهرت في الهيئة الوطنية والمؤتمر لأوطني الفرنسيان بعد أن بدأ الشعب الفرنسي بالثورة على الملك لويس السادس عشر بسبب الجوع والضرائب ودخول فرنسا الخارجية فعدت الملك من سلطاته. وبرزت هاتان المجموعتان في الهيئة التشريعية للثورة بعد إحتياج إلباستيل في تموز من سنة ١٧٨٩ وقلتا بالقضاء على الإقطاع وقتلت الكهنة للقضاء على حكم -

الأحداث إلى أن تحدث عملية مشابهة لهذه في حروب خط الصدع. فالمتعدلون ذوي الأهداف المحدودة، مثل المطالبة بحكم ذاتي وليس الإستقلال، لا يحققون هذه الأهداف عن طريق المفاوضات التي تفشل ما أن تبدأ بنحو يكاد يكون دائماً، ومن ثم فإن الأصوليون المتشددون الذين يتمسكون بالسعي إلى تحقيق أهداف أكثر تطرفاً باستعمال العنف يجعلونهم تابعين لهم أو يستأصلوهم ليحلوا محلهم. إذ في النزاع الموروي - الفلبيني، كانت الجماعة المتمردة الأولى وهي؛ جبهة التحرير الوطنية الموروية قد جعلتها جبهة التحرير الوطنية الإسلامية الموروية، التي كان لها موقفاً أكثر تطرفاً، تابعة لها، ومن ثم جعلتها تابعة لها جماعة أبو سيف، التي كانت ما تزال أكثر تطرفاً ورفضت وقف إطلاق النار الذي كانت جماعات أخرى تتفاوض عليه مع الحكومة الفلبينية. وفي السودان كانت الحكومة في الثمانينات تبني مواقفاً إسلامية متطرفة أكثر فأكثر، وفي مطلع التسعينات إنقسم التمرد المسيحي لتظهر جماعة جديدة وهي؛ حركة إستقلال جنوب السودان تطالب بالإستقلال وليس بمجرد حكم ذاتي. وفي النزاع المستمر بين الإسرائيليين والعرب، حينما

« الكتيبة، وكان الجيرندون عطاء وأصحاب نظريات أكثر من كونهم رجال يصنعون الأحداث فأصبحوا البين في تلك الحقبة ودعوا إلى ملكية دستورية، بينما كان العقويون هم الثوريون الأصوليون واليسار المتشدد الذي يدعو إلى جمهورية ذات حكم مركزي وكانوا منطوفين بأراملهم ولا يرددون في إستعمال القوة ضد خصومهم وبسبب تأثير الجيرندونيين في الحقبة أبدت الملكية الدستورية الأمر الذي عارضه العقويون بقوة. لكن دستور سنة ١٧٩١ جعل فرنسا ملكية دستورية فأراد لويس السادس عشر أن يجاري النمسا التي يحكمها أخ زوجته ماريا أنطوانيت ليزيد من شعبيته والقضاء على خصومه داخل فرنسا، فأبد الجيرندونيون هذه الحرب بحجة تصعيد الثورة إلى خارج فرنسا، بينما عارضها العقويون مطالبين بتوسيع وترسيخ الثورة في فرنسا، لكن الحرب قامت وبعد أربعة أشهر تقريباً وبمساعدة قوات من حرس العاصمة باريس والجياع والفرقة ألقى العقويون القبض على الملك وزوجته وأصبح مجلس المؤتمر الوطني الذي يقوده العقويون هو الحكومة الحقيقية في فرنسا. لهذا فر الجيرندونيون إلى الجبال. فأخذ العقويون الجمهوريين الأصوليين يقتلون الجيرندونيين وحين العقويين للمتملئين بالشبهة والظن وانتحر عدد من الجيرندونيين. وفي سنة ١٧٩٢ نفذ العقويون الأصوليين حكم الأعدام بالملك لويس ومن ثم بزوجته ماريا. واستمرت أعمال العنف والمجازر بين العقويين وأطراف مختلفة أخرى في فرنسا إلى أن زحف نابليون في سنة ١٧٩٩، الذي كان ضابطاً وقد كسب تأييداً واسماً في الجيش الفرنسي، فسار ببعض وحدات الجيش ليخمد هذه الاضطرابات إلى أن دخل باريس وانتقل على السلطة وأعلن نفسه في سنة ١٨٠٤ إمبراطوراً على جمهورية فرنسا. أمسا المنشفيون والبلفيشيون فهما مجموعتان قديمتان ظهرت في حزب العمال الديمقراطي الاشتراكي الروسي بعد خلاف بين فلاديمير لينين وبوليسوس مسارتوف. وتضمن المنشفيون باللغة الروسية الأقلية بينما تعني البلفيشكي الأكثرية في ذلك الحزب الذي ظل حزباً واحداً إلى أن فشلت ثورة سنة ١٩٠٥ على قيصر روسيا، فزاد الحزب. إذ أخذ المنشفيون يؤمنون بأن الثورة التي ستطبع بالقصر يجب أن تكون ثورة برجوازية لأنظمة الكثر منهم إلى منظمات معارضة شرعية، بينما كان البلفيشيون يؤمنون بأن الثورة التي ستطبع بالقصر يجب أن تكون ثورة العمال والفلاحين وعرأة روسيا، وهو الأمر الذي جعل لينين يعلن في سنة ١٩١٢ أن المجموعة البلفيشية وقلة من المنشفيكية التي تعمل معهم هم الحزب وفي أكتوبر من سنة ١٩١٧ قام البلفيشيون بثورة تشرين الأحمر وقتلوا القيصر وعائلته وتال البلفيشيون أغلب أصوات الشعب فوقمت حرب أهلية، ساعد المنشفيون فيها بقية البرجوازيين على البلفيشين، لكن الحرب الأهلية انتهت بنهضة البلفيشين في سنة ١٩٢٠، وصارت التنظيمات المنشفيكية غير شرعية في نهاية المطاف فهاجم الكثر منهم إلى خارج روسيا ومات ماوتوف في ألمانيا بعد صراع مع المرض، لتمرجم

تحرك الرافد الرئيس للمقاومة، منظمة التحرير الفلسطينية، نحو المفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية، تجلّتها حركة الأخوان المسلمين حماس من أجل كسب ولاء الفلسطينيين. وفي نفس الوقت أدى دخول الحكومة الإسرائيلية في مفاوضات إلى قيام الجماعات الدينية المتطرفة في إسرائيل بتظاهرات احتجاج وأعمال عنف. وعندما اشتد نزاع الشيشان ضد روسيا في سنة ١٩٩٢ — ١٩٩٣، أخذت هيمن على حكومة دودايف "الجماعات الأصولية الأشد تطرفاً في أصوليتها من بين القوميين الشيشان المعارضة لأي تكيف مع موسكو، بينما كانت تحاول القوى الأكثر اعتدالاً منها دفع الأمور بالاتجاه المعاكس. وفي طاجيكستان، حدث تحول مشابه لذلك، فحينما تصاعدت وتيرة النزاع في أثناء سنة ١٩٩٢، تخلت الجماعات القومية — الديمقراطية الطاجيكية بالترديد عن تأثيرها ليؤوب إلى الجماعات الإسلامية المتطرفة التي كانت أكثر نجاحاً في تجنيد الفقراء السريفيين والشباب التمدن الساخط. وصارت الرسالة الإسلامية المتطرفة كذلك بنحو متدرج أكثر تشديداً على الأصولية حينما إنرا قادة شباب ليتحدوا التسلسل الهرمي الديني التقليدي الأعلى واقعياً". وتحدث أحد القادة الطاجيك قائلاً: "إنني أغلق الآن قاموس الدبلوماسية، لأبدأ أتحدث بلغة أرض المعركة؛ التي أراها اللغة الوحيدة المناسبة مادمت على حال أحدثته روسيا في وطني"^(٥). وفي البوسنة، فإنه في داخل الحزب الإسلامي للعمل الديمقراطي، أصبح فصيل القوميين الأشد تطرفاً الذي يقوده إلبا زتيفوتش أشد تأثيراً من الفصيل الأكثر تحملاً، وذي التوجه نحو التعددية الثقافية الذي يقوده هاريز سيلادزتش^(٦).

إن إلتصار المتطرفين المتشددين لا يحدث دائماً بالضرورة. فالعنف المتطرف ليس أكثر ترجيحاً من تسوية معتدلة كوسيلة لإنهاء حرب لخط صدع. فحينما تزداد الحساسات في الأرواح وبعم الخراب، يُرجح أن يعود المعتدلون من كلا الجانبين، الذين لا يكشف عن أرائهم إلا قليلاً ليظهروا، فيشيرون مرة أخرى "إلى عدم جدوى" الحرب بكل ما حدث فيها، ويمتون مرة أخرى على القيام بمحاولة لإنهائها عن طريق المفاوضات.

وفي أثناء مجريات الحرب، تضمحل العديد من الهويات، ويعلو شأن الهوية ذات المعنى الأهم في علاقتها بالنزاع فتهمين. وإن هذه الهوية يُعرفها الدين بنحو يكاد يكون دائماً. فمن الناحية النفسية، يقدم الدين التبرير الذي يأتي إلى الناس بالطمأنينة ويسند الكفاح ضد القوى التي

”لا تؤمن بالرب“ والتي يتم إدراكها بأنها خطر داهم. أما عملياً، فإن المجتمع الديني أو الحضارتي الذي تنتمي إليه الجماعة المحلية المشتبكة في الحرب هو المجتمع الأوسع الذي يمكن أن تناديه ليقدم لها الدعم والتأييد. فإذا قامت حرب محلية بين قبيلتين أفريقيتين، يمكن أن تُعرف إحداها نفسها بأنها مسلمة والأخرى بأنها مسيحية، فإن الأولى يمكنها أن تتأمل بأن تسند لها أموال سعودية، وبجاهدين أفغان، وأسلحة ومرشدين عسكريين إيرانيين، بينما تستطيع الثانية أن تتطلع إلى عون إنساني وإقتصادي غربي وإلى تأييد دبلوماسي تقدمه حكومات غربية. وإذا لم تستطع أية جماعة أن تفعل مثلما فعل مسلمو البوسنة وترسم لنفسها بنحو مقنع صورة الضحية لإبادة جماعية لكسي تحرك التعاطف الغربي معها، فلا يسعها إلا أن تتأمل مساعدة كبيرة من نسيبها الحضارتي، وما عدا مسلمي البوسنة، فإن الحال كان ولا زال يجري على هذا المنوال. إن حروب خط الصدع هي، كما يدل عليها اسمها، حروب محلية تحدث بين جماعات محلية لها امتدادات أوسع ولهذا السبب تدعم الهويات الحضارتيّة للمشاركين فيها.

ولقد تَقَوّت هويات حضارتيّة لمشاركين في حرب خط صدع يتمنون إلى حضارات أخرى لكن هذه التقوية كانت طاغية بين المسلمين. وربما يكون لحرب خط صدع جذور تمتد في العائلة، أو العشيرة، أو الزعامات القبلية، ولكن بسبب ميل الهويات في الحضارة الإسلامية إلى أن تنظم من حيث تسلسل أهميتها بمنحى على شكل حرف U باللغة الإنجليزية، فإنه حينما يـُـدم الصراع إلى مراحل أشد قوة يهرع المشاركون المسلمون إلى توسيع هويتهم ومشاعر إستحسانهم في جميع أنحاء العالم المسلم، كما جرى عليه الحال حتى مع رجل مناهض للأصولية وعلماني مثل صدام حسين. وتحدث في هذا الشأن أحد المراقبين الغربيين قائلاً: لعبت أذربيجان بأسلوب مشابه ”الورقة الإسلامية“ في طاجيكستان، في حرب بدأت كأنها نزاع إقليمي طاجيكستاني — داخلي، كان المتمردون فيه يُعرفون حركتهم أكثر فأكثر بأنهم حركة للإسلام. وفي حروب القرن التاسع عشر بين شعوب شمال القوقاز والروس، أطلق القائد المسلم شامل على نفسه صفة الإسلامي المتشدد ووحده العشرات من الجماعات العرقية واللغوية ”على مبادئ الإسلام ومقاومة الغزو الروسي“. وفي التسعينات، إستفاد دودايف من التمرد الإسلامي الذي قام في القوقاز في الثمانينات لكي يتبع إستراتيجية مشابهة لستراتيجية أولئك المتمردين. وأيده شيوخ الدين المسلمين

والأحزاب الإسلامية، وأدى قَسَم توليه المنصب على القرآن (غاماً كما باركت البطريركية الأرثوذكسية بالتسن على رئاسته)، وفي سنة ١٩٩٤، اقترح بأن تصير الشيشان دولة إسلامية تحكمها الشريعة الإسلامية. وإرتدى المقاتلون الشيشان ألفعة خضراء "مزخرفة بكلمة 'Gavazat' التي تعني الحرب المقدسة في اللغة الشيشانية"، وهتفوا بعبارة "الله أكبر" حينما إنطلقوا إلى أرض المعركة^(٥). وبأسلوب مشابه، تبدل تعريف الذات عند المسلمين الكشميريين من التخير بين أما هوية إقليمية تحتوي المسلمين، والهندوس، والبوذيين أو أن يعرفوا أنفسهم بالنهج العلماني الهندي إلى هوية ثالثة إنعكست في "ظهور القومية المسلمة في كشمير وانتشار القيم الأصولية الإسلامية المتشددة التي تتخطى الحدود الوطنية، والتي جعلت المسلمين الكشميريين يشعرون بالهم جزء من كلا الدولة الباكستانية المسلمة والعالم الإسلامي". وفي سنة ١٩٨٩، كان التمرد على الهند تقوده أصلاً منظمة "علمانية نسبيًا"، تدعمها الحكومة الباكستانية. ومن ثم تحول الدعم الباكستاني إلى الجماعات الأصولية الإسلامية المتطرفة، التي أمست مهيمنة. وشملت هذه الجماعات "الصفوة الأشداء من المتطرفين" الذين بدوا "عازمين على مواصلة جهادهم من أجل الجهاد بذاته مهما كانت الغاية، ومهما كانت النتيجة". ونقل مراقب آخر قائلاً؛ "إن المشاعر القومية قد أوجحتها الاختلافات الدينية؛ فلقد وهب الظهور العالمي للروح القتالية الإسلامية الشجاعة للمتطرفين الكشميريين وأضعفت من القرف الكشميري للتحمل المتبادل الهندوسي - المسلم"^(٦).

وحدث بزوغ مثير للهويات الحضارية في البوسنة، وعلى وجه الخصوص في المجتمع المسلم. فعلى مر التاريخ، لم تكن الهويات الطائفية في البوسنة قوية؛ فعاش فيها الصرب والكروات والمسلمون معاً بسلام كجيران؛ وكانت الزواجات المتداخلة بين هذه الجماعات أمراً شائعاً؛ وكانت الهويات الدينية ضعيفة؛ حتى قيل، أن المسلمين كانوا هم البوسنيين الذين لم يذهبوا إلى الجامع، وأن الكروات كانوا هم البوسنيين الذين لم يذهبوا إلى الكاتدرائية، وأن الصرب كانوا هم البوسنيين الذين لم يذهبوا إلى الكنيسة الأرثوذكسية. ولكن ما أن إنهارت الهوية اليوغوسلافية الأوسع، حتى إنخذت هذه الهويات الدينية العادية أهمية جديدة في صلتها بالناس، وما أن نشب الإقتال حتى إشتدت قوتها. فتبخر الإعتقاد بمذهب التعددية الطائفية، وأخذت كل جماعة تعرف نفسها أكثر فأكثر بمجتمعها الثقافي الأوسع وتعرف ذاتها بصيغ دينية. فأصبح الصرب البوسنيين

قوميين صربيين متطرفين، يُعرفون أنفسهم بصربيا الأكبر، وبالكنييسة الأرثوذكسية الصربية، وبالمجتمع الأرثوذكسي الأوسع. أما الكروات البوسنيين فكانوا القوميين الكرواتيين الأشد حماساً، وحسبوا أنفسهم مواطنين كرواتيين، وشلدوا على كاثوليكيّتهم، ووجدوا أنفسهم مع كروات كرواتيا معاً هوية الغرب الكاثوليكية.

وكان تحول المسلمين إلى وعي حضارتي أكثر وضوحاً. فإلى أن أصبحت الحرب قائمة، كان المسلمون البوسنيين علمانيين إلى حد بعيد في تطلعاتهم، وكانوا يرون أنفسهم أهم أوروبيين، وكانوا أقوى المؤيدين لمجتمع ودولة بوسنيين متعددي الثقافات. ولكن أخذ هذا الأمر يتغير عندما غارت يوغسلافيا. وكان المسلمون مثل الكروات والصرب، فرفضوا في إنتخابات سنة ١٩٩٠ الأحزاب التي تبني نهج التعددية الثقافية، ليصوتوا بأغليبيتهم الكاسحة تأييداً للحزب الإسلامي للعمل الديمقراطي الذي يتزعمه أزتيغوفتش. وهو مسلم وزع، وألفته الحكومة الشيوعية في غياب السجن بسبب نشاطه الإسلامي الفعال، وفي كتاب له عنوانه؛ بيان إسلامي، تم نشره في سنة ١٩٧٠، يحاول أن يبرهن فيه على "عدم توافق الإسلام مع الأنظمة غير المسلمة. فلا يمكن أن يكون ثمة سلام ولا تعايش بين الدين الإسلامي والأعراف الإجتماعية والسياسية غير المسلمة". وعندما تكون الحركة الإسلامية على القدر الكافي من القوة، فلها يجب أن تتولى السلطة وتنشئ جمهورية إسلامية. وفي هذه الحالة الجديدة، فإن الأمر المهم أهمية خاصة هو أن التعليم ووسائل الأعلام "يجب أن تكون في أيدي من لا تشوب أخلاقهم الإسلامية وسندهم الفكري أية شائبة"^(٧).

حينما أصبحت البوسنة مستقلة، أيد أزتيغوفتش إنشاء دولة متعددة الأعراق، من شأن المسلمين فيها أن يكونوا الجماعة المهيمنة على الرغم من أنهم ليسوا بأغلبية. إلا انه لم يكن الشخص الذي يقاوم عملية جعل بلده، الذي صار دولة نتيجة لحرب، إسلامياً. وإن رفضه التبرأ علانية وبما لا يقبل اللبس مما جاء في كتابه بيان إسلامي ولّد مخاوف بين غير المسلمين. وحينما كانت رحي الحرب دائرة، إنتقل الصرب والكروات البوسنيين عن المناطق التي تسيطر عليها الحكومة البوسنية، أما أولئك الذين ظلوا في تلك المناطق وجدوا أنفسهم تدريجياً مبعدين عن الوظائف المرموقة وعن المشاركة في المؤسسات والأعراف الإجتماعية. و"اكتسب الإسلام شأنًا

أعظم في داخل المجتمع القومي المسلم، و..... أمست هوية قومية إسلامية قوية جزءاً من سياسات الدولة والدين". وكانت القومية المسلمة، بصفتها النقيض المقابل للقومية البوسنية المتعددة الثقافات يجري التعبير عنها وعلى نحو متزايد في وسائل الإعلام. وتوسع مدى التعليم الديني في المدارس، وصارت كتب منهجية جديدة تشدد على فوائد الحكم العثماني. ورفعت منزلة اللغة البوسنية بوصفها متميزة عن اللغة الصرب — كرواتية، وأدجت فيها كلمات تركية وعربية أكثر فأكثر. وهاجم المسلمون الحكوميون الزواجات المتداخلة، وبث موسيقى "المعتدي" أو الصربية عبر محطات الإذاعة. وقامت الحكومة على رعاية الدين الإسلامي ومنحت المسلمين الأفضلية في الأشغال والترقيات. والأهم من ذلك، أن الجيش البوسني أصبح إسلامياً، فصار المسلمون يؤلفون أكثر من ٩٠ بالمائة من أفرادة بحلول سنة ١٩٩٥، وأخذت وحدات الجيش تعرف نفسها أكثر فأكثر بالإسلام، وطفقت تعمل بالممارسات الإسلامية، وتستعمل الرموز الإسلامية، حتى أن وحدات النخبة تصير أقرب ما تكون وحدات إسلامية صرفة وأخذت أعدادها تزداد. وإن هذا التوجه هو الذي أدى إلى احتجاج حمسة أعضاء (منهم إثنان كرواتيان، وإثنان صربيان) على أن تؤول رئاسة البوسنة إلى أزتيفوتش، الأمر الذي بدوره رفضه رئيس الوزراء صاحب التوجه نحو التعددية الثقافية هاريس سيلادزيتش^(٨)، وأفضى إلى إستقالته في سنة ١٩٩٥.

أما سياسياً، فإن حزب أزتيفوتش المسلم، الحزب الإسلامي للعمل الديمقراطي، بسط سيطرة على الدولة والمجتمع البوسنيين. وبحلول سنة ١٩٩٥، هيمن هذا الحزب على "الجيش، والخدمات المدنية، والمؤسسات العامة". كما تحدثت وسائل الإعلام عن هذا الأمر فقالت؛ بأن "المسلمين الذين لا ينتمون إلى الحزب، ودع عنك غير المسلمين، يجدون الأمر عسراً عليهم أن ينالوا وظائف مرضية لهم". حتى إتهمه منتقلوه بأن الحزب كان قد "أصبح أداة للنهج الاستبدادي الإسلامي يميزه العمل بعادات الحكومة الشيوعية"^(٩). وعلى كل حال، جاء في تقرير لمراقب آخر السطور التالية؛

إن النزعة القومية المسلمة تصير أكثر تطرفاً. فهي الآن لا تقم أي إعتبار للحساسيات القومية الأخرى؛ إن هذه النزعة هي ملكة، وإمتياز، ووسيلة سياسية للأمة المسلمة المهيمنة حديثاً.....

إن النتيجة الرئيسة لهذه النزعة القومية المسلمة هي حركة نحو التجانس الوطني..... وتكتسب الآن الأصولية الدينية الإسلامية الآن على نحو متزايد كذلك السيادة في تقرير المصالح الوطنية للمسلمين⁽¹⁰⁾.

إن الزيادة في قوة الهوية الدينية التي قادت إليها الحرب والتطهر العرقي، وأولويات قادها، والدعم والضغط الذي تقدمه وتسلطه الدول المسلمة الأخرى كانت تحول البوسنة ببطء ولكن بنحو واضح من سويسرا البلقان إلى إيران البلقان.

في حروب خط الصدع، لا يمتلك كل طرف الحوافز على تأكيد هويته الحضارية وحسب بل حتى على تأكيد هوية الطرف الآخر. ف يرى كل طرف نفسه في حربه المحلية التي يخوضها أنه لا يقاتل جماعة عرقية محلية أخرى وحسب بل أنه يقاتل حضارة أخرى. ولهذا السبب يتعاطم الخطر فتسندها مصادر حضارة رئيسة، فللهزيمة عواقب ليست مقصورة على الطرف المشتبك مباشرة في النزاع بل تمتد إلى جميع الحضارة التي ينتمي إليها. ولأن الأمر كذلك، تغدو حاجة ملحة لحضارته الخاصة به أن تحتشد لتقف خلفه في النزاع. وتصبح الحرب المحلية ذات تعريف آخر هو أنها حرب أديان، إصطدام بين حضارات، تجر معها عواقب تقتل بسببها مجموعات هائلة من البشر. إذ في الأعوام الأولى من التسعينات، عندما أمسى الدين الأرثوذكسي والكنيسة الأرثوذكسية، مرة أخرى، عناصرين مركزيين في الهوية القومية الروسية، "فلما أفرزت ثم أبعدت ملل روسية أخرى، كان منها الإسلام الملة الأهم"⁽¹¹⁾. ووجد الروس الأمر يصب في مصالحهم أن يعرفوا الحرب بين العشائر والأديان في طاجكستان والحرب في الشيشان بأنها جزء من إصطدام مستمر يعود تاريخه إلى قرون بين الأرثوذكس والإسلام، يؤمن فيه خصومها المحليين الآن بالأصولية الإسلامية والجهاد، ويعمل فيه عملاء لمصلحة إسلام آباد، وطهران، والرياض، وأنقرة.

وفي يوغسلافيا السابقة، كان الكروات يرون أنفسهم بأنهم حماة الجبهة النبيلة للغرب ضد إنقضااض الأرثوذكس والإسلام. وعرف الصرب أعدائهم ليس بأنهم الكروات والمسلمين

البوسنيين وحسب بل أنهم "الفاتيكان" و "الأصوليين الإسلاميين المتطرفين" و "الأتراك السيئين" الذين كانوا ولازالوا يهددون الديانة المسيحية منذ قرون. وتحدث أحد الدبلوماسيين الغربيين عن لسان قائد صرب البوسنة قائلاً؛ "إن كارادزيتش يرى هذه الحرب ألها حرب على الامبريالية في أوروبا. فهو يتحدث عن توليه مهمة نحو آخر أثار الإمبراطورية التركية العثمانية في أوروبا"⁽¹²⁾. ووصف المسلمون البوسنيين أنفسهم، بدورهم، بأنهم ضحية الإبادة الجماعية، الذين تجاهلهم الغرب بسبب دينهم، لهذا كانوا يستحقون الدعم الذي يأتي إليهم من العالم المسلم. وهكذا صارت كل الأطراف المشتبكة في حروب يوغسلافيا وأغلب الأطراف المراقبة لها خارجها تراها بأنها حروب دينية أو عرق — دينية. وأشار إلى ذلك ميشي كليتي قائلاً؛ إن النزاع "أخذ يجسد، على نحو متزايد، خصائص صراع ديني، تحدده الأديان الأوربية الثلاثة الكبرى — الكاثوليكية الرومانية، والأرثوذكسية، والإسلام، وهي تثار ملل الإمبراطوريات التي تصادم تخومها في البوسنة"⁽¹³⁾.

إن إدراك حروب خط الصدع بأنها إصطدامات حضاراتية وهبت كذلك حياة جديدة لنظرية الدومينو التي كانت قد ظهرت في أثناء الحرب الباردة. أما في هذا الزمن، فمِلَّ الدول الرئيسة للحضارات هي التي أصبحت ترى الحاجة إلى منع وقوع هزيمة في نزاع محلي لأنها يمكن أن تقود شرارة تتسبب في خسائر متزايدة تقود إلى كارثة. فحادث وقعة الهند المتصلبة في قضية كشمير، في جانب كبير منها، نتيجة لخشيته أن تحفز خسارة كشمير أقليات عرقية ودينية أخرى على الإندفاع من أجل الاستقلال، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إغيار الهند وتجزئتها. وقد حذر وزير الخارجية كوزيروف قائلاً؛ لو أن روسيا لم تضع حداً للعنف السياسي في طاجيكستان، فإنه كان يمكن أن يمتد إلى قرغيزستان وأوزبكستان. إن هذا الأمر، كما تمت البرهنة عليه، كان يمكن أن يدعم الحركات الانفصالية في الجمهوريات المسلمة للإتحاد الروسي، بينما يذهب بعض الناس إلى القول أنه ربما تكون النتيجة النهائية لذلك هو قيام النهج الأصولي الإسلامي المتشدد في الساحة الحمراء. وقال بالتس أن هذا السبب تكون الحدود الأفغانية — الطاجيكية "في حقيقة أمرها حدوداً روسية". وحتى الأوربيين، بدورهم، عبروا عن قلقهم من أن قيام دولة مسلمة في يوغسلافيا السابقة من شأنها أن تنشأ قاعدة ينتشر، إنطلاقاً منها، المهاجرون المسلمون ومذهب

الأصولية الإسلامية المنطرفة، فتعمل على تقوية ما أشار إليه جاك شيراك بأنه ”رياح الإسلام“ في أوروبا^(١٤). إن الحدود الكرواتية هي، في حقيقة أمرها، حدود أوروبا.

حينما يشتد أوار حرب لخط صدع، يسيطر كل طرف على معارضيه، وغالباً ما يصفوهم بأنهم أدنى قدراً من البشر، ثم لهذا السبب يجعلون قتلهم أمراً سريعاً. ويتحدث يالتسن مشيراً إلى رجال المجموعات التي تخوض حرب عصابات ضد روسيا فيقول: ”هذه الكلاب المسعورة يجب أن تقتل رميةً بالرصاص“. ويتحدث أحد الجنرالات الأندونيسيين تراهي سوترسو في إشارة إلى المجزرة التي نزلت بالتيموريين الشرقيين في سنة ١٩٩١ قائلاً: ”إن هؤلاء الناس السيؤ والخلق يجب أن يطلق عليهم الرصاص ليموتوا وسنطلق عليهم الرصاص“. وأخذت تدب الروح في شياطين الماضي لتخرج من قبورها فتعمل في الحاضر: فالكروات أصبحوا ”الأوستاش“، والمسلمون صاروا ”الأتراك“؛ أما الصرب فأمسوا ”التشتكس“^٢. حتى غدت الجازر الجماعية، والتعذيب، والإغتصاب، والتفجيرات التي تمزق أشلاء المدنيين بوحشية كلها مما يمكن تبريرها بأنما حقد طائفي يستمد قوته من حقد طائفي يواجهه. وأصبحت الرموز المركزية والإبداعات الإنسانية للثقافة المقابلة أهدافاً للتدمير والتخريب. فدمر الصربون بنحو منتظم حوامع وأديرة فرانسيسكانية بينما نفس الكرواتيون أديرة أرثوذكسية. وحتى مستودعات الثقافة، المتاحف والمكتبات تكون معرضة للتدمير والتخريب، فحرقت قوات الأمن السنهاليزية مكتبة جافينا العامة، ودمرت ”أعمالاً أدبية ووثائقاً تاريخية“ ليس لها مثيل تعود للثقافة التاميلية، ويقصف المسلحون الصربيين بالقنابل ليدمروا المتحف الوطني في سرايفو. ثم قام الصربون فظهروا المدينة البوسنية زفورنك عرقياً من سكانها المسلمين الذين يبلغ عددهم ٤٠,٠٠٠ مسلم ونصبوا صليباً على ركام برج عثماني قد نسفوه توا والذي كان قد شيده الأتراك في محل كنيسة

^٢ برزت هذه التسميات في الحرب العالمية الثانية، فالأوستاش هم القوميون الكروات الذين نفذوا إبادة جماعية بالسكان الصرب بجن ظهرائهم وكانت حينها مجزرة مشهودة، أما التشتكس فهم القوميون الصرب الذين كانوا يقاتلون من أجل صربيا الأكبر. وكان الأوستاش والتشتكس كلاهما يجنون أتباعهم ويتفرون ضحاياهم على أسس عرقية لهذا السبب لم يلتحق بصفرلهم كثير من الكروات والصرب بل وقرراً معارضين لهم. وعلى نحو مشابه كون بعض المسلمين الألبان والبوسنيين ميليشيات تعاونت مع المحتلين الألمان واليطاليين بينما قاتلهم الآخرون في حركة مناصرة، ورجعت هذه التسميات من جديد في حروب يوغسلافيا. المترجم

أرثوذكسية بعد أن إقتلعوها من أساسها⁽¹⁵⁾ في سنة ١٤٦٣. وهكذا فإنه في الحروب بين الثقافات، تضيق الثقافة.

التآمر شعث الحضارة: الدول النسبية وجماعات الشتات

على مدى أربعين عاماً من الحرب الباردة، كان الخط البياني للزراع فيها ينحدر نزولاً بينما كانت القوتان العظميان كلاهما تحاول أن يتحدداً حلفاءاً وشركاءاً لها، وتحاول أن تفسد، أو تغير أو تجعل على الحياض حلفاء وشركاء القوة العظمى الأخرى. وكان التنافس بينهما في العالم الثالث، بالتأكيد، على أشده، حيث ضغطت القوتان العظميان على الدول الناشئة حديثاً والضعيفة منها لكي تدخل إلى حلبة الصراع العالمي العظيم. أما في عالم ما بعد الحرب الباردة، فلقد جاءت نزاعات طائفية عديدة لتتخلف نزاع القوة العظمى المفرد: وعندما تشتبك في هذه النزاعات الطائفية جماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة، فإنها تميل إلى أن تتسع وأن تتصاعد شدتها. وكلما أصبح هذا النزاع أشد، يحاول كل طرف فيه أن يحشد التأييد من الدول والجماعات التي تنتمي إلى حضارته. وإن الدعم بصيغة أو أخرى، رسمي أو غير رسمي، معلن أو سري، مادي، أو إنساني، أو دبلوماسي، أو مالي، أو رمزي، أو عسكري، فهو دائماً آت وشيكاً من واحدة أو أكثر من الدول والجماعات النسبية. وكلما طال الزمن على نزاع لحظ صدع، زاد عدد الدول النسبية التي يحتل أن تصبح داخلية في النزاع لتلعب أدواراً في التأييد والدعم، والكبح، والتوسط. ونتيجة لهذا "الإثراء للدول النسبية في وقت واحد"، فإن نزاعات حط الصدع لها احتمالية في التصاعد أعلى بكثير مما هي عليه احتمالية النزاعات التي تقوم في داخل الحضارة وعادة ما تتطلب تعاوناً بين الحضارات لإحتوائها وإلغائها. وعلى النقيض من الحرب الباردة، لا يهبط الخط البياني لنزاع حط الصدع من الأعلى نزولاً، بل يرتفع من القاع صعوداً.

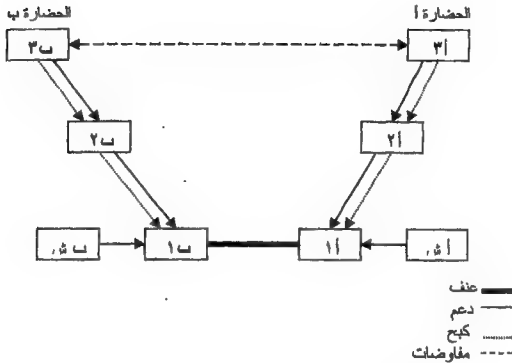
إن للدول وللجماعات مستويات مختلفة من إشتراكها في حروب حط الصدع. فعند المستوى الأول تتف تلك الأطراف المتحاربة فعلاً وبعضها يقتل بعضاً. وربما تكون هذه الأطراف دولاً، كما هو الحال في الحروب بين الهند وباكستان وبين إسرائيل وجيرانها، ولكن ربما تكون هذه الأطراف كذلك جماعات محلية أي أنها ليست دولاً، أو تكون، في أحسن حالاتها، دول في

بداية نشوءها، كما جرى عليه الحال في البوسنة، أو كما جرى الحال مع أرمينيو نساغورنو — كاراباخ. وربما يدخل في هذه النزاعات كذلك مشاركون من مستوى ثان، وهم عادةً دول ترتبط مباشرةً بأطراف المستوى الأول، مثل حكومتَي صربيا وكرواتيا في يوغسلافيا السابقة وحكومتَي أرمينيا وأذربيجان في القوقاز. وترتبط دول أخرى بالنزاع عن بعد أكثر من أطراف المستوى الثاني؛ هي دول المستوى الثالث، وهي تبعد أكثر عن الإقتتال الفعلي لكن لها علاقات حضارية بالداخلين بالنزاع، مثل ألمانيا، وروسيا، والدول الإسلامية في علاقتها بيوغسلافيا السابقة؛ ومثل روسيا، وتركيا، وإيران في علاقتها بالنزاع الأرميني — الأذربيجاني. وغالباً ما يكون المشاركون من المستوى الثالث هم الدول الجوهري في حضارتها. وحيثما كانت توجد جماعات الشتات لأطراف المستوى الأول المشتبكة، فهي أيضاً تلعب دوراً في حروب خط الصدع. ولأن الأطراف المشاركة في المستوى الأول عادة ما تكون قليلة العدد والعدد، فإن كميات متواضعة نسبياً من العون الخارجي بصيغة أموال، أو أسلحة، أو متطوعين، غالباً ما يكون لها تأثير ذو شأن على نتيجة الحرب.

إن مساهمات الأطراف الأخرى في النزاع ليست متماثلة مع مساهمات الأطراف المشاركة في المستوى الأول. وإن التأيد الخالص الذي يخرج من قلب مؤمن بالقضية للأطراف المشاركة في المستوى الأول يأتي على نحو طبيعي من مجتمعات الشتات التي تتوحد بقوة مع حركة نسبائها فإذا كانت كاثوليكية فإنها تصبح "مؤمنة بالكاثوليكية أكثر حتى من البابا نفسه". وتكون مصالح حكومات المستويين الثاني والثالث أكثر تعقيداً. وهذه الحكومات كذلك تقدم الدعم إلى المشاركين في المستوى الأول، وحتى لو أنها لم تقدم ذلك الدعم، يظل تحوم حولها شكوك الجماعات المقابلة بأنها تفعل ذلك، الأمر الذي بدوره يبرر أن تقوم هذه الجماعات الأخيرة بتقديم الدعم إلى نسبائها. ولكن، بالإضافة إلى ذلك، فإن لحكومات المستويين الثاني والثالث مصلحة في إحتواء الإقتتال وأن لا تكون مشتركة بنفسها في الإقتتال مباشرة. لهذا السبب، فعلى الرغم من دعمها نسبائها المشاركين في المستوى الأول، تحاول أيضاً أن تكبح جماح أولئك المشاركين وإغرائهم لكي يعدلوا من غاياتهم. وهي كذلك عادة ما تحاول أن تتفاوض مع نظرائها في المستويين الثاني والثالث من الناحية الأخرى لخط الصدع وبهذه الطريقة تمنع حرباً محلية من أن

تتصاعد فتغزو حرباً أوسع تدور رحاها بين دول الجوار. ويوضح الشكل ١١-١ العلاقات بين هذه الأطراف التي يحتمل أن تدخل في حروب خط الصدع. ولم يكن لكل مثل هذه الحروب هذا القلب من الخصائص ينطبق عليها بالكامل، ولكن ينطبق تماماً على بعض منها، ومنها تلك الحروب التي قامت في يوغسلافيا السابقة وفي دول عبر القوقاز، وتكاد كل حرب لخط صدع تحمل معها دلالات إمكانية توسعها ليتدخل فيها المشاركون من جميع المستويات.

بطريقة ما أو بأخرى، لقد إشتكت جماعات الشتات والدول النسيية في كل حرب لخط صدع حدثت في تسعينات القرن العشرين. ولما كان للجماعات المسلمة الدور الرئيس الأوسع في مثل هذه الحروب، فإن الحكومات والجمعيات المسلمة هي المشاركات في أغلب الأحداث عند المستويين الثاني والثالث. ولقد كانت المشاركات الأنشط هي؛ حكومات المملكة العربية السعودية، وباكستان، وإيران، وتركيا، وليبيا، التي قد ساهمت معاً، وفي أحيان أخرى مع دول مسلمة أخرى، وبدرجات متباينة لدعم المسلمين الذين يقاتلون غير المسلمين في فلسطين، ولبنان، والبوسنة، والشيخان، ودول عبر القوقاز، وطاجيكستان، وكشمير، والسودان، والفلبين. وعلاوة على الدعم الحكومي، فإن كثيراً من الجماعات المسلمة للمشاركة في المستوى الأول قد أسندتها شبكة إسلامية دولية متطرفة عاتمة للمقاتلين المستعدين للقتال نشأت منذ الحرب الأفغانية، ولقد زجت بمقاتلين في نزاعات إمتدت من الحرب الأهلية في الجزائر إلى الشيخان وحتى الفلبين. وأشار إلى هذا الأمر أحد المحللين قائلًا؛ ان الإسلام الدولي للتطرف متورط في "إرسال متطوعين لكسي يقيموا حكماً إسلامياً متطرفاً في أفغانستان، وكشمير، والبوسنة؛ وتشارك في حروب دعائية ضد الحكومات المعارضة للإسلاميين المتطرفين في بلد ما أو آخر، وتعمل على إقامة مراكز إسلامية في الدول التي توجد فيها جماعات الشتات من شأنها أن تؤدي، بأشتراكها معاً، وظيفية مراكز قيادة سياسية لجميع تلك الأطراف"^(١٥). ولقد قدمت الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي الدعم لتقوية الجماعات المسلمة وحاولت تسويق جهود أعضائها لتقديم ذلك الدعم في النزاعات بين الحضارات.



وكان الاتحاد السوفييتي مشتركاً من المستوى الأول في حرب أفغانستان، وفي سنوات ما بعد الحرب الباردة كانت روسيا مشتركاً من المستوى الأول في حرب الشيشان، وأصبحت مشتركاً من المستوى الثاني في الإقتال في طاجكستان، وصارت مشتركاً من المستوى الثالث في حروب يوغسلافيا السابقة. ولقد كان للهند إشتراكاً من المستوى الأول في كشمير، ومن المستوى الثاني في سريلانكا. وكانت الدول الغربية الرئيسة مشاركات من المستوى الثالث في صراعات يوغسلافيا. ولقد لعبت جماعات الشتات دوراً كبيراً على كلا جانبي النزاعات التي إمتدت زمنياً طويلاً بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وكذلك في مساندة الأرمنين، والكرواتيين، والشيشان في نزاعاتهم. ويجري إنعاش التزامات جماعات الشتات بواسطة التلفاز، والفاكسات، والبريد الإلكتروني، وأحياناً "يجري إستقطاب هذه الجماعات عن طريق الإتصال الدائم مع أوطانها السابقة؛ ولم تعد كلمة 'السابقة' تعني ما كانت تعنيه"^(١٧).

وفي حرب كشمير قدمت باكستان دعماً دبلوماسياً وسياسياً واضحاً إلى المتمردين وحسبما قالت مصادره عسكرية باكستانية، فلها أملهم بكميات كبيرة من المال والأسلحة، وكذلك قدمت لهم التدريب والدعم السوقي، والملاذ. وهي كذلك أثرت على الدول الإسلامية لكسب تأييدها نيابة عن المتمردين. وبحلول سنة ١٩٩٥، كما نقلت ذلك تقارير إعلامية، جرى مد المتمردين، على أقل تقدير، "بألف ومائتي مقاتل من المجاهدين الذين جاءوا من أفغانستان، وطاجيكستان، والسودان مسلحين بصواريخ ستنجر وأسلحة أخرى جهزهم بها الأمريكان لكسب يخوضوا بها حركهم على الاتحاد السوفيتي"^(١٨). واستفاد ثمر المورو في الفلبين ذات مرة من الأموال والتجهيزات التي جاءت من ماليزيا؛ ودفع إلى الحكومات العربية بأموال إضافية؛ وتم تدريب عدة آلاف من المتمردين في ليبيا؛ وكانت الجماعة المتمردة المتطرفة، وهي جماعة أبو سياف، ينظمها ويديرها الأصوليون المتشددين الباكستانيين والأفغان^(١٩). وفي إفريقيا ساعدت السودان بأنظمة الثوار الأترين المسلمين الذين يحاربون إثيوبيا، ورداً على هذه المساعدة كانت إثيوبيا تقدم الدعم السوقي والملاذ إلى "المسيحيين النافرين" الذين يحاربون السودان. واستلم هؤلاء النافرين المسيحيين كذلك عوناً مشابهاً لذلك جاءهم من أوغندا، الأمر الذي يعكس في جانب كبير منه "روابطها الدينية، والعنصرية، والعرقية القوية مع النافرين السودانيين". ومن الناحية الأخرى، حصلت الحكومة السودانية على ٣٠٠ مليون دولار دُفعت ثمناً لأسلحة صينية جاءت من إيران ولقاء تدريب جرى على أيدي مرشدين عسكريين إيرانيين، الأمر الذي مكّن الحكومة السودانية من شن هجوم كبير ضد الثوار في سنة ١٩٩٢. فقامت بمجموعة متنوعة من المنظمات المسيحية الغربية وقدمت المواد الغذائية، والطبية، ومون، وحسبما قالت الحكومة السودانية، فإنها قدمت حتى أسلحة للثوار المسيحيين^(٢٠).

وفي الحرب بين المتمردين التاميل الهندوس والحكومة السنهاليزية البوذية في سريلانكا، قدمت الحكومة الهندية أصلاً دعماً كبيراً إلى المتمردين، وتقيم على تدريبهم في جنوب الهند ومقدمهم بالمال والسلاح. وفي سنة ١٩٨٧، حينما كانت قوات الحكومة السريلانكية على وشك أن تهمز ثمر التاميل، انتفض الرأي العام الهندي ضد هذه "الإبادة الجماعية" فكانت الموارد الغذائية التي نقلتها الحكومة الهندية جواً إلى التاميل تعطي، "في حقيقة أمرها، إشارة إلى [الرئيس]

جيواردين بأن الهند عازمة على منعه من أن يسحق النمرور بالقوة⁽²¹⁾. ومن ثم توصلت الحكومتان السريلانكية والهندية إلى اتفاق يقضي بأن تمنح سريلانكا حكماً ذاتياً واسع النطاق إلى المناطق التاميلية وبأن يسلم المتمردون أسلحتهم إلى الجيش الهندي. فنشرت الهند ٥٠,٠٠٠ جندي على الجزيرة التاميلية لتدعيم الاتفاق، لكن النمرور رفضوا تسليم أسلحتهم وسرعان ما وجدت القوات العسكرية الهندية نفسها مشتبكة في حرب ضد القوات التي تشن عليها حرب عصابات التي كانت قد أبدتها فيما سبق. فبدأ انسحاب القوات الهندية في سنة ١٩٨٨. وفي سنة ١٩٩١، أقتيل رئيس وزراء الهند، راجيف غاندي، وطبقاً لما قاله الهنود، كان اغتياله على يد مناصر للمتمردين التاميل، فأسمى موقف الحكومة الهندية نحو التمرد معادياً عداءاً يزداد قوة أكثر فأكثر. وعلى الرغم من ذلك، لم تكن الحكومة الهندية تستطيع إيقاف التعاطف مع المتمردين والتأييد لهم بين ٥٠ مليون تاميلي يقطنون في جنوب الهند. وإذا عكس مسئولوا حكومة نادو التاميلية هذا الرأي، فإنها سمحت، وذلك في تحدي لها لنيودلهي، للنمرور التاميل بأن يعملوا في دولتهم "بحرية تامة بالفعل" على طول ساحلها البحري الذي يمتد إلى ٥٠٠ ميل، وبأن يرسلوا المون والسدخاخر والأسلحة عبر مضيق البائق الضيق ليصل إلى المتمردين في سريلانكا⁽²²⁾.

وبإتداءً من سنة ١٩٧٩، أصبح السوفيت وفيما بعد الروس يخوضون ثلاث حروب خط صدع كبيرة ضد جيرانهم المسلمين إلى الجنوب منهم وهي: الحرب الأفغانية التي استمرت للسنتين ما بين ١٩٧٩-٨٩، وجرت في أعقابها الحرب الطاجيكية التي إنطلقت في سنة ١٩٩٢، ثم الحرب الشيشانية التي نشبت في سنة ١٩٩٤. وإذا بان إخماد الإتحاد السوفيتي خلقت حكومة شيوعية الحكومة السابقة فتولت الحكم في طاجكستان. وفي نيسان من سنة ١٩٩٢، كانت هذه الحكومة قد تحدت معارضة تتألف من جماعات إقليمية وعرقية معادية، وضمت بين صفوفها العلمانيين والإسلاميين المتطرفين كلاهما. ثم إن هذه المعارضة، التي أسندتها أسلحة جاءها من أفغانستان، أزاحت تلك الحكومة المؤيدة لروسيا ورمت بها إلى خارج العاصمة دوشانبي، في أيلول من سنة ١٩٩٢. فاستجابت الحكومتان الروسية والأوزباكستانية بقوة، عذرتين من إنتشار الأصولية الإسلامية المتشدة. فقامت فرقة المشاة الآلي ذات الرقم ممتين وواحد، التي كانت قد ظلت في طاجكستان، بتجهيز القوات المناصرة للحكومة هناك بالأسلحة، ثم أرسلت روسيا قواتاً إضافية

لحراسة الحدود مع أفغانستان. وفي تشرين الثاني من سنة ١٩٩٢، إتفقت روسيا، وأوزباكستان، وكازخستان، وقرغيزستان على تدخل عسكري روسي أوزبكي يكون ظاهرياً من أجل حفظ السلام لكنه في حقيقته كان من أجل المشاركة في الحرب. وبوساطة هذا الدعم علوية الأسلحة والأموال الروسية، صارت قوات الحكومة السابقة قادرة على الإستيلاء مرة أخرى على دوشاني ثم بسطت سيطرتها على أغلب مناطق الدولة. وأعقبت هذه السيطرة عملية تطهير عرقي، فتقهقرت القوات واللاجئون المعارضون إلى داخل أفغانستان.

وإحتجت الحكومات المسلمة في الشرق الأوسط على التدخل العسكري الروسي. وقامت إيران، وباكستان، وأفغانستان بمساعدة المعارضة الإسلامية المتطرفة المتزايدة بالمال، والأسلحة، والتدريب. وفي سنة ١٩٩٣، كما نقلت تقارير إعلامية، كان يجري تدريب عدة آلاف من المقاتلين على يد المجاهدين الأفغان، وفي ربيع وصيف سنة ١٩٩٣ شن المتمردون الطاجيك عدة هجمات عبر الحدود إنطلاقاً من أفغانستان، قتلوا فيها عدداً من حرس الحدود الروس. وردت روسيا على تلك الهجمات فنشرت قوات أكثر في طاجكستان وأخذت تلقي "سداً هائلاً من قنابل المدفعية والماونات" وشنت هجمات جوية على أهداف لها في داخل أفغانستان. لكن الحكومات العربية زودت المتمردين بالأموال لكي يشتروا بها صواريخ مستحضر لمواجهة الطائرات المقاتلة. وبحلول سنة ١٩٩٥، أمسى لروسيا حوالي ٢٥,٠٠٠ مقاتل تم نشرهم في طاجكستان، وكانت تلغ بالفعل أكثر من نصف الأموال الضرورية لدعم حكومتها. أما المتمردون، فهم من ناحيتهم، كانت تساندهم بكل قوة الحكومة الأفغانية ودول مسلمة أخرى. وأشار إلى ذلك بارنت روبن بقوله؛ إن فشل الوكالات الدولية أو الغرب في تقديم عون ذي شأن سواهاً كان إلى طاجكستان أو إلى أفغانستان، جعل الأولى متكلة كلياً على الروس والأخيرة متكلة على نسبائها المسلمين. لذلك "فإن أي قائد عسكري أفغاني يأمل في الحصول على مساعدة أجنبية اليوم يجب عليه أما تلبية رغبات المولدين العرب والباكستانيين الذين يرغبون في نشر الجهاد إلى أواسط آسيا أو العمل بتجارة المخدرات" (٣٣).

أما حرب روسيا الثالثة على المسلمين فكانت في شمال القوقاز ضد الشيشان، وكانت لهذه الحرب مقدمة في الإحتراب وقعت في سنة ١٩٩٢—٩٣ بين الجارين الأرثوذكس

الأوستنيين والمسلمين الأنغوش. إذ أن هؤلاء الأنغوش والشيشان وشعوب مسلمة أخرى تم ترحيلهم معاً إلى أواسط آسيا في خلال الحرب العالمية الثانية. وبقي الأوستيون مكانهم وإستولوا على ممتلكات الأنغوش. وفي سنة ١٩٥٦-٥٧ تم السماح للشعوب المرحلة بأن تعود إلى وطنها وبدأ النزاع على حق الملكية في الممتلكات وحق التصرف في الأرض. وفي تشرين الثاني من سنة ١٩٩٢، شن الأنغوش هجمات إنطلقت من جمهوريتهم لاستعادة إقليم بريغورودي الذي كانت الحكومة السوفيتية قد جعلته ملكاً للأوستيين. فرد الروس بتدخل واسع إشتربت فيه وحدات من الفرسان القوزاقين^٣ لإسناد الأوستيين الأرثوذكس. كما وصف ذلك التدخل أحد المعلقين من خارج النزاع بقوله؛ "في تشرين الثاني من سنة ١٩٩٢، كانت القرى الأنغوشية في أوستيا قد حاصرتها الدبابات الروسية وقصفتها بالقنابل. أما أولئك الذين نجوا من القصف وظلوا على قيد الحياة فقد تم قتلهم فيما بعد أو إختفائهم. ونفذت هذه المجزرة فرق أصحاب الطاقيات السود [الشرطة الخاصة] التي يطلق عليها اسم فرق آمون الأوستية؛ لكن القوات الروسية التي أرسلت إلى المنطقة 'لحفظ السلام' وفرت لهم الغطاء لتنفيذ تلك المجزرة"^(٢٤). ونشر تقرير عن تلك الحادثة في صحيفة الإقتصادي جاء فيه؛ "كان يصعب على المرء أن يتخيل إلى أي مدى كان كبيراً حجم الدمار الذي وقع في أقل من أسبوع". إن الذي حدث كان "أول عملية تطهير عرقي في روسيا الاتحادية". ومن ثم إستعملت روسيا هذا النزاع لتهديد حلفاء الشيشان من الأنغوش، الأمر الذي بدوره "أفضى إلى إحتشاد عاجل للشيشان وإتحاد الشعوب [المسلمة بأغليتها الكاسحة] لأمم القوقاز (كي أن كي). فهند إتحاد أمم القوقاز بإرسال ٥٠٠,٠٠٠ متطوع للقتال ضد القوات الروسية إذا لم تتسحب من أراضي الشيشان. وبعد صمود مبتسج نزلت موسكو عن مطلبها لكي تتجنب تصاعد النزاع الأوستي- الأنغوشي فيصير حريق هائل ياتهم الإقليم برمته"^(٢٥).

وشب حريق هائل أشد إضطراباً وأوسع مدى في كانون الأول من سنة ١٩٩٤ حينما شنت روسيا هجوماً عسكرياً شاملاً على الشيشان. وأيد قادة الجمهوريتين الأرثوذكسيتين، جورجيا وأرمينيا، ذلك الهجوم الروسي. بينما كان الرئيس الأوكراني "السذي كان لطيفاً

^٣ وهم شعب يقطن في الجزء الجنوبي الأوربي من روسيا والمناطق المتاخمة لآسيا، عُرفوا بالشحامة والفرسية وخاصة في العصر القيصري وكونوا فيلق من لحب الفرسان في روسيا القيصريّة. المترجم

دبلوماسياً، فحسبه أن دعى إلى تسوية سلمية للأزمة". وأيد هذا الهجوم الروسي حكومة أوستيا الشمالية الأرثوذكسية، وأيده من ٥٥ إلى ٦٠ بالمائة من شعب أوستيا الشمالي⁽²⁶⁾. وعلى النقيض من ذلك، وقف المسلمون داخل وخارج روسيا الاتحادية بأغليتهم الساحقة صفاً واحداً مع الشيشانيين. وساهمت الجماعات والتنظيمات الدولية الإسلامية المتطرفة على عحالة، بمقاتلين جاورا من أذربيجان، وأفغانستان، وباكستان، والسودان ومناطق أخرى. وأيدت الدول الإسلامية الحركة الشيشانية، وقامت تركيا وإيران، كما نقلت ذلك تقارير إعلامية، بتزويد الشيشانيين بالعون المادي، الأمر الذي أعطى روسيا بواعث أقوى لتحاول إستمالة إيران إلى جانبها. وأخذت تتدفق على الشيشان موجات لا تنقطع من الأسلحة تدخل عبر دول الإتحاد الروسي من أذربيجان، مما جعل روسيا تغلق حدودها مع ذلك البلد، ومن ثم قطعت الطريق كذلك على الإمدادات الطبية وإمدادات من مواد أخرى قادمة إلى الشيشان⁽²⁷⁾.

أما المسلمون في داخل دول الإتحاد الروسي فهبوا ووقفوا خلف الشيشانيين مؤيدين لهم. ولما كانت النداءات، فيما مضى، إلى حرب مقدسة يشنها المسلمون في عموم القوقاز على روسيا لم تؤدي إلى تلك النتيجة، طالب قادة جمهوريات الفولجا — أورال الست من روسيا أن تنهي الأعمال العسكرية، ودعى ممثلوا جمهوريات القوقاز المسلمة إلى حملة عصيان مدني ضد الحكم الروسي. واستثنى رئيس جمهورية الشوفش المحدثين الشوفاشيين من أداء حملتهم العسكرية ضد رفاقهم المسلمين. وحدثت "أقوى الاحتجاجات على الحرب" في الجمهوريتين الجمارتين للشيشان وهما أنغوشيا وطاجستان. فشن الأنغوش هجمات على القوات الروسية عندما كانت في طريقها إلى الشيشان، الأمر الذي جعل وزير الدفاع الروسي يعلن أن الحكومة الأنغوشية "كانت قد أعلنت الحرب فعلاً على روسيا"، ووقعت الهجمات على القوات الروسية في طاجستان كذلك. فرد الروس على ذلك بقصف القرى الأنغوشية والطاجستانية بالقنابل⁽²⁸⁾. وحينما ضرب الروس قرية برفوميسكيو وسوها بالأرض بعد غارة شيشانية في داخل مدينة قزليار في كانون الثاني من سنة ١٩٩٦ جعلت العداء الطاجستاني ضد الروس يتعاظم بقوة أشد.

إن الحركة الشيشانية ساندتها أيضاً الجماعات المشتتة من الشيشانيين، الذين كان شتاتهم في جزءهم الأعظم بسبب العدوان الروسي الذي وقع في القرن التاسع عشر ضد الشعوب الجبلية

في القوقاز. ودفعت جماعات الشتات الأموال، ودبرت وجلبت الأسلحة، وقدمت المتطوعين للقوات الشيشانية. وكانت هذه الجماعات كثيرة العدد وخاصة في الأردن وتركيا، الأمر الذي جعل الأردن يتخذ موقفاً قوياً ضد الروس وعزز من رغبة تركيا في مساعدة الشيشانيين، وفي كانون الثاني من سنة ١٩٩٦ عندما إمتدت نيران الحرب لتطال تركيا، تعاطف الرأي العام التركي مع حادثة الإستيلاء على سفينة نقل والرهان الروس فيها قام بها عدد من أفراد جماعات الشتات. وتفاوضت الحكومة التركية، بمساعدة قادة شيشانيين، للتوصل إلى حل للأزمة بطريقة زادت العلاقات المتوترة أصلاً بين تركيا وروسيا سوءاً.

إن الغارة الشيشانية في داخل طاجستان، والرد الروسي عليها، وحادثة الإستيلاء على سفينة النقل التي أعقبت ذلك في بداية سنة ١٩٩٦، كل هذه القضايا تسלט الضوء على التوسع الممكن للرباع ليتحول إلى نزاع عام بين الروس والشعوب الجبلية يمتد على طول خطوط الصراع الذي ظل قائماً لعقود في القرن التاسع عشر. وحذر فيونا هيل في سنة ١٩٩٥ قائلاً؛ "إن شمال القوقاز آلة لقدح النار، فأينما قام نزاع في إحدى هذه الجمهوريات، تكون له القدرة على إطلاق شرارة تشعل الإقليم بحريق هائل حتى أنه يمتد ما وراء حدود الإقليم لتحترق به بقية دول الإتحاد الروسي، وسيستدعي تدخل جورجيا، وأذربيجان، وتركيا، وإيران، وجماعات الشتات من شمال القوقاز في هذه الدول. فكما أثبتت الحرب في الشيشان، فإنه يصعب إحتواء نزاع يحدث في المنطقة فلقد ألقى القتال في الشيشان بسحره على الجمهوريات والأقاليم المجاورة لها". ويتفق مع هذا الرأي رأي أحد المحللين الروس فذهب إلى القول؛ كانت تنشأ "إئتلافات غمر رسمية" بما ينسجم مع الخطوط الحضارية "فتصطف المسيحيات؛ جورجيا، وأرمينيا، وناغورنو — كاراباخ، وأوسيتيا الشمالية معاً لتقف ضد المسلمات؛ أذربيجان، وأبخازيا، والشيشان، وأنغوشيا". وإن روسيا التي قتلت فيما سبق في طاجكستان، كانت "تجازف في أن تفرق في مواجهة لا تنقطع ضد العالم المسلم"⁽²⁹⁾.

وفي حرب لخط صدع أرثوذكسية مسلمة أخرى، كان المشاركون من المستوى الأول فيها هم أرمينيا وإقليم ناغورنو — كاراباخ وحكومة وشعب أذربيجان، كان الأول يقاتل فيها من أجل نيل إستقلاله من الأخير. وكانت حكومة أرمينيا مشاركاً من المستوى الثاني، وكان لروسيا،

ولتركيا، وإيران تدخلات من المستوى الثالث. وعلاوة على ذلك، لعبت جماعات الشتات الأرمنية الكبيرة الحاضرة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية دوراً كبيراً في هذه الحرب. ونشب الإحتراب في سنة ١٩٨٨، قبل إغيار الاتحاد السوفيتي، وإشتد وطيس الحرب في أثناء سنة ١٩٩٢-٩٣، وفترت شدتها بعد مفاوضات وقف إطلاق النار التي جرت في سنة ١٩٩٤. وساندت تركيا ومسلمون آخرون أذربيجان، بينما قامت روسيا بدعم الأرمنيين، لكنها فيما بعد استعملت تأثيرها عليهم كذلك لمنافسة التأثير التركي في أذربيجان. وكانت هذه الحرب هي الواقعة الأحدث في كلا الصراعين؛ في الصراع الذي يعود تاريخه إلى قرون بين الإمبراطورية الروسية والإمبراطورية العثمانية من أجل السيطرة على منطقة البحر الأسود والقوقاز، وفي صراع الزعة العدائية بين الأرمنيين والترك الذي يعود تاريخه إلى مجازر مطلع القرن العشرين التي أنزلها الأتراك بالأرمنيين.

أما في هذه الحرب، فكانت تركيا مناصرة لا تنفك تؤيد أذربيجان، ومعارضة لا تحايّد الأرمنيين. وإن أول إعراف تعترف به دولة باستقلال جمهورية سوفيتية غير بلطيقية، كان إعرافاً تركياً بدولة أذربيجان. وعبر جميع مراحل هذا الراح قذمت تركيا السدم المالي والمادي إلى أذربيجان، وأقامت على تدريب الجنود الأذربيجانيين. وحينما إشتد أوار العنف في سنة ١٩٩١-٩٢ وتوغل الأرمنيون في داخل الأراضي الأذربيجانية، أصبح الرأي العام التركي غاضباً، فأمسّت تركيا تحت طائلة ضغط يدفعها إلى نصرة الشعب الذي ينتسب لها عرقياً ودينياً. وكانت تركيا تخشى أيضاً من إحتمالية أن يؤدي هذا الراح إلى الكشف عن إنقسام مسلم — مسيحي، الأمر الذي يقود إلى دعم غربي مفرط من أجل أرمينيا، ويشتر عداء حلفاءها في الناتو. وهكذا واجهت تركيا الضغوط المتقاطعة التقليدية التي يواجهها المشاركون من المستوى الثاني في أي حرب لخط صدم. إلا أن تركيا وجدت الأمر يصب في مصلحتها أن تؤيد أذربيجان وتعادي أرمينيا. وتحدث في هذا الشأن أحد المسؤولين الأتراك قائلاً: "يستحيل الأمر عليك أن لا تتأثر مشاعرك حينما يقتل نسبائك". وأضاف مسئول تركي آخر قائلاً: "نحن تحت طائلة السضبط، فصحفنا اليومية تعج بصور الفضاعات وربما يجب علينا أن نري الأرمنيين بأنه توجد تركيا كبيرة في هذه المنطقة". وإتفق رأي الرئيس تركت أوزال مع هذه الآراء بقوله: إن تركيا "يجب

أن تجعل الأرمنيين يخافون قليلاً". وقامت تركيا، تماماً كما فعلت إيران، فحذرت الأرمنيين بأن النزاع لن يقر أي تغيير في الحدود. وأغلق أوزال الطريق على الإمدادات الغذائية وأخرى غيرها لتلا تَمَر عبر تركيا إلى أرمينيا، وكانت نتيجة هذا الأجراء أن أصبح سكان أرمينيا على شفا مجاعة في خلال شتاء سنة ١٩٩٢-١٩٩٣. ونتيجة لهذا الأجراء أيضاً، إنرى المارشال الروسي يوفجيني شابوشنيكوف ليحذر قائلاً: "إذا تدخل طرف آخر [ويقصد هنا تركيا]" في هذه الحرب، "فسنكون على شفير حرب عالمية ثالثة". ثم مضت سنة على ذلك التحذير وما زال أوزال مشتركاً فعلياً في الحرب، وقال ساخراً "ما الذي يستطيع الأرمنيون فعله، إذا بدأ إطلاق الرصاص ثم أخذ يزحف إلى داخل تركيا؟" إن تركيا حينذاك "ستريهم بخالبها"⁽³⁰⁾.

وفي صيف وخريف سنة ١٩٩٣، أدى الهجوم الأرميني، الذي كان يقترب من الحدود الإيرانية، إلى حدوث ردود أفعال أخرى من تركيا وإيران كلفتاهما، فهما اللتان كانتا تتنافسان على إكتساب التأثير في داخل أذربيجان والدول المسلمة في أواسط آسيا. فأعلنت تركيا بأن هذا الهجوم هدد أمن تركيا، وطالبت بأن تنسحب القوات الأرمينية "حالاً ومن دون أي شرط" من الأراضي الأذربيجانية، وأرسلت تعزيزات عسكرية إلى حدودها مع أرمينيا. ونقلت تقارير إعلامية، أن القوات الروسية والتركية ضربت إحدهما الأخرى بقنابل المدفعية عبر تلك الحدود. وأعلنت رئيسة وزراء تركيا تانسو تشلر بأنها ستطالب بإعلان حرب إذا ما توغلت القوات الأرمينية في داخل الإقليم الأذربيجاني ناعشيفان المجاور لتركيا. وحركت إيران أيضاً قواتها لتتقدم إلى الأمام ليدخل قسم منها في داخل أذربيجان، وكانت حجتها في ذلك إنشاء معسكرات لإيواء اللاجئين المارين من الإعتداءات الأرمينية. وكما نقلت تقارير إعلامية، فإن هذا العمل الإيراني جعل الأتراك يوقنون بأنهم يستطيعون القيام بإجراءات أخرى من دون أن يثير ذلك تحركات روسية مضادة، وكذلك أوجدت فيهم حافزاً أقوى للتنافس مع إيران في النهوض بأعباء حماية أذربيجان. وفي نهاية المطاف تم تهدئة الأزمة بوساطة مفاوضات عقدت في موسكو بأجتماع رؤساء تركيا، وأرمينيا، وأذربيجان، والتي جاءت بعد ضغط أمريكي على الحكومة الأرمينية، وضغط الحكومة الأرمينية على أرمينيو ناغورنو — كاراباخ⁽³¹⁾.

ولأن الأرمنيين يعيشون في بلد صغير لا منفذ له على بحر وذاوات موارد طبيعية ضئيلة وترتبط على تخومهم الشعوب التركية المعادية لهم، فلقد تطلعوا عبر التاريخ إلى نسبائهم الأرثوذكس لكي يدافعوا عنهم، ولا سيما جورجيا وروسيا، الذين لازال الأرمنيون يروغهم بأنهم أخواهم الكهبران. ولكن حينما كان الاتحاد السوفيتي ينهار، وإنطلق أرمنيون ناغورنو — كاراباخ في نضالهم من أجل الإستقلال، رفض نظام غورباتشوف مطالبهم وأرسل قوات عسكرية إلى المنطقة، لمساندة ما كان يعتبرها حكومة شيوعية مخلصة في باكوك^٤. أما بعد إهمار الاتحاد السوفيتي، فقد زالت هذه الإعتبارات لتمهد السبيل إلى إعتبارات تاريخية وثقافية تظل فاعلة زمنياً أطول بكثير من الأنظمة، فلما تمّت أذربيجان "الحكومة الروسية بالإنقلاب على مواقفها السابقة ١٨٠ درجة" وأخذت تساند أرمينيا المسيحية. وكانت المساندة العسكرية الروسية للأرمنيين قد بدأت بطبيعة الحال في وقت سابق لذلك في الجيش الروسي، فقد تم ترقية الأرمنيين إلى مراتب أعلى، وتم تعيينهم قادة وحدات عسكرية مقاتلة بأعداد أكثر بكثير من عدد ترقية المسلمين. وبعد أن نشبت الحرب، فإن فوج المشاة الآلي ذي الرقم ثلاثمائة والسادس والستين من الجيش الروسي، الذي إتخذ له قاعدة في ناغورنو — كاراباخ، لعب دوراً قيادياً في الهجوم الأرمني على مدينة خوجالي، التي قيل إدعاءً بأن ١٠٠٠ أذربيجاني قد دُبحوا فيها. ومن ثم إشتكت القوات الخاصة لإستخبارات القيادة العامة للجيش الروسي المعروفة بقوات الـ "سبترناز"^٥ في القتال. وفي خلال شتاء عام ١٩٩٢-٩٣ عندما كانت أرمينيا تعاني الحصار التركي، تم "إنقاذها من إهمار إقتصادي شامل بسيل من مليارات الروبلات بصيغة ديون من روسيا". وفي ربيع ذلك العام، إلتحقت قوات روسية بقوات أرمينية نظامية للقيام بفتح ممر يربط أرمينيا بناغورنو — كاراباخ. ومن ثم إشتكت قوة مدرعة روسية تتألف من أربعين ذبابة، كما نقلت ذلك تقارير إعلامية، في الهجوم على كاراباخ^(٣٢) في صيف سنة ١٩٩٣. وفي مقابل ذلك، فإن أرمينيا، كما وصف هذا الأمر هيل وجيبوت، لم يكن أمامها إختيارات، "بإستثناء القليل منها، إلا أن تجعل نفسها مرتبطة

^٤ عاصمة أذربيجان، المترجم

^٥ وهي قوات مدربة تدريباً خاصاً لتنفيذ عمليات خلف خطوط العدو بأستعمال السلاح الأبيض والناح من السلاح والمعدات.

المترجم

بحلف وثيق مع روسيا. فهي تعتمد على روسيا في تزويدها بالمواد الخام، والطاقة، والمواد الغذائية، وحتى في الدفاع عنها ضد أعدائها التاريخيين الرابضين على حدودها مثل أذربيجان وتركيا. ولقد وقعت أرمينيا على جميع الإتفاقات الاقتصادية والعسكرية للملكية المشتركة للدول المستقلة عن الإتحاد السوفيتي السابق، وسمحت للقوات الروسية أن تعسكر على أراضيها وتحتل عن كل مطالبة بما تركه النظام السوفيتي السابق من موجودات ومقتنيات على أرضها لتتصرف بها روسيا⁽³³⁾.

إن الدعم الروسي للأرمنين عزز من التأثير الروسي في أذربيجان. وفي حزيران من عام ١٩٩٣، تم خلع القائد القومي الأذربيجاني أبو الفيز الشيبى بأغتيال وحل محله الشيوعي السابق والذي لا يشك في إخلاصه لروسيا غادير علييف. وأدرك علييف مدى حاجة بلده إلى كسب رضى روسيا لكي تلجم أرمينيا. فقلب وجهة المرفضات الأذربيجانية لتنضم إلى إتحاد الملكية العامة للدول المستقلة ويسمح للقوات الروسية بالإقامة على الأراضي الأذربيجانية. وكذلك مهد السبيل إلى إشتراك روسي في إتحاد مالي دولي لتطوير منشآت النفط الأذربيجانية. وفي مقابل ذلك، بدأت روسيا تدريب القوات الأذربيجانية وضغطت على أرمينيا لكي تنهي دعمها للقوات الكراباخية ولكي تغريها من أجل الانسحاب من الأراضي الأذربيجانية. وكانت روسيا قادرة كذلك، عن طريق الرمي بتقلها على هذا الطرف ثم على ذاك الطرف، على إحداث نتائج مرضية لأذربيجان ومواجهة التأثير الإيراني والتركي في ذلك البلد. وهكذا، فإن الدعم الروسي لأرمينيا لم يقوي حليفها الوفي في القوقاز بل أنه كذلك أضعف خصومها الرئيسيين من المسلمين في تلك المنطقة.

وماعدا روسيا، كان مصدر الدعم الرئيس لأرمينيا هو جماعات مشتبهها الكثيرة، والغنية، والمؤثرة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، الذين يبلغ عددهم ١ مليون أرمني تقريباً في الولايات المتحدة، و ٤٥٠,٠٠٠ في فرنسا. فقدمت هذه الجماعات المال ووفرت المون والذخائر لمساعدة من هم في داخل أرمينيا على البقاء على قيد الحياة في أثناء الحظر التركي، وصار منهم مسئولون تولوا مسؤوليات في الحكومة الأرمينية، وذهب منهم متطوعين للخدمة في القوات المسلحة الأرمينية. وبلغت المساهمات لنجدة أرمينيا من جماعات الشتات في أمريكا مبلغاً يتراوح بين ٥٠

١٠ مليون دولار إلى ٧٥ مليون في كل سنة من سنين أواسط التسعينات. وسلطت جماعات الشتات كذلك تأثيراً سياسياً كبيراً بالعمل مع الحكومات المضيفة لها. إذ أن أكبر التجمعات لجماعات الشتات في الولايات المتحدة تقطن في الولايات الرئيسة مثل كاليفورنيا، وماساشوستس، ونيو جيرسي. ونتيجة لذلك، منع مجلس الشيوخ الأمريكي أية مساعدة خارجية إلى أذربيجان، وجعل أرمينيا ثالث أكبر دولة تتمتع بمساعدة الولايات المتحدة بحسابات نصيب الفرد الواحد من هذه المساعدة. وكان هذا الدعم القادم من الخارج ضرورياً ضرورة لا يمكن الإستغناء عنها لكي تبقى أرمينيا على أرض الوجود، الأمر الذي جعلها وبنحو مناسب تستحق أن يطلق عليها لقب "إسرائيل القوقاز"³⁴. ومما كما خلفت الهجمات الروسية في القرن التاسع عشر على القوقازيين الشماليين الجماعات المشتتة التي أعانت فيما بعد الشيشان على مقاومة الروس، خلفت المجازر التي أنزلتها تركيا بالأرمنيين في مطلع القرن العشرين جماعات مشتتة مكنت أرمينيا فيما بعد من مقاومة تركيا وهزيمة أذربيجان.

كانت يوغسلافيا السابقة المسرح الذي ظهرت فيه منظومة متكاملة لأشد حروب خط الصدع تعقيداً وإضطراباً تلك التي حدثت في مطلع التسعينات. فعلى المستوى الأول، في كرواتيا، قامت الحكومة الكرواتية والكرواتيون فقاتلوا صربيو كرواتيا، وفي البوسنة — الميرسك قامت الحكومة البوسنية فشنت الحرب على صربيو البوسنة وكرواتيو البوسنة، اللذان بدورهم قاتل أحدهم الآخر. أما على المستوى الثاني، فأيدت الحكومة الصربية قيام "صربيا الأكبر" بوساطة مساعدتها صربيو البوسنة وكرواتيا، وتطلعت الحكومة الكرواتية إلى "كرواتيا الأكبر" فساندت كرواتيو البوسنة. أما على المستوى الثالث، فكانت تحتشد حضارة كبيرة ضمت: ألمانيا، والنمسا، والفاتيكان، ودول وجماعات كاثوليكية أخرى، وإنضمت إليهم فيما بعد الولايات المتحدة لتقف بالنيابة عن كرواتيا؛ وإحتشدت روسيا، واليونان، ودول وجماعات أرثوذكسية أخرى لتقف خلف الصربيين؛ وإحتشدت إيران، والمملكة العربية السعودية، وتركيا، وليبيا، والتنظيمات الإسلامية الدولية المتطرفة، والدول الإسلامية بعامتها لتقف بالنيابة عن المسلمين البوسنيين. وهؤلاء الأخيرون تلقوا مساعدة من الولايات المتحدة أيضاً؛ وهو أمر لا يتعلق بالصلة الحضارية وشاذ عن القياس في نموذج يحدث بطريقة مختلفة يدعم فيه نسيب حضارة ما نسيب

حاضرة أخرى. وجاءت جماعات الشتات الكرواتية من ألمانيا وجماعات الشتات البوسنية من تركيا لنصرة أوطانها الأصلية. وكانت الكنائس والجماعات الدينية تعمل بنشاط على كل الجهات الثلاث. وكانت، على أقل تقدير، إجراءات وأفعال حكومات أربعة دول هي؛ ألمانيا، وتركيا، وروسيا، وأمريكا متأثرة إلى حد بعيد بجماعات الضغط والرأي العام في مجتمعاتها.

كان الدعم الذي قدمته أطراف المستويين الثاني والثالث ضروريا للتحكم بمجريات الحرب، وكانت القيود التي فرضتها ضرورية لإنهائها. فقدمت الحكومتان الكرواتية والصربية أسلحة، وإمدادات من موزن وذخائر، وأموال، ووفرت الملاذ، وفي بعض الأحيان دفعت بقوات عسكرية إلى أناسها الذين يقاتلون في جمهوريات أخرى. فتلقى الصربيون، والكرواتيون، والمسلمون جميعهم عوناً لا يستغنون عنه من نسبائهم الحضارتيين في خارج يوغسلافيا السابقة جاء بمينة أموال، وأسلحة، وإمدادات وذخائر، ومتطوعين، وتدريب عسكري، ودعم سياسي ودبلوماسي. فعند المستوى الأول الذي لا حكومة عليه، كان الصرب والكروات على العموم متطرفين إلى أبعد حد في نزعتهم القومية، ولا يبدون اللين في مطالبهم، ويتخذون القتال وسيلة لبلوغ أهدافهم. أما عند المستوى الثاني، فقامت الحكومتان الكرواتية والصربية، في البدء، بتأييد ونصرة نسبائهم في المستوى الأول بقوة وحيوية، لكن مصالحهما الخاصة التي إنصبت عليها أكثر جهودهما قاذفهما فيما بعد إلى النهوض بدور أكثر ميلاً وأحد سعيًا إلى إحتواء النزاع. وبأسلوب يوازي هذا الأسلوب، عملت حكومات المستوى الثالث وهي؛ الروسية، والألمانية، والأمريكية على دفع حكومات المستوى الثاني التي كانت قد ساندنما نحو كبح جماح الحرب والقبول بحل وسط.

بدأت يوغسلافيا تنفك في سنة ١٩٩١ حينما تحركت سلوفينيا وكرواتيا نحو الإستقلال وأخذت تناشد القوى الأوروبية الغربية من أجل تأييدها. ومثلت ألمانيا إستجابة الغرب، وإن إستجابة ألمانيا نفسها، كانت في جانب كبير منها، قد حددتها الرابطة الكاثوليكية. فصارت حكومة بون تحت طائلة الضغط الذي يجعلها تتصرف بحسب التسلسل الهرمي الكاثوليكي الألماني،

وبحسب رؤية شريك إئتلافها حزب الإتحاد الإشتراكي المسيحي في بافاريا^٦، وما تنشره صحيفة فرانكفورت ألمان زيتنغ ووسائل إعلام أخرى. ولعبت وسائل الإعلام البافارية، بوجه خاص، دوراً حاسماً في شحذ الشعور العام الألماني من أجل الاعتراف بدولتي سلوفينيا وكرواتيا. وتحدثت في هذا الأمر فلورا لويس فقالت؛ "كان التلفاز البافاري يعاني من حمل ثقيل ألقته عليه الحكومة البافارية المحافظة إلى أبعد حد والكنيسة الكاثوليكية البافارية القوية والميالة إلى توكيد نفسها التي كان لها روابط وثيقة مع الكنيسة في كرواتيا، وقلعت التقارير المتلفزة لكل ألمانيا عندما بدأت الحرب [على الصربيين] بنحو جاد. وكانت التغطية الإعلامية أحادية الجانب إلى حد بعيد". وكانت الحكومة الألمانية مترددة بشأن منح الاعتراف بدولة كرواتيا. ولكن بعد أن سلط عليها المجتمع الألماني الضغط، لم يبق إمامها إلا القليل من الخيارات. "فالتأييد في ألمانيا من أجل الاعتراف بدولة كرواتيا كان فرضاً فرضه الرأي العام وليس قراراً حكومياً". وضغطت ألمانيا على الإتحاد الأوروبي لكي يعترف باستقلال سلوفينيا وكرواتيا، ومن ثم، وبعد أن ضمنت ذلك الاعتراف، إنسدت بنفسها قدماً لتعترف بما قبل أن يعترف بها الإتحاد الأوروبي في كانون الأول من عام ١٩٩١. وتحدث بهذا الشأن أحد العلماء الألمان في سنة ١٩٩٥ قائلاً؛ "في جميع مراحل السراع، كانت بون تعتبر كرواتيا وقائدها فرانجو توجمان بألهما شيئاً ما تحت حماية السياسة الخارجية الألمانية، وكان سلوك فرانجو توجمان الغريب الطوار مزعجاً لكنه كان الشخص الذي مازال يمكنه الاعتماد على تأييد ألمانيا القوي"^(٣٥).

وتحركت النمسا وإيطاليا فجأة ليعترفا بالدولتين الجديدتين، ومن ثم سارعت الدول الغربية الأخرى إلى الاعتراف بهما، بضمنها الولايات المتحدة. ولعب الفاتيكان دوراً مركزياً بهذا الاعتراف. فقام البابا بإعلان كرواتيا لتكون "السور الواقعي للمسيحية [الغربية]"، وإنطلق ليزيد من الاعتراف الدبلوماسي بالدولتين من قبل أن يفعل الإتحاد الأوروبي ذلك^(٣٦). وهكذا أصبح الفاتيكان أحد الأطراف في السراع، الأمر الذي كان له عواقبه في سنة ١٩٩٤ حينما أراد البابا أن

^٦ هي أكثر ولاية ألمانيا على الإطلاق ولها حكومة إدارية مستقلة، وتشغل الزاوية الجنوبية الشرقية من ألمانيا وترى ما سلسلة جبال الألب، ومدينة ميونخ من أكثر مدنها، وهي من أجل المناطق السياحية في أوروبا ويقصدها السواح من جميع أنحاء العالم للتنسج بمنظرها الخلابة، وفيها أيضاً أكثر مصانع ألمانيا للصناعات الثقيلة منها مصانع السيارات، ومصانع المكين والآلات، وصناعات أخرى، ويعود تاريخها إلى القرن الخامس عشر ق. م. وكانت أقدم السلت أول من سكنها. المترجم

يذهب في زيارات إلى الجمهوريات الثلاثة، فمنعته معارضة الكنيسة الأرثوذكسية الصربية من الذهاب إلى بلغراد، وأدت عدم رغبة صربيا في ضمان سلامته إلى إلغاء زيارته إلى سراييفو. لكنه ذهب فعلاً إلى زغرب، حيث شرف الكاردينال ألويزيه سبتاك، الذي كان شريكاً مع النظام الكرواتي الفاشستي في الحرب العالمية الثانية، الذي إضطهد وذبح الصربيين، والفجر، واليهود.

وبعد أن أمنت كرواتيا إعراف الغرب باستقلالها، طفقت تطور قدرتها العسكرية على الرغم من الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على جميع جمهوريات يوغسلافيا السابقة في أيلول من سنة ١٩٩١. فتدفقت الأسلحة إلى كرواتيا من الدول الكاثوليكية الأوربية مثل ألمانيا، وبولندا، وهنغاريا، وكذلك من دول أمريكا اللاتينية مثل بنما، وتشلي، وبوليفيا. وحينما إستعرت نيران الحرب في سنة ١٩٩١، زادت صادرات السلاح الإسبانية، التي يقال أن القسم الأعظم منها تسيطر عليها المنظمة المسيحية الرومانية أوبيس ديا^٧، إلى ستة إضعاف ما كانت عليه في خلال مدة زمنية قصيرة، وبنحو مسلم به وجدت أغلب هذه الصادرات طريقها إلى مدينتي ليوبليانا وزغرب. وفي سنة ١٩٩٣، كما نقلت ذلك تقارير إعلامية إمتلك كرواتيا عدة طائرات مقاتلة من طراز ميغ — ٢١ جاءها من ألمانيا وبولندا وإعترفت بذلك حكومتا الدولتين. والتحق بقوات الدفاع مئات وربما آلاف المتطوعين قدموا إليها ”من أوروبا الغربية، ومن جماعات الشتات الكرواتية، ومن الدول الكاثوليكية لأوروبا الشرقية“، الذين كانوا متشوقين للقتال في ”حملات صليبية مسيحية ضد كلا الشيوعية الصربية والأصولية-الإسلامية“. وجاء خبراء عسكريين من الدول الغربية فقدموا للمساعدة التقنية والفنية. ويعود الفضل إلى العون الذي قدمته الدول النسيبة في جزء مما كانت عليه قدرة الكرواتيين على تقوية قواتهم العسكرية وبناء قوة مواجهة ضد الجيش اليوغسلافي الذي يهيمن عليه الصرب^(٣٧).

وتضمن الدعم الغربي لكرواتيا أيضاً؛ غرض النظر عن مجازر التطهير العرقي وإنهاكات حقوق الإنسان وقوانين الحرب التي كثيراً ما أُدين بها الصربيون. وظل الغرب صامتاً عندما شن الجيش الكرواتي الجديد في سنة ١٩٩٥ هجوماً على صرب كراينا، الذين كانوا قد سكنوا هذه

^٧ وهي منظمة كاثوليكية رومانية تتكون من رجال دين وأعضاء من العلمانيين تركز جهودها لدعم وتقوية مبادئ وتيم الدين المسيحي على جميع المستويات في داخل المجتمع. للترجم

المنطقة منذ قرون، وإقتادوا مئات الآلاف منهم إلى مناف لهم في البوسنة وصربيا. وإستفادت كرواتيا من جماعات مشتبها الكبيرة، فساهم الكرواتيون الأثرياء في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بأموال لشراء الأسلحة والتجهيزات. وضغطت الإتحادات الكرواتية في الولايات المتحدة على مجلس الشيوخ الأمريكي ورئيسه بالنيابة عن وطنهم الأصل. وكان الكرواتيون ذوو الشأن والمؤثرون بنحو خاص هم الموجودون في ألمانيا الذين يبلغ عددهم ٦٠٠,٠٠٠. وفي حين كانت "تجمعات الكروات في كندا، والولايات المتحدة، وأستراليا، وألمانيا ترسل مئات المتطوعين مدداً للجيش الكرواتي، فإلما جندت نفسها هناك تأهباً للدفاع عن وطنهم الأصل المستقل حديثاً"⁽³⁸⁾.

وفي عام ١٩٩٤، إنضمت الولايات المتحدة مع الدول المساهمة في دعم بناء القوة العسكرية الكرواتية. متجاهلة بذلك الانتهاكات الكرواتية الفاضحة للحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على الأسلحة، فأخذت الولايات المتحدة على عاتقها التدريب العسكري للكرواتيين، وأوكلت ضباطاً متقاعدین برتبة لواء وذوي مستويات رفيعة ليقدموا لهم المشورة. وأعطت حكومتا الولايات المتحدة وألمانيا الضوء الأخضر لبدء الهجوم الكرواتي والإندفاع إلى داخل كراينا في سنة ١٩٩٥. وساهم المستشارون العسكريون الأمريكيان في التخطيط لهذا الهجوم ذي الأسلوب الأمريكي، الذي، طبقاً لما قاله كرواتيون، إستفاد كذلك من المعلومات الإستخباراتية التي جاءت بها أقمار التجسس الصناعية الأمريكية. وأعلن مسئول في وزارة الخارجية الأمريكية قائلاً: "لقد أصبحت كرواتيا حليفنا الإستراتيجي الحقيقي". إن هذا التطور، كما تبين فيما بعد، عكس "حسابات بعيدة المدى تقول بأنه، في نهاية الأمر، ستهيمن قوتان علبتان على هذا الجزء من العالم - إحداهما في زغرب، والأخرى في بلغراد، وإحداهما مرتبطة بواشنطن، والأخرى لا تخرج من نطاق كتلة سلافية تمتد حتى موسكو"⁽³⁹⁾.

وكانت حروب يوغسلافيا كذلك سبباً في إحتشاد جماعي فعلي للعالم الأرثوذكسي للوقوف خلف صربيا. فكان الروس القوميون، والضباط الجسكريون، والبرلمانيون، وقادة الكنيسة الأرثوذكسية صريحين في تأييدهم لصربيا، وفي الخط من قدر "الأثراك" الصربيين. وفي إنتقادهم للنهج الإستعماري الذي يتتبعه الغرب وحلف الناتو. وعمل القوميون الروس والصرب معاً

لإثارة معارضة في كلا البلدين ضد "النظام العالمي الجديد" الغربي. وكانت هذه المشاعر، إلى حد بعيد، يشترك بها عامة الشعب الروسي، فعلى سبيل المثال، عارض ٦٠ بالمائة من سكان موسكو الضربات الجوية التي شنها حلف الناتو في صيف عام ١٩٩٥. ووجدت الجماعات القومية الروسية بنجاح شباباً روس في عدة مدن رئيسة للالتحاق بـ "حركة الأخوان السلوفاك". وكما نقلت تقارير إعلامية، فإن ألفاً أو أكثر من الروس إصطفوا جنباً إلى جنب مع متطوعين قدامين من رومانيا واليونان للانضمام إلى القوات الصربية لكي ينازلوا الذين يصفونهم بأنهم "الفاشيون الكاثوليك" و "المحاربون الإسلاميون". وفي سنة ١٩٩٢، جرى نقل وحدة روسية ترتدي "زياً موحداً لفرسان القوزاق" لكي تعمل في البوسنة. وفي سنة ١٩٩٥، كان الروس يقدمون خدماتهم في وحدات النخبة العسكرية الصربية، وحسبما جاء في تقرير رُفع إلى الأمم المتحدة؛ فإن المقاتلين الروسين واليونانيين شاركوا في الهجوم الصربي على منطقة زيبا التي حرمت فيها الأمم المتحدة القتال⁽⁴⁰⁾.

وعلى الرغم من حظر التسليح، قام أصدقاء صربيا الأرثوذكسين بتزويدها بالأسلحة والمعدات والتجهيزات العسكرية التي تحتاجها. وفي مطلع عام ١٩٩٣، باعت المنظمات العسكرية والاستخباراتية الروسية بيعاً ظاهرياً إلى صربيا أسلحة يبلغ ثمنها ٣٠٠ مليون دولار، شملت دبابات من طراز تي - ٥٥، وصواريخ مضادة للصواريخ، وصواريخ مضادة للطائرات. وكما نقلت تقارير إعلامية، ذهب فنون من القوات العسكرية الروسية إلى صربيا لتشغيل وللأشراف على تشغيل هذه المعدات ولتدريب الصرب على تشغيلها. وإمتلك صربيا أسلحةً جاءها من دول أرثوذكسية أخرى، وكانت منها رومانيا وبلغاريا "أنشط" الواهبين، وأوكرانيا مصدر آخر للأسلحة. وعلاوة على ذلك، قامت قوات حفظ السلام الروسية في سلوفينيا الشرقية بتغيير وجهة الإمدادات التي ترسلها الأمم المتحدة لكي تذهب إلى الصرب، وسهلت حركة القوات العسكرية الصربية في تلك المنطقة، وساعدت القوات الصربية في حصولها على الأسلحة⁽⁴¹⁾.

وعلى الرغم من العقوبات الاقتصادية، كانت صربيا قادرة على إقامة أود نفسها بنحو معقول وتبقى على خير ما يرام نتيجة لعمليات التهريب الضخمة للوقود والمواد الغذائية القادمة من مدينة تيمشوارا التي كان ينظمها مسئولون في الحكومة الرومانية، وعمليات التهريب القادمة

من ألبانيا التي كانت تنظمها الشركات الإيطالية في بادئ الأمر ومن ثم شركات يونانية شجعتها وتسترت عليها الحكومة اليونانية. وكانت الشحنات من المواد الغذائية، والكيمياوية، والحواسيب، وبضائع أخرى قادمة من اليونان تُمر عبر أراضي مقدونيا إلى داخل صربيا وتخرج عبرها كميات من البضائع الصربية المصدرة تضاهي الكميات الداخلة⁽⁴²⁾. إن إمتزاج إغراء الدولار بالتعاطف مع نسب الثقافة جعل العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة صربيا محض سخرية، كما سخر هذا الإمتزاج من الحظر على التسلح الذي فرضته الأمم المتحدة على جميع جمهوريات يوغسلافيا السابقة.

وفي جميع مراحل حروب يوغسلافيا، كانت الحكومة اليونانية تنأى بنفسها عن الإجراءات التي يقرها الأعضاء الغربيين في حلف الناتو، وتعترض على العمل العسكري الذي يقوم به حلف الناتو في البوسنة، وتؤيد الصرب في قاعات وأروقة الأمم المتحدة، ونحاول إقناع الولايات المتحدة أن ترفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على الصرب. وفي سنة ١٩٩٤، فُإن رئيس الوزراء اليوناني أندرياس بابانديرو الذي كان يشدد على أهمية الرابطة الأرثوذكسية مع صربيا، هاجم، علانية، الفاتيكان، وألمانيا، والإتحاد الأوروبي بسبب تعطلهم في توسيع الاعتراف الدبلوماسي بسلوفينيا وكرواتيا⁽⁴³⁾ عند نهاية سنة ١٩٩١.

ولأن الرئيس بوريس يالسن كان القائد لطرف مشارك في الحرب من المستوى الثالث، فإنه كان يعاني من الضغط المسلط عليه من ناحيتين متعاكستين، فمن ناحية تدفعه الرغبة في الحفاظ على العلاقات الجيدة مع الغرب وتوسيعها والاستفادة منها، ومن ناحية أخرى تجّره رغبة في مساعدة الصرب ونزع أسلحة معارضته السياسية التي كثيراً ما إتهمته بالركون للغرب. وعلى أية حال، فازت هذه الرغبة الأخيرة، فكان الدعم الدبلوماسي الروسي لتأييد الصرب يتكرر كثيراً ودائماً. وماين سنّي ١٩٩٣-١٩٩٥، إعتزضت الحكومة الروسية بقوة على فرض عقوبات إقتصادية أخرى أكثر تشدداً على صربيا، وصوت البرلمان الروسي تصويتاً كاد يكون بالإجماع لمصلحة رفع العقوبات الاقتصادية القائمة على الصرب. وكذلك دفعت روسيا الأمور باتجاه تضيق خناق حظر التسلح المفروض على المسلمين، وباتجاه تنفيذ عقوبات إقتصادية ضد كرواتيا. وفي كانون الأول من سنة ١٩٩٣، حثت روسيا الأمم المتحدة على تخفيف العقوبات الاقتصادية

لكي تسمح لها بإمداد صربيا بالغاز الطبيعي لتستعمله في الشتاء، وكان هذا مشروع قرار أحبطته الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى. وفي سنة ١٩٩٤، ومرة أخرى في سنة ١٩٩٥، أبدت روسيا معارضة لا تلين للضربات الجوية التي شنها حلف الناتو ضد صربيو البوسنة. وفي السنة الأخيرة أدان مجلس الشيوخ الروسي ذلك القصف وكان التصويت تأييداً لهذه الإدانة يكاد يكون بالإجماع، وطالب المجلس باستقالة وزير الخارجية أندريه كوزيروف بسبب عجزه عن الدفاع عن المصالح القومية الروسية في البلقان. وكذلك في سنة ١٩٩٥، ألحمت روسيا حلف الناتو بارتكاب "إبادة جماعية" ضد الصرب. وحذر الرئيس يالسنس من أن ذلك القصف المستمر من شأنه أن يؤثر تأثيراً بليغاً على التعاون الروسي مع الغرب ويشمل حتى الشراكة الروسية في عضوية الناتو من أجل السلام. فتساءل يالسنس قائلاً: "كيف يمكننا التوصل إلى إتفاق مع الناتو عندما يقوم حلف الناتو الآن فيقصف الصرب بالقنابل؟". كان الغرب بنحو واضح يعمل بمعايير مزدوجة: "فكيف يصح، أنه حينما يهجم المسلمون لا يتخذ أي إجراء ضدهم؟ أو حتى حينما يهجم الكروات؟"⁽⁴⁾. وكذلك عارضت روسيا بثبات محاولات تعليق حظر التسليح المفروض على جمهوريات يوغسلافيا السابقة، الذي كان أثره العميق على مسلمي البوسنة، وكانت تحاول بين الحين والآخر تضيق الخناق ذلك الحظر.

وبطرق أخرى متنوعة، وظفت روسيا مكانتها في الأمم المتحدة وفي تجمعات أخرى للدفاع عن المصالح الصربية. وفي كانون الأول من عام ١٩٩٤، أشهرت حق النقض (الفيتو) على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، قدمته الدول المسلمة، وكان سيمنع نقل الوقود من صربيا إلى صربيو البوسنة وكرواتيا، وفي نيسان من سنة ١٩٩٤، أحبطت روسيا قراراً للأمم المتحدة يدين الصرب بارتكاب عمليات التطهير العرقي. وكذلك منعت تعيين أي شخص من الدول الأعضاء في حلف الناتو بوظيفة مدعي عام على جرائم الحرب في الأمم المتحدة لأنه ربما ينحاز إلى طرف فيكون ضد الصرب، وإعترضت على إتهام القائد العسكري راتكو ملادك وهو من صربيي البوسنة بتهمة وجهتها إليه المحكمة الدولية لجرائم الحرب، ومنحت ملادك حق اللجوء السياسي في روسيا⁽⁵⁾. وفي أيلول من سنة ١٩٩٣، أوقفت روسيا تجديد التفويض الصادر من الأمم المتحدة للجنود الـ ٢٢,٠٠٠ من قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام العاملة في يوغسلافيا السابقة. وفي

صيف ١٩٩٥، إعتزضت روسيا لكنها لم تستعمل حق النقض على قرار مجلس الأمن الذي يفوض ١٢,٠٠٠ جندي يضافون إلى الموجودين أصلاً من قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهاجمت الإعتداء الكرواتي على صربي كرايينا وفشل الحكومات الغربية في القيام بإجراء ضد ذلك الإعتداء.

وكان أوسع إحتشاد حدث في حضارة وأقواها تأثيراً هو الإحتشاد الذي قام به العالم المسلم نيابة عن مسلمي البوسنة. وكانت الحركة البوسنية ذات شعبية عالمية في الدول المسلمة؛ وجاء العون للبوسنيين من مصادر متنوعة منها عامة ومنها خاصة؛ فكانت الحكومات المسلمة، وبنحو أشد وضوحاً حكومتا إيران والمملكة العربية السعودية تتنافس إحداها مع الأخرى لتقديم الدعم وفي محاولة إكتساب التأثير الذي يؤلده ذلك الدعم. إذ أن السنة والشيعية، والأصوليين والعلمانيين، والمجتمعات المسلمة العربية وغير العربية من المغرب وحتى ماليزيا كلها شاركت في هذا الإحتشاد. وتراوحت مظاهر التأييد الإسلامي للبوسنيين من المساعدات الإنسانية (بضمنها ٩٠ مليون دولار رفعت إليهم في سنة ١٩٩٥ من المملكة العربية السعودية) ومن خلال التأييد الدبلوماسي والمساندة العسكرية الكبيرة وحتى أعمال العنف، مثل قتل إثنا عشر كرواتياً في سنة ١٩٩٣ في الجزائر قام به متطرفون إسلاميون وأعلنوا بأنه "كان رداً على ذبح إخواننا في دين الإسلام الذين قد قطعت أعناقهم في البوسنة"⁽⁴⁶⁾. وكان لهذا الإحتشاد أثر كبير على مجريات الحرب. فكان ضرورياً ضرورة لا يُستغنى عنها لكي تبقى الدولة البوسنية قائمة ولكي تفلح في إستعادة أرضها بعد أن حقق الصرب إنتصارات كبيرة كاسحة على تلك الأرض. وحفز ذلك الإحتشاد تحفيزاً عظيماً على أسلمة المجتمع البوسني وتعريف هوية المسلمين البوسنيين بالمجتمع الإسلامي العالمي. وأوجدت حافزاً لدى الولايات المتحدة لتكون متعاطفة مع الإحتياجات البوسنية.

وعبرت الحكومات المسلمة أفراداً أو جماعات مراراً وتكراراً عن تضامنها مع إخوانهم في الدين البوسنيين. وأخذت إيران على عاتقها دفة القيادة في سنة ١٩٩٢، فكانت تصف الحرب بأنها نزاع ديني ضد الصربيين المسيحيين الذين يقومون بإبادة المسلمين البوسنيين. وتحدث في هذا الشأن فؤاد عجمي قائلاً؛ إن إيران بتوليها هذه القيادة جعلت "لقيام الدولة البوسنية رصيلاً"

وصنعت المثال الذي يحتذى به وأوجدت الحافز لدى مراكز القوى المسلمة الأخرى مثل تركيا والمملكة العربية السعودية للاقتداء به. وبوجود هذا التحفيز الإيراني أخذت منظمة المؤتمر الإسلامي القضية على عاتقها وأنشأت مجموعة مهمتها الضغط والعمل من أجل الحركة البوسنية في الأمم المتحدة. وفي آب من سنة ١٩٩٢، استنكر ممثلو الدول الإسلامية في الجمعية العامة للأمم المتحدة الإبادة الجماعية المزعومة، وبالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي قدمت تركيا مشروع قرار يدعو إلى تدخل عسكري طبقاً لما تنص عليه المادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة. وضربت الدول المسلمة موعداً نهائياً في مطلع سنة ١٩٩٣ تمهل الغرب فيه من أجل أن يتخذ إجراءً يحمي البوسنيين أما بعد ذلك الموعد فإنها ستكون حرة في إمداد البوسنة بالأسلحة. وفي أيار من عام ١٩٩٣، شجبت منظمة المؤتمر الإسلامي الخطة التي وضعتها الأمم الغربية وروسيا لتوفير الملاذ الآمن للمسلمين وللمراقبة الحدود المشتركة مع صربيا لكنها لا تتضمن أي تدخل عسكري. فطالبت المنظمة بأهاء الحظر على التسليح، وإستعمال القوة ضد الأسلحة الثقيلة الصربية، وضد الغارات العدوانية التي تنطلق من الحدود الصربية، وإدخال قوات عسكرية من الدول المسلمة في قوات حفظ السلام. وفي الشهر التالي، وعلى الرغم من الإعتراضات الغربية والروسية، جسعت منظمة المؤتمر الإسلامي لتحضر مؤتمر الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان لكي تأيد فيه قراراً يدين إعتداءات الصرب والكروات، ولكي تدعو الأمم المتحدة إلى إهاء الحظر على التسليح. وفي تموز من سنة ١٩٩٣، عرضت منظمة المؤتمر الإسلامي، وهو أمر أخرج الغرب نوعاً ما، أن ترسل المنظمة ١٨,٠٠٠ جندي لحفظ السلام ليكونوا تحت تصرف الأمم المتحدة في عملية حفظ السلام، وكان هؤلاء الجنود سيأتون من إيران، وتركيا، وماليزيا، وتونس، وباكستان، وبنغلادش. فأشهرت الولايات المتحدة حق النقض على إشترك إيران في هذه القوات، وإعتراض الصربيون بقوة على القوات التركية. وهؤلاء الأخيرين، على الرغم من هذا الإعتراض، جاءوا إلى البوسنة في صيف سنة ١٩٩٤، وبحلول سنة ١٩٩٥ أصبحت قوات الحماية التابعة للأمم المتحدة تتألف من ٢٥,٠٠٠ جندي بضمنهم ٧٠٠٠ جندي من تركيا، وباكستان، وماليزيا، وإندونيسيا، وبنغلادش. وفي آب سنة ١٩٩٣، جاء وفد من منظمة المؤتمر الإسلامي، يقوده وزير الخارجية التركي، يحاول إقناع بطرس بطرس غالي و ورن كرستوفر ليويديا ضربات جوية عاجلة يقوم بها

حلف الناتو لحماية البوسنيين من الهجمات الصربية. وكما نقلت تقارير إعلامية، فإن فشل الغرب في القيام بهذا الأجراء تسبب في توترات خطيرة بين تركيا وحلفائها في حلف الناتو⁽⁴⁷⁾.

وتبعاً لذلك، أجرى رئيس الوزراء التركي ورئيس الوزراء الباكستاني زيارةً إلى سراييفو، تم الترويج لها شعبياً أحسن ترويج، ليجسدا على أرض الواقع إهتمام المسلمين، وكررت منظمة المؤتمر الإسلامي مرة أخرى مطالبها بالمساعدة العسكرية لحماية البوسنيين. وفي صيف سنة ١٩٩٥، أدى فشل الغرب في الدفاع عن المناطق الآمنة التي حرمت الأمم المتحدة عليها القتال من الهجمات الصربية إلى أن توافق تركيا على تقديم العون العسكري إلى البوسنة وأن تدرب الجنود البوسنيين، وأن تلزم ماليزيا نفسها ببيعهم أسلحة بانتهاك للحظر الذي فرضته الأمم المتحدة، وأن توافق الإمارات العربية المتحدة على مدّهم بالأموال اللازمة لسد حاجاتهم العسكرية والإنسانية. وفي آب من سنة ١٩٩٥، أعلن وزراء خارجية تسع دول أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بأن حظر التسليح الذي فرضته الأمم المتحدة باطل المفعول وفي أيلول من نفس السنة وافق الأعضاء الإثنان والخمسون للمنظمة على تقديم إسناد في السلاح والإقتصاد إلى البوسنيين.

وفي حين لم تؤد أية قضية أخرى تأييداً تم الإجماع عليه بأكثر من هذا الإجماع في جميع أرجاء العالم الإسلامي، كان لمازق مسلمي البوسنة وقع خاص في تركيا. فقد كانت البوسنة جزءاً من الإمبراطورية العثمانية حتى سنة ١٨٧٨ في الواقع الفعلي وحتى سنة ١٩٠٨ في الصلة النظرية، ويؤلف المهاجرون واللاجئون البوسنيين ٥ بالمائة تقريباً من سكان تركيا. إن التعاطف من أجل الحركة البوسنية والفضب عند إدراك فشل الغرب في حماية البوسنيين كانا طاغين على الشعب التركي، فاستثمر حزب الرفاء التركي الإسلامي المتطرف المعارض هذه القضية ضد الحكومة. وفي مقابل ذلك، شدد مسئولو الحكومة على مسؤوليات تركيا الخاصة فيما يتعلق بجميع مسلمي البلقان، وكانت الحكومة بين الحين والآخر تحت على تدخل الأمم المتحدة عسكرياً لضمان حماية مسلمي البوسنة⁽⁴⁸⁾.

إلى حد بعيد، كانت المساعدة الأهم على الإطلاق التي قدمتها الأمة إلى المسلمين البوسنيين هي العون العسكري الذي شمل: أسلحة، وأموالاً لشراء الأسلحة، وتدريب عسكري، ومتطوعين. وبعد قيام الحرب مباشرة دعت الحكومة البوسنية المجاهدين للمجيء إلى البوسنة، وبلغ

عدد المتطوعين الإجمالي، نقلاً عن تقارير إعلامية، حوالي ٤٠٠٠ متطوع، وهو عدد أكثر من عدد الأجانب الذين قاتلوا سواء كانوا إلى صف الصربيين أو الكرواتيين. وضم هذا العدد وحدات من الحرس الجمهوري الإيراني وكثير من الذين قاتلوا في أفغانستان. وكان بينهم مواطنين من باكستان، وتركيا، وإيران، والجزائر، والمملكة العربية السعودية، ومصر، والسودان، علاوة على ضيوف البانيين وأثراك، وعمال كانوا يشتغلون بأعمال متنوعة من ألمانيا، والنمسا، وسويسرا. وتكفلت المنظمات الدينية السعودية بتجنيد كثير من المتطوعين؛ فقتل أربعة وعشرون سعودياً في الأشهر الأولى من الحرب في سنة ١٩٩٢. وكانت جمعية الشباب المسلم العالمية تنقل الجرحى من القتالين بالطائرات لتعود بهم إلى مدينة جدة لأحاطتهم بالرعاية الطبية. وفي خريف سنة ١٩٩٢، وصلت مجموعات مدربة على حرب العصابات من حزب الله الشيعي اللبناني لتدريب الجيش البوسني، وتولى مهمة هذا التدريب فيما بعد على نحو واسع الحرس الجمهوري الإيراني. وفي ربيع عام ١٩٩٤، جاء في تقارير أجهزة الاستخبارات الغربية بأن وحدة من الحرس الجمهوري الإيراني تتألف من ٤٠٠ شخص كانت تنظم عصابات متطرفة وخلايا إرهابية. وتحدث بهذا الشأن أحد المسؤولين الأمريكيين قائلاً: "إن الإيرانيين يرون هذا الأمر بأنه سبيل للوصول إلى الأحشاء الداخلية الرخوة لأوروبا". ونسباً لتقارير الأمم المتحدة، فإن المجاهدين دربوا ٣٠٠٠—٥٠٠٠ بوسني لتكوين فرق خاصة للإسلاميين المتطرفين. واستعملت الحكومة البوسنية المجاهدين من أجل القيام بـ "نشاطات إرهابية، وغير شرعية، وقوة لإحداث صدمة"، برغم أن هذه الوحدات كثيراً ما كانت تضايق السكان المحليين وتتسبب بمشاكل أخرى للحكومة. واشترطت إتفاقات ديتون أن يرحل كل المقاتلين الأجانب عن البوسنة لكن الحكومة البوسنية ساعدت بعض المقاتلين على البقاء فيها بواسطة منحهم حق المواطنة البوسنية وسجلت الحرس الجمهوري الإيراني على أنهم عمال إغاثة. وقال مسئول أمريكي في سنة ١٩٩٦ عذراً: "إن الحكومة البوسنية مدينة لهذه الجماعات وبخاصة الإيرانيين منهم بالكثير. ولقد أثبتت الحكومة بأنها غير قادرة على مواجهتهم، وفي خلال اثنا عشر شهراً سنكون نحن راحلين لكن المجاهدين عازمين على البقاء"⁽⁴⁹⁾.

وساهمت الدول الغنية للأمة، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية وإيران، بمبالغ ضخمة من الأموال لتطوير القوة العسكرية البوسنية. وفي الأشهر الأولى من الحرب التي إنطلقت في نسنة

١٩٩٢، قدمت الحكومة السعودية ومصادر خاصة ١٥٠ مليون دولار مساعدة للبوسنيين، وزعموا أنها من أجل الأغراض الإنسانية ولكن عُرف على نطاق واسع فيما بعد أنها كانت تستخدم بقسمها الأكبر من أجل الأغراض العسكرية. ونقلت تقارير إعلامية بأن البوسنيين حصلوا على ١٦٠ مليون دولار ثمناً لأسلحة في خلال أول سنتين من الحرب. وماين سنخي ١٩٩٣-١٩٩٥، تلقى البوسنيون ٣٠٠ مليون دولار أخرى لشراء الأسلحة علاوة على ٥٠٠ مليون دولار كانت غايتها الظاهرية للمساعدة الإنسانية. وكانت إيران كذلك مصدراً رئيساً للدعم العسكري، وحسبما قاله مسئولون أمريكيان، فإن إيران كانت تنفق مئات الملايين من الدولارات في السنة على الأسلحة من أجل البوسنيين. وطبقاً لتقرير آخر، فإن نسبة تتراوح بين ٨٠ بالمائة إلى ٩٠ بالمائة من مبلغ إجمالي قدره ٢ مليار دولار وهو ثمن الأسلحة التي دخلت البوسنة في أثناء السنين الأولى من الإقتال، كانت قد ذهبت إلى المسلمين. ونتيجة لهذا العون المالي، كان البوسنيون قادرين على شراء آلاف الأطنان من الأسلحة. وكان من بين الشحنات المدونة في السجلات واحدة جاء فيها ٤٠٠٠ بندقية ومليون إطلاقة عتاد، وثانية جاء فيها ١١,٠٠٠ بندقية و ٣٠ مدفع هاون و ٧٥٠,٠٠٠ إطلاقة عتاد، وثالثة جاء فيها صواريخ أرض - أرض، وذخيرة، وسيارات جيب عسكرية، ومسدسات. وكل هذه الشحنات تم تصنييعها في إيران التي كانت المصدر الرئيس للأسلحة، لكن تركيا وماليزيا كانتا أيضاً مولتي أسلحة كبيرتين. فكانت بعض الأسلحة تُنقل جواً مباشرة إلى البوسنة، إلا أن أغلبها جاء عبر كرواتيا، فأما أن تمر عبر أجوائها إلى زغرب ومن ثم تواصل طريقها عبر البر، أو أنها تأتي عن طريق البحر إلى ميناء سبلت أو غيره من الموانئ الكرواتية ومن ثم تتابع طريقها عبر البر حتى تدخل البوسنة. وفي مقابل السماح بهذا العبور، إستولى الكرواتيون على جزء من هذه الأسلحة، وحسبما نقلته تقارير إعلامية، فإنهم إستولوا على ثلث تلك الأسلحة، ولأنهم كانوا يتحسبون بوعي بأنهم يمكن أن يقاتلوا البوسنيين فعلاً في المستقبل، منعوا تمرير الدبابات والمدفعية الثقيلة عبر أراضيهم⁽⁵⁰⁾.

إن المال، والرجال، والتدريب، والأسلحة التي جاءت من إيران، والمملكة العربية السعودية، وتركيا، وذول مسلمة أخرى مكنت البوسنيين من أن يحولوا ما كان يسمى كسل شخص بالجيش "الخرب" إلى قوة عسكرية كفوءة ذات أسلحة ومعدات جيدة باعتدال، وبحلول

شتاء عام ١٩٩٤، نقلت تقارير المراقبين من خارج النزاع بأنه حدث تطور كبير في زيادة تماسكه التنظيمي وتعاضف فعاليته العسكرية^(٥١). ولكي يجعل البوسنيون قدرتهم العسكرية الجديدة تعمل في ميدان المعركة، فإنهم كسروا وقف إطلاق النار وشنوا هجمات ناجحة في بادئ الأمر على المليشيات الكرواتية ومن ثم، في أواخر الربيع، هجموا على الصربيين. وفي خريف سنة ١٩٩٤، تحركت الفرقة الخامسة البوسنية خارج المنطقة الآمنة التي حرمت فيها الأمم المتحدة القتال في مدينة ييهاك ثم إندلغت خلف القوات الصربية لتصنع بذلك أكبر نصر بوسني منذ بداية الحرب وحتى ذلك الحين وإستردت به أراضي شاسعة من الصرب الذين كان يقيد حركتهم حظر ضربه الرئيس ميلوزوفتش على إسناد كان يقدم إليهم. وفي آذار من سنة ١٩٩٥، خرق الجيش البوسني مرة أخرى هدنة بين الطرفين وشرع بتقدم كبير بالقرب من مدينة توزلا، وهو التقدم الذي أعقبه هجوم حول سراييفو. إن الدعم الذي قدمه النشطاء المسلمين للحكومة البوسنية كان ضرورياً وعاملاً حاسماً مكّنها من النهوض بهذه التغيرات في الميزان العسكري في البوسنة.

كانت الحرب في البوسنة حرباً بين حضارات. فالأطراف الثلاثة من المستوى الأول التي إشتبكت فيها جاءت من ثلاث حضارات مختلفة وتؤمن بأديان مختلفة. وماعدا حالة واحدة إستثنائية، فإن اللاعبين المشاركين من المستويين الثاني والثالث تبعوا الخط الحضارتي تماماً. فالدول والمنظمات المسلمة إحتشدت على نطاق العالم لتقف خلف المسلمين البوسنيين وبالضد من الكروات والصرب. وقامت الدول والمنظمات الأرثوذكسية عالمياً بمساندة الصرب ووقفت بالضد من الكروات والمسلمين. وقامت الحكومات والنخب الغربية بدعم الكروات وعاقبت الصرب بقسوة، وكانت بعامتها غير مكترثة بالمسلمين أو بخائفة منهم. وبينما كانت معارك الحرب مستعرة، كانت الأحقاد، والإنقسامات بين الجماعات تزداد اتقاداً وعمقاً وتزداد قوة تمسكها هوياتها الدينية والحضارية، وحدث ذلك على نحو واضح عند المسلمين. وعلى أية حال، إن الدروس التي يمكن أن يستخلصها المرء من الحروب البوسنية هي، أولاً، يمكن أن يعتمد المشاركون في المستوى الأول في حروب خط الصدع على المساعدة التي قد تكون كبيرة وضرورية من نسبائها الحضارتيين، ثانياً، إن مثل هذا العون قد يؤثر على مجريات الحرب، ثالثاً؛

إن حكومات وشعوب حضارة ما لا تحرق دماً أو تستهلك كثيراً لمساعدة أناس يتتبعون إلى حضارة أخرى يقاتلون في حرب لخط صدمع.

وكان الإستثناء الوحيد الجزئي لهذا النموذج الحضارتي هو الولايات المتحدة التي فضل قادتها مساندة المسلمين بنحو متكلف. ولكن، في العمل على أرض الواقع، كان الدعم الأمريكي محدوداً. فوافقت إدارة كلتن على إستعمال القوة الجوية الأمريكية ولكن لم توافق على إستعمال القوة البرية لحماية المناطق الآمنة التي حرمت فيها الأمم المتحدة القتال ودافعت عن إتهاء حظر التسليح. ولم تضغط ضغطاً جاداً على حلفائها لدعم البوسنيين، لكنها غضت النظر عن كلا الأمرين؛ شحنات الأسلحة الإيرانية إلى البوسنيين والتمويل السعودي لمشتريات الأسلحة البوسنية، وفي سنة ١٩٩٤ أمسكت عن التشديد على حظر التسليح^(٥٢). وبسبب قيامها بهذه الأمور، أثارت الولايات المتحدة عدوانية حلفائها في حلف الناتو، وقادت إلى ظهور ما كان يُدرك على نطاق واسع بأنه أزمة كبيرة في منظمة الناتو. وبعد أن تم التوقيع في إتفاقات ديتون^{٥٣}، وافقت الولايات المتحدة على التعاون مع المملكة العربية السعودية ودول مسلمة أخرى لتدريب وتجهيز القوات البوسنية. لهذا، يطرح السؤال التالي نفسه؛ لماذا كانت الولايات المتحدة في أثناء الحرب وبمعداها هي الدولة الوحيدة التي تخرج عن القالب الحضارتي وتصور الدولة غير المسلمة الوحيدة التي تدعم مصالح البوسنيين وتعمل مع الدول المسلمة وبالنسبة عنهم؟ ما الذي يفسر هذا السلوك الأمريكي؟ وأحد الاحتمالات هو إن هذه الحالة لم تكن فعلاً حالة شاذة، بل الأحرى عملاً بسياسة واقعية حضارية محسوبة بدقة. فمن طريق الوقوف إلى صف البوسنيين والمطالبة، التي لم تكن ناجحة، بإتهاء الحظر، كانت الولايات المتحدة تحاول أن تقلل من تأثير الدول المسلمة الأصولية مثل إيران و السعودية على البوسنيين الذين كانوا فيما مضى علمانيين وذوي توجهات أوربية. ولكن إذا كان هو هذا الدافع وراء سلوك الولايات المتحدة، فلماذا قبلت إذن بالمساعدة الإيرانية والسعودية، ولماذا لم تدفع الأمور بقوة أشد نحو إتهاء الحظر الذي لو تم لكان قد منح الشرعية للمساعدة الغربية؟ ثم لماذا لم يحذر المسئولون الأمريكيان جهاراً من أخطار الأصولية الإسلامية المتطرفة في دول البلقان؟ ثمة تفسير آخر للسلوك الأمريكي وهو أن حكومة الولايات المتحدة

^{٥٢} هي الإتفاقات التي جرت برعاية الأمم المتحدة في مدينة ديتون وأثمت حروب يوغسلافيا بتوقيع جميع أطراف النزاع فيها. المترجم.

كانت تحت ضغط يسلطه عليها أصدقاؤها من العالم المسلم، والضغط الأشد وضوحاً جاء من تركيا والسعودية، فأدعت إلى رغبتها لكي تحافظ على علاقات جيدة معها. إلا أن هذه العلاقات تضرب جنورها في إلتقاء المصالح التي لا تتعلق بالبوينة، ولم يكن يحتمل أن يصيبها ضرر ذو شأن بسبب فشل أمريكي في مساعدة البوينة. وعلاوة على ذلك، فإن هذا التفسير لم يكن ليسين السبب الذي جعل الولايات المتحدة تقبل ضمناً بدخول كميات هائلة من الأسلحة الإيرانية إلى البوينة في وقت كانت فيه تتحدى إيران بين الحين والآخر على الجبهات الأخرى، وكانت السعودية تتنافس مع إيران للفوز بالتأثير في البوينة.

على الرغم من أن إعتبارات السياسة الواقعية الحضارية ربما تكون قد لعبت دوراً ما في صياغة المواقف الأمريكية، تظهر عوامل أخرى لتبدو أنها كانت أشد تأثيراً. فالأمريكيون يرغبون في تعريف قوى الخير وقوى الشر في أي نزاع أجنبي ثم يجعلوا أنفسهم إلى صف الأول. وإن القطاعات التي إرتكبتها الصرب في وقت مبكر من الحرب جعلت صورتهم أمام الأمريكيان صورة لـ "أناس أشرار" يقتلون الأبرياء، ويقترون الإبادات الجماعية، بينما كان البوسنيون قادرين على أن يرسموا لأنفسهم صورة الضحايا بلا منقذ. وفي جميع مجريات الحرب لم تنبه الصحافة الأمريكية إلا قليلاً لعمليات التطهير العرقي التي يقوم بها الكروات والمسلمون والجرائم الحرب أو للإنتهاكات التي قامت بها القوات البوسنية في المناطق الآمنة التي حرمت فيها الأمم المتحدة القتال وقرارات وقف إطلاق النار. كما عبرت عن ذلك ريبيكا ويست بقولها: "أصبح البوسنيون، عند الأمريكيان، الشعب البلقاني المدلل الذي جعل في قلوبهم وثبت فكرة أنهم يعانون وأبرياء، وأنهم المذبوحون دائماً وأبداً، وما كانوا يوماً جزائرين أبداً"⁽⁵³⁾.

وكانت النخب الأمريكية كذلك تميل إلى البوسنيين ميلاً يفضلهم، بسبب أن البوسنيين يحبون فكرة الدولة المتعددة الثقافات، وفي المراحل المبكرة من الحرب رسمت الحكومة البوسنية هذه الصورة لنفسها بنجاح. وفي أثناء كل التقلبات التي مرت بها الحرب ظلت السياسة الأمريكية متمسكة بعناد بفكرة أن تكون البوينة متعددة الأعراق على الرغم من أن صربي وكرواتي البوينة يرفضونها بأغليبيتهم الساحقة. وبرغم أن إنشاء دولة متعددة الأعراق كان أمراً مستحيلاً بنحو واضح، كما تؤمن النخب الأمريكية بهذا الأمر كذلك، مادامت إحدى الجماعات العرقية

كانت ترتكب المجازر لإبادة الجماعة الأخرى، دجبت هذه النخب بين هذه الصور المتناقضة في عقولها فأنتجت تعاطفاً واسع النطاق مع الحركة البوسنية. وهكذا، فإن المثالية، وأخلاقية التمسك بالفضيلة، والغرائز الإنسانية، والسذاجة، والجهل الأمريكية فيما يتعلق بالبلقان جعلت النخب مؤيدة للبوسنيين ومعادية للصرب. وفي نفس الوقت، فإن غياب مصالح أمنية أمريكية ذات شأن في البوسنة وغياب أية رابطة ثقافية معها لم يجعل لدى حكومة الولايات المتحدة من سبب لفعل الكثير لكي تساعد البوسنيين بإستثناء السماح للإيرانيين والسعوديين بتسليحهم. وبسبب أن الحكومة الأمريكية كانت ترفض إدراك الغايات التي قامت من أجلها الحرب، فلما جعلت حلفائها ينفرون عنها، وأطالت أمد الإقتال، وساعدت على قيام دولة مسلمة في البلقان متأثرة من أساسها بقوة بأيران. وفي نهاية المطاف، شعر البوسنيون بمرارة جارحة في أعماق نفوسهم من الولايات المتحدة، التي تحدثت بفخامة وتشامخ ولم تعط إلا الشح، بينما شعروا بعظيم الإمتنان لنسبائهم المسلمين، الذين أنوهم في محتهم بالمال والأسلحة التي كانت ضرورية لبقائهم وتحقيق إنتصارات عسكرية.

وتحدث برنارد — هنري لفي مشيراً إلى البوسنة قائلاً؛ ”إن البوسنة هي إسبانيا الجديدة“، وإتفق مع هذا الرأي رأي محرر صحيفة سعودي بقوله؛ ”لقد أصبحت الحرب في البوسنة والمهرسك النظير العاطفي الذي يماثل القتال ضد الفاشية في الحرب الأهلية الإسبانية. فأولئك الذين ماتوا هناك يُحسبون شهداء حاربوا من أجل إنقاذ رفاقهم المسلمين“⁽⁵⁴⁾. إن هذه المقارنة تدل على فطنة. إذ في طور من أطوار الحضارات تغدو البوسنة وكأنها إسبانيا في عين كل طرف. فكانت الحرب الأهلية الإسبانية حرباً بين أنظمة سياسية وأيدولوجيات، أما الحرب البوسنية فهي حرب بين حضارات وأديان. فهب الديمقراطيون، والشيوعيون، والفاشيون إلى إسبانيا كل يقاتل في خندق أخوانه في الأيدولوجية، وقامت الحكومات الديمقراطية، والشيوعية، وبنحو مقيم بالحيوية والنشاط الحكومات الفاشية منها بتقديم العون لهم. وشهدت الحروب اليوغسلافية احتشاداً هائلاً للدعم القادم من الخارج قامت به الدول المسيحية الغربية، والدول المسيحية الأرثوذكسية، والدول المسلمة إلى نسبائها الحضاريتين ونيابة عنهم. وأصبحت القوى الرئيسة للأرثوذكس، والإسلام، والغرب كلها مشتبكة بعمق في الدراع. وبعد أربعة سنين وضعت

الحرب الأهلية الإسبانية أوزارها عند نهاية واضحة المعالم، وهي إنتصار قوات الزعيم فرانكو. أما الحروب التي دارت رحاها بين المجتمعات الدينية في البلقان فربما تتمد أو حتى تتوقف إلى زمن ما، ولكن لا يُرجح أن يحقق أي طرف فيها نصراً حاسماً، وإن عدم حدوث إنتصار يعني أن الحرب لم تنتهي. وكانت الحرب الأهلية الإسبانية مقدمة إستهلاكية للحرب العالمية الثانية، أما الحرب البوسنية فهي واقعة من أشد الوقائع دموية في الإصطدام الذي لا ينقطع بين الحضارات.

إيقاف حروب خط الصدع

"لكل حرب نهاية" هذا ما تقوله الحكمة التقليدية. فهل تنطبق هذه الحكمة على حروب خط الصدع؟ نعم و لا. فرمما يتوقف العنف على خط لصدع تماماً لفترة من الزمن لكنه نادراً ما ينتهي بلا رجعة. ومن الخصائص المميزة لحروب خط الصدع حدوث هدنات متعاقبة، وتوقيات في إطلاق النار، وقيام هدنات عسكرية، لكنها لا تتوقف بمعاهدات سلام شاملة يجري فيها حل القضايا السياسية المركزية. فلحروب خط الصدع خصيصة التوقف تارة — والقيام تارة أخرى لأنها تضرب بجذورها عميقاً في نزاعات خط الصدع التي تتضمن علاقات عدوانية راسخة بين جماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة. وهذه النزاعات، بدورها، تنشأ بسبب التجاور المكاني الجغرافي، والأديان والثقافات المختلفة، والبنى الاجتماعية المنعزلة، والذكريات التاريخية للمجتمعين المتجاورين. وبعد مسيرة قرون، ربما تنمو هذه النزاعات وتتطور فرمما يخفي النزاع الأصل. أو ربما يخفي النزاع بسرعة ووحشية إذا ما أفنت إحدى الجماعات الجماعة الأخرى. أما إذا لم يقع أي من هذين الأمرين، فإن الصراع سيظل قائماً، وتظل النوبات المتعاقبة من العنف مستمرة. إن حروب خط الصدع ذات نوبات متقطعة؛ فهذه الحروب لا يمكن إنهاؤها.

ولكي يحدث توقف مؤقت حقيقي في حرب لخط صدع عادة ما يعتمد على إكمال أمرين. الأول؛ بلوغ الأطراف المشتبكة في المستوى الأول حالة الإنهاك. فعند مرحلة ما من الحرب عندما يكون عدد القتلى والجرحى قد بلغ عشرات الآلاف، وتصل أعداد اللاجئين مئات الآلاف، وتستحيل مدن مثل — بيروت، وغروزني، وفوكوفار^٩ — إلى أكوام من الحجر المثلث، وتبدأ

^٩ مدينة كرواتية على بحر الدانوب تقع على الحدود السياسية الفاصلة بين كرواتيا وصربيا. المترجم

الناس بالصراخ "هذا جنون، هذا جنون، هذا يكفي، حدث ما فيه الكفاية". ولا يعود الأصوليون المتطرفون في كلا الجانبين قادرين على إثارة روح الانتقام الشعبية، فإن المفاوضات التي انقطعت فجأة بعد عثرات وظلت بلا جدوى لسنين، تدب فيها الحياة من جديد، ويعود المعتدلون ليؤكدوا على قدراتهم ويصلون إلى إتفاق من نوع ما لكبح ربحي المذبحة. فبحلول ربيع عام ١٩٩٤، كانت الحرب التي ظلت نيرانها مشتعلة ست سنوات حول ناغورنو - كارباخ قد أهدأت الأرمنيين والأذربيجانيين كلاهما ولهذا السبب وافقا على هدنة. وفي خريف سنة ١٩٩٥، نقلت تقارير إعلامية ما يشبه ذلك، لتقول بأنه في البوسنة "صارت كل الأطراف منهكة"، فتبلورت إتفاقات ديتون^(٣٥). إلا أن مثل هذه التوقعات تكون محدودة بذاتها. فهي تمكن كلا الطرفين من الاسترخاء لفترة وسد النقص الذي أصاب مواردهما. ثم، عندما يرى أحد الطرفين فرصة للفوز بشئ، فإن الحرب تنلج من جديد.

وإن تحقيق توقف مؤقت يتطلب كذلك عامل ثاني وهو؛ تدخل أطراف أخرى غير الأطراف المشتبكة في المستوى الأول لها المصلحة والنفوذ لكي تجمع المقاتلين معاً. فحروب خط الصدع تكاد لا تتوقف قط عن طريق المفاوضات المباشرة بين الأطراف في المستوى الأول وحدهما، ولا تتوقف عن طريق توسط أطراف أخرى ليس لها مصلحة في توقفها إلا ما ندر. لأن الاختلاف الثقافي، والأحقاد الدفينة المستمكنة، والعنف المتبادل التي أبلى بها كل منهما الآخر تجعل الأمر عسيراً إلى أصعب حد على أطراف المستوى الأول أن تجلس معاً وتشرع بنقاش مثمر يتطلع إلى صيغة من وقف إطلاق النار. فالقضايا الأساسية مثل؛ من الذي يسيطر على أية أرض وعلى أي شعب وبأية صيغ، تظل عائمة على السطح وتمنع حصول إتفاق حتى على مسائل أكثر تحديداً من ذلك.

وفي بعض الأحيان، يمكن أن تحمل النزاعات بين دول أو جماعات ذات ثقافة مشتركة عبر وساطة يقوم بها طرف ثالث لا مصلحة له في النزاع يتقاسم معها ثقافتها، وله شرعية معترف بها في داخل عائلة تلك الثقافة، ولهذا السبب يمكن أن يثق به الطرفان المتنازعان ليجد حلاً لنزاع له جذور في قيم تلك الثقافة. فإستطاع البابا أن يتوسط بنجاح في نزاع الحدود التشيلي - الأرجنتيني. أما في النزاعات التي تقع بين جماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة، فلا توجد أطراف

ليس لها مصلحة فيها. إذ أن إيجاد فرد، أو مؤسسة، أو دولة يعتقد كلا الطرفين بأنها جديرة بالثقة هو أمر صعب إلى حد بعيد. فأي وسيط ممكن ينتمي إلى إحدى الحضارتين المتنازعتين أو إلى حضارة ثالثة وإن كانت ذات ثقافة ومصالح أخرى، فإنه لا يوحى بالثقة لأي طرف من طرفي النزاع. فإن البابا لن يستدعيه الشيشانيون والروس، أو التاميل والسنهاليزيون ليتوسط في حل نزاعات تقع بينهم. وكذلك، عادة ما تفشل المنظمات الدولية لأنها تفتقر القدرة على فرض تكاليف باهظة على طرفي النزاع أو تعرض عليهم فوائداً عظيمة لإنهائهم.

إن حروب خط الصدع لا ينهيها الأفراد، أو الجماعات، أو المنظمات التي لا مصلحة لها في إنهائها، ولكن تنهيها الأطراف ذات الشأن في المستويين الثاني والثالث الذين قد هرعوا إلى نصرة نسبائهم ولهم القدرة على التفاوض بشأن إتفاقات مع نظرائهم من الجانب الآخر، من ناحية، ولهم القدرة على إغراء نسبائهم للقبول بهذه الإتفاقات من ناحية أخرى. وبينما تزيد نصرة نسب الحاضرة من ضراوة الحرب وتطيل أمدتها، فهي كذلك بعامتتها ضرورية، برغم من أنها ليست شرطاً كافياً، لإحتوائها وإيقافها. وعادة لا يريد المناصرون من المستويين الثاني والثالث أن تتسع الحرب إلى أبعد من المقاتلين في المستوى الأول ولهذا السبب تحاول إبقاء الحرب تحت سيطرتهم. وللمشاركين في المستويين الثاني والثالث مصالح متنوعة أكثر من المتحاربين في المستوى الأول، الذين لا يشغلهم إلا على الحرب، وهم يهتمون بقضايا أخرى في علاقات بعضهم ببعض. ولهذا السبب، فعند منزعج ما من الحرب، يُحتمل أن يروا أن إيقاف الإحتراب يصب في مصلحتهم. وبسبب أنهم هرعوا لنصرة نسبائهم، فإن لهم حكم على نسبائهم، وهكذا يصير المناصرون هم الكابحون والموقفون للحرب.

أما الحروب التي ليس فيها أطراف من المستويين الثاني والثالث، فإن إحتمال توسعها أقل من الأخريات لكنها أصعب في وصولها إلى توقف، كما هو حال الحروب التي تنشب بين جماعات تنتمي إلى حضارات تفتقر إلى دول جوهرة. وإن حروب خط الصدع التي تتضمن تمرداً في داخل دولة قائمة وتفتقر إلى مناصرة ذات شأن هي كذلك تُجرّ معها مشاكل خاصة. فإذا استمرت الحرب لأية مدة طويلة من الزمن، فإن مطالب المتمردين تميل إلى التصاعد من صيغة للحكم الذاتي إلى الإستقلال التام، الأمر الذي ترفضه الحكومة. وعادة ما تطالب الحكومة بأن

يتخلى المتمردون عن أسلحتهم كخطوة أولى نحو إيقاف القتال، وهو الأمر الذي يرفضه المتمردون. والأمر الطبيعي تماماً كذلك، أن تقاوم الحكومة تدخل أي طرف خارجي فيما تعتبره مشكلة داخلية صرفة أثارها "عناصر مجرمة". وإذا تُعرفها الحكومة بأنها شأن داخلي، فهو أمر يمنع دولاً أخرى عذراً بأن لا تتدخل في النزاع، كما لا يزال يجري الحال مع القوى الغربية والشيحان.

إن هذه المشاكل تكون معقدة عندما تفتقر الحضارات المشتبكة إلى دول جوهر. فعلى سبيل المثال؛ إن الحرب في السودان التي إنطلقت في سنة ١٩٥٦، تم إيقافها في سنة ١٩٧٢، حينما بلغ الطرفان حالة الإنهاك، وقام المجلس العالمي للكنائس ومجلس عموم إفريقيا للكنائس، وهو إنجاز فريد بالفعل لمنظمات مؤسساتية غير حكومية، بالتفاوض بنجاح على إبرام إتفاق أديس أبابا الذي يمنع جنوب السودان حكماً ذاتياً. ولكن بعد عقد من الزمن، أبطلت الحكومة من جانبها هذا الإتفاق، فنشبت الحرب تارةً أخرى، فزادت مطالب المتمردين، وتصلب موقف الحكومة، وفشلت المحاولات الساعية إلى التفاوض من أجل إيقاف النزاع مرةً أخرى. فلم يكن للعالم العربي ولا لإفريقيا دول جوهر لها المصلحة والسلطة تجعلها تضغط على الأطراف المتحاربة. فلم تنجح حتى محاولات التوسط التي قام بها جيمي كارتر والعديد من القادة الأفارقة وحتى المحاولات التي قامت بها لجنة من دول شرق إفريقية تألفت من كينيا، وإريتريا، وأوغندا، وأثيوبيا آلت إلى الفشل. أما الولايات المتحدة، التي لها علاقات عداوية عميقة مع السودان، لم تستطع أن تصرف على نحو مباشر؛ ولم تكن تستطيع أن تطلب من إيران، أو العراق، أو ليبيا، هذه الدول التي لها علاقات وثيقة مع السودان، لكي تلعب أدواراً ذات جدوى لإيقاف النزاع؛ لهذا السبب ما كان أمامها إلا أن تجعل السعودية تقوم بهذا الدور، إلا أن التأثير السعودي على السودان كان محدوداً أيضاً^{٥٥}.

وبنحو عام، يجري توسيع المفاوضات بشأن وقف إطلاق النار إلى الحد الذي تكون فيها مشاركة متوازنة ومتساوية نسبياً للأطراف من المستويين الثاني والثالث من كلا الجانبين. ولكن في بعض الحالات؛ ربما تكون دولة جوهر واحدة لها من القوة والنفوذ ما يكفي أن تلغ بمفردها الطرفين المتقاتلين إلى وقف الحرب. ففي سنة ١٩٩٢، حاول مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (سي. أس. سي. أي) أن يتوسط لإيقاف الحرب الأرمنية - الأذربيجانية. فتم تكوين لجنة، هي مجموعة

المنسك^{١١}، التي ضمت الأطراف من المستويات الأول، والثاني، والثالث المشتركة في التراع وهي؛ (أرمينيو ناغورنو — كاراباخ، وأرمينيا، وأذربيجان، وروسيا، وتركيا) بالإضافة إلى فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، والسويد، وجمهورية التشيك، وبيلاروسيا، والولايات المتحدة. وباستثناء الولايات المتحدة وفرنسا، اللتان فيهما جماعات شتات أرمينية كبيرة، فإن بقية الدول في المجموعة لم يكن لديها إلا القليل من الإهتمام، كما لم يكن لها القدرة وإن كانت فهي ضئيلة في دفع الحرب إلى نهايتها. وعندما إتفق طرفا المستوى الثالث؛ روسيا وتركيا، بالإضافة إلى الولايات المتحدة على خطة ما، رفضها أرمينيو ناغورنو — كاراباخ. إلا أن روسيا رعت بطريقة مستقلة سلسلة طويلة من المفاوضات في موسكو بين أرمينيا وأذربيجان التي "صارت بديلاً عن مجموعة المنسك و..... بهذا بددت جهود المجتمع الدولي"⁽³⁷⁾. وفي نهاية المطاف، وبعد أن أصبح المتبارين في المستوى الأول منهكين، وكانت روسيا قد أتمت تأييد إيران للمفاوضات، صنعت جهود روسيا إتفاقاً لوقف إطلاق النار. ولأن روسيا وإيران طرفان من المستوى الثاني، فتعاوننا أيضاً بمحاولات متقطعة ناجحة لترتيب وقفاً لإطلاق النار في طاجكستان.

وستكون روسيا حاضرة دائماً في مناطق عبر القوقاز وسيكون لها القدرة على تعزيز وقف إطلاق النار الذي قامت على رعايته مادام لها مصلحة في فعل ذلك. وهذا الأمر يتناقض مع وضع الولايات المتحدة فيما يخص البوسنة. فقامت إتفاقات ديتون على إقتراحات كانت قد طورها مجموعة الإتصال لدول الجوهرة ذات الشأن وهي (ألمانيا، وبريطانيا، وفرنسا، وروسيا، والولايات المتحدة) ولكن ولا طرف من أطراف المستوى الثالث الأخرى كانت قد تدخلت تدخلًا جوهرياً لصياغة الإتفاق النهائي، وظل طرفان، من الأطراف الثلاثة المشبكة في المستوى الأول في الحرب، على هوامش المفاوضات. ويعتمد تعزيز الإتفاق على قوة من حلف الناتو تمين عليها أمريكا. فإذا سحبت أمريكا قواتها من البوسنة، فإنه لا القوات الأوروبية ولا روسيا سيطر لديها حوافز للمضي في تنفيذ الإتفاق، وسيكون للحكومة البوسنية، والصرب، والكروات كل البواعث ليجعلوا القتال يندلع من جديد، ما أن يستعيدوا قواتهم، وستفري الفرصة المتاحة الحكومتين الصربية والكرواتية أن يخنقنوها لإدراك أحلامهما في صربيا الكبرى وكرواتيا الكبرى.

^{١١} منسك هي عاصمة بلاروسيا حيث تشكلت هذه المجموعة. المترجم

ولقد سلط روبرت بوتنام الضوء على المدى الذي إليه تكون المفاوضات بين الدول "لعبة بين أطراف من مستويين" يتفاوض فيها الدبلوماسيون في وقت واحد مع جمهور الأنصار في داخل بلدهم ومع نظرائهم من الدولة الأخرى. وفي تحليل مواز لذلك، يبين فيه هنتغتون كيف أن الإصلاحيين في حكومة إستبدادية (فاشستية) الذين يتفاوضون على تحول إلى حالة من الديمقراطية مع معتدلين من المعارضة يجب عليهم كذلك أن يتفاوضوا مع/أو في مواجهة المتشددين في داخل الحكومة في حين يجب على المعتدلين أن يفعلوا نفس الأمر مع الأصوليين المتطرفين في المعارضة⁽⁵⁸⁾. إن هذه الألعاب ذات المستويين تتضمن في حدها الأدنى أربعة أطراف وعلى الأقل ثلاثة وغالباً ما تكون أربع علاقات فيما بينها. أما حرب خط الصدع المعقدة، فهي لعبة ذات ثلاثة مستويات، وفيها على الأقل ستة أطراف، وعلى الأقل سبع علاقات فيما بينها. (انظر الشكل ١١-١) ستجد أن العلاقات الأفقية عبر خطوط الصدع موجودة بين أزواج من أطراف من المستوى الأول، والثاني، والثالث. وتوجد علاقات عمودية بين الأطراف على مختلف المستويات في داخل كل حضارة. لهذا السبب، فإنه لكي يتحقق توقف في الإقتتال في حرب "نموذجية متكاملة" يُرجَّح أن يتطلب هذا الإيقاف الأمور التالية:

- تدخل فعال تنهض به أطراف المستويين الثاني والثالث؛
- تولي الأطراف على المستوى الثالث التفاوض على الصيغ الرئيسية لإيقاف الإقتتال؛
- يستخدم الأطراف في المستوى الثالث أسلوب العصا والجزرة لكي تحمّل الأطراف في المستوى الثاني على قبول هذه الصيغ ولكي تضغط بدورها على أطراف المستوى الأول حتى تقبل بها؛
- تسحب أطراف المستوى الثاني تأييدها ودعمها لأطراف المستوى الأول، وهو إجراء في حقيقته يعني خيانتها؛ ومن ثم
- ونتيجة لهذا الضغط، تقبل أطراف المستوى الأول بهذه الصيغ، التي، بالتأكيد، تدمرها أطراف المستوى الثاني حينما ترى أن تدميرها يصب في مصلحتها.

وتضمنت عملية السلام البوسنية كل هذه العناصر. فالمحاولات التي قام بها لاعبون على إنفراد وهم؛ الولايات المتحدة، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، للوصول إلى إتفاق كانت بنحو واضح يعوزها النجاح. وكانت القوى الأوروبية كارهة لجعل روسيا شريكاً كاملاً في عملية السلام. فاحتج الروس بقوة على إقصائهم، متحججين بأنه كانت لهم روابط تاريخية مع الصرب وكذلك مصالح مباشرة في البلقان أكثر من أية قوة كبيرة أخرى. وأصرت روسيا على أن تكون لاعباً أساساً في المحاولات الرامية إلى حل النزاعات وشجبت بقوة. "الميل من جانب الولايات المتحدة إلى إملاء صيغها على الآخرين" وأصبحت الحاجة إلى ضم الروس في هذه المحاولات حلية في شباط من سنة ١٩٩٤. ومن دون إستشارة روسيا، وجه حلف الناتو إنذاراً إلى صرب البوسنة لسحب أسلحتهم الثقيلة من حول سراييفو وإلا تواجه هجمات جوية. وقاوم الصرب هذا المطلب، وكان يبدو محتملاً أن تحدث مواجهة عنيفة مع حلف الناتو. فقال ياليتسن محزناً؛ "إن بعض الناس يحاولون الآن حل القضية البوسنية من دون مشاركة روسيا" و "نحن لن نسمح بهذا الأمر". ومن ثم أخذت الحكومة الروسية المبادرة على عاتقها فأقنعت الصرب بأن يسحبوا أسلحتهم إذا نشرت روسيا قوات لحفظ السلام على مناطق سراييفو. فمُنعت هذه الضربة الدبلوماسية تصاعد العنف، فتبين للغرب السلطان الروسي على الصرب، فجلبت القوات الروسية إلى قلب المنطقة التي يدور عليها النزاع بين مسلمي البوسنة وصربيه⁽⁵⁹⁾. ومن خلال هذه المناورة حققت روسيا مطلبها في "شراكة متكافئة" مع الغرب في التعامل مع البوسنة.

ولكن في نيسان من سنة ١٩٩٤، أجاز حلف الناتو مرة أخرى قصف المواضع الصربية من دون إستشارة روسيا. فأدى قرار الناتو هذا إلى ردة فعل سلبية هائلة عبر الطيف السياسي الروسي وزاد من قوة المعارضة القومية ضد ياليتسن وكوزيروف. وبعد ذلك مباشرة، شكلت القوى ذات الصلة في المستوى الثالث وهي — بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وروسيا، والولايات المتحدة — مجموعة إتصال لوضع مشروع لتسوية ما. وفي حزيران من سنة ١٩٩٤، قدمت هذه المجموعة خطة تقضي بأن تكون ٥١ بالمائة من أرض البوسنة إلى إتحاد مسلم — كرواتي وبأن تكون ٤٩ بالمائة منها إلى صرب البوسنة، فصارت هذه الخطة فيما بعد الأساس الذي قام عليه

إتفاق ديتون الذي أعقبها. وفي العام التالي، كان الأمر ضرورياً أن يتم إجراء ترتيبات تمهد إلى مشاركة القوات الروسية في تعزيز إتفاقات ديتون.

إن الإتفاقات بين أطراف المستوى الثالث يجب أن تحظى بقبول لاعبي المستويين الثاني والأول. كما تحدث الدبلوماسي الروسي فيتالي تشيركن في هذا الأمر قائلاً: يجب على الأمريكيين أن يميلوا برأيهم إلى البوسنيين، ويميل الألمان إلى الكروات، والروس إلى الصرب⁽⁶⁰⁾. وفي المراحل الأولى لحروب يوغسلافيا، كانت روسيا قد قدمت تنازلاً خطيراً في الموافقة على العقوبات الاقتصادية ضد صربيا. فلأن روسيا الدولة النسيبة التي يستطيع الصرب أن يثقوا بها، فإن روسيا كانت كذلك قادرة، في بعض الأحيان، على فرض قيود على الصرب والضغط عليهم حتى يقبلوا بالتسويات التي كانوا سيرفضوها من دون وجود هذه القيود والضغط. إذ في سنة ١٩٩٥، على سبيل المثال، تدخلت روسيا واليونان معاً ليلتمسا من صرب البوسنة تأمين تحرير جنود هولنديين من قوات حفظ السلام كانوا قد أخذوهم رهينة. ولكن، في بعض الأحيان، نكث صربيو البوسنة العهود التي قطعوها على أنفسهم في إتفاقات أبرموها تحت الضغط الروسي ولهذا السبب كانت تخرج روسيا لكوها لم تكن تقدر على ضبط وتوجيه نسيبها. وفي نيسان من سنة ١٩٩٤، مثلاً، أمنت روسيا موافقة من صربيو البوسنة لإيقاف هجومهم على مدينة غورازدي، لكنهم فيما بعد نقضوا هذا الإتفاق. فكان الروس يتطهرون غيضاً؛ حتى أن أحد الدبلوماسيين الروس قال: "نقد صار الصرب مولعين بالحرب"، وأصرّ يالتمسن ذات مرة على أنه "يجب على القيادة الصربية تنفيذ العهد الذي قطعته على نفسها لموسكو"، فسحبت روسيا إعتراضاتها على الضربات الجوية التي يشنها الناتو عليهم⁽⁶¹⁾.

وبينما كانت ألمانيا ودول غربية أخرى تساند وتزيد من قوة كرواتيا، فهي أيضاً كانت قادرة على ضبط وتوجيه السلوك الكرواتي. وكان الرئيس توجمان شديد القلق من أجل دولته الكاثوليكية بشأن قبولها كدولة أوروبية وأن يسمح لها بالدخول في منظمات أوروبية. فاستغلت القوى الغربية كلا الأمرين؛ الدعم الدبلوماسي، والاقتصادي، والعسكري الذي قدموه إلى كرواتيا، والرغبة الكرواتية في أن يتم قبولها في "النادي" لإغراء توجمان حتى يقبل بحل وسط في كثير من القضايا. وفي آذار من سنة ١٩٩٥، تم عرض شرط على توجمان بأنه إذا كان يريد أن

يكون جزءاً من الغرب، فيجب أن يسمح لقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة بالبقاء في كرواتيا. وعلق أحد الدبلوماسيين الأوروبيين على ذلك بقوله؛ "إن الانضمام إلى الغرب هو أمر مهم للغاية عند توجان. فهو لا يريد أن يُترك وحيداً مع الصرب والروس". وجرى تحذيره كذلك لكي يضع حداً للتطهير العرقي الذي إرتكبته قواته حينما غزت منطقة في كرايينا ومناطق أخرى يسكنها صربيون، ولكي يمنع عن توسيع هجومه في سلوفينيا الشرقية. وفي قضية أخرى، كما وصف ذلك أحد المسؤولين الأمريكيين، تم إخبار الكرواتيين بأنهم إذا لم ينضموا إلى الاتحاد مع المسلمين، "فإن باب الغرب سيُغلق عنهم إلى الأبد"⁶². ولأن ألمانيا كانت المصدر الخارجي الرئيس للدعم المالي لكرواتيا، فإنها كانت في وضع قوي بوجه خاص يمكنها من التأثير على السلوك الكرواتي. وعملت العلاقات الوثيقة التي طورها الولايات المتحدة مع كرواتيا كذلك على المساعدة، على الأقل في أثناء سنة ١٩٩٥، في منع توجان من تنفيذ رغبته التي كثيراً ما عبر عنها لتقسيم البوسنة — المهرسك بين كرواتيا وصربيا.

وعلى خلاف روسيا وألمانيا، كانت الولايات المتحدة تفتقر إلى العمومية الثقافية الجامعة مع صاحبها البوسنة ولهذا السبب كانت في وضع ضعيف لا يُمكنها من الضغط على المسلمين حتى يرضوا بحل وسط. وبالإضافة إلى ذلك، وبمبدأ عن لغة الخطابة، فإن الولايات المتحدة لم تُعين البوسنيين بشئ سوى أنها غضت نظرها عن انتهاكات حظر التسلح الذي قامت بها إيران ودول مسلمة أخرى. وتبعاً لذلك، كان المسلمون البوسنيون يشعرون بإمتنان يتزايد يوماً بعد يوم للمجتمع الإسلامي الأوسع ويتوحدون معه أكثر فأكثر. وفي نفس الوقت شجّبوا الولايات المتحدة بسبب أنها كانت تتبع أسلوب "الكيل بمكيالين"، فلم تصد الاعتداء الواقع عليهم كما هبت وردته حين وقع على الكويت. وإن البوسنيين حينما لقوا أنفسهم بنشاب الضحية جعلوا الأمر يشق على الولايات المتحدة حتى أكثر من الماضي أن يضغطوا عليهم ليكونوا متساهلين في التسويات. ولهذا السبب كانوا قادرين على رفض قرارات السلام، وأنشؤوا قوتهم العسكرية بمساعدة أصدقائهم المسلمين، وفي نهاية المطاف تولوا زمام المبادرة وإستعادوا مناطقاً شاسعة من الأرض التي كانوا قد فقدوها.

تكون المقاومة ضد التسوية قوية لدى أطراف المستوى الأول. ففي الحرب عر القوقاز، فإن حزب الاتحاد الثوري الأرمني ذو النزعة القومية المتطرفة (داشناك)، الذي كان تأثيره قوياً إلى حد بعيد بين جماعات الشتات الأرمنية، بسط سيطرته على كيان ناغورنو — كاراباخ، ورفض مشروع السلام التركي — الروسي — الأمريكي الذي تم تقديمه له في أيار من سنة ١٩٩٣ وقبلت به الحكومتان الأرمنية والأذربيجانية، وأخذ على عاتقه شن هجمات عسكرية جرت عليها إتهامات بارتكاب أعمال تطهير عرقي، ورفضت من توقعات باتساع دائرة الحرب، وجعلت علاقاته مع الحكومة الأرمنية الأكثر اعتدالاً أسوء مما كانت عليه فيما سبق. وجَّه نباح الهجوم على ناغورنو — كاراباخ مشاكلاً على أرمينيا، التي كانت تتطلع بقلق إلى تحسين علاقاتها مع تركيا وإيران لكي تخفف من وطأة النقص الحاصل في الطعام والوقود بسبب الحرب والحصار التركي. وعلق على ذلك أحد الدبلوماسيين الغربيين بقوله: "إن أفضل الأحداث التي تجري وقائعها في كاراباخ، هي أصعب الأحداث على يريفان"^{١١} (٦٣). إذ أن الرئيس ليفون بتروسيان مثل الرئيس يالينس، فكان يجب عليه الموازنة بين الضغوط المسلطة عليه من القوميين المتشددين في هيئته التشريعية والمصالح التي تراها السياسة الخارجية الأوسع في التكيف مع دول أخرى، وفي نهاية سنة ١٩٩٤ قامت حكومته بمنع حزب داشناك من العمل في أرمينيا.

وعلى منوال أرمينو ناغورنو — كاراباخ، تبني صرب وكروات البوسنة مواقفاً متشعبة. ونتيجة لذلك، عندما صارت الحكومتان الصربية والكرواتية تحت طائلة الضغط لتقوم بمساعدة ما في عملية السلام، تعاطفت مشاكليهما في علاقاتهما مع نسبائهما البوسنيين. وكان تعاطف هذه المشاكل مع الكروات أقل خطورة، لأن كروات البوسنة وافقوا على صيغة وإن لم تكن عملية للإلتزام بالتحاد مع المسلمين. وعلى النقيض من ذلك، أصبح الرأع بين الرئيس ميلوزوفتش وقائد صرب البوسنة رادوفان كارادزتش، بسبب عدااء شخصي بينهما، أشد وأعم. وفي آب من سنة ١٩٩٤، رفض كارادزتش مشروع السلام الذي كان قد وافق عليه ميلوزوفتش. وأعلنت الحكومة الصربية، التي كانت قلقة بشأن وضع حماية للعقوبات الاقتصادية،

^{١١} هي عاصمة أرمينيا وأكبر مدنها، ويعود تاريخ إنشائها إلى القرن الثامن قبل الميلاد، وكانت مركز تجاري مهم لقوافل التجارة على طريق الحرير. المترجم

بأنها ستقطع كل أشكال التجارة مع صرب البوسنة ماعدا التجارة في المواد الغذائية والطبية. وفي المقابل، خففت الأمم المتحدة من عقوباتها على صربيا. وفي السنة التالية، فسح ميلوزوفتش المجال أمام الجيش الكرواتي لكي يطرد الصرب من كراينا وسمح للقوات الكرواتية والمسلمة بأن يجعلوهم يتقهقرون ليعيدهم إلى شمال غرب البوسنة. وإتفق أيضاً مع توجان أن يسمح بالعودة التدريجية لسلافونيا الشرقية التي كان يحتلها الصرب إلى السيطرة الكرواتية. ثم أنه، وبموافقة القوى العظمى، في حقيقة الأمر "ألقي" صربيي البوسنة في مفاوضات ديتون، وجعل لهم ممثلين في وفده.

ووضعت إجراءات ميلوزوفتش نهاية لعقوبات الأمم المتحدة المفروضة على صربيا. وجلب إليه المسلمون والكروات كذلك موافقة حذرة من المجتمع الدولي الذي تفاجأ نوعاً ما. وهكذا، فإن القومي المتطرف، ذا الرعة العدوانية، والقائم على عمليات التطهير العرقي، الذي أشعل نار الحرب من أجل صربيا الكبرى في سنة ١٩٩٢، قد أصبح صانع السلام في سنة ١٩٩٥. إلا أنه عند كثير من الصربيين، كان قد صار خائناً. فأدانه القوميون الصربيين، وقادة الكنيسة الأرثوذكسية، وإخمه، بمرارة صربيو كراينا والبوسنة بالخيانة العظمى. وفي هذا الحال، فلمهم، بالتأكيد، يعلون إلى الأذهان الإتهامات التي وجهها مستوطنون يهود في الضفة الغربية إلى الحكومة الإسرائيلية بسبب عقدتها إتفاقاً مع منظمة التحرير الفلسطينية. إن خيانة النسيب هي الثمن للسلام في حرب لخط صدع.

إن الإتهامات من جراء الحرب، والمخفوات والضغط التي تعطيها وتسلسلها الأطراف في المستوى الثالث تعمل على حدوث التغيرات حدوداً قسرياً في مواقف وأفعال الأطراف في المستويين الثاني والأول. فأنما أن يحل المعتدلون محل المتطرفين في السلطة أو يجد المتطرفون، مثل ميلوزوفتش، الأمر يصب في مصلحتهم أن يصيروا معتدلين. لكن فعلهم ذاك يحجر عليهم بعض المخاطر. إذ أن أولئك الذين إنقلبوا إلى معتدلين يجري النظر إليهم على أنهم خونة فيأججون مشاعر الحقد ضدهم أكثر بكثير من الحقد على الأعداء. فقادة المسلمين الكشميريين، والشيشان، والسنهاليزيين السريلانكيين يواجهون نفس مصير أنور السادات، ورايين لأنهم خانوا قضية الأمة ويجاولون تنفيذ حلول سلمية مذلة مع العدو اللدود. وفي سنة ١٩١٤، قام قومي صربي متشدد

فاغتال أميراً من أمراء الأسرة الإمبراطورية النمساوية، وعلى أثر إتفاقات ديتون؛ يُرجّح أن يكون سلوبيدان ميلوزوفتش هدفاً لمثل ذلك القومي.

وسيكون إتفاق لإيقاف حرب لخط صدع، حتى وإن كان مؤقتاً وحسب، ناجحاً إلى الحد الذي عنده يعكس ذلك الإتفاق التوازن المحلي للقوة بين أطراف المستوى الأول، ويعكس مصالح الأطراف في المستويين الثالث والثاني. ولم يكن تقسيم الـ ٥١ بالمائة - ٤٩ بالمائة للبوسنة ذا جدوى، عندما كان الصرب يسيطرون على ٧٠ بالمائة من البوسنة؛ أمّا صار ذا جدوى عندما قلصت الهجمات الكرواتية والمسلمة تلك السيطرة الصربية إلى النصف تقريباً. والأمر الذي ساعد أيضاً في عملية السلام هي عمليات التطهير العرقي التي حدثت في أثناء الحرب، التي قلصت عدد الصرب إلى أقل من ٣ بالمائة من مجموع سكان كرواتيا وأخذت أعداد الجماعات الثلاثة كلها تنفصل كرهاً أو طوعاً في البوسنة. وبالإضافة إلى ذلك، لابد أن يكون للأطراف على المستويين الثاني والثالث، وهذه الأخيرة غالباً ما تكون الدول الجوهر لحضاراتها، مصالح أمنية ووطنية حقيقية في حرب ما لكي ترعى لها حلاً فعالاً. أما إذا ظلت الأطراف المشتبكة في المستوى الأول لوحدها، فإنها لا تستطيع أن توقف حرباً لخط صدع. وإن إيقافها ومنعها من أن تتصاعد إلى حروب عالمية يعتمد أساساً على مصالح وإجراءات دول الجوهر للحضارات الرئيسة في العالم. إذ ترتفع وتيرة حروب خط الصدع من القاع صعوداً، بينما تنحدر عمليات السلام فيها من الأعلى نزولاً إلى القاع.

الجزء الخامس

مستقبل الحضارات

الفصل الثاني عشر

الغرب، والحضارات، والحضارة

تجديد الغرب؟

ينتهي التاريخ مرة واحدة على الأقل ويحدث أن ينتهي مرات كثيرة في تاريخ كل حضارة. فعندما تظهر الدولة الكونية للحضارة، يصبح شعب هذه الدولة مصابين بالعمى بسبب ما أسماه توينبي "وهم الخلود" فيصبحون مقتنعين بأن مجتمعهم هو الصيغة النهائية للمجتمع الإنساني. كما جرى الحال مع الإمبراطورية الرومانية، والخلافة العباسية، وإمبراطورية الموغال^١، والإمبراطورية العثمانية. وإن مواطنو مثل هذه الدول الكونية "في تحدي لحقائق تبدو ساطعة يميلون إلى النظر إليها، ليس بأنها الملتصق من ليل غابة موحشة وحسب، بل يرونها أرض الميعاد، الغاية التي ترمي إليها كل مساعي البشر". وساد نفس الاعتقاد عندما بلغت بريطانيا السلام ذروة رقيها. أما عند الطبقة الوسطى الإنجليزية لسنة ١٨٩٧، "فأنهم كانوا يرون التاريخ بالنسبة إليهم قد إنتهى وكان لهم كل الدواعي ليهتوا أنفسهم على دولة الهناة والدعة الباقية أبد الدهر التي كانت قد وهبتها لهم نهاية التاريخ هذه"^(١). لكن المجتمعات التي تزعم أن تاريخها قد إنتهى، هي المجتمعات التي عادةً ما يكون تاريخها على وشك الانحدار.

هل الغرب هو إستثناء من هذا النموذج؟ وكانت المسألتان الرئيستان بهذا الشأن قد صاغهما صياغة حسنة ميلكو بقوله:

أولاً، هل الحضارة الغربية نوع جديد من حضارات ينتمي إلى جنس من حضارات قائم بذاته، ويختلف هذا النوع إختلافاً لا يُقارَن عن كل الحضارات الأخرى التي سبقتها إلى الوجود؟

^١ هي إمبراطورية إسلامية كانت الخند قلبها ظهرت في السنين ما بين ١٥٢٦ إلى ١٨٥٨م. وكانت مركزاً حاصباً للثقافة والتعليم الإسلامي، وقال عنها المؤرخون بأنها تضاهي الإمبراطورية العثمانية. وكانت سلالات الوغال الحاكمة أعظم وأغنى وأطول السلالات المسلمة التي حكمت الخند، وقلعت هذه السلالة أروع وأجل الفنون والبناءات والقصور في تاريخ السلالات المسلمة. وكانت مسلمة للفضلة، دلي، وآكرا، وقانجور، وسكري، ولاهور. المترجم

ثانياً، هل توسعها في جميع أنحاء العالم يهدد (أو يشر) بنهاية إمكانية تطور كل الحضارات الأخرى؟⁽²⁾

وإن ميل أغلب الغربيين، وإنه أمر طبيعي تماماً، هو الإجابة على كلا المسألتين بالإيجاب. ولعلمهم على حق، ولكن فيما مضى، اعتقدت شعوب الحضارات الأخرى اعتقاداً مشابهاً، وكان اعتقاداً خاطئاً.

إن الغرب يختلف اختلافاً واضحاً عن كل الحضارات التي سبقته إلى الوجود فلقد كان له الأثر الطاعني على كل الحضارات الأخرى التي لازالت قائمة منذ عام ١٥٠٠. وهو الذي دشّن عمليات التصغير والتحول إلى الصناعة التي قد أصبحت قائمة في جميع أنحاء العالم، ونتيجة لذلك طفت المجتمعات في جميع الحضارات الأخرى تحاول اللحاق بالغرب لبلوغ مستوى ثروته وتمدنه. ولكن هل هذه السمات التي تميز الغرب، تعني أن نشوئه وتطوره، وطبيعة القوى المحركة له حضارة تختلف جوهرياً عن النماذج التي لازالت سائدة في جميع الحضارات الأخرى؟ إن الدليل الكامن في أعماق التاريخ والأحكام التي يراها العلماء في التاريخ المقارن للحضارات توحى بما هو عكس ذلك. فلم ينحرف تطور الغرب إلى يومنا هذا إنحرافاً ذا شأن عن مسار نماذج النشوء والتطور المألوفة للحضارات عبر جميع حقب التاريخ. وإن الإنبعث الإسلامي والحيوية الاقتصادية الفعالة لآسيا يقيمان البرهان القاطع على أنه ثمة حضارات أخرى مازالت على قيد الحياة وفي أحسن حال وعلى أقل تقدير لها القدرة على تهديد الغرب. وإن حرباً عظيمة يكون فيها الغرب طرفاً والدول الجوهرة للحضارات الأخرى الطرف الآخر هي ليست بالحرب التي لا يمكن تجنبها لكنها يمكن أن تحدث. أما فيما عدا ذلك، فإن إنحدار الغرب التدريجي وغير المنتظم الذي بدأ في مطلع القرن العشرين يمكن أن يستمر عقوداً من الزمن أو ربما قروناً قادمة. أو إن الغرب يستطيع أن يمر بفترة إنبعث جديدة فيقلب تأثير إنحداره في الشؤون العالمية، ويعيد تثبيت مكانته بصفته القائد الذي تتبعه الحضارات الأخرى وتقلده.

وفي المنظور الذي ربما يكون الأنفع في تحديد الدورات الزمنية التي يمر فيها نشوء وتطور الحضارات التاريخية، يرى كارول كويغلي^٢ نموذجاً عاماً ذات سبعة أطوار^(٣). (أنظر الصفحة ٥٠) فتقول حجته، إن الحضارة الغربية بدأت تظهر ملامح صورتها في السنين ما بين ٣٧٠ و ٧٥٠ عبر إمتزاج عناصر من الثقافات الرومانية الإغريقية، والسامية، والعربية الإسلامية، والبربرية. وإن الدورة الزمنية لطور نشوئها وتطورها التي إستمرت إبتداءً من أواسط القرن الثامن وحتى نهاية القرن العاشر أعقبتها حركة، غير عادية بين الحضارات، إلى الخلف وإلى الأمام حدثت بين طوري التوسع وأطوار التراجع. وفيما يراه، كما يراه آخرون من علماء الحضارة، يبدو الغرب الآن أنه يتحرك خارجاً من طوره الخاص بالزراع. ولقد أصبحت الحضارة الغربية نطاقاً آمناً؛ أما الحروب الداخلية الغربية، باستثناء حرب الكود^٤ العرضية، فلا يمكن تصورها أن تقع فعلاً. وإن الغرب الآن يطور، كما تم مناقشة ذلك في الفصل الثاني، مكافئه لإمبراطورية كونية في صيغة نظام معقد من إتحادات مشتركة، وإتحادات، وأنظمة حكم أخرى، وأنواع أخرى من مؤسسات تعاونية من شأنها أن تجسد على المستوى الحضاري التزامها بالسياسات الديمقراطية والتعددية. وبأختصار، لقد صار الغرب مجتمعاً ناضجاً ويدخل فيما ستعده أجيال المستقبل، في النموذج المتكرر للحضارات، عندما تنظر إلى الوراء "عصرأ ذهبياً" وهي فترة من السلام تأتي، كما يراها كويغلي، نتيجة لـ "غياب أي وحدات متنافسة فيما بينها في داخل الموضوع الجغرافي الأصيل للحضارة نفسها، وأيضاً نتيجة لبعده أو حتى غياب الصراعات ضد مجتمعات أخرى خارج ذلك الموضوع الجغرافي". وهي كذلك فترة من الإزدهار الذي جاء بسبب "إنهاء حالة الخراب الداخلي الذي تخلفه الحروب، وتذليل العقبات أمام التجارة الداخلية، وإنشاء نظام عام للأوزان، والمقاييس، وسك العملة، وأيضاً بسبب النظام الشامل لمصروفات الحكومة الذي أتى مصاحباً لقيام إمبراطورية كونية".

^٢ عالم بالتاريخ والأجتماع عاش السنين ما بين ١٩١٠ و ١٩٧٧ إشتغل مدرساً لمادة التاريخ والأجتماع في مدرسة الخدمة الأجنبية لجامعة جورج تاون، وكان الرئيس كلتن أحد تلاميذه. المترجم

^٣ وهي حرب وقعت بين بريطانيا وآيسلندا، وتكررت ثلاثة مرات الأولى في سنة ١٩٥٨، والثانية في سنة ١٩٧٢، والثالثة في سنة ١٩٧٥، وكانت كلها بسبب تجاوز آيسلندا حدود مياهها الإقليمية لصيد سمك الكود في المياه الأتلية البريطانية. المترجم

وفي الحضارات السالفة قد إنتهى هذا الطور ذو العصر الذهبي المفعم بالسعادة والنعيم مع رؤيته المؤمنة بالخلود أما نهاية مثورة وسريعة بانتصار مجتمع قادم من الخارج أو نهاية بطيئة ومؤلمة كالم الهزيمة بتفكك داخلي. فما يجري في داخل أية حضارة يبلغ درجة من الأهمية والحسم، فيما يتعلق بقدرتها على مقاومة التدمير بأيدي أعداء قادمين من الخارج، إلى نفس الدرجة التي تبلغ قدرتها من الأهمية والحسم على إيقاف فسادها وتخللها من الداخل. ويقول كويغلي في سنة ١٩٦١؛ إن الحضارات تنمو لأنها تمتلك "وسيلة للتوسع" وتلك الوسيلة هي؛ تنظيم عسكري، أو ديني، أو سياسي، أو إقتصادي من شأنه أن يراكم الفائض ويستثمره في إبتكارات منتجة. وتحذر الحضارات إلى نهايتها متى ما أوقفت "توظيف الفائض بأساليب جديدة لصنع الأشياء والأحداث. وفي صيغ التعابير الحديثة نقول أن نسبة الإستثمارات تنخفض". ويحدث هذا الأمر لأن الجماعات، في مجتمع الحضارة، التي تسيطر على الفائض لها مصلحة كحق مكتسب في إستعماله "من أجل أغراض غير منتجة بل لإشباع أهواء الأنا الأمر الذي يؤدي إلى توزيع الفائض على ما يستهلكها وليس على أساليب أكثر فعالية للإنتاج". فتتفق الناس ما عندها من مال لكي تعيش ثم تنتقل من مرحلة الدولة الكونية إلى مرحلة التحلل. فتشهد هذه الدورة الأحداث التالية؛

كساداً إقتصادياً حاداً، وهبوطاً في مستويات المعيشة، وحروباً أهلية بين مختلف ذوي المصالح التي جاءتهم كحقوق مكتسبة، ويزداد عدد الأميين. فتتدهور حالة المجتمع من ضعيف إلى أضعف. وتجرى محاولات بلا جدوى لوضع حد لهذا التحلل بإصدار التشريعات. لكن الإنحدار نزولاً يظل مستمراً. وتبدأ الأوساط الدينية، والفكرية، والإجتماعية، والسياسية للمجتمع بفقدان ولاء جماهير الشعب إلى درجة كبيرة. وتبدأ حركات دينية جديدة تجتاح أوساط المجتمع. ويحدث عزوف يزداد بأطراد عن القتال دفاعاً عن المجتمع أو حتى إسناذه عن طريق دفع الضرائب.

ومن ثم يقودها التحلل إلى مرحلة من الغزو "عندما لم تعد الحضارة قادرة على الدفاع عن نفسها لأنها لم تعد تمتلك الإرادة في الدفاع عن نفسها فتنبطح فائحة أبواها على مصراعيها للفرار البرابرة". الذين غالباً ما يأتون من "حضارة أخرى أقوى، وأكثر شهاباً".(٤).

إلا أن الدرس الواضح وضوحاً ساطعاً في تاريخ الحضارات؛ هو أن كثيراً من الأمور ممكنة الحدوث ولكن ولا أمر منها يأتي حدوثه حتمياً. فالحضارات تستطيع وقد فعلت فأصلحت أنفسها بنفسها وجددها. وإن القضية المركزية عند الغرب، وبإستثناء تام لأية تحديات خارجية، هي ما إذا كانت قادرة على إيقاف وقلب العمليات الداخلية المسببة للتحلل. فهل يستطيع الغرب أن يجدد نفسه، أم سيعجل التحلل الداخلي المستمکن في هأيتها و/أو يجعلها ثانوية وتابعة إلى حضارات أخرى أشد منها نشاطاً وحيوية إقتصادياً وبشرياً؟

وفي أواسط تسعينات القرن العشرين كان الغرب يمتلك كثيراً من الخصائص التي يعرفها كوفيلى بأنها خصائص حضارة ناضجة على حافة التحلل. فإقتصادياً، كان الغرب أغنى بكثير من أية حضارة أخرى، ولكن أيضاً كان له نسب غو إقتصادي، ونسب إدخار، ونسب إستثمارات منخفضة جميعها لاسيما حينما يجري مقارنتها بما للمجتمعات الشرق آسيوية من تلك النسب. فكان للإستهلاك الفردي والجماعي الأولوية التي جعلته أهم من خلق القدرات من أجل إقتصاد المستقبل ومن أجل القوة العسكرية. وكان نمو السكان الطبيعي منخفضاً، وخاصة عند مقارنته مع نمو السكان في الدول الإسلامية. ولكن لن يكون لأي من هذين المشكلتين عواقب تجر معها كوارثاً على نمو متعذر إجتنابه. فكانت الإقتصاديات الغربية لازالت تنمو، وكانت الشعوب الغربية بمحملتها تصير أغنى أكثر فأكثر، وكان الغرب لازال الرائد في البحث العلمي والإبتكارات التقنية. أما نسب الولادات فلا ترجح أن تعالجها الحكومات (التي محاولاتها للقيام بذلك عموماً أقل نجاحاً بكثير من محاولاتها في تخفيض نسبة النمو السكاني). إلا أن الهجرة كانت مصدراً ممكناً لإيقاد شعلة لحيوية ونشاط ولعین بشري جديدين، وإن هذا الأمر مرهون بتحقيق شرطين؛ الأول، إذا تم إعطاء الأولوية في الهجرة إلى الأشخاص ذوي القدرة، والموهلين، وذوي الطاقات الفعالة الذين يمتلكون المواهب والخبرة التي يحتاجها البلد المضيف؛ أما الثاني، إذا تم دمج وهضم

في تنبؤ تنبأ به كوفيلى ربما يكون صائباً ولكن لاتعمد تحليلاته النظرية وملاحظات تجربته السلية، يقول فيه: "لم تظهر الحضارة العربية إلى الوجود سنة ٥٠٠م، بل إنما ظهرت وأبنت زهرتها حوالي سنة ١٥٠٠م، وإنما بالتأكيد ستنب عن الوجود في زمن ما في المستقبل، وربما تنب قبل سنة ٢٥٠٠م". وإن حضارات جديدة في الصين والهند، في طريقها الآن لتحل عل تلك الحضارات التي درما الغرب، ومازال القول له، وستحرك فيما بعد لتدفع أطواراً من التوسع فتهدد الحضارتين الغربية والأرثوذكسية كليهما. جاء هذا في كتاب ألفه كارول كوفيلى عنوانه: نشوء وتطور الحضارات: مدخل إلى التحليل التاريخي (إنديانا بولي؛ مطبعة الحرية، ١٩٧٩ طبعته أول مرة مطبعة ماكملان في سنة ١٩٦١) الصفحات ١٢٧، ١٦٤-٦٦.

المهاجرين الجدد وأبنائهم في ثقافات ذلك البلد والغرب. وكان يحتمل أن تعاني الولايات المتحدة من مشاكل في تلبية الشرط الأول، وتعاني الدول الأوربية من مشاكل في تلبية الشرط الثاني. لكن وضع سياسات تتحكم بمستويات الهجرة، ومصادرها، وصفات المهاجرين، ودجهم في المجتمع هي تماماً في متناول خبرة وكفاءة الحكومات الغربية.

وإن الأشد خطورة بكثير من المشاكل الاقتصادية ومشاكل النمو السكاني هي مشاكل الانحدار الأخلاقي، والانتحار الثقافي، والتفكك السياسي في الغرب. وتشمل مظاهر الانحدار الأخلاقي التي كثير ما يُشار إليها التالي؛

١. حدوث زيادات في السلوك المعادي للمجتمع، مثل؛ الجريمة، وتعاطي المخدرات، والعنف بعامة؛
٢. التحلل العائلي، وبضمنها إرتفاع نسب الطلاق، والولادات غير الشرعية، وحمل المراهقات، والعوائل التي يرعاها أحد الأبوين إما الأب أو الأم من دون وجود الآخر؛
٣. ويوجد انحدار، على الأقل في الولايات المتحدة، في "المبصداقية الإجتماعية"، أي؛ العضوية في الصلبة الطوعية الإجتماعية والثقة بين الأشخاص الذين يشتركون بمثل هذه الصلبة؛
٤. ضعفاً عاماً يزداد أكثر فأكثر في "أخلاق العمل" وظهور طقوس تقارب أن تكون عبادة للتمتع بالملذات الحسية الذاتية؛
٥. تناقصاً في الإلتزام بالتعلم والنشاطات الفكرية، وظهرت بوضوح في الولايات المتحدة في المستويات المنخفضة للإلماز العلمي.

إن صحة الغرب في المستقبل وتأثيره على مجتمعات أخرى يعتمد إلى درجة كبيرة على نجاحه في التغلب على تلك التيارات، التي لو بقيت تفعل فعلها، ستؤدي، بالتأكيد، إلى إرتفاع قوة توكيدات المسلمين والآسيويين على أعلويتهم الثقافية.

وإن الثقافة الغربية تتحداها جماعات في داخل المجتمعات الغربية. ويأتي أحد مثل هذه التحديات من مهاجرين قادمين من حضارات أخرى يرفضون الاندماج في تلك المجتمعات

ويظلون متمسكين وينقلون إلى الذرية التالية قيماً، وعادات، وثقافات مجتمعات الوطن الأصل. وتبرز هذه الظاهرة بوضوح شديد بين المسلمين في أوروبا، على الرغم من كونهم أقلية ضئيلة. وكذلك ظهرت واضحة بدرجة أقل بين ذوي الأصول الإسبانية والبرتغالية في الولايات المتحدة الذين هم فيها أقلية كبيرة. وإذا فشلت محاولات دمجهم وإستيعابهم في المجتمع، فإنه في هذه الحالة؛ ستصبح الولايات المتحدة يوماً ما دولة متصدعة، ويتبع ذلك كل الإمكانات في قيام إحتراب داخلي، والتفكك الذي يَحَرِّه في أعقابهِ ذلك الإحتراب. أما في أوروبا، فإن الحضارة الغربية يمكن أن يقوضها كذلك إضعاف مكومها الرئيس وهو الديانة المسيحية. وبانت نذر نسب من الإندثار في أوروبا في المعتقدات الدينية، والإلتزام بالممارسات الدينية، والمشاركة في النشاطات الدينية⁽⁵⁾. ولا يعكس هذا التيار نزعة عدوانية قوية نحو الدين بالقدر الذي يعكس فيه اللامبالاة به. فعلى الرغم من ذلك، مازالت تسود الأفكار، والقيم، والممارسات المسيحية على عموم الحضارة الغربية. وعلق أحد السويديين على هذا الأمر بقوله؛ "ربما يكون السويديون هم أكثر شعوب أوروبا إبتعاداً عن الدين، لكنك لا تستطيع أن تفهم هذا البلد أبداً ما لم تدرك أن أعرافنا، وممارساتنا الإجتماعية، وعوائلنا، وسياساتنا، وإسلوب حياتنا كلها شكلها أساساً تراثنا اللوثري". أما الأمريكان، فهم على النقيض من الأوروبيين، إذ تؤمن أغليبيتهم الساحقة بالرب، ويعتقدون بأنهم شعب متدين، ويؤمن الكنائس بأعداد كبيرة. وعلى الرغم من أن أمريكا كانت تغيب عنها علامات الإنبعاث الديني التي ظهرت في بقية العالم في أواسط الثمانينات، كان يبدو أن العقود التالية لذلك التاريخ تشهد نشاطاً دينياً مكثفاً⁽⁶⁾. لهذا، فإن تآكل الديانة المسيحية بين الغربيين، في أسوء التقديرات، لا يُحتمل أن يكون إلا خطراً قائماً في المدى الأبعد على صحة الحضارة الغربية. إن التحدي الوشيك الأقرب والأخطر قائم في الولايات المتحدة. فمع التاريخ، كانت ولازالت الهوية الوطنية الأمريكية يجري تعريفها ثقافياً بتراث الحضارة الغربية وسياسياً بمبادئ الميثاق الأمريكي التي يتفق عليها الأغلبية الكاسحة من الأمريكان وهي: الحرية، والديمقراطية، والفردانية، والمساواة أمام القانون، والمؤسساتية، والملكية الخاصة. وفي السنين الأخيرة من القرن العشرين، وقع كلا هاتين المكونين للهوية الأمريكية تحت هجوم مركز وثابت شنه قلة من مفكرين وخبراء في القانون الدولي إلا أنهم ذو سلطة ونفوذ. فباسم التعددية الثقافية، قد إنقضوا

على تعريف الولايات المتحدة بالحضارة الغربية، وأنكروا وجود ثقافة أمريكية مشتركة، وأبدوا هويات وتجمعات عنصرية وعرقية وأخرى غيرها متفرعة عن الهوية الوطنية. ولقد شجبوا، في كلمات جاءت في أحد تقاريرهم، الإنحياز النظامي إلى الثقافة الغربية وإشتقاقها في التعليم و"هيمنة المنظور الثقافي الأوروبي — الأمريكي ذو التعددية الثقافية". كما تحدث بهذا الشأن آرثر أم. شلستجر جي آر. قائلاً: إن هؤلاء المؤيدين للتعددية الثقافية "غالباً ما يتمركزون حول أولئك الداعين إلى الانفصال الثقافي الذين لا يرون إلا القليل في التراث الغربي غير الجرائم الغربية. ولهم مزاج من النوع الذي يجرد الأمريكيان من التراث الأوروبي المليء بالاثام ويسعون إلى تخليصها مما يختلط فيها من الثقافات اللاغربية"^(٣٧).

وتجلى تيار التعددية الثقافية كذلك في مجموعة من التشريعات التي أعقبت إصدار قوانين الحقوق المدنية في الستينات، وعملت إدارة كلتن، في التسعينات، على جعل تشجيع التنوع أحد أهدافها الرئيسية. وأصبح التناقض مع الماضي تناقضاً صارخاً. فكان الإباء المؤسسون يحسبون التنوع أمراً واقعاً ومشكلة في آن معاً: ابتداءً من الشعار الوطني، *توتنا في وحدتنا*، الذي إختارته لنفسها لجنة من المؤتمر القاري الذي كان يتألف من بنجامين فرانكلين، وثوماس جيفرسون، وجون آدمز. وفيما بعد، فإن القادة السياسيين الذين كانوا يحشون أيضاً من أخطار التنوع العنصري، والمناطقي، والعنصري، والاقتصادي، والثقافي (الذي أدى، بالفعل، إلى أكبر حرب في القرن قامت في السنين مابين ١٨١٥ و ١٩١٤)، إستجابوا إلى النداء الذي يقول "إجمعونا معاً"، وجعلوا دعم الوحدة الوطنية مسؤوليتهم المركزية. وقال ثيودور روزفلت مخدراً: إن إحدى السبل الأكيدة تماماً التي تدفع هذه الأمة إلى الخراب، وتمنع أية إمكانية لبقائها كأمة على الإطلاق "ستكون السماح لها أن تصبح تشابكاً من قوميات مختلفة"^(٣٨). إلا أنه، في تسعينات القرن العشرين، لم يسمح قادة الولايات المتحدة بذلك وحسب بل دعموا التنوع بجد ونشاط أكثر من دعم وحدة الشعب الذي يحكمونه.

ولقد حاول قادة دول أخرى في بعض الأحيان، كما قد رأينا، التمسك من تراثهم الثقافي وتحويل هوية دولهم من حضارة إلى أخرى. ولم يتجهوا إلى يومنا هذا في مسعاهم ذلك، بل أنشئوا دولاً ممزقة مصابةً بأنقسام الشخصية. وإن الأمريكيان الداعين إلى التعددية الثقافية رفضوا، على

نحو مشابه لأولئك القادة، التراث الثقافي لبلدهم. ولكن، بدلاً من محاولة تعريف الولايات المتحدة بحضارة أخرى، يرغبون في إنشاء دولة ذات حضارات متعددة، وهذا يعني؛ أنها دولة لا تنتمي لأية حضارة وتفتقر إلى جوهر ثقافي مميز لها. وبين الشاهد التاريخي بأنه ليس ثمة دولة يتساين فيها التنوع إلى هذه الدرجة تستطيع تحمل هذا التباين مدة طويلة من الزمن كمجتمع واحد متماسك. إن ولايات متحدة متعددة الحضارات لن تكون الولايات المتحدة، بل ستكون الأمم المتحدة.

وتحدى مناصرو التعددية الثقافية كذلك المبادئ المركزية من الميثاق الأمريكي، وذلك بإبدال الحقوق الخاصة بالأفراد بالحقوق الخاصة بالجماعات، وعرفوها على نحو واسع بصيغ العنصر، والعرق، والجنس، ونوع الحياة الجنسية المفضلة. وتحدث غونار ميردال في أربعينات القرن العشرين معزّزاً مصداقية تعليقات المراقبين الأجانب التي يعود تاريخها إبتداءً من التعليقات التي أدلى بها هيكتور أس. بي. جون كريفيكور و ألكسيز دي. توكوفيه قائلاً؛ مازال الميثاق "المادة الرابطة لبنية هذه الأمة العظيمة المتنوعة". ويتفق مع ما جاء في هذه العبارة رأي ريتشارد هوفستادر إذ يقول؛ "كان قدرنا كأمة أن لا يكون لنا أيديولوجيات إلا أن نكون أمة واحدة"^(٩). فماذا يحدث إذن للولايات المتحدة إذا تراء من الإلتزام بتلك الأيديولوجية ثلة ذات شأن من مواطنيها؟ إن مصير الإتحاد السوفيتي، وهي الدولة الكبرى الأخرى التي عُرِفَتْ وحدتها، حتى أكثر من الولايات المتحدة، بصيغ أيديولوجية هو المثل الحي للأمريكان. ولقد أوحى بذلك كلمات الفيلسوف الياباني تاكيشي أوميهارا إذ قال؛ "إن الفشل الذريع للنهج الماركسي والتفكك المثير للإتحاد السوفيتي ما هما إلا بشيران بأفكار النهج التحرري الغربي، التي هي التيار الرئيس للحدثاء. ولأن النهج التحرري الغربي أبعد من أن يكون البديل للنهج الماركسي وأبعد من أن تكون الأيديولوجية الحاكمة عند نهاية التاريخ، فإنها ستكون حجر الدومينو التالي في تسلسل السقوط"^(١٠). ففي عهد تُعرَف الشعوب، في كل مكان، ذاتها بصيغ ثقافية، أي مكانة ستبقى للمجتمع من دون جوهر ثقافي ولا يجمعه معاً إلا ميثاق سياسي وحسب؛ إن المبادئ السياسية هي قاعدة متقلبة يقوم عليها بناء مجتمع يظل متماسكاً زمناً طويلاً. وفي عالم متعدد الحضارات حيث تكون الثقافة هي ذات الاعتبار، فإن الولايات المتحدة يمكن أن تكون، ببساطة، الدولة الشاذة

الأخيرة في بقائها متماسكة عن العالم الغربي البادئ بالإضمحلال حيث يكون الاعتبار الأول فيها للأيدولوجية.

إن رفض الميثاق ورفض الحضارة الغربية يعني حماية الولايات المتحدة الأمريكية بالصورة التي عرفناها لها. ويعني هذا الأمر أيضاً، وبنحو فعلي، حماية الحضارة الغربية. فإذا تم تجريد الولايات المتحدة من غريبتها، فإن مساحة الغرب ستقلص إلى أوروبا وقلّة من الدول التي تسكنها نسبة ضئيلة من المستوطنين الأوروبيين فيما وراء البحار. فمن غير الولايات المتحدة سيصير الغرب متضائلاً في الصغر والجزء من العالم الذي يعاني الانحدار نزولاً في كثافته السكانية ويقع على جزيرة صغيرة ليست بذات أهمية على الطرف البعيد من كتلة الأرض الأوراسيوية.

إن الإصطدام بين مناصرو التعددية الثقافية والمدافعون عن الحضارة الغربية والميثاق الأمريكي هو، كما وصفته عبارة جيمس كيرث، "الاصطدام الحقيقي" في داخل الجزء الأمريكي من الحضارة الغربية⁽¹⁾. فلا يستطيع الأمريكيون تجنب الإجابة على المسألة التالية: هل نحن شعب غربي أم أناس آخريين؟ ويعتمد مستقبلاً أمريكا والغرب على أن يعيد الأمريكيان تأكيد تمسكهم بالحضارة الغربية. فعلى المستوى المحلي، يعني هذا الأمر رفض الدعوات المنذرة بالخطر الرامية إلى منح التعددية الثقافية. أما على المستوى الدولي، فيعني هذا الأمر رفض الدعوات الرامية إلى المخادعة والتضليل لتعريف الولايات المتحدة بآسيا. فمهما كانت الروابط الاقتصادية التي قد تكون قائمة بين المجتمعات الآسيوية والمجتمع الأمريكي، فإن الهوية الثقافية الجوهرية بينهما ستجعل اشتراكهما معاً في وطن واحد أمراً مستحيلاً. إن الأمريكيان هم جزء من العائلة الغربية ثقافياً، وإن الداعين إلى التعددية الثقافية ربما يعطلون أو حتى يدمرون هذه العلاقة لكنهم لا يستطيعون إبداها. فحينما يتطلع الأمريكيون إلى جذورهم الثقافية سيجعلونها في أوروبا.

وفي أواسط التسعينات قام جدل جديد بشأن طبيعة ومستقبل الغرب، فنشأ تجديد لإعتراف قديم بأن مثل هذه الحقيقة كانت موجودة بالفعل، مما زاد من حدة القلق بشأن ما الذي يضمن دوام وجودها. وإن هذا الجدل، في جانب منه، نشأ عن إدراك الحاجة إلى توسيع المؤسسة الغربية الرئيسة وهي؛ حلف الناتو، لكي تضم الدول الغربية إمتداداً إلى الشرق، ونشأ كذلك بسبب الانقسامات الخطيرة التي ظهرت في داخل الغرب على الكيفية التي يجري بها تقسيم

يوغسلافيا. وعكس هذا الجدل أيضاً، وبنحو أوسع، القلق الشديد بشأن وحدة المستقبل للغرب بغياب الخطر السوفيتي، وغلى وجه الخصوص ما كان يعنيه هذا الأمر بالنسبة إلى تعهد الولايات المتحدة بأوروبا. فحينما تتفاعل الدول الغربية تفاعلاً يتزايد يوماً بعد يوم مع المجتمعات اللاغربية التي تصبح قوة أكثر فأكثر، فإنها تصبح واعية أكثر فأكثر بمجورها الثقافي المشترك الذي يربطها معاً. وشكّد القادة من كلا جانبي الأطلسي على ضرورة إعادة الحيوية إلى المجتمع الأطلسي، وفي نهاية سنة ١٩٩٤، وسنة ١٩٩٥، قام وزير الدفاع الألماني والبريطاني، ووزيرا خارجيتي فرنسا وأمريكا، وهنري كيسنجر، وشخصيات رائدة أخرى كثيرة جميعها فأعلنت تأييدها لهذه الحركة. ولخص قضيتهم وزير الدفاع البريطاني مالكوم ريفكن، الذي، في تشرين الثاني من سنة ١٩٩٤، حاول البرهنة على الحاجة إلى "مجتمع أطلسي" يركز على أربعة أعمدة وهي: الدفاع والأمن "اللذان يحددهما منظمة حلف الناتو"؛ و"إيمان مشترك بحكم القانون وديمقراطية برلمانية"؛ و"لمح راسمالي متحرر وتجارة حرة"؛ و"تراث ثقافي أوروبي مشترك ينبثق من اليونان وروما مروراً بعصر النهضة الأوروبية إلى القيم، والمعتقدات، والحضارة المشتركة لجموعتنا الخاصة بنا"^(١٢). وفي سنة ١٩٩٥، شرعت المفوضية الأوروبية بمشروع لـ "مجهّد" العلاقة عبر الأطلسي، الذي قاد إلى التوقيع في معاهدة شاملة بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وفي نفس الوقت صادق كثير من القادة السياسيين وأصحاب الأعمال على إنشاء منطقة تجارة حرة عبر الأطلسي، وعلى الرغم من أن إتحاد العمال الأمريكي ومؤتمر المنظمات الصناعية عارضت عقد إتفاقية أمريكية الشمالية للتجارة الحرة وإجراءات أخرى تفكّ القيود عن التجارة، دعم رئيس هذا الإتحاد بحماس مثل هذا الإتفاق للتجارة الحرة عبر الأطلسي الذي لن يهدد العمال الأمريكيين بالمنافسة مع العمالة بالأجر القليل القادمة من بعض الدول. وأيدها كذلك المحافظون في كلا الجانبين الأوروبي (مارغريست تاتشر) والأمريكي (نيويت جنغرتش)، وأيده كذلك القادة الكنديين وقادة بريطانيين آخرين.

إن الغرب، وكما تم مناقشة هذا الأمر في الفصل الثاني، مرّ بطور أوروبي أول من التطور والتوسع دام لعدة قرون، ومن لم مرّ بطور أمريكي ثاني في القرن العشرين. فإذا قامت أمريكا الشمالية وأوروبا بتجهيد حياتهما المعنوية، وشرعت بالبناء على عمومياتهما الثقافية الجامعة، وبتطوير صيغ من الاندماج الاقتصادي والسياسي الوثيق لتكميل تعاونهما الأمني في منظمة حلف

الناتو، فإنهما تستطيعان إحداث طور أورامريكاني بنشأ عن فيض إقتصادي وتأثير سياسي غربيين. إن إندماجاً سياسياً بين أوروبا وأمريكا من شأنه إلى درجة ما أن يعالج الانحدار النسبي في حصة الغرب من القوة البشرية، والإنتاج الإقتصادي، والقدرات العسكرية فتحيي بذلك قوة الغرب في عيون قادة الحضارات الأخرى. وحذر رئيس الوزراء مهاتير الآسيويين قائلاً؛ "إن إتحاداً أوروبياً مع دول إتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة يستطيع، بما للإثنين من نفوذ وسطوة تجارية، أن يملسي صيفاً لسياسات معينة على بقية العالم"⁽¹³⁾. ولكن، فيما إذا كانت مكونات الغرب تتحد معاً سياسياً وإقتصادياً أم لا، فإنه أمر يعتمد بنحو ساحق على ما إذا كانت الولايات المتحدة تعيد توكيدها على هويتها كأمة غربية وتحدد دورها العالمي بألها القائلة للحضارة الغربية أم لا.

الغرب في العالم

إن عالماً تكون فيه الهويات الثقافية — العرقية، والقومية، والدينية، والحضاراتية — هي القوى المركزية، وتكون فيه علاقات القرابة الثقافية هي التي تشكل التحالفات، والدرجات العدائية، وسياسات الدول، يكون له ثلاثة قضايا رئيسة تخص الغرب بعامة والولايات المتحدة بخاصة. الأولى؛ لا يستطيع رجالات الدولة أن تغير الحقيقة تغيراً بناءً إلا إذا أدركوا تلك الحقيقة وفهموها. وإن السياسات التي تقوم على الثقافة البائدة بالظهور، وتعظم قوة الحضارات اللاغربية، والتوكيد الثقافي المتصاعد لهذه المجتمعات هي حقائق قد تم إدراكها على نحو واسع في العالم اللاغربي. ولقد أشار القادة الأوربيين إلى القوى الثقافية التي تجمع بعض الناس معاً وتفرقهم عن أناس آخرين. وعلى النقيض من ذلك، كانت النخب الأمريكية بطيئة في قبول هذه الحقائق البائدة بالظهور والتعامل معها بمجد. فأيدت إدارتا بوش وكلنتن وحدة الإتحاد السوفييتي، ويوغسلافيا، والبوسنة، وروسيا المتعددة الحضارات جميعها، في محاولات بلا طائل من ورائها لكسب القوى العرقية والثقافية القديرة التي كانت تدفع تلك الدول بقوة نحو التفكك. ودعمت هاتان الإدارتان مشاريع الإندماج الإقتصادي المتعدد الحضارات، التي هي أما بلا معنى، كما هو الحال مع إتفاق التعاون الإقتصادي بين آسيا ودول المحيط الهادي (أيك)، أو إنما تأتي بخسائر كبيرة إقتصادية وسياسية غير متوقعة، كما هو الأمر مع إتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، وإتفاق مكسيكو.

وحاولتا تنمية علاقات وثيقة مع الدول الجوهر لحضارات أخرى عن طريق صيغة "شراكة عالمية" مع روسيا أو بصيغة "إرتباط بناء" مع الصين، لكي تقف بوجه الغزاعات الطبيعية على المصالح بين الولايات المتحدة وتلك الدول. وفي نفس الوقت، فشلت إدارة كلنتن في جعل روسيا تشارك قلباً وقالباً في البحث عن السلام في البوسنة، وحدث ذلك بالرغم من مصلحة روسيا الكبيرة في تلك الحرب كدولة جوهر للحضارة الأرثوذكسية. ولما كانت إدارة كلنتن تسعى وراء حلم لا يمكن إدراكه في دولة متعددة الحضارات، فلها أنكرت على الأقليتين الصربية والكرواتية حتى تقرير المصير وساعدت على أن يظهر إلى الوجود حزب بلقاني إسلامي متطرف وحيد تابع إلى إيران. وبأسلوب مشابه، أيدت الحكومة الأمريكية كذلك إخضاع المسلمين إلى الحكم الأرثوذكسي، وكانت تدافع عن ذلك بالقول، "ما من شك، إن الشيشان جزء من الإتحاد الروسي"⁽¹⁶⁾.

وعلى الرغم من أن الأوروبيين إعترفوا عالمياً بالأهمية الجهورية للخط الفاصل بين العالم المسيحي الغربي، من ناحية، والعالمين الأرثوذكسي والإسلامي من ناحية أخرى، قالت الولايات المتحدة على لسان وزير خارجيتها، بأنها لن "تتعرف بأي خطوط فاصلة جهورية بين الأجزاء الكاثوليكية، والأرثوذكسية، والإسلامية لأوروبا". إلا أن أولئك الذين لا يقرون بانقسامات جهورية، فقدرهم أن تصيب تلك الإنقسامات بالإحباط. وبدت إدارة كلنتن غافلةً تماماً عن التغير في ميزان القوة بين الولايات المتحدة والمجتمعات الشرق آسيوية فكانت في كل مرة وأخرى تنادي بأهداف في قضايا تتعلق بالتجارة، وحقوق الإنسلن، ومنع إنتشار الأسلحة النووية، وقضايا أخرى لم تكن قادرة على تحقيقها. على أي حال، لقد واجهت حكومة الولايات المتحدة صعوبة ليست بالعادية في التكيف مع عهد تشكل أمواج المد الثقافي والحضاراتي فيه السياسات العالمية.

أما الثانية؛ كان فكر السياسة الخارجية الأمريكية يعاني كذلك من ممانعة ضد ترك، أو تغير، أو أحياناً حتى إعادة النظر بالسياسات التي كانت قد تبنتها لتلبية ضرورات الحرب الباردة. فإلتخدت بعض هذه السياسات صورة أنها مازالت ترى إتحاداً سوفيتياً عائداً من جديد كخطر يمكن حدوثه. وبنحو أعم من ذلك، تميل الشعوب إلى تقديس التحالفات وإتفاقات السيطرة على الأسلحة التي جاءت نتيجة للحرب الباردة. فحلف الناتو يجب أن يبقى كما كان في أثناء الحرب الباردة، ومعاهدة الأمن اليابانية - الأمريكية تبقى معاهدة مركزية لحفظ أمن شرق آسيا.

ومعاهدة خفض عدد الصواريخ المضادة للصواريخ العابرة للقارات (أي. بي. أم) لا يمكن المساس بها. ومعاهدة مركز التجارة الحرة يجب أن تظل مصانة. فالأمر الواضح أنه لا واحدة من هذه المعاهدات أو أيًا مما خلفته الحرب الباردة سترُكَن جانباً ولو قليلاً. ولا حتى الأمر بالضرورة يصب في مصالح الولايات المتحدة أو الغرب أنه من أجل تلك المعاهدات يظلان على حال الحرب الباردة. إذ توحى حقائق عالم متعدد الحضارات بأن حلف الناتو يجب أن يتوسع ليضم بين جنبيه المجتمعات الغربية الأخرى التي ترغب في الانضمام إليه ويجب أن يعترف بعدم الجدوى أصلاً من ضم دولتين عضويتين كل منهما العدو للعدو للأخرى، وكل منهما تعوزها صلة النسب الثقافية التي تجمعها مع العضوات الأخريات. وإن معاهدة مثل معاهدة خفض عدد الصواريخ المضادة للصواريخ العابرة للقارات، التي أعدت لتلبية الحاجة التي فرضتها الحرب الباردة إلى ضمان نزع أسلحة المجتمعين السوفيتي والأمريكي وتوجههما إلى السلام وبمذه الطريقة تنفي حرب نووية سوفيتية — أمريكية، ربما تفوق قدرة الولايات المتحدة والمجتمعات الأخرى على حماية أنفسها من أخطار نووية لا يمكن التنبؤ بها أو هجمات تقوم بها حركات إرهابية وحكام طغاة تعوزهم سلامة العقل. وكانت معاهدة الأمن الأمريكية — اليابانية تساعد في ردع إعتداء سوفيتي على اليابان. فما الغاية التي تظل من أجلها هذه المعاهدة في عهد ما بعد الحرب الباردة؟ فهل هي إحتواء وردع الصين؟ أم هي لإبطاء تكيف ياباني مع صين بادئة بالإرتقاء؟ أم لمنع نمو القوة العسكرية اليابانية؟ فيجري إثارت الشكوك على نحو متزايد الآن في اليابان بشأن الوجود العسكري الأمريكي فيها، في حين تتزايد الشكوك في الولايات المتحدة أيضاً بشأن الحاجة إلى التزام وحيد الجانب بالدفاع عن اليابان. وتم إعداد الإتفاق الخاص بالقوى التقليدية في أوروبا لتلطيف المواجهة بين دول معاهدي الناتو و وارشو في أواسط أوروبا، ولقد إختفت هذه المواجهة. وأصبح الأثر الرئيس لذلك الإتفاق الآن هو خلق صعوبات أمام روسيا في تعاملها مع ما تدرك بأنه أخطار قادمة من الشعوب المسلمة إلى جنوبها.

أما الخالصة؟ إن التنوع الثقافي والحضاري يتحدى الإعتقاد الغربي ولاسيما الأمريكي منه باللامنة الكونية للثقافة الغربية. ويجري التعبير عن هذا الإعتقاد بكلا الإسلوبين الوصفي والمعياري. فبالإسلوب الوصفي، يذهب هذا الإعتقاد إلى أن الناس في كل المجتمعات تريد تبني

القيم، والأعراف، والممارسات الغربية. وإذا بدوا أنه ليس في أنفسهم هذه الرغبة وبدوا ملتزمين بثقافتهم التقليدية الخاصة بهم، فأهم ضحايا "وعي زائف" بمثل ذلك الوعي الذي وجدته الماركسيون عند أفراد الطبقة العاملة الذين كانوا يؤيدون الرأسمالية. أما بالإسلوب المعياري، فإن إعتقاد مناصرو العولمة الغربية يفترض أن بنو البشر في جميع أنحاء العالم يجب أن يعتنقوا القيم، والأعراف، والثقافة الغربية لأنها تجسد الفكر الإنساني في أرقى درجاته، وأهم صورته، وأكثره تحرراً، وأرشدته سيلاً، وأرفعته تمدناً، وأكمله تحضراً.

وفي العالم البدائي بالظهور ذي الصراع العرقي والإصطدام الحضاري، يعاني الإعتقاد الغربي بكونية الثقافة الغربية من ثلاثة مشاكل هي: أنه وهم زائف، وأنه غير أخلاقي، وأنه خطر. وكونه زائفاً، فلقد كان المبحث المحوري لهذا الكتاب؛ وهو بحث لحصه ميشيل هاورد على أحسن وجه بقوله؛ "إن الافتراض الغربي الشائع بأن التنوع الثقافي حالة تاريخية غربية الأطوار يجري الآن تأكلها بنحو سريع نتيجة لنمو ثقافة مشتركة عالمية للناطقين باللغة الإنجليزية، وذات نزعة غربية، فتشكل الآن قيمنا الأساسية هو ببساطة إفتراض غير صحيح"⁽¹⁵⁾. إن أي قارئ لا يقتنع إبتداءً من الآن بالحكمة التي جاءت في ملاحظة السيد ميشيل فهو يعيش في عالم إبتعد بعداً شامعاً عن العالم الذي تم وصفه في هذا الكتاب.

أما الإعتقاد بأن الشعوب اللاغربية يجب أن تتبنى القيم، والأعراف، والثقافة الغربية هو إعتقاد غير أخلاقي بسبب ما سيكون ضرورياً لجعل هذا الأمر حقيقة قائمة. إن بلوغ القوة الأوربية درجة كادت تكون درجة القوة الكونية في القرن التاسع عشر وهيمنة العالمية للولايات المتحدة في السنوات الأخيرة من القرن العشرين نشرتا كثيراً مما يتصل بالحضارة الغربية عبر العالم. إلا أن نهج العولمة الغربي لم يعد قائماً. وتراجع الآن الهيمنة الأمريكية على الأقل لأنها لم تعد ضرورية لحماية الولايات المتحدة من خطر الإسلوب العسكري السوفييتي للحرب الباردة. وإن الثقافة، كما قد بينا ذلك، تتبع القوة. فإذا كانت المجتمعات اللاغربية لابد أن ترسم صورة ثقافتها مرةً أخرى الثقافة الغربية، فإن ذلك لا يحدث إلا إذا جاء نتيجة لتوسع، وإنتشار، وأثر تحدته القوة الغربية على تلك المجتمعات. لذا، فإن النهج الإستعماري هو العاقبة المنطقية الضرورية اللازمة لنهج عولمة الثقافة الغربية. وبالإضافة إلى ذلك، ولكون الغرب هو حضارة في طور النضج، فإنه لم

يعد يمتلك الحيوية الفعالة الضرورية لكي يفرض إرادته على المجتمعات الأخرى، وإن أية محاولة للنهوض بذلك هي كذلك تناقض القيم الغربية التي تؤمن بحق تقرير المصير والديمقراطية. وما أن يأزف الأوان، فتبدأ الحضارات الآسيوية والحضارة الإسلامية بالتوكيد أكثر فأكثر على الموائمة الكونية لثقافتها، حتى يحدث أن يقيم الغربيون أكثر فأكثر العلاقة بين لهج العولمة الثقافية والنهج الاستعماري لتلك الثقافة.

إن لهج العولمة الغربي هو خطر على العالم لأنه يمكن أن يقود إلى حرب عظيمة بين الحضارات تقع بين دولها الجوهر، وهو خطر على الغرب لأنه يمكن أن يؤدي إلى هزيمة تقهر الغرب. فما أن إثمار الاتحاد السوفيتي حتى أخذ الغربيون يرون حضاراتهم في مكانة من هيمنة لا تبارى، بينما في نفس الوقت بدأت مجتمعات آسيوية، ومسلمة، ومجتمعات أخرى أضعف تزداد قوة. لهذا السبب، فإن هذه القضايا يمكن أن تقود إلى التفكير بمنطق القوة المعروف للقائد بروتس^٤ إذ يقول:

فيا لقلنا كملت عددها وعدتها، وحركتنا لاحت قطوفها للعيون.

وفي كل يوم يمر، أعدائنا من حولنا يتكاثرون؛

نحن الذين أعتلينا قممتها، أزفت ساعة فنكون عنها نازلون.

فأرى مدأ من إرادة الرجال وما لهم من شؤون؛

والذين تأخذهم ساعة الطوفان، فلنهم إلى مصيرهم ذاهبون؛

قعدوا عن كل مسعى في أيامهم التي كانوا يعيشون

حتى قيدهم الأقدار فجعلوا في الوحل والأحزان يتمرغون.

وفي بحر متلاطمة أمواجه مازلنا عائمون،

فلنركب الأمواج التي نراها تجري إلى ما نحن مبتغون،

وإلا فلكل ما غامرنا به نحن خاسرون.

^٤ هو سيماسي وقائد عسكري روماني عاش السنين ما بين ٨٥-١٢٠ ق.م تأمر مع قادة آخرين لقتل يوليوس قيصر، وفي الواح السذي دار بعد تنفيذهم المؤامرة إلحزت قوائم أمام القوات التي كان يقودها مارك أنتوني وأكتفيس في معركة فليبس، فإلتحق بروتس بسلما . المترجم

لكن هذا المنطق أدى إلى هزيمة بروتس في منطقة فليبي، وإن المسار المتزن أمام الغرب هو ألا يحاول إيقاف عملية التحول في ميزان القوة بل أن يتعلم كيف يقود سفينته في المياه المضحلة، ويتحمل الكرب والأحزان، ويقلل من مغامراته، ويصون ثقافته.

وإن كل الحضارات مُرّت عبر عمليات مشابهة من الظهور، والإرتقاء، ثم الإنحدار. ولا يختلف الغرب عن الحضارات الأخرى بالمسار الذي تطوره بل يختلف بالخصيصة المميزة لقيمه وأعرافه. وتشمل هذه القيم والأعراف الأشد وضوحاً بينها مسيحيتها، وتعددديته، وفردانيته، وحكم القانون، التي مكنت الغرب من إبتكار الحداثة في حياة العصر، والتوسع في جميع أرجاء العالم، وجعلت المجتمعات الأخرى تنظر إليه بعين الحسد. وإن هذه الخصائص بأجتماعها معاً تُكوّن الجوهر الفريد الذي يتميز به الغرب. كما قد تحدث آرثر أم. شلسنجر، جي آر.، قائلاً؛ إن أوروبا "هي المصدر — بل المصدر الوحيد، لأفكار حرية الفرد، والديمقراطية السياسية، وحكم القانون، وحقوق الإنسان، والحرية الثقافية.... إن هذه الأفكار الأوروبية وليست أفكاراً آسيوية، ولا إفريقية، ولا شرق أوسطية، إلا بالتبني"⁽¹⁶⁾. وهي التي جعلت الحضارة الغربية فريدة في نوعها، وكون الحضارة الغربية ذات قيمة نفيسة، فهذا ليس لأنها حضارة كونية بل لأنها كانت فريدة في نوعها. وتبعاً لذلك، تكون مسؤولية القادة الغربيين ليست محاولة تشكيل الحضارات الأخرى على الصورة التي يتخيلها الغرب، التي لا تقدر قوة الغرب البائدة بالإنحدار على تحقيقها، بل هي حفظ، وحماية، وتجديد الخصائص الفريدة للحضارة الغربية. ولأن الولايات المتحدة هي الدولة الغربية الأكثر قوة، فإن تلك المسؤولية تقع في غالبيتها العظمى على عاتقها.

ولكي تصون الولايات المتحدة والدول الأوروبية الحضارة الغربية في مواجهة الإنحدار الذي يصيب القوة الغربية، فإن الأمر الذي يصب في مصلحتها هو العمل على:

أن تحقق إندماجاً سياسياً، وإقتصادياً، وعسكرياً أكبر، وأن تنسق سياساتها لكي تستبعد من بينها دولاً من حضارات أخرى تحاول إستغلال الخلافات التي تقع بينها؛

أن تدخل في الإتحاد الأوربي وحلف الناتو الدول الغربية لأواسط أوروبا وهي؛ دول
الفايز غراد^{*}، وجمهوريات البلطيق، وسلوفينيا، وكرواتيا؛
أن تشجع تغريب أمريكا اللاتينية، ولطالما كان الأمر ممكناً، تشجيع التحالف الوثيق لدول
أمريكا اللاتينية مع الغرب؛
أن تقيد تطور القدرات العسكرية التقليدية وغير التقليدية للدول الإسلامية والصينية؛
أن تبطل من إبتعاد اليابان التدريجي بعيداً عن الغرب نحو التكيف مع الصين؛
أن تقبل بروسيا على أنها الدولة الجوهر للحضارة الأرثوذكسية بأنها قوة إقليمية رئيسة
ولها مصالح مشروعة في الحفاظ على أمن حدودها الجنوبية؛
أن تصون تفوقها التقني والعسكري على الحضارات الأخرى؛
والأهم من كل ما سبق، أن تدرك بأن التدخل الغربي في شؤون الحضارات الأخرى هو
ربما يكون السبب الأخطر الوحيد على الإطلاق في زعزعة الإستقرار وقيام نزاع عالمي ممكن
حدوثه في عالم متعدد الحضارات.

في أعقاب الحرب الباردة أمست الولايات المتحدة مستغرقة في تأملات ومجادلات واسعة
بشأن المسار المناسب للسياسة الخارجية الأمريكية. ولكن في هذا العهد، لا تستطيع أمريكا الهيمنة
على العالم ولا تقدر على الفرار منه. فلا إتخاذ نهج السياسة الدولية في التعاون ورعاية المصالح
للتبادلة، ولا نهج السياسة الإنعزالية، ولا حتى النهج السياسي المتعدد الجوانب، ولا نهج سياسة
الجانب الواحد ستكون هي السياسة الأفضل لخدمة مصالحها. فذلك السياسات ستكون الأفضل
إذا قُدمت على غيرها لتجنب هولاء المتطرفين المعارضين وبدلاً عنها تبين أمريكا سياسة أطلسمية
ترعى التعاون الوثيق مع شركائها الأوربيين لحماية وتقديم مصالح وقيم الحضارة الغربية التي
يشتركون فيها.

^{*} وهو مجمع أنشأ في شباط من سنة ١٩٩١، ضم بولندا، وجمهورية التشيك، وجمهورية سلوفاكيا، وهنغاريا. للترجم

الحرب والنظام الحضارائيان

إن حرباً عالمية تدور رحاها بين الدول الجواهر لحضارات العالم الرئيسة هي حرب غير ممكن حدوثها إلى حد بعيد لكنها ليست مستحيلة. فحرب كهذه كما قد أوحينا بذلك، يمكن أن تحدث بسبب تصاعد أوار حرب لخط صدع تقوم بين جماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة، ويُرجح في الغالب أن يشترك فيها المسلمون من طرف وغير مسلمين من الطرف الآخر. فالتصعيد يصير أكثر أرجحية إذا تنافست الدول المسلمة الطامعة في أن تكون دول جواهر من أجل تقلص العون إلى أحوالهم في الدين المشتبكين في الحرب. وتصور أقل احتمالاً بسبب المصالح التي قد ترتبط بها الدول النسبية من المستويين الثاني والثالث من كلا الجانبين في أن لا تصبح مشتركة بنفسها إشتراكاً أعمق في الحرب. وثمة مصدر أخطر من ذلك للحرب عالمية تقوم بين الحضارات وهو ميزان القوة المتغير بين الحضارات وبين دولها الجواهر. فإن إرتقاء الصين، إذا مضت قدماً في إرتقائها، والتوكيد المتزايد لهذا "اللاعب الأكبر على الإطلاق في تاريخ البشرية" سيسلط ضغطاً هائلاً على الاستقرار الدولي في مطلع القرن العشرين. فظهور الصين كقوة مهيمنة في شرق وجنوب شرق آسيا من شأنه أن يضاد المصالح الأمريكية كما قد عُرِفَت عبر التاريخ^(١٧).

وإذا عرفنا هذه المصالح الأمريكية، فإلى أي مدى يُحتمل أن تتطور الحرب بين الولايات المتحدة والصين؟ هب أننا في سنة ٢٠١٠، ومازالت القوات الأمريكية خارج كوريا التي قد اتحد شطراها، وقد خفضت الولايات المتحدة من وجودها العسكري في اليابان تخفيضاً كبيراً. ولقد توصلت تايوان والوطن الأم الصين إلى تفاهم تظل تايوان، بناءً على هذا التفاهم، تمارس أغلب سلطاتها المستقلة التي كانت قائمة بالفعل لكنها تعترف بنحو لألبس فيه بسلطات بكين عليها وأصبحت هذه الرعاية الصينية تعترف بها الأمم المتحدة طبقاً لنموذج أوكرانيا وبلاروسيا في سنة ١٩٤٦. وكان تطور حقول النفط في بحر الصين الجنوبي قد تقدم بخطى متسارعة وبنحو واسع تحت رعاية وإشراف صينيين ولكن مازلت بعض تلك الحقول تحت سيطرة فيتنامية وتقوم على تطويرها شركات أمريكية. وإذا يرفع ثقة الصين بنفسها إرتفاع قدراتها في قوتها الجديدة المتزايدة، تعلن بأنها ستسيطر سيطرتها التامة على البحر برمته، على كل ما كانت دائماً تطالب بالسيادة عليه في ذلك البحر. فيقاوم الفيتناميون هذه المطالب، وينشب القتال بين السفن الحربية الصينية

والفيتنامية. فيندفع الصينيون، المتشوقين للثأر من هزيمتهم المذلة في سنة ١٩٧٩^١، فيجتاحوا فيتنام. ويستغيث الفيتناميون بنجدة أمريكية. ويحذر الصينيون الولايات المتحدة أن لا تتدخل في النزاع. وتردد اليابان وأمم آسيوية أخرى في اتخاذ أي موقف. فتعلن الولايات المتحدة بأنها لا يمكن أن تقبل بالغزو الصيني لفيتنام، فطالب بفرض عقوبات إقتصادية على الصين وترسل على عجل أحد حاملات قوات المهمات الخاصة من حاملاتها القليلة المتبقية هناك إلى بحر الصين الجنوبي. فيشجب الصينيون هذا الأجراء بوصفه إنتهاكاً للمياه الإقليمية للصين فتشن الصين ضربات جوية على قوة المهمات الخاصة. وتزول المحاولات التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس وزراء اليابان، الرامية إلى جعل الطرفين يتفاوضان على وقف إطلاق النار، إلى الفشل، ثم تتسع دائرة القتال إلى مناطق أخرى في شرق آسيا. وتقوم اليابان بمنع الولايات المتحدة من استعمال قواعدهما الموجودة في اليابان للإنتلاق منها في ضرب الصين، فتجاهل الولايات المتحدة هذا الحظر، فتعلن اليابان حياديتها فتفرض حجراً على تلك القواعد. وتشن الغواصات الصينية والطائرات التي تنطلق من قواعد أرضية لها في تايوان والوطن الأم هجماتها على سفن الولايات المتحدة وخطوط إمدادها وتعزيزاتها في شرق آسيا فتصيبها بخسائر فادحة. وفي نفس الوقت تدخل القوات البرية الصينية العاصمة هانوي وتمتلأ أغلب أراضي فيتنام.

ولما كانت الصين والولايات المتحدة كلتاهما تمتلكان صواريخ قادرة على حل وإلقاء قنابل نووية على أرض أيأ منهما، فإنه يجري تحفظ مفهوم ضمناً ولا تستخدم هذه الأسلحة في المراحل المبكرة من الحرب. لكن الخوف من الهجمات يمثل هذه الأسلحة كامن في كلا المجتمعين وهو مستمكن بوجه خاص في الولايات المتحدة. وهذا الخوف من شأنه أن يقود كثيراً من الأمريكان إلى البدء بالتساؤل لماذا يجري إخضاعهم إلى هذا الخطر؟ وما الفرق الذي سيحدث إذا سيطرت الصين على بحر الصين الجنوبي، وفيتنام، أو حتى جنوب شرق آسيا برمتها؟ فتصبح

^١ هي الغارة التي شنتها الصين على فيتنام في ١٧ من شباط لسنة ١٩٧٩ والتي استمرت ٢٩ يوم، وجاءت هذه الغارة بعد أن غزت فيتنام كمبوديا ولاوس وأطاحت بحكم الحمر الحمر في كمبوديا وطردت منها ومن فيتنام جميع الصينيين، وكانت الصين في تلك الفترة تسد بلغت مشارف هانوي بعد معارك ضارية ثم واجهتها مقاومة عنيفة وإتلفت قوات فيتنامية في داخل الأراضي الصينية وحاولت الأتفاف على الثغرات الصينية للهاجمة، فأعلنت الصين إنسحابها من أراضي فيتنام من دون مفاوضات أو عقد أي إتفاق. وقشلت الصين في هذه الغزوة فشلاً ذريعاً في أن يجر الفيتناميين على الانسحاب من كمبوديا، وفي إلغاء الإسطدمات بين قولها والقوات الفيتنامية على الحدود الفاصلة بينهما، ولم تغير صورة الصين بأنها غر من ورق، لذلك يرجع أكثر المراقبين قيام هذه الحرب مرة أخرى. المترجم

المعارضة لمثل هذه الحرب قوية لاسيما في الولايات التي يهيمن عليها ذوي الأصول الإسبانية والبرتغالية في جنوب غرب الولايات المتحدة، التي تقول جماهيرها وحكوماتها "إن هذه الحرب ليست حربنا"، فتحاول أن تؤثر إختيار أسلوب الحرب ضد إنجلترا الجديدة في حرب سنة ١٨١٢^٧. وبعد أن يعزز الصينيون انتصارهم الأولي في شرق آسيا، يشرع الرأي العام الأمريكي بالميل نحو الاتجاه الذي كانت اليابان تتمنى أن يكون كذلك في سنة ١٩٤٢: إذ أن الخسائر التي تُبدل من أجل قهر هذا التوكيد المبكر للغاية لقوة طامحة في الهيمنة تكون هائلة؛ لذلك تصبح المقولة؛ دعنا نخسم المسألة بالتفاوض من أجل وضع حد لهذه الحرب الشعواء أو "الحرب الزائفة"، مقولة شائعة في أرجاء الأطلسي الغربي.

إلا أنه، في نفس الوقت، يكون لهذه الحرب تأثير على الدول الرئيسية للحضارات الأخرى، فتفتتح الهند الفرصة التي سنحت لها كون الصين منهكة في قتال في بحار شرق آسيا فتشن هجوماً مدمراً على باكستان. بمقتضى رؤية ترمي إلى تجريد ذلك البلد تماماً من قدراته العسكرية النووية والتقليدية. ويكون هجوماً ناجحاً في البداية لكن التحالف العسكري القائم بين باكستان، وإيران، والصين يتم تفعيله فتهد إيران لنجدة باكستان بقوات عسكرية حديثة ومتطورة. فتمسي الهند تتخبط في مستنقع القتال ضد القوات الإيرانية ومجموعات تشن عليها حرب عصابات تنتمي إلى جماعات عرقية عديدة مختلفة. فتتشاهد باكستان والهند كلتاهما الدول العربية من أجل تأييدها، وتقف الهند في هذه المناشدة مخدرة من الهيمنة الإيرانية على جنوب غرب آسيا — لكن النجاح الأولي للصين في الانتصار على الولايات المتحدة يكون قد إستنحت قيام حركات كبيرة مناهضة للغرب في المجتمعات المسلمة. أما الحكومات القليلة التي مازالت مؤيدة للغرب في الدول العربية وتركيا فتسقطها واحدة تلو الأخرى الحركات الإسلامية المتطرفة التي

^٧ هذه الحرب وقعت بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى في حزيران من سنة ١٨١٢ وإستمرت حتى ربيع سنة ١٨١٥. وكالت أسباب هذه الحرب هي رفض بريطانيا الانسحاب من مناطق البحوات العظمى، وقيام بريطانيا بدعم وإسناد المنود الحمر في كندا على الحدود الأمريكية، وعدم رغبة بريطانيا في توقيع إتفاقات تخص التجارة يريدها الأمريكيون لوضع أسس للتجارة بين البلدين. ودارت هذه المعركة في البر والبحر وكانت الغلبة فيها في بداية المعركة للبريطانيين ولكن بعد أن نجح إسطول بحري أمريكي في تدمير إسطول بريطاني تفهقرت بريطانيا إلى كندا وأخذت تشن هجمات برية. وفي السنة الأخيرة من الحرب دارت أغلب المعارك في جنوب أمريكا وبعد سلسلة معارك في نيواورليانز والمسيسي قام الأمريكيان باستنراج قوات بحرية بريطانية كبيرة على الضفة الأخرى من الميسيسي قتلوا كل أفراد هذه القوات بينما كانت خسائر الأمريكان على عدد الأصابع فكانت واقعة أملت هذه الحرب. فلجأ الطرفان إلى التفاوض وتوصلا إلى معاهدة لم تحل أية مشكلة من المشاكل التي كانت سبباً في قيام الحرب. المترجم

تستمد قوتها من الكتابات الأخيرة التي تأتي من الانفصالات في أعداد الشباب المسلم. إن موجة معاداة النهج الغربي الذي يثوره الضعف الغربي تقود إلى هجوم عربي كاسح على إسرائيل لا يقدر حتى الإسطول البحري السادس للولايات المتحدة، الذي يكون في ذلك الوقت قد تقلص أكثر من قبل، على رده.

وتحاول الصين والولايات المتحدة كلتاهما أن تحشد التأييد من دول رئيسة أخرى. وكلما أحرزت الصين نجاحات عسكرية، تبدأ اليابان بقلق بأخذ سبيل التبعية للصين، وتحول موقفها من الحيادية الرسمية إلى حيادية إيجابية مؤيدة للصين، ومن ثم تستسلم لما تطلبه منها الصين حتى تصبح تحارب معها ضد عدو مشترك. وتقوم القوات اليابانية فتحمل القواعد العسكرية المتبقية للولايات المتحدة في اليابان فتقوم الولايات المتحدة على عجل بأجلاء قواتها من هناك. وتعلن الولايات المتحدة حصاراً على اليابان فتشتبك السفن الحربية الأمريكية واليابانية في مبارزات متفرقة في مياه الأطلسي الغربي. وعند بداية الحرب تقترح الصين إبرام معاهدة أمن متبادل مع روسيا (تذكر بنحو غامض، معاهدة هتلر - ستالين). إلا أن نجاحات الصين لا يكون لها إلا تأثير معاكس على روسيا لما كان من تأثيرها على اليابان. فالآمال بالنصر الصيني ومن ثم سيطرتها على شرق آسيا هو أمر يزعج موسكو. وحينما تتحرك روسيا باتجاه معاكس إلى الصين وتشرع بتعزيز قواتها في سيبيريا، تتدخل الأعداد الكبيرة من المستوطنين الصينيين لمنع هذه الحركات. ومن ثم تتدخل الصين عسكرياً لحماية أبناء البلد فتحمل مدينة فلاديفوستوك، ووادي نهر أمور، وأجزاء مهمة أخرى من سيبيريا الشرقية. وفي حين تتسع دائرة الاقتتال بين القوات الروسية والصينية في أواسط سيبيريا، تقوم انتفاضات في منغوليا التي كانت الصين قد وضعتها في وقت سابق تحت "وصايتها".

إن السيطرة على النفط وسهولة الحصول عليه هو أمر ذو أهمية مركزية لكل الأطراف المتحاربة. فعلى الرغم من الاستثمار الواسع الذي هضمت به اليابان في مجال الطاقة النووية، مازالت تعتمد إلى درجة كبيرة على إستراتيجيات النفط وهذا ما يزيد من قوة ميلها للتكيف مع الصين وتضمن تدفقه إليها من النفط القادم من الخليج العربي، وإندونيسيا، وبحر الصين الجنوبي. وفي أثناء مجريات الحرب، حينما تصبح الدول العربية تحت سيطرة المحاررين الإسلاميين، تقل إمدادات نفط الخليج العربي إلى الغرب حتى تغدو وشلاً فيمسي الغرب تبعاً لذلك وعلى نحو يزداد أكثر فأكثر

معتمداً على مصادر النفط الروسية، والقوقازية، والأواسط آسيوية. ويقود هذا الأمر الغرب إلى تركيز جهوده لجعل روسيا تنضم إلى صفها وإلى أن يدعم روسيا في بسط سيطرته على الدول المسلمة الغنية بالنفط التي تقع إلى جنوبها.

وفي نفس الوقت تكون الولايات المتحدة مشغولة بحماس في محاولة لحشد التأييد التام من حلفائها الأوروبيين. وعلى الرغم من العون الدبلوماسي والإقتصادي الذي أخذ بالإتساع، يظل أولئك الحلفاء كارهين للتورط عسكرياً في الحرب. لكن الصين وإيران ينجشيان من أن الدول الغربية تقف في نهاية المطاف خلف الولايات المتحدة تماماً كما هرعت الولايات المتحدة في نهاية المطاف لنصرة بريطانيا وفرنسا في الحربين العالميتين. ولكي يمنعا وقوع هذا الأمر تقومان سراً بنشر صواريخ حاملة للرؤوس النووية متوسطة المدى في البوسنة والجزائر ثم تمحذران القوى الأوروبية بأنه يجب عليها البقاء خارج هذه الحرب. وكما كان هو الحال، بنحو يكاد يكون دائماً مع المحاولات الصينية في التهويل على دول أخرى غير اليابان، فإن لفعلها هذا عواقب تضاد تماماً ما تريده الصين من وراءه. فيستكشف جهاز مخبرات الولايات المتحدة هذه الصواريخ وينقل نشرها في تقارير إليها، فيعلن مجلس حلف الناتو بأن هذه الصواريخ يجب أن يتم إلزالتها حالاً. ولكن، قبل أن يستطيع حلف الناتو إتخاذ إجراء ما، تقوم صربيا الراغبة في إستعادة دورها التاريخي، بأنهما المدافعة الأولى عن الديانة المسيحية ضد الترك، فتغزو البوسنة. وتلتحق بها كرواتيا فتحتل الدولتان البوسنة ويتقسامها فيما بينهما، ويستوليان على الصواريخ، ثم يشرعان بمحاولات لإكمال التطهير العرقي الذي كانا قد أجرا على إيقافه في تسعينات القرن العشرين. وتحاول ألبانيا وتركيا بمساعدة البوسنيين؛ فيشن اليونان والبلغار غزوات على الجزء الأوروبي من تركيا فينشر الرعب عباءته على إسطنبول حينما تقرر تركيا عمر مضيق البسفور، وفي نفس الوقت يكون صاروخ مجهز برؤس نووي قد إنطلق من الجزائر لينفجر خارج مرسيليا، فهدد حلف الناتو بضربات جوية ساحقة ماحقة على أهداف في شمال إفريقيا.

وهكذا، لقد أصبحت الولايات المتحدة، وأوروبا، وروسيا والهند، داخلية في صراع عالمي حقيقي ضد الصين، واليابان، وأغلب العالم المسلم. كيف لمثل هذه الحرب أن تنتهي؟ يمتلك كلا الطرفين قدرات نووية كبيرة والأمر الواضح أنه لو جعلت هذه القدرات تلعب دوراً يتجاوز الحد

الأذن، فإن الدول الرئيسة من كلا الطرفين يمكن أن يتم تدميرها تدميراً كاملاً. أما إذا اشتغل ردع متبادل، فإن إلهاك الطرفين يمكن أن يقود إلى التفاوض على هدنة، لكن هذه الهدنة لن تحل القضية الجوهرية وهي الهيمنة الصينية على شرق آسيا. أما الخيار البديل لذلك، فيستطيع الغرب أن يحاول قهر الصين باستعمال القوة العسكرية التقليدية. إلا أن تحالف اليابان مع الصين، يمنح الصين درع واق يتألف من نطاق من جزر بمنح الولايات المتحدة من إستعمال قوتها البحرية ضد مراكز الكثافة السكانية الصينية ومراكز صناعاتها الممتدة على طول ساحلها البحري. وأما الخيار البديل الآخر، فهو مشاغلة الصين من جهة الغرب. إذ يؤدي القتال بين روسيا والصين إلى أن يرحب حلف الناتو بروسيا كدولة عضوة فيه وإلى أن يتعاون الحلف مع روسيا في مواجهة هجمات الصينيين في داخل سيبيريا، وفي الحفاظ على السيطرة الروسية على نفط المسلمين وحقول الغاز في دول أواسط آسيا، وفي دعم التمردات ضد الحكم الصيني التي يقوم بها التبتيون، واليوغريون، والمنغوليون، ثم تحشد وتنشر بالتدريج القوات الغربية والروسية في جهة الشرق وفي داخل سيبيريا تمهيداً للإلتقاض الأخير الذي يمر عبر السور العظيم متوجهاً إلى بكين، ومنشوريا، ثم إلى قلب وطن آل هان.

مهما كانت النتيجة المباشرة لهذه الحرب الحضارية العالمية — إن كانت تدمير نسوي متبادل، أو توقف يتم عن طريق التفاوض يأتي نتيجةً للإلهاك المتبادل، أو مسيرة النصر الناجز للقوات الروسية والغربية في ساحة تايوان — فإن النتيجة الأوسع في المدى البعيد والتي تكاد تكون حتمية هي إغدار حاد في القوى الاقتصادية، والبشرية، والعسكرية لكل الأطراف الرئيسة المشاركة في الحرب. ونتيجةً لذلك، فإن القوة العالمية التي كانت قد تحولت عبر قرون من الشرق لتكون في مصلحة الغرب والتي كانت قد بدأت مرة أخرى تتحول عائدة من الغرب إلى الشرق من شأنها الآن أن تتحول من الشمال لتكون في مصلحة الجنوب. أما أكبر المستفيدين من الحرب بين الحضارات فهي تلك الحضارات التي أمسكت عن التورط فيها. ولأن الغرب، وروسيا، والصين، واليابان قد تم تدميرها بدرجات متفاوتة، فإن الطريق يصبح مفتوحاً أمام الهند، إذا أفلتت من مثل هذا الخراب على الرغم من أنها كانت طرفاً مشاركاً في الحرب، لكي تحاول أن تعيد تشكيل العالم بما ينسجم مع الخطوط الهندوسية. وتلقي شرائح واسعة من عامة الشعب الأمريكي

مسئولية إضعاف أمريكا الحاد على التوجه الغربي ذي الأفق الضيق للنخب من البروتستانت البيض المنحدرين من الطبقة العليا للمجتمع، فيتولى قادة من أصول إسبانية وبرتغالية مقاليد السلطة يرفعهم إليها الوعد بخطة مساعدة على غرار خطة عمدة المدينة تأتي من دول أمريكا اللاتينية المزدهرة إقتصادياً التي قعدت بعيداً عن الحرب. أما إفريقيا، من الناحية الأخرى، فلا تمتلك إلا القليل الذي تقدمه من أجل إعادة إعمار أوروبا، وبدلاً عن ذلك، يأتي منها حشود كبيرة من أناس مؤهلين اجتماعياً لكي يقيموا الصلوات على أطلال أوروبا. أما في آسيا، فإذا كانت الصين، واليابان، وكوريا قد دمرتها الحرب، فإن القوة تتحول أيضاً إلى جهة الجنوب، فتصير فيها إندونيسيا، التي كانت قد ظلت محايدة، الدولة المهيمنة وتتصرف، تحت إرشاد مستشاريها الأستراليين، لكي ترسم مسار الأحداث في المنطقة من نيوزلندا شرقاً وحتى مينمار وسريلانكا غرباً وفيتنام شمالاً، وكلها تتبأ براع قادم في المستقبل ضد الهند وصين تقوم من تحت الركام لتعود من جديد. وفي أية حادثة، يتجه محور السياسات العالمية نحو الجنوب.

إذا كان هذا الوصف لجزريات الأحداث ومواقعها ينو للقارئ مجرد تخيلات جامحة لا يطيقها ولا يقبلها، فإنه أمر يبشر بكل خير. ودعونا نتمنى أنه ليس ثمّة وصف آخر لجزريات أحداث حرب حضارية عالمية يحظى بأستحسان أكثر. إلا أن الأمر الأكثر جدارة بالتصديق ولهذا يكون مبعث القلق بشأن هذا الوصف هو السبب الذي أدى إلى الحرب وهو: تدخل دولة جوهر لأحدى الحضارات (الولايات المتحدة) في نزاع بين الدولة الجواهر لحضارة أخرى (الصين) ودولة عضوة في حضارتها (فيتنام). وكان مثل هذا التدخل عند الولايات المتحدة، أمراً ضرورياً لصيانة وتطبيق القانون الدولي، ورد العدوان، وحماية حرية البحار، والحفاظ على السبل التي تمكنها من الوصول إلى نفط بحر الصين الجنوبي، ومنع هيمنة قوة وخيدة على شرق آسيا. أما عند الصين، فكان تدخل لا يطاق، بل هو أسلوب لمحاولة متعجرفة تنهض بها الدولة الغربية القائدة لإذلال وإرهاب الصين، وإثارة معارضة ضد الصين في داخل محيط تأثرها المشروع، ولتكر على الصين دورها الصحيح في الشؤون العالمية.

وباختصار، فإنه في العهد القادم، ولكي يتجنب العالم حروب حضارية كبيرة، فسيحتاج إلى دول جوهر تمتنع عن التدخل في نزاعات تنشب في حضارات أخرى. إن هذا القول

هو الحقيقة التي لاشك في أن بعض الدول ولاسيما الولايات المتحدة ستجدها عصبية على القبول بها. إن قاعدة الإمتناع هذه، أي أن تمتنع الدول الجوهر عن التدخل في النزاعات التي تحدث في حضارات أخرى هي الشرط الأول اللازم للسلام في عالم متعدد الحضارات، ومتعدد الأقطاب. أما الشرط اللازم الثاني فهو قاعدة الوساطة المشتركة التي تتفاوض فيها دول جوهر أحداها مع الأخرى لإحتواء أو كبح جماح حروب لخطوط صدع تقوم بين دول أو جماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة.

إن القبول بهاتين القاعدتين والقبول بعالم ينعم بمساواة أوسع بين الحضارات لن يكون أمراً سهلاً عند الغرب أو عند تلك الحضارات التي ربما ترمي إلى قيامها بديلة عن الغرب في دوره المهيمن أو حتى إزاحته والقيام محله. فعلى سبيل المثال، في عالم كهذا، ربما ترى دول جوهر بأنه ضالتها المنشودة تماماً لإغتنام الفرصة والحصول على إمتياز في أن تمتلك أسلحة نووية وتتكبر إمتلاك مثل هذه الأسلحة على العضوات الأخريات في حضارتها. وإذا بنظر ذو الفقار علي بوتو إلى الماضي ليتأمل جهوده التي بذلها لإنشاء وتطوير "قدرة نووية متكاملة" لباكستان، فإنه يبرر تلك الجهود بالقول؛ "نحن نعلم أن إسرائيل وجنوب إفريقيا يمتلكان إمكانات نووية متكاملة. و تمتلك هذه الإمكانات كذلك الحضارات المسيحية، واليهودية، والهندوسية. إلا الحضارة الإسلامية فكانت الوحيدة التي لا تمتلك هذه الإمكانية، لكن هذا الوضع كان على وشك أن يتبدل"⁽¹⁸⁾. إن التنافس من أجل القيادة في داخل الحضارة التي تفتقر إلى دولة جوهر واحدة ربما تحفز أيضاً على التنافس من أجل إمتلاك الأسلحة النووية. وعلى الرغم من أن لإيران علاقات تعاونية إلى درجة كبيرة مع باكستان، فإنها تشعر بنحو واضح بأنها تحتاج إلى أسلحة نووية بالقدر الذي تمتلكه منها باكستان. ومن ناحية أخرى، تخلت البرازيل والأرجنتين عن برامجهما التي ترمي إلى تلك الغاية، ودمرت جنوب إفريقيا أسلحتها النووية، رغم من أنها ربما بحق ترغب في إمتلاكها مرة أخرى إذا بدأت نيجيريا بإنشاء مثل هذه الإمكانية. وعلى الرغم من إن إنتشار الأسلحة النووية ينطوي على أخطار بنحو لاشك فيه، كما قد أشار إلى ذلك سكوت ساغان وآخرون، فإن عالماً إمتلك فيه دولة جوهر واحدة أو اثنتين في كل حضارة رئيسة أسلحة نووية

ولم تمتلك أية دولة أخرى منها مثل هذه الأسلحة فهو عالم يمكن أن يكون مستقراً إستقراراً معقولاً.

إن أغلب المؤسسات الدولية الرئيسة يعود تاريخها إنشائها إلى بعد وقت قصير من نهاية الحرب العالمية الثاني ويجري تشكيلها بما ينسجم مع المصالح، والقيم، والممارسات الغربية. ولأن القوة الغربية تنحدر في نسبتها إلى تلك القوة التي تمتلكها حضارات أخرى، فإن الضغوط ستزداد من أجل إعادة تشكيل هذه المؤسسات لكي تلائم مصالح تلك الحضارات. وإن القضية الأبرز، وذات الشأن الأعظم، ويحتمل أن تكون أكثر القضايا إثارة للجدل هي تلك القضية التي تتعلق بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ولقد تكون مجلس الأمن هذا من القوى الكبرى التي خرجت المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، وأصبحت لها علاقة تتضاءل على السواء بحقيقة القوة القائمة في العالم. وفي مدى السوق الأبعد؛ أما أن يتم إجراء تعديلات في عضوية المجلس أو أن إجراءات أقل شرعية تُرَجَّح أن تنشأ وتتطور للتعامل مع القضايا الأمنية، تماماً كما تعاملت إجتماعات مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى مع القضايا الاقتصادية العالمية. أما في عالم متعدد الحضارات، فإنه، وبحال مثالي، يجب أن تمتلك كل حضارة رئيسة مقعداً دائماً واحداً على الأقل في مجلس الأمن. وفي الوقت الحاضر لا تمتلك مثل هذا المقعد إلا ثلاثة حضارات. ولقد أبدت الولايات المتحدة العضويتين اليابانية والألمانية، لكن الأمر الواضح إنما لن تصبحا عضويتين دائمتين إلا إذا صارت دولاً أخرى عضوات كذلك. ولقد اقترحت البرازيل خمسة أعضاء دائمين جدد حتى لو تم إختيارهم من دون منحهم حق النقض (الفيتو) وهي؛ ألمانيا، واليابان، والهند، ونيجيريا، والبرازيل نفسها. لكن لو أنفذ ذلك الإتفاق، فمن شانه أن يجعل ١ مليار مسلم من دون ممثلين ينوبون عنهم، إلا إذا بلغت نيجيريا المكانة التي ربما تؤهلها تولي تلك المسؤولية. وإنطلاقاً من وجهة نظر حضاراتية، يبدو أن اليابان، والهند يجب أن تكونا عضويتين دائمتين، أما إفريقيا، وأمريكا اللاتينية، والعالم المسلم فيجب أن يكون لها مقاعد دائمة يمكن أن تشغلها تلك الحضارات وفقاً لقاعدة تعاقب تطبيقها الدول القائمة لتلك الحضارات، وتقوم منظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة الوحدة الإفريقية، ومنظمة الدول الأمريكية بإجراء الإختيارات (وتمتتع الولايات المتحدة عن التدخل)، وسيكون الأمر ملائماً كذلك أن يتم دمج المقعدين البريطانيين

والفرنسي في مقعد واحد للإتحاد الأوروبي، ويختار الإتحاد صاحب الدور التعاقبي في إشغال المقعد. وعلى هذا المنوال ستمتلك كل حضارة من الحضارات السبع مقعداً واحداً دائماً وسيمتلك الغرب مقعدين، وهي محاصصة تمثل تمثيلاً واسعاً توزيع الشعوب، والثروة، والقوة في العالم.

العموميات الجامعة للحضارة

لقد أيد بعض الأمريكيان نهج التعددية الثقافية في وطنهم؛ ولقد أيد بعض منهم نهج العولمة الذي يمتد إلى خارج وطنهم، بينما أيد آخرون إتخاذ النهجين معاً. إن نهج التعددية الثقافية داخل الوطن يهدد الولايات المتحدة والغرب؛ أما نهج العولمة الذي يمتد إلى خارج الوطن فهو يهدد الغرب والعالم؛ أما تبنيهما كلاهما فمن شأنه أن ينكر على الغرب تفرد ثقافته. ويريد مؤيدو ثقافة العالم الواحدة أن يجعلوا العالم مثل أمريكا. بينما يريد مؤيدو التعددية الثقافية المحلية أن يجعلوا أمريكا مثل بقية العالم. إن أمريكا متعددة الثقافات يستحيل قيامها لأن أمريكا لا غربية هي ليست أمريكية. وإن عالماً متعدد الثقافات لا يمكن تجنبه لأن الإمبراطورية العالمية يستحيل قيامها. فيطلب الحفاظ على الولايات المتحدة والغرب بتجديد الهوية الغربية. بينما يتطلب الحفاظ على أمن العالم القبول بتعددية ثقافية عالمية.

هل أن بلاهة الحلم بالعولمة الغربية وحقيقة التنوع الثقافي العالمي يقودان إلى نسبية أخلاقية وثقافية لا يمكن تجنبها ولا يمكن إبطالها؟ وإذا كان نهج العولمة يمنح الشرعية للنهج الاستعماري، فهل تعمل النسبية الأخلاقية والثقافية على خلق الشرعية على الإضطهاد؟ وما هنا، مرة أخرى، يكون الجواب على هذين السؤالين بنعم ولا. فالثقافة نسبية أما القيم الأخلاقية فهي مطلقة. ولقد بين ذلك ميشيل وولزر بقوله؛ إن الثقافات هي قيم أخلاقية في أعلى مستوياتها من "الكثافة"؛ فهي تصف الأعراف وأساليب السلوك لترشد بنو البشر إلى السبل التي تكون صحيحة مقبولة في مجتمع بعينه. وتنمو فوق، وما بعد، وتمتد خارج هذه القيم الأخلاقية في حدها الأعلى. قيم أخلاقية "رقية" في حدها الأدنى وتجسد "سمات مكررة لبعض القيم الأخلاقية ذات القوام الغليظ التي في حدها الأعلى". وإن المفاهيم الأخلاقية الرقيقة التي في حدها الأدنى عن الحقيقة والعدل موجودة في كل القيم الأخلاقية ذات القوام الغليظ ولا يمكن فصلها عنها.

وكذلك ثمة قيم أخلاقية رقيقة في حدها الأدنى هي "أوامر ناهية، وفي أغلب الاحتمال تكون قواعد تنهي عن الجريمة، والخداع، والتعذيب، والظلم، والظفیان. وإن ما يشترك فيه الناس هو الشعور بعدو أو [شر] محدد مشترك أكثر من الالتزام بثقافة مشتركة". وإن المجتمع الإنساني هو "مجتمع كوني لأنه إنساني، وعلى وجه الخصوص لأنه مجتمع". ففي بعض الأحيان نسير مع آخرين ولكن في أغلب الأحيان نسير كل بمفرده^(١٩). وعلى الرغم من ذلك، تُشتق قيم أخلاقية فعلاً في حدها الأدنى "رقيقة" من الحالة الإنسانية المشتركة، وإن "الدعوة إلى الكونية" موجودة في كل الثقافات^(٢٠). وبدلاً من تأييد الخصائص الكونية المفترضة لحضارة بعينها، يتطلب تحقيق الشروط اللازمة من أجل تعايش مسالم بحثاً عما هو مشترك بين أغلب الحضارات في العالم. إذ في عالم متعدد الحضارات، يكون المسار البناء هو إعلان التخلي عن نهج العولمة، والقبول بالتنوع، والبحث عن العموميات الجامعة.

وجرت محاولات تتصل بهذا البحث لتعريف العموميات الجامعة في مكان صغير للغاية هو سنغافورة في مطلع تسعينات القرن العشرين. إذ أن ٧٦ بالمائة من شعب سنغافورة تقريباً هم صينيون، و ١٥ بالمائة منه ملاييون ومسلمون، و ٦ بالمائة منه هم هندوس وسيخ من الهند. ولقد حاولت الحكومة السنغافورية، فيما مضى، أن تدعم "القيم الكنفوشيوسية" بين أبناء شعبها لكنها في نفس الوقت أصرت كذلك على أن يجري تعليم كل شخص باللغة الإنجليزية ويتحدث بها بطلاقة. وفي كانون الثاني من سنة ١٩٨٩، أشار الرئيس وي كييم وي في خطاب يفتتح به البرلمان السنغافوري إلى ما يجري من تعريض شامل لـ ٢,٧ مليون سنغافوري إلى تأثيرات ثقافية خارجية قادمة من الغرب الأمر الذي "جعلهم على اتصال وثيق مع الأفكار والتقنيات الجديدة التي تأتي من خارج البلد"، لكنه كان قد "جعلهم معرضين كذلك، إلى أساليب حياة وقيم أجنبية دخيلة". وتابع حديثه محذراً: "إن الأفكار الآسيوية التقليدية للقيم الأخلاقية، والواجب، والمجتمع التي رسخت أسس مجتمعا في الماضي، تزول الآن لتفسح المجال أمام تطلع إلى حياة أشد شبيهاً بالحياة الغربية، وأشد ميلاً إلى الفردانية، وأشد ميلاً أن يكون محورها ذات الفرد". وتابع يقول؛ إنه لأمر ضروري أن نحدد القيم الجوهرية التي لازالت تشترك فيها مختلف المجتمعات السنغافورية العرقية والدينية "التي تجسد ماهية كون الشخص سنغافورياً".

واقترح الرئيس وبى أربعة من مثل هذه القيم؛ "جعل المجتمع فوق ذات الفرد، والحفاظ على العائلة لأنها حجر البناء الأساس للمجتمع، وحل القضايا الرئيسة بواسطة الاتفاق الجماعي للآراء بدلاً من الخلاف والوعاء، والتشديد على التحمل والإنسجام العرقي والديني". وأدى خطابه ذاك إلى نقاش شامل بشأن القيم السنغافورية، وبعد مرور سنتين تم إعلان بيان حكومي رسمي يبين موقف الحكومة. وأقر هذا البيان كل القيم الأربعة التي اقترحها الرئيس وبى لكنه يضيف إليها قيمة خامسة تقضي بدعم حقوق الفرد، وذلك، إلى درجة كبيرة، بسبب الحاجة إلى التشديد على أولوية إستحقاق الفرد في المجتمع السنغافوري لأنها بالضد من الكنفوشيوسية التي تؤمن بالتسلسل الهرمي وأولوية العائلة تلك القيم التي يمكن أن تؤدي إلى محاباة الأقارب في تسليق سلم المسؤوليات في الدولة. وعُرف البيان الحكومي الرسمي "القيم المشتركة" للسنغافوريين كالآتي:

إن الأمة قبل الجماعة [العرقية] والمجتمع فوق ذات الفرد؛

إن العائلة هي الوحدة الأساسية للمجتمع؛

أن تكون رعاية ودعم المجتمع من أجل الفرد؛

أن يكون الإجماع في الرأي بدلاً من الخلاف والوعاء

الإنسجام العرقي والديني

على الرغم من أن هذا البيان للقيم المشتركة يذكر التزام سنغافورة بالديمقراطية البرلمانية وإمتياز في الحكومة، فهو يستبعد بوضوح قيماً سياسية من نطاق رؤيته. وشددت الحكومة على أن سنغافورة كانت "باعتبارات حازمة مجتمعاً آسيوياً" ويجب أن يبقى مجتمعاً آسيوياً. وإن "السنغافوريين ليسوا أمريكيان ولا أنجلو — سكسونيين، برغم من أننا قد نتحدث بالإنجليزية ونرتدي الزي الغربي. أما إذا حدث في المدى البعيد وأصبح السنغافوريون على حال لا يمكن تمييزهم فيه عن الأمريكيان والبريطانيين، والأستراليين؛ وفي حال أسوء من ذلك يصبحون تقليداً مبتدلاً لهم [وهذا يعني؛ أن سنغافورة تصبح بلداً ممزقاً] فسنفقد ميزتنا عن هذه المجتمعات الغربية، تلك الميزة التي تمكننا من أن نحفظ بشخصيتنا ووقتنا دولياً"⁽²¹⁾.

كان المشروع السنغافوري محاولة طموحة ومهتدية بالمعرفة لتعريف الهوية الثقافية السنغافورية التي كانت تنقسمها المجتمعات العرقية والدينية والتي بدورها تميزها عن الغرب. والأمر المؤكد، إن أي إعلان عن القيم الغربية، وبخاصة الأمريكية منها، كان سيعطي أهمية أكبر بكثير إلى حقوق الفرد لتكون بالضد من تلك التي للمجتمع؛ في حرية التعبير والحقيقة التي تظهر من التنافس بالآراء، والمشاركة السياسية، وإلى حكم القانون باعتباره بالضد من حكم الحكام الخيراء، والحكماء، الذين يتحملون المسؤولية. ولكن حتى لو كان الأمر على هذا المنوال؛ فعلى الرغم من أنهم قد يكملون القيم السنغافورية ويمنحون أولوية أقل للفرد، سيفرض قلة من الغربيين هذه القيم بوصفها لا تستحق شيئاً. وعلى أقل تقدير، يوجد عند مستوى القيم الأخلاقية الرقيقة بعض العموميات الجامعة بين آسيا والغرب. وعلاوة على ذلك، كما أشار إلى ذلك كثيرون، مهما كانت الدرجة التي يمتد إليها تقسيم تلك القيم للبشرية، فإن أديان العالم الكبرى — المسيحية الغربية، والأرثوذكسية، والهندوسية، والبوذية، والإسلامية، والكنفوشيوسية، والطاوية، واليهودية — هي أيضاً تنقسم قيماً رئيسة مشتركة. وإذا كان يوماً ما لابد للإنسانية أن تنشأ حضارة كونية، فلها ستبزع رويداً رويداً من خلال إستكشاف وتوسيع هذه العموميات الجامعة. ولهذا السبب، فإنه بالإضافة إلى قاعدة الإمتناع عن التدخل وقاعدة الوساطة المشتركة، توجد قاعدة ثالثة من أجل السلام في عالم متعدد الحضارات هي قاعدة العموميات الجامعة التي تعني؛ إن الشعوب في جميع الحضارات يجب أن تبحث في محاولة توسيع القيم، والأعراف، والممارسات التي تشارك فيها مع شعوب الحضارات الأخرى.

إن هذه المحاولة لن تسهم في تضيق الخناق على إصطدام الحضارات وحسب بل ألها كذلك تعزز صورة الحضارة بصيغتها المفردة (التي سأكتبها بالحروف الكبيرة لتمييزها عن الحضارة بصيغتها المتعددة). والأمر المسلم به، أن الحضارة بصيغتها المفردة تشير إلى خليط معقد من القيم الأخلاقية من المستويات الأعلى للقيم الأخلاقية، والدين، والتعليم، والفن، والفلسفة، والثقافة، والرفاهة المادية، وربما تدخل معها قيم أخرى. والأمر الواضح كذلك، أن هذه القيم لا تتناسب بالضرورة بالتساوي. لكن العلماء يترفون بسهولة الحدود العليا والحدود السفلى في مستوى الحضارة في سجلات تاريخ الحضارات. إذن يصبح السؤال هو: كيف يستطيع المرء أن يضع الخطوط العليا والخطوط السفلى لعملية تقوم بها الإنسانية لتطوير الحضارة؟ وهل ثمة توجه

علماني عام، يتخطى الحضارات المتعددة المتفردة، إلى مستويات أعلى للحضارة؟ وإذا كان يوجد مثل هذا التوجه، فهل جاء نتيجةً لعمليات التعصير والتحديث التي تريد من سيطرة البشر على عيظهم ولهذا السبب تولد مستويات ترتفع أعلى فأعلى من التطور والذكاء التقني والرفاهة المادية؟ وفي العصر الراهن، هل يكون المستوى الأعلى من الحداثة والتمدن لذلك السبب هو الشرط اللازم الأول لمستوى أعلى من الحضارة؟ أو هل يتناسب مستوى الحضارة أساساً مع ما كان يجري في تاريخ الحضارات المتعددة المتفردة؟

إن هذه القضية هي مظهر آخر من مظاهر الجدل بشأن ما إذا كانت طبيعة التاريخ خطية أم دورانية. والأمر المعقول، أن يكون التطور في التمدن وتطور أخلاق الإنسان قد جاءت نتيجةً لتعليم وتثقيف، ووعي، وتفهم أعظم للمجتمع الإنساني ولأن يحيط الإنسان الطبيعي بمساعدته في حركة ثابتة نحو مستويات أعلى فأعلى من الحضارة. أما فيما عدا ذلك؛ فإن مستويات الحضارة ربما تعكس ببساطة أطواراً في نشوء وتطور الحضارات. وحينما ظهرت الحضارات أول مرة في التاريخ، فإن شعوبها عادة ما تكون نشيطة، وذات حيوية فعالة، ومتوحشة، ومتقلبة، وميالة إلى التوسع. فهي نسبياً غير متحضرة بمقاييس الحضارة. وحينما تتطور الحضارة فإنها تصبح أكثر استقراراً، وتطور براعة الأساليب والحريات التي تجعلها أكثر تحضراً. وحينما تنقطع المنافسة بين عناصرها المكونة لها وتظهر بالها دولة كونية، تبلغ الحضارة أعلى مستوياتها من الحضارة على الإطلاق، وتبلغ "عصرها الذهبي" فتكون ذات قيم أخلاقية راقية، وتزدهر الفنون، والأدب، والفلسفة، والثقافة، وترتقي فيها القدرات والكفاءات العسكرية، والاقتصادية، والسياسية. وعندما تَمُرُّ في طور التحلل لكونها حضارة، فإن مستواها من الحضارة ينحدر كذلك حتى تختفي بسبب إنقضاء حضارة مختلفة مندفة إلى خارج حدودها الجغرافية ذات مستوى منخفض أدنى من الحضارة.

ولقد عززت عمليات التعصير بعاملها المستوى المادي للحضارة في جميع أرجاء العالم. ولكن هل عزز هذا التعصير الأبعاد الأخلاقية والثقافية للحضارة؟ ومن بعض الجوانب يبدو هو هذا واقع الحال. فامتلاك العبيد، والتعذيب، والظلم الشرير للأفراد قد أمست إمكانية قبولها أقبل فأقل في العالم المعاصر. ولكن، هل هذا الأمر ببساطة جاء نتيجة للأثر الذي أحدثته الثقافة الغربية على الثقافات الأخرى ولهذا السبب ستحدث ردة في تلك الثقافات لتعود إلى ما كانت عليه لأن

القوة الغربية تنحدر؟ توجد دلائل كثيرة ظهرت في تسعينات القرن العشرين تشير إلى صلة منظور "الهيولة المطلقة" بالشؤون العالمية: إذ تعطل القانون على مستوى العالم، وظهرت دول فاشلة، وفوضوية متزايدة في كثير من بقاع العالم، وإرتفعت موجة جريمة عالمية، وظهرت مافيات تعمل عبر الدول، وعصابات تعمل معاً لمهربي وتجار المخدرات، وتزايد معدلات الأدمان على المخدرات في كثير من المجتمعات، وإضعاف عام للروابط العائلية، وإنحدار الثقة والتضامن الاجتماعي في كثير من الدول، ووقوع عنف عرقي، وديني، وحضاري والحكم الذي يفرضه قوة السلاح ساد أغلب مناطق العالم. وفي مدينة تلو أخرى — موسكو، ريوديجانيرو، سانكوكو، شنغهاي، لندن، روما، وارشو، طوكيو، جوهانسبيرغ، دلهي، كراتشي، القاهرة، بوغوتا، واشنطن — تبدو وكأن الجريمة فيها تخلق بمناحين، وكانت العناصر الأساسية للحضارة تضمحل كأنها في طريقها إلى الزوال. وأخذت الناس تتحدث عن أزمة عالمية في السيطرة على سلوك الشعوب. وكان ظهور إتحادات عبر الدول تعمل في إنتاج البضائع الاقتصادية يباريه بنحو متزايد ظهور مافيات إجرامية عبر الدول، وإتحادات مابين تجار ومهربي المخدرات وعصابات إرهابية جميعها أخذت تنقض بعنف على الحضارة. إن القانون والنظام هما الشرط الأول اللازم لقيام الحضارة، وفي أغلب مناطق العالم — إفريقيا، وأمريكا اللاتينية، والإتحاد السوفيتي السابق، وجنوب آسيا، والشرق الوسط — كانت الحضارة تبدو كأنها تتبخر، بينما كانت أيضاً تعاني إنقضا خطيراً في الصين، واليابان، والغرب. وبناءً على أسس معروفة على نطاق العالم، كانت الحضارة تبدو في كثير من جوانبها أنها تستسلم للبربرية، مولدة بذلك ملامح صور لظاهرة لم يسبق لها مثيل، إن عصور ظلام عالمية، ربما تزول يوماً بالإنسانية.

في خمسينات القرن العشرين قال ليستر بيرسن محذراً بأن الإنسانية كانت تتحرك نحو الدخول في "عصر ستصطر في زمنه مختلف الحضارات أن تتعلم كيف تعيش جنباً إلى جنب في تقاطع مسالم، وتتعلم إحداها من الأخرى، وتدرس إحداها تاريخ الأخرى، ومثلها، وفنونها، وثقافتها، وتغني إحداها جوانب حياة الأخرى بنحو متبادل. أما فيما عدا ذلك، فإنه في هذا العالم الصغير المزدحم إلى أقصى حد، سيقع سوء فهم، وتوتر، وإصطدام، وكوارث فاجعة"⁽²²⁾. فيعتمد مستقبل السلام والحضارة كليهما على التفاهم والتعاون بين القادة في الميادين السياسية، والروحية، والفكرية للحضارات الرئيسة للعالم. أما في اصطدام الحضارات، فسيتم إعدام أوروبا

وأمریکا معاً أو يعدمان مفترقين. أما في الإصطدام الأعظم، وهو "الإصطدام الحقيقي" العالمي بين الحضارة والبربرية، فإن حضارات العالم الكبرى ومعها إنجازاتها الثرية في الدين، والفنون، والأدب، والفلسفة، والعلم، والتقانة، والأخلاق، ونزعة الإشفاق على الآخرين كلها سيتم إعدامها معاً أو تعدم متفرقة. إذ في العالم البادئ بالظهور، تكون إصطدامات الحضارات هي الخطر الأعظم على السلام العالمي، وإن نظاماً دولياً يكون أساسه الحضارات هو الملاذ الآمن الأضمن من حرب عالمية.

إنتهى

Notes

Chapter 1

1. Henry A. Kissinger, *Diplomacy* (New York: Simon & Schuster, 1994), pp. 23-24.
2. H. D. S. Greenway's phrase, *Boston Globe*, 3 December 1992, p. 19.
3. Vaclav Havel, "The New Measure of Man," *New York Times*, 8 July 1994, p. A27; Jacques Delors, "Questions Concerning European Security," Address, International Institute for Strategic Studies, Brussels, 10 September 1993, p. 2.
4. Thomas S. Kuhn, *The Structure of Scientific Revolutions*, (Shicago: University of Chicago Press, 1962), pp. 17-18.
5. John Lewis Gaddis, "Toward the Post-Cold War World," *Foreign Affairs*, 70 (Spring 1991), 101; Judith Goldstein and Robert O. Keohane, "Ideas and Foreign Policy: An Analytical Framework," in Goldstein and Keohane, eds., *Ideas and Foreign Policy: beliefs, Institution, and Political Change* (Ithaca: Cornell University Press, 1993), pp. 8-17.
6. Francis Fukuyama, "The End of History," *The National Interest*, 16 (Summer 1989), 4, 18.
7. "Address to the Congress Reporting on the Yalta Conference," 1 March 1945, in Samuel I. Rosenman, ed., *Public Papers and Adresses of Franklin D. Roosevelt* (New York: Russell and Russell, 1969), XIII, 586.
8. See Max Singer and Aaron Wildavsky, *The Real World Order: Zones of Peace, Zones of Turmoil* (Chatham, NJ: Chatham House, 1993), Rebert O. Keohane and Josef S. Nye, "Introduction: The End of the Cold War in Europe, in Keohane, Nye, and Stanley Hoffmann, eds., *After the Cold War: International Institutions and State Strategies in Europe, 1989-1991* (Cambridge: Harvard University Press, 1993), p. 6; and James M. Goldgeier and Michael McFaul, "A Tale of Two Worlds: Core and Periphery in the Post-Cold War Era," *International Organization*, 46 (Spring 1992), 467-491.
9. See F. S. C. Northrop, *The Meeting of East and West: An Inquiry Concerning Word Understanding* (New York: Macmillan, 1946).
10. Edward W. Said, *Orientalism* (New York: Pantheon Books, 1978), pp. 43-44.
11. See Kenneth N. Waltz, "The Emerging Structure of International Politics," *International Security*, 18 (Fall 1993), 44-79; John J. Mearsheimer, "Back

- to the Future: Instability in Europe after the Cold War," *International Security*, 15 (Summer 1990), 5-56.
12. Stephen D. Krasner questions the importance of Westphalia as a dividing point. See his "Westphalia and All That," in Goldstein and Keohane, eds., *Ideas and Foreign Policy*, pp. 235-264.
 13. Zbigniew Brzezinski, *Out of Control: Global Turmoil on the Eve of the Twenty-first Century* (New York: Scribner, 1993); Daniel Patrick Moynihan, *Pandaemonium: Ethnicity in International Politics* (Oxford: Oxford University Press, 1993); see also Robert Kaplan, "The Coming Anarchy," *Atlantic Monthly*, 273 (Feb. 1994), 44-76.
 14. See *New York Times*, 7 February 1993, pp. 1, 14; and Gabriel Schoenfeld, "Outer Limits," *Post-Soviet Prospects*, 17 (Jan. 1993), 3, citing figures from the Russian Ministry of Defense.
 15. See Gaddis, "Toward the Post-Cold War World"; Benjamin R. Barber, "Jihad vs. McWorld," *Atlantic Monthly*, 269 (March 1992), and Jihad vs. McWorld (New York: Times Books, 1995); Hans Mark, "After Victory in the Cold War: The Global Village or Tribal Warfare," in J.J. Lee and Walter Korter, eds., *Europe in Transition: Political, Economic, and Security Prospects for the 1990s* (LBJ School of Public Affairs, University of Texas at Austin, March 1990), pp. 19-27.
 16. John J. Mearsheimer, "The Case for a Nuclear Deterrent," *Foreign Affairs*, 72 (Summer 1993), 54.
 17. Lester B. Pearson, *Democracy in World Politics* (Princeton: Princeton University Press, 1955), pp. 82-83.
 18. Quite Independently Johan Galtung developed an analysis that closely parallels mine on the salience to world politics of the seven or eight major civilizations and their core states. See his "The Emerging Conflict Formations," in Katharine and Majid Tehranian, eds., *Restructring for World Peace: On the Threshold of the Twenty-First Century* (Cresskill NJ: Hampton Press, 1992), pp. 23-24. Galtung sees seven regional-cultural groupings emerging dominated by hegemonies: the United State, European Community, Japan, China, Russia, India, and an "Islamic core." Other authors who in the early 1990s advanced similar arguments concerning civilizations include: Michael Lind, "America as an Ordinary Country," *American Enterprise*, 1 (Sept./Oct. 1990), 19-23; Barry Buzan, "New Patterns of Global Security in the Twenty First Century," *International Affairs*, 67 (1991), 441, 448-449; Robert Gilpin, "The Cycle of Great Powers: Has It Finally Been Broken?" (Princeton University, unpublished paper, 19 May 1993), pp. 6ff.; William S. Lind, "North South Relations:

Returning to a World of Cultures in Conflict," *Current World Leaders*, 35 (Dec. 1992), 1073-1080, and "Defending Western Culture," *Foreign Policy*, 84 (Fall 1994), 40-50; "Looking Back from 1992: A World History, chap. 13: The Disastrous 21st Century," *Economist*, 26 December 1992-8 January 1993, pp. 17-19; "The New World Order: Back to the Future," *Economist*, 8 January 1994, pp. 21-23; "A Survey of Defence and Democracies," *Economist*, 1 September 1990; Zsolt Rostovanyi, "Clash of Civilizations and Cultures: Unity and Disunity of World Order," (unpublished paper, 29 March 1993); Michael Vlahos, "Culture and Foreign Policy," *Foreign Policy*, 82 (Spring 1991), 59-78; Donald J. Puchala, "The History of the Future of International Relations," *Ethics and International Affairs*, 8 (1994), 177-202; Mahdi Elmandjra, "Cultural Diversity: Key to Survival in the Future," (Paper presented to First Mexican Congress on Future Studies, Mexico City, September 1994). In 1991 Elmandjra published in Arabic a book which appeared in French in the following year entitled *Première Guerre Civilisationnelle* (Casablanca: Ed. Toubkal, 1982, 1994).

19. Fernand Braudel, *On History* (Chicago: University of Chicago Press, 1980), pp. 210-211.

Chapter 2

1. "World history is the history of large cultures." Oswald Spengler, *Decline of the West* (New York: A.A. Knopf, 1926-1928), II, 170. The major works of these scholars analyzing the nature and dynamics of civilizations include: Max Weber, *The Sociology of Religion* (Boston: Beacon Press, trans. Ephraim Fischhoff, 1968); Emile Durkheim and Marcel Mauss, "Note on the Nation of civilization," *Social Research*, 38 (1971), 808-813; Oswald Spengler, *Decline of the West*; Pitirim Sorokin, *Social and Cultural Dynamics* (New York: American Book Co., 4 vols., 1937-1985); Arnold Toynbee, *A Study of History* (London: Oxford University Press, 12 vols., 1934-1961); Alfred Weber, *Kulturgeschichte als Kulturosoziologie* (Leiden: A. W. Sijthoff's Uitgevermaatschappij N. V., 1935); A. L. Kroeber, *Configurations of Cultural Growth* (Berkeley: University of California Press, 1944), and *Style and Civilizations* (Westport, CT: Greenwood Press, 1973); Philip Bagby, *Culture and History: Prolegomena to the Comparative Study of Civilizations* (London: Longmans, Green, 1958); Carroll Quigley, *The Evolution of Civilizations: An Introduction to Historical Analysis* (New York: Macmillan, 1961); Rushton Coulborn, *The Origin of Civilized Societies* (Princeton University Press, 1959); S. N. Eisenstadt, "Cultural Traditions and Political Dynamics: The Origins and

Modes of Ideological Politics," *British Journal of Sociology*, 32 (June 1981), 155-181; Fernand Braudel, *History of Civilizations* (New York: Allen Lane -Penguin Press, 1994) and *On History* (Chicago: University of Chicago Press, 1980); William H. McNeill, *The Rise of the West: A History of the Human Community* (Chicago: University of Chicago Press, 1963); Adda B. Bozeman, "Civilization Under Stress," *Virginia Quarterly Review*, 51 (Winter 1975), 1-18, *Strategic Intelligence and Statecraft* (Washington: Brassey's (us), 1992), and *Politics and Culture in International History: From the Ancient Near East to the Opening of the Modern Age* (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 1994); Christopher Dawson, *Dynamics of World History* (LaSalle, IL: Sherwood Sugden Co., 1978), and *The Movement of the World Revolution* (New York: Sheed and Ward, 1959); Immanuel Wallerstein, *Geopolitics and Geoculture: Essays on the Changing World-system* (Cambridge: Cambridge University Press, 1992); Felipe Fernandez-Armesto, *Millennium: A History of the Last Thousand Years* (New York: Scribners, 1995). To these works could be added the last, tragically marked work of Louis Hartz, *A Synthesis of World History* (Zurich: Humanity Press, 1983), which "with remarkable Prescience," as Samuel Beer commented, "foresees a division of mankind very much like the present pattern of the post-Cold War world" into five great "culture areas": Christian, Muslim, Hindu, Confucian, and African. Memorial Minute, Louis Hartz, *Harvard University Gazette*, 89 (May 27, 1994). An indispensable summary overview and introduction to the analysis of civilizations is Matthew Melko, *The Nature of Civilizations* (Boston: Porter Sargent, 1969). I am also indebted for useful suggestions for the critical paper on my *foreign Affairs* article by Hayward W. Alker, Jr., "If Not Huntington's 'Civilizations,' Then Whose?" (unpublished paper, Massachusetts Institute of Technology, 25 March 1994).

2. Braudel, *On History*, pp. 177-181, 212-214, and *History of Civilizations*, pp. 4-5; Gerrit W. Gong, *The Standard of "Civilization" in International Society* (Oxford: Clarendon Press, 1984), 81 ff., 97-100; Wallerstein; *Geopolitics and geoculture*, pp. 160 ff.; Arnold J. Toynbee, *Study of History*, X, 274-275, and *Civilization on Trial* (New York: Oxford University Press, 1948), p. 24.
3. Braudel, *on History*, p.205. For an Extended review of definitions of culture and civilization, especially the German distinction, see A. L. Kroeber and Clyde Kluck-hohn, *Culture: A Critical Review of Concepts and Definitions* (Cambridge: papers of the Peabody Museum of American

Archaeology and Ethnology, Harvard University, Vol. XLVII, No. 1, 1952), passim but esp. pp. 15-29.

4. Bozeman, "Civilizations Under Stress," p. 1.
5. Durkheim and Mauss, "Nation of Civilization," p. 811; Braudel, *On History*, pp. 177, 202; Melko, *Nature of Civilizations*, p. 8; Wallerstein, *Geopolitics and geoculture*, p. 215; Dawson, *Dynamics of World History*, pp. 51, 402; Spengler, *Decline of the West*, I, p. 31. Interestingly, the *International Encyclopedia of the social sciences* (New York: Macmillan and Free Press, ed. David L. Sills, 17 vols., 1968) contains no primary article on "civilization" or "civilizations". The "concept of civilization" (singular) is treated in subsection of the article called "Urban Revolution", while civilizations (plural) receive passing mention in an article called "Culture".
6. Herodotus, *The Persian Wars* (Harmondsworth, England: Penguin Books, 1972), pp. 543-544.
7. Edward A. Tiryakian, "Reflections on the Sociology of Civilizations," *Sociological Analysis*, 35 (Summer 1974), 125.
8. Toynbee, *Study of History*, I, 455, quoted in Melko, *Nature of Civilizations*, pp. 8-9, and Braudel, *On History*, p. 202.
9. Braudel, *History of Civilizations*, p. 35, and *On History*, pp. 209-210.
10. Bozeman, *Strategic Intelligence and Statecraft*, p. 26.
11. Quigley, *Evolution of Civilizations*, pp. 146ff.; Melko, *Nature of Civilizations*, pp. 101ff. See D. C. Somervell, "Argument" in his abridgment of Arnold J. Toynbee, *A Study of History*, vols. I-VI (Oxford: University Press, 1946), pp. 569ff.
12. Lucian W. Pye, "China: Erratic State, Frustrated Society", *Foreign Affairs*, 69 (Fall 1990), 58.
13. See Quigley, *Evolution of Civilizations*, chap. 3, esp. pp. 77, 84; Max Weber, "The Social Psychology of the World Religions", in *From Max Weber: Essays in Sociology* (London: Routledge, trans. and ed. H. H. Gerth and C. Wright Mills, 1991), p. 267; Bagby, *Culture and History*, pp. 165-174. Spengler, *Decline of the West*, II, 31ff; Toynbee, *Study of History*, I, 133; XII 546-547, Braudel, *History of Civilizations*, passim; McNeill, *The Rise of the West*, passim; and Rostovanyi, "Clash of Civilizations", pp. 8-9.
14. Melko, *Nature of Civilizations*, p. 133.
15. Braudel, *On History*, p. 226.
16. For a major 1990s addition to this literature by who knows both cultures well, see Claudio Veliz, *The New World of the Gothic Fox* "Berkeley: University of California Press, 1994).

17. See Charles A. and Mary R. Beard, *The Rise of American Civilization* (New York: Macmillan, 2 vol., 1927) and Max Lerner, *America as a Civilization* (New York: Simon & Schuster, 1957). With patriotic boosterism, Lerner argues that "for good or ill, America is what it is- a culture in its own right, with many characteristic lines of power and meaning of its own, ranking with Greece and Rome as one of the great distinctive civilizations of history." Yet he also admits, "Almost without exception the great theories of history find no room for any concept of America as a civilization in its own right" (pp. 58-59).
18. On the role of fragments of European civilization creating new societies in North America, Latin America, South Africa, and Australia, see Louis Hartz, *The Founding of New Societies: Studies in the History of the United States, Latin America, South Africa, Canada, and Australia* (New York: Harcourt Brace & World, 1964).
19. Dawson, *Dynamics of world History*, p. 128. See also Mary C. Bateson, "Beyond Sovereignty: An Emerging Global Civilization," R. B. J. Walker and Saul H. Mendlovitz, eds. *Contending Sovereignities: Redefining Political Community* (Boulder: Lynne Rienner, 1990), 148-149.
20. Toynbee classifies both Theravada and Lamaist Buddhism as fossil civilizations, *Study of History*, I, 35, 91-92.
21. See for example, Bernard Lewis, *Islam and the West* (New York: Oxford University Press, 1993); Toynbee, *Study of History*, chap. IX, "Contacts between Civilizations in Space (Encounters between Contemporaries)", VIII, 88FF; Benjamin Nelson, "Civilizational Complexes and Intercivilizational Encounters," *Sociological Analysis*, 34 (Summer 1973), 79-105.
22. S. N. Eisenstadt, "Cultural Traditions and Political Dynamics: The Origins and Modes of Ideological Politics," *British Journal of Sociology*, 32 (June 1981), 157, and "The Axial Age: The Emergence of Transcendental Visions and the Rise of Clerics," *Archives Europeennes de Sociologie*, 22 (No. 1, 1982) 298. See also Benjamin I. Schwartz, "The Age of Transcendence in Wisdom, Revolution, and Doubt: Perspectives on the first Millennium B.C.," *Daedalus*, 104 (Spring 1975), 3. The concept of the Axial Age derives from Karl Jaspers, *Vom Ursprung und Ziel der Geschichte* (Zurich: Artemisverlag, 1949).
23. Toynbee, *Civilization on Trial*, p. 69. Cf. William H. McNeill, *The Rise of the West*, pp. 295-298, who emphasizes the extent to which by the advent of the Christian era, "Organized trade routes, both by land and sea, ... linked the four great cultures of the continent".

24. Braudel, *On History*, p. 14. "... culture influence came in small doses, delayed by the length and slowness of the journeys they had to make. If historians are to be believed, the Chinese fashions of the T'ang period [618-907] travelled so slowly that they didn't reach the island of Cyprus and the brilliant court of Lusignan until the fifteenth century. From there they spread, at the quicker speed of the Mediterranean trade, to France and the eccentric court of Charles VI, where hennins and shoes with long pointed toes became immensely popular, the heritage of a long vanished world — much as light still reaches us from stars already extinct".
25. See Yoynbee, *Study of History*, VIII, 347, 348.
26. McNeil, *Rise of the West*, p. 547.
27. D. K. Fieldhouse, *Economics and Empire, 1830-1914* (London: Macmillan, 1984), p. 3; F. J. C. Heamshaw, *Sea Power and Empire* (London: George Harap and Co, 1940), p. 179.
28. Geoffrey Parker, *The Military Revolution: Military Innovation and the Rise of the West* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), p. 4; Michael Howard, "The Military Factor in European Expansion," in Hedley Bull and Adam Watson, eds., *The Expansion of International Society* (Oxford: Clarendon Press, 1984), pp. 33ff.
29. A. G. Kenwood and A. L. Lougheed, *The Growth of International Economy 1820- 1990* (London: Routledge, 1992), pp.78, 79, Angus Maddison, *Dynamic Forces in Capitalist Development* (New York: Oxford University Press, 1991), pp. 326, 27; Alan S. Blinder, reported in the *New York Times*, 12 March 1995, p. 5E. See also Simon Kuznets, "Quantitative Aspects of the Economic Growth of Nations-X. level and Structure of Foreign Trade: Long-term Trend," *Economic Development and Culture Change*, 15 (Jan. 1967, part II), pp. 2-10.
30. Charles Tilly, "Reflection on the History of European State-making," in Tilly, ed. *The Formation of National States in Western Europe* (Princeton: Princeton University press, 1967), p. 18.
31. R.R. Palmer, "Frederick the Great, Guibert, Bulow: From Dynastic to National War," in Peter Paret, ed., *Makers of Modern Strategy from Machiavelli to the Nuclear Age* (Princeton: Princeton University Press, 1986), p. 119.
32. Edward Mortimer, "Christianity and Islam," *International Affairs*, 67 (Jan. 1991), 7.
33. Hedley Bull, *The Anarchical Society* (New York: Columbia University Press, 1977), pp. 9-13. See also Adam Watson, *the Evolution of International Society* (London: Routledge, 1992), and Barry Bozán, "From International System to International Society: Structural Realism and

Regime Theory Meet the English School," *International Organization*, 47 (Summer 1993), 327-352, who distinguishes between "civilizational" and "Functional" models of international society and concludes that "civilizational international societies have dominated the historical record" and that there "appear to be no pure cases of functional international societies." (p. 336).

34. Spengler, *Decline of the West*, I, 93-94.

35. Toynbee, *Study of History*, I, 149ff, 154, 157ff.

36. Braudel, *On History*, p. xxxiii.

Chapter 3

1. V. S. Naipaul, "Our Universal Civilization," The 1990 Wriston Lecture, The Manhattan Institute, *New York Review of Books*, 30 October 1990, p. 20.
2. See James Q. Wilson, *The Moral Sense* (New York: Free Press, 1993); Michael Walzer, *Thick and Thin: Moral Argument at Home and Abroad* (Notre Dame: University of Notre Dame Press, 1994), esp. chaps. 1 and 4; and for a brief overview, Frances V. Harber, "Basic Moral Values: A Shared Core," *Ethics and International Affairs*, 9 (1995), 155-170.
3. Vaclav Havel, (Civilization's Thin Veneer," *Harvard Magazine*, 97 (July-August 1995), 32.
4. Hedley Bull, *The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics* (New York: Columbia University Press, 1977), p. 317.
5. John Rockwell, "The New Colossus: American Culture as Power Export", and several authors, "Channel-Surfing Through U.S. Culture in 20 Lands," *New York Times*, 30 January 1994, sec. 2, pp. 1ff; David Rief, "A Global Culture," *World Policy Journal*, 10 (Winter 1993-94), 73-81.
6. Michael Vlahos, "Culture and Foreign Policy," *Foreign Policy*, 82. (Spring 1991), 69; Kishore Mahbubani, "The Dangers of Decadence: What the Rest Can Teach The West," *Foreign Affairs*, 72 (Sept./Oct. 1993), 13.
7. Aaron L. Friedberg, "The Future American Power," *Political Science Quarterly*, 109 (Spring 1994), 15.
8. Richard Parker, "The Myth of Global News," *New Perspectives Quarterly*, 11 (Winter 1994), 41-44; Michael Gurevitch, Mark R. Levy, and Itzak Roeh, "The Global Newsroom: convergences and diversities in the globalization of television news," in Peter Dahlgren and Colin Sparks, eds., *Communication and Citizenship: Journalism and Public Sphere in the New Media* (London: Routledge, 1991), p. 215.

9. Ronald Dore, "Unity and Diversity in World Culture," in Hedley Bull and Adam Watson, eds., *The Expansion of International Society* (Oxford: Oxford University Press, 1984), p. 423.
10. Robert L. Bartley, (The Case of Optimism-The West Should Believe in Itself," *Foreign Affairs*, 72 (Sept./Oct. 1993), 16.
11. See Joshua A. Fishman, The Spread of English as a New Perspective for the Study of Language Maintenance and Language Shift," in Joshua A. Fishman, Robert L. Cooper, and Andrew W. Conrad, *The Spread of English: The Sociology of English as an Additional Language* (Rowley, MA: Newbury House, 1977), pp. 108ff.
12. Fishman, "Spread of English as a New Perspective," pp. 118-119.
13. Randolph Quirk, in Braj B. Kashru, *The Indianization of English* (Delhi: Oxford, 1983), P. ii; R. S. Gupta and Kapil Kapoor, eds., *English in India-Issues and Problems* (Delhi: Academic Foundation, 1991), p.21. Cf. Sarvepalli Gopal, "The English Language in India," *Encounter*, 73 (July/Aug. 1989), 16, who estimates 35 million Indians "speak and write English of some type or other". World Bank, *World Development Report* 1985, 1991 (New York: Oxford University Press), table 1.
14. Kapoor and Gupta, "Introduction," in Gupta and Kapoor, eds., *English in India*, p. 21; Gopal, "English Language," p. 16.
15. Fishman, "Spread of English as a New Perspective," p. 115.
16. See *NewsWeek*, 19 July 1993, p. 22.
17. Quoted by R. N. Srivastava and V. P. Sharma, "Indian English Today," in Gupta and Kapoor, eds., *English in India*, p. 191; Gopal, "English Language," p. 17.
18. *New York Times*, 16 July 1993, p. A9; *Boston Globe*, 15 July 1993, p. 13.
19. In addition to the projections in the *World Christian Encyclopedia*, see also those of Jean Bourgeois-Pichat, "Le nombre des hommes: Etat et prospective," in Albert Jacquard et al., *Les Scientifiques Parlent* (Paris: Hachette, 1987), pp. 140, 143, 151, 154-156.
20. Edward Said on V. S. Naipaul, quoted by Brent Staples, "Con Men and Conqueror," *New York Times Book Review*, 22 May 1994, p. 42.
21. A. G. Kenwood and A. L. Lougheed, *The Growth of International Economy 1820-1990* (London: Routledge, 3rd ed., 1992), pp. 78-79, Angus Maddison, *Dynamics Forces in Capitalist Development* (New York: Oxford University Press, 1991), pp. 326-327; Alan S. Blinder, *New York Times*, 12 March 1995, p. 5E.
22. David M. Rowe, "The Trade and Security Paradox in International Politics," (unpublished manuscript, Ohio State University, 15 Sept. 1994), p. 16.

23. Dale C. Copeland, "Economic Interdependence and War: A Theory of Trade Expectations," *International Security* 20 (Spring 1996), 25.
24. William J. McGuire and Claire V. McGuire, "Content and Process in the Experience of Self," *Advances in Experimental Social Psychology*, 21 (1988), 102.
25. Donald L. Horowitz, "Ethnic Conflict Management For Policy Makers," in Joseph V. Montville and Hans Binnendijk, eds., *Conflict and peacemaking in Multiethnic Society* (Lexington, MA: Lexington Books, 1990), p. 121.
26. Ronald Robertson, "Globalization Theory and Civilizational Analysis," *Comparative Civilizations Review*, 17 (Fall 1987), 22; Jeffery A. Shad, Jr., "Globalization and Islamic Resurgence," *Comparative Civilizations Review*, 19 (Fall 1988), 67.
27. See Cyril E. Black, *The Dynamics of Modernization: A Study in Comparative History* (New York: Harper and Row, 1966), pp. 1-34; Reinhard Bendix, "Tradition and Modernity Reconsidered," *Comparative Studies in Society and History*, 9 (April 1967), 292-293.
28. Fernand Braudel, *On History* (Chicago: University of Chicago Press, 1980), p. 213.
29. The literature on the distinctive characteristics of Western civilization is, of course, immense. See among others, William H. McNeil, *Rise of the West: A History of the Human Community* (Chicago: University of Chicago Press, 1963), Braudel, *On History* and earlier works; Immanuel Wallerstein, *Geopolitics and Geoculture: Essays on the Changing World-System*, (Cambridge: Cambridge University Press, 1991). Karl W. Deutsch has produced a comprehensive, succinct, and highly suggestive comparison of the West and nine other civilizations in term of twenty-one geographical, cultural, economic, technological, social, and political factors, emphasizing the extent to which the West differs from the others. See Karl W. Deutsch, "On Nationalism, World Regions, and the Nature of the West," in Per Torsvik, ed., *Mobilization, Center-Periphery Structure, and Nation-building: A Volume in Commemoration of Stein Rokkan* (Bergen: Universitetsforlaget, 1981), pp. 51-93. For a succinct summary of the salient and distinctive features of Western civilization in 1500, see Charles Tilly, "Reflections on the History of European State-making," in Tilly, ed., *The Formation of National States in Western Europe* (Princeton: Princeton University Press, 1975), pp. 18ff.
30. Deutsch, "Nationalism, World Regions, and the West," p. 77.
31. See Robert D. Putnam, *Making Democracy Work: Civil Tradition in Modern Italy* (Princeton: Princeton University Press, 1993), p. 121ff.

32. Deutsch, "Nationalism, World Regions, and the West," p. 78. See also Stein Rokkan, "Dimensions of State Formation and Nation-building. A Possible Paradigm for Research on Variations within Europe," in Charles Tilly, *The Formation of National States in Western Europe* (Princeton: Princeton University Press, 1975), p. 576, and Putnam, *Making Democracy Work*, pp. 124-127.
33. Geert Hofstede, "National Cultures in Four Dimensions: A Research based Theory of Cultural Differences among Nations," *International Studies of Management and Organization*, 13 (1983), 52.
34. Harry C. Triandis, "Cross-Cultural Studies of Individualism and Collectivism," in *Nebraska Symposium on Motivation 1989* (Lincoln: University of Nebraska Press, 1990), 44-133, and *New York Times*, 25 December 1990, p. 41. See also George C. Lodge and Ezra F. Vogel, eds., *Ideology and National Competitiveness: An Analysis of Nine Countries* (Boston: Harvard Business School Press 1987), *Passim*.
35. Discussions of the Interaction of civilizations almost inevitably come up with some variation of this response typology. See Arnold J. Toynbee, *Study of History* (London: Oxford University Press, 1935-61), II, 187ff, VIII, 152-153, 214; John L. Esposito, *The Islamic Threat: Myth or Reality* (New York: Oxford University Press, 1992), pp. 53-62; Daniel Pipes, *In the Path of God: Islam and Political Power* (New York: Basic Books, 1983), pp. 105-142.
36. Pipes, *Path of God*, p. 349.
37. William Pfaff, "Reflections: Economic Development," *New Yorker*, 25 December 1978, p. 47.
38. Pipes, *Path of God*, pp. 197-198.
39. Ali Al-Amin Mazrui, *Culture Forces in World Politics* (London: James Currey, 1990), pp. 4-5.
40. Esposito, *Islamic Threat*, p. 55; See generally, pp. 55-62; and Pipes, *Path of God*, pp. 114-120.
41. Rainer C. Baum, "Authority and Identity – The Invariance Hypothesis II," *Zeitschrift für Soziologie*, 6 (Oct. 1977), 368-369. See also Rainer C. Baum, "Authority Codes: The Invariance Hypothesis," *Zeitschrift Für Soziologie*, 6 (Jan. 1977), 5-28.
42. See Adda B. Bozeman, "Civilizations Under Stress," *Virginia Quarterly Review*, 51 (Winter 1975), 5ff; Leo Frobenius, *Paideuma: Umrisse einer Kultur- und Seelenlehre* (Munich: C. H. Beck, 1921), pp. 11ff; Oswald Spengler, *The Decline of the West* (New York: Alfred A. Knopf, 2 vols., 1926, 1928), II, 57ff.
43. Bozeman, "Civilizations Under Stress," P. 7.

44. William E. Naff, "Reflections on the Question of 'East and West' from the point of view of Japan," *Comparative Civilizations Review*, 13/14 (Fall 1985 & Spring 1986), 222.
45. David E. Apter, "The Role of Traditionalism in the Political Modernization of Ghana and Uganda," *World Politics*, 13 (Oct. 1960), 47-68.
46. S. N. Eisenstadt, "Transformation of Social, political, and Cultural Orders in Modernization," *American Sociological Review*, 30 (Oct. 1965), 659-673.
47. Pipes, *Path of God*, pp. 107, 191.
48. Braudel, *On History*, pp. 212-213.

Chapter 4

1. Jeffery R. Barnett, "Exclusion as National Security Policy," *Parameters*, 24 (Spring 1994), 54.
2. Aaron L. Friedberg, "The Future of American Power," *Political Science Quarterly*, 109 (Spring 1994), 20-21.
3. Hedley Bull, "The Revolt Against the West," in Hedley Bull and Adam Watson, eds., *Expansion of International Society* (Oxford: Oxford University Press, 1984), p. 219.
4. Barry G. Buzan, "New Pattern of Global Security in the Twenty-First Century," *International Affairs*, 67 (July 1991), 451.
5. *Project 2025*, (draft 20 September 1991, p. 7; World Bank, *World Development Report 1990* (Oxford: Oxford University Press, 1990), pp. 229, 244; *The World Almanac and Book of Facts 1990* (Mahwah, NJ: Funk & Wagnalls, 1989), p. 539.
6. United Nations Development Program, *Human Development Report 1994*; (New York: Oxford University Press, 1994), pp. 136-137, 207-211; World Bank, "World Development Indicators," *World Development Report 1984, 1986, 1990, 1994*; Bruce Russett et al., *World handbook of political and Social Indicators* (New Haven: Yale University Press, 1994), pp. 222-226.
7. Paul Bairoch, "International Industrialization Level from 1750 to 1980," *Journal of European Economic History*, II (Fall 1982), 296, 304.
8. *Economist*, 15 May 1993, p. 83, citing International Monetary Fund, *World Economic Outlook*; "The Global Economy," *Economist*, 1 October 1994, pp. 3-9; *Wall Street Journal*, 17 May 1993, p. A12; Nicholas D. Kristof, "The Rise of China," *Foreign Affairs*, 72 (Nov./Dec. 1993), 61; Kishore Mahbubani, "The Pacific Way," *Foreign Affairs*, 74 (Jan./Feb. 1995), 100-103.
9. International Institute for Strategic Studies, "Tables and Analyses," *The Military Balance 1994-95* (London: Brassey's, 1994).

10. *Project 2025*, p. 13; Richard A. Bitzinger, *The Globalization of Arm Production: Defense Markets in Transition* (Washington, D.C.: Defense Budget Project, 1993), *Passim*.
11. Joseph S. Nye, Jr., "The Changing Nature of World Power," *Political Science Quarterly*, 105 (Summer 1990), 181-182.
12. William H. McNeill, *The Rise of the West: A History of the Human Community* (Chicago University of Chicago Press, 1963), p. 545.
13. Ronald Dore, "Unity and Diversity in Contemporary World Culture," in Bull and Weston, eds., *Expansion of International Society*, pp. 420-421.
14. William E. Naff, "Reflections on the Question of 'East and West' from the Point of View of Japan," *Contemporary Civilizations Review*, 13/14 (Fall 1985 and Spring 1986), 219; Arata Isozaki, "Escaping the Cycle of Eternal Resources," *New Perspectives Quarterly*, 9 (Spring 1992), 18.
15. Richard Sission, "Culture and Democratization in India," in Larry Diamond, *Political Culture and Democracy in Developing Countries* (Boulder: Lynne Rienner, 1993), pp. 55-61.
16. Graham E. Fuller, "The Appeal of Iran," *National Interest*, 37 (Fall 1994), 95.
17. Eisuke Sakakibara, "The End of Progressivism: A Search for New Goals," *Foreign Affairs*, 74 (Sept./Oct. 1995), 8-14.
18. T. S. Eliot, *Idea of a Christian Society* (New York: Harcourt, Brace and Company, 1940), p. 64.
19. Gilles Kepel, *Revenge of God: The Resurgence of Islam, Christianity and Judaism in the Modern World* (University Park, PA: Pennsylvania State University Press, trans. Alan Braley 1994), p. 2.
20. George Weigel, "Religion and Peace: an Argument Complexified," *Washington Quarterly*, 14 (Spring 1991), 27.
21. James H. Billington, "The Case of Orthodoxy," *New Republic*, 30 May 1994, p. 26; Suzanne Massie, "Back to the Future," *Boston Globe*, 28 March 1993, p. 72.
22. *Economist*, 20 January 1993, p. 46; James Robert, "Dateline Tashkent: Post Soviet Central Asia," *Foreign Policy*, 87 (Summer 1992), 180.
23. Fareed Zakaria, "Culture Is Destiny: A Conversation with Lee Kuan Yew," *Foreign Affairs*, 73 (Mar/Apr. 1994), 118.
24. Hassan Al-Turabi, "The Islamic Awakening's Second Wave," *New Perspectives Quarterly*, 9 (Summer 1992), 52-55; Ted G. Jelen, *The Political Mobilization of Religious Belief* (New York: Praeger, 1991), pp. 55ff.
25. Bernard Lewis, "Islamic Revolution," *New York Review of Books*, 21 January 1988, p. 47; Kepel, *Revenge of God*, p. 82.

26. Sudhir Kakar, "The Colors of Violence: Culture Identities, Religion, and Conflict" (Unpublished Manuscript), chap. 6, "A New Hindu Identity," p. 11.
27. Suzanne Massie, "Back to the Future," p. 72; Rupert, "Dateline Tashkent," p. 180.
28. Rosemary Radford Ruther, "A World on Fire with Faith," *New York Times Book Review*, 26 January 1992, p. 10; William H. McNeil, "Fundamentalism and the World of the 1990s," in Martin E. Marty and R. Scott Appleby, eds., *Fundamentalisms and Society* (Chicago: University of Chicago Press, 1993), p. 561.
29. *New York Times*, 15 January 1993, p. A9; Henry Clement Moore, *Image of Development: Egyptian Engineers in Search of Industry* (Cambridge: M.I.T. Press, 1980), pp. 227-228.
30. Henry Scott Stokes, "Korea's Church Militant," *New York Times Magazine*, 28 November 1972, p. 68.
31. Rev. Edward J. Dougherty, S. J., *New York Times* 4 July 1993, p. 10; Timothy Goodman, "Latin America's Reformation," *American Enterprise*, 2 July-August 1991, 43; *New York Times*, 11 July 1993, p. 1; *Time*, 21 January 1991, p. 69.
32. *Economist*, 6 May 1989, p. 23; 11 November 1989, p. 41; *Times* (London), 12 April 1990, p. 12; *Observer*, 27 May 1990, p. 18.
33. *New York Times*, 16 July 1993, p. A9; *Boston Globe*, 15 July 1993, p. 13.
34. See Mark Juergensmeyer, *The New Gold War? Religious Nationalism Confronts the Secular State* (Berkeley: University of California Press, 1993).
35. Zakaria, "Conversation with Lee kuan Yew," p. 118; Al-Turabi, "Islamic Awakening's Second Wave," p. 53. See Terrance Carroll, "Secularization and States of Modernity," *World Politics*, 36 (April 1984) 362-382.
36. John L. Esposito, *The Islamic Threat: Myth Or Reality* (New York: Oxford University Press, 1992), p. 10.
37. Regis Debray, "God and the Political Planet," *New Perspective Quarterly*, 11 (Spring 1994), 15.
38. Esposito, *Islamic Threat*, p. 10; Jilles Kepel quoted in Sophie Iannes, "La Revanch de Dieu-Interview with Gilles Kepel," *Geopolitique*, 33 (Spring 1991), 14; Moore, *Image of Development*, pp. 214-216.
39. Juergensmeyer, *The New Gold War*, p. 71; Edward A. Gargan, "Hindu Rage Against Muslims Transforming Indian Politics," *New York Times*, 17 September 1993, p. A1; Khushwaht Singh, "India, the Hindu State," *New York Times*, 3 August 1993, p. A17.

40. Dore in Bull and Watson, eds., *Expansion of International Society*, p. 411; McNeil in Marty and Appleby, eds., *Fundamentalisms and Society*, p. 569.

Chapter 5

1. Kishore Mahbubani, "The Pacific Way," *Foreign Affairs*, 74 (Jan./Feb. 1995), 100-103, IMD Executive Opinion Survey, *Economist*, 6 May 1995, p. 5; World Bank, *Global Economic Prospects and Developing Countries 1993* (Washington: 1993) pp. 66-67.
2. Tommy Koh, *America's Role in Asia: Asian Views* (Asia Foundation, Center for Asian Pacific Affairs, Report No. 13, November 1993), p. 1.
3. Alex Keer, *Japan Times*, 6 November 1994, p. 10.
4. Yasheng Huang, "Why China Will Not Collapse," *Foreign Policy*, 95 (Summer 1995), 57.
5. *Cable News Network*, 10 May 1994, Edward Friedman, "A Field Chinese Modernity," *Daedalus*, 122 (Spring 1993), 5; Perry Link, "China's 'Core' Problem," *ibid*, pp. 201-204.
6. *Economist*, 21 January 1995, pp. 38-39; William Theodore de Bary, "The New Confucianism in Beijing," *American Scholar*, 64 (Spring 1995), 175ff.; Benjamin L. Self, "Changing Role for Confucianism in China," *Woodrow Wilson Center Report*, 7 (September 1995), 4-5; *New York Times*, 26 August 1991, A19.
7. Lee Teng-hui, "Chinese Culture and Political Renewal," *Journal of Democracy*, 6 (October 1995), 6-8.
8. Alex Keer, *Japan Times*, 6 November 1994, p. 10; Kazuhiko Ozawa, "Ambivalence in Asia," *Japan Update*, 44 (May 1995), 18-19.
9. For some of these problems, see Ivan P. Hall, "Japan's Asia Card," *National Interest*, 38 (Winter 1994-95), 19ff.
10. Casimir Yost, "America's Role in Asia: One Year Later," (Asia Foundation, Center for Asia Pacific Affairs, Report No. 15, February 1994), p. 4; Yoichi Funabashi, "The Asianization of Asia," *Foreign Affairs*, 72 (Nov./Dec. 1993), 78; Anwar Ibrahim, *International Herald Tribune*, January 1994, p. 6.
11. Kishore Mahbubani, "Asia and a United State Decline," *Washington Quarterly*, 17 (Spring 1994), 5-23; For a counteroffensive, see Eric Jones, Asia's Fate: A Response to the Singapore School, *National Interest*, 35 (Spring 1994), 18-28.
12. Mahathir bin Mohamad, *Mare jiremma* (The Malay Dilemma) (Tokyo: Imura Bunka Jigyo, trans. Takata Masayoshi, 1983), p. 267, quoted in Ogura Kazuo, "A Call for New Concept of Asia," *Japan Echo*, 20 (Autumn 1993), 40.

13. Li Xiangju, "A Post-Cold War Alternative from East Asia," *Strait Times*, 10 February 1992, p. 24.
14. Yotaro Kobayashi, "Re-Asianize Japan," *New Perspective Quarterly*, 9 (Winter 1992), 20; Funabashi, "The Asianization of Asia," pp. 75ff; George Yong-soon Yee, "New East Asia in a Multicultural World," *International Herald Tribune*, 15 July 1992, p. 8.
15. Yoichi Funabashi, "Globalize Asia," *New Perspective Quarterly*, 9 (Winter 1992), 23-24; Kishore M. Mahbubani, "The West and the Rest," *National Interest*, 28 (Summer 1992), 7; Hazuo, "New Concept of Asia," p. 41.
16. *Economist*, 9 March 1996, p. 33.
17. Bandar bin Sultan, *New York Times*, 10 July 1994, p. 20.
18. John L. Esposito, *Islamic Threat: Myth or Reality* (New York: Oxford University Press, 1992), p. 12; Ali E. Hillal Dessouki, "The Islamic Resurgence," in Ali E. Hillal Dessouki, eds., *Islamic Resurgence in Arab World* (New York: Praeger, 1982), pp. 9-13.
19. Thomas Case, quoted in Michael Walzer, *The Revolution of the Saints: A Study in the Origins of Radical Politics* (Cambridge: Harvard University Press, 1965), pp. 10-11; Hassan Al-Turabi, "The Islamic Awakening's Second Wave," *New Perspectives Quarterly*, 9 (Summer 1992), 52. The single most useful volume for understanding the character, appeal, limitations, and historical role of late Twentieth-century Islamic fundamentalism may well be Walzer's study of sixteenth- and seventeenth-century English Calvinist Puritanism.
20. Donald K. Emerson, "Islamic and Regime in Indonesia: Who's Coopting Whom?" (unpublished paper, 1989), p. 16; M. Nasir Tamara, *Indonesia in the Wake of Islam, 1965-1985* (Kuala Lumpur: Institute of Strategic and International Studies Malaysia, 1986), p. 28. *Economist*, 14 December 1985, pp. 35-36; Henry Tanner, "Islam Challenges Secular Society," *International Herald Tribune*, 27 June 1987, pp. 7-8; Sabri Sayari, "Politicization of Islamic Re-traditionalism: Some Preliminary Notes," in Metin Heper and Raphael Israeli, eds., *Islam and Politics in the Modern Middle East* (London: Croom Helm, 1984), p. 125; *New York Times*, 26 March 1989, p. 14; 2 March 1995, p. A8. See for example, reports on these countries in *New York Times*, 17 November 1985, p. 2E; 15 November 1987, p. 13; 6 March 1991, p. A11; 20 October 1990, p. 4; 26 December 1992, p. 1; 8 March 1994, p. A15; and *Economist*, 15 June 1985, p. 36-37 and 18 September 1992, pp. 23-25.
21. *New York Times*, 4 October 1993, p. A8; 29 November 1994, p. A4; 3 February 1994, p. 1; 26 December 1992, p. 5; Erika G. Alin, "Dynamics of the Palestinian Uprising: An Assessment of Causes, Character, and

- Consequences, "Comparative Politics, 26 (July 1994), 494; *New York Times*, 8 March 1994, p. A15; James Peacock, "The Impact of Islam," *Willson Quarterly*, 5 (Spring 1981), 142; Tamara, *Indonesia in the Wake of Islam*, p. 22.
22. Olivier Roy, *The Failure of Political Islam* (London: Tauris, 1994), p. 49ff; *New York Times*, 19 January 1992, p. E3; *Washington Post*, 21 November 1990, p. A1. See Gilles Keppel, *The Revenge of God: The Resurgence of Islam, Christianity, and Judaism in Modern World* (University Park, PA: Pennsylvania State University Press, 1994), p. 32; Farida Faouzia Charfi, "When Galilo Meets Allah," *New Perspective Quarterly*, 11 (Spring 1994), 30; Esposito, *Islamic Threat*, p. 10.
 23. Mahnaz Ispahani, "Varieties of Muslim Experience," *Wilson Quarterly*, 13 (Autumn 1989), 72.
 24. Saad Eddin Ibrahim, "Appeal of Islamic Fundamentalism," (Paper presented to the Conference on Islam and Politics in the Contemporary Muslim World, Harvard University; 15-16 October 1985), pp. 9-10, and "Islamic Militancy as a Social Movement: The Case of Two Groups in Egypt," in Dessouki, ed., *Islamic Resurgence*, pp. 128-131.
 25. *Washington Post*, 26 October 1980, p. 23; Peacock, "Impact of Islam," p. 140; Ilkay Sunar and Binnaz Toprak, "Islam in Politics: The Case of Turkey," *Government and Opposition*, 18 (Autumn 1983), 436; Richard W. Bulliet, "The Israeli-PLO Accord: The Future of The Islamic Movement," *Foreign Affairs*, 72 (Nov./Dec. 1993), 42.
 26. Ernest Gellner, "Up from Imperialism," *New Republic*, 22 May 1989, p. 35; John Murray Brown, "Tansu Ciller and the Question of Turkish Identity," *World Policy Journal*, 11 (Fall 1994), 58; Roy, *Failure of Political Islam*, p. 53.
 27. Fouad Ajami, "The Impossible Life of Muslim Liberalism," *New Republic*, 2 June 1986, p. 27.
 28. Clement Moore Henry, "The Mediteranean Debt Crescent," (Unpublished manuscript), p. 346; Mark N. Katz, "Emerging Patterns in the International Relations of Central Asia," *Central Asian Monitor*, (No. 2, 1994), 27; Mehrdad Haghayeghi, "Islamic Revival in the Central Asian Republics," *Central Asian Survey*, 13 (No. 2, 1994), 255.
 29. *New York Times*, 10 April 1989, p. A3; 22 December 1992, p. 5; *Economist*, 10 October 1992, p. 41.
 30. *Economist*, 20 July 1991, p. 35; 21 December 1991-3 January 1992, p. 40; Mahfulzul Hoque Choudury, "Nationalism, Religion and Politics in Bangladesh," in Rafiuddin Ahmed, ed., *Bangladesh: Society Religion and Politics* (Chittagong: South Asia Studies Group, 1985), p. 68; *New York*

- Times*, 30 November 1994, p. A14; *Wall Street Journal*, 1 March 1995, pp. 1, A6.
31. Donald L. Horowitz, "The Qur'an and the Common Law: Islamic Law Reform and the Theory of Legal Change," *American Journal of Comparative Law*, 42 (Spring and Summer, 1994), 234ff.
 32. Dessouki, "Islamic Resurgence," p. 23.
 33. Daniel Pipes, *In the Path of God: Islamic and Political Power* (New York: Basic Books, 1983), pp. 282-283, 290-292; John Barrett Kelly, *Arabia, the Gulf and the West* (New York: Basic Books, 1980), pp. 261, 423, as quoted in Pipes, *Path of God*, p. 291.
 34. United Nations Population Division, *World Population Prospects: The 1992 Revision* (New York: United Nations, 1993), Table A18; World Bank, *World Development Report 1995* (New York: Oxford University Press, 1995), table 25; Jean Bourgeois Pichat, "Le Nombre des Hommes: Etat et Prospective," in Albert Jacquard, ed., *Les Scientifiques Parlent* (Paris: Hachette, 1987), pp. 154, 156.
 35. Jack A. Goldstone, *Revolution and Rebellion in the Early Modern World* (Berkeley: University of California Press, 1991), passim, but esp. 24-39.
 36. Herbert Moeller, "Youth as a Force in the Modern World," *Comparative Studies in Society and History*, 10 (April 1968), 237-260; Lewis S. Feuer, "Generations and Theory of Revolution," *Survey*, 18 (Summer 1972), pp. 161-188.
 37. Peter W. Wilson and Douglas F. Graham, *Saudi Arabia: The Coming Storm* (Armonk, NY: M. E. Sharpe, 1994), pp. 28-29.
 38. Philippe Fargues, "Demographic Explosion or Social Upheaval," in Ghassen Salame, ed., *Democracy Without Democrats? The Renewal of Politics in the Muslim World* (London: I.B. Tauris, 1994), pp. 158-162, 175-177.
 39. *Economist*, 29 August 1981, p. 40; Denis Drangounski, "Threshold of Violence," *Freedom Review*, 26 (March/April 1995), 11.

Chapter 6

1. Andreas Papandreou, "Europe Turns Left," *New Perspectives Quarterly*, 11 (Winter 1994), 53; Vuk Draskovic, quoted in Janice A. Broun, "Islam in the Balkans," *Freedom Review*, 22 (Nov./Dec. 1991), 31; F. Stephen Larrabee, "Instability and Change in the Balkans," *Survival*, 34 (Summer 1992), 43; Misha Glenney, "Heading Off War in the Southern Balkans," *Foreign Affairs*, 74 (May/June 1995), 102-103.
2. Ali Al-Amin Mazrui, *Cultural Forces in World Politics* (London: James Curry, 1990), p. 13.

3. See e.g., *Economist*, 16 November 1991, p. 45, 6 May 1995, p. 36.
4. Ronald B. Palmer and Thomas J. Reckford, *Building ASIAN: 20 Years of South-east Asian Cooperation* (New York: Praeger, 1987), p. 109; *Economist*, 23 July 1994, pp. 31-32.
5. Barry Buzan and Gerald Segal, "Rethinking East Asian Security," *Survival*, 36 (Summer 1994), 16.
6. *Far Eastern Economic Review*, 11 August 1994, p. 34.
7. An interview Between Dutsuk Seri Mahatir bin Mohamad of Malaysia and Kenichi Ohmae, pp. 3, 7; Rafidah Azia, *New York Times*, 12 February 1991, p. D6.
8. *Japan Times*, 7 November 1994, p. 19; *Economist*, 19 November 1994, p. 37.
9. Murray Weidenbaum, "Greater China: A New Economic Colossus?" *Washington Quarterly*, 16 (Autumn 1993), 78-80.
10. *Wall Street Journal*, 30 September 1994, p. A8; *New York Times*, 17 February 1995, p. A6.
11. *Economist*, 8 October 1994, p. 44; Andres Serbin, "Toward an Association of Caribbean State: Raising Some Awkward Questions," *Journal of Interamerican Studies*, 36 (Winter 1994), 61-90.
12. *Far Eastern Economic Review*, 5 July 1990, pp. 24-25, 5 September 1991, pp. 26-27; *New York Times*, 16 February 1992, p. 16; *Economist*, 15 January 1994, p. 38; Robert D. Hormats, "Making Regionalism Safe," *Foreign Affairs*, 73 (March/April 1994), 102-103; *Economist*, 10 June 1994, pp.47-48; *Boston Globe*, 5 February 1994, p. 7. On Mercosur, see Luigi Manzetti, "The Political Economy of MERCOSUR," *Journal of Interamerican Studies*, 35 (Winter 1993/94), 101-141, and Felix Pena, "New Approaches Economic Integration in the Southern Cone," *Washington Quarterly*, 18 (Summer 1995), 113-122.
13. *New York Times*, 8 April 1994, p. A3, 13 June 1994, pp. D1, D5, 4 January 1995, p. A8; Mahathir Interview with Ohmae, pp. 2, 5, "Asian Trade New Directions," *AMEX Bank Review*, 20 (22 March 1995), 1-7.
14. See Brian Pollins, "Does Trade Still Follow the Flag?" *American Political Science Review*, 83 (June 1989), 465-480; Joanne Gowa and Edward D. Mansfield, "Power Politics and International Trade," *American Political Science Review*, 87 (June 1993), 408-421; and David M. Rowe, "Trade and Security in International Security," (unpublished Power, Ohio State University, 15 September 1994), Passim.
15. Sidney W. Mintz, "Can Haiti Change?" *Foreign Affairs*, 75 (Jan./Feb. 1995), 73; Ernesto Perez Balladares and Joycelyn McCalla quoted in

- "Haiti's Traditions of Isolation Makes U.S. Task Harder," *Washington Post*, 25 July 1995, p. A1.
16. *Economist* 23 October 1993, p. 53.
 17. *Boston Globe*, 21 March 1993, pp. 1, 16, 17; *Economist*, 19 November 1994, p. 23, 11 June 1994, p. 90. The similarity between Turkey and Mexico in this respect has been pointed out by Barry Buzan, "New Pattern of Global Security in the Twenty-First Century," *International Affairs*, 67 (July 1991), 449, and Jagdish Bhagwati, *The World Trading System at Risk* (Princeton: Princeton University Press, 1991), p. 72.
 18. See Marquis de Custine, *Empire of the Czar: A Journey Through Eternal Russia* (New York: Doubleday, 1989; Originally Published in Paris in 1844), Passim.
 19. P. Ya. Chaadayev, *Articles and Letters [Statyi i pisma]* (Moscow: 1989), p. 178 and N. Ya. Danilevskiy, *Russia and Europe [Rossiya i Yevropa]* (Moscow: 1991), pp. 267-268, quoted in Sergei Vladislavovich Chugrov, "Russia Between East and West," in Steve Hirsch, ed., *MEMO 3: In Search of Answers in the Post-Soviet Era* (Washington, D.C.: Bureau of National Affairs, 1992), p. 138.
 20. See Leon Aron, "The Battle for the Soul of Russian Foreign Policy," *The American Enterprise*, 3 (Nov./Dec. 1992), 10ff; Alexei G. Arbatov, "Russia's Foreign Policy Alternatives," *International Security*, 18 (Fall 1993), 5ff.
 21. Sergei Stankevich, "Russia in Search of Itself," *National Interest*, 28 (Summer 1992), 48-49.
 22. Albert Motivans, " 'Openness to the West' in European Russia," *RFE/RL Research Report*, 1 (27 November 1992), 60-62. Scholars have calculated the allocation of votes in different ways with minor differences in results. I have relied on the analysis by Sergei Chugrov, "Political Tendencies in Russia's Regions: Evidence from the 1993 Parliamentary Elections" (Unpublished paper, Harvard University, 1994).
 23. Chugrov, "Russia Between," p. 140.
 24. Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Society* (New Haven: Yale University Press, 1968), pp. 350-351.
 25. Duygo Bazoglu Sezer, "Turkey's Grand Strategy Facing a Dilemma," *International Spectator*, 27 (Jan./Mar. 1992), 24.
 26. Clyde Haberman, "On Iraq's Other Front," *New York Times Magazine*, 18 November 1990, p. 42; Bruce R. Kuniholm, "Turkey and the West," *Foreign Affairs*, 70 (Spring 1991), 35-36.
 27. Ian Lesser, "Turkey and the West after the Gulf War," *International Spectator*, 27 (Jan./Mar. 1992), 33.

28. *Financial Times*, 9 March 1992, p. 2; *New York Times*, 5 April 1992, p. E3; Tansu Ciller, "The Role of Turkey in 'the New World,'" *Strategic Review*, 22 (Winter 1994), p. 9; Haberman, "Iraq's Other Front," p. 44; John Murray Brown, "Tansu Ciller and the Question of Turkish Identity," *World Policy Journal*, 11 (Fall 1994), 58.
29. Sezer, "Turkey's Grand Strategy," p. 27; *Washington Post*, 22 March 1992; *New York Times*, 19 June 1994, p. 4.
30. *New York Times*, 4 August 1993, p. A3; 19 June 1994, p. 4; Philip Robins, "Between Sentiment and Self-Interest: Turkey's Policy Toward Azerbaijan and the Central Asian States," *Middle East Journal*, 47 (Autumn 1993), 593-610; *Economist*, 17 June 1995, pp. 38-39.
31. Bahri Yilmaz, "Turkey's New Role in International Politics," *Aussenpolitik*, 45 (January 1994), 94.
32. Eric Rouleau, "The Challenges to Turkey," *Foreign Affairs*, 72 (Nov./Dec. 1993), 119.
33. Rouleau, "Challenges," pp. 120-121; *New York Times*, 26 March 1989, p. 14.
34. Ibid.
35. Brown, "Question of Turkish Identity," p. 58.
36. Sezer, "Turkey's Grand Strategy," pp. 29-30.
37. Ciller, "Turkey in 'the New World,'" p. 9; Brown, "Question of Turkish Identity," p. 56; Tansu Ciller, "Turkey and NATO: Stability in the Vortex of Change," *NATO Review*, 42 (April 1994), 6; Suleyman Demirel, *BBC Summary of the World Broadcast*, 2 February 1994, For other uses of the bridge metaphor, see Bruce R. Kuniholm, "Turkey and the West," *Foreign Affairs*, 70 (Spring 1991), 39; Lesser, "Turkey and the West," p. 33.
38. Octavio Paz, "The Border of Time," interview with Nathan Gardels, *New Perspectives Quarterly*, 8 (Winter 1991), 36.
39. For an expression of this last concern, see Daniel Patrick Moynihan, "Free Trade with an Unfree Society: A Commitment and its Consequences," *National Interest*, (Summer 1995), 28-33.
40. *Financial Times*, 11-12 September 1993, p. 4; *New York Times*, 16 August 1992, p. 3.
41. *Economist*, 23 July 1994, p. 35; Irene Moss, Human Rights Commissioner (Australia), *New York Times*, 16 August 1992, p. 3; *Economist*, 23 July 1994, p. 35; *Boston Globe*, 7 July 1993, p. 2; *Globe News Network*, News Report, 16 December 1993; Richard Higgott, "Closing a Branch Office Empire: Australian Foreign Policy and UK at Century's End," *International Affairs*, 70 (January 1994), 58.

42. Jat Sujamiko, *The Australian*, 5 May 1993, p. 18 quoted in Higgott, "Closing a Branch," p. 62; Higgott, "Closing a Branch," p. 63; *Economist*, 12 December 1993, p. 34.
43. Transcript, Interview with Keniche Ohmae, 24 October 1994, pp. 5-6 See also *Japan Times*, 7 November 1994, p. 19.
44. Former Ambassador Richard Woolcott (Australia), *New York Times*, 16 August 1992, p. 3.
45. Paul Kelly, "Reinventing Australia," *National Interest*, 30 (Winter 1992), 66; *Economist*, 11 December 1993, p. 34; Higgott, "Closing a Branch," p. 58.
46. Lee Kuan Yew quoted in Higgott, "Closing a Branch," p. 49.

Chapter 7

1. *Economist*, 14 January 1995, p. 45; 26 November 1994, p. 56, summarizing Juppe article in *Le Monde*, 18 November 1994; *New York Times*, 4 September 1994, p. 11.
2. Micheal Howard, "Lessons of the Cold War," *Survival*, 36 (Winter 1994), 102-103; Pierre Behar, "Central Europe: The New Lines of Fracture," *Geopolitics*, 39 (English ed., August 1992), 42; Max Jakobson, "Collective Security in Europe Today," *Washington Quarterly*, 18 (Spring 1995), 69; Max Beloff, "Fault Lines and Steeples: The Divided Loyalties of Europe," *National Interest*, 23 (Spring 1991), 78.
3. Andreas Oplatka, "Vienna and the Mirror of History," *Geopolitiques*, 35 (English ed., Autumn 1991), 25; Vytautas Landsbergis, "The Choice," *Geopolitiques*, 35 (English ed., Autumn 1991), 3; *New York Times*, 23 April 1995, p. 5E.
4. Carl Bildt, "The Baltic Litmus Test," *Foreign Affairs*, 73 (Sept./Oct. 1994), 84.
5. *New York Times*, 15 June 1995, p. A10.
6. *RFE/RL Research Bulletin*, 10 (16 March 1993), 1,6.
7. William D. Jackson, "Imperial Temptations: Ethnicity Abroad," *Orbis*, 38 (Winter 1994), 5.
8. Ian Brzezinski, *New York Times*, 13 July 1994, p. A8.
9. John F. Mearsheimer, "The Case of a Ukrainian Nuclear Deterrent: Debate," *Foreign Affairs*, 72 (Summer 1993), 50-66.
10. *New York Times*, 31 January 1994, p. A8.
11. Quoted in Ola Tunander, "New European Dividing Lines?" in Valter Angell, ed., *Norway Facing a Changing Europe: Perspective and Options* (Oslo: Norwegian Foreign Policy Studies No. 79, Fridtjof Nansen Institute et al., 1992), p. 55.

12. John Morrison, "Pereyaslav and After: The Russian-Ukrainian Relationship," *International Affairs*, 69 (October 1993), 677.
13. John King Fairbank, ed., *The Chinese World Order: Traditional China's Foreign Relations* (Cambridge: Harvard University Press, 1968), pp. 2-3.
14. Perry Link, "The Old Man's New China," *New York Review of Books*, 9 June 1994, p. 32.
15. Perry Link, "China's 'Core' Problem," *Daedalus*, 122 (Spring 1993), 205; Weiming Tu, "Cultural China: The Periphery as the Center," *Daedalus*, 120 (Spring 1991), 22; *Economist*, 8 July 1995, pp. 31-32.
16. *Economist*, 27 November 1993, p. 33; 17 July 1993, p. 61.
17. *Economist*, 27 November 1993, p. 33; Yoichi Funabashi, "The Asianization of Asia," *Foreign Affairs*, 72 (Nov./Dec. 1993), 80 See in general Murray Weidenbaum and Samuel Hughes, *The Bamboo Network* (New York: Free Press, 1996).
18. Christopher Gray, quoted in *Washington Post*, 1 December 1992, p. A30, Lee Kuan Yew, quoted in Maggie Farley, "The Bamboo Network," *Boston Globe Magazine*, 17 April 1994, p. 38; *International Herald Tribune*, 23 November 1993.
19. *International Herald Tribune*, 23 November 1993; George Hicks and J.A.C. Mackie, "A Question of Identity; Despite Media Hype, They Are Firmly Settled in Southeast Asia," *Far Eastern Economic Review*, 14 July 1994, p. 47.
20. *Economist*, 16 April 1994, p. 71; Nicholas D. Kristof, "The Rise of China," *Foreign Affairs*, 72 (Nov./Dec. 1993), 48; Gerrit W. Gong, "China's Fourth Revolution," *Washington Quarterly*, 17 (Winter 1994), 37; *Wall Street Journal*, 17 May 1993, p. A7A; Murray L. Weidenbaum, *Greater China: The Next Economic Superpower?* (St. Louis: Washington University Center for the Study of American Business, Contemporary Issues Series 57, February 1993), pp. 2-3.
21. Steven Mufson, *Washington Post*, 14 August 1994, p. A30; *Newsweek*, 19 July 1993, p. 24; *Economist*, 7 May 1993, p. 35.
22. See Walter C. Clemens, Jr. and Jun Zhan, "Chiang Ching-Kuo's Role in the ROC-PRC Reconciliation," *American Asian Review*, 12 (Spring 1994), 151-154.
23. Koo Chen Foo, quoted in *Economist*, 1 May 1993, p. 31; Link, "Old Man's New China," p. 32. See "Cross Strait Relations: Historical Lessons," *Free China Review*, 44 (October 1994), 42-52. Gong, "China's Fourth Revolution," p. 39; *Economist*, 2 July 1994, p. 18; Gerald Segal, "China's Changing Shape: The Muddle Kingdom?" *Foreign Affairs*, 73 (May/June 1994), 49; Ross H. Munro, "Giving Taipei a Place at the Table," *Foreign*

- Affairs, 73 (Nov./Dec. 1994), 115; *Wall Street Journal*, 17 May 1993, p. A7A; *Free China Journal*, 29 July 1994, p. 1.
24. *Economist*, 10 July 1993, pp. 28-29; 2 April 1994, pp. 34-35; *International Herald Tribune*, 23 November 1993; *Wall Street Journal*, 17 May 1993, P. A7A.
 25. Ira M. Lapidus, *History of Islamic Societies* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1988), p. 3.
 26. Mohamed Zahi Mogherbi, "Tribalism, Religion and the Challenge of Political Participation: The Case of Libya," (Paper presented to Conference on Democratic Challenges in the Arab World, Center for Political and International Development Studies, Cairo, 22-27 September 1992, pp. 1,9; *Economist*, (Survey of the Arab East), 6 February 1988, p. 7; Adlan A. El-Hardallo, "Suffism and Tribalism: The Case of Sudan," (Paper prepared for Conference on Democratic Challenges in the Arab World, Center for Political and International Development Studies, Cairo, 22-27 September 1992), p. 2; *Economist*, 30 October 1987, p. 45; John Duke Anthony, "Saudi Arabia: From Tribal Society to Nation-State," in Ragaei El Mellakh and Dorothea H. El Mellakh, eds., *Saudi Arabia Energy, Development Planning, and Industrialization* (Lexington, MA: Lexington, 1982), pp. 93-94.
 27. Yalman Onaran, "Economic and Nationalism: The Case of Muslim Central Asia," *Central Asian Survey*, 13 (No. 4, 1994), 493; Denis Dragounski, "Threshold of Violence," *Freedom Review*, 26 (Mar./April 1995), 12.
 28. Barbara Daly Metcalf, "The Comparative Study of Muslim Societies," *Items*, 40 (March 1986), 3.
 29. Metcalf, "Muslim Societies," p. 3.
 30. *Boston Globe*, 2 April 1995, p. 2. On PAIC generally, see "The Popular Arab and Islamic Conference (PAIC): A New 'Islamist International'?" *TransState Islam*, 1 (Spring 1995), 12-16.
 31. Bernard Schechterman and Bradford R. McGuinn, "Linkages Between Sunni and Shi'i Radical Fundamentalist Organizations: A New Variable in Middle Eastern Politics?" *the Political Chronicle*, (February 1989), 22-34; *New York Times*, 6 December 1994, p. 5.

Chapter 8

1. Georgi Arbatov, "Neo-Bolsheviks of the I.M.F.," *New York Times*, 7 May 1992, p. A27.
2. North Korean views summed up By a senior U.S. analyst, *Washington Post*, 12 June 1994, p. C1; Indian general quoted in Les Aspin, "From

- Deterrence to Denuking: Dealing with Proliferation in the 1990's," Memorandum, 18 February 1992, p. 6.
3. Lawrence Freedman, "Great Powers, Vital Interest and Nuclear Weapons," *Survival*, 36 (Winter 1994), 37; Les Aspin, Remarks, National Academy of Sciences, Committee on International Security and Arms Control, 7 December 1993, p. 3.
 4. Stanley Norris quoted, *Boston Globe*, 25 November 1995, pp. 1, 7; Alastair Iain Johnston, "China's New 'Old Thinking': The Concept of Limited Deterrence," *International Security*, 20 (Winter 1995-96), 21-23.
 5. Philip L. Ritcheson, "Iranian Military Resurgence Scope, Motivations, and Implications for Regional Security," *Armed Forces and Security*, 21 (Summer 1995), 575-576. Warren Christopher Address, Kennedy School of Government, 20 January 1995: *Time*, 16 December 1991, p. 47; Ali Al-Amin Mazrui, *Cultural Forces in World Politics* (London: J. Currey, 1990), pp. 220, 224.
 6. *New York Times*, 15 November 1991, p. A1; *New York Times*, 21 February 1992, p. A9; 12 December 1993, p. 1; Jane Teufel Dreyer, "U.S./China Military Relations: Sanctions or Rapprochement?" *In Depth*, 1 (Spring 1991), 17-18; *Time*, 16 December 1991, p. 48; *Boston Globe*, 5 February 1994, p. 2; Monte R. Bullard, "U.S. China Relations: The Strategic Calculus," *Parameters*, 23 (Summer 1993), 88.
 7. Quoted in Karl W. Eikenberry, *Explaining and Influencing Chinese Arms Transfer* (Washington, D.C.: National Defense University, Institute for National Strategic Studies, McNair Paper No. 36, February 1995), p. 37; Pakistani government statement, *Boston Globe*, 5 December 1993, p. 19; R. Bates Gill, "Curbing Beijing's Arms Sales," *Orbis*, 36 (Summer 1992), p. 386; Chong-pin Lin, "Red Army," *New Republic*, 20 November 1995, p. 28; *New York Times*, 8 May 1992, p. 31.
 8. Richard A. Bitzinger, "Arms to Go: Chinese Arms Sales to the Third World," *International Security*, 17 (Fall 1992), p. 87; Philip Ritcheson, "Iranian Military Resurgence," pp. 576, 578; *Washington Post*, 31 October 1991, pp. A1, A24; *Time*, 16 December 1991, p. 47; *New York Times*, 18 April 1995, p. A8; 28 September 1995, p. 1; 30 September 1995, p. 4; Monte Bullard, "U.S. China Relations," p. 88, *New York Times*, 22 June 1995, p. 1; Gill, "Curbing Beijing's Arms," p. 388; *New York Times*, 8 April 1993, p. A9; 20 June 1993, p. 6.
 9. John E. Reilly, "The Public Mood at Mid-Decade," *Foreign Policy*, 98 (Spring 1995), p. 83; *Executive Order 12930*, 29 September 1994; *Executive Order 12938*, 14 November 1994. These expanded on *Executive*

- Order 12735*, 16 November 1990, issued by President Bush declaring a national emergency with respect to chemical and biological weapons.
10. James Fallows, "The Panic Gap: Reactions to North Korea's Bomb," *National Interest*, 38 (Winter 1994), 40-45; David Sanger, *New York Times*, 12 June 1994, pp. 1, 16.
 11. *New York Times*, 26 December 1993, p. 1.
 12. *Washington Post*, 12 May 1995, p.1.
 13. Bilahari Kausikan, "Asia's Different Standard," *Foreign Policy*, 92 (Fall 1993), 28-29.
 14. *Economist*, 30 July 1994, p. 31; 5 March 1994, p. 35; 27 August 1994, p. 51; Yash Ghai, "Human Rights and Governance: The Asian Debate," (Asia Foundation Center for Asian Pacific Affairs, Occasional Paper No. 4, November 1994), p. 14.
 15. Richard M. Nixon, *Beyond Peace* (New York: Random House, 1994), pp. 127-128.
 16. *Economist*, 4 February 1995, p. 30.
 17. Charles J. Brown, "In the Trenches: The Battle Over Rights," *Freedom Review*, 24 (Sept./Oct. 1993), 9; Douglas W. Payne, "Showdown in Vienna," *ibid*, pp. 6-7.
 18. Charles Norchi, "The Ayatollah and the Author: Rethinking Human Rights," *Yale Journal of World Affairs*, 1 (Summer 1989), 16; Kausikan, "Asian Different Standard," p. 32.
 19. Richard Cohen, *The Earth Times*, 2 August 1993, p. 14.
 20. *New York Times*, 19 September 1993, p. 4E; 24 September 1993, pp. 1, B9, B16; 9 September 1994, A26; *Economist*, 21 September 1993, p. 75; 18 September 1993, pp. 37-38; *Financial Times*, 25-26 September 1993, p. 11; *Strait Times*, 14 October 1993, p. 1.
 21. Figures and quoted are from Myron Weiner, *Global Migration Crisis* (New York: HaperCollins, 1995), pp. 21-28.
 22. Weiner, *Global Migration Crisis*, p. 2.
 23. Stanley Hoffmann, "The Case for Leadership," *Foreign Policy*, 81 (Winter 1990-91), 30.
 24. See B. A. Roberson, "Islam and Europe: An Enigma or a Myth?" *Middle East Journal*, 48 (Spring 1994), p. 302; *New York Times*, 5 December 1993, p. 1; 5 May 1995, p. 1; Joel Klotkin and Andries Van Agt, "Bedouins Tribes That Have Made it," *New Perspective Quarterly*, 8 (Fall 1991), p. 51; Judith Miller, "Stranger at the Gate," *New York Times Magazine*, 15 September 1991, p. 49.

25. *International Herald Tribune*, 29 May 1990, p. 5; *New York Times*, 15 September 1994, p. A21, The French Poll was Sponsored by the French government, the German poll by the American Jewish Committee.
26. See Hans-George Betz, "The New Politics of Resentment: Radical Right-Wing Populist Parties in Western Europe," *Comparative Politics*, 25 (July 1993), 413-427.
27. *International Herald Tribune*, 28 June 1993, p. 3; *Wall Street Journal*, 23 May 1994; p. B1; Lawrence H. Fuchs, "The Immigration Debate: Little Room for Big Reforms," *American Experiment*, 2 (Winter 1994), 6.
28. James C. Clad, "Slowing the Wave," *Foreign Policy*, 95 (Summer 1994) 143; Rita J. Simon and Susah H. Alexander, *The Ambivalent Welcome: Print Media, Public Opinion and Immigration* (Westport, C.T: Praeger, 1993), p. 46.
29. *New York Times*, 11 June 1995, p. E14.
30. Jean Raspail, *The Camp of the Saints* (New York: Scribner, 1975) and Jean-Claude Chesnais, *Le Crepuscule de l'Occident: Demographie et Politique* (Paris: Robert Laffont, 1995); Pierre Lellouche, quoted in Miller, "Strangers at the Gate," p. 80.
31. Philippe Fargues, "Demographic Explosion or Social Upheaval?" in Ghassan Salame, ed., *Democracy Without Democrats? The Renewal of Politics in the Muslim World* (London: I.B. Taurus, 1994), pp. 157ff.

Chapter 9

1. Adda B. Bozeman, *Strategic Intelligence and Statecraft Selected Essays* (Washington: Brassey's (US), 1992), p. 50; Barry Buzan, "New Pattern of Global Security in the Twenty-first Century," *International Affairs*, 67 (July 1991), 448-449.
2. John L. Esposito, *The Islamic Threat: Myth or Reality* (New York: Oxford University Press, 1992), p. 46.
3. Bernard Lewis, *Islam and the West* (New York: Oxford University Press, 1993), p. 13.
4. Esposito, *Islamic Threat*, p. 44.
5. Daniel Pipes, *In the Path of God: Islam and Political Power* (New York: Basic Books, 1983), 102-103, 169-173; Lewis F. Richardson, *Statistics of Deadly Quarrels* (Pittsburgh: Boxwood Press, 1960), pp. 235-237.
6. Ira M. Lapidus, *A History of Islamic Society* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), pp. 41-42; Princess Anna Comnena, quoted in Karen Armstrong, *Holy War: The Crusades and their Impact on Today's World* (New York: Doubleday-Anchor, 1991), pp. 3-4 and in Arnold J.

Toynbee, *Study of History* (London: Oxford University Press, 1954), VIII, P. 390.

7. Barry Buzan, "New Patterns," pp. 448-449, Bernard Lewis, "The Roots of Muslim Rage: Why So Many Muslims Deeply Resent the West and Why Their Bitterness Will Not Easily Mollified," *Atlantic Monthly*, 266 (September 1990), 60.
8. Mohamed Sid-Ahmed, "Cybernetic Colonialism and the Moral Search," *New Perspective Quarterly*, 11 (Spring 1994), 19; M. J. Akbar quoted *Time*, 15 June 1992, p. 24; Abdelwahab Belwahl, quoted *ibid*, p. 26.
9. William McNeil, "Epilogue: Fundamentalism and the World of the 1990's," in Martin E. Marty and R. Scott Appleby, eds., *Fundamentalisms and Society: Reclaiming the Science, the Family and Education* (Chicago: University of Chicago Press), p. 569.
10. Fatima Mernissi, *Islam and Democracy: Fear of Modern World* (Reading, MA: Addison-Wesley, 1992).
11. For a selection of such reports, see *Economist*, 1 August 1992, pp. 34-35.
12. John E. Rielly, ed., *American Public Opinion and U.S. Foreign Policy 1995* (Chicago: Chicago Council on Foreign Relations, 1995), p. 21; *Le Monde*, 20 September 1991, p. 12, cited in Margaret Blunden, "Insecurity on Europe Southern Flank," *Survival*, 36 (Summer 1994), 138; Richard Morin, *Washington Post* (National Weekly Ed.), 8-14 November 1993, p. 37; Foreign Policy Association, National Opinion Ballot Report, November 1994, p. 5.
13. *Boston Globe*, 3 June 1994, p. 18; John L. Esposito, "Symposium: Resurgent Islam in the Middle East," *Middle East Policy* 3 (No. 2, 1994), 9; *International Herald Tribune*, 10 May 1994, pp. 1, 4; *Christian Science Monitor*, 24 February 1995, p. 1.
14. Report Ellsworth, *Wall Street Journal*, 1 March 1995, p. 15; William T. Johnsen, *NATO's New Front Line: The Growing Importance of the Southern Tier* (Carlisle Barrack, PA: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, 1992), p. vii; Robbin Laird, *French Security Policy in Transition: Dynamics of Continuity and Change* (Washington, D.C.: Institute for National Strategic Studies, McNair Paper 38, March 1995), pp. 50-52.
15. Ayatollah Ruhollah Khomeini, *Islam and Revolution* (Berkeley, CA: Mizan Press, 1981), p. 305.
16. *Economist*, 23 November 1991, p. 15.
17. Barry Bozan and Gerald Segal, "Rethinking East Asian Security," *Survival*, 36 (Summer 1994), 15.

18. *Can China's Armed Forces Win the Next War?*, excerpt translated and published in Ross H. Munro, "Eavesdropping on the Chinese Military: Where It Expects War-Where It Doesn't," *Orbis*, 38 (Summer 1994), 365. The authors of this document went on to say that the use of military force against Taiwan "Would be a really unwise decision."
19. Buzan and Segal, "Rethinking East Asian Security," p. 7; Richard k. Betts, "Wealth, Power and Instability: East Asia and the United States After the Cold War," *International Security*, 18 (Winter 1993/94), 34-77; Aaron L. Friedberg, "Ripe for Rivalry; Prospect for Peace in Multipolar Asia," *International Security*, 18 (Winter 1993/94), 5-33.
20. *Can China's Armed Forces Win the Next War?*, excerpts translated in Munro, "Eavesdropping on the Chinese," pp. 355ff.; *New York Times*, 16 November 1993, p. A6; Friedberg, "Ripe for Rivalry," p. 7.
21. Desmond Ball, "Arms and Affluence: Military Acquisitions in the Asia-Pacific Region," *International Security*, 18 (Winter 1993/94), 95-111; Michael T. Klare, "The Next Great Arms Race," *Foreign Affairs*, 72 (Summer 1993), 137ff.; Buzan and Segal, "Rethinking East Asian Security," pp. 8-11; General Segal, "Managing New Arms Races in the Asia/Pacific," *Washington Quarterly*, 15 (Summer 1992), 83-102; *Economist*, 20 February 1993, pp. 19-22.
22. See, e.g., *Economist*, 26 June 1993, p. 75; 24 July 1995, p. 25; *Time*, 3 July 1995, pp. 30-31; and on China, Jacob Heilbrunn, "The Next Cold War," *New Republic*, 20 November 1995, pp. 27ff.
23. For discussion of the varieties of trade wars and when they lead to military wars, see David Rowe, *Trade Wars and International Security: The Political Economy of International Economic Conflict* (Working Paper no. 6 Project on the Changing Security Environment and American National Interests, John M. Olin Institute for Strategic Studies, Harvard University, July 1994), pp. 7ff.
24. *New York Times*, 6 July 1993, p. A1, A6; *Time*, 10 February 1992, pp. 16ff.; *Economist*, 17 February 1990, pp. 21-24; *Boston Globe*, 25 November 1991, pp. 1, 8; Dan Oberdorfer, *Washington Post*, 1 March 1992, p. A1.
25. Quoted *New York Times*, 21 April 1992, p. A10; *New York Times*, 22 September 1991, p. E2; 21 April 1992, p. A1; 19 September 1991, p. A7; 1 August 1995, p. A2; *International Herald Tribune*, 24 August 1995, p. 4; *China Post (Taipei)*, 26 August 1995, p. 2; *New York Times*, 1 August 1995, p. A2, citing David Shambaugh report on interviews in Beijing.

26. Donald Zagoria, *American Foreign Policy Newsletter*, October 1993, p. 3; *Can China's Armed Forces Win the Next War?*, in Munro, "Eavesdropping on the Chinese Military," pp. 355ff.
27. Roger C. Altman, "Why Pressure Tokyo? The US-Japan Rift," *Foreign Affairs*, 73 (May/June 1994), p. 3; Jeffery Garten, "The Clinton Asia Policy," *International Economy*, 8 (March-April 1994), 18.
28. Edward J. Lincoln, *Japan's Unequal Trade*, (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1990), pp. 2-3. See C. Fred Bergsten and Marcus Noland, *Reconcilable Differences? United State-Japan Economic Conflict* (Washington: Institute for International Economics, 1993), Eisuke Sakakibara, "Less Like You," *International Economy*, (April-May 1990), 36, who distinguishes the American capitalistic economy from the Japanese noncapitalistic market economy; Marie Anchordoguy, "Japanese-American Trade Conflict and Supercomputers," *Political Science Quarterly*, 109 (Spring 1994), 36, citing Rudiger Dornbush, Paul Krugman, Edward J. Lincoln, and Mordechai E. Kreinin; Eamonn Fingleton, "Japan's Invisible Leviathan," *Foreign Affairs*, 74 (Mar./April 1995), p. 70.
29. For a good summary of differences in culture, values, social relations, and attitude, see Seymour Martin Lipset, *American Exceptionalism: A Double-Edged Sword* (New York: W. W. Norton, 1996), chapter 7, "American Exceptionalism-Japanese Uniqueness."
30. *Washington Post*, 5 May 1994, p. A38; *Daily Telegraph*, 6 May 1994, p. 16; *Boston Globe*, 6 May 1994, p. 11; *New York Times*, 13 February 1994, p. 10; Karl D. Jackson, "How to Rebuild America's Stature in Asia," *Orbis*, 39 (Winter 1995), 14; Yohei Kono, quoted in Chalmers Johnson and E. B. Keehn, "The Pentagon's Ossified Strategy," *Foreign Affairs*, 74 (July-August 1995), 106.
31. *New York Times*, 2 May 1994, p. A10.
32. Barry Buzan and Gerald Segal, "Asia: Skepticism About Optimism," *National Interest*, 39 (Spring 1995), 83-84, Arthur Waldron, "Deterring China," *Commentary*, 100 (October 1995), 18; Nicholas D. Kristof, "The Rise of China," *Foreign Affairs*, 72 (Nov./Dec. 1993), 74.
33. Stephen p. Walt, "Alliance Formation in Southwest Asia: Balancing and Bandwagoning in Cold War Competition," in Robert Jervis and Jack Snyder, eds., *Dominoes and Bandwagons: Strategic Belief and Great Power Competition in the Eurasian Rim-land* (New York: Oxford University Press 1991), pp. 53, 69.
34. Randall L. Schweller, "Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In," *International Security*, 19 (Summer 1994), 72ff.

35. Lucian W. Pye, *Dynamics of Factions and Consensus in Chinese Politics: A Model and Some Propositions* (Santa Monica, CA: Rand 1980), p. 120; Arthur Waldron, *From War to Nationalism: China's Turning Point, 1924-1952* (Cambridge: Cambridge University Press, 1995), pp. 48-49, 212; Avery Goldstein, *From Bandwagon to Balance-of-Power Politics: Structure Constraints in Politics in China, 1949-1978* (Stanford, CA: Stanford University Press: 1991), pp. 5-6, 35ff. See also, Lucian W. Pye, "Social Science Theories in Search of Chinese Realities," *China Quarterly*, 132 (December 1992), 1161-1171.
36. Samuel S. Kim and Lowell Dittmer, "Wither China's Quest for National Identity," in Lowell Dittmer and Samuel S. Kim, eds., *China's Quest for National Identity* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1991), p. 240; Paul Dibb, *Towards a New Balance of Power in Asia* (London: International Institute for Strategic Studies, Adelphi Paper 295, 1995), pp. 10-16; Roderick MacFarquhar, "The Post-Confucian Challenge," *Economist*, 9 February 1980, pp. 67-72; Kishore Mahbubani, "The Pacific Impulse," *Survival*, 37 (Spring 1995), 117; James L. Richardson, "Asia-Pacific: The Case for Geopolitics Optimism," *National Interest*, 38 (Winter 1994-95), 32; Paul Dibb, "Toward a New Balance," p. 13. See Nicola Baker and Leonard C. Sebastian, "The Problem with Parachuting: Strategic Studies and Security in the Asia/Pacific Region," *Journal of Strategic Studies*, 18 (September 1995), 15ff. for an extended discussion of the inapplicability to Asia of European-based Concepts, such as the balance of power and the security dilemma.
37. *Economist*, 23 December 1995; 5 January 1996, pp. 39-40.
38. Richard K. Betts, "Vietnam's Strategic Predicament," *Survival*, 37 (Autumn 1995), 61ff, 76.
39. *New York Times*, 12 November 1994, p. 6; 24 November 1994, p. A12; *International Herald Tribune*, 8 November 1994, p. 1; Michel Oksenberg, *Washington Post*, 3 September 1995, p. C1.
40. Jitsuo Tsuchiyama, "The End of Alliance? Dilemma in the U.S.-Japan Relations," (Unpublished paper, Harvard University, John M. Olin Institute for Strategic Studies, 1994), pp. 18-19.
41. Ivan P. Hall, "Japan's Asia Card," *National Interest*, 38 (Winter 1994-95), 26; Kishore Mahbubani, "The Pacific Impulse," p. 117.
42. Mike M. Mochizuki, "Japan and the Strategic Quadrangle," in Michael Mandelbaum ed., *The Strategic Quadrangle Russia, China, Japan, and the United States in East Asia* (New York: Council on Foreign Relations, 1995), pp. 130-139, *Asahi Shimbun* Poll reported in *Christian Science Monitor*, 10 January 1995, p. 7.

43. *Financial Times*, 10 September 1992, p. 6; Samina Yassmeen, "Pakistan's Cautious Foreign Policy," *Survival*, 36 (Summer 1994), p. 121, 127-128; Bruce Vaughn, "Shifting Geopolitics Realities Between South, Southwest and Central Asia," *Central Asian Survey*, 13 (No. 2, 1994), 313; Editorial, *Hamshahri*, 30 August 1994, pp. 1, 4, in *FBIS-NES.94.173*, 2 September 1994, p. 77.
44. Graham E. Fuller, "The Appeal of Iran," *National Interest*, 37 (Fall 1994), p. 95; Mu'ammarr al-Qadhafi, Sermon, Tripoli, Libya, 13 March 1994, in *FBIS-NES.94.049*, 14 March 1994, p. 21.
45. Fereidun Fesharaki, East-West Center, Hawaii, quoted in *New York Times*, 3 April 1994, p. E3.
46. Stephen J. Blank, *Challenging the New World Order: The Arms Transfer Policies of the Russian Republic* (Carlisle Barracks, PA: U.S. Army War College, Strategic Studies Institute, 1993), pp. 53-60.
47. *International Herald Tribune*, 25 August 1995, p. 5.
48. J. Mohan Malik, "India Copes with the Kremlin's Fall," *Orbis*, 37 (Winter 1993), 75.

Chapter 10

1. Mahdi Elmandjra, *Der Spiegel*, 11 February 1991, cited in Elmandjra, "Cultural Diversity: Key to Survival in the Future," (First Mexican Congress on Future Studies, Mexico City, 26-27 September 1994), pp. 3, 11.
2. David C. Rapoport, "Comparing Militant Fundamentalist Groups," in Martin E. Marty and R. Scott Appleby, eds., *Fundamentalisms and the State: Remaking Politics, Economies, and Militance*, (Chicago: University of Chicago Press, 1993), p. 445.
3. Ted Galen Carpenter, "The Unintended Consequences of Afghanistan," *World Policy Journal*, 11 (spring 1994), 78-79, 81, 82; Anthony Hyman, "Arab Involvement in Afghan War," *Beirut Review*, 7 (Spring 1994), 78, 82; Mary Anne Weaver, "Letter from Pakistan: Children of the Jihad," *New Yorker*, 12 June 1995, pp. 44-45; *Washington Post*, 24 July 1995, p. A1; *New York Times*, 20 March 1995, p. 1; 28 March 1993, p. 14.
4. Tim Weiner, "Blowback from the Afghan Battlefield," *New York Times Magazine*, 13 March 1994, p. 54.
5. Harrison J. Golden, *New York Times*, 28 August 1992, p. A25.
6. James Piscatori, ed., "Religion and Realpolitik: Islamic Responses to the Gulf War," in James Piscatori, ed., *Islamic Fundamentalisms and the Gulf Crisis* (Chicago: Fundamentalism Project, American Academy of Arts and Sciences, 1991), pp. 1, 6-7. See also Fatima Mernissi, *Islam and*

- Democracy: Fear of the Modern World* (Reading, MA: Addison-Wesley), pp. 16-17.
7. Rami G. Khouri, "Collage of Comment: The Gulf War and the Mideast Peace; the Appeal of Saddam Hussein," *New Perspectives Quarterly*, 8 (Spring 1991), 56.
 8. Ann Mselly Lesch, "Contrasting Reactions to the Persian Gulf Crisis: Egypt, Syria, Jordan, and the Palestinians," *Middle East Journal*, 45 (Winter 1991), p. 43; *Time*, 3 December 1990, p. 70; Kanan Makiya, *Cruelty and Silence: War, Tyranny, Uprising and the Arab World* (New York: W. W. Norton 1993), pp. 242ff.
 9. Eric Evans, "Arab Nationalism and the Persian Gulf War," *Harvard Middle Eastern and Islamic Review*, 1 (February 1994), p. 28; Sari Nusselbeh, quoted *Time*, 15 October 1990, pp. 54-55.
 10. Karin Haggag, "One Year After the Storm," *Civil Society* (Cairo), 5 (May 1992), 12.
 11. *Boston Globe*, 19 February 1991, p. 7; Safar al-Hawali, quoted by Mamoun Fandy, *New York Times*, 24 November 1990, p. 21; King Hussein, quoted by David S. Landes, "Islam Dunk: the War of Muslim Resentment," *New Republic*, 8 April 1991, pp. 15-16; Fatima Mernissi, *Islam and Democracy*, p. 102.
 12. Safar Al-Hawali, "Infidels, Without, and Within," *New Perspectives Quarterly*, 8 (Spring 1991), 51.
 13. *New York Times*, 1 February 1991, p. A7; *Economist*, 2 February 1991, p. 32.
 14. *Washington Post*, 29 January 1991, p. A10; 24 February 1991, p. B1; *New York Times*, 20 October 1990, p. 4.
 15. Quoted in *Saturday Star* (Johannesburg), 19 January 1991, p. 3; *Economist*, 26 January 1991, pp. 31-33.
 16. Sohail H. Hasmi, review of Mohammed Haikal, "Illusions of Triumph," *Harvard Middle Eastern and Islamic Review*, 1 (February 1994), 107; Mernissi, *Islam and Democracy*, p. 102.
 17. Shibley Telhami, "Arab Public Opinion and the Gulf War," *Political Science Quarterly*, 108 (Fall 1993), 451.
 18. *International Herald Tribune*, 28 June 1993, p. 10.
 19. Roy Licklider, "The Consequences of Negotiated Settlement in Civil Wars, 1945-93," *American Political Science Review*, 89 (September 1995), 685, who defines communal wars as "Identity wars," and Samuel p. Huntington, "Civil Violence and the Process of Development," in *Civil Violence and International System* (London: International Institute for Strategic Studies, Adelphi Paper no. 83, December 1971), 12-14, who cited as the five major

- characteristics of communal wars a high degree of polarization, ideological ambivalence, particularism, Large amounts of violence, and protracted duration.
20. These estimates come from newspaper accounts and Ted Robert Gurr and Barbara Harff, *Ethnic Conflict in World Politics* (Boulder: Westview Press, 1994), pp. 160-165.
 21. Richard H. Shultz, Jr. and William J. Olson, *Ethnic and Religious Conflict: Emerging Threat to U.S. Security* (Washington, D.C.: National Strategy Information Center), pp. 17ff.; H.D.S. Greenway, *Boston Globe*, 3 December 1992, p. 19.
 22. Roy Licklider, "Settlements in Civil Wars," p. 685; Gurr and Harff, *Ethnic Conflict*, p. 11; Tent N. Thomas, "Global Assessment of Current and Future Trends in Ethnic and Religious Conflict," in Robert L. Pfaltzgraff, Jr. and Richard H. Shultz, Jr., eds., *Ethnic Conflict and Regional Instability: Implications for U.S. Policy and Army Roles and Missions* (Carlisle Barracks, PA: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, 1994), p. 36.
 23. See Shultz and Olson, *Ethnic and Religious Conflict*, pp. 3-9; Sugata Bose, "Factors Causing the Proliferation of Ethnic and Religious Conflict," in Pfaltzgraff and Shultz, *Ethnic Conflict and Regional Instability*, pp. 43-49; Michael E. Brown, "Causes and Implications of Ethnic Conflict," in Michael E. Brown, ed., *Ethnic Conflict and International Security* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993), pp. 3-26. For a counterargument that ethnic conflict has not increased since the end of the Cold War, see Thomas, "Global Assessment of Current and Future Trends in Ethnic and Religious Conflict," pp. 33-41.
 24. Ruth Leger Sivard, *World Military and Social Expenditure 1993* (Washington, D.C.: World Priorities, Inc., 1993), pp. 20-22.
 25. James L. Payne, *Why Nations Arm* (Oxford: B. Blackwell, 1989), p. 124.
 26. Christopher B. Stone, "Westphalia and Hudaybiyya: A Survey of Islamic Perspectives on the Use of Force as Conflict Management Technique" (unpublished paper, Harvard University), pp. 27-31, and Jonathan Wilkenfeld, Michael Brecher, and Sheila Moser, eds., *Crisis in the Twentieth Century* (Oxford: Pergamon Press, 1988-89), 11, 15, 161.
 27. Gary Fuller, "The Demographic Backdrop to Ethnic Conflict: A Geographic Overview," in Central Intelligence Agency, *The Challenge of Ethnic Conflict to National and International Order in the 1990's: Geographic Perspectives* (Washington, D.C.: Central Intelligence Agency, RTT 95-10039, October 1995), pp. 151-154.
 28. *New York Times*, 16 October 1994, p. 3; *Economist*, 5 August 1995, p. 32.

29. United Nations Department for Economic and Social Information and Policy Analysis, Population Division, *World Population Prospects: The 1994 Revision* (New York: United Nations, 1995), pp. 29, 51; Denis Dragounski, "Threshold of Violence," *Freedom Review*, 26 (March-April 1995), 11.
30. Suzan Woodward, *Balkan Tragedy: Chaos and Dissolution after the Cold War* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1995), pp. 32-35; Branka Magas, *The Destruction of Yugoslavia: Tracking the Breakup 1980-92* (London: Verso, 1993), pp. 6, 19.
31. Paul Mojzes, *Yugoslavian Inferno: Ethnoreligious Warfare in the Balkans* (New York: Continuum, 1994), pp. 95-96; Magas, *Destruction of Yugoslavia*, pp. 49-73; Aryeh Neier, "Kosovo Survives," *New York Review of Books*, 3 February 1994, p. 26.
32. Aleksa Djilas, "A Profile of Slobodan Milosevic," *Foreign Affairs*, 72 (Summer 1993), 83.
33. Woodward, *Balkan Tragedy*, pp. 33-35, Figures derived from Yugoslavia censuses and other sources; William T. Johnsen, *Deciphering the Balkan Enigma: Using History to Inform Policy* (Carlisle Barracks: Strategic Studies Institute, 1993), p. 25, citing *Washington Post*, 6 December 1992, p. C2; *New York Times*, 4 November 1995, p. 6.
34. Bogdan Denis Denich, *Ethnic Nationalism: The Tragic Death of Yugoslavia* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1994), pp. 108-109.
35. Payne, *Why Nations Arm*, pp. 125, 127.
36. *Middle East International*, 20 January, 1995, p. 2.

Chapter 11

1. Roy Licklider, "The Consequences of Negotiated Settlements in Civil Wars, 1945-93," *American Political Science Review*, 89 (September 1995), 685.
2. See Barry R. Posen, "The Security Dilemma and Ethnic Conflict," in Michael E. Brown ed., *Ethnic Conflict and International Security* (Princeton: Princeton University Press, 1993), pp. 103-124.
3. Ronald Dannreuther, *Creating New States in Central Asia* (International Institute for Strategic Studies/Brassey's, Adelphi Paper No. 288, March 1994), pp. 30-31; Dodjoni Atovullo, quoted in Urzula Doroszewska, "The Forgotten War: What Really Happened in Tajikistan," *Uncaptive Minds*, 6 (Fall 1993), 33.
4. *Economist*, 26 August 1995, p. 43; 20 January 1996, p. 21.
5. *Boston Globe*, 8 November 1993, p. 2; Brian Murray, "Peace in the Caucasus: Multi-Ethnic Stability in Dagestan," *Central Asian Survey*, 13

- (No.4, 1994), 514-515; *New York Times*, 11 November 1994, p. 16; 17 December 1994, pp. 1ff.
6. Raju G. C. Thomas, "Secessionist Movement in South Asia," *Survival*, 36 (Summer 1994), 99-101, 109; Stefan Wegstyl, "Kashmiri Conflict Destroys a 'Paradise,'" *Financial Times*, 23-24 October 1993, p. 3.
 7. Alija Izetbegovic, *The Islamic Declaration* (1991), pp. 23, 33.
 8. *New York Times*, 4 February 1995, p. 4; 15 June 1995, p. A12; 16 June 1995, p. A12.
 9. *Economist*, 20 January 1996, p. 21; *New York Times*, 4 February 1995, p.4.
 10. Stojan Obradovic, "Tuzla: The Last Oasis," *Uncaptive Minds*, 7 (Full-Winter 1994), 12-13.
 11. Fiona Hill, *Russia's Tinderbox: Conflict in the North Caucasus and Its Implications for the Future of the Russian Federation* (Harvard University, John F. Kennedy School of Government, Strengthening Democratic Institutions Project, September 1995), p. 104.
 12. *New York Times*, 6 December 1994, p. A3.
 13. See Mojzes, *Yugoslavian Inferno*, Chap. 7, "The Religious Component in Wars,"; Denitch, *Ethnic Nationalism: The Tragic Death of Yugoslavia*, pp. 29-30, 72-73, 131-133; *New York Times*, 17 December 1992, p. A14; Misha Glenny, "Carnage in Bosnia, for Starters," *New York Times*, 29 July 1993, p. A23.
 14. *New York Times*, 13 May 1995, p. A3; 7 November 1993, p. E4; 13 March 1994, p. E3; Boris Yeltsin quoted in Barnett R. Rubin, "The Fragmentation of Tajikistan," *Survival*, 35 (Winter 1993-94), 86.
 15. *New York Times*, 7 March 1994, p. 1; 26 October 1995, p. A25; 24 September 1995, p. E3; Stanley Jeyaraja Tambiah, *Seri Lanka: Ethnic Fratricide and the Dismantling of Democracy* (Chicago: University of Chicago Press, 1986), p. 19.
 16. Khalid Duran, quoted in Richard H. Shultz, Jr. and William J. Olson, *Ethnic and Religious Conflict: Emerging Threat to U.S. Security* (Washington, D.C.: National Strategy Information Center), p. 25.
 17. Khaching Tololyan, "The Impact of Diasporas in U.S. Foreign Policy," in Robert L. Pfaltzgraff, Jr. and Richard H. Shultz, Jr. eds., *Ethnic Conflict and Regional Instability: Implications for U.S. Policy and Army Roles and Missions* (Carlisle Barracks, PA: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, 1994), p. 156.
 18. *New York Times*, 25 June 1994, p. A6; 7 August 1994, p. A9; *Economist*, 31 October 1992, p. 38; 19 August 1995, p. 32; *Boston Globe*, 16 May 1994, p. 12; 3 April 1995, p. 12.

19. *Economist*, 27 February 1988, p. 25; 8 April 1995, p. 34; David C. Rapoport, "The Role of External Forces in Supporting Ethno-Religious Conflict," in Pfaltzgraff and Shultz, *Ethnic Conflict and Regional Instability*, p. 64.
20. Rapoport, "External Forces," p. 66; *New York Times*, 19 July 1992, p. E3; Carolyn Fluehr-Lobban, "Protracted Civil War in the Sudan: Its Future as a Multi-Religious, Multi-Ethnic State," *Fletcher Forum of World Affairs*, 16 (Summer 1992), 73.
21. Steven R. Weisman, "Sri Lanka: A Nation Disintegrates," *New York Times Magazine*, 13 December 1987, p. 85.
22. *New York Times*, 20 April 1984, p. 6; 19 June 1995, p. A3; 24 September 1995, p. 9; *Economist*, 11 June 1988, p. 38; 26 August 1995, p. 29; 20 May 1995, p. 35; 4 November 1995, p. 39.
23. Barnett Rubin, "Fragmentation of Tajikistan," pp. 84, 88; *New York Times*, 29 July 1993, p. 11, *Boston Globe*, 4 August 1993, p. 4. On the development of the War in Tajikistan, I have relied largely on Barnett R. Rubin, "The Fragmentation of Tajikistan," *Survival*, 35 (Winter 1993-94), 71-91; Roland Dannreuther, *Creating New States in Central Asia* (International Institute for Strategic Studies, Adelphi Paper No. 288, March 1994); Hafizulla Emadi, "State, Ideology, and Islamic Resurgence in Tajikistan," *Central Asian Survey*, 13 (No. 4, 1994), 565-574; and newspaper accounts.
24. Urszula Doroszewska, "Caucasus Wars," *Uncaptive Minds*, (Winter-Spring 1994), 86.
25. *Economist*, 28 November 1992, p. 58; Hill, *Russia's Tinderbox*, p. 50.
26. *Moscow Times*, 20 January 1995, p. 4; Hill, *Russia's Tinderbox*, p. 90.
27. *Economist*, 14 January 1995, pp. 43ff.; *New York Times*, 21 December 1994, p. A18; 23 December 1994, pp. A1, A10; 3 January 1995, p. 1; 1 April 1995, p. 3; 11 December 1995, p. A6; Vicken Cheterian, "Chechnya and the Transcaucasian Republics," *Swiss Review of World Affairs*, February 1995, pp. 10-11; *Boston Globe*, 5 January 1995, pp. 1ff.; 12 August 1995, p. 2.
28. Vera Tolz, "Moscow and Russia's Ethnic Republics in the Wake of Chechnya," Center for Strategic and International Studies, *Post Soviet Prospects*, 3 (October 1995), 2; *New York Times*, 20 December 1994, p. A14.
29. Hill, *Russia's Tinderbox*, p. 4; Dmitry Temin, "Decision Time for Russia," *Moscow Times*, 3 February 1995, p. 8.
30. *New York Times*, 7 March 1992, p. 3; 24 May 1992, p. 7; *Boston Globe*, 5 February 1993, p. 1; Bahri Yilmaz, "Turkey's New Role in International

- Politics," *Aussenpolitik*, 45 (January 1994), 95; *Boston Globe*, 7 April 1993, p. 2.
31. *Boston Globe*, 4 September 1993, p. 2; 5 September 1993, p. 2; 26 September 1993, p. 7; *New York Times*, 4 September 1993, p. 5; 5 September 1993, p. 19; 10 September 1993, p. A3.
 32. *New York Times*, 12 February 1993, p. A3; 8 March 1992, p. 20; 5 April 1993, p. A7; 15 April 1993, p. A9; Thomas Goltz, "Letter from Eurasia: Russia's Hidden Hand," *Foreign Policy*, 92 (Fall 1993), 98-104; Hill and Jewett, *Back in the USSR*, p. 15.
 33. Fiona Hill and Pamela Jewett, *Back in the USSR: Russia's Intervention in the Internal Affairs of the Former Soviet Republics and Implications for the United States Policy Toward Russia* (Harvard University, John F. Kennedy School of Government, Strengthening Democratic Institution Project, January 1994), p. 10.
 34. *New York Times*, 22 May 1992, p. A29; 4 August 1993, p. A3; 10 July 1994, p. E4; *Boston Globe*, 25 December 1993, p. 18; 23 April 1995, pp. 1, 23.
 35. Flora Lewis, "Between TV and the Balkan War," *New Perspectives Quarterly*, 11 (Summer 1994), 47; Hans W. Maull, "Germany in the Yugoslav Crisis," *Survival*, 37 (Winter 1995-96), 112; Wolfgang Krieger, "Toward a Gaullist Germany? Some Lessons from the Yugoslav Crisis," *World Policy Journal*, 11 (Spring 1994), 31-32.
 36. Misha Glenny, "Yugoslavia: The Great Fall," *New York Review of Books*, 23 March 1993, p. 61; Pierre Behar, "Central Europe: The New Lines of Fracture," *Geopolitique*, 39 (Autumn 1994), 44.
 37. Pierre Behar, "Central Europe and the Balkans Today: Strengths and Weaknesses," *Geopolitique*, 35 (Autumn 1991), p. 33; *New York Times*, 23 September 1993, p. A9; *Washington Post*, 13 February 1993, p. 16; Janusz Bugajski, "The Joy of War," *Post-Soviet Prospects*, (Center for Strategic and International Studies), 18 March 1993, p. 4.
 38. Dov Ronen, *The Origins of Ethnic Conflict: Lessons From Yugoslavia* (Australian National University, Research School of Pacific Studies, Working Paper No. 155, November 1994), pp. 23-24; Bugajski, "Joy of War," p. 3.
 39. *New York Times*, 1 August 1995, p. A6; 28 October 1995, pp. 1, 5; 5 August 1995, p. 4; *Economist*, 11 November 1995, pp. 48-49.
 40. *Boston Globe*, 4 January 1993, p. 5; 9 February 1993, p. 6; 8 September 1995, p. 7; 30 November 1995, p. 13; *New York Times*, 18 September 1995, p. A6; 22 June 1993, p. A23; Janusz Bugajski, "Joy of War," p. 4.

41. *Boston Globe*, 1 March 1993, p. 4; 21 February 1993, p. 11; 5 December 1993, p. 30; *Times* (London), 2 March 1993, p. 14; *Washington Post*, 6 November 1995, p. A15.
42. *New York Times*, 2 April 1995, p. 10; 30 April 1995, p. 4; 30 July 1995, p. 8; 19 November 1995, p. E3.
43. *New York Times*, 9 February 1994, p. A12; 10 February 1994, p. A1; 7 June 1995, p. A1; *Boston Globe*, 9 December 1993, p. 25; *Europa Times*, May 1994, p. 6; Andreas Papandreou, "Europe Turns Left," *New Perspectives Quarterly*, 11 (Winter 1994), 53.
44. *New York Times*, 10 September 1995, p. 12; 13 September 1995, p. A11; 18 September 1995, p. A6; *Boston Globe*, 8 September 1995, p. 2; 12 September 1995, p. 1; 10 September 1995, p. 28.
45. *Boston Globe*, 16 December 1995, p. 8; *New York Times*, 9 July 1994, p. 2.
46. Margaret Blunden, "Insecurity on Europe Southern Flank," *Survival*, 36 (Summer 1994), 145; *New York Times*, 16 December 1993, p. A7.
47. Fouad Ajami, "Under Western Eyes: The Fate of Bosnia" (Report Prepared for the International Commission on the Balkans of the Carnegie Endowment for International Peace and the Aspen Institute, April 1996), pp. 5ff.; *Boston Globe*, 14 August 1993, p. 2; *Wall Street Journal*, 17 August 1992, p. A4.
48. Yilmaz, "Turkey's New Role," pp. 94, 97.
49. Janusz Bugajski, "Joy of War," p. 4; *New York Times*, 14 November 1992, p. 5; 5 December 1992, p. 1; 15 November 1993, p. 1; 18 February 1995, p. 3; 1 December 1995, p. A14; 3 December 1995, p. 1; 16 December 1995, p. 6; 24 January 1996, pp. A1, A6; Suzan Woodward, *Balkan Tragedy: Chaos and Dissolution After the Cold War* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1995), pp. 356-357; *Boston Globe*, 10 November 1992, p. 7; 13 July 1993, p. 10; 24 June 1995, p. 9; 22 September 1995, pp. 1, 15; Bill Gertz, *Washington Times*, 2 June 1994, p. A1.
50. *Jane's Sentinel*, cited in *Economist*, 6 August 1994, p. 41; *Economist*, 12 February 1994, p. 21; *New York Times*, 10 September 1992, p. A6; 5 December 1992, p. 6; 26 January 1993, p. A9; 14 October 1993, p. A14; 14 May 1994, p. 6; 15 April 1995, p. 3; 15 June 1995, p. A12; 3 February 1996, p. 6; *Boston Globe*, 14 April 1995, p. 2; *Washington Post*, 2 February 1996, p. 1.
51. *New York Times*, 23 January 1994, p. 1; *Boston Globe*, 1 February 1994, p. 8.
52. On American acquiescence in Muslim arms shipments, see *New York Times*, 15 April 1995, p. 3; 3 February 1996, p. 6; *Washington Post*, 2 February 1996, p. 1; *Boston Globe*, 14 April 1995, p. 2.

53. Rebecca West, *Black Lamb and Grey Falcon: The Record of a Journey through Yugoslavia in 1937* (London: Macmillan 1941), p. 22 quoted in Charles G. Boyd, "Making Peace with Guilty: the Truth About Bosnia," *Foreign Affairs*, 74 (Sept./Oct. 1995), 22.
54. Quoted in Timothy Garton Ash, "Bosnia in Our Future," *New York Review of Books*, 21 December 1995, p. 27; *New York Times*, 5 December 1992, p. 1.
55. *New York Times*, 3 September 1995, p. 6E; *Boston Globe*, 11 May 1995, p. 4.
56. See U.S. Institute of Peace, *Sudan: Ending the War, Moving Talks Forward* (Washington, D.C.: U.S. Institute of Peace Special Report, 1994); *New York Times*, 26 February 1994, p. 3.
57. John J. Maresca, *War in the Caucasus* (Washington: United State Institute of Peace, Special Report, no date), p. 4.
58. Robert D. Putnam, "Diplomacy and Domestic Politics: The Logic of Two Level Games," *International Organization*, 42 (Summer 1988), 427-460, Samuel P. Huntington, *The third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman, OK: University of Oklahoma Press, 1991), pp. 121-163.
59. *New York Times*, 27 January 1993, p. A6; 16 February 1994, p. 47, On the Russian February 1994 initiative, see generally J. Cohen, "Russia and the Balkans: Ban-Slavism, Partnership and Power," *International Journal*, 49 (August 1994), 836-845.
60. *Economist*, 26 February 1994, p. 50.
61. *New York Times*, 20 April 1994, p. A12; *Boston Globe*, 19 April 1994, p. 8.
62. *New York Times*, 15 August 1995, p. 13.
63. Hill and Jewitt, *Back in the USSR*, p. 12; Paul Henze, *Georgia and Armenia-Toward Independence* (Santa Monica, CA: RAND P-7924, 1995), p. 9; *Boston Globe*, 22 November 1993, p. 34.

Chapter 12

1. Arnold J. Toynbee, *A Study of History* (London: Oxford University Press, 12 vols., 1934-1961), VII, 7-17; *Civilization on Trial: Essays* (New York: Oxford University Press, 1948), 17-18; *Study of History*, IX, 421-422.
2. Matthew Melko, *The Nature of Civilizations* (Boston Porter Sargent, 1969), p. 155.
3. Carroll Quigley, *Evolution of Civilizations: An Introduction to Historical Analysis* (New York: Macmillan, 1961), pp. 146ff.
4. Quigley, *Evolution of Civilizations*, pp. 138-139, 158-160.

5. Mattei Dogan, "The Decline of Religious Beliefs in Western Europe," *International Social Science Journal*, 47 (Sept. 1995), 405-419.
6. Robert Wuthnow, "Indices of Religious Resurgence in the United States," in Richard T. Antoun and Mary Elaine Hegland, eds., *Religious Resurgence; Contemporary Cases in Islam, Christianity, and Judaism* (Syracuse: Syracuse University Press, 1987), pp. 15-34; *Economist*, 8 (July 1995), 19-21.
7. Arthur M. Schlesinger, Jr. *The Disuniting of America: Reflections on a Multicultural Society* (New York: W. W. Norton, 1992), 19-21.
8. Quoted in Schlesinger, *Disuniting of America*, p. 118.
9. Gunnar Myrdal, *An American Dilemma* (New York: Harper & Bros., 1944), 1, 3. Richard Hofstadter quoted in Hans Kohn, *American Nationalism: An Interpretive Essay* (New York: Macmillan, 1957), p. 13.
10. Takeshi Umehara, "Ancient Japan Shows Post-Modernism the Way," *New Perspectives Quarterly*, 9 (Spring 1992), p. 13.
11. James Kurth, "The Real Clash," *National Interest*, 37 (Fall 1994), 3-15.
12. Malcolm Rifkind, Speech, Pilgrim Society, London, 15 November 1994 (New York: British Information Services, 16 November 1994), p. 2.
13. *International Herald Tribune*, 23 May 1995, p. 13.
14. Richard Holbrooke, "America: A European Power," *Foreign Affairs*, 74 (March/April 1995), 49.
15. Michael Howard, *America and the World* (St. Louis: Washington University, the Annual Lewis Lecture, 5 April 1984), p. 6.
16. Schlesinger, *Disuniting of America*, p. 6.
17. For a 1990s statement of this interest, see "Defense Planning Guidance for the Fiscal Years 1994-1999," draft, 18 February 1992; *New York Times*, 8 March 1992, p. 14.
18. Z. A. Bhutto, *If I am Assassinated* (New Delhi: Vikas Publishing House, 1979), pp. 137-138, quoted in Louis Delvoie, "The Islamization of Pakistan's Foreign Policy," *International Journal*, 51 (Winter 1995-96), 133.
19. Michael Walzer, *Thick and Thin: Moral Argument at Home and Abroad* (Notre Dame: University of Notre Dame Press, 1994), pp. 1-11.
20. James Q. Wilson, *The Moral Sense* (New York: Free Press, 1993), p. 225.
21. Government of Singapore, *Shared Values* (Singapore: Cmd. No. 1 of 1991, 2 January 1991), pp. 2-10.
22. Lester Pearson, *Democracy in World Politics* (Princeton: Princeton University Press, 1995), pp. 83-84.

عزيزي القارئ إن هذا الكتاب الذي قال فيه المنظر الأول لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية هنري كسنجر أنه "أحد أهم الكتب التي نشرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية"، قد وجدنا أن ترجماته السابقة وقعت في هنات أفسدت المعنى في كثير من مواضع بل غالباً ما كانت تقلب المعنى قلباً حتى أنها حولت النفي إلى إثبات والإثبات إلى نفي. هذا علاوة على أخطاء كثيرة في أسماء الدول والتمن والأرقام والتاريخ، مما حثني أنا المترجم على الإجتهد والبحث لكي أضع المعنى في نصايه واضعاً نصب ناظري مسؤولية الأمانة. وجعلت أبين ما أرى أنه قد يكون غامضاً على القارئ في هوامش أضفتها. ولقد صفت الكتاب بطريقة تُسهل عمل من يريد أن يعود إلى الأصل ليطبّق ويراجع الأصل. وأرجو من الذي يجد فيه خطأ سقط مني سهواً أن يتصل بدار النشر على الهاتف المذكور على الغلاف.

في سنة ١٩٩٣، نشرت الصحيفة الرائدة الشؤون الخارجية مقالاً عنوانه "إصطدام الحضارات؟" كتبها الأستاذ صامويل هنتغتون الذي يدرس في جامعة هارفرد. وحسبما قاله محرروا الصحيفة، فقد ظل هذا المقال يثير نقاشاً أكثر من أي مقال نشره منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وفي ذلك المقال، طرح هنتغتون قضية ما إذا كانت النزاعات بين الحضارات ستطفي على السياسات العالمية أم لا. وجاء هذا الكتاب ليقيم الأجوبة، حتى أنه لم يبين إلى أي مدى تكون الإصطدامات بين الحضارات هي الخطر الأعظم على الإطلاق على السلام العالمي فحسب بل ويصف وصفاً واضحاً إلى أي مدى يكون نظام عالمي يقوم على أساس الحضارات هو الملاذ الآمن الأضمن من الحرب. فمنذ ١١/أيلول، قد أمست هذه الأطروحة ذات بصيرة وذكاء أكثر بكثير مما كانت تبدو عليه. وتعتبر الآن أطروحة "إصطدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي" بأنها دراسة ممتازة للعلاقات الدولية في عالم غامض ومتقلب غموضاً وتقلباً بنحو يزداد أكثر فأكثر.

قال فيه تيموثي مو: "إنه أحد الكتب النادرة التي من شأنها أن توجه مسيرة الزمن، وهو كذلك مرآة يعكسها."

قال عنه فرانسيس فوكوياما: "إن هذا الكتاب رائع في وضوح وصفه وتناول تعقيدات السياسات في العصر الراهن."

قال فيه زينو برززينسكي: "إنه حولة فكرية عظيمة، وجريئة، وواسعة الخيال، ومثيرة، يفرس البذور التي ستحدث ثورة في مفاهيمنا عن الشؤون الدولية."

دار الأمل
للنشر والتوزيع

إربد: ص.ب: ٤٦٩ تلفاكس: ٧٢٧٦١٧٤ الاردن

